المركز القومي للترجمة

تأليف : برنارد لويس

ظهور تركيا الحديثة

ترجمة : قاسم عبده قاسم
سامية محمد

2684

ظهور تركيا الحديثة

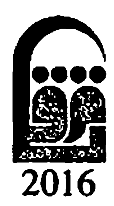
المركز القومى للترجمة
تأسس فى أكتوبر ٢٠٠٦ تحت إشراف: جابر عصفور
مدير المركز: أنور مغيث

- العدد: 2684
- ظهور تركيا الحديثة
- برنارد لويس
- قاسم عبده قاسم، وسامية محمد
- اللغة: الإنجليزية
- الطبعة الأولى 2016

هذه ترجمة كتاب:
The Emergence of Modern Turkey.
By: Bernard Lewis.

شارع الجبلاية بالأوبرا- الجزيرة- القاهرة. ت: ٢٧٣٥٤٥٢٤ فاكس: ٢٧٣٥٤٥٥٤
El Gabalaya St. Opera House, El Gezira, Cairo.
E-mail: nctegypt@nctegypt.org Tel: 27354524 Fax: 27354554

تأليف : برنارد لويس
ترجمة : قاسم عبده قاسم
سامية محمد



2016

بطاقة الفهرسة
إعداد الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية
إدارة الشئون الفنية

لويس، برنارد لويس ، ظهور تركيا الحديثة / تأليف برنارد لويس؛
ترجمة قاسم عبده قاسم، سامية محمد - القاهرة: المركز القومى
للترجمة، ٢٠١٦

٥٩٢ ص ؛ ٢٤ سم

١ - تركيا - تاريخ - العصر الحديث

(أ) قاسم، قاسم عبده (مترجم)
(ب) محمد، سامية (مترجم مشارك)
(ج) العنوان ٩٥٦,١٠٨

رقم الإيداع ٢٢٦٠٥ / ٢٠١٥
الترقيم الدولى 978-977-92-0453-6
طبع بالهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية

المحتويات

إلى

Zill and Ercüment

صداقة وعرفانًا

مقدمة

موضوع هذا الكتاب ظهور تركيا الحديثة من أنقاض تركيا القديمة. وبعد فحص تمهيدى لمصادر الحضارة التركية وطبيعتها، يقع الكتاب فى تسلسل زمنى، ليس باعتباره تاريخا سرديا بسيطًا عن تركيا، وإنما بالأحرى محاولة لتتبع مراحل التغير الرئيسية وتحديدها. وقد تم تحديد مدى الدراسة بداية ١٩٥٠م، عندما أقصى حزب أتاتورك عن السلطة فى انتخابات حرة، كان الحزب نفسه قد نظمها، ودخلت البلاد مرحلة جديدة من تاريخها. وفى الجزء الثانى من الكتاب ندرس أربعة جوانب من التغيير بقدر أكبر من التفصيل. تحول الإحساس الجماعى بالهوية والولاء فيما بين الأتراك، وتحول نظرية الحكم وممارستها، وتحول الدين والحياة الثقافية التى كان يحكمها، وتحول النظام الاقتصادى والسياسى. وفى فصل أخير ثمة محاولة لوضع بعض الاستنتاجات العامة عن طبيعة الثورة التركية وتقدير إنجازاتها.

وثمة ملاحظة منفصلة أعرب فيها عن شكرى وامتنانى لأولئك الذين ساعدوا، على نحو أو آخر، فى إعداد هذا الكتاب. وهنا أود أن أعبر عن امتنانى لاثنين من الباحثين، ليس منهما من يهتم مباشرة بهذا الكتاب، بيد أن كليهما قد أسهما بدرجة كبيرة بما قد يحمله الكتاب من جدارة. أولهما صديقى وزميلى الأستاذ ويتك P. Wittek، الذى كانت المحادثة معه على مدى عدة سنوات، قد أغنت فهمى للتاريخ التركى والحضارة التركية بقدر أعمق مما يمكن أن يوضحه أى تعبير رسمى عن الشكر مقابل المساعدة والإرشاد. والثانى هو الراحل والمأسوف عليه تمامًا الدكتور عدنان أديفار، والذى أدين لتأثيره وتعليمه لى بمعرفتى الأولى بتركيا والأتراك، ومعرفتى الأولية بلغتهم وأدبهم، كما أدين له باستمرار الإهتمام الذى شكَّل حياتى منذ ذلك الحين.

برنارد لويس

لندن- يناير ١٩٦٠م

شكر وتقدير

أقدم واجب شكرى وامتنانى للآنسة إليزابيث مونرو Miss. Elizabeth Monroe، والأستاذ السيّر هاملتن جب Hamilton Gibb والأستاذ أ.ت A.T. Hatto ب.م هولت P.M. Holt والسيد أ.هـ حورانى A.H. Hourani والأستاذ جى. سى. J.C. Hurewitz، والأستاذ د.أ D.A. Rusrow لقراءتهم الدقيقة للأجزاء أو كلّ مسوداتى، وللعديد من الاقتراحات المساعدة، وأقدم شكرى إلى كل من : الدكتور أ. عطا بك E.Ataby لالتقاط الصور وللمساعدة والتيسير خلال فترة تحضير هذا العمل؛ وإلى الآنسة هـ. أوليفر H. Oliver، لمساعدتها الجادّة والثمينة فى إعداد الكتاب للطباعة ؛ وإلى الأستاذ د.أ. Rustow لقراءة مجموعة من البروفات قبل الطبع وتصحيحها ؛ وإلى السيد د. إ. بيتشر D.E. Pitcher لإعداد الخرائط ؛ وإلى الآنسة إم. مويل M. Moyle لقيامها بعمل الفهرس؛ وإلى الأستاذ فرانز تشنر Franz Taescgner (محرر – Alt Stambuler Hof und Volksleben، هانوفر ١٩٢٥)، ومدير متحف طوبقابى سرايى، ومحرر «حيات»، لتعطفهما بإعادة صياغة الإيضاحات. اعتمدت أجزاء من هذا الكتاب على ما نشر سابقًا من مقالات، إننى ممتن للغاية للأستاذ Professor G.W.E.von Grunebaun، وإلى مطبعة جامعة شيكاغو (مؤلف وناشر كتاب Unity and Variety in Muslim Civilization شيكاغو ١٩٥٥). وإلى رؤساء تحرير كل من Journal of World History Middle Eastern Affairs International Affairs , the Encyclopaedia of Islam , Studio Islamica، نظير مساعداتهم. وأخيرًا أود أن أعبر عن شكرى إلى المعهد الملكى للشئون الدولية على ما منحه من تغطية تكاليف رحلاتى إلى تركيا بين عامى ١٩٥٤ و١٩٥٩، وعلى مساعداته وتشجيعه فى إعداد هذه الدراسة.

المختصرات

Cog.Fak. Derg.Ank. Univ. Dilve Tar:

مجلة كلية اللغة والتاريخ والجغرافيا، جامعة أنقرة.

BSOAS: منشورات المدرسة الشرقية والدراسات الأفريقية

C.Or. contemp: دفاتر الشرق المعاصر.

EI[1] . EI[2]: دائرة المعارف الإسلامية، الطبعة الأولى والثانية.

IA: دائرة المعارف الإسلامية.

Int. Aff: الشئون الخارجية.

Ist. Univ.Iktisat Fak. Mec: مجلة كلية الاقتصاد، جامعة إستنبول.

J.A.S: المجلة الآسيوية

JRAS: مجلة المجتمع الآسيوى الملكى

Jasche, Kalender: G.Jaschke and E. Pritsch, «Die Turkei seit dem Weltkriege, Geschichtskalender 1919-1928 «Welt des Islam , X (1927-9) , & c. (see Bibliography).

MEA: شئون الشرق الأوسط.

MEJ: مجلة الشرق الأوسط.

Mitt.Aus. Hoch. Unv. Berlin: Mitteilungen der Ausland- Hoch- Schule and der Universitat Berlin MSOS: Mitteilungen des Seminars fur orientalische Sprachen

Om : الشرق المعاصر.

R.C.AS.J : مجلة المجتمع الآسيوية المركزية الملكية.

R.Et, islam : بحوث فى الدراسات الإسلامية.

R.Fac. Sci. Ec. Univ. ist: بحوث كلية العلوم الاقتصادية، جامعة إستنبول.

RMM : بحوث فى العالم الإسلامى.

R.his : بحوث تاريخية.

Rlla, Survey : المعهد الملكى للشؤون الدولية، دراسة الشؤون الدولية.

Tar. Derg: مجلة التاريخ.

Tar. Ves : وثائق التاريخ.

TM : مجلة تركيات.

TOEM : مجلة جمعية التاريخ العثمانى.

TurkHuk. Ve . Ikt. Tar. Mec : مجلة حقوق الترك وتاريخ الاقتصاد.

Vak. Derg : مجلة الأوقاف.

WI : Welt des Islam

ZDMG: Zeitschrift der deutschen morgenlandischen Gesellschft

ملاحظات على كتابة التركية بالحروف اللاتينية

استخدم العديد من الأنظمة المختلفة من أجل كتابة اللغة التركية بالأحرف اللاتينية. وما تم استخدامه فى الصفحات التالية يستند على قواعد الإملاء التركية الحديثة الرسمية. وقد يكون من المفيد تقديم بعض الملاحظات حول التلفظ للقراء غير الملمين باللغة التركية. وترد الأوصاف على نحو تقريبى وغير تقنى.

حرف الـ C . ينطق مثل حرف J كما فى كلمة John

حرف الـ C وينطق مثل حرفى ch كما فى «church» الكنيسة.

حرف الـ «ب» وحرف الـ «د» كما فى الإنجليزية، غير أنهما يلفظان عادة فى نهاية أى مقطع وأحيانًا يكتبان p , t (ومثال على ذلك تكتب الأسماء Mehmed Ahmed , Ragib, Receb على النحو التالى Ahmet, Ragip, Recep, Mehmet، عند كتابة النصوص العثمانية، احتفظت بحرفى الـ b و d كما هما أقرب إلى الحرفين الأصليين.

حرف الـ «g» ينطق بخشونة مثل حرف الياء كما فى كلمة Saying، ويأتى غليظًا بعد حروف o,o,u,u مثل حرف u كما فى كلمة sowing، ولا يكاد ينطق بعد حرفى a,i، غير أنه يتأثر بمد الحرف اللين السابق .

حرف «ا» وينطق قريبًا من نطق حرفى «أ» كما فى كلمة will و«u» كما فى كلمة «radium».

حرف الـ «o» ينطق مثل حرفى «eu» فى اللغة الفرنسية مثل كلمة «seul»، أو حرف الـ «o» فى اللغة الألمانية كما فى كلمة «offnen».

حرف الـ «s» مثل حرفى «sh» كما فى كلمة shut.

حرف ü ينطق مثل حرف الـ «u» فى اللغة الفرنسية، كما فى كلمة lumiere، أو حرف الـ «u» فى اللغة الألمانية، كما فى كلمة «schtzen».

القسم الأول : مراحل الظهور

الفصل الأول

تمهيد: مصادر الحضارة التركية

«وصلت الأمور إلى درجة جعلت أحد الحكماء يقدم على تهيئة عقول الأتراك، وتجنيدهم، وبلورة فنونهم، واستثارة شجاعتهم، وقد ظن هؤلاء أنهم أرهبوا العرب والأرمن والسوريين والإغريق، وزرعوا الخوف فى نفوس الفرنج بسيوفهم».

المؤرخ المجهول، تاريخ الفرنج حجاج بيت المقدس

حوالى سنة ١١٠٠ بعد الحملة الصليبية الأولى

«أحد الأشياء الغريبة فى القسطنطينية أنه فى مقابل قطعة واحدة من العملة النحاسية يمكن للمرء ركوب سفينة تعبر به من روميليا إلى فرانچستان أو العكس».

طوسون بك «تاريخ أبو الفتح» ١٥٠٠م تقريبا

الأتراك هم الشعب الذى يعيش فى تركيا ويتحدث اللغة التركية. ومن الوهلة الأولى، لا يبدو أن هذا تعريف يحمل أى قدر من الأصالة المذهلة، بل إنه لا ينطوى على محتوى ثورى كبير. بيد أن تقديم هذه الفكرة ونشرها فى تركيا، وقبولها فى نهاية الأمر من جانب الشعب باعتبارها تعبيرًا عن طبيعة هويتهم المشتركة، وحالتهم الجماعية، مثّل إحدى الثورات الكبرى فى العصور الحديثة التى انطوت على انفصال جذرى عنيف عن الموروث الاجتماعى والثقافى والسياسى فى الماضى.

أُطلق اسم تركيا على منطقة الأناضول الناطقة باللغة التركية منذ غزو الأتراك الأول لها فى القرن الحادى عشر- وكان الأوربيون هم الذين أطلقوا هذا الاسم[1]. ولكن الأتراك أنفسهم لم يتخذوه رسميا اسمًا لبلادهم حتى سنة ١٩٢٣م. وعندما فعلوا ذلك استخدموا صيغة Türkiye التى تكشف بوضوح عن أصله التركى. لقد كان الناس قد أسموا أنفسهم الأتراك، كما كانت اللغة التى يتحدثون بها ما زالت تسمى التركية، ولكن فى مجتمع العثمانيين الإمبراطورى كان المصطلح العرقى «ترك» يستخدم قليلاً، وبصفة رئيسية بمعنى يحمل الازدراء إلى حد ما، لكى يسمى البدو التركمان، أو فيما بعد، الفلاحين الجهلة الأجلاف الناطقين بالتركية فى قرى الأناضول، وكانت هذه التسمية على رجل عثمانى محترم يعيش فى إستنبول يعد من قبيل الإهانة[2].

بل إن مصطلح عثمانى كان يُفهم بمعنى السلالة الحاكمة وليس باعتباره دلالة على نخبة حاكمة، شأنه فى ذلك شأن الأمويين، والعباسيين والسلاجقة، وكان هناك شعور بأن الدولة العثمانية كانت الوريث والخلف، فى خط مباشر، للإمبراطوريات الإسلامية الكبرى السابقة فى الماضى، وكانت مفاهيم الأمة العثمانية، وأرض الأجدادُ العثمانيين، بوصفها تعبيرًا عن الولاء القومى والوطنى، إنما كانت من التجديدات التى حدثت فى القرن التاسع عشر تحت التأثير الأوربى، ولكنها لم تعمر طويلاً.

كان الأتراك، حتى القرن التاسع عشر، يرون أنفسهم مسلمين أولا، بحيث يكون ولاؤهم، على مستويات مختلفة، إلى الإسلام والبيت العثمانى والدولة العثمانية. إذ إن اللغة التى يتحدث بها إنسان ما، والأرض التى يسكنها، والعرق الذى يزعم أنه ينحدر منه، قد يكون له أهمية شخصية أو اجتماعية، أو عاطفية، وهذه ليست لها علاقة بالسياسة. لقد ربط الأتراك أنفسهم بالإسلام لدرجة أن مفهوم القومية التركية نفسه اختفى- على الرغم من بقاء اللغة التركية، ووجود ما كان فى الحقيقة «الدولة التركية» وإن لم يحدث هذا على المستوى النظرى. بل إنهم حتى لم يحتفظوا مثل العرب والفرس بهويتهم باعتبارهم جماعة عرقية لها هويتها الثقافية المستقلة داخل نطاق العالم الإسلامى.

والفكرة القومية التركية، بالمعنى الحديث، تظهر للمرة الأولى فى منتصف القرن التاسع عشر. وقد أسهمت عوامل كثيرة فى تطورها- الأوربيون المنفيون فى تركيا، والأتراك المنفيون فى أوربا، والبحوث الأوربية عن تركيا والأتراك، وما جلبته من معرفة جديدة عن التاريخ القديم وعن حضارة الشعوب التركية القديمة ؛ والأتراك الروس والتتار الذين واجهوا الدعوة السلافية الروسية وتصرفوا إزاءها بوعى قومى متنام من جانبهم، والتى تغذت - بمفارقة غريبة- على الاكتشافات التى توصلت إليها البحوث الروسية عن الأتراك؛ وتأثير الشعوب الخاضعة فى الإمبراطورية العثمانية، الذين كانوا بوصفهم مسيحيين أكثر انفتاحًا على الأفكار القومية الآتية من الغرب، والذين ساعدوا بمرور الوقت على نقل العدوى إلى سادتهم فى الإمبراطورية.

اقتصرت هذه الأفكار فى بداية الأمر على دائرة صغيرة من المثقفين، لكنها انتشرت بالتدريج على نطاق واسع، وكان انتصارهم النهائى قد تجسد رمزيا للمرة الأولى، فى مصطلح "تركيا" ومصطلح "أتراك" اللذين أطلقا على البلاد وعلى شعب الجمهورية. وقد ارتبط نمو الشعور بالهوية التركية بالابتعاد عن الممارسات والتقاليد الإسلامية والاقتراب من أوربا، وبدأ هذا مع إجراءات عملية بحتة تمثلت فى الاصطلاحات قصيرة المدى التىتهدف إلى تحقيق غرض محدد، ثم تطورت إلى محاولة عمدية واسعة النطاق تقود الأمة بأسرها عبر الحدود من حضارة إلى حضارة أخرى.

وبعد أن رسَّخت الحركات القومية والحداثية نفسها، ظهر تطور جديد مثير تمثل فى التأكيد على الهوية بالحضارات المحلية التى كانت موجودة من قبل. وكانت لهذه الجركة مثيلاتها فى بعض البلدان الإسلامية الأخرى، وكانت بطبيعة الحال نتيجة استيراد الفكرة الأوربية عن الوطن العلمانى والإقليمى، وبناء علاقة روحية دائمة بين الأرض والشعب الذى يعيش عليها. وفى تركيا، تسبب هذا فى ظهور حركة سُميت «الحركة الأناضولية Anatolianist»، وظهور النظريات التى اعتنقها أتاتورك، عن الأصل التركى لبعض الشعوب القديمة مثل السومريين والطرواديين، وأهمهم جميعًا الحيثيون[٢].

كانت هذه الحركة سياسية فى جزء منها، بهدف تشجيع الأتراك على ربط أنفسهم بالبلاد التى يعيشون بها- وبهذا، يحبط فى الوقت نفسه المغامرات الخطيرة ذات النزعة الطورانية. ولكن على الرغم من تجاوزاتها المستلهمة سياسيا ولا معقوليتها، فإن نظرية أتاتورك عن الأناضولية كانت تحتوى، أو على الأقل سلطت الضوء على عناصر مهمة من الحقيقة.

ومن ثم، ينبغى علينا أن نميز ثلاثة تيارات رئيسية فاعلة أدت إلى صنع تركيا الحديثة: الإسلامى، والتركى، والثالث تيار مركب يمكن أن نسميه العنصر المحلى.

المحلى: كان الأتراك المسلمون الذين قدموا إلى تركيا يتسمون بتركيبة من نموذج متنوع من التراث والثقافة. ويمثل الأناضول، إحدى السلالات، أحد العناصر المهمة فى الموضوعات التركية الرسمية. وقد خلَّف الحيثيون أكثر الآثار بعثا للدهشة والعجب، كما كانوا موضوعا لأكثر النظريات انتشارًا. وليس هناك شك فى أن الشعوب القديمة الأخرى فى الأناضول قد تركت بصماتها أيضا. بيد أن العنصر الأناضولى ليس هو العنصر الوحيد، فقد كانت الإمبراطورية العثمانية منذ القرن الأول من عمرها تتمتع بالقوة والنفوذ فى منطقة البلقان وفى الأناضول أيضا، وبقيت منطقة الروميللى المركز الرئيسى على مدى فترة زمنية طويلة، ولم تفقد مكانتها المركزية سوى فى أيامنا هذه، وهو ما حدث أيضا لإستنبول العاصمة الإمبراطورية بتراثها الألفى عن الدولة والحضارة، التى تعتبر الرابطة القديمة بين الأراضى الأوربية والآسيوية فى الإمبراطورية.

إن أى زائر يزور تركيا، لا سيما القادم من جهة الجنوب أو الشرق، لابد وأن يُذهل من بقاء التقاليد المحلية بصورة قوية داخل المجتمع الإسلامى التركى على الفور، فهناك أشياء عديدة سوف تسترعى انتباهه- القرية الأناضولية ببيوتها ومساجدها، التى تختلف للغاية من حيث الطراز وأسلوب البناء عن تلك الموجودة فى بلاد الشام والعراق؛ والنغمات البلقانية، التى تكاد أن تكون أوربية، في الموسيقى التركية الشعبية، فى مواجهة الموسيقى التقليدية على الطريقة الفارسية العربية، كما تبدو القباب البيزنطية فى المساجد، والأشكال الزخرفية المعروفة عند اليونانيين وجنوب شرق أوربا، فى جميع التصميمات التشكيلية وحرف الفلاحين اليدوية، واضحة جلية.

إن بقاء العناصر الأناضولية فى تركيا الحديثة الآن أمر لا نزاع حوله. وليست هناك حاجة للتأكيد على أن الأتراك حيثيون، أو أن الحيثيين كانوا أتراكًا - ولكن من الواضح أنه كان هناك قدر كبير من الاستمرارية. وهو ما تأكد بقدر أكبر من الوضوح مع التقدم الجارى فى الأعمال الأثرية والأنثروبولوچية فى الأناضول اليوم. حقا كان هناك استعمار تركى واسع النطاق فى الأناضول، بيد أن السكان الأصليين لم يكونوا قد استئصلوا أو تم طردهم تمامًا. لقد تم استبدال الطبقة الإغريقية الراقية، والشريحة اليونانية المثقفة - ومع مرور الزمن، أعيد استيعاب السكان، هذه المرة فى النماذج الإسلامية والتركية. وقد حملوا معهم الكثير من ثقافتهم الخاصة، خاصة فيما يتعلق بحياة الزراعة والحياة فى القرية - تغير الفصول، والبذور والحصاد، والميلاد، والزواج، والموت. وقد أولت الثقافة الإسلامية الواردة حديثا، قدرًا قليلاً من الاهتمام، مثلما حدث فى كل مكان آخر كان حضريا فى جوهره.

لقد ظهر تأثير الروملى، بعد الفتح، من القمة وليس من القاع. وعلى خلاف الأناضول، لم يكن معظم أهالى الروملى، قد تم استيعابهم فى الإسلام أو فى اللغة التركية. وظلت أعداد كبيرة من الفلاحين على مسيحيتهم، وغرباء فى لغتهم وثقافتهم وفى دينهم كذلك، خارج الأفق الثقافى للأتراك. ولكن شعوب البلقان كان لهم تأثير هائل على الطبقة الحاكمة العثمانية. وإحدى القنوات الأكثر أهمية كانت الدفشرمة(٤)، أى تجنيد الصبية، والتى عن طريقها دخلت أعداد لا تحصى من المسيحيين البلقانيين ضمن النخب السياسية والعسكرية فى الإمبراطورية. بل إن الطبقة الحاكمة من ملاك الأراضى المسيحيين لم تكن قد دُمرت تمامًا، حسبما ساد الظن من قبل، ولكنها بقيت إلى حد ما على أراضيها، وتم ادماجها فى النظام العثمانى. وفى القرن الخامس عشر، كان ما يزال هناك بعض المسيحيين من حائزى التيمار - أى الإقطاعيين العسكريين - فى ألبانيا(٥). فيما بعد خدمت قوات الروملى المسيحية مع القوات العثمانية، سواء فى صفوف الفرسان الإقطاعيين أو الجنود العاديين، على حين كان الروملى الذين اعتنقوا الإسلام يحوزون الإقطاعات ويحكمون فى جميع أنحاء الولايات الآسيوية فى الإمبراطورية. ومن المعلوم جيدا الدور الكبير الذى لعبه الألبان والبوسنيون فى الإمبراطورية العثمانية. وقد

استمروا مع الروملى الآخرين يلعبون دورًا مهما فى الإصلاحات والثورات التى وقعت فى أثناء القرنين التاسع عشر والعشرين.

كان التراث البيزنطى فى تركيا موضع مبالغة كبيرة فى وقت ما. فقد نسب بعض المؤرخين كل شيء فى الدولة العثمانية والمجتمع العثمانى تقريبا إلى مصدر أو آخر من المصادر البيزنطية، وتحدثوا عن الاقتباسات الهائلة من المؤسسات والممارسات البيزنطية بعد الاستيلاء على القسطنطينية سنة ١٤٥٣م. ومن المتفق عليه الآن بصفة عامة أن الكثير من هذا خاطئ، وأن العناصر البيزنطية فى الحضارة العثمانية أقل كثيرًا فى الحقيقة مما كان يفترض من قبل. فضلاً عن أن هذه العناصر يرجع تاريخها إلى ما قبل غزو القسطنطينية، وفى غالب الأحوال قبل قيام الدولة العثمانية. ويمكن اقتفاء بعض هذه الاقتباسات إلى زمن سلاجقة الأناضول- والبعض الآخر إلى الخلافة العباسية التى جاءوا منها إلى تركيا، باعتبار أنها جزء من الحضارة الإسلامية القديمة نفسها. كان طبيعيا بالنسبة للسلاجقة أن يقتبسوا، فى أثناء تعايشهم الطويل مع البيزنطيين، فى زمن لم تكن فيه تلك الدولة قد توارت بعد فى ذلك الظل الباهت الذى واجهه العثمانيون [٦].

ومع هذا، فإذا كانت هناك مبالغة فى العناصر البيزنطية وخطأ فى تحديد تاريخها، فهى موجودة هنا وهناك. وعلى الرغم من أنها ربما كانت قليلة، فإنها فى الوقت نفسه ضاربة بجذورها بعمق أكبر وأقدم، وربما أقدم من الإمبراطورية البيزنطية، وقد ذكرنا من قبل بقاء الموضوعات البيزنطية فى الهندسة المعمارية ولكن ما تمثله العمارة الدينية من مركزية ونمطية فى مجتمع ما، لا يمكن أن يكون ظاهرة منعزلة، ذلك أن العناصر البيزنطية فى المسجد التركى- وهى عناصر كلية ومستمرة تمامًا- لابد أن تعبر عن صلة اجتماعية وثقافية أشد عمقا، وهو ما يصدق فى مجتمع مثل المجتمع الإسلامى الذى ينضوى كله تحت راية الدين. ومن الممكن طرح اقتراح للتفكير : ربما قد نربط طراز البازيليكا ذى القباب فى المسجد بظهور هيراركية دينية- لأول مرة فى العالم الإسلامى وتحت الحكم التركى- يكون فيها المفتون رؤساء على السلطات الإقليمية، تحت السلطة العليا لشيخ الإسلام، المفتى الرئيسى فى العاصمة، الذى يمكن أن نصفه، بقدر من الخيال، بأنه كبير أساقفة الإمبراطورية العثمانية. وهنا قد نتذكر أن التراتبية والقبة كليهما غزاة من الشرق حتى فى بيزنطة.

ثمة جانب آخر من جوانب التأثير المحلى ربما يمكن أخذه فى الاعتبار هنا، فإن روميلي والقسطنطينية جزء من أوربا، وقد كان العثمانيون فى مرحلة باكرة من تاريخهم على اتصال بأوربا - أطول وأكثر قربًا من أى دولة إسلامية أخرى، بما فى ذلك شمال أفريقيا. فقد ضمت الإمبراطورية أراضى أوربية مهمة، وفيها ضمت شعوبًا ومؤسسات أوربية. كما حافظت على الاتصال بالغرب من خلال التجارة، والدبلوماسية، والحرب، والهجرة أيضا.

كان محمد الفاتح يعرف اللغة اليونانية، وكانت لديه مكتبة من الكتب اليونانية. وكان من ضمن حاشيته عالم الدراسات الإنسانية الإيطالى كرياكو بتزوكوللى Ciriaco Pizzocolli من أنكونا، وكاتب سيرته كريتوبولس Critoboulos والرسام ڤينيتيان بلليني Venetian Bellini[٧]. ومع أن هذا كان أمرًا غير عادى، فإنه لم يكن ظاهرة منعزلة. لم تكن المعرفة بالغرب معرفة ضئيلة فقد جاء بها عدد كبير من الأوربيين الذين اعتنقوا الإسلام واللاجئين الباحثين عن العمل وأرادوا الالتحاق بوظائف فى الخدمة العثمانية، فضلاً عن الدبلوماسيين والتجار الأوربيين. وفى القرن الخامس عشر سارع السلاطين العثمانيون إلى تبنى سلاح المدفعية الأوربية- غالبًا مع رجال المدفعية وبناة المدافع الأوربيين. وبحلول القرن السادس عشر والقرن السابع عشر كان الجنود والبحارة العثمانيون يحاولون بدرجات متفاوتة من النجاح، أن يتبنوا الأساليب الأوربية فى الشئون الحربية على حين كان الباحثون العثمانيون يقومون بأولى استفساراتهم الاستطلاعية فى الجغرافيا، والتاريخ والعلوم الطبية الأوربية[٨]. وقبل القرن التاسع عشر كانت الاقتباسات العثمانية من أوربا أساسًا ذا طبيعة مادية، كما كانت محدودة من حيث مداها ومن حيث تأثيرها على السواء. ولكن اليوم قد يكون من البديهى صعوبة تضييق حدود اقتباس حضارة ما من ممارسات حضارة أخرى، ولكن كل عنصر وارد من الخارج يجر فى أذياله قطارا من النتائج المتتالية. وربما ينبغى علينا أن نعيد النظر فى أهمية مثل هذه الاقتباسات العثمانية الباكرة من أوربا وتأثيراتها، مثل الخرائط، والملاحة وبناء السفن، والهندسة، والطراز الإيطالى فى العمارة التركية، كما يتمثل فى جامع «نور عثمانية» فى إستنبول[٩].

٢- العنصر التركى

سوف يواجه أى زائر لتركيا فى الحال أولى العلامات التى لا تخطئها العين على السمة التركية- اللغة التركية، التى بقيت منتصرة على الرغم من خضوعها زمنًا طويلاً للتأثيرات الأجنبية. وقد لاحظ الباحثون قدرة اللغة التركية الواضحة على المقاومة، وإزاحة اللغات الأخرى التى اتصلت بها، بل والحلول محلها. ومع اللغة التركية، باعتبارها علامة على التراث التركى، فربما يربط الزائر بين عادة السلطة واتخاذ القرار، وبالتالى الاعتماد على الذات، التى حافظ عليها الأتراك عبر دورهم التاريخى فى العالم الإسلامى. وربما، بجهد قليل من التخيل، قد يحس بإحساس الغرض والاتجاه فى الجو العام، وقد تتنافران أحيانا، ولكنهما يكونان من العوامل الحافزة فى معظم الأحيان.

لقد كانت اللغة حقًا الإسهام الرئيسى- أو أكثر ما يمكن التعرف عليه - من جانب الأتراك للثقافة المتنوعة فى الإمبراطورية العثمانية. ومثلما كانت اللغة العربية والدين الإسلامى ذات مرة، ففى ذلك الحين كانت اللغة التركية والمذهب السنى المؤهلات الضرورية لعضوية الطبقة السائدة اجتماعيا. ففى صيغتها العثمانية تم خلق اللغة التركية وسيلة غنية وحاذقة للتعبير، أداة جديرة بحضارة إمبراطورية. ولم تكن لدى العثمانيين غطرسة عرقية، أو نزعة إقصائية ولم يصروا على نقاء الأصل التركى- لم يكن هناك شىء يساوى العزل على المستوى الأدنى للموالى- أي غير العرب ممن اعتنقوا الإسلام- من جانب السادة العرب فى أيام الخلافة الباكرة(١٠). كان الإسلام واللغة التركية متطلبات الدخول التى تفتح الباب إلى السلطة الحقيقة والمكانة الاجتماعية على السواء، بالنسبة للألبان، واليونانيين، والسلاف، وكذلك الأكراد والعرب.

ولفترة من الزمن أبدى الأتراك قدرًا ضئيلاً من الوعى القومى- أقل كثيرا من العرب أو الفرس على سبيل المثال. وعلى أى حال لم يكن الأتراك قبل الإسلام قومًا من الهمج، ولكنهم كانوا قوما أصحاب مستوى محدد من الحضارة، لهم دولهم الخاصة، ودياناتهم، وآدابهم. ومع هذا، وباستثناء شذرات قليلة، كان كل شىء قد نُسى ومحيت آثاره فى الإسلام، حتى تمت استعادته جزئيًا بواسطة الدراسات الأوربية فى القرنين الثامن عشر

والتاسع عشر. وليس هناك نظير تركى للذكريات العربية عن الأبطال الوثنيين فى بلاد العرب القديمة، والفخر الفارسى بالأمجاد الغابرة لأباطرة إيران القديمة، وحتى الأساطير المصرية الغامضة التى نسجت حول الآثار الضخمة التى خلفها الفراعنة. وفيما عدا شذرات قليلة من الشعر الشعبى وأسطورة عن الأنساب، فإن التاريخ التركى قبل الإسلام قد طواه النسيان، بل إن القرخانيين الذين اعتنقوا الإسلام فى القرن العاشر قد نسوا أسلافهم وأطلقوا على أنفسهم اسمًا مأخوذًا من أسطورة فارسية- بيت أفراسياب(١١). وحتى اسم «تُرك» نفسه، بما يحويه من معان، اسم إسلامى على نحو ما، على الرغم من ظهور كلمة «ترك» فى كتابات ما قبل الإسلام، فإنها لا تشير سوى إلى اسم شعب واحد من بين شعوب مناطق الاستبس التى تجمعها أواصر القربى. والاستخدام التعميمى لهذه الكلمة يغطى الجماعة كلها. وربما يرجع المفهوم نفسه لمثل هذه المجموعة تاريخيا إلى فترة الإسلام بحيث بات مرتبطًا به؛ كما أن المفهوم التاريخى للأمة التركية والثقافة التركية، وحتى اللغة بمعنى معين، فى الأشكال التى وجدت بها فى الألفية الأخيرة، كلها وُلدت فى رحاب الإسلام. وإلى يومنا هذا لم يطلق مصطلح الأتراك على غير المسلمين أبدا، على الرغم من أصولهم التركية وأنهم يتحدثون اللغة التركية مثل الشوفاش الوثنيين والجاجوز المسيحيين، أو مواطنى الدولة التركية مثل المسيحيين واليهود فى إستنبول(١٢).

بيد أن العنصر التركى الحقيقى فى المجتمع العثمانى وفى الثقافة العثمانية، حتى وإن لم يكن واعيا بذاته وليس واضحًا، فإنه مهم للغاية. وقد أعيد إحياؤه أواخر القرن الرابع عشر، عندما توسع العثمانيون من غرب الأناضول صوب الشرق، وواجهوا مجموعات كبيرة من البدو الأتراك بتنظيماتهم وتقاليدهم القبلية المتماسكة – ولم يكونوا قد تبعثروا بعد، وتفككوا وتأثروا بالتأثيرات المحلية كما حدث فى الجزء الغربى من شبه الجزيرة.

خلال النصف الأول من القرن الخامس عشر كان هناك عدد من العلامات على ظهور نوع من الوعى القومى التركى، وحدث فى هذا الوقت أن اتخذ السلطان العثمانى اللقب التركى القديم «خان»؛ وهو الفرع الرعوى من قبيلة الأوجوز التركية فى كايى، التى زعم العثمانيون انحدارهم منها، وظهر شعارًا على العملة العثمانية، وتوسع المؤرخون والشعراء العثمانيون فى أسطورة الأوجوز التى ربطت البيت العثمانى الحاكم بالتاريخ

القديم شبه الأسطورى الذى توارى خلف ضبابية الغموض، وبات الرواية الرسمية عن أصول هذه السلالة الحاكمة[١٣]. وفى بلاط مراد الثانى (١٤٢١-١٤٥١م)، وخلفائه، ازدهر الشعر التركى ودراسة التاريخ التركى القديم الذى كان قد غاص فى الغموض بدرجة كبيرة، وحتى اللغة التركية والأدب التركى فى آسيا الوسطى كان قد تم تهذيبه لفترة من الزمن، وقرب نهاية القرن الخامس عشر حاولت مدرسة أدبية أن تكتب فى لغة تركية بسيطة ونقية، دونما إفراط فى استخدام الكلمات والتعبيرت الفارسية والعربية التى كانت جزءا من اللغة التركية الأدبية[١٤] كانت هذه الحركة محدودة ومؤقتة من عدة جوانب، ولكنها كانت ذات تأثير مهم فى إعادة تأكيد مكانة اللغة التركية وبالتالى على كل ما يصاحبها وجميع ما فيها من حياة الناس. ومن الأمور ذات الدلالة أيضا أن العنصر البدوى التركى بظهوره الكبير للمرة الأولى فى الدولة العثمانية، يشكل الآن جزءًا مهما من السكان الأتراك.

بداية اكتسبت القبائل البدوية التركية أهمية فى الإمبراطورية العثمانية[١٥] باعتبارها احتياطيا عرقيا. ولم يكن البدو عنصرا حاكما بحد ذاتهم، وإنما كانوا يعاملون إما بعدم ثقة أو بازدراء من جانب الدولة والطبقة الحاكمة. وقد حدثت حركة رجال القبائل فى المجتمع العثمانى بعدة سُبُل. كان أحدها توطين الناس الذى جرى على نطاق واسع فى أنحاء مختلفة من الأناضول وصاروا مزارعين فلاحين، وكان هذا راجعًا فى جزء منه إلى العمليات الاقتصادية الطبيعية وفى جزء آخر لسياسة الحكومة المقصودة، ذلك أن السلاطين العثمانيين منذ عصور باكرة أفادوا بشكل كبير من استخدام المنهج المسمى سورجون Surgun – أى نقل السكان من مكان إلى آخر للتوطين والتعمير[١٦] فى بعض الأحيان كان هذا الترحيل عقوبة وجزاء، وكان يقصد به فى بعض الأحيان خدمة غايات سياسية واقتصادية وعسكرية، مثلما حدث على سبيل المثال فى عمليات نقل السكان إلى الولايات التى تم فتحها حديثا أو مناطق التمرد. وفى جميع هذه التحركات لعب العنصر البدوى دورًا مهما. ولم يقتصر الأمر على توطين البدو فى الريف فقط، إذ إن الأدلة فى المصادر الوثائقية والأدبية على السواء توضح أنه كانت هناك أحياء قبلية فى كثير من المدن والبلدات، ومثل هذه العملية كانت أمرًا حتميا نظرا للصلة الاقتصادية الوثيقة بين المدينة

من ناحية والفلاحين والقبائل من ناحية أخرى- وكان الفلاحون والقبائل من الأتراك بشكل متزايد.

هذا السيل المتدفق، إذا جاز التعبير، من الأتراك إلى داخل جمهرة سكان الحضر والريف، وبالتالي إلى داخل النخبة الحاكمة فى نهاية الأمر، حافظ على الطابع التركى وعززه فى المجتمع العثمانى، لدرجة أنه حتى الثورة فى عصرنا قد وُصفت بقدر من العدل باعتبارها ظهور أناضول تركية جديدة حاليا، تؤكد ذاتها فى مواجهة الحضارة العالمية التى تمثلها القسطنطينية القديمة والروملى - وبعبارة أخرى، انتصار للأتراك على العثمانيين، من خلال النمط الذى تمثل فى نقل العاصمة وتغيير اسم البلاد.

إن الجهود الواعية فى تركيا الحديثة للعودة إلى السمة التركية أمر مهم من الناحية السياسية، لأنه يؤثر على أسس التنظيم السياسى والاتجاهات العامة لسياسة الدولة، بيد أن تأثيره محدود فى المجالات الأخرى. فقد تم طمس الحضارات التركية القديمة تحت تأثير الإسلام تماما بحيث لا يمكن القيام بأى بعث حقيقى للثقافة التركية القديمة. ولا تزال هناك بطبيعة الحال محاولات لإحيائها، ومن أبرزها محاولات إصلاح اللغة وما دار حولها من مناقشات، كان الهدف منها التخلص من الاستعارات الفارسية والعربية التى تمت فى أثناء ألف سنة من التأثير الإسلامى، والعودة إلى لغة تركية خالصة صافية. وكان هناك أيضا وعى بالذات، ولكنه كان ذا أثر فعّال أحيانا تمثل فى تعديل بعض المادة الفولكلورية- مثل استخدام الشعر المضغوط بدلاً من العروض الكمية الفارسية العربية، واستخدام الألحان التركية فى التآليف الأوكسترالية وموسيقى الأوبرا[١٧]. بيد أن الأدب التركى الحديث والفن التركى الحديث يدينان لأوربا بأكثر مما يدينان به للمادة القديمة أو الشعبية. يجب البحث عن الأهمية الحقيقية للعنصر التركى فى تركيا فى البقايا التى لم يتم تفسيرها الموجودة فى الطبقات الأعمق من المجتمع- وهى الطبقات الآخذة فى الطفو على السطح الآن، والتى ما زلنا ننتظر رؤية نتائجها.

٣- العنصر الإسلامى

نأتى الآن إلى العنصر الثالث، أى الإسلام، الذى عاود الظهور بقوة فى تركيا مؤخرًا على الرغم من الوهن الذى انتابه فى فترة ما، وما يزال واضحًا أنه، عنصر رئيسى، إن لم يكن العنصر الرئيسى فى الوعى الجماعى لقطاع كبير من الأمة التركية.

فى البداية واجه الأتراك الإسلام على الحدود- وقد احتفظت عقيدتهم منذ ذلك الحين حتى الآن ببعض الخاصية الغريبة المرتبطة بإسلام الحدود، أى الديانة المتشددة غير المعقدة عند سكان المناطق الحدودية[١٨]. ولم يتم إجبار الأتراك على اعتناق الإسلام، مثلما كان الحال مع الكثير من الشعوب الأخرى، إذ إن إسلامهم لا يحمل أى علامات على الجبرية أو الإخضاع. على حدود الخلافة، فى الشرق والغرب، كان المحاربون الزاحفون ما زالوا يحتفظون بالبساطة والتمسك بتعاليم الإسلام والحرية التى عرفها الإسلام الباكر، وهو ما كان قد اختفى فى كل مكان آخر عندما تحولت الثيوقراطية القديمة إلى إمبراطورية شرقية. فمن كل أنحاء تلك الإمبراطورية، انضم أولئك الذين لم يستطيعوا التوافق مع النظام الجديد، وأولئك الذين شعروا لأسباب روحية، أو مادية، بنداء الثغور، وقاموا بالجهاد فى سبيل الله والمجد، والغنائم، ضد الكفار. وفى آسيا الوسطى، إحدى منطقتين حدوديتين مهمتين للغاية، اعتنق معظم الأتراك الإسلام على أيدى الدعاة والصوفية الجوالين، وانضموا تحت راية الجهاد ضد بلادهم التى كانت ما زالت وثنية، وبينما تزايد عدد الأتراك فى صفوف الطبقة العسكرية للخلافة، صارت العناصر التركية هى المسيطرة. فقد شهدت بدايات القرن الحادى عشر ظهور أول حاكم تركى عظيم مستقل فى العالم الإسلامى، وهو محمود الغزنوى، الذى استخدم سلطته لكى يقود جيشا من الأتراك فى حرب حدودية واسعة النطاق، لكى يغزو الهند الهندوسية. وفى وقت لاحق من القرن نفسه، كان السلاجقة يمثلون انطلاق موجة جديدة من الغزاة الأتراك عبر جنوب غرب آسيا، وانتزعوا مناطق جديدة للإسلام من الإمبراطورية البيزنطية، وزرعوا فى المشرق الإسلامى قوة عسكرية ودينية، وهو ما مكّنهم من الصمود وصد الهجوم الأوربى الكبير فى أثناء الحروب الصليبية فى نهاية الأمر.

هكذا، كان إسلام سكان الحدود الأتراك مختلفا عن إسلام سكان المناطق الداخلية فى العالم الإسلامى، وعلى خلاف إخوانهم الذين كانوا قد اتجهوا صوب العراق أو مصر، باعتبارهم مماليك، وتثقفوا فى جو عالمى مؤلف من العواصم الإسلامية القديمة، على حين كان الأتراك الأحرار قد أسلموا وتلقوا تعليمهم من المناطق الحدودية، تشرًّب إسلامهم بخصائص الطابع الحدودى.

كان معلموهم من الدراويش، والزهاد، والصوفية، والذين كانوا عادة من الأتراك، يدعون إلى عقيدة تختلف للغاية عن عقيدة الفقهاء والشيوخ فى المدن، ولم يكونوا يميلون إلى اللطف - أو اللين- الذى اتسمت به بغداد فى العصر العباسى، والتسامح المرن والتنوع الذى تتسم به أى حضارة مدن مختلطة- أو التشدد الإقصائى الذى تتسم به المدارس الفقهية. فقد كانت عقيدتهم عقيدة قتالية جهادية، ما زالت متأججة بنقاء المسلمين الأوائل واستقامتهم؛ والذين كانت عقيدتهم صيحة قتال، وكان مذهبهم دعوة إلى السلاح.

كانت هذه هى العقيدة- والدعوة - التى جلبها الأتراك الأوائل إلى الأناضول، ثم عندما قام الغزاة والدراويش والبدو بغزو شبه الجزيرة واستعمارها وتحويلها إلى الإسلام، كانت تقاليد الحكم الإسلامى القديمة قد وطدت نفسها فيما صارت المدن الجديدة فى السلطة الجديدة، وتحرك رجال الحدود والدراويش سعيًا وراء مغامرات جديدة على الحدود الغربية، وعلى سواحل بحر إيجه، وفى أوربا. وصارت الأناضول من ولايات إمبراطورية السلاجقة فى الشرق الأوسط، وتم فرض نمط الحياة الإسلامية التقليدى على البلاد بالتدريج، وقد انتقل رجال الإدارة والأدباء المسلمون والقضاة، وعلماء الدين، والتجار والحرفيون إلى الأراضى الجديدة، وجلبوا معهم حضارة الإسلام القديمة الحضرية الراقية. كما تحركت الحدود تجاه الغرب أكثر، وبمرور الوقت كانت الأراضى الجديدة التى كسبها رجال الحدود العثمانيون فى الأناضول الغربية وفى البلقان قد تحولت إلى إمبراطورية إسلامية. ومثل سيواس وقونية تحت حكم السلاجقة، كذلك كانت آنذاك بورصا أولا، ثم أدرنة، وأخيرا إستنبول قد صارت من العواصم الإسلامية، ومراكز الثقافة والحياة الإسلامية التى تحمل كل كسوة الإسلام السنى.

كانت الإمبراطورية العثمانية منذ تأسيسها حتى سقوطها دولة مكرسة لتقدم قوة وعقيدة العالم الإسلامى والدفاع عنها. وعلى مدى ستة قرون كان العثمانيون فى حرب تكاد تكون مستمرة مع الغرب المسيحى، أولا فى محاولة – نجحت بشكل أساسى – لفرض الحكم الإسلامى على جزء كبير من أوربا، ثم فى الفعل طويل المدى لوقف أو تأخير الهجوم المضاد الدؤوب من جانب الغرب. هذا الصراع الذى استمر على مدى عدة قرون، بأصوله الضاربة بجذورها فى الإسلام التركى، قد ترك أثره على البنية الكلية للمجتمع التركى والمؤسسات التركية. وبالنسبة للأتراك العثمانيين، كانت إمبراطوريتهم، التى تضم كل الأراضى الأصلية للإسلام الباكر، تعتبر هى الإسلام بنفسه، وفى المؤرخات العثمانية تتم الإشارة إلى أراضى الإمبراطورية على أنها «أرض الإسلام» وتشير إلى حاكمها على أنه «بادى شاه الإسلام»، وإلى جنود جيوشها بوصفهم «جنود الإسلام»، وإلى رئيسها الدينى باعتباره «شيخ الإسلام» ؛ وكان أهلها يرون فى أنفسهم قوما مسلمين أولاً وقبل كل شىء. وكل من مصطلح العثمانيين والأتراك، كما رأينا، مصطلحان استخدما منذ وقت قريب نسبيا؛ كما أن الأتراك العثمانيين قد ربطوا أنفسهم بالإسلام – فقد ذوبوا هويتهم فى الإسلام – إلى حد ربما كان أكثر من أى شعب مسلم آخر. ومن المثير أنه بينما كانت كلمة «تركى» فى تركيا تكاد ألا تستخدم، فإنها باتت فى الغرب مرادفًا لكلمة «مسلم»، والأوربى الذى يعتنق الإسلام كان يُقال إنه «تحول إلى تركى»، حتى لو كان اعتناقه الإسلام قد حدث فى فاس أو أصفهان.

والتعريف المقابل لهذا التعريف يمكن أن نراه فى الجدية الشديدة فى الإسلام التركى، والإحساس بالإخلاص للواجب والدعوة، فى أفضل أيام الإمبراطورية، التى لا يوازيها فى التاريخ الإسلامى شىء، بما فى ذلك أيام الخلافة. ولم يكن أى من الخلفاء العباسيين، على سبيل المثال، يمكن أن يظهر شيئا يقارن بالإخلاص، والتفانى الخلقى، والغرض الدينى، الذى تميز به منذ وقت باكر السلاطين العثمانيون – الإخلاص المتفانى الذى جعل السلطان المسن وهو على فراش الموت، سليمان الكبير يواجه مصاعب حملة مجرية أخرى، ويخرج من وسائل الراحة فى عاصمته إلى خشونة المعسكر ليواجه موتًا محتومًا .

ربما كان مجال القانون الذى يمكن للمرء أن يراه بقدر أكثر وضوحا من حيث جدية السعى العثمانى لجعل الإسلام الأساس الحقيقى للحياة الخاصة والعامة، فقد أولى

السلاطين العثمانيون للشريعة الإسلامية درجة أكبر فى الفعالية الحقيقية مما كان لها فى أى دولة إسلامية ذات حضارة مادية راقية منذ العصور الباكرة[١٩]. وبمعنى ما يمكن حتى القول إن العثمانيين كانوا أول من حاولوا حقًا أن يجعلوا الشريعة القانون الفاعل فى الدولة، وأن يطبقوها فى جميع أنحاء البلاد، وأن يعطوا الاعتراف الكامل والسلطة التامة للمحاكم وللقضاة الذين عملوا وفقًا لها. لقد كان القاضى المسلم فى العصور الوسطى فى وضع مزر إزاء نظيره العثمانى، فقد كانت السلطات المركزية تعينه وتستجيب لمطالبه، إذ كان مضطرا إلى التخلى عن مجالات مهمة فى التشريع، كان يعتمد تماما على تعاونهم المشوب بالشك فى تنفيذ أحكامه وفرضها. ومن ناحية أخرى كان القاضى العثمانى السلطة المركزية فى منطقة ولايته، والتى كانت فى النظام الإدارى العثمانى تعرف باسم القضاء، وهو اسم له مغزاه إذ يعنى المنطقة التى يحكمها القاضى باعتبارها ولاية يحكمها والٍ. وعلاوة على ذلك، كان القاضى واحدًا من التراتبية المهيبة القوية للسلطات القضائية والدينية التى كانت مستعدة لمساندة القاضى فى أى صدام مع المؤسسات العسكرية والسياسية، ويرأسها «شيخ الإسلام»، واثنان برتبة «قاضى عسكر» فى العاصمة، وكانوا على درجة كبيرة من العظمة والتبجيل، بحيث إن السلطان نفسه كان يقف عندما يجيئون لكى يقدموا تحياتهم له فى أى عيد[٢٠] كان الخلفاء القدامى يخضعون نظريا للشريعة، وكان يمكن خلعهم بسبب انتهاكهم لها- ولكن هذه القاعدة كانت حبرًا على ورق بسبب عدم وجود أى سلطة أو آلية لفرضها- وعلى أى حال، اعترف العثمانيون بوجود سلطة دينية عليا- هى أسمى مثل على الشريعة- تلك سلطة خلع السلطان. وكان الدور الفعلى لهذه السلطة، شيخ الإسلام، محسومًا بطبيعة الحال فى أساسه بألاعيب الشئون السياسية والشخصيات. والشيء المهم من وجهة نظرنا هو أن مثل هذه السلطة التى لها مثل هذه الصلاحيات، كان ينبغى وجودها والاعتراف بها.

وثمة خاصية أخرى من خصائص الإسلام التركى، من نوع مختلف إلى حد ما وإن كانت لها أهمية مشابهة، تتمثل فى العزل الاجتماعى للجماعات غير المسلمة. فقد كانت الإمبراطورية العثمانية متسامحة إزاء الديانات الأخرى، بالتوافق مع الشريعة الإسلامية والتقاليد الإسلامية، وقد عاش رعاياها المسيحيون واليهود، بشكل عام، فى سلام وأمان.

ولكنهم كانوا منفصلين بشكل صارم عن المسلمين، فى جماعاتهم المنفصلة. ولم يكن باستطاعتهم قط الاختلاط بالمجتمع المسلم فى حرية، كما كان الحال ذات مرة فى بغداد وفى القاهرة – ولا القيام بأى إسهامات تستحق الذكر فى الحياة الثقافية للعثمانيين. ولا يوجد نظير فى العصر العثمانى للشعراء المسيحيين والعلماء اليهود فى العصر الذهبى للحضارة العربية وإذا ما تم قبول من يعتنق الإسلام واستيعابه، فإن الذين بقوا على دينهم قد تم استبعادهم بدرجة كبيرة لدرجة أنه حتى اليوم، أى بعد خمسمائة سنة من فتح القسطنطينية، فإن اليونانيين واليهود المقيمين فى المدينة لم يتمكنوا من إجادة اللغة التركية– على الرغم من أن كليهما يجيد التنوع اللغوى، وربما يتحدث المرء عن العرب النصارى – ولكن التركى المسيحى نوع من اللامعقولية والعبث فى المصطلحات [٢١]. وحتى اليوم، بعد خمس وثلاثين سنة من الجمهورية، فإن التركى غير المسلم يمكن أن يسمى مواطنا تركيا، ولكنه لا يعتبر تريكا قحا.

إن الخاصية الأولى للإسلام التركى التى لاحظناها – وبشكل متناقض ظاهريا– تتمثل فى المدى الذى اندمج فيه الأتراك فى الإسلام. وربما نجد خصائص أخرى. ومن الطبيعى أن ننظر أولا إلى الأشكال الشعبية والصوفية، والبدع على نحو أو آخر فى الدين التى تزدهر فى تركيا، مثلما هو الحال فى معظم البلاد المسلمة الأخرى، إلى جانب الدين الرسمى العقيدى لدى الفقهاء، ويتصل بدرجة أبعد كثيرًا بالمعتقدات والممارسات الدينية الحقيقية للناس. والطرق الصوفية المختلفة[٢٢] التى تحكمت فيما بينها فى ولاء الأغلبية العظمى من المسلمين الأتراك، الذين من المؤكد أنهم احتفظوا فيما بينهم بالكثير من عقائدهم السابقة على الإسلام، ولا يزال هناك ما هو أكثر فى تقاليدهم وممارستهم. لقد وجه الباحثون الأتراك الانتباه إلى ما بقى من العناصر الآسيوية– عناصر الشامانية، وحتى البوذية والمانوية التى احتفظ بها أتراك آسيا الوسطى بعد اعتناقهم الإسلام والتى جلبوها معهم فى العديد من الصور الخفية إلى الغرب[٢٣]. ولا يقل أهمية عن ذلك التوفيقات الإسلامية– المسيحية (أو التركية– اليونانية) فى الحياة الدينية الشعبية[٢٤].

هذا النوع من البقاء على المستوى الشعبى يكاد يكون منتشرا فى كل أرجاء العالم الإسلامى، وله مشابهات فى بقاء العادات الكلتية والجرمانية والسلافية القديمة فى شكل يرتدى الثوب المسيحى فى أوربا. لقد كان الإسلام الشعبى دومًا ينظر إليه بعين الريبة والشك من جانب الفقهاء والدولة، وربما بدرجة أكثر فى تركيا من غيرها، ومن الأمور ذات الدلالة أنه حتى اليوم، فإن حكومة الجمهورية التركية، على الرغم من التسامح بل تشجيع الحد من إحياء الإسلام السنى، لا تزال حتى الآن تكبت أى إظهار لنشاط الطرق الصوفية.

وعلى أى حال، فإننا نواجه، ليس على المستوى الشعبى، وإنما على المستوى الرسمى إحدى السمات المميزة للإسلام فى الإمبراطورية العثمانية - السمة التى تكاد تكون سمة بنيوية ألمحنا إليها بالفعل. وهنا للمرة الأولى فى التاريخ الإسلامى تم خلق بنية مؤسسية- تراتبية متدرجة لرجال الدين المحترفين، ولهم وظائف معترف بها وسلطات معترف بها، تستحق المقارنة بينها وبين الكهنوت المسيحى أو الكهنة فى الإمبراطوريات القديمة. والقول المأثور بأنه لا يوجد كهنوت فى الإسلام يبقى صحيحا بالمعنى الفقهى، بمعنى أنه ليس هناك ترسيم للكهنة، ولا طقوس، ولا وساطة للكهنة، بين المؤمن والله- ولكنه لا يبقى حقيقيا بالمعنى الاجتماعى والسياسى. إذ إن أصول المؤسسة الدينية العثمانية العظمى يمكن اقتفاء أثرها بلا شك إلى عصر سلطنة السلاجقة العظام، عندما كانت المدارس وشيوخ المدارس منظمين لمواجهة تهديد الهرطقات الثورية، ولكن فقط فى الدولة العثمانية وصلت المؤسسة الدينية إلى النضج وقامت بوظائفها باعتبارها الحارس على العقيدة والشريعة.

لقد تجاوزنا الآن مراجعة الاتجاهات الرئيسية الثلاثة فى الحياة والثقافة التركية، وفى العصور الحديثة وجد اتجاه رابع- هو الحضارة الغربية، التى هى فى تركيا كما فى أى مكان آخر فى العالم قد وجهت ضربة مدمرة ضد النظام القائم.

وهناك مفهومان قد نعتبر فى ضوئهما هذه الملامح والخصائص التى فصلت تركيا الحديثة عن جاراتها المسلمات، وتقربها أكثر من جدارة العالم الغربى وأخطائه. أحدهما مفهوم العملية- أى الاتجاه إلى رؤية تتابع الأحداث ليس باعتبارها سلسلة بسيطة وإنما باعتبارها عملية فى الزمن، أو بمصطلحات عضوية، على أنها تطور؛ والثانى، متصل بالأول، مفهوم العضوية، عن البنية العضوية- أى القدرة على تمثل كل مكون من

أجزاء متداخلة ومتفاعلة، وليس مجرد مجموعات من الكيانات المنفصلة غير المترابطة، هذه الخصائص مركزية فى الشكل الغربى الحديث للحضارة، فهى من متطلبات علومنا الفيزيائية والطبيعية؛ وهى تحسم رؤية الفرد والجماعة، للإنسان والكون، وبهذا تُشكل مؤسساتنا وفكرنا، حكومتنا وفنوننا، وصناعتنا، وعلومنا، باستثناء ديننا. وهى تصنع الفرق بين الرواية الغربية والحكاية الشرقية، على سبيل المثال، والرسوم الغربية والمنمنمات الشرقية، والتاريخ الغربى والحوليات الشرقية، والحكومة الغربية والحكم الشرقى – وربما بين القلق الغربى والسكون الشرقى.

وعلى أى حال، فإن هذه الخصائص قد صارت فى غضون القرن ونصف القرن الماضى أكثر فعالية فى الحياة التركية العامة– فى بناء الدولة والقانون، فى صياغة وتوجيه التطلعات والسياسة، فى إعادة تنظيم الحياة الاجتماعية بل والحياة الخاصة. وهى لافتة بالفعل فى تجليات بعينها فى الفنون والعلوم، حيث إن هذه المجالات تتجاوز التقليد الخالص. وفى الأشكال الحالية التى تتجلى فيها هذه الخصائص فى تركيا، من المؤكد أنها ذات أصول غربية وحديثة، وتبدو فى بعض الأحيان ذات طبيعة غريبة. بيد أن لنا أن نحاول، ولو بصورة أولية، أن نرى ما إذا يمكن لها أن توضع فى علاقة مع خصائص الحضارة العثمانية أو التركية التى خلقت قابلية واستعدادًا للقبول بها. والقدرة على التحليل والتجميع عند المؤرخ الحديث والشعور بالتطور فى الشخصية والحبكة عند الروائى الحديث ربما تكون لها سوابقها فى الحوليات والمذكرات التى كتبها الكتاب العثمانيون، مع مناقشاتهم للأسباب وتحليلهم للآثار، وحتى الجمهورية الدستورية الحديثة ليست مستوردة بالكامل. ذلك أن الدولة العثمانية، التى قامت على الشريعة والتراتبية، هى الأقرب بصورة ما إلى الجمهورية من المجتمع غير المتبلور والمتحول فى العالم الإسلامى القديم. ومشكلة الروابط الأعمق الممكنة بين تركيا والغرب إنما هى مشكلة أكبر من أن تكون مسألة اهتمام عابر. وفى السنوات الحديثة فإن الإنجازات والآمال المتعلقة بحركة الإصلاح الشامل قد دخلت مرة أخرى مجال المنازعة، بل وحسبما يبدو، فى مجال الخطر. وعلى المدى الطويل سوف يكون الإيقاع الأعمق فى الحياة التركية، بدلاً من الحركة السطحية السريعة فى زماننا، هو الذى يحسم مستقبل العلاقات بين تركيا والإسلام، ومع الغرب، ومع نفسها.

هوامش الفصل الأول

(١) يلمح ورود أول ظهور لاسم تركيا فيما يتعلق باستيلاء الأتراك على أراضى الأناضول. فى «وقائع نامه باريا روسا حاجلى شرف». ومع حلول القرن الثالث عشر شاع استخدام هذا المصطلح بين المؤلفين الغربيين. انظر:

«Claude Cahen Le Probleme ethnique en Anatolia»

(٢) يوضح أحد النصوص التى قام بدراستها «كاهن» أنه خلال القرن الثالث عشر أطلق البرجوازيون من قونيا «لقب» ترك «على شعب لا يمكن تحمله من التركمان الفلاظ» (Cahin, in G.E.von Grunebaum, Unity and Variety in Muslim Civilization , 1955, p.33

(٣) من المثير أن الأتراك يدعون أنهم أقوياء وأحفاد الأناضوليين القدامى، فهم لا يطلقون مثل هذه المزاعم فى علاقاتهم مع البيزنطيين الذين يحملون محاذير ثلاثة من هذا الغرض، وتتمثل فى كونهم يونانيين ومسيحيين، وقبل كل شىء هو وجودهم على قيد الحياة.

(٤) حول هذا المصطلح واستخداماته المنوطة به، يمكن الرجوع إلى مقال حول الديوشيرمه فى EI٢ والديوشيرمه : هم القوات الإلزامية المكونة من الغلمان والولدان، وقد ألغى نظام الديوشيرمه الذى نشأ مع العصور الأولى من زمن الإمبراطورية العثمانية. فى القرن السابع عشر.

(٥) انظر خليل إينالجق

Timariotes chretiens en Albanie , au XV Siécle , d.apris un register de timars ottoman , Mitt , des Osterreichschen statsarchivs, IV, (1952, p p. 38-118)

(6) Kopruluzade Mehmetfuat (M.F.koprulu) Bizans Muesselerini Osmanli Muesseselerine Te>siri hakkinde bazi Mulahazalar», Tur Huk, ikt, Tar Mec., 1 (1931, pp. 165-313)

(7) Seine Bezichungen zur Renaissance und scine , «Mehmmed II , der Eroberer: E. Jacoobs Buchersammlung», Oriens, II (1949, p. 603)

(٨)عدنان (1939) ,(A. Aden «La Science chey les Turcs ottoman) ومن الممكن الحصول على معلومات مفصلة أكثر للموضوع لنفس المؤلف Adnan- Adivar باللغة التركية فى كتابه «العلم عند الأتراك العثمانيين" Osmanli Turkler- inde Ilim وانظر أيضًا الفصل الثالث فيما بعد.

(٩) انظر المرجع التالى ص٤٣٤.

(١١) انظر برنارد لويس B. Lewis «العرب فى التاريخ» The Arabs in Histor, 1958. pp. 70ff

(١١) فى الأسطورة الإيرانية، التى تعد بمثابة انعكاس لشعر البطولة الفارسى، كان أفراسياب هو ملك توران، وهو تعبير كان مستخدمًا للأتراك فيما بعد للاحتقار.

(١٢) انظر p. Wittek Turkentum und Islam, L'Archiv fur Sozialwissenschaft und Sozialpolitik , lix (1928), pp. 484 - 525. Osman Turan Turkler ve islamiyet جامعة أنقرة، مجلة كلية التاريخ والجغرافيا Dil Ve Tar , Cog. Fak. Derg المجلد الخامس، ص٤٥٧–٨٥.

(١٣) ويتيك Le Role des tribus turques dans l›empire ottoman «Melanges Georges Smets (1952), pp. 76 - 663 Wittek.

(14) Kopruluzade Mehmet Fuat (=M.F.. Koprulu ili Edebiyatin ilk Mubessirleri, 1928

(١٥) Wittek. فى Mel. G. Smets.

(١٦) تناول هذا النقل سلسلة من المقالات المهمة التى كتبها عمر لطفى بارقان Omer Lutfi Barkan. انظر على سبيل المثال تلك المقالة بعنوان Les Deportation comme method de peuplement et de colonization dans l'empire Ottoman R, Fac. Sci. Ec Univ. ist., XI (1949-50), pp. 69-534

(١٧) انظر المرجع التالى، ص٤٣٥.

(١٨) تناول البروفيسور ويتيك Wittek فى سلسلة مدوناته ومقالاته ورسائله العلمية التى بدأها عام ١٩٢٥ (ZDMG, lxxix) ص ٢٨٨ وما بعدها، أهمية التخوم ومحاربى الحدود (الغزاة) فى تقييم الإسلام التركى. وانظر فى نظرة جامعة شاملة إلى «Ottoman Empire (١٩٣٨) الذى يتوفر فيه إحالات إلى الدراسات السابقة.

(19) J. Schact, Esquie sse d'une histoire du droit musulman, (1952), p.790

(٢٠) قانون نامه Kanunname، الذى اقتبسه كوبريلى Koprulu، فى Turk Huk. Ve ikt. Tar, Mec.p196.

(٢١) لا شك أن استخدام التعبير «التركى المسيحى» من أجل وصف الطوائف المسيحية الناطقة باللغة التركية كما فى البلقان، قد انحصر فى اللغة الاصطلاحية المستخدمة فى الإطار العلمى، وقد قبلت مؤخرًا.

(٢٢) انظر المرجع التالى ص٤٠٠.

(٢٣) انظر على سبيل المثال كوبريلى زاده Kopruluzade Mehmed Fuad infuence du Chamanisme Turc- Monogol sur les orders mystiques musulmans، إستنبول 1929.

(٢٤) انظر: F.W. Hasluk Christionity and islam under Sultans

الفصل الثانى

اضمحلال الإمبراطورية العثمانية

«لأنه لوحظ تمامًا، أن الفنون التى تزدهر فى الأوقات التى تكون فيها الفضيلة - فى حال من النمو، هى الفنون العسكرية، وعندما تكون الفضيلة راسخة، تكون هى فنون الأدب؛ وعندما تعانى الفضيلة من التدهور، تكون هى الفنون الشهوانية: فلهذا أشك فى أن هذا العصر الذى يمرّ به العالم إنما هو عصر تدهور وسقوط»

فرنسيس بيكون، «تقدم التعليم» ١٦٠٥م.

إن الحالة الاجتماعية للإنسان تتصل بحالته الفردية، وفى معظم الأمور يكون أحدهما موازيًا للآخر... وأولا وقبل كل شيء، فإن الحياة الطبيعية للإنسان تحسب فى مراحل ثلاث، سنوات النمو، وسنوات السكون، وسنوات الاضمحلال. وعلى الرغم من أن أوقات هذه المراحل الثلاث مفروضة على الأفراد، فإن هذه الأوقات مع ذلك تختلف بحسب القوة أو الضعف فى البنية الفردية... وهذه المراحل تختلف أيضا فى مجتمعات مختلفة... عندما تحسب من هجرة النبى (عليه الصلاة والسلام) إلى سنة ١٠٦٣م، وعندما بلغت الإمبراطورية العثمانية العلية عامها الـ ٣٦٤، وفقًا لسنة الله والقوانين الطبيعية للحضارة والمجتمعات الإنسانية، ظهرت علامات تدهور تجلت واضحة فى طبيعة هذه الإمبراطورية العلية، وآثار اضطراب فى طبيعتها وقوتها...»

حاجى خليفة «دستور العمل» ١٦٥٣م

كان اضمحلال الإمبراطوريات العظمى دائمًا من الموضوعات التى تحظى باهتمام بالغ، وهو موضوع له مذاق جديد فى أيامنا هذه؛ سواء بالنسبة لأولئك الذين يبتهجون، أو الذين يبكون، لضياع العظمة الإمبراطورية. وكان لموضوع تدهور الإمبراطورية العثمانية نصيبه من الاهتمام. بيد أنه لم يحظ بأى دراسة جادة[١].إذ إن فترة الخمسمائة عام التى شغلها التاريخ العثمانى من أكثر الفترات إهمالاً فى ميادين الدراسة، وبينما زادت البحوث الحديثة فى تركيا وفى الغرب على السواء من معرفتنا ببدايات الإمبراطورية ونهايتها، فإنها لم تلق سوى القليل من الضوء على عمليات اضمحلالها. والمؤرخون الأتراك الحديثون قد كرسوا، بطبيعة الحال، معظم اهتمامهم إلى العظمة الباكرة والإحياء الحديث لشعبهم، على حين أن مثل هؤلاء الباحثين فى الغرب الذين ناقشوا الموضوع قد رضوا، أساسًا، بأن يسيروا على خطى المؤرخين العثمانيين أنفسهم. وفى الغالب، أيضا، تأثروا بالأساطير القومية الواردة فى التدوين التاريخى للشعوب التى كانت خاضعة فيما سبق للإمبراطورية فى أوربا وآسيا بعد أن تحررت. وقد كان هؤلاء يميلون إلى توجيه اللوم فى جميع نقائص مجتمعاتهم وجوانب القصور فيها إلى سوء حكم سادتهم الذين سقطت دولتهم، كما أنهم عمموا الإخفاقات المعترف بها فى الحكم العثمانى فى مرحلته الأخيرة بحيث صارت اتهامًا للحضارة العثمانية بأسرها.

وقد لاحظ البروفيسور جونز Jones مؤخرًا أن «اضمحلال الإمبراطورية الرومانية وسقوطها » كان نتيجة مجموعة معقدة من الأسباب المتداخلة والمتفاعلة التى قد يتوه المؤرخ فى محاولة تفكيكها[٢]. ويكون الخطر أكبر، فى حال الإمبراطورية العثمانية، عندما تكون الأعمال الأولى من البحث التاريخى التفصيلى قد أحرزت قدرًا ضئيلاً من التقدم. ذلك أن معظم السجلات العثمانية فى القرنين السابع عشر والثامن عشر لم تنشر، ويكاد يكون لم تمسه يد؛ بل إن المؤرخات لم تجتذب سوى النزر اليسير من الاهتمام. والتاريخ الاقتصادى والاجتماعى الداخلى فى هذه الفترة يكاد ألا يكون قد خضع للدراسة، على حين أن دراسة التاريخ السياسى كانت قد تقدمت تقدما ضئيلاً بعد النقطة التى جلبها إليها هامر Hammer وزينكشين Zinkeisen فى القرن التاسع عشر.

وفيما بعد لم تُبذل أية محاولة لاقتحام الشبكة المعقدة للأسباب والأعراض والآثار. وما تم تقديمه عبارة عن تصنيف فضفاض وتعداد لبعض العوامل الرئيسية والعمليات التى أدت إلى، أو كانت جزءا من، أو كانت تعبيرًا عن الاضمحلال الذى عانت منه الحكومة، والمجتمع والحضارة العثمانية. وسوف نأخذهم فى الاعتبار فى ثلاث مجموعات رئيسية– تلك التى تتعلق بالحكم، وتلك التى تتصل بالحياة الاقتصادية والاجتماعية، وتلك المتعلقة بالتغير الأخلاقى والثقافى والفكرى.

فى المجموعة الأولى ربما نضع التغيرات المألوفة فى جهاز الحكم – البلاط، الجهاز الإدارى، القضاء، القوات المسلحة، التى تشكل العبء الأساسى فى المذكرة الشهيرة التى قدمها كوچى بك إلى السلطان مراد الرابع فى سنة ١٦٩٠م[٣]. وإذا كان السلاطين العشرة الأوائل من بيت عثمان يدهشوننا بمشهد سلسلة من الرجال القادرين والأذكياء، النادرين إن لم يكونوا متفردين فى حوليات التتابع على العرش، وبقية الحكام من تلك السلالة يقدمون سلسلة مدهشة بدرجة أكبر من حيث عدم الكفاءة، وعدم التوفيق. مثل هذه السلسلة الأخيرة هى السبب وراء مسلسل من المصادفات، ويمكن تفسيرها بنظام التربية والاختيار الذى منع بالفعل ظهور حاكم قدير. وعلى نفس المنوال، فإن الوزارة الكبرى وغيرها من المناصب العليا، سواء كانت سياسية أو دينية، كان يتم شغلها بطريقة لابد أن تثير دهشتنا من حيث إنها أنتجت عددًا كبيرًا من الرجال القادرين والواعين.

وقد أثر انهيار الجهاز الحكومى ليس فقط على الأجهزة السيادية العليا، وإنما أثر أيضا كل المؤسسات الإدارية والدينية فى سائر أنحاء الإمبراطورية : فقد عانت هذه المؤسسات من سقوط كارثى فى الكفاءة والنزاهة، وهو ما زاد بشكل مطرد بالتغير المتنامى فى أساليب التوظيف والتدريب والترقية. هذا التدهور يتجلى بوضوح فى دور الحفظ العثمانية، التى عكست بصورة حية ودقيقة التحول من حكومة القرن السادس عشر الإدارية الواعية إلى الإهمال الذى اتسمت به الحكومة فى القرن السابع عشر والانهيار الذى شهده القرن الثامن عشر[٤]. والتدنى نفسه فى المستويات المهنية والأخلاقية يمكن أن نراه، على الرغم من أنه ربما فى شكل أقل إثارة للصدمة، فى المراتب المختلفة فى التراتبية الدينية والقضائية.

والأكثر إثارة للدهشة والذهول تمثل فى اضمحلال القوات المسلحة العثمانية. فقد كان ما زال بوسع الإمبراطورية أن تُعَوِّل على الاحتياطات الكبيرة من الرعايا الموالين الشجعان، حسبما قال كوچى بك، فيما كتبه سنة ١٧٧٤م. فقد كان الجندى العثمانى لا يعانى من نقص الشجاعة والمعنويات، كما قال على باشا بعد المعاهدة الكارثية «كوجوك فينارجه» سنة ١٧٧٤م(٥) بيد أن الجيوش العثمانية، التى كانت مصدر رعب لأوربا فيما مضى، لم تعد تخيف أحدًا سوى سادتها وجمهرة السكان المدنيين فى الدولة العثمانية، وعانت سلسلة طويلة من الهزائم المهنية على أيدى الأعداء الذين كانوا يحتقرونهم.

فى القرن السادس عشر واصلت الإمبراطورية العثمانية حدود توسعها ووصلت إلى نقطة الحدود التى لا يمكنها تخطيها. وعلى الحدود الشرقية، وعلى الرغم من الانتصارات فى ميدان المعركة التى أحرزها كل من سليم الأول وسليمان القانونى، فإن الجيوش العثمانية لم تستطع التقدم فى فارس. وكانت الملكية المركزية الجديدة للصفويين، التى كانت آنذاك فى ذروة قوتها، وهضبة إيران العالية، تخلق مشكلات جديدة فى المسائل اللوجستية وتتطلب أساليب جديدة وغير مألوفة ؛ والصعوبات المتمثلة فى قيادة جيش ضد خصم مسلم، وهو جيش كانت تقاليده منذ نشأته تقوم على الجهاد ضد الكفار – كل هذه العوائق مجتمعة أوقفت تقدم القوات العثمانية عند حدود إيران، ومنعتها من التوسع برًا فى آسيا الوسطى أو الهند.

وفى المياه الشرقية واجهوا السفن البرتغالية القوية، الذين كان بناة سفنهم وملاحوهم المدربون على مواجهة تحديات المحيط الأطلنطى، يتفوقون على سفن المياه الهادئة المتمثلة فى السفن العثمانية. فالسفن الأقوى، والمدافع الأكثر عددا، وأطقم السفن الأفضل هى التى هزمت المحاولات المتتالية من جانب العثمانيين لكسر الطوق، وطردوا سفن المسلمين من مياه المحيط الهندى.

وفى شبه جزيرة القرم وما وراءها من البلاد تم إيقافهم على يد روسيا. ففى سنة ١٤٧٥م غزا العثمانيون كافا. وخضع جزء من ساحل القرم للحكم العثمانى المباشر، وصار خانات چيراى من التتار حكامًا تابعين للعثمانيين، وفى سنة ١٥٦٩م شن العثمانيون خطة لشق

قناة بين نهر الدون ونهر الفولجا : وبهذا، ومن خلال إيجاد منفذ بحرى على آسيا الوسطى، للخروج من خناق البرتغاليين[٦]، ولكن العثمانيين وجدوا الطريق مسدودًا أمامهم هنا أيضا. وفى الوقت الذى كانت أوربا الغربية تتوسع بحرًا حول أفريقيا وداخل آسيا، كانت أوربا الشرقية تتوسع شرقا عبر أقاليم الاستبس فى اتجاه الجنوب والشرق تجاه الأراضى الإسلامية. وفى سنة ١٥٠٢م كانت الأراضى التى ضمت فيما مضى خانية القرن الذهبى القوية قد زالت من الوجود أخيرا، وابتلعت روسيا الكثير من أراضيها. وقد تسكعت الخانات التى ورثتها فى قازان، وأستراخان والقرم، برهة من الزمن، ولكن قبل أن يمضى وقت طويل استطاع الروس غزو الخانيتين الأوليين وممارسة ضغط متصاعد على الخانية الثالثة. وانفتح الطريق إلى البحر الأسود وشمال القوقاز، وبحر قزوين، وغرب سيبيريا، حيث أعاق تقدم روسيا العثمانيين وأحاط بهم مثلما فعل البرتغاليون ونجاحاتهم فى البحار الشرقية.

فى أفريقيا، كانت الصحراء، والجبل، والمناخ عقبات لم يكن هناك دافع لاجتيازها، على حين أنه فى إقليم البحر المتوسط، بعد فترة انقطاع قصيرة، ضاعت ميزة التفوق البحرية لحساب البلاد البحرية فى الغرب[٧].

ولكن المنطقة التقليدية للتوسع العثمانى لم تكن فى أى من هذه المناطق. فمنذ العبور الأول لمضيق البسفور فى منتصف القرن الرابع عشر، كانت أوربا قد باتت الأرض الموعودة للعثمانيين- أى «دار الحرب»، التى كان فيها مجد الإسلام وقوته يجب أن يتحقق من خلال معركة ظافرة ضد الكفار. وفى ٢٧ سبتمبر ١٥٢٩م، وبعد فتح المجر، وصلت جيوش السلطان سليمان الكبير إلى ڤيينا- وفى ١٥ أكتوبر بدوا ينسحبون من المدينة التى لم ينجحوا فى غزوها. كان هذا الحادث حاسما. وعلى مدى قرن آخر ونصف من الزمان جرت حرب مفتوحة من أجل المجر، وفى سنة ١٦٨٣م جرت محاولة أخرى، كانت الأخيرة، ضد ڤيينا. ولكنهم كانوا قد خسروا القضية بالفعل. فقد كانت الإمبراطورية العثمانية قد وصلت إلى الخط الذى لم تكن تستطيع التقدم فيما وراءه، وإنما يمكنها فقط أن تنسحب منه. ذلك أن بسالة أسرة الهابسبورج، شأنهم شأن الجيوش الصفوية، قد لعبت دورها دون شك فى وقف الهجوم العثمانى، بيد أن هذا لايكفى لتفسير السبب فى أن المدافعين عن ڤيينا كانوا قادرين على وقف الانتصارات فى كوسوڤو، وڤرنا، ونيكوبوليس وموهاج.

وهناك أيضًا ربما نجد تفسيرًا فى المشكلات الخاصة بأراضٍ جديدة ومختلفة، تتطلب أساليب حربية جديدة وخاصة فيما يتعلق بالإمداد والنقل.

لقد حدث بعد إيقاف التقدم العثمانى أن بدأ ظهور التخلف فى مستويات التدريب والمعدات فى الجيوش العثمانية عن الجيوش الأوروبية. وفى البداية كان تخلف العثمانيين نسبيا وليس مطلقًا. وبعد أن كانوا فيما مضى فى طليعة العلوم العسكرية، تقهقروا إلى الخلف. وقد أثرت التطورات التقنية واللوچستية العظيمة التى لحقت بالجيوش الأوروبية فى القرن السابع عشر فى زيادة الفجوة عن تلك التى اتبعها العثمانيون فى بطء وعدم كفاءة، وتناقض هذا بشكل واضح مع السرعة والابتكار التى أبدوها فى تقبل اختراع المدفعية فى القرن الخامس عشر وتكيفهم معه. وثمة عامل ربما يكون قد أسهم فى هذا التغيير تمثل فى انخفاض معدل تدفق الأوربيين الذين اعتنقوا الإسلام والمغامرين الأوربيين على تركيا- بيد أن إقرار هذا يعنى أن نثير السؤال الآخر عن السبب فى أن تركيا لم تعد تجتذب مثل هؤلاء الرجال، ولماذا لم تستفد تركيا سوى هذا القدر القليل من الذين جاءوا إليها.

تدهور اليقظة، والاستعداد لقبول الأساليب الجديدة، إنما هو جانب- ربما هو الجانب الأكثر خطورة - لما صار تدهورا عامًّا فى المستويات المهنية والأخلاقية فى القوات المسلحة، المصاحب والموازى لتدهور الطبقات الإدارية والدينية، التى لاحظناها بالفعل. وقد أدت مباشرة إلى ما يجب حسبانه فى الإمبراطورية العثمانية مثلما هو الحال فى الإمبراطورية الرومانية، أحد الأسباب الرئيسية فى الاضمحلال - أى خسران الأرض أمام أعداء أشد بأسًا. لقد مال المؤرخون المحدثون عن حق إلى وضع ضياع الأرض أمام الغزاة من بين الأعراض وليس من بين أسباب الضعف، بيد أن تأثير الاستنزاف المستمر للقوى البشرية، والدخل والموارد، لا يمكن التقليل من شأنه. ويرى «كوچى بك» وخلفاؤه، أن أسباب هذه التغيرات نحو الأسوأ، تكمن فى المحسوبية والفساد. وربما تتجه الافتراضات فى زماننا بنا إلى أن نعتبر هذه أعراضًا أكثر من كونها أسبابا، وتجعلنا نبحث عن دوافعها وأصولها فى التغيرات الأسرع والأعمق.

فقد حدثت فى أثناء القرن السادس عشر ثلاثة تغييرات رئيسية، ذات أصل أجنبى أساسا، أثرت بصورة حية على الحياة الإمبراطورية العثمانية بأسرها. وقد ذكرنا أول هذه التغيرات بالفعل، أى تقدم العثمانيين نحو أوربا الغربية. وهو ما يشبه من بعض الجوانب إغلاق حدود الولايات المتحدة، ولكن أثرها كان أشد تدميرًا. لقد نشأت الدولة العثمانية على الحدود بين العالم الإسلامى والعالم المسيحى البيزنطى؛ وقد كان زعماؤها وجيوشها من المحاربين تحت راية الجهاد، يحملون السيف وعقيدة الإسلام إلى أراض جديدة. فقد اعتقد المجاهدون والدراويش العثمانيون، شأنهم فى ذلك شأن الرواد والمبشرين فى الأمريكتين، أنهم يجلبون الحضارة والإيمان الصحيح إلى شعوب غارقة فى الهمجية والكفر– كما جنوا، مثلهم، المكافآت المعتادة لمحاربى الحدود والمستعمرين. فقد أمدت مناطق الحدود الدولة العثمانية برجالها المتمنطقين بالسيوف أو برجال الدين على السواء، وبمعنى أعمق كانت السبب الحقيقى لوجود الدولة.

صحيح أنه منذ القرن السادس عشر كانت الدولة قد تطورت فى الواقع من إمارة لمحاربى الحدود إلى إمبراطورية، بيد أن تقاليد الحدود كانت ما زالت تضرب بجذورها فى عمق الحياة العسكرية، والاجتماعية، والدينية عند العثمانيين، كما أن الإغلاق الفعلى للحدود أمام مزيد من التوسع والاستعمار، لم يحل دون التأثير العميق فيها. وكانت النظم العثمانية فى التنظيم العسكرى، والإدارة المدنية، والضرائب، وحيازة الأرض، كلها موجهة لسد احتياجات مجتمع آخذ فى التوسع عن طريق الغزو والاستعمار فى بلاد الكفار. وقد توقفت هذه عن كونها متصلة بالضغوط المختلفة فى منطقة حدودية كانت جامدة أو متقهقرة[٨].

وبينما كانت آلة الحرب العثمانية العظيمة، التى تعدت حدودها، تطحن بشكل ثابت فى سهول المجر، فإن حياة الإمبراطورية العثمانية ونموها كانا يتعرضان للمراوغة على مدى أسرع كثيرا، بواسطة رحلات الاستكشاف على مياه المحيط التى قام بها شعوب الغرب البحرية، والتى كان تأثيرها النهائى مقدرًا له أن يحول منطقة شرق المتوسط بأسرها، حيث كانت الإمبراطورية موجودة، إلى منطقة ثانوية. فى سنة ١٥٥٥م، كان ما زال بوسع السفير الإمبراطورى فى إستنبول، أورجييه جيسلين دى بوسبيوك، الذى كان

واحدًا من أذكى المراقبين الأوربيين فى تركيا، أن يعلق بأن الأوربيين الغربيين يهدرون طاقاتهم بحثًا عن جزر الهند ونصف الكرة الأرضية الآخر عبر مياه المحيطات الشاسعة، سعيًا وراء الذهب»، تاركين قلب أوربا للغزو الماثل وشبه المؤكد[٩]. ولكن فى حوالى سنة ١٥٨٠م، ذكر جغرافى عثمانى فى تقرير عن العالم الجديد كتبه للسلطان مراد الثالث، تحذيرًا من المخاطر التى تهدد العالم الإسلامى والتشويش على التجارة الإسلامية وهى المخاطر الناجمة عن استقرار الأوربيين على سواحل أمريكا والهند والخليج العربى؛ وقد نصح السلطان بشق قناة عبر برزخ السويس وأن يرسل أسطولا «للاستيلاء على موانئ الهند والسند ويطرد الكفار»[١٠] وبحلول سنة ١٦٢٥م. كان بوسع مراقب عثمانى آخر، يدعى عمر طالب، أن يرى الخطر فى شكل أكثر تأثيرًا :

«الآن تعلم الأوربيون أن يعرفوا العالم كله؛ فقد أرسلوا سفنهم إلى كل مكان واستولوا على الموانئ المهمة. وقبل ذلك، كان من المعتاد أن بضائع الهند والسند والصين تأتى إلى السويس، وكانت توزع بواسطة المسلمين على جميع أنحاء العالم. ولكن هذه البضائع يحملها البرتغاليون والهولنديون والإنجليز على سفنهم إلى بلاد الإفرنج، ومنها تنتشر فى جميع بلاد العالم. وما لا يحتاجونه لأنفسهم يجلبونه إلى إستنبول وغيرها من البلاد الإسلامية، ويبيعونها بخمسة أمثال الثمن وبهذا يكسبون الكثير من المال. ولهذا السبب ندر الذهب والفضة فى بلاد المسلمين. ويجب على الإمبراطورية العثمانية الاستيلاء على سواحل اليمن والتجارة التى تمر بهذا الطريق؛ وإلا فإن الأوربيين سوف يحكمون بلاد العالم الإسلامى قبل أن يمر وقت طويل» [١١].

والتأثير الذى نجم عن الدوران بحرًا حول أفريقيا على تجارة الشرق الأوسط، لم يكن بأى حال مباشرًا وكارثيًا كما كان الاعتقاد قد ساد من قبل. ذلك أنه فى أثناء القرن السادس عشر استمرت التجارة الشرقية تصل إلى الإمبراطورية العثمانية، آتية على متن السفن إلى موانئ البحر الأحمر والبصرة، وبرًا عبر فارس، وكان التجار الأوربيون يفدون إلى تركيا للشراء، ولكن حجم التجارة العالمية إلى المحيطات المفتوحة قد حرم تركيا من الشطر الأكبر من تجارتها الخارجية وتركها مع البلاد التى كانت تحكمها، فى مياه خلفية راكدة لم يعد يفيض فيها مجرى التجارة العالمية مانح الحياة[١٢].

وقد جلبت رحلات الاستكشاف الأوربية ضربة مباشرة أخرى؛ كانت عنيفة وغير متوقعة. فقد كانت الوحدة الأساسية فى عملة الإمبراطورية العثمانية هى «الآقشة»، أو «آسبير»، التى كانت تحسب بها جميع إيرادات ومصروفات الدولة. ومثل دول أخرى بحر متوسطية وأوربية، عانت الإمبراطورية العثمانية من نقص متكرر فى المعادن الثمينة، مما كان يهدد فى بعض الأوقات نظام العملة الذى كان قائمًا على قاعدة الفضة. ولمواجهة هذه الصعوبات لجأ السلاطين العثمانيون إلى إجراءات مجربة تمامًا مثل السيطرة على مناجم الفضة، وتثبيط التصدير وتشجيع استيراد العملة والسبائك، والتوسع فى القطاع غير النقدى فى اقتصاد الدولة وبدلاً من ذلك إعادة إصدار العملة وتخفيض قيمتها.

كان هذا الموقف قد تحول فجأة عندما وصل تدفق المعادن الثمينة من العالم الجديد إلى شرق المتوسط. كان الذهب الأمريكى، والفضة الأمريكية إلى حد كبير، قد تسببًا فعلا فى ثورة أسعار وأزمة مالية فى إسبانيا. فمن هناك كان يمرُّ إلى جنوة، ومن هناك إلى راجوسا، حيث وردت أول رواية عن العملات الإسبانية التى سكت من المعادن الأمريكية فى ثمانينيات القرن السادس عشر(١٢) ومن بعدها كان التأثير المالى على تركيا من جراء هذا التدفق المفاجئ للفضة الرخيصة وبكميات وفيرة من الغرب مباشرًا وكارثيًا. وكان الحكام العثمانيون، الذين اعتادوا على أزمات نقص الفضة، عاجزين تماما عن فهم الأزمة الناجمة عن زيادة الفضة أو مواجهتها، كما أن الإجراءات التقليدية التى اتخذوها زادت الموقف سوءا. وفى سنة ١٥٨٤م، تم تخفيض قيمة «الأسبير» من خُمس درهم فضة إلى ثُمن- وهو إجراء لخفض العملة كان بداية أزمة مالية مستمرة ذات عواقب اقتصادية واجتماعية بعيدة المدى. وبينما هبط سعر الفضة بنسبة ٧٠ بالمائة، ارتفع سعر الذهب بنسبة مائة فى المائة؛ وقد فاضت العملة الفضية والتى تم شراؤها بثمن رخيص بالملايين من أوربا إلى تركيا سعيا وراء إعادة البيع السريعة والمربحة، مما أدى إلى تباطؤ حركة البضائع، واستنزاف الذهب فى الإمبراطورية التركية، والارتفاع الحاد فى مستوى الأسعار مما سبب عبئا ثم تدميرًا لطبقات بأسرها من السكان. وقبل مرور وقت طويل كانت هناك زيادة هائلة فى سك العملات، وقص العملات (لتقليل وزنها)، وما أشبه ذلك؛ وهبط سعر الأسير من ٦٠ إلى ٢٠٠ جزء من الدوكات، كما أن العملات الأجنبية من الذهب والفضة على السواء، طردت

العملات العثمانية حتى من الأسواق الداخلية. وحدث مرتين فى القرن السابع عشر أن حاولت الحكومة العثمانية أن توقف مدَّ التضخم بإصدار عملة فضية جديدة ؛ أولاً «البارة» التى ظهرت باعتبارها عملة فضية فى عشرينيات القرن السابع عشر، ثم «القرش» الذى ظهر فى ثمانينيات القرن نفسه، تقليدًا للدولار الأمريكى. وكلاهما سار على نهج الأسبير فى تخفيض قيمتها وتدهورها[١٤].

وفى هذا الوقت بالضبط الذى شهد الأزمة النقدية والمالية، اضطرت الحكومة إلى الشروع فى توسع كبير فى عدد الموظفين أصحاب الرواتب الثابتة والزيادة فى الإنفاق النقدى بدرجة كبيرة. وعندما واجه محمد الفاتح أزمة نقدية، كان قد قلص أعداد الجنود ذوى الرواتب وزاد من عدد فرسان السباهية، الذين كانت خدماتهم مقابل ضياع زراعية وليست عملة نقدية[١٥]. ولكن فى الظروف المغايرة التى فرضتها الأحوال الحربية فى القرنين السادس عشر، والسابع عشر لم يعد هذا ممكنا. فقد استلزمت الزيادة الكبيرة فى استخدام الأسلحة النارية والمدفعية، الاحتفاظ بجيوش أكبر من الجنود المحترفين، وتخفيض عدم الكفاءة النسبية فى الفرسان الإقطاعيين. وكل من كوچى بك وحاجى خليفة قد لاحظ واستنكر تخفيض السباهية وزيادة الجنود ذوى الرواتب، الذين حسبما يقول حاجى خليفة، قد زادوا. من ثمانية وأربعين ألفا سنة ١٥٦٧م إلى مائة ألف حوالى سنة ١٦٢٠م[١٦]. وكل من الكاتبين يدرك مدى الآثار المالية والزراعية الضارة من جراء هذا التغيير. ومن المفهوم، أنهما لم يدركا أن إلغاء السباهية قد بات أمرًا محتومًا، وأن الجندى المحترف الذى يخدم فترة طويلة هو فقط الذى يمكنه أن يخدم الحاجات العسكرية فى ذلك الوقت.

كان الثمن باهظًا. ففى مواجهة الإنفاق المتزايد والعملة المتدهورة، صارت مطالب الخزانة تزداد نهمًا بشكل مطرد. فقد كان موظفو الدولة من أصحاب الأجور المتدنية بأعدادهم المتزايدة– من المدنيين والعسكريين والدينيين، يواجهون صعوبات فى تحقيق الأهداف المطلوبة، مع ما يترتب على ذلك من النتائج الحتمية التى تؤثر على هيبتهم وأمانتهم مع الحيلولة دون تجنيد المزيد منهم. وعلى الرغم من أنه لم تعد هناك حاجة إلى الفرسان الإقطاعيين فى الجيش، فإن اختفاءهم لم يكن له أثر ملموس سوى فى

الريف، حيث النظام الزراعى العثمانى القديم، الذى كان الفارس الإقطاعى أساسه فيما مضى، كان قد أخذ يترنح ثم انهار. وبدلاً من السباهية الذين كانوا يقيمون فى ضيعة أو بالقرب منها حيث كانت لهم مصالح وراثية، فإن المقربين من القصر السلطانى، والمتطفلين، والمنافقين باتوا هم الذين يحصلون على الضياع، وفى بعض الأحيان يجمعون عددا كبيرا منها، وبهذا يصبحون، فى الواقع، ملاكًا غائبين لضياع زراعية كبيرة. ومن جديد عادت الإقطاعات إلى الأملاك الإمبراطورية[١٧]. ولكن ازدياد معدل تدنى الكفاءة والفساد فى الجهاز الإدارى حال دون تكوين أى نظام دولة فعَّال لتقدير الضرائب وجمعها. وبدلاً من ذلك منحت هذه المهام إلى جباة الضرائب، الذين صارت وساطتهم واستقطاعهم العائدات بمرور الزمن حقا وراثيا، وزادت من عدد الضياع الشاسعة التى تعانى الإهمال.

هكذا تحمَّل الاقتصاد المنكمش للإمبراطورية عبء تمويل بناء فوقى مكلف ومرهق بصورة مطردة. فقد كان القصر والجهاز الإدارى، والتراتبية الدينية، جيشًا كان حديثًا من حيث الإنفاق على الأقل، فضلاً عن طبقة طفيلية من جباة الضرائب وملاك الأراضى الغائبين- كل هذا كان أكثر كثيرا مما كان يمكن لدول العصور الوسطى أو حتى الإمبراطورية الرومانية يمكن أن تحاول دعمه؛ ومع هذا فإنها كانت تستند إلى اقتصاد لم يكن متقدما عن اقتصاديات هذه الدولة. ذلك أن المستوى التكنولوچى للزراعة بقى على بدائيته، كما أن الأحوال الاجتماعية فى الريف التركى بعد القرن السادس عشر حالت دون ظهور أى شىء مثل المزارعين الإنجليز الراقين فى القرن السابع عشر الذين كانت تجاربهم قد أدت إلى إحداث ثورة فى الزراعة الإنجليزية.

هذه التطورات ليست وفقًا على تركيا، ذلك أن تدهور النقود وارتفاع الأسعار، وزيادة نفقات الحكومة والشئون الحربية، وبيع الوظائف والتزام جباية الضرائب- كلها أمور معروفة فى عالم البحر المتوسط والدول المجاورة، حيث أسهمت فى صعود طبقة جديدة من الرأسماليين ورجال المال من أصحاب النفوذ المتصاعد على الحكومات.

كان فى تركيا أيضا تجار أغنياء ومصرفيون، مثل اليونانى ميخائيل كانتاكوزينوس واليهودى البرتغالى جوزيف ناسى- الذى أطلق عليه بروديل لقب مموِّل الشرق[١٨]. ولكنهم لم يستطيعوا أبدا لعب مثل هذا الدور الاقتصادى والمالى والسياسى الذى قام به نظراؤهم الأوربيون. ويتمثل جزء من السبب فى هذا فى الجمود المطرد للتجارة العثمانية، وهو ما أشرنا إليه بالفعل. بيد أن هذا ليس كل ما فى الأمر. ذلك أن معظم هؤلاء التجار إن لم يكونوا جميعا، كانوا من المسيحيين أو اليهود- وكانوا يحظون بمعاملة متسامحة وإن كانوا رعايا من الدرجة الثانية فى دولة مسلمة. ومهما كانت قوتهم الاقتصادية كبيرة، فإنهم كانوا من الناحية السياسية معاقبين ومن الناحية الاجتماعية معزولين؛ وكان بوسعهم الحصول على السلطة السياسية عن طريق التسلل فقط، ولا يمارسونها سوى عن طريق التحايل، مما كان يترك آثاره اللاأخلاقية على جميع من يهمهم الأمر. وعلى الرغم من المعدل والمدى الذى شغلته عملياتهم المالية، فإنهم كانوا عاجزين عن خلق الظروف السياسية الأكثر ملاءمة للتجارة، أو أن يبنوا أى بناء راسخ للصيرفة والائتمان، وبهذا يساعدون الحكومة العثمانية فى أزماتها الاقتصادية المستمرة. وفى إنجلترا أيضا كانت المالية والائتمان فى أيدى متخصصين أجانب تركوا اسمهم فى شارع لومبارد. بيد أن هؤلاء ما لبثوا أن أبعدوا خارج البلاد على أيدى المنافسين المحليين الجسورين المندفعين. وفى تركيا لم يظهر مثل هؤلاء المنافسين، وعلى أية حال، ففى غمار التدهور العام الذى شهده القرن التاسع عشر، فإن أمراء التجارة من اليونان واليهود فى إستنبول انزلقوا إلى مهاوئ عدم الأهمية. وكانت ما تزال هناك فرصة لتكوين الثروات فى تركيا، ولكن أصولها لم تكن اقتصادية. وفى معظم الأحوال كانت سياسية أو من أموال الدولة فى أصلها، وتم الحصول عليها من خلال تولى المناصب العامة، كما أنها لم تكن تُنفق على الاستثمار والتطور، وإنما كانت تستهلك أو تكتنز، حسبما كان سائدًا فى ذلك الزمان.

وغالبا ما كانت ترد الإشارة إلى التخلف التكنولوجى فى الإمبراطورية العثمانية إلى فشلها ليس فى الاختراع فحسب، ولكن حتى فى الاستجابة لمخترعات الآخرين. وبينما كانت أوربا تكتسح فى المقدمة فى العلوم والتكنولوجيا ؛ كان العثمانيون قانعين بأن يبقوا فى زراعتهم، وصناعتهم، ووسائل النقل عند مستوى أسلافهم فى العصور الوسطى.

وحتى قواتهم المسلحة كانت تتبعثر متخلفة وغير كفء بعدما أحرزه أعداؤهم الأوربيون من تقدم فى التكنولوجيا.

كانت مشكلة الزراعة فى الإمبراطورية العثمانية أكبر من كونها مجرد مشكلة تخلف تكنولوچى، على أية حال، لقد كانت مشكلة اضمحلال محدد. ففى أثناء حكم السلطان سليمان العظيم، أصدر لطفى باشا تحذيرًا من المخاطر الناجمة عن قلة السكان الريفيين، وحثً على حماية الفلاحين بتحديث نظام الضرائب وبالإحصاءات المنتظمة لسكان القرى، باعتبار ذلك سيطرة على مقدرات الحكومة الإقليمية(١٩). وقد أعاد كوچى بك تأكيد هذه الحجج ؛ ولكن بحلول سنة ١٦٥٣م أورد حاجى خليفة تقريرا بأن الناس بدءوا فى الخروج من القرى إلى المدن فى أثناء حكم سليمان، وأنه فى زمنه كانت هناك قرى مهجورة خاوية على عروشها فى جميع أنحاء الإمبراطورية(٢٠).

معظم هذا الاضمحلال فى الزراعة يمكن أن نعزوه إلى الأسباب التى ذكرها كتاب المذكرات العثمانيون: اعتصار الموارد على أيدى السباهية الإقطاعيين: الذين كانوا يمثلون دعامة النظام الزراعى العثمانى الباكر وإحلال الملتزمين من جباة الضرائب وغيرهم محلهم دونما اهتمام بعيد المدى بتحسين أحوال الفلاحين أو الحفاظ على الأرض الزراعية، ولكن فقط اهتمام مباشر وقصير المدى بالضرائب، وقد أدت الضرائب الباهظة القاسية إلى اضمحلال الزراعة، وهو تدهور فى الزراعة كان دائما فى بعض الأحيان. وكان الفلاحون الذين يعانون من الإهمال والإفقار، مضطرين إلى الوقوع فى براثن المرابين والمضاربين وغالبًا ما كان ينتهى بهم الحال إلى طردهم من أراضيهم تمامًا. ومع الاضمحلال المطرد فى كفاءة الجهاز الإدارى فى أثناء القرنين السابع عشر والثامن عشر، ثم التخلى عن النظام السابق فى مسح الأراضى الزراعية وإحصاء عدد السكان(٢١). وتوقفت الحكومة المركزية عن ممارسة أى ضبط أو سيطرة على الزراعة والشئون القروية، التى تركت إلى جشع الملتزمين من جباة الضرائب والمحضرين الذين لم تكن عليهم رقابة. وفى أثناء القرن السابع عشر بدأ بعض مستأجرى الأراضى المستقرين بشكل دائم يلتحمون مع ملاك الأراضى فى أرستقراطية جديدة من الملاك- أعيان المملكة أو وجهاء البلد، الذين كان ظهورهم واغتصابهم بعض مهام الحكومة وسلطتها قد بات ملحوظًا بالفعل فى ذلك الوقت(٢٢).

وإذْ كانت الزراعة متدهورة، والصناعة أفضل قليلاً، أدت النقابات العمالية وظيفة اجتماعية مفيدة للتعبير عن شبكة معقدة من الولاءات الاجتماعية والالتزامات التى نصَّ عليها النظام القديم والحفاظ عليها. كما أنها حافظت على المستوى الأخلاقى ومستويات الحرفة والحرفيين، على الرغم من أن ذلك كان إلى مدى محدود. ومع هذا كانت مقيدة ولم تلبث أن صارت مدمرة فى نهاية المطاف. لقد كان اختيار الإنسان لعمله محسومًا بالعادة والوراثة، كما كان مجال عمله وسعيه محدودا بأساليب بدائية ووسائل نقل بدائية. وكانت طريقته فى العمل وسرعة أدائه له مثبتة بواسطة القواعد والتقاليد النقابية؛ ومن ناحية فإن الطريقة الصوفية التى قامت على أساس السلبية وتسليم الذات، ومن ناحية أخرى كانت المكافآت المالية السريعة عند أية بادرة على الرخاء والازدهار، كلها تكاتفت لإبقاء الإنتاج الصناعى على بدائيته وجموده وعدم القدرة تمامًا على مقاومة الصناعات الأوربية المستوردة ومنافستها[٢٣].

وقد سعى البعض للبحث عن أسباب هذا التخلف فى الإسلام أو فى العرق التركى– وهى تفسيرات غير مقنعة فى ضوء الإنجازات السابقة التى حققها الإسلام والأتراك على السواء. وعلى أية حال، فإنه ربما يكون من الممكن العثور على جزء من التفسير فى عدم تفتح العثمانيين مع الحضارة الإسلامية القديمة التى ورثوها وجدوا فيها.

لقد كانت الحضارة الإسلامية، شأنها شأن الحضارات الأخرى التى قامت قبلها وبعدها، بما فيها حضارتنا، مقتنعة بتفوقها واكتفائها الذاتى إلى حد كبير. وكان الإسلام فى عصوره الباكرة، ومراحله الأولى، منفتحًا على المؤثرات القادمة من الشرق الهللينى ومن بلاد فارس، بل ومن الهند والصين. وتمت ترجمة العديد من المؤلفات من اليونانية والسوريانية والفارسية إلى اللغة العربية[٢٤]، ولكن بالاستثناء الوحيد للمؤرخة اللاتينية المتأخرة التى كتبها أوروسيوس، لم تكن هناك ترجمة واحدة قد تمث إلى اللغة العربية حتى القرن السادس عشر، على حين تمت ترجمة كتاب واحد أو اثنين فى التاريخ والجغرافيا إلى اللغة التركية. فقد كان المسلم فى العصر الكلاسيكى يرى الفرنج فى أوربا يعيشون فى ظلام وهمجية وكفر، ولم يكن العالم المتألق بشعاع نور الإسلام يرى فيها ما يتعلمه أو يخافه. هذه الرؤية، على الرغم من أن الزمن كان قد تخطاها قرب نهاية العصور الوسطى، انتقلت من مسلمى العصور الوسطى إلى ورثتهم العثمانيين الذين عززوها بالانتصارات الساحقة التى حققتها القوات العثمانية

على منافسيهم الأوربيين. ولكن على الحدود الحربية، وإن كانت مفتوحة، كان يمكن للمرء أن يتبادل الدروس مع خصمه على الجانب الآخر ؛ فعن طريق الأوربيين الذين اعتنقوا الإسلام واللاجئين الأوربين إلى الأراضى العثمانية، كان ما يزال ممكنا وصول أصحاب مهارات وكفاءات جديدة إلى الإمبراطورية الإسلامية. ولكن لم تكن هناك رغبة فى تعلم هذه الدروس، ومع مرور الوقت جفت هذه الموارد أيضا، وكانت الشعوب الإسلامية مستمرة فى الاحتفاء بوهم خطير وإن كان مريحًا بشأن التفوق الذى لا يبارى لحضارتهم على جميع الحضارات الأخرى- وهو وهم أفاقوا منه بصورة بطيئة بعد سلسلة من الهزائم العسكرية المهينة.

فى الإمبراطورية العسكرية، التى كانت إقطاعية وبيروقراطية، التى أنشأها المسلمون عرفوا أربع مهن فقط- الحكم، والحرب، والدين، والزراعة أما الصناعة والتجارة فقد تركت لغير المسلمين من أبناء الشعوب المقهورة(*)، الذين استمروا فى ممارسة حرفهم الموروثة، وهكذا فإن وصمة الكافر صارت لصيقة بالمهن التى امتهنها الكفار وبقيت على هذا النحو حتى بعد أن صار كثير من الحرفيين مسلمين. ذلك أن الغربيين والمسيحيين المحليين، والصيارفة والتجار، وأرباب الحرف، كانوا جميعًا منغمسين فى الاحتقار العام الذى جعل المسلم العثمانى لا يتقبل الأفكار أو الاختراعات ذات الأصل المسيحى وغير مستعد لأن يطوع أفكاره الخاصة عن مشكلات الحرفة ومشكلات الميكانيكا الحقيرة. إذ إن الأساليب البدائية فى الإنتاج، ووسائل النقل الأولية، وانعدام الأمن المزمن والعقاب الاجتماعى، تكاتفت لكى تبقى دون أية مشروعات طويلة المدى أو كبيرة المعيار، ولكى يبقى الاقتصاد العثمانى عند أدنى مستوى من المنافسة والمبادرة والأخلاقية[٢٥].

هذه اللامبالاة من الطبقة الحاكمة العثمانية تكون أشد إثارة للدهشة عندما تتناقض مع القوة المستمرة والحيوية التى ميزت حياتهم الفكرية. وثمة مثال على هذا يمكن أن نراه فى مجموعة من الكتاب الذين كتبوا مذكرات عن اضمحلال الإمبراطورية، الذى رأوه بشكل

(*) هذا الكلام لا يستند إلى حقائق التاريخ بأى حال من الأحوال: وأى نظرة على تاريخ العالم الاقتصادى سوف تكشف على الفور مدى تهافت هذا القول الذى يردده برنارد لويس وأمثاله ممن يضعون تصوراتهم وانحيازاتهم موضع الحقائق التاريخيه. (المترجم).

واضح للغاية، ولكن لم تكن بأيديهم الحيلة لإيقافه. وربما نشير أيضا إلى مدرسة التدوين التاريخى العثمانية المتألقة، التى وصلت ذروتها فى الإنجاز فى مؤلفات نعيما (١٦٥٥-١٧١٦م) ؛ والتقاليد العثمانية فى شعر البلاط والشعر الذى عاش اثنان من أعظم ممثليه وهما «نديم» و «الشيخ غالب»، فى القرن الثامن عشر؛ ونشير كذلك إلى مدرسة العمارة العثمانية، وفن المنمنمات، والموسيقى العثمانية حتى نهاية القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر، لن يكون بمقدورنا أن نتحدث عن انهيار حقيقى فى الحياة الثقافية والفكرية فى تركيا، الذى نتج عن الاستنزاف التام للموروثات القديمة وغياب أى نبضات إبداعية. وحتى فى ذلك الحين، وراء ستار مهترئ من تقاليد البلاط المحافظة، استمرت الفنون الشعبية والشعر الشعبى البسيط للأتراك، كما كان الحال من قبل.

فى العصور الوسطى المتأخرة، كانت الإمبراطورية العثمانية الدولة الوحيدة فى أوربا التى كانت تمتلك بالفعل، الأراضى، والتماسك، والتنظيم والقوى العاملة والموارد اللازمة لحمل جهاز الحرب الجديد، والثمن الفادح الذى تسبب فى تخطى المدن الدول والإمارات الإقطاعية فى أوربا العصور الوسطى، بقدر ما تسببت الأسلحة الحديثة فى تجاوز الحكام الصغار فى أيامنا هذه. وربما يكون هذا راجعًا فى جزء منه إلى هذه البدائية فإنها فشلت فى الاستجابة للتحدى الذى أنتج الدول الوطنية فى أوربا القرن السادس عشر والازدهار التجارى والتكنولوجى الذى كانت هذه الدولة تمثل صورته.

ومن الناحية الأساسية، كانت الإمبراطورية العثمانية قد بقيت أو عادت لتكون دولة من دول العصور الوسطى، بعقلية واقتصاد ينتميان إلى العصور الوسطى- ولكن مع العبء الإضافى الذى يمثله الجهاز الإدارى وجيش قائم لم تكن أية دولة فى العصور الوسطى تستطيع أن تتحمله. وفى عالم يتسم بوجود دول يجرى تحديثها بسرعة كانت فرصتها فى النجاة قليلة.

وكانت العلامات التى تشير إلى مراحل اضمحلال القوة والعظمة العثمانية متمثلة فى المعاهدات الدولية العامة. وكانت أولاها معاهدة ستيڤاتوروك، التى جرى توقيعها مع النمسا فى نوفمبر سنة ١٦٠٦م. فللمرة الأولى، لم تكن هذه هدنة أملتها إستنبول على

«ملك ڤيينا»، ولكنها كانت معاهدة تم التفاوض عليها على الحدود وتم الاتفاق عليها مع «الإمبراطور الرومانى». وقد اضطر السلطان العثمانى أخيرا إلى الموافقة على اللقب الإمبراطورى للملك من أسرة الهابسبورج، وأن يتعامل معه على أساس الندية.

وقد بدأ القرن السابع عشر بالتنازل وقبول الندية ؛ وانتهى باعتراف واضح بالهزيمة. ففى سنة ١٦٨٢م، كانت الإمبراطورية العثمانية، التى استعادت مؤقتًا صحتها وعافيتها بفضل الإصلاحات التى قام بها الوزراء من «آل كوبرولو»، قد شنت هجوما كبيرًا، بالأسلوب المهيب على أعدائها الأوربيين. وكان الإخفاق الثانى أمام أسوار ڤيينا، فى سنة ١٦٨٣م، حاسمًا ونهائيا. فقد تقدم النمساويون وحلفاؤهم بسرعة فى الأراضى العثمانية فى المجر، وبلاد اليونان، وساحل البحر الأسود، كما كانت الانتصارات النمساوية فى معركة موهاكس Mohacs الثانية سنة ١٦٨٧م وعند زنتا Zenta سنة ١٦٩٧م خاتمة لهزيمة الأتراك. كانت معاهدة الصلح التى جرى توقيعها يوم ٢٦ يناير سنة ١٦٩٩م، علامة على نهاية حقبة وبداية حقبة أخرى. فقد كانت هذه المرة الأولى التى توقع فيها الإمبراطورية العثمانية معاهدة باعتبارها القوة المهزومة فى حرب تم حسمها بصورة واضحة، وكانت مضطرة إلى تسلم مساحات شاسعة من الأراضى، كانت تحت الحكم العثمانى فترة طويلة من الزمان وتعتبر جزءًا من دار الإسلام، إلى العدو الكافر. لقد كان ذلك بداية مشئومة للقرن الثامن عشر.

بمعاهدة باساروڤيتز Pazzarovitz سنة ١٧١٨م، لم تبذل تركيا أية تنازلات جديدة عن الأراضى. وعلى الرغم من أن الشكوك المتبادلة بين أعدائها قد ساعدتها على استعادة بعض أراضيها فى الحرب التى جرت فيما بين سنة ١٧٣٦-١٧٣٩م، فإن هذا الاسترداد لم يستمر سوى فترة صغيرة. فقد جاءت هزيمة مهينة أخرى مع معاهدة «كوجوك قينارجه» سنة ١٧٧٤م، فى حرب كانت القوات الروسية قد واجهتهم بكاملها، كما أن أسطولاً روسيا كان قد دخل البحر المتوسط وهدد سواحل الأناضول نفسها. وبهذه المعاهدة، تخلى السلطان ليس فقط عن الأراضى التى تسكنها جمهرة مسيحية، وإنما أيضا عن أراض إسلامية فى القرم[٢١]؛ كما تنازل إلى الروس عما صار حق الحماية الفعلية على رعاياه من المسيحيين الأرثوذكس.

وبعدها كانت هناك وقفة. وبغض النظر عن خسارة بوكوفينا Bukovina أمام النمسا سنة ١٧٧٥م، وبيسارابيا Bessarabia أمام روسيا ١٨١٢م لم تقدم الإمبراطورية العثمانية تنازلات مهمة للقوى الأجنبية سوى بعد قرن من الزمان، عندما استؤنفت العملية بخسارة البوسنة وهرتز جوفينا إلى النمسا وباطوم وكارس أمام روسيا فى سنة ١٨٧٨م. وفى أثناء هذه الفترة كانت التهديدات الأكبر على وحدة الإمبراطورية وتماسكها تأتى من داخلها.

وقد زادت المهانة التى لحقت بالعثمانيين فى كارلوفيتز، وباساروفيتز، والمعاهدات اللاحقة من ضعف السلطة الواهنة بالفعل للحكومة المركزية على الولايات. ومن الأمور ذات الدلالة، أنه حدث فى الأراضى الإسلامية القديمة فى آسيا وأفريقيا أن ظهر لأول مرة استقلال الولايات ثم اتسع مداه. ولم تكن هذه الحركات بأى معنى تعبيرًا عن معارضة شعبية أو قومية للحكم العثمانى. وفيما عدا فى مناطق صحراوية وجبلية نائية، مثل شبه الجزيرة العربية، ولبنان، وكردستان، لم يكن الزعماء ولا أتباعهم محليين، وإنما كانوا من الطبقات العسكرية العثمانية أو المملوكية. ولم يكن لهم فى أى من الحالين أية جذور فى التربة المحلية، ولا يتمتعون بأى دعم محلىٍّ جدى يعول عليه. فقد كان معظمهم متمردين أو مغامرين من الباشوات والضباط، الذين انتهزوا فرصة بُعد سلطة السلطان وضعفها لكى يقتطعوا نصيبا أكبر من العائدات فى ولاياتهم لكى يحولوها فعلاً إلى إمارات مستقلة. وكان من أمثال هؤلاء على بك فى مصر، وأحمد الجزار فى بلاد الشام، وبكوات المماليك فى بغداد والبصرة. ولم يكن يهمهم اللغة ومشاعر رعاياهم بقدر أكبر مما كان عليه أى سيد إقطاعى فى أوربا العصور الوسطى؛ وإنما كان اهتمامهم أقل كثيرا من اهتمامهم برفاهيتهم الخاصة.

كان الوضع فى الأناضول مختلفًا إلى حد ما، حيث كان سادة الوادى derebeys، حسبما كانت تسميتهم، قد كسبوا استقلالاً ذاتيا فعليًّا حوالى مطلع القرن الثامن عشر. وبدأ هؤلاء أيضا حياتهم ضباطًا أو وكلاء وصاروا أتباعاً للسلطان. وعلى خلاف الباشوات فى الأراضى العربية، على أية حال، كانت جذورهم ضاربة بين السكان الذين حكموهم والذين نشأوا من بينهم وشكلوا سلالات حاكمة أصلية، لها تقاليد وولاءات محلية قوية.

وكانت التزاماتهم المالية والعسكرية تجاه الباب العالى قد تحددت ونظمت بشكل جيد وتطورت إلى نظام مرتب من السيادة والتبعية. كما أن علاقاتهم الوثيقة والحميمة مع بلادهم وشعوبهم يبدو أنها كانت ذات أثر حميد على الطرفين.

فى روميللى، التى ما زالت المركز الرئيسى وحصن الإمبراطورية وموطن النخب الحاكمة فيه، كانت الحكومة المركزية قادرة على الحفاظ على بعض معايير السيطرة المباشرة، وتدابيرها. ولكن هناك أيضا كان «الأعيان»، أى الأرستقراطية الجديدة، تستولى باطراد على وظائف الحكومة ومهامها، ومع نهاية القرن الثامن عشر، كان أعيان الروميللى، بجيوشهم الخاصة، وخزاناتهم، وساحات المحاكم التى يسيطرون عليها، قد باتت تنافس سادة الوادى الأناضوليين فى استقلالهم.

بعد كل هزيمة من الهزائم العسكرية الكبرى التى شهدها القرن الثامن عشر، كان رجال الدولة والمؤرخون العثمانيون يناقشون فى صراحة قاسية حالة الإمبراطورية المتردية والأداء الهزيل لجيوشها. وقد أدت معاهدة «كوچك قينارجه» وما تمخض عنها من ضم القرم، بشكل خاص، إلى بروز الكثير من المناقشات والمجادلات الصادقة. ثم حدث فى سنة ١٧٨٧م أن اندلعت حرب جديدة بين تركيا وروسيا، التى انضمت إليها النمسا فى السنة التالية. وفى هذه المرة، كان الروس منشغلين بالأحداث فى كل من بولندا، وبروسيا، وفرنسا، فلم يضغطوا هم والنمساويون فى حملتهم بقدر من القوة مثلما كان يحدث من قبل، وفى سنة ١٧٩١-١٧٩٢م كانت تركيا قادرة على عقد الصلح مع النمسا فى سيستوفا، ومع روسيا فى چاسى، بشروط لينة نسبيًا.

وفى أثناء الحرب، كان هناك سلطان جديد هو السلطان سليم الثالث، قد خُلع عليه سيف عثمان. كان فى الثامنة والثلاثين من عمره عندما اعتلى العرش، كما كان رجلا ذا مقدرة عظيمة ومعرفة واسعة وخبرة عريضة تفوق أى أمير عثمانى آخر فى السراى منذ زمن طويل. وكان قد دخل بالفعل فى شبابه، من خلال مبعوثه الشخصى إسحاق بك، فى مراسلات مباشرة مع ملك فرنسا، وأبدى اهتمامًا متزايدا بالشئون الأوربية. وكان يدرك تمامًا أن مهلة سنة ١٧٩٢م كانت بسبب صعوبات موجودة فى كل مكان آخر فى أوربا، وأن الوقت المتاح سيكون قصيرًا قبل أن تعاود النمسا وروسيا الهجوم.

كانت مشكلة سليم الأول تتمثل فى تحديث القوات المسلحة، وبدأ بإرساء مدارس عسكرية وبحرية جديدة. وعلى أية حال، فإنه من أجل هذه كان لابد أن يعتمد على مدربين أجانب. ومثل هذه المحاولات لإضفاء الطابع الغربى على القوات المسلحة كانت قد جرت فى القرن الثامن عشر معتمدة كلها على التعليمات الفرنسية، وكان من الطبيعى لسليم، عندما أعد قائمة المدربين والفنيين الأجانب الذين احتاج تجنيدهم، أن يرسل هذه القائمة إلى باريس. كان ذلك في خريف ١٧٩٣م.

هوامش الفصل الثانى

(١) ويستثنى الدراسة التى تناولت تدهور العثمانيين «المؤسسة الحاكمة» وهى دراسة قام بها كل من H.A.R. Gibb Harold Bowen Isamic Society and the west, (1950) . pp. 173-ff

(2) The Decline and Fall of the Roman Empire , History, XI (1955) « A.H. Mjones, 226 "

(٣) كان كوچى بك Kocu Bey قد تم تجنيده، وهو موظف عثمانى أصله مقدونى أو ألبانى، والتحق بخدمة السراى عن طريق الدبوشيرمه، حيث أصبح من المستشارين المقربين من السلطان مراد الخامس (١٦٢٣-١٦٤٠م). وقد أثارت المذكرة التى كتبها للسلطان عام ١٦٣٠. عن أوضاع الإمبراطورية العثمانية وتوقعاته المرتقبة عنها، إعجابًا شديدًا بين الباحثين الأتراك والغربيين. وجعل Hammer يطلق عليه اسم «مونشكيو الأتراك». وعن طبعات رسالته وترجماتها، انظر F. Babinger, Die Geschichisschreber der Osmanen und uhre werke, xv (1972) . ونشرت طبعة جديدة فى إستنبول فى عام ١٩٣٩، وظهرت ترجمة ألمانية قام بها (W.F Behmauer in ZDMG, XV)1861, pp. 272-ff

(٤) كانت مدونات القرن السادس عشر تتسم بالدقة والإسهاب والتقدم، ولكنها فى القرنين السابع عشر والثامن عشر، صارت لا تتسم بالصدق والنظام والدقة وتتسم بالسطحية. بل وتدنى مستوى جودة الورق. وتمثل مدونات Koprulu المحفوظة بعناية، فترة فاصلة بارزة تلفت الأنظار بشدة من بين هذا الصورة العامة لهذه المستويات المتدنية.

(٥) تولى «على باشا» حكم «طرابيزون» التى أسسها سلالات من الدره بكلربين. وهو يخبرنا بمسألتين كانتا تشغلان باله بشكل عميق، وهما : لماذا أصاب الوهن الإمبراطورية بهذا القدر الذى كانت فيه قوية؟ وماذا ينبغى عمله من أجل استعادة قوتها السابقة؟ ولا تزال رسالته غير منشورة، وهى محفوظة بصورتها الخطية فى «Uppsala». وهى متضمنة تعليقات من السويدى M. Norberg فى Turkisk Rikets Annaler (Hemosand) v (1822) , pp. 1245-ff . انظر Djaniki « Ali Pasa» (by B. Lewis), EI2

(٦) حول هذه الخطة مقالة كتبها إينالجوق «Osmanli - Rus Bell, Rekabetinin mensei ve Don - Volga Kanal tesebbusu (1569 عدد 46 (1948) ص ٣٤٩-٤٠٢. الترجمة الإنجليزية A. Univ-Ank, the Origins of the Otto-man - Russian Rivalry and the Don- volga Canal 1569 المجلد الأول (١٩٤٦-٧) ص ٤٧-١٠٧.

(٧) استطاع لطفى باشا أن يرى، فى مؤلفاته التى ألفها بعد عام ١٥٤١، حقيقة الخطر الذى يداهم تركيا مع تفاقم قوة أوربا البحرية. وقد استشهد بنفس تلك الأفكار التى ذكرها كمال باشا زاده لسليم الأول (١٥٢٣-٤) ومصدقًا عليها «سلطانى، أنت تقطن فى مدينة البحر هو ولى نعمتها. فإذا لم يكن البحر آمنًا، فلن تأتى إليه السفن، وإذا لم تأتِ السفن فسوف تزول «إستنبول» وهو نفسه كان يقول هذا للسلطان سليمان «هناك الكثيرون ممن حكم الأرض تحت حكم الملوك السابقين، ولكن قلة من سيطر على البحار. ولقد تقدم علينا الكفار فى السيطرة على الحروب البحرية وإدارتها. ويجب علينا أن نتغلب عليهم. «لطفى باشا : آصاف نامه وقام بترجمته ونشره R. Tschudi ١٩١٠، المتن ص ٢٢-٢٣، والترجمة ص٢٦-٢٧).

(٨) كانت أهمية الحدود وساكنى الحدود فى الحكومة والمجتمع العثمانى قد أوضحها بول ويتيك Paul Wittek. وقد درست من جديد قضية الحدود برمتها ككيان ثقافى، فى مقالة بعنوان «الحدود فى التاريخ» The Frontier in History بواسطة Owen Lattimore، الذى أشار فى بعض إحالاته إلى أطروحة F.G. Tuvner المشهورة عن أهمية الحدود فى تاريخ الأمريكان. نشرت (المقالة) فى Relaziono of the Tenth international Congress of Historical , Siences, 1955 , vol. I, pp. 105-35

(٩) رسائل أوجيير غسلى ندى يوسبك The Turkish letters of Ogier Ghislin de Bosbecq. ترجمها C.T. و F.H.B.Daniell. 1881. المجلد الأول ص129-130

(١٠) تاريخ الهند الغربى (القسطنطينية ١١٤٢ / ١٧٢٩)). ٦٠ ب وما بعدها.

(١١) قام زكى وليدى طوغان بنشر الملاحظات التى أبداها عمر طالب، تركستان (المجلد الأول ١٩٤٧ ص١٢٧) المكتوبة على حواف النسخة المخطوطة الموجودة فى أنقرة الخاصة بـ: تاريخ الهند الغربى (مكتبة المعارف ١٠٠٠٢٤).

(١٢) حول هذه القضايا انظر الدراسات المهمة التى قام بها كوبريلى (فى ملاحظاته التى أضافها للترجمة التركية لكتاب بارتولد Barthold حول ثقافة الإسلام «تاريخ حضارة الإسلام ١٩٤٠، ص٢٥٥ وما بعدها)، إينالچيك فى Bell، عدد ٦٠ (١٩٥١) ص٦٦١ وما بعدها.

(١٣) علمت من البروفيسور «سيرجنت» R.B.Serjeant أن الفضة الرخيصة ذات الأصل البرتغالى قد عبرت نحو بلاد العرب مبكرًا، حيث تسببت فى انخفاض فى معدل الفضة إلى الذهب.

(١٤) كانت أولى الدراسات حول تأثير تدفق السبيكة الأمريكية على الأجور والأسعار والعملات، هى تلك التى قام بها Eari. J. Hamilton فى دراسته الكلاسيكية عن إسبانيا (American Treasure and the Price revolution in Spain. 1501-1550, 1934، والتى درست على نطاق واسع تشمل منطقة البحر المتوسط بأكملها فى عمل كبير قام به ف. بروديل "1949 " و"F. Braudel» La Mediterranee et le monde mediterraneen a lepoque de Philipe II, . كانت تلميحات «بروديل» على الأحداث فى تركيا (وخاصة فى ص٣٩٣-٤ و ص٤١٩-٢٠ و ص ٦٣٧-٤٣) قد تناولها إينالچيك وطورها فى دراسته المشهورة «دراسة حول الأوضاع الاقتصادية لتركيا فى عهد تأسيس الإمبراطورية العثمانية وتطورها عدد ٦٠ (١٩٥١) ص٦٥٦ وما بعدها» وانظر التحليل الذى قام به بارقان لكتاب بروديل المنشور فى R. Fac. Sci. Univ، إستنبول المجلد الحادى والعشرون (١٩٤٩-٥٠) ص١٩٦-٢١٦.

(١٥) إينالچيك، فى Bell، عدد ٦٠ ص٦٥٦ وما بعدها.

(١٦) دستور العمل لإسحاق الخليل (إستنبول، ١٢٨٠ / ١٨٦٣، كملحق لقوانين آل عثمان لعين على) ص١٢١-٢، ترجمه إلى اللغة الألمانية Behmauer فى ZDMG، المجلد الحادى عشر ١٨٥٧، ص١٢٥. وفى هذه الرسالة الصغيرة المكتوبة فى عام ١٦٥٣ تقريبًا، يفحص حاجى خليفة أسباب المشاكل التى تواجهها الإمبراطورية العثمانية.

(١٧) توضح سجلات السندات الملكية المحفوظة فى الأرشيف العثمانى قلة مستمرة فى أعداد التيمارات، فى مقابل ازدياد أراضى الميرى، اعتبارًا من أواخر القرن السادس عشر.

(١٨) بروديل Braudel، ص ٥٦٧.

(١٩) لطفى باشا : آصاف نامه، الفصل الرابع، ويضع كتاب لطفى باشا. الذى قام بتأليفه بعد عزله من منصب الصدارة العظمى فى عام ١٥١٤. القواعد الأربعة حول ما يجب على أى صدر أعظم جيد أن يقوم به، والأهم ما الذى يجب أن يتفاداه. ويبدى الكاتب فى رسالته المكتوبة فى وقت كانت فيه الإمبراطورية العثمانية لا تزال تتمتع بقوتها وعظمتها. قلقه الشديد حول مصيرها ورفاهيتها. وكان على مقدرة أن يشير فى تلك الوقت إلى الأشياء التى ستصبح فيما بعد. العلامات المميزة للتدهور العثمانى.

(٢٠) حاجى خليفة : ف١.

(٢١) انظر على سبيل المثال: دفاتر سندات الملكية للولايات العربية التى قدمها برنارد لويس فى مقالته المعنونة بـ «الأرشيف العثمانى كمصدر لتاريخ الأراضى العربية» JRAS, Ottoman Archives as source for the Arab land. والغالبية العظمى من السجلات المقيدة تنتمى إلى القرن السادس عشر، وصارت الدفاتر تعود إلى ما بعد ١٦٠٠ تتناقص تدريجيا. وبدت الدفاتر المقدمة فى حالة غير محكمة ومهلهلة شيئًا فشيئًا.

(٢٢) انظر الأفكار التى كتبها حسين هزار فى عام ١٦٦٩ ر. آنهجر R. Anhegger: ملاحظات هزارفن حسين أفندى حول تشكيلات الدولة العثمانية TM، المجلد العشرون ١٩٢١-٣، ص٢٧٢ و ٢٨٧، وكان «أعيان الولاية Ayan- i Vilayet يظهرون أحيانًا فى قوانين القرن السادس عشر (بارقان Barkan) القوانين فى القرنين الخامس عشر والسادس عشر XV ve XVI inci asirlarda... Kanunlar المجلد الأول ١٩٤٢، index.

(٢٣) صبرى أولكنر Sebri F Ulgener iktisadi inhitat Tarihimizin Ahlak ve Zihniyet Meseleri. 1951. وقد ألقت المحاولة التى قام بها البروفيسور أولكنر من الأضواء، والتى حاول تطبيق مناهج ويبر Weber وسومبارت Sombart على دراسة التاريخ الاجتماعى والاقتصادى العثمانى.

(٢٤) انظر أيضًا: برنارد لويس «اكتشاف المسلمين لأوربا» BSOAS و «The Muslim Discovery of Europe»، المجلد العشرون ١٩٥٧، ص٤١٥.

(٢٥) أولكنر Ulgener، ص١٩٣ وما بعدها.

(٢٦) وبموجب شروط المعاهدة، ترك السلطان هيمنته على خانات التتار فى القرم الذين صاروا مستقلين. واستكملت المرحلة الثانية فى عام ١٧٨٣ عندما ضمت روسيا القرم، وتم القضاء على الخانات. عن ردود الفعل التركى انظر: المرجع التالى ص٤٩ و ٢٤.

الفصل الثالث

تأثير الغرب

«من المؤكد من النصائح المفيدة التى تُسدى إلى أى سفير إلى هذه البلاد ألا يكون تواقًا لإقامة صداقة عادية مع الأتراك، إذ إن التعامل المناسب للجميع هو التعامل المعتدل والآمن لأن التركى ليس قادرًا على بناء صداقة حقيقية مع أى مسيحى»

بول رايكوت

«تاريخ دولة الإمبراطورية العثمانية الحالى» ١٦٦٨م

«الروابط المعتادة مع الوثنيين والكفار محرمة على أهل الإسلام كما أن التواصل الحميم والود بين الجانبين يناقض كل منهما الآخر مثلما يناقض الظلام النور ليس مرغوبًا على الإطلاق»

عاصم أفندى" التاريخ" ١٨٠٩م تقريبًا.

«دون أن أهدر الوقت علّمت نفسى اللغة الفرنسية، باعتبارها اللغة الأكثر عالمية، ويمكن أن تجعلنى أتعرف على المؤلفين الذين كتبوا فى الآداب».

سيد مصطفى «يوميات المهندس» ١٨٠٣م

كانت الثورة الفرنسية أول حركة عظمى للأفكار فى العالم المسيحى الغربى لها تأثير حقيقى على عالم الإسلام. وعلى الرغم من المواجهات الممتدة بين عالم المسيحية وعالم الإسلام عبر البحر المتوسط، واتصالاتهما التى تفوق الحصر، سلمًا وحربًا من سوريا إلى إسبانيا، فإن الحركات الأوربية مثل عصر النهضة والإصلاح، لم تستفز أى رد فعل ولم تلق استجابة بين الشعوب الإسلامية. وللوهلة الأولى قد يبدو غريبًا أن الحضارة الإسلامية فى مراحلها الأولى كانت تتقبل تأثيرات الإغريق وإيران، وحتى من الهند والصين، ومع ذلك رفضت الغرب بشكل حاسم. بيد أنه ليس من الصعب الوصول إلى تفسير لهذا الموقف. وعندما كان العالم الإسلامى ما زال يتوسع ويتلقى من الغير، كان الغرب المسيحى لا يمتلك شيئًا سوى قلق الكبرياء الإسلامى واسترضائه من خلال إبداء الإحساس بالدونية الثقافية. وعلاوة على ذلك، فإن حقيقة كون الغرب مسيحيا جعلته غير أهل للثقة سلفا. ذلك أن عقيدة المسلم وإيمانه بتعاقب الرسل والرسالات السماوية. والذى بلغ ذروته ببعثة النبى محمد خاتمًا للأنبياء والمرسلين، ساعدت المسلم على رفض المسيحية باعتبارها شكلا سابقا وغير مكتمل للدين الذى كان المسلم يمتلكه بعد اكتماله وشموله. وبعد التأثير المسيحى الأولى من العالم المسيحى الشرقى على العالم الإسلامى فى سنواته الباكرة، كان التأثير المسيحى، حتى فى ثقافة بيزنطة الراقية، فى أدنى مستوياته. وفيما بعد، عندما تقدم العالم المسيحى الغربى وتأخر العالم الإسلامى، نشأت علاقة جديدة، فقد توقف العالم الإسلامى- ولا نقول إنه تحجر - وكان قد صار منغلقًا على ذاته لا يأبه بالمؤثرات الخارجية، خاصة إذا جاءت من العدو الغربى الذى يناصبه العداء على مدى أكثر من ألف سنة.

التأثيرات الغربية الباكرة

كل هذا لا يعنى أنه لم يكن هناك تأثير غربى على تركيا قبل القرن الثامن عشر. بل العكس، فقد كان الأتراك، وهم يرفضون المسيحية، والأفكار المسيحية، والحضارة

المسيحية، لا يزالون يجدون الكثير من الأشياء فى أوربا المسيحية كانت مفيدة بما يكفى وجذابة بما يكفى للاستعارة منها، وتقليدها، وتبنيها.

وليست هناك أمة فى العالم [حسبما كتب السفير الإمبراطورى بوسبك فى ١٥٦٠] قد أظهرت استعدادًا أكبر من استعداد الأتراك لأن يفيدوا أنفسهم من الاختراعات النافعة للأجانب، كما برهن على ذلك استخدامهم للمدافع والقواذف، وأشياء أخرى كثيرة اخترعها المسيحيون. وعلى أية حال، فإنهم لا يستطيعون، حتى الآن أن يستخدموا الطباعة، أو يبنوا ساعات عامة، لأنهم يظنون أن كتابهم المقدس- لن يعود مقدسًا إذا ما تمت طباعته، وأنه إذا أقيمت ساعات عامة، فإن سلطة المؤذنين عندهم وطقوسهم القديمة سوف تُنتهك بهذا [١].

فمن الممكن قبول الأسلحة النارية، ما دامت ستكون فى خدمة الجهاد فى سبيل الإسلام ضد الكفار، أما الطباعة والساعات فلا يمكن قبولها، ما دامت لا تخدم مثل هذه الأغراض، وربما تمزق النسيج الاجتماعى فى العالم الإسلامى. والموقف العقلى الذى وصفه بوسبك تشهد عليه أمثلة كثيرة. فعندما رغب أحد السلاطين فى تقليد بناء وتسليح سفينة بندقية تم أسرها، وارتفعت بعض الأصوات اعتراضًا على هذا التقليد لأساليب الكفار، حكم العلماء بأنه من أجل الجهاد كان مسموحًا التعلم من الأعداء أساليب جديدة لشن الحرب ضدهم. ولكن عندما طلب بعض اللاجئين اليهود الهاربين من إسبانيا من السلطان بايزيد الثانى إقامة مطابع فى تركيا، وافق على شرط ألا يطبعوا أى كتب باللغة العربية أو اللغة التركية، وألزموا أنفسهم باللغة العبرية واللغات الأوربية[٢].

لقد ولدت الدولة العثمانية على الحدود بين العالم الإسلامى والعالم المسيحى. وعلى مدى عدة قرون كان العثمانيون وغيرهم من الإمارات التركية المكونة من المحاربين الزاحفين فى الأناضول قد دخلوا في علاقات مودة متوترة مع البيزنطيين تشوبها حروب الحدود- وكان كل منها يقلد الآخر ويؤثر فيه الأساليب الحربية والأسلحة، وفى الملابس والطعام، ويقترب من أحدهما من الآخر من خلال أعمال التحول فى الدين، والاستيعاب، والزواج عن طريق الأسر فى الحروب. وكان هناك عدد غير قليل من رجال الحدود الأتراك قد أرضعتهم وربَّتهم أمهات يونانيات - كما كان هناك عدد غير قليل من العائلات النبيلة

فى الإمبراطورية الباكرة، ينحدرون من الإغريق الذين اعتنقوا الإسلام. وفى الديانة الشعبية لدى كل من المسيحيين اليونانيين والأتراك المسلمين، يوجد عدد لا يحصى من الأولياء والقديسين المشتركين، والأعياد والمواسم والاحتفالات المشتركة، والأماكن المقدسة المشتركة، التى تعيد كل مجموعة تفسيرها بطريقتها الخاصة. وقد حاول جلال الدين الرومى (١٢٠٧-١٢٧٤م)، الشاعر الصوفى من قونية - ولم يكن أناضوليًا وإنما كان مهاجرًا من آسيا الوسطى- أن يجرب يديه فى الشعر اليونانى[٣]. وحتى السلطان محمد الفاتح كانت عنده كتب يونانية وكاتب سيرة يونانى، كما أن السلاطين اعتمدوا أكثر من مرة على خدمة المهندسين المعماريين اليونانيين لبناء مساجدهم وعلى صناع السفن اليونانيين فى صناعة سفنهم[٤].

كان النفوذ البيزنطى على العثمانيين محددًا فى حدود الأشياء المادية أساسًا، والمستوى الشعبى للمعتقد الدينى والممارسة. وقد تلاشى هذا فى مسار القرن الخامس عشر، تحت تأثير حادثتين: ضم أراضى الحدود السابقة فى مجال الحضارة الإسلامية الكلاسيكية القديمة، وتدهور الحضارة البيزنطية نفسها واختفائها. ومن بعدها خدم التبنى العام للمؤسسات الإسلامية التقليدية، والمواقف والمفاهيم فى تخفيض وتحييد أية تأثيرات تبرز من دار الحرب التى تم فتحها.

وغالباً ما يتم التغاضى عن التأثير الغربى على الأتراك بمعنى قديم قدم بيزنطة تقريبًا. وكانت القسطنطينية، قبل قرنين ونصف من فتحها على أيدى الأتراك، قد عانت غزوا أشد عنفا من جانب الغزاة الغربيين، وكل من المدينة وكثير من الولايات قد خضعت للحكومات والمؤسسات الغربية. أما النظام الإقطاعى المتأخر الذى ساعد على تشكيل النظام العثمانى للإقطاعيات العسكرية، فقد أعيد تشكيله تحت تأثير الإقطاع الفرنجى فى الإمبراطورية اللاتينية فى القسطنطينية والإمارات التابعة لها أو التى قامت بعدها. وعندما غزا العثمانيون شبه جزيرة المورة، كان معظمها قد خضع على مدى القرنين السابقين لحكم البارونات الفرنج، والمغامرين الكتلان، أو رجال المال الفلورنسيين، وكان قانونها الإقطاعى Assis de Romania القائم على أساس القوانين الإقطاعية لمملكة بيت المقدس اللاتينية المعروفة باسم Assis de la Haute cour de Jerusalem، وهو نظام غربى خالص

من القانون الإقطاعى الذى وسع الصليبيون من نطاقه فى فلسطين ثم طُبق فيما بعد بواسطتهم على البلاد الأخرى التى غزوها.

وما إن استقر العثمانيون فى حكمهم الإمبراطورى الجديد، حتى وجدوا الكثير من نقاط الاتصال مع الغرب. وما كانت الإمبراطورية البيزنطية تمثله ذات مرة بالنسبة للخلافة فى العصور الوسطى، كان الغرب الأوربى آنذاك يمثله بالنسبة للعثمانيين- إمبراطورية منافسة وحضارة منافسة، ومركز ديانة منافسة كان الواجب المقدس على المسلمين فى الإمبراطورية العثمانية أن يخضعوها ويحولوها إلى الإسلام. وكما كان العثمانيون قد خلفوا الخلفاء سادة وحكامًا للعالم الإسلامى، فإن ملوك الفرنج كانوا قد خلفوا أباطرة القسطنطينية سادة لدار الحرب. وكما كانت بغداد قد نقلت النار الإغريقية من القسطنطينية، فربما كانت إستنبول قد أخذت المدفعية عن أوربا.

بيد أنه فى الفترات التى تخللت الحروب كان هناك سلام، وتجارة ؛ فقد أقام الدبلوماسيون الأوربيون فى إستنبول ؛ كما أن التجار الأوربيين والباحثين سافروا فى أنحاء الأراضى العثمانية. وكان الكثير منهم قد جاء بقصد البقاء، والذين اعتنقوا الدين الإسلامى والمغامرين كانوا يسعون وراء صنع مستقبل مهنى لهم فى الخدمة العثمانية، واللاجئين الهاربين من الاضطهاد السياسى أو الدينى، كانوا يبحثون عن ملجأ للحماية تحت جناح السلطة العثمانية. ومن قبيل هذا كانت هجرة اليهود من إسبانيا والبرتغال فى أواخر القرن الخامس عشر وأوائل القرن السادس عشر، وجلبوا معهم الطباعة وبعض المعرفة الطبية والتكنولوجية.

وفى فن الحرب بصفة رئيسية كان الأتراك على استعداد للتوجه إلى أوربا للتعلم منها. وهناك بعض إشارات مبهمة إلى استخدام الأسلحة النارية على أيدى العثمانيين فى القرن الرابع عشر. واستخدامهم لمدفعية الحصار مؤكد تمامًا فى بواكير القرن الخامس عشر، وبمنتصف القرن كانوا يستخدمون بالفعل بنادق الميدان فى معركة كوسوڤو الثانية (١٤٤٨م). وكانت البنادق اليدوية قد استخدمت فى الوقت نفسه تقريبا، وقبل مضى وقت طويل بدأ رماة المدافع والبنادق يلعبون دورًا مركزيًا فى القوات المسلحة العثمانية[٥].

وقد أبدى العثمانيون استعدادًا مماثلاً فى تبنى الأساليب الأوربية فى بناء البحرية والحرب البحرية. ففى القرن الخامس عشر كانت جمهورية البندقية مثالهم ونموذجهم فى بناء السفن، كما أن التحسينات التى أدخلها البنادقة على دور صناعة السفن فى تصميم السفن وبنائها كانت محل مراقبة دقيقة من العثمانيين الذين قلدوها. وبالطريقة نفسها، فى أثناء القرن السابع عشر كان القراصنة، البربر يقلدهم سادتهم الأتراك فى بناء السفن الشراعية الكبيرة وتشغيلها، والسفن ذات الشراع المربع، التى تحمل عشرين مدفعًا وقادرة على القيام برحلات طويلة فى البحار المفتوحة(٦).

ومع التعليمات البحرية الأوربية، فإنهم حازوا أيضا معرفة مفيدة بالخرائط والملاحة الأوربية. وفى أثناء القرن السادس عشر وقعت الكثير من الخرائط والرسوم الأوربية فى أيدى الأتراك. ومن نظرية رسم الخرائط عرفوا قدرًا قليلا، ولكنهم سرعان ما صاروا قادرين على أن ينسخوا ويستخدموا خرائط الإبحار الأوربية، وأن يرسموا خرائط من لدنهم. ويبدو أن بيرى ريس (ت ١٥٥٠م تقريبا) الذى كان أول رسام خرائط عثمانى جدير بالذكر، كان يعرف لغات أوربية، واستفاد من خرائط أوربية وكتب جغرافية أوربية. وكان حاجى خليفة (١٦٠٨-١٦٥٧م) على معرفة بكتاب الأطلس الصغير Atlas Minor لميركاتور، وترجمه إلى اللغة التركية بمساعدة فرنجى مسلم فى سنة ١٦٥٣-١٦٥٥م. وقد أدخل معلومات من هذا الكتاب ومن أعمال جغرافية أوربية رئيسية أخرى فى زمانه، كتبها أوتيليوس Ortelius، وكلوفيريوس Cluverius، وغيرهما فى كتابه الموسوم «مرآة الدنيا» الذى ظل زمنا طويلا الكتاب الجغرافى العثمانى القياسى. وهناك مؤشر آخر على اهتمام العثمانيين بعلم الجغرافيا الغربى فى ذلك الزمان تمثل فى الدعوة التى أطلقها السلطان مراد الرابع (١٦٢٣-١٦٤٠م) للمستشرق الهولندى جوليوس Golius لعمل خريطة للأراضى العثمانية. ولم تلق الدعوة قبولا (٧).

محاولات التغريب الأولى[٨]

كانت أول محاولة متعمدة لانتهاج سياسة تغريب - أول خطوة واعية، أى تقليد وتبنى عناصر مختارة من حضارة أوربا الغربية- قد حدثت فى بواكير القرن الثامن عشر. إذ كانت معاهدة كارلوفيتز (١٦٩٩م) ومعاهدة باساروفيتز (١٧١٨م) تعبيرًا رسميًا واعترافًا بهزيمتين مُهينتين للإمبراطورية العثمانية على أيدى الإمبراطورية النمساوية والإمبراطورية الروسية. ومن ناحية أخرى كان مثال روسيا تحت حكم بطرس الأكبر يوحى بأن برنامجًا قويًا للتغريب والتحديث ربما يساعد الإمبراطورية على أن تتخلص من ضعفها لتصير مرة أخرى مصدر رعب لأعدائها.

وثمة وثيقة تركية كتبت حوالى فى الوقت الذى وقعت فيه اتفاقية باساروفيتز، تحتوى محادثة تخيلية بين أحد المسيحيين وضابط عثمانى، يناقشان فيها الموقف العسكرى والسياسى. وغرض الوثيقة يبدو أنه كان إعداد الدوائر الحاكمة العثمانية لقبول الهزيمة، برسم وتصوير موقف الإمبراطورية فى صورة قاتمة قدر الإمكان. كما أن المحادثة، على أية حال، تعقد مقارنة بين الجيشين، وهى مقارنة تضر بالعثمانيين كثيرا، ولابد أن تظهر فى صورة التماس للإصلاح العسكرى[٩].

كان رجل الدولة المسئول بصفة رئيسية عن أول محاولة للإصلاح هو داماد إبراهيم باشا، الذى صار نائب الوزير الأكبر فى سنة ١٧١٦م، وشغل منصب الوزير الأكبر من سنة ١٧١٨م إلى سنة ١٧٣٠م، وفى سنة ١٧٢١م أرسل يرميسكيز محمد سعيد أفندى سفيرًا إلى باريس، بتعليمات « أن يقوم بدراسة مستفيضة لوسائل المدنية والتعليم، ويكتب تقريرًا عن تلك الوسائل التى يمكن تطبيقها فى تركيا »[١٠]. وكانت إحدى هذه الوسائل، كما سنرى، الطباعة. وفى سنة ١٧١٦م، قدم أحد الضباط الفرنسيين، روشفورت Rochefort، مشروعًا لتشكيل قوة من الضباط المهندسين الأجانب فى الجيش العثمانى، ولكن المشروع لم يسفر عن شىء على أية حال[١١]. وفى سنة ١٧٢٠م، قام رجل فرنسى آخر، اعتنق الإسلام، هو ميڤيد المعروف باسم جرجيك، بتنظيم فرقة مطافئ فى إستنبول - وكانت هذه أولى حلقات سلسلة من الإصلاحات فى الخدمة البلدية استمرت فى القرن التاسع عشر والقرن

العشرين[١٢]. وفى قيادة البحرية وفى الأسطول أيضا حدث التغير المهم فى بناء السفن. وكانت السفن ذات الأسطح الثلاثة قد بنيت فى دور صناعة السفن التركية للمرة الأولى فى سنة ١٦٨٢م، ولكن لم يتم سوى صناعة عدد قليل منها. وتحت حكم السلطان أحمد الثالث، استؤنف بناء هذه السفن وطرأت عليه تحسينات وبدأت تختفى السفن الشراعية ذات المجانيف من الأساطيل العثمانية[١٣].

هذه التبادلات مع أوربا بدأت تنتج، للمرة الأولى، بعض الأثر الخفيف على الحياة الثقافية والاجتماعية. وقد بدأت موجة التتريك بواسطة السفارة التركية فى باريس سنة ١٧٢١م وكان لها نظير معارض فى موجة صغيرة إلى حد ما من الأساليب الفرنجية والممارسات الإفرنجية فى إستنبول. إذ إن الحدائق الفرنسية، والزخرفة الفرنسية، والأثاث الفرنسى كانت بمثابة موضة عاشت قليلا فى دوائر القصر. فقد بنى السلطان نفسه نافورة خارج بوابات القصر كانت على طراز الروكوكو[١٤]. كما أن الرسام الفلمنكى ڤان مور Van Mour (١٦٧١-١٧٣٧م) حاز بعض النجاح فى العاصمة التركية، حيث رسم صورا للسلطان، والوزير الأكبر، وغيرهما من كبار رجال الدولة[١٥].

وقرب نهاية حكم السلطان أحمد الثالث كانت فترة السلام غير المعتادة فى الإمبراطورية التى نعمت بها بعد معاهدة باساڤيتز، وقد شابها اندلاع الحرب على الحدود الشرقية ضد فارس. وفى سنة ١٧٣٠م، كانت هزيمة العثمانيين على يدى نظير خان، الذى قد ارتقى عرش السلطة لتوه فى فارس، قد تسببت فى ثورة العامة فى إستنبول، حيث كان الاستياء يتزايد ضد تبذير البلاط و«الأساليب الفرنجية» التى تمارسها دوائر القصر. وقد أرغم السلطان على اعتزال العرش، وأعدم الوزير الأكبر وغيره من كبار المسئولين[١٦].

كانت النكسة مؤقتة فقط. فقد تم الحفاظ على أهم التجديدات الغربية التى حدثت فى العهد السابق- أى الطباعة والإصلاح البحرى- وسرعان ما بدأت بداية جديدة لحل مشكلة الإصلاح العسكرى التى كانت مشكلة أكبر وأكثر إلحاحًا. فقبل التمرد بالفعل، كان إبراهيم موتيفريكا، مدير المطبعة قد قدم مذكرة إلى إبراهيم باشا؛ وعند بداية سنة

١٧٣٢م قام بطباعتها، وقدمها إلى السلطان الجديد محمود الأول (١٧٣٠- ١٧٥٤م) والمذكرة المكونة من تسع وأربعين صفحة، مقسمة إلى أقسام ثلاثة. فى القسم الأول يشير الكاتب إلى أهمية وجود نظام مرتب جيدًا للحكومة، لكل من الدول والشعوب على السواء، ويصف ويعلق على أنواع الحكم المختلفة الموجودة فى بلاد أخرى. وفى القسم الثانى، يلح على القارئ بأهمية الجغرافيا العلمية، باعتبارها وسيلة لمعرفة بلاد المرء والبلاد المجاورة لها، باعتبارها من اللوازم المفيدة للفن الحربى، ومساعدة للإدارة فى الولايات والإدارة العسكرية؛ وفى القسم الثالث، يفحص الأنواع المختلفة من القوات المسلحة التى يحتفظ بها ملوك العالم المسيحى، وتدريبها، وتنظيمها، وترتيبها فى المعسكر وفى ميدان القتال، وأساليبها فى شن القتال، وقوانينها العسكرية. وكان إبراهيم الذى كان قد اعتنق الإسلام وتخلى عن المسيحية، حريصًا على أن يتحدث باحتقار مناسب وازدراء عن الفرنج الكفار، ولكنه فى الوقت نفسه يوضح تفوق الجيوش الفرنجية، وأهمية أن يقلدهم العثمانيون(١٧).

وهناك شخص آخر اعتنق الإسلام كان موجودًا للمساعدة فى القيام بالخطوة الأولى. فقد كان الكونت دى بونفال، من النبلاء الفرنسيين، قد وصل إلى تركيا بعد حياة عملية بالصيرفة سنة ١٧٢٩م. ومن الظاهر أنه لكى يتجنب الطرد، اعتنق الإسلام، واتخذ اسم أحمد، ودخل فى خدمة الحكومة العثمانية. وفى سبتمبر ١٧٣١م استدعاه الوزير الأكبر طوبال عثمان باشا، الذى كلفه بمهمة إصلاح قوات المدفعية على النسق الأوربى. وفى سنة ١٧٣٤م تم افتتاح مدرسة جديدة للهندسة هى «الهندسخانة» فى أكدار، وفى السنة التالية منح بونفال لقب باشا ونال رتبة ولقب رئيس المدفعية(١٨).

هذه المدرسة، ومدرسة الحساب التى تأسست تحت قيادة سليمان بن بونفال بالتبنى، لم تستمرا فى الوجود زمنًا طويلاً. فقد كان الانكشارية بطبيعة الحال يعارضون معارضة شديدة أية مفاهيم جديدة مثل هذه، وعلى الرغم من المحاولة الواضحة لإبقاء المشروع سرا بعيدًا، فإنهم اكتشفوا أمر المدرسة وفرضوا إغلاقها(١٩).

وعلى أية حال، فإن ذلك الجهد لم يضع هباء. إذ إن أحد المدرسين بالمدرسة، يسمى محمد سعيد، ابن مفتى الأناضول، اخترع أداة يستخدمها رجال المدفعية وكتب مقالة

موضحة برسوم هندسية. وكانت هناك كتابات أخرى فى ذلك الزمان منها مقالة عن حساب المثلثات، من الواضح أنها اعتمدت على مصادر غربية، كما أن ترجمةً إلى اللغة التركية قام بها شخص مجهول الاسم لمقالة عن العلم العسكرى كتبها الكونت مونتكوكولى، وبعض الكتب الطبية وكتابات قليلة عن التاريخ والشئون الأوربية[٢٠] وقد أبدى الصدر الأعظم راغب باشا بعض الاهتمام بالتغريب الذى كان معجبًا بالعلوم الأوربية ويعزى إليه الفضل لرغبته فى ترجمة مقال فولتير عن فلسفة نيوتن إلى اللغة التركية[٢١]، وتذكر بعض المصادر أنه فى سنة ١٧٥٩م أعاد افتتاح مدرسة الهندسة، التى كانت تعمل سرًا فى منزل خاص بكاراجاغ بالقرب من سوتلوجه[٢٢].

وقد بُذلت جهود أكثر جدية بدأت سنة ١٧٧٣م، مع افتتاح مدرسة جديدة للحساب لخدمة البحرية. وفى هذا المشروع والمشروعات المتعلقة به لقى الأتراك المساعدة من البارون دى توت، وهو ضابط مدفعية يحمل الجنسية الفرنسية من أصل مجرى، كان قد جاء إلى تركيا قبل عدة سنوات لدراسة اللغة التركية. وساعد على تشكيل قوات المهندسين الجديدة والمدفعية، وأعاد تنظيم سبك المدافع، وفى السنة الأولى أو السنتين الأوليين كان يقوم بتدريس علم حساب المثلثات فى مدرسة الحساب. وفى هذه المهام كان يساعده بعض الأجانب الآخرين، أهمهم أسكتلندى اعتنق الإسلام هو كامبل Campbell، الذى عُرف بعد إسلامه باسم مزدوج هو إنجليا مصطفى. وكان هو الذى حل محل توت كبيرًا للمعلمين بعد عودة الأخير إلى فرنسا سنة ١٧٧٥م.

كانت نواة الطلاب الدارسين ممثلة فى بقايا تلاميذ المدارس السابقة، الذين كان قد تم نقلهم إلى المركز الجديد، وكذلك الضباط الذين يخدمون فى البحرية. ويتحدث دى توت فى مذكراته عن «القبطان ذى اللحية البيضاء» و «تلاميذه الذين تبلغ أعمارهم ستين عامًا». وفى السنوات التالية توسعت المدرسة البحرية للحساب وتطورت، وقدمت المثال للهندسة العسكرية والمدرسة الطبية وغيرها من المدارس التى أقامها السلطان سليم الثالث وخلفاؤه. ولدينا وصف عنها كتبه القسيس البندقى توديرنى، الذى كان فى إستنبول فيما بين سنة ١٧٨١م وسنة ١٧٨٦م. وقد وجدها مجهزة جيدا بالخرائط الأوربية والتطبيقات، ومكتبة من الكتب الأوربية، بعضها له ترجمات باللغة التركية. وكان هناك ما يزيد على خمسين تلميذا، أبناء القباطنة والطبقة الراقية من الأتراك[٢٣].

وقد أدى ضم الروس للقرم فى سنة ١٧٨٣م إلى دفعة جديدة من الإصلاح، فقد لقيت الحكومة العثمانية فيها تشجيع الفرنسيين، الذين كانوا على وعى بالتهديد الروسى لمصالحهم فى شرق المتوسط. وفى أكتوبر سنة ١٧٨٤م، وبمبادرة من الوزير الأكبر خليل حامد باشا وبمساعدة من السفارة الفرنسية، أقيمت دورة تدريبية جديدة، تحت إشراف اثنين من المهندسين الفرنسيين الذين عملوا معلمين معهم مترجمون من الأرمن(٢٤). وبعد اندلاع الحرب مع النمسا وروسيا سنة ١٧٨٧م، استدعى المعلمين الفرنسيين إلى بلادهم، لأن استمرار وجودهم كان يعنى خرق الحياد، وقد أدى هذا، مع المجهود الحربى نفسه إلى عرقلة تطور المدارس الجديدة، التى بقيت خاملة حتى استعادة السلام فى سنة ١٧٩٢م ، مما أعطى السلطان الجديد سليم الثالث الفرصة لبداية جديـدة.

التجديدات غير العسكرية

كان أهم تجديد فنى من أوربا خارج المجال العسكرى هو الطباعة بلا شك. وبمعنى ما كانت الطباعة معروفة لدى الأتراك منذ قرون. وفى القرن الرابع عشر كان حكام فارس المغول قد طبعوا وأصدروا نقودًا ورقية، فى تقليد واضح للنماذج الصينية، وليس من المستحيل أن تكون الشعوب التركية فى أزاضى الحدود قد عرفوا نوعًا من أكليشيهات الطباعة، التى كانت شائعة فى الشرق الأقصى. ولكن هذا كله كان منذ فترة طويلة طواها النسيان، ولكن الأتراك العثمانيين، مثل غيرهم من الشعوب المسلمة فى الشرق الأوسط، لم يكونوا يعرفون طباعة الكتب حتى تم إدخالها من أوربا. حدث هذا فى نهاية القرن الخامس عشر، عندما أنشأ اللاجئون اليهود الهاربون من إسبانيا المطابع على الأرض العثمانية. وكانت أول مطبعة يهودية فى إستنبول سنة ١٤٩٣م، أو سنة ١٤٩٤م وتبعتها مطابع أخرى فى مختلف المدن، لاسيما سالونيكا التى صارت مركز النشر اليهودى الرئيسى.

وتبع اليهود أبناء الأقليات الدينية الأخرى. ففى سنة ١٥٦٧م تم تأسيس مطبعة أرمنية فى إستنبول على يد أبكر السيواسى، وهو قسيس كان قد درس الطبوجرافيا فى البندقية، وقامت مطبعة يونانية سنة ١٦٢٧م على يد يدنيكو ديموس ميتاكساس بماكيناتها وخطوطها مستوردة من إنجلترا.

وقد بقى منع الطباعة باللغة التركية أو اللغة العربية[٢٥] ساريًا حتى أوائل القرن الثامن عشر، عندما تم تخفيفه بسبب جهود رجلين إلى حد كبير. كان أحدهما سعيد شلبى ابن الشهير بيرميسكيز محمد سعيد، الذى كان قد ذهب إلى باريس سفيرا لتركيا فى سنة ١٧٢١م. وكان سعيد شلبى قد صحب أباه فى رحلته، وفى أثناء إقامته فى فرنسا يبدو أنه قد اهتم بفن الطباعة واقتنع بما لها من فائدة. وعند عودته إلى تركيا حاول أن يضمن تأييد الوزير الأكبر لإقامة مطبعة تركية فى إستنبول. ونجح فى تحقيق هذا على الرغم من معارضة المحافظين الدينيين والمصالح القوية للكتبة والخطاطين.

وقد وجدا روحًا عائلية فى «إبراهيم متفرقة»، المؤسس الحقيقى ومدير أول مطبعة تركية. وكان إبراهيم من أصل مجرى، ولد فى كولوسفار Kolosvar سنة ١٦٧٤م، وقصد الالتحاق بالكهنوت الكلفينى (فرع من المذهب البروتستانتى). وفى سنة ١٦٩٣م، صار أسير حرب تركى، وبيع فى إستنبول بوصفه عبدًا. واعتنق الإسلام، وبنى سيرته المهنية فى خدمة الحكومة العثمانية. وبالتعاون مع سعيد شلبى، كتب مذكرة حول فائدة الطباعة قدمها إلى الوزير الأعظم. وجاءت المساندة من جهة غير متوقعة عندما اقتنع شيخ الإسلام عبدالله أفندى بإصدار فتوى تبيح طباعة الكتب باللغة التركية فى موضوعات غير دينية. أما طباعة القرآن، وكتب تفسير القرآن، والتراث، والفقه والشريعة فقد استبعدت بأنها مما لايجوز طباعته. وأخيرًا فى ٥ يوليو سنة ١٧٢٧م، صدر فرمان سلطانى يسمح بتأسيس مطبعة تركية وطباعة الكتب التركية «فى مدينة إستنبول المحروسة العلية».

فى البداية كان يتم الحصول على المطابع والخطوط من الطابعين اليهود والمسيحيين المحليين الذين كانوا يعملون فى المدينة بالفعل، كما كان يتم اللجوء إلى اليهود الذين يقومون بصب حروف الطباعة ورصها. وفيما بعد، كانت المطابع والخطوط تستورد من أوربا، خاصة من ليدن وباريس. وتم استقدام بعض المتخصصين فى النواحى المختلفة للطباعة أيضا من ألمانيا وغيرها من البلاد الأوربية.

وأول كتاب ظهر فى فبراير سنة ١٧٢٩م. وعندما أغلقت المطبعة سنة ١٧٤٢م كان قد تمت طباعة سبعة عشر كتابًا. وكان معظمها باللغة التركية تتناول التاريخ والجغرافيا

واللغة. وعلى أية حال، فإنها تضمنت كتب النحو التركى فى فرنسا عام ١٧٢١م، ومقالة قصيرة كتبها إبراهيم متفرقة عن علم التكتيكات كما كانت تمارسها الدول الأوربية. وقد أعيد افتتاح المطبعة فى سنة ١٧٨٤م، ومنذ ذلك الحين مضى تطور الطباعة فى تركيا بسرعة[٢٦].

وبالتحول من المدفعية والطباعة إلى المعرفة والأفكار، نجد آثارًا أقل كثيرًا من التأثير الغربى، لأنه هنا كان الرفض الإسلامى للمسيحية وكل ما يأتى منها أكثر فعالية. فعلى الرغم من أنهم كانوا مهرة فى أيديهم لصنع أجهزة مفيدة مثل المدافع والساعات، والمطابع، فإن الأوربيين كانوا مع هذا كفارًا برابرة وجهلاء كان تاريخهم وفلسفتهم وعلمهم، وأدبهم، إذا ما كانت موجودة على الإطلاق، لا يمكن أن تحتوى شيئا ذا قيمة بالنسبة لشعوب الدولة العثمانية العلية من المسلمين. وفى أثناء عهد السلطان محمد الثانى كانت هناك فى الواقع بداية نهضة علمية، ولكن تحت حكم خلفائه، على حد تعبير كاتب تركى حديث. «انكسر التيار العلمى أمام سدود الأدب والشريعة»[٢٧].

وعلى أية حال، كان هناك فى هذه الحواجز، تسريبات قليلة صغيرة، ومن خلالها تسربت بعض معارف الغرب لتصب فى دوائر البحث العلمى عند المسلمين ومن بين الآلاف العديدة من المخطوطات التاريخية فى القرنين السادس عشر والسابع عشر التى وجدت فى مكتبات إستنبول، لا يوجد مخطوط واحد يتناول أوربا المسيحية، لأن الحضارة الإسلامية، شأنها شأن الحضارات الأخرى قبلها وبعدها، ساوت بين التاريخ العالمى وتاريخها الخاص. بيد أن هناك إشارات قليلة على الاهتمام. بين الحين والحين يحكى كتّاب المؤرخات العثمانيون عن حوادث جرت فى بلاد الفرنج، وأحدهم، وهو إبراهيم بيشوى (١٥٧٤–١٦٥٠م تقريبا)، مضى بعيدا لدرجة أنه استخدم، من خلال مترجم، مؤرخات مجرية لاتينية فى كتابة تاريخه عن الحملات العسكرية التركية على بلاد المجر. كما أن حاجى خليفة، الذى كان اهتمامه بالخرائط الأوربية قد ذكرناه بالفعل، ينسب إليه أيضا أنه أعدّ، ربما بالتعاون مع زميل من الفرنج، تاريخا عن الفرنج، كما أن حسين هزارفن، الذى كانت ملاحظاته عن حالة الإمبراطورية قد اقتبسناها بالفعل، قد سعى من خلال صحبة الزوار الأوربيين إلى إستنبول من أمثال جالاند Galland، ومارسيجلى Marsigili والأمير

كانتمير Kantemir، وقام بدراسة عن التاريخ الأوربى. وبعد ذلك بوقت قليل، كتب أحمد بن لطف الله، المعروف باسم « منجم باشى» (ت ١٧٠٢م) تاريخًا عالميا يتضمن رواية موجزة عن الملكيات الرئيسية فى أوربا– والثانى، كما يبدو فى التدوين التاريخى الإسلامى(٢٨). وفى غضون القرن الثامن عشر، ولا شك فى أن ذلك كان بالارتباط مع مدارس التدريب العسكرية، تم تجهيز أو ترجمة عدد قليل من الكتب عن الشئون الأوربية.

وقد ذكرنا بالفعل الاهتمام العثمانى بين الحين والحين بالجغرافيا الأوربية. وبالإضافة إلى هذا كان هناك بعض الاهتمام القليل بالطب الأوربى. وفى القرن السابع عشر ظهرت ترجمة تركية لمقالة أوربية عن مرض الزهرى، وفقرتين أو ثلاث فقرات فى كتب طبية أخرى توحى بمعرفة الكتابات الأوربية(٢٩). وعلى أية حال، فإنه بشكل عام، بقى الطب العثمانى مخلصًا لجالينوس وابن سينا، كما ظل العلم العثمانى وفيًّا لأرسطو وبطليموس وشارحيهم. وكانت اكتشافات باراسلوس وكوبرنيكوس، وكيبلر، وجاليليو أجنبية وغير ذات صلة عند العثمانيين شأنها شأن مجادلات لوثر وكالفن Calvin.

وعن الحياة الجمالية فى الغرب كان المعروف قليلا أو لم تكن هناك معرفة بها فى تركيا. وكان هناك تأثير طفيف للفن الغربى؛ وقد اعتمد عدة سلاطين على خدمات رسامى الصور الشخصية الغربيين، ولا شك فى أن هناك تأثيرات غربية على العمارة والزخرفة التركية فى أوائل القرن الثامن عشر. ولم تكن هناك معرفة بالأدب والموسيقى الغربية من الناحية العملية. وقد مرت حركة الأفكار الغربية الكبرى دونما أى صدى فى الأراضى الإسلامية(٣٠).

أفكار الثورة الفرنسية(٣١)

مع الثورة الفرنسية، وللمرة الأولى، نجد حركة كبرى للأفكار تخترق الحاجز الذى كان يفصل «دار الحرب» عن «دار الإسلام»، لتجد ترحيبا جاهزا بين الزعماء والمفكرين المسلمين، ولتؤثر بدرجة أو بأخرى على كل طبقة فى المجتمع المسلم.

وغالبا ما ينسب نجاح الأفكار الغربية فى العالم الإسلامى فى القرن التاسع عشر إلى تقدم القوة المادية للغرب- إلى ترسيخ التفوق الاقتصادى والسياسى، وأخيرًا التفوق العسكرى فى معظم العالم الإسلامى. أما المسلمون، شأنهم شأن غيرهم، فكانوا يميلون إلى أن يستمعوا بقدر كبير من التعاطف والاحترام إلى من فضلهم الله بالقوة والثروة فى هذه الدنيا، وكان النجاح الظاهر للغرب عاملا مساعدًا دونما شك، إن لم يكن فى الواقع شرطا مسبقا فى جعل الأفكار الغربية مقبولة بالنسبة لهم. بيد أن هذا ليس تفسيرًا كافيًا. إذ إن عصر النهضة والكشوف قد شهد تقدمًا مسيحيًا عظيمًا فى غرب المتوسط وفى آسيا، الذى واجهته إلى حد ما قوة العثمانيين التى ما زالت هائلة، ربما يكون قد ترك بعض التأثيرات على المسلمين فى المناطق التى تم غزوها، لفرض هذا القبول. كما لا يمكن للثروة والقوة الأوربية أن تفسِّر السبب فى أن أفكار الثورة الفرنسية، أكثر من غيرها من النماذج الفكرية الغربية، قد حازت هذا القبول الواسع. والجاذبية الأولية لهذه الأفكار- التى تم تعديلها فيما بعد لكى تستجيب للحاجات السياسية فى الزمان والمكان - يمكن أن نجدها فى نزعتها العلمانية. فالثورة الفرنسية أول انتفاضة اجتماعية كبرى فى أوربا وجدت تعبيرا فكريًا فى مصطلحات غير دينية بالمرة. والعلمانية فى حد ذاتها ليست لها جاذبية عند المسلمين، ولكن وجودها فى حركة غربية لا مسيحية، بل ضد المسيحية كان جذابًا بالنسبة للمسلمين، وكان انفصالها عن المسيحية قد تم التأكيد عليه بواسطة معارضيها الرئيسيين، ربما جعل العالم المسلم يأمل فى أن يجد فى هذه الحركة السر المراوغ للقوة الغربية، دون المساومة أو التفريط فى معتقداته الدينية وتراثه.

وخلال القرن الذى أعقب تسرب هذه الأفكار الجديدة من أوربا أو ما يقرب من القرن، صارت قنوات النقل أوسع وأكثر عددًا، وقد صارت القطرة نهرًا ثم تحولت إلى فيضان. وبينما حولت الثقافة المادية الغربية بنية المجتمع الإسلامى ومظهره : غالبًا نحو الأسوأ، فإن الأفكار القادمة من الغرب كانت تؤثر سلبًا على أسس تماسك الجماعة، وتخلق نماذج جديدة للهوية والولاء، وتقدم كلاً من الأهداف وصياغات تطلعات جديدة. هذه الأفكار الجديدة يمكن تلخيصها فى كلمات ثلاث : الحرية، والمساواة، وليس الإخاء ؛ وإنما ربما عكسه، أى القومية.

وقبل سنة ١٨٠٠م، كانت كلمة الحرية فى لغات الشعوب الإسلامية مصطلحًا قانونيا بصفة أولية، يعنى عكس العبودية. وفى مسار القرن التاسع عشر اكتسبت معنى سياسيًا جديدًا من أوربا، وقدّر لها أن تكون صيحة الحرب فى النضال ضد الاستبداد الداخلى والاستعمار الأجنبى على السواء. وقد تطلبت الحرية المنظمة وجود الدساتير والحكومة المنتخبة، وسيادة القانون وهذه بدورها تنطوى على سلطة علمانية وتشريع علمانى، مع طبقة جديدة من المحامين والسياسيين، يختلفون عن فقهاء الشريعة الإسلامية ووكلاء الحكم الفردى فى الأزمنة السابقة.

وقد مالت المساواة إلى أن تتخذ معنى مختلفًا. فلم تكن عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية تعد من المظالم الكبرى. ذلك أن المجتمع المسلم لم يعرف الحدود الاجتماعية الجامدة والامتيازات الطبقية التى عرفتها أوربا قبل الثورة ؛ كما أن اقتصاده المتخلف قد حدًّ من فرص اقتناء الثروة وإنفاقها على حد سواء، وبذلك حال دون نمو تفاوت صارخ بين الغنى والفقير. وإلى حد ما، كان يمكن بناء جسر بين الاثنين بواسطة البناء التعاونى للمجتمع، والتقاليد الأخلاقية، وتراث الإحسان فى الإسلام. ولكن إذا ما تم اللجوء إلى الفرد كان أثره قليلاً، ولكن اللجوء إلى الجماعة كان مردوده أكبر. وسرعان ما ظهر طلب المساواة بين الأمم، فى زمن ارتبط بالمبدأ الغربى الجديد عن تحديد المصير.

كان المفهوم الغربى عن الأمة باعتبارها كيانا لغويًا، وعرقيًا، وإقليميًا، معروفًا فى الشرق الإسلامى، ولكنه لم يكن قط الأساس الأول لهوية الجماعة. كانت هذه أخوة الدين داخل الجماعة الدينية، التى تعززت بالولاء المشترك للأسرة الحاكمة. وحتى يومنا هذا فإن المفاهيم الغربية عن الوطنية والقومية لم تتخط أبدا النموذج القديم– والواقع، أنه على الرغم من أن الولاء للأسر الحاكمة قد خبت قوته، فإن الولاء الدينى فى أيامنا هذه يبدى قوة وحيوية متجددة. وتاريخ حركات الإصلاح فى القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، يهتم أساسًا بمحاولة المفكرين من ذوى التعليم الغربى أن يفرضوا نموذجًا غربيا للتصنيف السياسى العلمانى والتنظيم على الجماعة الدينية فى العالم الإسلامى.

كانت الفترة الحاسمة فى نقل أفكار الثورة الفرنسية إلى الأتراك المسلمين هى السنوات من ١٧٩٢-١٨٠٧، وتبدأ مع بداية الإصلاحات العسكرية فى عهد سليم الثالث وتنتهى بتوديعه (بنهاية حكمه). خلال هذه السنوات، وبينما كانت الثورة نفسها ما زالت مستمرة، تغلغلت الأفكار الحيوية الأولى واخترقت وفتحت الطريق أمام الطوفان العظيم الذى حول وجهات النظر والفكر وإدراك الذات ليس فقط فى تركيا، ولكن فى العالم الإسلامى كله خلال القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين. ولذلك من الضرورى إبداء الاهتمام العميق أولاً: نحو القنوات التى أرسلت هذه الأفكار حيث يتم بثها من فرنسا إلى تركيا، وثانيًا نحو الاستجابة الفورية للأتراك لهذه الأفكار فى ذلك الوقت.

قنوات البث

حتى ذلك الحين كان الأكثر أهمية بين هذه هو التعليم العسكرى. ومنذ عصر النهضة فصاعدا، كان العالم الإسلامى يتتلمذ على العالم المسيحى فى فنون الحرب، وخاصة فى الفروع الأكثر تقنية مثل الهندسة والملاحة والمدفعية. كان فرض الواجهة العسكرية للإمبراطورية العثمانية قد أخفى لبعض الوقت هبوطًا داخليا متزايدًا فى المهارات والابتكارات، والتى وجدت تعبيرا لها فى بروز الغربيين الذين اعتنقوا الإسلام أو موظفيها من بين مؤسسى الأسلحة الرشاشة والمدفعية للجيوش العثمانية وبناة السفن والملاحين فى الأساطيل العثمانية. ومع حلول القرن الثامن عشر كان حكام الإمبراطورية قد تنبهوا من خلال سلسلة الهزائم التى منوا بها على يد خصومهم المسيحيين المحتقرين، وشرعوا يولون اهتمامًا من حين إلى آخر عندما تكون هناك حاجة إلى تحديث المعدات وتدريب جيوشهم.

وفرت استعادة السلام فى عام ١٧٩٢، وانشغال أوربا بمشكلات الثورة الفرنسية، الفرصة للسلطان الجديد، السلطان سليم الثالث، لتخطيط وتنفيذ جزء من إصلاحات واسعة النطاق فى القوات المسلحة العثمانية، وذلك بهدف الارتقاء بمستواها إلى مستوى الجيوش الغربية المعاصرة فى المعدات التقنية والتدريب والمهارة.

مثل هذه المحاولات للإصلاح تمت فى أثناء القرن الثامن عشر وكلها تحت إشراف معلمين فرنسيين، يعملون عادة باللغة الفرنسية... فى هذا المشروع كانت الدفعة الأولى والإرشاد الرئيسى قد جاء من جانب حكومة فرنسا، وكان سليم نفسه قد دخل فى مراسلات مع لويس السادس عشر، الذى كان قد قدم له نصيحة جيدة، وإن اصطبغت بصبغة الرعاية؛ مثل هذه النواة من الضباط المدربين [٣٣]، حسبما كان متاحًا فى إستنبول، كانوا قد تعلموا على أيدى معلمين فرنسيين ومن خلال كتب دراسية فرنسية. وكانت الأطروحات الوحيدة المتاحة فى تركيا، هى ترجمات عن الفرنسية، طبعت فى مطبعة السفارة الفرنسية، وهى تعد من أفضل المطابع المجهزة فى المدينة[٣٤]. وما لبث الأتراك بعد أن كانوا لا يعرفون الشىء الكثير عن اللغات الأوروبية، أن امتلكوا ناصية اللغة الفرنسية.

ولذلك كان من الطبيعى أن يضطر السلطان إلى أن يتجه مرة أخرى إلى فرنسا للحصول على مساعدة فى إعداد النظام الجديد بالقوات المسلحة. وكان هناك سبب آخر دعاه للقيام بذلك. ففى تبادل بالمذكرات الخطية التى كتبت عشية الشروع فى تنفيذ الإصلاحات العسكرية، أبلغ الصدر الأعظم السلطان بوصول رسائل من ملك فرنسا حول النظام الجديد الذى نشأ فى فرنسا نتيجة للثورة الأخيرة، وأبدى السلطان اهتمامًا بهذا الخبر [٣٥]. ولا تخفى دلالة ما ورد فى هذه المذكرات من استخدام نفس المصطلح «النظام الجديد» فى فرنسا كما تم تطبيقه بعد ذلك فى برنامج كامل للإصلاح فى تركيا.

وفى الوقت نفسه بعث سليم مبعوثًا خاصًا، وهو أبوبكر راتب أفندى، لإجراء تحقيقات مباشرة فى أوربا. ذهب راتب أفندى إلى فيينا فى عام ١٧٩١، بتعليمات لدراسة الأحوال النمساوية، وكذلك لجمع معلومات عن البلدان الأوروبية الأخرى. وبعد عودته فى مايو ١٧٩٢، قدم تقريرًا مفصلا عن الأنظمة العسكرية فى الدولة الأوروبية، وخصوصًا عن النمسا، فضلاً عن أوضاع الحكومة والمجتمع، والفكر السياسى. ويبدو أن أحد مخبريه فى فيينا كان هو الترجمان النمساوى المتدرب « جوزيف هامر Joseph Hammer الذى حاز شهرة فيما بعد كمؤلف لكتاب Riched Geschichte asmanischen، ولأعمال كلاسيكية أخرى حول تركيا [٣٦].

وفى خريف عام ١٧٩١، بينما كان الجيش العثمانى العائد لا يزال فى سيلستره، أصدر السلطان أوامره لاثنين وعشرين من الشخصيات العسكرية والمدنية، والشخصيات الدينية، يطلب منهم توضيح وجهات نظرهم بشأن أسباب ضعف الإمبراطورية، ومقترحاتهم لإصلاحها. كان هناك شخصان مسيحيان من بين هؤلاء الـ ٢٢ شخصًا، وهما الضابط الفرنسى برتران Bertrand أو برينتانو Brentano الذى يعمل فى الجيش العثمانى، وموراجى دوسون Mouradgea dohhon الترجمان الأرمنى المشهور فى السفارة السويدية بإستنبول. وقدما مقترحاتهما على شكل «لائحة أى مذكرات ربما كانت صدى للكراسات الفرنسية ١٧٨٩م وسواء كان التشابه عن قصد أم لا، فهو يعتبر من الأشياء المثيرة للتعجب [٣٧].

اتفق الجميع فى التأكيد على الحاجة إلى الإصلاح العسكرى، ولكنهم اختلفوا فى أفضل السبل من أجل تحقيق ذلك. فمن ناحية كان المحافظون يسعون نحو استعادة الأمجاد العسكرية للعصر الذهبى العثمانى بالعودة إلى أساليبها العسكرية. ثم كان هناك الرومانسيون التوفيقيون، الذين سعوا بطرق مختلفة إلى أن يُدخلوا التدريب والأسلحة الفرنسية فى النظام العسكرى القديم بالزعم أن هذا فى الحقيقة عودة إلى الماضى العثمانى الخالص وأخيرا كان هناك المتطرفون، الذين كانوا يعتقدون أن الجيش القديم غير قابل للإصلاح، ودعوا السلطان لإنشاء جيوش جديدة والعمل على تدريبها وتجهيزها وتسليحها منذ البداية على الطراز الأوربى. ومال السلطان نفسه نحو هذا الرأى.

ومن البداية أثارت هذه المقترحات للإصلاح أعنف المعارضات وأشدها وتعرضت المذكرات الإصلاحية للهجوم والسخرية حتى من داخل القصر. لكن شرع السلطان فى العمل فى ثبات ونشاط. وشكل لجنة صغيرة من مؤيدى الإصلاح لمساعدته، وأعلن فى عامى ١٧٢٩ و ١٧٩٣ سلسلة من التعليمات والأنظمة الجديدة التى أصبحت تعرف مجتمعة باسم النظام الجديد. وهى تشمل اللوائح الجديدة الخاصة بحكام المقاطعات وبالضرائب المحلية وبالسيطرة على تجارة الحبوب وغيرها من المسائل الإدارية والمالية. وهى تمثل إلى حد بعيد أهمية كبيرة على كل حال، فهى تقدم فيالق جديدة من جنود المشاة المنتظمة والمدربة والمجهزة على الطراز الأوربى. ومن أجل تمويل هذه التجربة، شكلت خزانة جديدة

خاصة بالعائدات من الإقطاعيين المصادرة والخاسرة ومن الضرائب المفروضة حديثا على المسكرات والتبغ والبن وغيرها من السلع. ومن المثير للاهتمام والتعجب أن مصطلح «نظام جديد»، قد طبق أصل لوائح النظام الجديد، وأطلق لكى يستعمل على وجه الحصر تقريبا على القوات النظامية الجديدة التى أنشئت فى إطارها. تماما كما كان الاسم المجرد العربى «السلطان» لقبًا مميزًا لرجل فى القرون السابقة، هكذا صار الآن اسم النظام الجديد، علمًا على جماعة من الرجال [٣٨].

ولقد أولت المهام الأساسية فى مشاريع سليم اهتمامها بالمدارس العسكرية والبحرية الجديدة، والتى تولت التدريب على علوم ضرب النار والملاحة والتحصين والمدفعية والعلوم المساعدة. اعتمد سليم فى هذه المدارس، بشكل كبير جدًا على المساعدة الفرنسية. وقد عين الضباط الفرنسيين والمدرسين والمدربين، وصارت اللغة الفرنسية اللغة الإلزامية على جميع الطلاب، وزودت المكتبات بحوالى أربعمائة من الكتب الأوروبية معظمها باللغة الفرنسية، وهى تحوى دائرة المعارف الكبرى Grrande Encyclopedie[٣٩].

لم يؤد تغير النظام الحاكم فى فرنسا بأى حال إلى تثبيط سعى السلطان للحصول على المساعدة الفرنسية. ففى خريف عام ١٧٩٣ أرسلت الحكومة العثمانية إلى باريس قائمة من الضباط والفنيين الذين ترغب فى تجنيدهم من فرنسا، وفى أواخر عام ١٧٩٥ قدم رئيس الكتاب راتب أفندى قائمة مماثلة، ولكنها أطول إلى لجنة السلامة العامة[٤٠]. وفى عام ١٧٩٦ جلب السفير الفرنسى العام «وبيرت دوبيت Aubert Dubayet» معه قوة كاملة من الخبراء العسكريين الفرنسيين إلى القسطنطينية[٤١]. ثم انقطع التعاون الفرنسى فى مجال إصلاح العسكرية العثمانية بسبب الحروب التركية الأوروبية التى استمرت من عام ١٧٩٨م حتى عام ١٨٠٢م، ثم استؤنف فيما بعد، ووصل الأمر ذروته مع بعثة الجنرال سيباستيانى Sebastiani إلى تركيا فى ١٨٠٦-١٨٠٧. وعلى الرغم من أن نبيذ الثورة النقى قد شابته النزعة العنصرية آنذاك.فإن هذه النكهة المألوفة أكثر من غيرها، مضافًا إليها توابل النصر. قد صارت تلقى مزيدا من القبول.

كانت نتيجة كل ذلك خلق عنصر اجتماعى جديد تتمثل فى فئة من الجيش وضباط البحرية الشباب المطلعين على بعض جوانب الحضارة الغربية من خلال الدراسة والقراءة والاتصال الشخصى، والذين يعرفون على الأقل لغة أوربية واحدة وعادة ما تكون اللغة الفرنسية[٤٢]، وقد اعتادوا على أن ينظروا إلى الخبراء الغربيين كناصحين لهم ومرشدين يهدونهم إلى أفضل الطرق الجديدة. لم يستطع هؤلاء الرجال، على غرار معظم معاصريهم، أن يحتقروا الكفار والغرب الهمجى من فوق تبة عالية من جهل مستحكم منيع، بل على العكس تمامًا، فقد تحالفوا، لأسباب تتعلق سواء بالميول أو الفائدة التى تعود عليهم، مع المتغربين ضد الرجعيين. ولكن هؤلاء المعتنقين الجدد للثقافة الغربية، امتلأوا بالحماسة الساذجة في كثير من الأحيان نحو الأشياء الغربية[٤٣]، وسرعان ما اكتشفوا أن الغرب لديه أكثر مما قدمه فى مجال الرياضيات والمقذوفات، وأن معرفتهم باللغة الفرنسية قد مكنتهم من قراءة أشياء أخرى بجانب كتبهم الدراسية. كانت بعض هذه الأشياء الأخرى متاحة لهم فى كل مكتبات كلياتهم الخاصة بهم، وربما نفترض أن المعلمين الفرنسيين الذين كانت الحكومة الفرنسية قد اختارتهم وعيَّنتهم بعد سنة ١٧٩٢م هم الذين لفتوا انتباههم إلى الأشياء الأخرى[٤٤].

وخلال الفترة نفسها، فتحت إحدى إصلاحات سليم الثالث، نافذة ثانية نحو الغرب وهى الدبلوماسية. لم تكن الدولة العثمانية حتى نهاية القرن الثامن عشر قد حافظت على ما لديها من تمثيل دبلوماسى دائم فى البلدان الأجنبية. وكانت من وقت إلى آخر ترسل بعثة خاصة إلى هذه العاصمة الأجنبية أو تلك، وذلك بهدف محدد، بيد أنه تم تسجيل عدد يبلغ عشرين بعثة من هذه فى الفترة كلها حتى ١٧٩٢م. وبسبب تعاملها الطبيعى مع القوى الأجنبية فضلت الإمبراطورية الاعتماد على السفراء الأجانب المقيمين فى إستنبول. وحتى مع هؤلاء، كانت الأعمال تنفذ أساسًا بواسطة ترجمان مسيحى محلى. وكان القليل جدًا، حتى على مستوى المسئولين الكبار فى الدولة، لديهم معرفة بأية لغة غريبة أو يتمتع بأية خبرة مباشرة عن أوربا[٤٥]. وفى الأزمان السابقة لعب الأجانب الذين اعتنقوا الإسلام والذين ولدوا وتعلموا فى أوربا، دورا شديد الأهمية، وارتقوا فى كثير من الأحيان أعلى المناصب فى الخدمة العثمانية، وجلبوا معهم المهارات والمعرفة التى لا تقدر بثمن. ومع ذلك

نادرًا ما كانت هذه المهارات تنقل إلى الأتراك، وعلى أى حال، لم يلعب المسلمون الذين تركوا المسيحية أى دور مهم فى مجالس الدولة قبل القرن الثامن عشر، والتى أصبحت فى ذلك الحين حكرًا أكثر من ذى قبل على المسلمين الأتراك.

ولا شك فى أن القصد من ذلك ضمان معلومات آمنة وأكثر مباشرة عن الدولة والشئون الأوربية، وكذلك مجاراة تركيا للممارسة العادية للدول الغربية، وفى عام ١٧٩٢م. أقيمت أولى السفارات فى لندن عام ١٧٩٣، وتلتها فيينا عام (١٧٩٤) وبرلين فى عام (١٧٩٥)، وباريس فى وقت لاحق، حيث وصل على سيد أفندى فى عام ١٧٩٦ أول سفير عثمانى للجمهورية الفرنسية[٤٦]. ومن بين المهام الأخرى، صدرت تعليمات لهؤلاء السفراء بدراسة المؤسسات فى البلدان التى كانوا يفوضون فيها، واكتساب اللغات، والمعرفة، والعلوم المفيدة التى تخدم الإمبراطورية [٤٧]. كان معظم هؤلاء الدبلوماسيين الأوائل من موظفى القصر العثمانيين أو مسئولى السفارة التابعين للمدرسة القديمة، جاهلين باللغات الغربية ومتشبثين بآرائهم. ومعظمهم بحكم بعثاتهم، قد تعلموا القليل عن الدول التى أرسلوا إليها. ولم يتأثروا كثيرا بما تعلموه[٤٨]. غير أنهم لم يكونوا فى سفرهم بمفردهم فقد أخذوا معهم أيضًا، بالإضافة إلى الترجمان اليونانى الذى لا مفر من أخذه معهم، كتبة من الشباب التركى الذين كان عليهم دراسة اللغات الأوربية وخاصة الفرنسية، بهدف تعلم أشياء عن أساليب المجتمع الغربى.

ومن ثم منحت هذه البعثات الفرصة لعدد من الشبان للإقامة لفترة من الوقت فى مدينة أوروبية، وتعلم لغة من اللغات أوربية، والتعرف على مجموعة من الأفكار الثورية السائدة بين معاصريهم الأوربيين. وعند عودتهم، صار البعض منهم من موظفى الباب العالى، وشكلوا أقلية ذات مظهر متغرب بين التسلسل الهرمى البيروقراطى، والتى تشبه تلك التى تم إنشاؤها بين الضباط بواسطة الإصلاحات العسكرية والبحرية.

تكلمنا حتى الآن عن المسلمين فحسب – ولكن كانت هناك بطبيعة الحال عناصر أخرى فى الإمبراطورية، وهى المسيحية واليهودية أيضًا. وقد يثير الدهشة أن اليهود قليلاً ما وقعوا تحت التأثيرات الغربية فى هذه الفترة، مع استثناء واحد أو اثنين لم يلعبوا دورًا

مهمًا. كان المسيحيون من جهة أخرى- خاصة النخبة اليونانية والأرمينية فى العاصمة- يرتبطون منذ فترة طويلة برباط من الألفة مع الغرب، وبفضل احتكارهم لمعرفة اللغات الغربية، تمكنوا من اكتساب مكانة مهمة فى الدولة العثمانية والاقتصاد العثمانى. وفى أواخر القرن السابع عشر طرد يونانيو فاناريوت Phanariot الذين تحولوا من المسيحية إلى الإسلام وسكان شرق المتوسط الذين كانوا حتى ذلك الحين يخدمون مترجمين فى العمل مع السفارات الأجنبية. وكان الإغريق، بدرجة أقل من الأرمن، على دراية كافية بالثقافة الغربية حتى إن العديد من الأسر الأكثر ثراءً اعتادت إرسال أبنائهم لفترات طويلة لتلقى التعليم فى الجامعات الإيطالية، وخاصة فى بادوا Padua، وبذلك كانوا مستعدين، سواءً لغويًا وفكريًا، لاستقبال الأفكار الجديدة الغربية فى عصرهم.

***

وعلى العموم، لم يكن تأثير أفكار الثورة على المسيحيين فى إستنبول، تأثيرًا كبيرًا. استخدمت الكنائس بالطبع سلطتها ضدها ؛ فقد كانت الأرستقراطية اليونانية الغنية المحافظة أيضا، تدرك الخطر القادم على النظام العثمانى القائم، وفضلت فى البداية الحفاظ على النظام الذى كانت لهم فيه مصالح كبيرة. وكان هناك بعض من تحولوا إلى الأفكار الفرنسية من المسيحيين، وبشكل أخص عندما بدأ الفرنسيون أنفسهم بمخاطبة اليونان والتطلعات الوطنية الأخرى بشكل مباشر. وقد لعب بعض المسيحيين العثمانيين - كما هو الحال مثلاً عند موراجى دوسون Mouradgea dOhsson دورًا صغيرًا فى التأثير على السياسة العثمانية تجاه الجمهورية الفرنسية؛ ومن المؤكد أنهم لعبوا فيما بعد دورًا حيويًا فى تقديم أفكار الثورة لشعوب البلقان بتأثير مفجر. بيد أن دورهم فى تقديم الأفكار الغربية إلى المسلمين الأتراك كان صغيرًا وغير مباشر، واقتصر بشكل أساسى على مهامهم كمترجمين فوريين ومعلمين للغات. وكانت مصداقيتهم بسبب وضعهم كمسيحيين وشعوب خاضعة، محل شك على نحو مضاعف، ولم يكن من المحتمل أن يجدوا آذانًا مصغية لأية أفكار جديدة قد يحاولون نقلها إليهم، والأكثر من ذلك، فقد كانوا يهادون زعماءهم العلمانيين والدينيين. وإذا كان للأقليات من دور لعبوه، فهو أنهم كانوا بمثابة

الوسادة، التى تمتص تأثير الأنظمة التجارية الغربية المنتظمة والأنشطة الدبلوماسية الغربية فى تركيا، وبالتالى حماية الأتراك من الاتصال والتلوث بشكل مباشر. ومع ذلك، فما فعلوه هو إتقان اللغة التركية من جهة واللغة الفرنسية والإيطالية من جهة أخرى، وبالتالى كانوا قادرين بالضرورة على ترجمة الكتب الغربية، وعلى أن يكونوا مترجمين للمدربين الغربيين وعلى تعليم اللغات الغربية لمن يرغب من الأتراك.

ولئن كانت القنوات التى ربما تم من خلالها بثُّ أفكار الثورة قد وجدت، فإن استخدامها لم يترك للصدفة وإنما قام الفرنسيون بجهود متواصلة لتدعيمها. لقد كرسْ الفرنسيون اهتمامًا كبيرًا لكسب تعاطف العاصمة العثمانية والولايات؛ بهدف إثارة الحماسة التبشيرية العامة من ناحية، ومن ناحية أخرى تأمين الدعم للسلطة العثمانية التى كانت لا تزال فى وضع لا يستهان به. ومنذ البداية، انضم قسم مهم من الجالية الفرنسية فى إستنبول إلى الثورة، وقد أثاروا غضب سفارات النمسا وبروسيا بارتداء الشعارات الثورية وعقد اجتماعات ثورية[٤٩]. وفى يونيو ١٧٩٣ وصل المواطن دزكورتشيس Descorches (الماركيز السابق لدو سانت كروا) إلى إستنبول مبعوثًا للجمهورية الفرنسية، بمهمة مزدوجة للفوز بالدعم العثمانى للسياسة الفرنسية والتعاطف العثمانى للثورة الفرنسية. وقد تم تخصيص الرابع عشر من يوليو لإقامة احتفال عام بلغ ذروته فى إطلاق التحية من اثنتين من السفن الفرنسية الراسية قبالة جناح الحريم. لقد تماوجت ألوان الإمبراطورية العثمانية مع ألوان جمهوريتى فرنسا وأميركا، وقلة من القوى الأخرى التى لم تطلخ أسلحتها فى اتحاد الطغاة الأثيم[٥٠]. وفى احتفال مهيب تم زرع شجرة الحرية فى التربة التركية.

اتخذت الحكومة الفرنسية خطوات أخرى للتشجيع على نموها. وفى أبريل ١٧٩٥ أبلغت وزارة الخارجية فى باريس «دزكورتشيس Descorches» بأن لجنة السلامة العامة قد قررت إعادة تأسيس المطبعة الفرنسية فى إستنبول، وأبلغت بإيفاد لويس آلبير، مدير المطبعة الوطنية الفرنسية، لتولى مسئوليتها. وأرسل ثلاثة مساعدين آخرين، جنبا إلى جنب مع اثنين من المطابع ومجموعة من الحروف المطبعية باللغة الفرنسية. وأوعز إلى السفير باستخدام هذه المطبعة بشكل أفضل من أجل الجمهورية[٥١].

ومع ذلك فإن ما كان أهم كثيرا من الرسائل والنشرات كان تأثير الجهود الفردية غير المسجلة للفرنسيين المقيمين فى إستنبول وغيرها، الذين تخلوا عن المفاهيم المتبادلة بين الفرنجة والمسلمين التى باعدت فيما بينهم. وجعلت علاقاتهما منحصرة فى العلاقات الرسمية، وللمرة الأولى سعوا إلى زرع أواصر الحميمية والصداقة مع الأتراك المسلمين. شرع الأتراك الناطقون بالفرنسية والفرنسيون الناطقون بالتركية، فى تكوين جمعية جديدة فى العاصمة، حيث كانت تناقش بحرية أفكار العصر، ووجد تفاؤل المتحمسين لفرنسا الثورية، استجابة حاضرة بين جيل جديد من الأتراك، كان ينظر نحو الغرب مسترشدًا ومستلهمًا.

رد الفعل التركى[٥٢]

يبدو أن الثورة لم تترك أثرًا فوريًا يذكر على الأتراك، فهم مثل المراقبين المعاصرين الآخرين، كانوا فى بادئ الأمر ينظرون إليها على اعتبار أنها شأن داخلى بحت ليست لها عواقب كبيرة وحتى عند انتشار الثورة عن طريق الحرب إلى الدول المجاورة وارتجاجا أوربا الغربية، كان الأتراك لا يزالون يعتبرونها مسألة داخلية تخص أمور العالم المسيحى، ولا علاقة لها بالإمبراطورية العثمانية كدولة إسلامية فى مأمن من هذه العدوى. ومن الناحية الدبلوماسية فإن انشغال القوى المسيحية بالحروب الثورية كان لصالح الباب العالى. أشار أحمد أفندى، السكرتير الخاص لسليم الثالث، إلى هذا فى صحيفته الصادرة فى يناير ١٧٩٢، واختتم قائلاً: «أدعو الله أن تنتشر الثورة فى فرنسا مثل الزهرى بين أعداء الإمبراطورية، وتقذف بهم فى صراع يطول أمده مع بعضهم البعض، وبالتالى تتحقق نتائج مفيدة للإمبراطورية، آمين»[٥٣].

بدأت مرحلة جديدة مع تقسيم أراضى جمهورية البندقية بموجب معاهدة كامبو فورميو Campo Formio فى ١٧ أكتوبر ١٧٩٧، وبموجب المادة الخامسة من هذه المعاهدة، ألحقت جُزُر البحر الأيونى ومعها ممتلكات البندقية السابقة والسواحل المجاورة لألبانيا واليونان، بالجمهورية الفرنسية. وصارت فرنسا، وهى الحليفة التقليدية للإمبراطورية

العثمانية، جارتها، ولم تستطع الصداقة القديمة أن تتحمل الصدمة. وسرعان ما توافدت تقارير مقلقة من منطقة المورة، عن الحرية والمساواة على حدود الإمبراطورية، وعن الخطب والاحتفالات التى تشير إلى الأمجاد الماضية والحريات لبلاد اليونان واعدةً باستعادتها من المخابرات الفرنسية والمتمردين والمنشقين فى اليونان العثمانية وخطط فرنسا لضم بلاد المورة وكريت[٥٤]. أخفق الضمان الفرنسى فى أن يكفل الراحة للديوان، وعندما كرر الجنرال تمارا Tamara، السفير الروسى الجديد. تحذيرات سلفه ضد مخاطر فرنسا الثورية، لم يستمع إليه أحد بمزيد من الاهتمام [٥٥]. لم يمض كثير من الوقت حتى بدأت التقارير الأكثر خطورة مع وصول الاستعدادات البحرية الفرنسية فى طولون، ومع هجوم فرنسى متوقع على الممتلكات العثمانية. وفى ربيع عام ١٧٩٨ صدر الأمر إلى رئيس الكتاب «أحمد عاطف أفندى» بإعداد مذكرة للديوان حول الوضع السياسى، وحول الدعوة الموجهة من قبل الحلفاء إلى الباب العالى للتحالف ضد التحالف الفرنسى. ويجدر بنا هنا أن نستشهد بجزء مفصل من تقريره. وهو يبدأ بتوضيح عام عن الثورة الفرنسية، ويقدم هذا التوضيح، وفقًا للذوق العثمانى. وكأنه من الأشياء المعروفة جيدًا للقراء، ولكن من الواضح أنه كان يهدف نحو إزالة أوهامهم عن المضمون الحقيقى لما يحدث فى فرنسا.

«من الأمور المعروفة جيدًا للواقفين على خفايا الأمور أن حرائق الفتنة والشرور التى اندلعت قبل بضع سنوات فى فرنسا، قد تناثر منها الشرر واللهب ونيران الفتنة والاضطرابات فى كل الاتجاهات، وقد كانت شررًا خامدًا تحينوا الفرصة لإيقاظه. حيث كان الملحدون المعروفون والمشهورون من أمثال فولتير وروسو، وغيرهما من الماديين الآخرين، قد طبعوا ونشروا العديد من الأعمال المختلفة، تحوى، حفظنا الله، من الشتائم والسباب والتشهير بالأنبياء الأطهار وقدح ونم الملوك العظام، والجمع بين الأديان وإلغائها، والتلميح بحلاوة المساواة والجمهورية، وعندما بلغت هذه التآليف المتعددة (ولكل جديد زهوته) إلى أيادى النساء والشباب، وقد عبَّروا عنها بكلمات وعبارات واضحة وسهلة، وصيغت بلغة عامة الشعب وبتعبيرات ساخرة، مال معظم الناس نحو الاهتمام بها والاندفاع نحوها، وكلما زاد الاستمرار على مطالعتها، انتشرت البدع والشرور مثل الزهرى فى شرايين عقولهم وفسدت معتقداتهم. وفى الوقت الذى تشتد فيه الثورات،

لا يغضب أحد لغلق الكنائس وقتل الرهبان وطردهم، وإلغاء الدين والمذاهب، لقد اتحدت قلوبهم على المساواة والحرية من أجل تحقيق الآمال المنصبة على الفوز بالنعيم الكامل فى هذه الدنيا والتى نُشرت بين عامة الناس باستمرار، على يد هذه الجماعة الخبيثة والمكروهة والمفسدة المثيرة للفتن والشرور حبًا لذاتها أو لجلب المنفعة والمصلحة ونشرت تعاليم هذه الكتابات المذكورة التى تلتبس فيها الغايات بالكذب، ومع هذا، فمن المعروف جيدًا أن أساس نظام وتماسك أية دولة يتمثل فى الإمساك بزمام أصول وفروع الشريعة والدين والمذاهب، ولا يمكن أن تستوعب الوسائل السياسية وحدها هذا النظام من التماسك فى الأراضى والسيطرة على الرعايا، وأنه من الضرورة بذر الخوف من الله وترقب العقاب فى قلوب عباد الله.

ومن المعلوم أن جميع الدول والشعوب، سواءً قديمًا أو حديثًا، أن لكل منها الدين الخاص بها سواء كان باطلاً أو حقًا. ومع ذلك، ظهر أرباب الفتنة والفساد فى فرنسا، على نحو لم يسبق له مثيل، من أجل تسهيل إنجاز أهدافها الشريرة، نزعوا الخوف من الله وتجاهل العواقب الوخيمة، وقد صاغوا جميع أنواع الأعمال القانونية المكروهة ومحوا تمامًا كل العار والشرف بإباحة ما شاءوا من الأفعال الشنيعة. ونزع الخوف من الله وتجاهل العواقب الوخيمة، وبالتالى مهدوا الطريق لإنقاص قدر شعب فرنسا إلى دولة من الماشية. لم يكونوا هم وحدهم الذين رضوا بهذا، ولكنهم وجدوا مؤيدين لهم فى كل مكان، ولكى تظل الدول الأخرى مشغولة بحماية أنظمتها الخاصة بها، وبالتالى حتى يتسنى لهم إحباط أى هجوم عليهم، كان إعلانهم التمرد الذى يسمونه «حقوق الإنسان» والمترجم إلى جميع اللغات والمنشور فى جميع الأنحاء، وسعوا إلى تحريض عامة الناس من الأمم والأنيان على التمرد ضد الملوك التابعين لهم [٥٦].

من الواضح فى هذه الوثيقة أنها تنظر إلى الثورة على أنها الخطر الذى يهدد الدولة العثمانية والدول المسيحية كذلك. والحاجة إلى التغلب عليها طغت على العداوة التقليدية بين الباب العالى وجيرانه، والصداقة التقليدية بين الباب العالى وفرنسا على السواء.

وقد أكد نزول فرنسا فى الإسكندرية يوم ١ يوليو ١٧٩٨، والأنشطة التالية لفرنسا فى مصر وفلسطين ما كان يفكر فيه عاطف. فالآثار الطويلة الأجل لتأثير فرنسا الثورية على الشعوب العربية معروفة جيدا. ولكن حتى التأثيرات المباشرة كانت مزعجة بما يكفى لأن يحث الحكومة العثمانية على أن تشرع فيما يسمى فى زماننا الحرب الإيديولوچية. وفى إعلان تم توزيعه باللغة العربية فى سوريا ومصر وشبه الجزيرة العربية، عرض تفنيد مفصل عن المذاهب الثورية:

بسم الله الرحمن الرحيم

يا أيها الذين آمنوا بوحدانية الله وأمة المسلمين، أنتم تعلمون أن الأمة الفرنسية (دمر الله مساكنهم ونكّس راياتهم) هم الكفار والفاسقون المتمردون المنشقون (الأشرار)، إنهم لا يعتقدون فى وحدانية رب السماء والأرض. ولا فى رسالة شفيع يوم القيامة، ولكنهم تركوا جميع الديانات، وينكرون شدائد وأهوال الآخرة.... حتى إنهم نهبوا كنائسهم وحتى صور المسيح وهاجموا الكهنة والرهبان. وهم يؤكدون أن الكتب التى جاء بها الأنبياء كتب باطلة، وأن القرآن والتوراة والإنجيل ليست سوى أكاذيب ولغو... وأن جميع الناس متساوون فى الإنسانية، ولا يوجد بينهم تفوق أو ميزة أو استحقاق يميز بعضهم على البعض الآخر، وكل شخص له الحق فى أن يتصرف كيفما شاء بذاته ويدبر شئونه بنفسه وأيضًا يقيم أوده ورزقه بذاته فى هذه الحياة... وهم يخاطبون كل شخص بتكذيبهم الكتب وقولهم والافتراءات البراقة، قائلين : «نحن ننتمى إليكم، وأيضا إلى دينكم ومجتمعاتكم» وهم يقدمون لهم وعودا باطلة، مطلقين تحذيرات مخيفة لقد استسلموا كليًا للفسق والفجور، وامتطوا فرس الغدر والوقاحة، وغاصوا فى بحر الخطأ والمعصية واتحدوا تحت راية الشيطان...»[٥٧].

من المثير للاهتمام أن نلاحظ أن خصائص الثورة الفرنسية كانت صادمة أكثر لعاطف أفندى وكاتب الإعلان، أو قد تراءى لهما أنها سوف تكون على الأرجح صادمة لقرائها. ولا توجد أية إشارة على الإطلاق إلى إعدام لويس السادس عشر، الذى كان له تأثير كبير على

أوربا المسيحية. كتب فون نوربيلسدورف Von Knobelsdorf، القائم بالأعمال البروسى فى القسطنطينية، فى برقية له يوم ١١ مارس عام ١٧٩٣ أن «السلطان الذى علم بهذه الجناية المنفرة كان متأثرًا للغاية حتى إنه سقط مريضًا، وأصابت الدهشة جميع من فى الديوان وأيضًا جميع البشر على أثر ذلك»[٥٨]. وكون السلطان قد أصابه الهلع عند إعدام أخيه أمر يحتمل بقدر كاف بيد أن الموت العنيف لملك كان مألوفًا فى القسطنطينية بحيث لا يثير الكثير من التعليق. ولم يكن إلغاء الملكية ليجذب الكثير من الاهتمام كان العثمانيون قد اعتادوا لعدة قرون على المؤسسات الجمهورية فى البندقية وراجوزا، ولم يكن هناك ما يدعوهم للقلق من جراء إقامة الجمهورية، فما كان يثير الإزعاج حينذاك فى الدوائر الحاكمة فى القسطنطينية هى علمانية الثورة – والفصل بين الدولة والكنيسة، والتخلى عن جميع المذاهب الدينية، وعبادة العقل. وفى البداية قام الفرنسيون بمحاولة لكسب ود المسلمين من خلال التأكيد على رفضهم للمسيحية وإظهار تعاطفهم مع الإسلام مما أثار بعض ردود الأفعال، ولكن سرعان ما أدرك حكام الإمبراطورية، بمساعدة الروس والنمساويين، خطورة ما تحمله هذه الصداقة المعروضة على النظام الإسلامى التقليدى ومبادئه. كانت تلك المخاوف فى محلها. فقد أظهر التاريخ اللاحق لمنطقة الشرق الأوسط جميعه، مدى قوة الإغراء الكبير فى إيديولوجية غربية تنفصل عن الدين الغربى. ويمكن جمع بعض المؤشرات على درجة النجاح الفرنسى فى هذه الدعاية من التلميحات بالغة العداوة تجاهها فى المصادر العثمانية. وفى الوقت نفسه بدأ معظم الأتراك يرونها خطرًا على الرعايا المسيحيين للباب العالى أكثر من كونها خطرًا على الأتراك أنفسهم.

ونظرًا لأن فرنسا وتركيا كانتا فى حالة من الحرب فإن ذلك لم يكن لصالح تواصل الأفكار الفرنسية مع الأتراك. ومع ذلك، فإن النجاح السريع والسهل لجيش عدده أقل من ٣٠,٠٠٠ فرنسيٍّ فى أن يقهر ويحكم مصر لأكثر من ثلاث سنوات، قد أثر على الأتراك الذين انبهروا بتسامح الحكام الفرنسيين فى مصر. وبموجب شروط السلام، انسحبت فرنسا من جزر البحر الأيونى، وكذلك من مصر، وبهذا الشكل أنهت فترة ولايتها القصيرة باعتبارها جارة للباب العالى. وأصبح صوت فرنسا الذى لم يعد يصيح باليونانية والعربية، مسموعًا أكثر فى إستنبول.

وبينما حاول برون Brun، وروفين Ruffin، وسبستيانى Sebastiani إعادة النفوذ الفرنسى فى الباب العالى، كان السفير التركى الجديد محمد سعيد خالد أفندى يخدم فى باريس فى الفترة من ١٨٠٢ إلى ١٨٠٦ وقد كان رجعيا، وكارهًا لكل ما هو غربى. ولكنه حتى فى تفنيده لبلاد الفرنجة، كما يسميها، يكشف عن مدى قوة النفوذ الفرنسى. وتوضح بعض مقتطفات من رسائله هذه النقطة :

«أطلب منكم أن تدعوا لى بالعودة سالمًا من أرض الكفار هذه، ومنذ لحظة وصولى إلى باريس، لم أر حتى تلك اللحظة بلاد الفرنجة التى يتحدث عنها الناس ويمدحونها، أنا لا أعرف فى أى بقعة من أوربا توجد هذه الأشياء الرائعة وهؤلاء الحكماء من الفرنجة، لا أعرف...

«سبحان الله من عقول ومعتقدات هؤلاء الناس ! فمن الأمور الغريبة أننا وجدنا بلاد الفرنجة (فرنجيستان) هذه على خلاف ما سمعته آذاننا من الكيل عليها بالثناء والمديح لفترات طويلة، ووجدناها بخلاف ما قيل عنها، بل هى على النقيض...

إذا كان هناك من يشيد ببلاد الفرنجة وهو ينوى أن يرهبك أو أن يقودك نحو الضلال فلتسأله هذا السؤال : هل ذهبت إلى أوربا أم لا ؟ فإذا قال «نعم أنا كنت هناك حقًا، واستمعت بنفسى فترة من الوقت، فهو إذن موال للفرنجة وجاسوس لهم، وإذا قال : لا أنا لم أذهب إليها، وأنا أعرفها من كتب التاريخ»، فهو إذن لا يخرج عن واحد من اثنين : إما أنه حمار، يلتفت نحو ما يكتبه الفرنجة، أو أنه يشيد بالفرنجة دونما أى تعصب دينى تمامًا...[٥٩]

وعلى الرغم من استمرار تشجيع خالد للحزب الرجعى فى إستنبول، فقد استمر النفوذ الفرنسى فى النمو. لقد فرح السلطان بالانتصارات الفرنسية فى عام ١٨٠٥، وبإذلال كل من النمسا وروسيا، وقرر الاعتراف بنابليون إمبراطورًا. وفى أغسطس ١٨٠٦ عاد سبستيانى إلى إستنبول، وسرعان ما تمكن من توريط الباب العالى فى حرب مع كل من روسيا وإنجلترا. وتم صد أسطول بحرى إنجليزى عن القسطنطينية، ويرجع الفضل فى ذلك إلى التدخل النشط من سبستيانى وعدد من الضباط الفرنسيين والمتطوعين، وقد منحت هذه الفرصة السفير الفرنسى منزلة لا مثيل لها وسطوة له عند الباب العالى. ولكن

هذا الانتصار الذى حققه النفوذ الفرنسى وبروز الفرنسيين فى الدفاع عن إستنبول هو الذى أثار غضب المشاعر عند المسلمين، وساعد على إثارة التمرد الرجعى الذى بلغ ذروته بخلع سليم الثالث مايو ١٨٠٧م(١٠).

كانت أولى محاولات استخدام القوة مع معارضى الإصلاح قد وقعت فعلا سنة ١٨٠٥م، عندما أمر السلطان، تحت ضغط قوى من حاجته إلى القوات، بفرض ضريبة عامة لتزويده بالرجال من أجل النظام الجديد، بدلا من نظام التجنيد التطوعى الذى تم الحفاظ عليه حتى ذلك الحين، كانت الضريبة قد فرضت على الانكشارية وعلى عامة الناس على السواء.

وقد تسبب هذا الإجراء الجرىء فى أن ناصب الانكشاريون والعلماء النظام الجديد العداء. وحدثت بالفعل المناوشات مع أفواج الانكشارية فى السنوات السابقة. وقد تفجر فى ذلك الحين فى تمرد صريح فى روميلى. وقد انهزم فوج من قوات النظام الجديد الذين أرسلوا إليهم من الأناضول هزيمة ساحقة، وإزاء هذه الأزمة، كان الرجعيون والغوغائيون فى العاصمة قادرين على فرض وقف الإصلاحات. وتحاشيًا لحدوث ثورة عامة، اقتنع السلطان بطرد مستشاريه الإصلاحيين، وأعاد قوات النظام الجديد إلى الأناضول، وعهد بالصدارة العظمى إلى آغا الانكشارية.

هذا الاستسلام أدى إلى تأجيل الانهيار، ولكنه لم يمنع وقوعه. ففى مايو ١٨٠٧ ثارت القوات الاحتياطية» ضد الفرمان الصادر بارتداء الزى الأوربى.

وسرعان ما استطاع قائد المتمردين قاباقجى أوغلى مصطفى، فى وقت قصير أن ينال دعمًا قويًا فى الأوساط العالية. وزحف مع أنصاره السياسيين إلى إستنبول، حيث أقام مقرًّا عامًّا فى ميدان سباق الخيل، ودخل فى علاقات وثيقة مع قائمقام الصدر الأعظم موسى باشا، ومع شيخ الإسلام. وشرع هو والمتمردون المسلحون، وبأيديهم قائمة بأسماء المؤيدين للإصلاح الكبار، فى تجميعهم وقتلهم، وذلك بمساعدة مجموعة من الغوغائية المجنونة. قتل بعضهم فى منازلهم، والبعض الآخر جر إلى ميدان سباق الخيل وذبحوهم هناك. •

جاء المرسوم الهمايونى الذى أصدره السلطان بإلغاء النظام الجديد متأخرًا جدًا حرصًا على عرشه، وفى ٢٩ مايو ١٨٠٧، وبعد اجتماع عاصف فى ميدان سباق الخيل، ذهب وفد من ضباط الانكشارية إلى شيخ الإسلام وسأله قائلاً «إذا قام أحد السلاطين بأى فعل أو سن قانونًا ضد القيم الدينية التى يقدسها القرآن الكريم، هل يمكن أن يواصل حكمه ؟ فأصدر شيخ الإسلام، بعد أن أظهر دهشته وتردده، فتواه بخلع السلطان، لما فيه من مصلحة للدين الإسلامى والدولة العثمانية. ووفقا لذلك تمت الإطاحة بسليم، وأعلن ابن عمه مصطفى سلطانًا. وحُلت قوات النظام الجديد فى الحال، وأصبح قائد المتمردين قائدًا لقلعة البوسفور. وفى العاصمة، صار القائمقام وشيخ الإسلام الحاكمين الفعليين[١١].

وبعد مرور حوالى عام أو تقريبًا بعد هذه الأحداث، سرد أحمد عاصم أفندى، وهو كاتب الوقائع للإمبراطورية، الأحداث التاريخية التى وقعت فى السنوات ١٧٩١-١٨٠٨. ومن روايته يمكننا رسم انطباع واضح عن نفوذ التأثيرات العامة الفرنسية فى تركيا خلال هذه السنوات. كان عاصم يوافق على الإصلاحات، والتى أعرب عن أمله فى استعادة القوة العسكرية التابعة للإمبراطورية، ويصف فى فقرة مثيرة للاهتمام كيف خرجت روسيا من الضعف والهمجية إلى قوة عظمى عن طريق استعارة العلوم والتقنيات الغربية [١٢]. ولكنه كان معارضًا للمسيحية، ويعتبر كل القوى المسيحية أعداء متأصلين للإسلام، ولا يستشرف خيرًا من الاتفاقات معهم، سوى النتائج السيئة. ولا سيما أنه يمقت الفرنسيين، ويسب المتحزبين لفرنسا فى تركيا بأنهم حمقى يلهثون وراء الأوهام[١٣]. وإشاراته حول الشئون الداخلية لفرنسا قليلة وعدائية. فالجمهورية كانت «مثل دوى فرقعات فى معدة مصابة بالغثيان وغير قابلة للهضم[١٤]، فمبادئها تتألف من التخلى عن الدين والمساواة بين «الأغنياء والفقراء» [١٥].

ويسهب فى القول حول الأنشطة الفرنسية فى تركيا. وفى مناقشة طويلة حول نجاح وفشل إصلاحات سليم الثالث وأسباب وظروف سقوطه، خصص عاصم أفندى قدرًا كبيرًا من الاهتمام فى ذكر النفوذ الفرنسى. لقد قدم الفرنسيون أنفسهم على أنهم أصدقاء بل وفى صورة قبولهم لاعتناقهم الإسلام، وتدعيمهم للأتراك فى عدائهم للمسيحية وعزمهم على متابعة تعاليم محمد. وبواسطة الدعاية المكثفة قاموا بتشويش العقول ليس فقط عظماء

الدولة، بل أيضا عامة الناس. ومن أجل نشر أفكارهم الخبيثة كانوا يسعون فى المجتمع التركى، ويقومون بخداعهم مؤكدين على الصداقة وحسن النية، ومن ثم وقع العديد من الضحايا من خلال العلاقات الاجتماعية الحميمة المألوفة. ومع مرور الوقت، تعلم منهم بعض الشهوانيين، وهم مجردون من رداء الإخلاص، السياسة ؛ وتاق البعض إلى تعلم لغتهم، وأحاطوا بالمعلمين الفرنسيين، واكتسبوا لغتهم مفتخرين بأنفسهم... وبحديثهم غير المألوف. وبهذه الطريقة تمكنوا من دس عادات الفرنجة فى القلوب وتحبيب أنماط تفكيرهم فى عقول بعض الناس ضعاف العقول وذوى الإيمان الضحل. توقع العقلاء وذوو البصيرة الثاقبة وسفراء الدول الأخرى خطورة هذا الوضع؛ مطلقين جرس الإنذار والاستنكار ولعنوا وأدانوا هذه الأشياء ضمنًا وصراحة، وأطلقوا سابق إنذارهم بالمفاسد التى ستترتب عليها أنشطتهم. لقد قام هذا الطاقم الخبيث، وهذه الفرقة البغيضة المفعمة بالمكر، التى قامت ببذر بذور سياساتهم فى تربة قلوب عظماء الدولة، ثم من خلال التحريض والإغراء بطرق تفكيرهم، بتفويض أحكام الشرع، حفظنا الله»[١١].

ومع حلول صيف عام ١٨٠٧ كان الإمبراطور نابليون قد تحالف مع نظيره الإمبراطورى فى روسيا، وخلع السلطان سليم الثالث وأمسك بزمام الأمور جماعة رجعية فى القسطنطينية. ويبدو أن الثورة الفرنسية قد ابتليت بالوفاة فى مهدها، ووأد نفوذها فى تركيا. ولكن ما اقتطع من غصن من شجرة الحرية كان قد ضرب بجذوره فى تربة الإسلام. وكانت تحمل من الفاكهة الحلو منها والمر.

هوامش الفصل الثالث

(١) بوسبيك Busbecq، المجلد الأول ص٢١٣-١٤ من النص اللاتينى طبعة Elzevir، ليدن ١٦٣٣.

(٢) انظر إلى الملاحظات المثيرة لنيكولاس دى نيكولاى Nicolas de Nicolay، الذى زار تركيا فى عام ١٥٥١، وتدور هذه الملاحظات حول المارانوس الإسبان والبرتغال: ١٥٧٦، ص٢٤٦. عن الأزمان الأولى للطباعة فى الشرق الأوسط، انظر تشيخو «تأريخ فن الطباعة فى المشرق» المجلد الثالث (١٩٠٠)، ١٧٤، ٧٨.

(٣) عبد الباقى كلبينارلى : مولانا جلال الدين، ١٩٥٢، ص٢٥٤، وأيضًا انظر بورجيير P. Burguiere ومانترات Quelques vers greces du XIIIe siécle en caracterce arabes Mantran, Byzantium, vol.xxii , (1952) , p. 75

(٤) انظر السابق ص٦، وأيضًا بابنجر Babinger فى كتابه Mehmed der Eroberet، ١٩٥٣، ص٥٠٢.

(٥) حول قبول العثمانيين الأسلحة النارية والمدافع «بارى» Barud V. J. Pary المنشور فى EI^2.

(٦) عن الأساطيل البحرية العثمانية انظر «أوزون جارشليى» البحرية الثالثة» المنشور فى EI^2 والدراسة القيمة التى قام بها زنكيسن J.W.Zinkeisek فى كتابه Gesechiste des osmanischen Reiches in Europa, vol. III, p. 279.

(٧) تشنر Fr. Tacscgner, ZDMG, Die geographische Literatur der Osmanen, 1923, 31-80، وكراموز J.H. Krammers «الجغرافيا» Djughrafiya فى EI الملحق، ومن أجل الحصول على تقييم آخر تتناول وجهات النظر المتعددة حول هذا الموضوع، والتغييرات التى طرأ فيما بعد، انظر ممتاز طرخان Social Psychology mumtaz Turhan 1951، وأحمد حمدى طانبينار «الأب التركى فى القرن التاسع عشر»، المجلد الأول ١٩٥٦ (الأدب والأفكار)، وأنور ضيا قازال «حركات التغريب قبل التنظيمات» فى تركيا، مقال منشور فى تنظيمات Tanzimat، ١٩٤٠ ص١٣-٣٠. فى هذه المقالة يقدم قازال دراسة موسعة حول حركات التغريب قبل التنظيمات.

(٨) للحصول على معلومات حول هذه المحاولات من المصادر التركية، انظر فون هامر J.von. Hammer- Purgstall des Os-manischen Reiches Gesechiste، الطبعة الأولى ١٨٢٧-٣٥ وطبعة ١٨٣٥-٤٠، وترجمته باللغة الفرنسية «تاريخ الإمبراطورية العثمانية ١٨٣٥-٤٣»، ولعله يكون قد ألحق به التواريخ التالية، والتى أرختها المصادر الأوربية فحسب، مثل زنكسين وجورجا (Gesechiste des Osmanischen Reiches N. Jorga (1908-13). ومن أجل موجز مفيد فون ساكاس Gesechiste des Machtverfalls der Turkei (1913) C.Von Sax وعن تغلغل المعارف العلمية الغربية إلى تركيا، انظر الأعمال الرائدة لعدنان «العلم عند الأتراك العثمانيين» ودراسة أخرى أكثر تفصيلاً لنفس المؤلف باللغة التركية بعنوان «العلم عند الأتراك العثمانيين» .

(٩) فائق رشيد أوناط تقرير حول الإصلاحات التى جرت فى عهد أحمد الثالث، المجلد الأول ١٩٤١، ص١٠٧-٢١.

(١٠) ذكرها قال فى «تنظيمات» ص١٩. ومحمد سعيد أفندى فى تقريره خلال سفارته والمسمى «سفارتنامه والمطبوع أكثر من مرة فى إستنبول. وترجم إلى اللغة الفرنسية بواسطة جالاند J.C.Galland قصة سفارة محمد أفندى فى القسطنطينية وبارس فى عام ١٧٥٧.

(١١) هامر، الطبعة الثانية، المجلد الرابع، ٢٩٧.

(١٢) عثمان نورى (أركين) مجلة الأمور البلدية، ١٩٢٢، ١١٧٠، وانظر المرجع التالى ص٣٨٧.

(١٣) أوزون جارشيلى «مركز الدولة العثمانية والتشكيلات البحرية»، ١٩٤٨، ص٤٦٥.

(١٤) عن الذوق والموضة فى تلك الفترة انظر أحمد رفيق فى كتابه Lale Devri 1932. ونشرت فقرات من هذا الكتاب مترجمة إلى اللغة الفرنسية فى مؤلف سوسى E.Saussey كتاب النثر الأتراك المعاصرين، ١٩٣٥.

(١٥) بوب A. Boppe : رسامو البوسفور فى القرن الثامن عشر (١٩١١م).

(١٦) عن هذه الأحداث انظر منير آقتبه عصيان الرعية إستنبول ١٩٥٨. وشاى M.L.Shay الإمبراطورية العثمانية من عام ١٧٢٠ إلى ١٩٣٤، (أوربانا Urbana 1944).

(١٧) أصول الحكم فى نظام الأمم، وعن مناقشة ما ورد فى هذا الكتاب انظر تودرينى Litteratura turchescha 1787 G. To-dreini المجلد الثالث، ٩٧-١٠٨، وبابنجر Stambuler Buchwesen im 18 Jahihundert. 1999, p.15 . ونيازى بركز الخلفية التاريخية نحو العلمانية التركية، والإسلام والغرب الذى ألفه فريى R.N. Frye ١٩٥٧، ص٥١.

(١٨) طيارزاده عطا «تاريخ عطا» (١٢٩١- ٣هـ) المجلد الأول ١٥٨. عن «بونيفال انظر باون H. Bowen «أحمد باشا بونيفال» منشور فى EI^2. ومحمد عارف «رئيس بومبارديه أحمد باشا بونيفال، نشر فى TOEM K القسم ١٨-٢٠. وعثمان أركين تاريخ المعارف فى تركيا ١٩٢٩ وما بعدها)، المجلد الأول ص٤٤.

(١٩) عن دور الإنكشارية وأوضاعهم فى هذه الفترة انظر جب وباون ١٠ / ١، ٥٦.

(٢٠) عدنان، العلوم، ص١٤٢.

(٢١) تودرينى، المجلد الأول ١٣٠٠.

(٢٢) أركين، معارف، المجلد الأول ٥٠، وعدنان، العلم ص١٨٢-٣. وهناك تركى آخر جذب اهتمام الغرب إليه فى تلك الوقت وهو الدبلوماسى أحمد رسمى أفندى (١٧٠٠-٨٣)، الذى ذهب إلى فيينا سفيرًا فيها وفى برلين عام ١٧٦٣. وفضلاً عما كتبه من تقارير خلال فترة سفارته، قام بتحليل أسباب هزيمة تركيا فى الحروب التى قامت خلال سنوات ١٧٦٠-٧٤، وناقش ما تحتاج إليه الدولة للقيام بالإصلاحات وإعادة التنظيم. وعنه انظر بابنجر Gesechichtsschreiber، ص٣٠٩-١٢.

(٢٣) عن تاريخ المدرسة البحرية انظر أركين «معارف»، الجزء الثانى، ٢٦٤، وما بعدها، ومحمد أسعد مرات مهندسخانه (١٣١٢هـ)، وما ألفه تودرينى عن تلك الفترة (المجلد الأول١٧٧ وما بعدها) ودى توت «المذكرات» (١٧٨٥)، ويرد الموضوع فى مواطن متفرقة من الكتاب.

(٢٤) عن ردود الفعل التركية تجاه إلحاق القرم إلى الروس، انظر مصطفى نورى باشا «نتائج الوقوعات، المجلد الرابع (١٣٢٧هـ) ٩٧، وهناك (فى المجر) كان المسلمون يعيشون فى المدن فقط، ويحملون سمات الزوار، بينما كان أغلب سكان القرن مسيحيين، ومن ناحية أخرى كان عدد السكان المسلمين ما يقارب المليونين. ومن ثم، كان من الطبيعى أن تتأثر الشعوب الإسلامية بفقدانها تأثرًا شديدًا، وصار تحريرها من الغايات الأساسية».

عن الإصلاحات العسكرية التى حدثت فى عام ١٧٨٠. انظر أحمد جودت باشا، التاريخ (١٣٠١-١٣٠٩هـ)، المجلدان الثالث والرابع، ويرد الموضوع فى مواطن متفرقة منهما، ونورى «نتائج» المجلد الرابع، ٤ وما بعدها، وأوزون جارشيلى «صدر أعظم خليل حامد باشا المجلد الخامس (١٩٣٦) ٢١٣-٦٧، وبوب Boppe فرنسا و «العسكرية التركية» فى القرن الثامن، ص٣٨٦-٤٠٢ و ص٤٩٠-٥٠١. انظر أيضًا عدنان : العلوم ص١٥٥ و «العلم» ص١٨٣-٥.

(٢٥) انظر المرجع السابق ص٤١.

(٢٦) عن تطور الطباعة فى تركيا انظر بابنجر، وسليم نزهت كرجك Selim Nuzhet Gercek : تورك مطبعة جيلغى، متفرقة مطبعة سى (الطباعة عند الترك، مطبعة متفرقة).

ظهر أول كتاب طبع فى مطبعة متفرقة وهو «قاموس وانقولى Vankuli» فى رجب عام ١١٤١ الموافق فبراير عام ١٧٢٩. ويتصدر المجلد الأول بمقدمة للمحرر، ويعقبه النصوص الكاملة للفرمانات الحاكمة التى سمحت بتأسيس الطباعة، وهى عبارة عن فتوى شيخ الإسلام معلنًا بجواز الطباعة وشهادات موافقة من اثنين من رؤساء وأصحاب المقامات الرفيعة الآخرين. ثم تأتى بعد هذا كله رسالة حول فوائد الطباعة.

(٢٧) عدنان : العلوم، ص٥٧.

(٢٨) عن هذا كله، انظر برنارد لويس «استخدام المؤرخين المسلمين لعلوم غير المسلمين» فى كتاب تحت الطبع للمؤلفين برنارد لويس وهولت P.M.Holt «تواريخ الشرق الأوسط».

(٢٩) عدنان : العلوم ص٩٨.

(٣٠) يمكن أن يذكر استثناء وحيد عن نفس الاهتمام العام بالأدب الغربى. كان على عزيز أفندى، وهو أديب ودبلوماسى عاش فى القرن الثامن عشر، قد عين سفيرًا فى برلين، حيث توفى عام ١٧٩٨. كان يعرف اللغة الفرنسية وقليل من الألمانية، وقام بترجمة بعض الأساطير من الفرنسية إلى التركية. ولم تكن غريبة تمامًا، وهى مأخوذة من Petis de la Croixs Oriental Collection. les Mille et un Jours (باريس ١٧١٠-١٢). انظر تيتز A.Tietze : عزيز أفندى مخيلات، المجلد الأول ١٩٤٨، ص٢٤٨-٣٢٩ و «على عزيز» فى EI2

(٣١) يمكن الحصول على مزيد من الدراسات حول هذا الموضوع فى دراسة برنارد لويس بعنوان «أثر الثورة الفرنسية على تركيا» المجلد الأول ١٩٥٣، ١٠٥-٢٥.

(٣٢) انظر المرجع السابق، ص٤٩.

(٣٣) أوزون جارشيلى «مراسلات الملك لويس السادس عشر ملك فرنسا مع سليم الثالث» الذى كان ولىُّ العهد آنذاك رقم ٥-٦، ١٩٢٨، وتحسين أوز : كتاب ملك فرنسا «لويس السادس عشر إلى سليم الثالث» ، ١٩٤١، ص١٩٨-٢٠٢ (مع النص الفرنسى للخطاب الموجه من الملك لويس السادس عشر إلى سليم الثالث)، وانظر قارال «خط سليم الثالث الهمايونى: النظام الجديد» (١٩٤٦)، ص١١ وما بعدها.

(٣٤) عن مطبعة السفارة الفرنسية فى القسطنطينية، انظر بابنجر Stambuler Buchwesen ص٢٧-٢٨، وكرجك : الطباعة عند الترك ص٩٩ وما بعدها. فى المؤلف الأخير يمكن التعرف على النسخ الأصلية للعناوين صفحات هذه الترجمات.

(٣٥) قارال : سليم الثالث، ص٣٠.

(٣٦) يتناول تقرير راتب أفندى، وهو فى حدود خمسمائة صفحة، المؤسسات العسكرية والإدارية فى أستراليا وغيرها، ويستشهد بأراء الفلاسفة السياسيين الأوروبيين للدلالة على الاحتياج إلى جيش منظم ومالية مستقرة ورجال دولة مخلصين وذوى كفاءة وشعب مزدهر. (المرجع السابق ص٣١ وما بعدها) وانظر جودت : التاريخ المجلد السادس، ص١٩ وما بعدها، وهامر J.von Hammer , Eninerungen aus meinem Leben «Purgstall Vienna 1940, pp. 25-27، المجلد الرابع (Pest, 1838) ص418، وبابنجر: Gesechisschriber، ص٣٣٠. كان راتب قد عين رئيسًا للكتاب من عام ١٧٩٤ إلى عام ١٧٩٦، واستمر حتى عام ١٧٩٩.

(٣٧)جودت : التاريخ، المجلد السادس، ص٥ وما بعدها، وأحمد عاصم : عاصم تاريخى (بدون تاريخ) المجلد الأول ص٣٤، وقارال: سليم الثالث، ص٣٤ وما بعدها، و «نظام جديد دائرة» المجلد الأول (١٩٤٢)، ص٤١٤-٢٥، والمجلد الثانى (١٩٤٢-٣) ص١٠٤-١١، ٢٤٣-٥١، وبركس : هر قفث ، W٥٦-٥٨.

(٣٨) عن النظم المالية انظر جودت : التاريخ المجلد الخامس ص٢٨٩ وما بعدها (عن النظام العسكرى الإقطاعى)، والمجلد السادس، ص٦١ وما بعدها، وقارال: سليم الثالث، ص١٣٤ وما بعدها. عن الإصلاحات المالية انظر جودت المجلد السادس، وهامر وزنكسين المجلد الخامس والثامن فى مواضع متفرقة، حيث يقدم العديد من المصادر الأخرى. كانت الوثائق التركية يتم نشرها وتحليلها بواسطة أركين: معارف المجلد الثالث، فى مواضع متفرقة، وقارال : سليم الثالث ص٤٣-٩٤، وأورزون جارشيلى : المركز والبحرية ص٥٠٧ وما بعدها (عن الأسطول) فضلاً عن العديد من المؤلفات التركية الأخرى.

(٣٩) جوشرو : فى عامى ١٨٠٧-١٨٠٨، المجلد الأول ١٨١٩، ص٧٦.

(٤٠) انظر فون سيبل الترويج للفكر الثورى فى عام ١٧٩٣ و ١٧٩٤، R.hist., et ١٧٩٤ الجزء الحادى عشر ١٨٧٩، ص١٠٧-٨ ودبيدور Recueil des Actes du «A. Debidour Directoire، الجزء الثانى ١٩١١، ص٦٣٠ وما بعدها، وقارال «الوثائق الخاصة بالتاريخ العثمانى» عدد ١٤-١٥، ١٩٤٠ ص١٧٥ وما بعدها.

(٤١)جوشرو : الجزء الأول ص٦٨ وما بعدها، والجزء الثانى ص١٢ وما بعدها.

(٤٢) كانت اللغة الإيطالية معروفة أيضًا بعض الشىء خاصة فى التجارة والأسطول، وكان معظم الكلمات الدخيلة على اللغة التركية هى كلمات إيطالية فى صيغتها اللغوية.

(٤٣) وخير مثال على كيفية استشراف هؤلاء الأشخاص نحو الأشياء، يمكن الحصول عليه من خلال Diatribe de L›ingenieur sur L'etat actuel de l'art militaaire du, genie et des Sciences a Constantinople، والمطبوع فى إسكودار فى عام ١٨٠٣، وأعيد طباعته فى باريس عام ١٨١٠. ومؤلفه هو سيد مصطفى تخرج فى مدرسة الهندسة وصار مدرسًا للهندسة. قتل فى تصاعد حركة الرجعيين التى حدثت عامى ١٨٠٧-٨ (انظر عدنان : العلوم ص١٥٦-٧)، يصف مصطفى التحمس للعلوم الأوربية، ويشير قائلاً (باللغة الفرنسية) : «وهكذا كنت قد تشكلت على فكر التغريب، ومن غير أن أضيع الوقت استطعت أن أصل بنفسى إلى علم الكتاب الذى ينعتونه بأنه العلم الجميل، وأن أتمكن من تعلم اللغة الفرنسية كلغة تعد من أكثر اللغات عالمية». Diatribe، باريس، ص١٦-١٧.

(٤٤) انظر : أحداث وقائع عاصم أفندى، المرجع التالى، ص٧١.

(٤٥) فى عام ١٧٧٠، عندما أبحر الأسطول الروسى الأدميرال سبيريدوف Spiridov حول أوربا الغربية فى البحر المتوسط وهاجم الأتراك فى «إيجه»، كان الباب العالى لا يزال يستخدم الخرائط المستخدمة فى العصور الوسطى، فقدم احتجاجًا للبندقية على السماح للروس بالإبحار من البلطيق إلى الأدرياتيك. انظر كرامر Djughrafiya : Kramers فى EI1, suppl.

(٤٦) كان تقريره العام عن مهمته قد نشره أحمد رفيق فى TOEM (المجلد الرابع ١٣٢٩ / ١٩١١)، ص١٢٤٦ وما بعدها وص١٣٣٢ وما بعدها و ١٤٥٨ وما بعدها ١٥٤٨ وما بعدها.

(٤٧) قارال : سليم الثالث ص٧٩.

(٤٨)عن هؤلاء السفراء، انظر زنكيسن Zinkeisen الجزء السابع ص٥٥، وجوِدت : التاريخ الجزء السادس ص٨٨ وما بعدها، و٢٣١ وما بعدها و ص٢٥٧ وما بعدها. سليم الثالث ص١٦٣، وبابنجر Gesechichtsschreiber، ص٣٣١-٢. حيث توجد ببليوجرافيا عن الوثائق المنشورة. قام قارال وأوزون جارشيلى، وغيرهما من الباحثين الأتراك بنشر هذه المذكرات والتقارير ودراستها.

(٤٩) مارسيير E. de Marcere : «رسالة إلى القسطنطينية» Une Ambassade a Constantinple، الجزء الأول (١٩٢٧) ص٤٥، وزنكيسن Zinkeisen، الجزء السادس ص٨٦١ وما بعدها، وجوِدت : التاريخ، الجزء السادس ص١١٩ وما بعدها.

(٥٠)مارسيير، الجزء الثانى ص١٢-١٥، وعن الدعاية الفرنسية فى تركيا خلال هذه الفترة انظر أيضًا سايبل Sybel فى R.. his., xi ص١٠٧، وما بعدها. وتحتوى المحاضر المنشورة للجنة السلامة العالمية على العديد من الإشارات على إنفاق المبالغ الضخمة فى تركيا من أجل أهداف الجمهورية. وللمزيد من التفاصيل، انظر برنارد لويس فى J.wld.His، الجزء الأول ص١١٤ وما بعدها.

(٥١) المرجع السابق ص١١٦ وما بعدها، ولاجارد : Note sur les Journaux francais de Constantinple a l'epoque revolutionnaire. (1948 ،L.Lagarde J.As. ccxxxvi ص271 وما بعدها، وكرجك Turik Gazet, Gercek ص١٠ وما بعدها، وفى المؤلف الأخير يوجد نسخ طبق الأصل من جميع إصدارات Gazette francaise de Constantinple المجموعة ١ السنة الخامسة بتاريخ (٢٠ أبريل ١٧٩٧) ويذكر ديسكورتشيس Descorcges أن أية نشرة عن انتصارات قوات الجمهورية كانت توزع باللغة التركية Soral: الإمبراطورية والثورة الفرنسية، الجزء الرابع (١٩٠٩)، ص٢٤٨.

(٥٢) درس بابنجر مؤرخى الأتراك المعاصرين Gesechichtsschreiber، وفى . der neueren : O.M.von Schlecgta-Wssehrd Die Osmaniscgen Gesechichtsschreiber Zeit

(٥٣) تحسين أوز Tahsin Oz.

(٥٤) عن تقارير حسن باشا والى موريا، انظر قارال: فرنسا، مصر ص١١٣ وما بعدها، وانظر جوِدت المجلد السادس، ص٢٤٨-٩ و ص٢٨٢-٤، وقارال «احتلال الفرنسيين جزر اليونان والعلاقات العثمانية الروسية » ١٧٩٧-٨، المجلد الأول ١٩٣٧، ص١٠٣ وما بعدها.

(٥٥) قارال Tar. Sem. Derg، ص١١٦ وما بعدها.

(٥٦)جوِدت : التاريخ، الجزء السادس ص٣١١ وما بعدها.

(٥٧) قدم قارال النص التركى، من وثيقة موجودة فى أرشيفات إستنبول، فى كتابه «فرنسا- مصر» ص١٠٨ وما بعدها.

(٥٨) زنكيسن : المجلد السادس ص٨٥٨-٩.

(٥٩) قارال · السفارة العظمى لخالد أفندى أوربا، ١٨٠٢-١٨٠٦، ١٩٤٠، ص٣٢ وما بعدها.-60 زنكيسن. المجلد السابع ص٤٥٥.

(٦١) زنكيسن، المجلد السابع ص٤٦١، وJuchereau : المجلد الثانى ص١٠٤، وتاريخ جودت المجلد الثامن ص١٢٩، وعاصم المجلد الثانى، ص١٧٨، وعطا المجلد الثالث ص٤٤.

(٦٢) عاصم، المجلد الأول ص٢٦٥.

(٦٣) المصدر السابق ص٧٦ و ١٧٥.

(٦٤) المصدر السابق، ص٧٨.

(٦٥) المصدر السابق ص٦٢.

(٦٦) عاصم، المرجع السابق، ص٢٧٤-٦، وكتاب تاريخ جودت، الجزء الثامن ص١٩٦، وهو يتناول فى دراسة مدى تأثير المعلمين والخبراء الأوربيين، واحترام الأفكار والممارسات الأوربية المبالغ فيه بين الشباب التركى وتقليد الطرز الأوربية وعاداتهم وظهور «الهرطقة والمادية» فى إستنبول.

الفصل الرابع

الإصلاح العثمانى

«أنا نفسى أهيم فرحًا لرؤية فريقى فى الدولة التى أرغب لها أن تكون قوية متألقة على الدوام تتمتع بازدهار العلوم والآداب»

سيد مصطفى Diatribe 1809

« فى القيام بعملية مسح لثروات الحضارة، التى نشرت أمامه لكى يقبلها، فإنه رفض بازدراء تلك التى حسبت أنها لفائدة شعبه، واختار آلة الحكم العلمية الحديثة، التى هى نتيجة عصور من التجارب، بما فيها من ضغوط واضحة لاستخراج الدم والمال، والتجنيد الإلزامى والضرائب»

Adolphus Slade, R.N., «Recard of Travels in Turkey Grece», 1831

فى صيف سنة ١٨٠٧م كانت حركة الإصلاح فى تركيا تبدو كأنها قد أُخمدت فقد تم خلع السلطان الإصلاحى، وتم تفكيك جيشه الذى بُنى على الطراز الجديد، كما أن وزراء الإصلاحيين كان الموت قد طواهم أو اختفوا عن الأعين. وفى مكانهم كان المفتى الكبير والانكشارية يحكمون المدينة– وهما القوتان اللتان عارضتا التغير الاجتماعى والعسكرى معارضة مريرة.

بيد أن الإصلاح، على الرغم من أنه لم يعمر طويلاً، كان غرسًا قويًا – إذ كان من القوة بالقدر الكافى لكى ينجو من عنف متمردى الهيبودروم ودهاء المفتى الكبير. وقد بدأ هذا

الأخير فى مواجهة الصعوبات مع زملائه فى الحكومة. وفى شهر سبتمبر ١٨٠٧م، بعد خلاف متصاعد، تسبب فى طرد موسى باشا القائمقام الذى حل محله رجعى آخر مشهور، هو طيار باشاه وفى يونيو ١٨٠٨م تم طرده هو الآخر. وإذ ابتلع قناعاته، لجأ إلى البيرقدار مصطفى، باشا سيليستريا والقائد العسكرى لجبهة الدانوب- الشريك الوحيد المهم فى الإصلاح الذى كان لا يزال فى مركز قوة.

بيرقدار مصطفى باشا [1].

كان مصطفى البيرقدار (حامل العلم)من مواليد روستشوك، ابناً لأحد الانكشارية. وبعد خدمة متمايزة فى الحرب ضد روسيا سنة ١٧٦٧م، عاش على ضياعه بالقرب من روسشوك، حيث صار من «الأعيان». وفى سنة ١٨٠٥م، اشترك فى تمرد الانكشارية فى إديرن ضد «النظام الجديد». وعلى أية حال، تم كسبه إلى جانب الإصلاحيين فيما بعد، وصار من الإصلاحيين المتحمسين، وأعطى رتبة عسكرية عالية وتم تعيينه فى الروميللى.

وفى ذلك الحين صار مقر قيادته فى روسشوك نقطة التجمع والحشد لمن بقى من الإصلاحيين، مثل غيرهم من المعارضين الآخرين للنظام الجديد فى العاصمة. فى صيف ١٨٠٨م كان جاهزًا للقيام بالهجوم. وكان بالفعل قد استبعد من السلطة على أيدى المجموعة الحاكمة فى إستنبول. وعندئذ تحرك مصطفى البيرقدار ورفاقه من روسشوك إلى إيران، وانضموا إلى قوات الوزير الكبير، وساروا معا قاصدين إستنبول، حيث سيطروا على المدينة. وإذ علم السلطان مصطفى الرابع بنيتهم لإعادة السلطان سليم الثالث إلى العرش، أمر باغتياله على سبيل الحيطة. وقد تم اغتياله هو نفسه مباشرة بعد عزله، وصار أخوه محمود سلطانًا.

وقد استمر البيرقدار مصطفى باشا رئيسًا للوزراء عدة أشهر قليلة فقط، حتى نوفمبر ١٨٠٨م عندما تمت الإطاحة به وقتله فى تمرد قام به الانكشارية. وفى أثناء ذلك الوقت، على أية حال، بدأ برنامجًا غاية فى الطموح. فقد أعاد بناء قوات «النظام الجديد» تحت اسم جديد، وأعاد إحياء مراسيم الإصلاح وزاد من مداها، كما أنه دعا إلى اجتماع

إمبراطورى كبير، طلب إليه موظفين كبارًا، وحكامًا، وباشوات وأعيانا، من جميع أنحاء الإمبراطورية. ومن بين أولئك الذين جاءوا كان الحكام المحليون فى الروميللى والأناضول، وحكام الولايات المجاورة للعاصمة، ورؤساء عدة عائلات قوية من ملاك الأراضى فى الأناضول، وبطبيعة الحال كبار الموظفين فى العاصمة. ومع بداية شهر أكتوبر كان حوالى ثلثى المدعوين قد وصلوا إستنبول، كما أن البيرقدار، مصحوبًا بكبار الضباط وموظفى الدولة فضلا عن عدد من العلماء، افتتح المجلس رسميا فى القصر السلطانى. وفى خطاب حماسى، وضع أمام الباشوات المجتمعين برنامجا للإصلاح، يتضمن إعادة تنظيم شاملة لقوات الانكشارية، كان له أن يزيح سلسلة كاملة من الإساءات التى كانت محل احتفاء فترة طويلة من الزمان، وفى الوقت نفسه، أكد حقوق وامتيازات كبار ملاك الأراضى والأعيان، الذين شكلوا النخبة الجديدة فى الولايات والذين كان البيرقدار نفسه ينتمى إليهم[٢].

وقد وقع جميع أولئك الحاضرين على المشروع، والذى حظى أيضاً بمباركة وفتوى بالموافقة من المفتى الكبير. بيد أن محاولات تنفيذه لم تلبث أن أبعدت الكل باستثناء قلة من الأصدقاء المخلصين، وفى الشهر التالى انتهى كل شىء بِهَبَّة قام بها الانكشارية الهائجون. ومات البيرقدار مصطفى وسط الأطلال الملتهبة لمحل إقامته، أما السلطان نفسه الذى تكلت به حركة الإصلاح التى رعاها، فقد كان يدين بعرشه، وربما بحياته فقط لحقيقة أنه كان الأمير الوحيد الباقى على قيد الحياة من آل عثمان. ومرة أخرى أمسك الرجعيون بزمام الأمور. كان السلطان يراقب فقط منتظرا الفرصة السانحة لاستئناف الإصلاح، بأن يدمر أولاً القوى التى عارضته.

محمود الثانى[٣]

كان محمود الثانى، الذى يوصف أحيانًا بأنه بطرس الأكبر الإمبراطورية العثمانية، قد ولد بالسراى فى يوليو سنة ١٧٨٤م. وهناك قصة، مشكوك فى أصالتها، تحكى أن أمه كانت فرنسية[٤]. كان أبوه السلطان عبد الحميد الأول، الذى شهد عهده أول مدارس تدريب حديثة تؤسس فى تركيا. ويبدو أن ابن عمه، سليم الثالث، قد مارس نفوذاً شاملاً عليه،

خاصة فى السنة الأخيرة من العزلة المشتركة، فيما بين عزل سليم ووفاته. وكان تعليمه التعليم المعتاد لأى أمير عثمانى- اللغة التركية واللغة العربية، والدين والشريعة، والشعر والتاريخ. ولم تكن له معرفة مباشرة بالغرب، ولا كانت لديه أية وسيلة للوصول إليه سوى من خلال الوسطاء، لأنه لم يكن يعرف أية لغة غربية(٥)، ولم يكن هناك سوى قدر ضئيل وربما لم يكن هناك شيء على الإطلاق مترجمًا إلى اللغة التركية.

وبعد النهاية العنيفة التى لقيها البيرقدار مصطفى باشا، مرت ثمانى عشرة سنة قبل أن يستطيع السلطان أن يعود لمشروعاته فى الإصلاح العسكرى. ولم تكن هذه السنوات، على أية حال قد مرت بلا طائل. فقد كانت أولى مهامه شن الحرب ضد روسيا. وبعد نهايتها سنة ١٨١٢م، انطلق فى العمل لاستعادة أو بناء سلطة الحكومة المركزية فى الولايات التى كانت معظمها قد حصلت على قدر معتبر من الحكم الذاتى(٦).

كان محمود الثانى، قد عقد العزم على كبت كل هذه السلطات والامتيازات. وكان من رأيه، الذى وافق عليه كثير من المراقبين فيما بعد، أنه لا يمكن أن يكون هناك أى تقدم حقيقى نحو الإصلاح ما لم ينبع منه شخصيًا واستئصال كل ما عدا ذلك، وأن يكون السلطان المصدر الوحيد للسلطة فى الولايات وفى العاصمة على السواء. وفى منطقتين كان الفشل بانتظاره- فى مصر حيث كان قد أجبر على التنازل والموافقة على الحكم الذاتى لمغامر عسكرى عثمانى جعل من نفسه حاكما على تلك البلاد ؛ وفى المورة حيث اضطر بسبب تدخل القوى الأوربية إلى الاعتراف بحرية اليونانيين. وفى الأماكن الأخرى من الإمبراطورية، على أية حال، خاصة فى الأناضول، نجح إلى حد كبير فى التغلب على الباشوات المتمردين والأسر المحلية والأعيان، وفى إخضاع الولايات للسيطرة الفعالة للحكومة فى إستنبول.

إخماد حركة الانكشارية(٧)

فى سنة ١٨٢٦م، مباشرة بعد استسلام المتمردين اليونانيين فى قلعة ميسولونغى Missolonghi، تشجع السلطان على استئناف المشروع المفضل لدى أسلافه على طريق الإصلاح، وأمر بتشكيل جيش على طراز جديد، بتدريب أوربى ومعدات أوربية. وصدر

«أمر شريف» فى مايو سنة ١٨٢٦م بتأسيس قوات جديدة. وكان من المفترض الإبقاء على قوات الانكشارية، بيد أن كل فرقة متمركزة فى العاصمة كان عليها أن تقدم مائة وخمسين رجلا للقوات الجديدة. وعلى الرغم من أن هذه القوة الجديدة كان في الواقع إحياء لـ «النظام الجديد» الذى كان سليم الثالث قد أنشأه، فإن السلطان حرص فى أوامره بشأن إنشائه أن يتجنب أية إشارة إلى الإصلاحات أو الإصلاحيين. وعلى العكس، فإنه قدم القوة الجديدة باعتبارها عودة إلى النظام العسكرى فى عهد السلطان سليم العظيم، الذى كان منذ أيام كوچى بك قد صار النموذج والمثال لكل من يسعون إلى إحياء قوة الإمبراطورية بالعودة إلى ممارسات السلطان الذهبى. بل إن السلطان حدد أن القوة الجديدة لن يدربها المسيحيون أو الأجانب، وإنما الضباط المسلمون فقط الذين على ألفة بالطرق العسكرية الحديثة. وقد وافق المفتى الرئيسى على هذا كله، كما وافق عليه العلماء، باعتباره مبررا بسبب الحاجات الملحَّة للجهاد ضد الكفار.

ولكن الانكشارية، كما توقع السلطان محمود بالتأكيد، لم يقتنعوا. وفى يوم ١٥ يونيو، بعد عشرة أيام من تدشين القوة الجديدة رسميا، تمردوا للمرة الأخيرة. وإذ قلبوا أوانى طعامهم، وهى الإشارة التقليدية إلى تمردهم، اجتمعت فرق الانكشارية الخمس فى الهيبدروم وسرعان ما تجمعت جمهرة من الغوغاء الهائجين، معولين على تكرار المذبحة التى وقعت سنة ١٨٠٧م. ولكن هذه المرة كانت معظم جماهير العامة ضدهم- كما كان السلطان محمود مستعدًا لهم. فقد كان قائده العسكرى قرا حسين، قد وصل إلى القصر بقواته ومدافعه، وكان الانكشارية بلا حول ولا قوة فى مواجهة المدافع الثقيلة. ودونما نغمة هواء، وإنما ثلاثين دقيقة من إطلاق النار الكثيف فى الميدان المزدحم والثكنات كانت كافية تماما لاستئصال شأفة الانكشارية وتدمير مؤسسة قديمة من مؤسسات البلاد، كانت ذات مرة مصدر الرعب لأوربا، ثم صارت مصدر الرعب للسلاطين ورعاياهم الملتزمين بالشريعة. وصدر إعلان فى اليوم نفسه، بإلغاء قوات الانكشارية، وأنشأ مكانهم جيشًا جديداً عرف باسم «العساكر المنصورة المحمودية». وبعد شهر، وبحجة أنهم حرضوا على ثورات احتجاج ضد القضاء على الانكشارية، حلَّ السلطان طرق الدراويش البكتاشية، التى كانت على مدى عدة قرون مرتبطة ارتباطا وثيقا بالانكشارية. وبمساندة من المفتى

الكبير وكبار العلماء، اعتبر الطريقة البكتاشية خارجة على القانون، ودمر مقراتها، وأعدم علنًا ثلاثة من زعمائها، ونفى الباقين(٨).

أكملت مذبحة الانكشارية، التى عرفها الإصلاحيون باسم وقعة الحرية- الحادثة الميمونة- العمل التجهيزى الذى كان السلطان قد بدأه بالفعل بحملاته للقضاء على الاستقلال الذاتى فى الولايات. ذلك أن سادة الوادى، والأعيان فى الولايات، والانكشارية والدراويش فى العاصمة، وكل أولئك الذين قيدوا سلطة السلطان المطلقة، تم سحقهم وتدميرهم. وفى ذلك الحين لم تكن هناك مجموعة باقية يمكنها تحدى إرادة السلطان من المواقع الحصينة ذات الامتيازات القديمة والمقبولة ؛ ولم تبق هناك أى قوات مسلحة، غير قوات السلطان وجنوده المدربين على النظام الحديث- مجهزين بالمدافع ورماة البنادق ولم يعد الخوف من غضب العامة يهددهم. وحتى العلماء، والمحافظين على الشريعة، وليس معهم الانكشارية ولا الجماهير لكى يلجأوا إليهم، قد ضعفوا بشكل حاد فى مهمتهم للحد من استبداد السلطان. ففى ذلك الحين بات الطريق مفتوحا لذلك النوع الراديكالى من إعادة التنظيم الذى كان محمد ينتظره على مدى سنوات عديدة للغاية.

وفيما بين القضاء على الانكشارية سنة ١٨٢٦م، ووفاة السلطان محمود الثانى سنة ١٨٣٩م، كان قد اضطلع بتنفيذ برنامج عظيم للإصلاح ؛ وفى هذه الإصلاحات أرسى الخطوط الرئيسية التى سار عليها الأتراك اللاحقون فى القرن التاسع عشر، وإلى حد ما فى القرن العشرين. وفى كل مجال من مجالات الإصلاح، كان خلق نظام جديد مسبوقا بتدمير نظام قديم- وكل هذا التحطيم الأولى كان ممكنا من خلال تدمير قوات الانكشارية، التى كانت المخزون المركزى للقوة العسكرية فى النظام التقليدى.

الإصلاحات العسكرية

وإذ تمت إزاحة الانكشارية من الطريق، استطاع السلطان محمود الثانى أن يمضى بطريقة أسرع فى تنفيذ خططه لجيش على النظام الحديث، والذى كان إنشاؤه قد صار الهدف الأول لأسلافه الذين كان حظهم أقل من حظه. وبدلاً من أغا الانكشارية، استحدث

رتبة جديدة هى «سر عسكر». وكان اللقب لقبًا قديمًا، يمنح لقادة الجيش فى العصور السابقة. وعندما استخدمه السلطان محمود صار تعريفًا لضابط يجمع بين وظيفة القائد العام ووزير الحربية، مع مسئولية خاصة عن الجيش على النظام الجديد. وبالإضافة إلى ذلك، فإنه ورث عن أغا الانكشارية مسئولية الأمن العام، وواجبات الشرطة، والمطافئ، وما أشبه ذلك، فى العاصمة. وفى فترة تتسم بالمركزية المتزايدة والتغيير المفروض، تصير وظيفة الشرطة ذات أهمية متنامية، كما أن الحفاظ على نظام الشرطة ومد نطاقه كان من الواجبات الرئيسية لسر عسكر. وكان خسرو باشا، فى أثناء ولايته القصيرة لرتبة سر عسكر (١٨٢٧-١٨٣٦م)، كان ناجحًا بشكل خاص فى هذا الجزء من عمله. وقد انتزعت الشرطة من ولاية سر عسكر ووضعت تحت سلطة منفصلة «الضبطية المشيرية» فى سنة ١٨٤٥م(٩).

فى نهاية سنة ١٨٢٦م تم إعداد قانون لترتيبات الجيش على النظام الجديد، وقد أمر بأن تكون هناك قوة مؤلفة من اثنى عشر ألف رجل، تتمركز فى إستنبول، ولكنها مقسمة إلى ثمانية أقسام. وصدرت الأوامر أيضا بتجنيد قوات النظام الجديد فى الولايات. وكان على الجنود أن يؤدوا خدمة عسكرية مدتها اثنى عشر عاما(١٠).

وقد وفر استعادة السلام، بتوقيع معاهدة أدرنة سنة ١٨٢٩م، للسلطان مهلة من الوقت لأن يواصل بقدر أكبر من النشاط تدريب قواته الجديدة وتجهيزها، التى كان لا يزال أمامها الكثير من المهام داخل الإمبراطورية. وكان أهم هذه المهام الحساب الوشيك مع محمد على، الباشا العنيد فى مصر، الذى كانت جهوده الناجحة المذهلة فى إعداد جيشه وأسطوله على الطراز الغربي قد وفرت الحافز الذى دفع السلطان محمود الثانى ووزراءه قدمًا فى الاتجاه نفسه. وفى المنافسة من أجل الحصول على مساندة الغرب ومؤازرته، كان من الضرورى إظهار أن السلطان يستطيع أن يكون عدوانيا تمامًا مثلما يكون تحرريا مثل الوالى التابع له [محمد على]. وفى المعركة من أجل بلاد الشام، كان ضروريًا أن يضع فى الميدان قوات قادرة على مواجهة الجيش الحديث لباشا مصر.

كانت القوات المصرية قد برهنت على كفاءتها بشكل جيد فى الحملة ضد المتمردين اليونانيين، وقدمت نموذجًا للإصلاح الناجح، ومن ثم بعث السلطان فى سنة ١٨٢٦م طلبه الأول للمساعدة إلى القاهرة – وهو طلب من الباشا فى مصر بإرسال اثنى عشر مدربًا خبيرًا[١١]. ومن نافلة القول، أن هذا الطلب قد رفض لبعض الأعذار المريبة، وكان على السلطان، شأنه شأن الباشا الذى يواجهه أن يتطلع إلى أوربا طلبًا للعون. وكانت فرنسا حتى ذلك الحين مصدر الإرشاد والمدربين العسكريين، وباتت فى موقف حرج، أولًا بسبب تعاطفها مع المتمردين اليونان، وفيما بعد بسبب مساندتها لمحمد على. ومن ثم تطلع السلطان إلى غيرها. وكانت بريطانيا موسومة بشبهة حبها لليونان، وتم رفض عرض من بالمرستون فى عام ١٨٣٤م بإرسال ضباط لتدريب الجيش التركى. وفى السنة التالية بذلت محاولات أخرى لترتيب المساعدة البريطانية للقوات التركية. وتم قبول بعض الدارسين الأتراك فى وولويتش Woolwich، وذهب ضباط آخرون إلى إستنبول للمساعدة والمشورة فى إعادة تنظيم الجيش. وكان ما أنجزوه قليلاً، وكانت هناك بعثة بحرية أرسلت سنة ١٨٣٨م، ولكنها لم تحقق نتائج أفضل. وأحد أسباب فشلهم كان راجعا بلا شك إلى تزايد النفوذ الروسى فى إستنبول، والذى كان يعمل ضد الارتباط البريطانى بالقوات المسلحة التركية. وتمثل السبب الآخر فى استياء الضباط بسبب الطريقة التى تم استقبالهم بها، والمكانة شبه الحقيرة التى وجدوا أنفسهم فيها[١٢].

هذا الموقف نفسه لاحظه ضابط أوربى آخر، قضى أربعة أعوام فى تركيا. ذلك أن الضابط البروسى هلموث ڤون مولتكه Helmuth von Moltke وصل إستنبول قرب نهاية سنة ١٨٣٥م، فى زيارة خاصة. وفى أثناء إقامته هناك ترك انطباعًا عميقًا على السلطان، الذى جعله مستشارًا في تدريب جيشه الجديد. وفى ذلك الحين توجه السلطان إلى بروسيا والنمسا بطلبات لإرسال ضباط إلى تركيا وقبول الأتراك فى الأكاديميات العسكرية عندهما. وتم إرسال خمسة ضباط بروسيين، وتم قبول عدد قليل من الطلاب الأتراك فى ڤيينا. وعلى الرغم من أن هذا كان أقل كثيرا من المطلوب، فإنها كانت بداية مهمة، وفاتحة نفوذ ألمانى قوى وتقاليد ألمانية قوية فى الجيش التركى صارت فيما بعد بالغة القوة واستمرت قائمة حتى أيامنا الحالية[١٣].

وانطلق مولتكه فى عمله بالتفتيش على دفاعات الإمبراطورية وإعداد خطط إعادة التنظيم العسكرى. وتوضح خطاباته أنه كان بعيدا عن الرضى بنتائج عمله. وكان عدم النجاح فى رأيه راجعًا فى جزء منه إلى إخفاقات محمود الثانى، الذى يقارنه ببطرس الأكبر إمبراطور روسيا ؛ ويرجعه أيضا إلى الاحتقار البادى من جانب الأتراك تجاه المستشارين الأجانب.

«... فى تركيا حتى أقل هبة تصير محل شك، ما دامت من يدى مسيحى... فى روسيا ربما يكون الأجانب مكروهين ؛ ولكنهم في تركيا محط احتقار. والتركى سوف يسلم دونما تردد أن الأوربيين متفوقون على أمته في العلم، والمهارة، والثروة والجسارة والقوة، دون أن يخطر على باله مطلقًا أن الإفرنجي يتساوى مع أى مسلم...».

وكتب أن هناك نفرًا قليلا من الأوربيين كانوا قد دخلوا تركيا فى ظروف مواتية مثله هو وزملائه. وتم استقبالهم بأكبر قدر من العناية من جانب كبار موظفى الإمبراطورية وقد جاءوا للترحيب بهم وتحيتهم، وسلموهم غليونات التدخين، وأجلسوهم فى مقاعد التشريف بجوارهم. بيد أن احترامهم تناقص فى المستويات الاجتماعية الأدنى. «كان كبار الضباط يعطوننا الأسبقية، والرتب الأقل تعاملنا بقدر معقول من الأدب، ولكن الرجل العادى لم يكن يمد يديه نحونا، كما أن النساء والأطفال كانوا يلاحقوننا من وقت لآخر باللعنات. والجندى يطيع لكنه لا يؤدى التحية». القائد التركى لم يكن يجرؤ على أن يطلب من الجندى التركى أن يبدى الاحترام لواحد من الكفار [١٤].

التعليم [١٥]

كانت إحدى النقائص الأكثر خطورة فى الجيش الجديد متمثلة فى افتقاره للضباط. ذلك أنه كان يمكن إيجاد الجنود وتجنيدهم بقدر كبير من السهولة، ولم يكن تعليم التدريب والأسلحة الجديدة تمثل صعوبات لا يمكن التغلب عليها. وكان إنتاج هيئة من الضباط الأكفاء، على أية حال، مسألة أخرى. فقد كان هناك عدد قليل من الغربيين الذين اعتنقوا الإسلام والمغامرين الغربيين فى مجال المدفعية والهندسة، كانوا بمثابة نواة للضباط

المدربين. وفيما عدا ذلك، كانت جميع فروع الجيش الجديد تعانى نقصا خطيرًا فى الضباط الأكفاء.

ولكى يفى بهذه الحاجة من ناحية، ولكى يواجه الحاجة الموازية إلى الموظفين المدنيين الأكفاء من ناحية أخرى، كرس السلطان محمود الثانى المزيد من الاهتمام بالتعليم. فبدون كوادر كافية من الرجال القادرين والمستعدين أولاً لتلقى التوجيهات ثم نقلها إلى الغير، كان المصير المحتوم انهيار مشروع الإصلاح برمته.

وكانت هناك مدرستان قائمتان بالفعل- المدرسة البحرية ومدرسة الهندسة العسكرية اللتان تأسستا فى سنة ١٧٧٣م وسنة ١٧٩٣م على التوالى. وقد مرت هاتان المدرستان ببعض الصعوبات، ولكن أعيد إحياؤهما آنذاك لتؤديا وظيفتهما مرة أخرى. وفى سنة ١٨٢٧م، وفى مواجهة معارضة قوية، أقدم السلطان على خطوة ثورية بإرسال بعثات دراسية إلى بلاد أوربية متنوعة[١٦]. هذه الخطوة، شأنها شأن الكثير من إصلاحات السلطان محمود الثانى الأخرى، قد سارت على نهج سابقة كان قد أرساها محمد على، الذى كان قد أرسل مجموعة كبيرة من الطلاب إلى باريس فى سنة ١٨٢٦م، وعدة أفراد فى السنوات السابقة. وبدأ السلطان محمود بطائفة من الدارسين البحريين والعسكريين إلى عواصم أوربية مختلفة. وكانوا أول الذين سافروا فى سلسلة كبيرة من الطلاب الأتراك إلى أوربا، الذين لعبوا عند عودتهم دورًا ذا أهمية بالغة فى تحويل بلادهم.

وفى السنة نفسها، ١٨٢٧م، تم افتتاح مدرسة طبية فى إستنبول- كانت هذه بعد أقل من شهر بعد افتتاح محمد على مدرسته فى مستشفى أبى زعبل فى ضواحى القاهرة. وكان الغرض منها تدريب الأطباء الذين يحتاجهم الجيش الجديد. وكان الأطباء العاملون فى خدمة السكان المدنيين ما زالوا يتلقون تعليما وتدريبًا فى مؤسسات تقليدية، مثل القسم الطبى فى المدرسة السليمانية، حيث كان المنهج الدراسى المقرر لا يزال يعتمد فى أساسه على كتابات جالينوس وابن سينا. وقد تضمنت المدرسة الطبية قسمًا إعداديًا، يعطى مقدمة تتقارب مع التعليم الابتدائى والثانوى العلمانى- وكان الأول من نوعه فى تركيا. وقد أعيد تنظيم المدرسة عدة مرات، وكان أهم إعادة تنظيم لها سنة ١٨٣٨م، عندما تم نقلها إلى غلطه سراى، مقر

مدرسة القصر القديمة لتعليم الغلمان والمركز التعليمى الشهير الذى يرجع تاريخه إلى عهد السلطان بايزيد الثانى (١٤٨١-١٥١٢م). وكان التعليم يتم فى جزء منه باللغة التركية، وفى جزء باللغة الفرنسية، وكان المعلمون من عدة بلدان أوربية.



فى سنة ١٨٣١-١٨٣٤م تم افتتاح مدرستين أخريين، وكانت كلتاهما ذات غرض عسكرى مباشر. كانت إحداهما مدرسة الموسيقى العسكرية، كانت وظيفتها أن تمد الجيش الجديد بالموسيقى والعازفين على الطبول والأبواق لكى يجارى سترات الجنود وسراويلهم القصيرة. وكان أحد المعلمين هو دونيزيتى باشا- وهو شقيق للمؤلف الموسيقى المعروف(١٧). والأهم من هذا كانت مدرسة العلوم العسكرية. هذه المدرسة، التى كانت قد تم التخطيط لها قبل عدة سنوات من افتتاحها سنة ١٨٣٤م، كان القصد منها أن تخدم مثل مدرسة سانت ساير St. Cyr فى الجيش العثمانى، وأنشئت على غرار الأصل الفرنسى بقدر ما سمحت به الظروف وهنا أيضا لعب الأجانب دورًا رئيسيًا فى التعليم، وكانت إجادة إحدى اللغات الأجنبية، التى كانت الفرنسية عادة، المتطلب الأول لجميع الدراسات. وكما كان الحال فى المدرسة الطبية، كان هناك قسم إعدادى للصبيان.

حتى ذلك الحين كانت إجراءات السلطان محمود تهتم بالجيش أساسًا. وفى سنة ١٨٣٨م، على أية حال، أخذ مسألة التعليم الأولى والثانوى لأغراض مدنية، وخطط لخلق ما أطلق عليه اسم «المدارس الرشدية» نسبة إلى الرُشد. وتم إحراز قليل من التقدم فى حياة السلطان محمود، ولكن تم إنشاء مدرستين جديدتين للنحو، فى مسجد السلطان أحمد وفى مسجد السليمانية، للصبيان حتى سن الثامنة عشر. كان المقرر الذى يدرسونه تقليديًا ونحويًا وأدبيًا فى الأساس. وكان الغرض من هاتين المدرستين إعداد المرشحين لوظائف الخدمة المدنية، وكما هو الحال فى المدارس العسكرية، كان التلاميذ تساندهم ميزانيات عامة أو من الأوقاف.

وفى خطاب إلى الطلاب فى المدرسة الطبية عند افتتاح المبنى الجديد سنة ١٨٣٨م، لاحظ السلطان:

«سوف تدرسون العلم الطبى فى فرنسا... إن غرضى فى تعليمكم اللغة الفرنسية ليس تعليمكم اللغة وحدها ؛ وإنما لتعليمكم الطب العلمى ورويدا رويدًا تنقلوه إلى لغتنا... اعملوا على حيازة معرفة الطب من أساتذتكم وناضلوا بالتدريج لكى تنقلوه إلى اللغة التركية بحيث يصير جاريا فى لغتنا...»[١٨].

بهذه الكلمات لمس السلطان مشكلة مركزية فى الإصلاح التعليمى ومشروع الإصلاح برمته- اللغة التى تحمل هذا الإصلاح. ذلك أن عدد الأتراك المسلمين ذوى المعرفة الكافية بلغة أوربية كان لا يزال عددا صغيرا بشكل مذهل. كان بعضهم قد تعلم فى أثناء حكم السلطان سليم الثالث، ولكن معظمهم كان قد قضى نحبه فى مذبحة الهيبودروم سنة ١٨٠٧م وكان المعلمون والمستشارون، والضباط الفنيون فى الجيش من الأوربيين وكان لابد من تمرير تعاليمهم، واستشاراتهم، وأوامرهم من خلال الترجمة والتفسير. ولمدة من الزمان كان لابد من الاستعانة بالمترجمين من المسيحيين المحليين، بيد أن هؤلاء كانت لهم الكثير من العيوب. إذ إن أى تعليمات صادرة من مدرس إفرنجى، وهى منفرة بحد ذاتها، لم يكن ممكنا استيعابها من خلال وساطة مترجم أرمنى أو يونانى، كانت هيئته ولهجته بالنسبة للمستمعين الأتراك، إضافة إلى تشوهها الأجنبى سخافة مألوفة.

وهكذا كانت هناك حاجة ماسة إلى مسلمين يعرفون اللغات الأجنبية- لكى يتعلموا ويعلموا علوم الغرب، ولكى يترجموا الكتب الدراسية إلى اللغة التركية، ويخلقوا فى اللغة التركية المفردات التقنية والعلمية المطلوبة للتعبير عن كثير من الموضوعات الجديدة والمفاهيم الجديدة والمستوردة من الغرب، باعتبار ذلك جزءا من المهمة.

فى هذه المهام أسهم رجلان إسهامًا غاية فى الأهمية. كان أولهما «عطا الله محمد»، المعروف باسم شانى زاده (١٧٦٩-١٨٢٦م) [١٩]. كان من حيث تعليمه واحدًا من العلماء، وكان رجلاً ذا معرفة موسوعية، وفى سنة ١٨١٩م تم تعيينه مؤرخا للسلطنة. وتم طرده ونفيه سنة ١٨٢٦م، بعد القضاء على الانكشارية، بسبب ارتباطه بالطريقة البكتاشية. وعلى أية حال، فإنه كان أبعد ما يكون عن الرجعية. ويبدو أنه كان قد تعلم عدة لغات أوربية، وقام بدراسة عن الطب الأوربى وغيره من العلوم.

وكان عمله الرئيسى ترجمة تركية، ربما عن نص هندى، لكتاب تعليمى طبى نمساوى. وكان مصحوبًا بمقالة تفسيرية كتبها شانى زاده عن علم وظائف الأعضاء والتشريح، وترجمة أخرى لكتاب نمساوى عن التطعيم، وتعتبر كتب شانى زادة الطبية علامة على نهاية الطب التقليدى وبداية الطب الحديث فى تركيا : ففيها ابتدعت، للمرة الأولى، مفردات طبية حديثة فى اللغة التركية، وهى التى بقيت مستخدمة حتى الإصلاح اللغوى فى السنوات الحديثة.

والرائد الكبير الآخر فى العلوم والمصطلحات الحديثة كان خوجا إسحق أفندى (١٧٧٤-١٨٣٤م) وهو بلقانى تحول إلى الإسلام[٢٠]. وكان مواطنا من نارتا، بالقرب من يانينا، يهودى المولد، وقيل إنه يعرف الفرنسية، واللاتينية واليونانية والعبرية مثلما يعرف التركية، والفارسية والعربية. وبحلول سنة ١٨١٥م كان يعمل مدرسًا بمدرسة الحساب، وفى غضون السنوات التالية صار كبير المدرسين والروح المرشدة لتلك المدرسة. وأهم أعماله كان عبارة عن موجز من أربعة مجلدات للعلوم الرياضية والطبيعية، التى جلبت إلى الطلاب الأتراك، للمرة الأولى، بعضِ المعرفة بالرياضيات، والفيزياء، والميكانيكا. ومثل شانى زاده، كان عليه أن يبتدع مصطلحات جديدة للتعبير عن مفاهيم، ويتساوى معه من حيث كونه منشئ معظم المصطلحات العلمية المستخدمة فى تركيا حتى العصور الحديثة. وبالإضافة إلى هذا الكتاب أنتج خوجا إسحق عددًا من المؤلفات الأخرى، خاصة فى الترجمة، والعلوم العسكرية والهندسة العسكرية، ومات سنة ١٨٣٤م فى السويس، وهو فى طريق عودته من شبه الجزيرة العربية حيث قام برحلة حج إلى مكة وعمل على إعادة بناء بعض التجهيزات فى المدينة.

الإصلاحات فى الحكومة والإدارة: مسألة اللغة

كانت معرفة اللغات الأجنبية مطلوبة أيضا فى توجيه الشئون العامة، وخاصة فى العلاقات الخارجية. وفيما مضى، لم يكن السلاطين والوزراء العثمانيون بحاجة إلى أن يحطوا من قدرهم بتعلم اللغات الهمجية فى أوربا. ومثل هذه الاتصالات التى لم يكن هناك

غنى عنها كانت تتم من خلال السفارات الأوربية فى إستنبول، وكان الذين تحولوا إلى الإسلام يعملون مترجمين، وكانوا عادة من المسيحيين المحليين من رعايا الدولة العثمانية. وكانت كل سفارة توظف واحدًا، كما أن الحكومة العثمانية نفسها احتفظت بوظيفة ترجمان الباب العالى، أو المجلس السلطانى، كان يوجه المحادثات والمراسلات. هذا المنصب، الذى استمر موجودًا على مدى ثلاثة قرون، كان يشغله عادة المسيحيون، وفى غضون القرن الثامن عشر كان محفوظًا فى نطاق مجموعة صغيرة من العائلات اليونانية من حى الفنار فى إستنبول.

وسيكون واضحًا أن شاغل المنصب كان فى موقع يسمح له أن يمارس نفوذًا معتبرًا على السياسة الخارجية للدولة العثمانية. ومع هذا، فإن احتكار اليونانيين كان بلا منافسة حتى سنة ١٨٢١م، عندما أثارت الثورة اليونانية صعوبات واضحة وخطيرة. ففى تلك السنة كان آخر ترجمان يونانى، ستافراكى أريستارخى **Stavraki Aristarchi**، قد طرد من وظيفته وأعدم، وصدر قرار بتعيين أحد المسلمين فى المنصب [٢١].

ولم يكن من السهل إيجاد أحد. ذلك أن رجال سليم من الشباب، الذين كانوا قلة يمكن أن يبدأ بهم، قد هلك معظمهم أو فقدوا حرفيتهم، وكان هناك عدد قليل آخر. وفى سنة ١٨٤٤م، عندما كان تشارلز هوايت فى إستنبول استطاع أن يذكر فقط دستة من الأتراك المتعلمين لديهم معرفة كافية بإحدى اللغات الأجنبية وقدرة على قراءة الكتب الغربية [٢٢].

وبعد أسبوعين أو ثلاثة، حسبما يقول شانى زادة، عندما كانت الأوراق المكتوبة باللغة اليونانية أو «الإفرنجية» قد تراكمت لدى الباب العالى، نقل السلطان يحيى أفندى، الذى كان مدرسًا فى مدرسة الحساب، إلى وظيفة ترجمان، فى البداية بشكل مؤقت، ثم عيَّنه بصفة دائمة فيما بعد. ويُصرُّ شانى زاده بحق على أهمية هذا التعيين، التى وضعت هذا المنصب الخطير فى أيد مسلمة آمنة، وحرر الاستخدام الحرفى للغات الأجنبية من جموده فى نطاق كونه مهنة للكفار [٢٣].

كان يحيى أفندى نفسه قد اعتنق الإسلام حديثًا، ووردت عنه حكايات مختلفة عن كونه بلغاريًا، أو يونانيًا، أو يهوديًا فى الأصل. كان هو مؤسس أسرة توارثت ما صار

وظيفة جديدة وحيوية. إذ إن ابنه، روح الدين محمد أفندى، الذى تعلم أيضا فى مدرسة الحساب، ذهب إلى باريس فى سنة ١٨٥٤م بوصفه ترجمانًا لسفارة مصطفى رشيد باشا؛ أما حفيده أحمد وفيق باشا، فقد دخل الخدمة نفسها، وهو ما أدى به إلى مستقبل عملى متميز دبلوماسيًا، وصار رجل دولة وباحثًا[٢٤].

وعند وفاة يحيى فى سنة ١٨٢٣م أو سنة ١٨٢٤م، خلفه زميله خوجا إسحق، من المدرسة، وتولى المنصب حتى سنة ١٨٣٠م، عندما عاد إلى مهنة التدريس [٢٥]. وفى سنة ١٨٣٣م أخذ السلطان الأمر بمزيد من الجدية فى يديه، وأنشأ «غرفة ترجمة» فى الباب العالى، وقد تلاها فيما بعد «غرف» أخرى فى مصر «سرعسكر» وغيرها من أقسام الدولة[٢٦]. وفى سنة ١٨٣٤م أعاد افتتاح السفارات الدائمة فى العواصم الأوربية الرئيسية، التى كانت قد تركت للتدهور بعد خلع السلطان سليم الثالث. وكانت لدى الدبلوماسيين الشباب والتراجمة الذين كانوا فى هذه البعثات فرصة أن يتعرضوا على المستوى الشخصى لتأثير الغرب. ويمكن أن نستنتج هذا التأثير من حقيقة أن كل واحد تقريبا من زعماء الإصلاح ورجال الدولة فى نصف القرن التالى كان قد خدم فى هذه السفارات. ومن بين المهندسين الثلاثة الرئيسيين لحركة التنظيمات كان مصطفى رشيد باشا قد ذهب إلى باريس فى سنة ١٨٣٤م؛ وقد ذهب على باشا إلى ڤيينا سنة ١٨٣٦م ؛ على حين ذهب فؤاد باشا إلى لندن سنة ١٨٤٠م. ومن بين رفاقهم البارزين كان صادق رفعت باشا وزيرًا فى ڤيينا سنة ١٨٣٧م، ومحمد شكيب كان هناك سنة ١٨٤١م، وإبراهيم صارم باشا خدم فى لندن سنة ١٨٣٤م. بل إن أبناء هؤلاء الدبلوماسيين الثلاثة الأوائل، قد أفادوا من فرص الإقامة فى أوربا أثناء طفولتهم أو فى شبابهم، وقد شغلوا جزءا كبيرا من الوظائف العليا بالدولة فى الجيل التالى. وثمة مثال بارز يتجسد فى أحمد وفيق باشا، الذى كان حفيدًا وابنا لاثنين من التراجمة، كان قد ذهب مع أبيه إلى باريس سنة ١٨٣٤م وأمضى هناك ثلاث سنوات، من سن الحادية عشرة إلى الرابعة عشرة تلميذًا بمدرسة الليسيه سان لوى. وفيما بعد صار سفيرا فى باريس، وصار وزيرًا أعظم مرتين، ورئيسًا لأول برلمان تركى سنة ١٨٧٦م. وكانت إنجازاته الأدبية والبحثية مماثلة فى أهميتها، ذلك أن القاموس الذى وضعه باللغة التركية، الذى كان أول محاولة جادة يقوم بها أحد الأتراك، يشبه تشابهًا مهما القاموس

الذى وضعه الدكتور جونسون فى إنجلترا ؛ كما أن ترجمته لتليماخوس، وحيل بلاس، وفوق هذا وذاك تعديله الرائع لمجموعة مسرحيات كتبها موليير، فتحت أبوابا جديدة، وكشفت عن مشاهد جديدة فى الأدب التركى[٢٧].

بناء المركزية

أغدق السلطان محمود الثانى عناية خاصة على الخدمة الخارجية وعلى تدريب الدبلوماسيين الشبان والموظفين المدنيين فى استخدام اللغات الأجنبية. وعلى أية حال، فإن هذا لم يساعده كثيرًا فى المهمة الأكبر، والأكثر صعوبة وتعقيدا والمتمثلة فى إعادة تنظيم الإدارة الداخلية وتحديثها فى الإمبراطورية. والجزء الأساسى الأول فى هذه المهمة، بحسب رؤية السلطان محمود الثانى، كان تركيز كل السلطات فى يديه، واستئصال كل السلطات الوسيطة، سواء فى العاصمة أو فى الولايات. وكل السلطة المستمدة من الموروث، أو من التقاليد، أو من الاستخدام أو من الموافقة الشعبية أو المحلية، كان لابد من كبحها، وكان للسلطة العليا وحدها أن تبقى المصدر الوحيد للسلطة فى الإمبراطورية. ومن ثم، فإن السلطان محمود الثانى استمر فى حملته فى الروميلى والأناضول، ونجح فى تأسيس سيطرة مركزية مباشرة على معظم المناطق. وفشل فقط فى مواجهة والى مصر.

وفى الوقت نفسه، بينما كان يمد نطاق سلطات الحكومة المركزية، حاول أن يُحسِّن الجهاز الحكومى الذى كانت السلطات تمارس من خلاله. وثمة شكوى قديمة من الجهاز الوظيفى العثمانى تمثلت فى عدم أمان شاغلى الوظائف وتعرضهم للمصادرة التى، حسبما يقول كوچى بك وزملاؤه من كتَّاب المذكرات، قد أدت إلى اضمحلال كفاءته وضعف نسيجه الأخلاقى. وقد حاول السلطان محمود الثانى أن يحسِّن وضع الموظفين المدنيين، وأن يرفع مستواهم سواء من حيث الكفاءة أو من حيث الأمانة. وفى يونيو ١٨٢٦م، وبعد أسبوعين من القضاء على الانكشارية، أصدر «خط شريف» بإلغاء منصب المصادرة واستيلاء الدولة على المواريث وأدان بعض الحقوق الرجعية للخزانة العامة على الممتلكات التى لا وريث لها وممتلكات الأشخاص المحكوم عليهم بالإعدام. ولا شك فى أن هذا الإجراء كان مكلفًا

للخزانة ؛ وعلى أية حال، فإنه منح الموظفين المدنيين وغيرهم فى الواقع درجة من الأمان على حياتهم وممتلكاتهم لم يعرفوها من قبل، كما أنه سهّل بدرجة كبيرة تداول الأعمال العامة والخاصة(٢٨).

إحصاء السكان ومسح الأراضى

فى سنة ١٨٣١م حدث إجراءان آخران لبناء المركزية. كان أولهما أول إحصاء عثمانى للسكان وأول مسح للأراضى فى الأزمنة الحديثة. كانت الأهداف المباشرة لهذا الإجراء التجنيد والضرائب- الرجال من أجل الجيش الجديد والمال- للإنفاق عليه. وقد جرى الاستعداد بعناية، وتم تعيين لجنة لإدارة الإحصاء فى الأناضول والروميللى. وقد استبعد الإناث وشبه الجزيرة العربية حيث إنهما لم يكونا خاضعين للتجنيد. وفى استباق للخوف والاستياء الشعبى من هذه الخطوة غير المسبوقة، تم ضم أعضاء من العلماء إلى القائمين بالإحصاء.

وفي الوقت نفسه تم القيام بمسح للأراضى، لتسجيل ممتلكات الأراضى وبهذا يمكن بناء نظام لتقدير الضرائب وجبايتها أكثر كفاءة ودقة(٢٩).

« إلغاء الإقطاع»

مهد هذا الطريق للتغير الكبير الثانى فى تلك السنة- إلغاء التيمار. فقد كان التيمار، أو الإقطاع العسكرى، الأساس الذى قام عليه النمط العثمانى المتمايز من الإقطاع منذ بداية الإمبراطورية. فقد كان التيمار عبارة عن هبة من الأرض، فى مقابلها كان السباهى، الفارس الإقطاعى، ملزما بتقديم خدمة عسكرية بشخصه وبعدد من الرجال المسلحين حسبما يتطلبه حجم إقطاعه والدخل الذى يدره. ومنذ نهاية القرن السادس عشر كان النظام قد بدأ فى الاضمحلال. ففى الجيش كانت القوات النظامية ذات الرواتب تزداد أهمية على حساب الفرسان الإقطاعيين؛ وفى الريف تم تحويل المزيد من إقطاعات التيمار

إلى أراض للسلطان وضياع سلطانية وتحويلها إلى (التزام أو مقاطعة) أى تعطى إلى جباة الضرائب وعليها التزامات مالية خالصة وليس هناك التزامات عسكرية. واضمحلال السباهية كطبقة، وحلول الالتزام محل التيمار تدريجيًا فى البلاد، من أهم الأسباب التى وردت غالبًا ضمن أسباب التدهور العثمانى.

فى بداية القرن التاسع عشر، على أية حال، لم يكن السباهية أو التيمار، قد اختفت بعد. ذلك أن الأراضى الشاسعة، خاصة فى الأناضول، كانت لا تزال تُصنَّف وتؤخذ على أنها تيمار، وفى القوات المسلحة كان لا يزال هناك كثير يتقاضون أجورهم ضياعًا إقطاعيًا بدلا من، أو تمامًا مثل، الرواتب التى تدفعها الخزانة. فقد كان الفرسان ما زالوا إقطاعيين فى معظمهم كما كانت أيضا كثير من الرواتب تدفع فى الولايات. وكان التمييز بين الأنواع المختلفة من القوات غير جامد، وكثيرا ما كان يحدث أن يتلقى الانكشارية وغيرهم من القوات النظامية التيمار.

وكانت سياسة تحويل التيمار إلى ضيعة ثم إلى التزام قد تبناها السلطان سليم الثالث بشكل أكثر قوة، فقد كان بحاجة إلى أموال حاضرة من أجل جيشه الجديد، ولم يكن يسيئه إضعاف الأساس الذى قام عليه الجيش القديم. وكما قال أسوم :

«لأن العائدات القديمة للأسرة العلية لم تكن كافية لتغطية نفقاتها الحالية، ولأنه كانت هناك ضرورة ملحة لتنظيم دخل منتظم لتغطية نفقات الجيش، الجديد، كانت إقطاعات التيمار فى إيالة الأناضول لابد أن تستولى عليها الخزينة. وعلى الرغم من أن مجموعة من الناس الجهلاء اعتبروا هذا طغيانا واضحًا، فمن الواضح بالنسبة لمن يحسنون وزن الأمور... أن السلطان الشهيد قد تصرف بطريقة أبعد ما تكون عن الطغيان»[٣٠].

والواقع، حسبما يعنى آسوم ضمنا، إذا ما اعتبرنا الأداء الجبان والبائس للسباهية فى الحرب ضد روسيا، فقد كان كرمًا من السلطان أنه اكتفى بتحويل عوائد إقطاعاتهم العسكرية لفائدة الجيش الجديد، وتركهم ينعمون بالحياة والراحة فى بلادهم.

هكذا كان إلغاء السلطان محمود الثانى ما بقى من إقطاعات التيمار سنة ١٨٣١م استمرارًا منطقيًا لسياسات أسلافه. وكان الجانب العسكرى من التغيير ذا أهمية ثانوية؛ إذ إن الفرسان على الطراز القديم كان قد تم حلهم فى الوقت الذى تم فيه حل قوات الانكشارية، وفى الوقت نفسه كان الجيش الجديد آخذا فى النمو، ولم يحدث حل ما بقى من الفرسان السباهية أى فرق كبير فى القوات العسكرية للإمبراطورية. أما أولئك السباهية الذين كانت خدماتهم تستحق الإبقاء عليها فقد تم تشكيلهم فى أربعة فيالق من الخيالة، كانت بمثابة نواة لسلاح فرسان نظامى جديد. وما بقى من السباهية تم منحهم معاشات تقاعد.

وما كان أكثر أهمية هو إذابة آخر آثار الإقطاع. وحتى فى هذه المرحلة كان حد أرض التيمار يجب أن يكون كبيرًا بشكل معقول، لأن الكمية المحددة لمعاش التقاعد وصلت إلى حوالى ستين مليون قرش (ما يساوى سبعمائة وخمسين ألف جنيه استرلينى بحساب ذلك الزمان) وكانت تكلفة الحفاظ على الجيش الجديد، الذى يضم اثنى عشر ألف رجل، تقدر سنة ١٨٢٧م بحوالى أربعة وثلاثين ألف كيس من المال. وهناك رواية أنه كان فى الأناضول حوالى ألف وخمسمائة تيمار، وأقل من ألف تيمار فى الروميللى. وكانت تلك قد صارت فى ذلك الحين من أملاك السلطان ومنحت معظمها إلى جباة الضرائب من الملتزمين. ومن حيث قيمة الدخل، كانت حيازة التيمار تبدو عملية مخيبة للآمال؛ وعلى أية حال، فإن السلطان من خلاله شدد قبضته على الولايات، ونفذ سياسته فى بناء المركزية وسار بها خطوة مهمة إلى الأمام[٣١].

الوقف[٣٢]

كان دفع معاشات التقاعد للسباهية والاستيلاء على التيمار مسألة سهلة نسبيًا ؛ فقد كان من الواضح أنها نتيجة لازمة للقضاء على الانكشارية، كما كانت بمعنى ما، ذروة عملية كانت تجرى منذ زمن طويل. والأخطر من ذلك كثيرا وإثارة للجدل كان إخضاع نوعية أخرى من الأراضى لسيطرة السلطان- وهى أراضى الأوقاف.

كان الوقف نظامًا إسلاميًا قديماً[٣٣]، وكان راسخًا تمامًا فى الإمبراطورية العثمانية. وكان فى الأصل تخصيص قطعة من الأرض أو أية ممتلكات أخرى تدر دخلاً لأغراض دينية. وبمرور الزمن تحولت الممارسة إلى تأسيس وقف عائلى لصالح ذرية منشئ الوقف، ضمانا ضد عدم الأمان الذى كان يكتنف حقوق الملكية. وفيما عدا السلطان، لم يكن ممكنا لأحد أن ينشئ وقفًا سوى من أملاكه، وليس من أرض يحوزها على سبيل الإقطاع، أو من التزام الضرائب أو من أرض الأحباس وما شابه ذلك. ومن ثم كان من النادر نسبيًا فى المناطق الزراعية وكثيرا جدا فى المدن وما حولها. وفى إستنبول وغيرها من المدن صارت معظم الفاكهة والخضراوات، والكروم والأعناب فى المدينة وضواحيها المباشرة، تقريبًا، وفى الحقيقة أو بالاسم، أوقافاً دينية لا يمكن تحويل ملكيتها أو انتزاعها. كان التحكم الفعال فى هذه الأوقاف وعائداتها عادة فى أيدى (متولى الوقف والجابى) أى ناظر الوقف والمسئول عن جمع موارده وعائداته، الذين كانوا ينتمون إلى فئة العلماء أو يُعَيَّنوا من قبلهم. ـ المفتى الكبير وغيره من الأعيان، من علماء الدين أو من المدنيين، كانت لهم مجموعاتهم الخاصة من الأوقاف تحت سيطرتهم، وكل منهم وضع ترتيباته الخاصة للإشراف على الأوقاف. وكانت الأوقاف الأكثر أهمية توضع مباشرة أو بشكل غير مباشر تحت سيطرة المفتين أو القضاة، وبذلك تستمر مصدرا رئيسيًا للقوة الاقتصادية للمؤسسة الدينية.

فى سنة ١٨٢٦م، بعد ما تمت إزاحة الانكشارية من الطريق، استطاع السلطان محمود الثانى أن يوجه ضربته إلى هذه القوة، ظاهريا، بقصد إنهاء الفوضى فى إدارة الوقف، ووضع الأوقاف كلها تحت ولاية واحدة، وأنشأ إدارة جديدة (صارت وزارة فيما بعد) للأوقاف، ضمت نظارات الوقف الموجودة. ولكن على حد تعبير المؤرخ مصطفى نورى باشا، الذى كان هو نفسه وزير الأوقاف لفترة من الوقت : «بما أن بعض الوزراء كانت تتملكهم نزعة تحكم استبدادية وبعضهم كانوا جهلاء بمسائل مهمة فى الشريعة، فإن إدارة الأوقاف غرقت فى المخالفات[٣٤]، كان هدف السلطان محمود الثانى الوحيد أن يركز جباية عائدات الأوقاف وإنفاقها فى يديه، بحيث يتلقاها من الجباة ونظار الأوقاف ويدفع منها

ما هو ضرورى للحفاظ على المبانى الدينية، ومرتبات العاملين فى الشئون الدينية، وغير ذلك من الأغراض ذات الصبغة الدينية. وكان وصف مصطفى النورى لسياسة محمود الثانى إزاء الأوقاف يرقى إلى تهمة سوء استغلال الأموال العامة، ويخلص إلى أن وزارة الأوقاف «التى كان يجب أن تحمى الأوقاف، صارت مسئولة عن تدميرها»[٣٥] وقد يبدو أن السلطان محمود الثانى، لم يكن فقط بطرس الأكبر، ولكنه كان أيضا هنرى الثامن الخاص بتركيا. ومن وجهة نظر مختلفة، كان لتشارلز هوايت الرأى نفسه، على الأقل فيما يتعلق بنوايا السلطان:

«السلطان محمود الثانى... قد أمعن التفكير جديًا فى تنفيذ هذه الخطة، وربما كان ليفعل هذا لو تم إنقاذ حياته. وكانت الحكومة فى هذه الحال ستتولى دفع رواتب الشيوخ جميعًا، وعلماء الدين وكل من يرتبط بالخدمات الدينية، وتتولى كل الإصلاحات والمصروفات التى تتطلبها المؤسسات الدينية التابعة لها، وكانت ستحتفظ بالفائض لأغراض الدولة، وتم اقتراح عدة خطط على أسلاف السلطان محمود الثانى ؛ ولكن فى أثناء وجود الانكشارية، لم يكن أحد يجرؤ على التدخل فى الأوقاف؛ حيث إن العلماء الذين يرتبطون بعلاقات وثيقة مع الانكشارية، كانوا يجنون منها فوائد دائمة»[٣٦].

لم تكن محاولة السلطان محمود الثانى لتحويل عائدات الأوقاف ناجحة تمامًا. وعلى أية حال، فإنه بدأ عملية أضعفت بدرجة كبيرة قوة العلماء على معارضته. وفى ظل حكم خلفائه، كان تحويل عائدات الأوقاف إلى الدولة وأغراضها ممارسة قياسية، وقد وصل هذا إلى درجة أن الكثير من المساجد وغيرها من الأوقاف الدينية أصلاً لم تجد الميزانيات اللازمة للحفاظ عليها.

الاتصالات

ثمة مجموعة أخرى من الإصلاحات ساعدت السلطان فى سياسته المركزية تمثلت فى تحسين الاتصالات. ففى سنة ١٨١٣م ظهرت الجريدة الرسمية التركية[٣٧]. ولم تكن هذه أول صحيفة تصدر فى تركيا. ففيما بين ١٧٩٦ و ١٧٩٨م كانت السفارة الفرنسية فى

إستنبول قد نشرت صحيفة بالفرنسية لتوزيعها فى المستعمرات الفرنسية ولمن يعرفون اللغة الفرنسية، وفى عشرينيات القرن التاسع عشر ظهرت صحف فرنسية فى إزمير، أهمها كانت صحيفة Le Spectateur Oriental ولكن الحافز الفعلى، على أية حال، جاء من مصر عندما نشر محمد على باشا «الوقائع المصرية» سنة ١٨٠٨م وكانت أول صحيفة محلية تصدر فى الشرق الأوسط.

وما كان بوسع الباشا أن يفعله، كان بوسع السلطان أن يفعله بشكل أفضل، وإن جاء متأخرًا. وفى سنة ١٨٣١م ظهر الإصدار الأول من Moniteur Ottoman بالفرنسية، وكان محررها فرنسيا اسمه ألكسندر بلاك Alexandre Blaque الذى كان المحرر السابق لمجلة Le Spectateur Oriental وصدرت طبعة تركية منها بعنوان «تقويم ووقاية» بعد عدة أشهر قليلة. كانت تلك أول صحيفة تصدر باللغة التركية، وقد وصفها تشارلز هوايت بشكل جيد: «إن محتوى هذه الصحيفة كان فى البداية محدودًا بشكل صارم لنشر التعيينات الرسمية، ومستخرجات من المحاكمات الشرعية، والأوصاف المدوية لتقديم السلطان فى مناسبات الدولة»[٣٨]. وبقيت الصحيفة الوحيدة باللغة التركية حتى سنة ١٨٤٠م عندما نشر رجل إنجليزى يدعى وليم تشرشل أول صحيفة تركية غير رسمية، «جريدة الحوادث». ولم تظهر الجريدة الثانية حتى سنة ١٨٦٠م.

كانت الجريدة الرسمية تستدعى القراءة لمعرفة الموظفين العموميين. وكانت كفاءتها، باعتبارها وسيلة لجعل سياسات السلطان وأغراضه معروفة على نحو أفضل لموظفيه، قد تزايدت إلى حد كبير بافتتاح النظام البريدى سنة ١٨٩٤م. وكان أول طريق بريد من أوسكودا إلى إزمير قد تم افتتاحه رسميًا على يدى السلطان، وهو يركب عربة يجرها حصانان، يتبعه طاقمه فى عربات البريد. وقد سافروا حتى كارتال، حيث تلقى السلطان شكوى فى نزاع محلى نجم عن اعتناق فتاة مسيحية للإسلام. وتم افتتاح خط بريدى ثان من إستنبول إلى أدرنه، وفيما بعد افتتحت خطوط أخرى تربط بين المراكز الرئيسية فى الإمبراطورية. وكان الغرض من النظام البريدى الجديد فى «الخط الهمايونى» الذى صدر بشأنه: «بما أنه من الواجب ضمان السلامة والحصول على العائدات فى دولتى السنية، وبما أن الفوضى قد نشبت وظهرت فى مسألة المراسلات، على أساس عدم معرفة

الراسل والمستلم للخطابات المرسلة من باب سعادتنا إلى البلاد والتى تأتى من البلاد إلى باب سعادتنا إيابًا وذهابًا؛ ومن ثم، ولوضع هذه المسألة فى نصابها الصحيح، خطر لبالنا السلطانى أن نتعامل مع هذه المسألة بهذه الطريقة ؛ وكما هى الممارسة فى البلاد الأخرى، فكذلك فى دولتنا العليّة، تم تعيين موظف مسئول للإشراف على المسألة، وعُين لها مكان مناسب، وسوف يوضع رجال بواسطته فى الأماكن المناسبة فى الأناضول والروميللى، بحيث إنه من الآن فصاعدا لن يرسل أى شخص خطابات من لدنه، ولكن أهل الإسلام والراية والجماعات الفرنجية على السواء سوف يجلبون الخطابات والأشياء التى يريدون إرسالها للمسئول ؛ وتسجل هذه فى دفتر، ثم ترسل...»[٣٩].

وكانت هناك تحسينات أخرى فى الاتصالات بجانب البريد. فقد بُنيت طرق جديدة، كما أن استحداث نظام الحجر الصحى سهَّل الحركة بين تركيا وأوربا، التى كانت من قبل تتعرض لعمليات تأخير مزعجة. ومع قدوم التلجراف فى سنة ١٨٥٣م وافتتاح أول خط سكة حديد سنة ١٨٥٦م، كانت الإدارة المركزية التى كان السلطان محمود الثانى قد بدأها تقوى بشكل كبير.

المجالس والوزارات

فى الوقت نفسه الذى كانت قد مد نطاق سيطرة الحكومة المركزية وقواها على الولايات، عمل السلطان عددًا من التغييرات المهمة فى بنية وتنظيم موظفى الحكومة المركزية. وكان أحد أغراض هذه التغييرات أن يعطى لجهاز الحكومة العثمانية وموظفيها المظهر الخارجى والمصطلحات التى يتسم بها نظراؤهم الأوربيون، وبالتالى يؤثر فى المراقبين الأوربيين بالحداثة والتقدمية فى تركيا، وربما أيضا لكى يكسب لتركيا شيئًا من السر المراوغ وراء القوة والكفاءة الغربية. ولم يلق التغيير سوى قدر ضئيل من النجاح فى أى من الناحيتين. ذلك أن المراقبين الأوربيين سواء من المعاصرين أو اللاحقين كانوا يزدرون التغيير الذى أثر فقط فى الشكل الخارجى والمظهر، تاركًا الحقائق كما كانت من قبل.

ومن الواضح، أن دعوة الوزير الأعظم وزملائه من الوزراء، وإلباسهم معاطف الفرو، وإمدادهم بالمكاتب، وبموظفين جدد يرتدون المعاطف الطويلة، لم يحولهم بين ليلة وضحاها إلى إدارة فى دولة حديثة. وعلى أية حال، كانت إصلاحات السلطان محمود الإدارية فعالة بأى حال - على الرغم من أن تأثيراتها لم تُفهم سوى من جانب عدد قليل من المعاصرين، سواء من الأتراك أو الغربيين.

كان الأهم هو انهيار التقاليد القديمة، من الحقوق والامتيازات الراسخة، ومن المؤسسات ذات السلطة والمهابة المستمدة من الماضى بدلاً من السلطان، وحلت محلها مجموعة أخرى من المؤسسات التى اعتمدت تماما على سلطة السلطان، لأنها لم تكن موروثة ولا مكتسبة.

وجاءت التغييرات الأولى مباشرة بعد القضاء على الانكشارية، التى أفسحت الطريق هنا أيضا لمد سيطرة السلطان. ومن السلطتين الاثنتين اللتين تحدان من نفوذ السلطان فى العاصمة، تم سحق الجيش القديم، وإخضاع العلماء. وأسرع السلطان فى الإفادة من هذه الفرصة. ذلك أن السر عسكر وأتباعه صاروا نواة وزارة الحرب المدنية التى كانت حتى ثورة تركيا الفتاة، قادرة على الاحتفاظ بسيطرة الحكومة المركزية (القوات المسلحة) ومنع حدوث أى شىء مثل هبات الانكشارية المستمرة التى كانت مصدر رعب للسلاطين فى الفترة السابقة(٤٠).

تم ت... ابم المقر السابق لأغا الانكشارية القريب من مسجد السليمانية إلى المفتى الكبير (شيخ الإسلام)، الذى امتلك بهذا الشكل وللمرة الأولى مكتبًا وإدارة. وحتى عام ١٨٢٦ كان شيوخ الإسلام يعقدون اجتماعاتهم ويصدرون فتاواهم فى مقر إقامتهم. وكانت إيراداتها وموظفوها ومؤسساتها، مستقلة تمامًا عن السراى، فهى تابعة لسلطة منفصلة تمامًا عن السراى. وكان إنشاء مكتب وإدارة لشيخ الإسلام بمثابة الخطوة الأولى نحو بيروقراطية العلماء. والتى قوضت قوتهم الشعبية الفعالة، وأضعفت قدرتهم على نحو خطير - حتى فى رغبتهم أحيانًا - فى مقاومة التغيير. وهناك سبب آخر، لا يقل أهمية، وهو خضوع الأوقاف لسيطرة الحكومة»(٤١).

وإذ حرم العلماء من استقلالهم الذاتى فى الشئون الإدارية والمالية، صاروا ضعفاء فى مواجهة السلطة الحاكمة، وعجزوا عن مقاومة الانتقاص المتتالى لقدراتهم وسلطتهم ومكانتهم. ثم تحول بعد ذلك تعيين المدرسين والإشراف على المدارس والمدارس العثمانية (العليا) إلى وزارة المعارف، ونُقل تعيين القضاة والشئون القضائية إلى وزارة العدل، وبمرور الوقت عهدت صياغة الفتاوى إلى لجنة من الفقهاء المتخصصين تحت رئاسة «فتوى أمينى» بباب المشيخة. وأصبح شيخ الإسلام نفسه موظفًا ذا منصب حكومى له نفوذ فعلىٌّ يمكنه من أن ينال بعض الوظائف الاستشارية وأيضًا يحظى ببعض المزايا الشخصية فحسب. ومن ثم، لم تكن أولى إدارات السلطان الجديدة للدولة وهى الحربية والأوقاف ومكتب شيخ الإسلام (باب المشيخة)، بمثابة المحك لقياس التحديث، فهى تعتبر محاولة لتعزيز المكاسب التى تم الحصول عليها من قوى النظام القديم عن طريق تدمير الانكشاريين وجعل الجيش والعلماء عاجزين عن إحياء سلطتهم القديمة ضد السلطان. وبعد سنوات قليلة أحس محمود أنه قوى بما يكفى للهجوم على الباب العالى نفسه، أى الصدر الأعظم الذى كان على مدى قرنين من الزمان المقر الحقيقى للحكم العثمانى. وفي عام ١٨٣٥ تم تشكيل إدارتين، وهما «كخيا» و «رئيس أفندى» وهما وزارتان منفصلتان، على الرغم من وجودهما فى نفس المبنى وتأديتهما نفس المهام والواجبات، وأطلق عليهما اسم وزارتى الأمور الملكية والأمور الخارجية على التوالى. وبعد ذلك بعامين أعيدت تسمية منصب الدفتردار القديم، وسمى وزارة الأمور المالية، وانضم الدفتردار نفسه إلى الصدر الأعظم وإلى رئيس أفندى بصفته الوزير. وفى ١٨٣٧م تم تغيير اسم وزارة الشئون الملكية وصار اسمها وزارة الشئون الداخلية، وفى العام التالى ألغى لقب الصدر الأعظم وأطلق على صاحب المنصب اسم رئيس الوزراء. وفى وقت لاحق أعيد لقب الصدر «الأعظم»[٤٤].

لا يكفى تغيير اسم الصدر الأعظم إلى رئيس الوزراء، وتغيير اثنين آخرين ممن يحملون ألقابًا وزارية جديدة، لإقامة حكومة وزارية. وعلى أية حال، كان محمود يمهد الطريق نحو نظام للحكم يستند على مجموعات مرنة وقابلة للتبديل بدلاً من أفراد أقوياء متحصنين. كانت بعض اللجان الاستشارية موجودة بالفعل فى الأزمان السابقة. وقد استحدث

محمود آنذاك مجلسًا خاصًا أو مجلس الوزراء برئاسة رئيس الوزراء. وقد اكتسبت هذه الهيئة أهمية كلما ازداد عدد الوزراء فى العهود التالية له. واحتلت هيئتان أخريان لهما أهمية مباشرة، وهما مجلس الشئون العسكرية والمجلس الأعلى للأحكام القضائية، وتم إنشاؤهما فى عامى ١٨٣٦ و ١٨٣٧. وكانت كل مجموعة من هاتين المجموعتين التنفيذيتين الصغيرتين، تتكون من رئيس وخمسة أعضاء، وواحد أو اثنين من الأمناء. وكانت تؤدى دورا مهمًا فى تخطيط وتنفيذ الإصلاحات فى الفترة التالية مباشرة. وفى عام ١٨٣٨ أسس محمود أيضا اللجان للزراعة والتجارة، والصناعة، والأشغال العامة[٤٣].

ورغم أن هذه التغييرات فى التسميات لم تكن قد أحدثت سوى القليل، أو لم تحدث شيئًا من التغييرات الفورية فى إدارة الشؤون، فإنها كانت علامة على الخطوة الأولى نحو تحطيم المؤسسات القديمة الراسخة والاستعاضة عنها بأخرى ذات أصول أجنبية وأصبحت هذه التغييرات أكثر من حقيقة واقعة عندما استبدل المسئولون القدامى فى الباب العالى بجيل جديد من موظفى الخدمة المدنية المختلفين عمن سبقوهم فى التعليم، والرؤى والخلفيات الاجتماعية.

التغير الاجتماعى والثقافى:

تخبرنا الحوليات التاريخية المصرية فى العصور الوسطى أنه بعد فتوحات المغول العظيمة فى القرن الثالث عشر، بدأ المسلمون، بل وحتى السلاطين والأمراء فى مصر يتركون شعرهم الطويل على الطريقة المغولية. لكن فى عام ١٣١٥ قرر السلطان العودة إلى ممارسة المسلمين فى حلق رأسه. وعلى حد قول المقريزى (ت ١٤٤٢) «... ذهب إلى الحمام وحلق شعر رأسه كله، عندئذ لم يبق أحد من الأمراء والمماليك يتقاعس عن أن يحذو حذوه، ومنذ ذلك الوقت توقف الجنود عن ترك الشعر الطويل، واستمر الحال على هذا النحو حتى اليوم»[٤٤].

ومنذ ظهور الإسلام وحتى مجىء الأوربيين، كان المغول هم الغزاة الكفار الوحيدون الذين أسسوا إمبراطورية فى قلب العالم الإسلامى، وظلت أساليب المغول فى الحرب

وقوانينهم وأعرافهم وكذلك أنماط لباسهم، لفترة من الوقت مثلاً يُحتذى ومقبولاً حتى فى بلاد مثل مصر التى ظلت بعيدة عن متناول السيف المغولى.

وبعد تراجع قوة المغول، تناقصت هذه التأثيرات واختفت فى نهاية الأمر، وسيطرت العادات الإسلامية القديمة مرة أخرى. وإنه لمقياس لتأثير القوة والهيبة الأوربية على سليم الثالث ومحمد الثانى أنه تعين عليهما مرة أخرى محاولة اختراق النزعة المحافظة وجعل قواتهما ترتدى زيًا عسكريًا على الطراز الأوربى - وهو الذى نسبت إليه هالة النجاح والنصر.

وفى كتاب للتعليمات الصادر عام ١٨٢٦ ذكر فيه الزى العسكرى للجيش الجديد، وهو عبارة عن سترات وسراويل على الطراز الأوربى. وقبل عشرين عامًا كانت محاولة فرض الزى الإفرنجى على القوات المساعدة، قد أثارت حركة تمرد عام ١٨٠٧ وأدت مباشرة إلى خلع سليم الثالث. أما هذه المرة فقد تم قبول الإصلاح، رغم استمرار تذمر المعارضة، ووزعت على القوات العسكرية الـ «الشوبارا» زى التدريب، وهو معاطف وسترات قصيرة وصدرية من الجوخ، وأحذية عالية الساق محكمة الربط» [٤٥].

أثارت مسألة الزى الإفرنجى الرسمى قضايا أكبر من أن يمكن تسويتها تتعلق بمخازن تموين الضباط. ومنذ أوقات باكرة، كان اللباس، وقبل كل شىء غطاء الرأس الوسيلة التى يمكن عن طريقها التعرف على ولاء الإنسان الدينى ومكانته الاجتماعية. وبصرف النظر عن فرض الحظر على الحرير، فإن الشريعة الإسلامية لا تحظر فعليًا أى نوع من الثياب، ولكن هناك عددًا لا يحصى من الأقوال المأثورة التى تحث المسلمين على تمييز أنفسهم، ولو ظاهريًا، عن الكفار، وتجنب تقليد عاداتهم فى اللباس وكذلك فى كل الأمور الأخرى. «إن الله والملائكة يباركون فى صلاة الجمعة أولئك الذين يرتدون العمامة. صلاة ركعتين بالعمامة تزنان أكثر من سبعين بدون العمامة» «العمامة هى الحاجز الذى يفصل بين المؤمن وغير المؤمن». «ميزوا أنفسكم عن المشركين : اتركوا لحاكم وهذبوا شواربكم، من تشبه بقوم فهو منهم» [٤٦].

ساعدت مثل هذه الأقوال وغيرها من الأقوال العديدة المماثلة المنسوبة للنبى (صلى الله عليه وسلم) على تعزيز الشعور العام بأن التخلى عما يلبسه الشخص من لباس خاص به واعتماد آخر يعد عملاً من أعمال الخيانة والردة. وحرَّم اللباس الإسلامى على غير المسلمين، ولم يكن المسلمون ليحلموا بتبنى الزى المسيحى أو اليهودى. وحتى داخل المجتمعات الإسلامية، كان لكل فئة اجتماعية عمامته المميزة الخاصة به، فقد كانت العمائم ذات الأشكال المختلفة تميز بين كل من العلماء والانكشاريين ورجال القلم خلال حياتهم، وما نقشوه على شواهد قبورهم بعد وفاتهم.

هكذا، لم يكن من السهل إقناع الجنود الأتراك المسلمين العاديين بأن يتخذوا لأنفسهم العلامات المميزة للكفار، فهى علامات الوضاعة والدونية. وكانت المسألة الأصعب من كل هذا قبول القبعة، ففى العديد من الدول الإسلامية، حتى فى الوقت الحاضر، يعد غطاء الرأس الملاذ الأخير للتيار المحافظ. وبقى الطربوش وسيدارا Sidara رمزين نهائيين لتحديد الهوية الدينية والولاء، بينما استجاب باقى الجسم وقَبِل الملابس الموائمة للغرب.

كانت «الشوبارا» عبارة عن قبعة محشوة، مصنوعة من القماش، فى شكل تاج أسطوانى تقريبا، حوافها مجنحة. كان يرتديها فى الأزمان السابقة قوات الـ « البستانجى»، ثم قوات سليم الثالث «النظام الجديد». واستمر استخدامها فى جيش محمود حديث الطراز، لمدة قصيرة. وفى عام ١٨٢٨ عرض على السلطان عمامة جديدة ذات أصول من شمال أفريقية، ونالت موافقته. وكان يطلق عليه اسم (فاس) الطربوش. انعقد اجتماع فى مكتب المفتى الكبير، وبرئاسة الصدر الأعظم، لمناقشة مشكلة غطاء الرأس للعساكر. واتفقوا على أن الشوبارا غير مقبولة فى كل الأحوال، وتم فحص الطربوش والموافقة عليه، على الرغم من التردد من أولئك الحاضرين حول ما إذا كان يعتبر غطاء رأس إسلاميا صحيحا. وتم اتخاذ إجراءات قوية، إذا لزم الأمر لقمع المعارضة الشعبية لغطاء الرأس الجديد ذلك، وصدرت الأوامر بتوزيعه على الجيش. وبعد قرن من الزمان، تم التأقلم به إلى درجة أنه تعرض للهجوم والدفاع عنه باعتباره شعارًا للتقاليد العثمانية والإسلامية ومدى صحتها [٤٧].

وقد تصف كلمات مؤرخ الإمبراطورية العثمانية «لطفى» ما طرأ من تعديل على الطربوش خلال عام ١٨٤٥، فيقول :

«حتى هذا الوقت، كانت الهدب (الشراريب) المتدلية من الطرابيش التى ترتديها القوات النظامية، وكذلك عموم الموظفين فى الإمبراطورية والرعايا، مصنوعة من الحرير غير المفتول. وكانت الأضرار التى تلحق بخيوطها من الرياح والمطر وغيرها من الأشياء الأخرى المضرة، قد فرضت ضرورة ملحة لتمشيط الهدب يوميًا. ومن أجل تمشيط الهدب، كان هناك أشخاص، معظمهم من الفتيان اليهود، وهم يصيحون، على غرار ماسحى الأحذية آنذاك، فى الشوارع والأسواق قائلين : دعونا نمشط هدبكم، وقد اتخذوا منها مصدرًا للرزق. وكانت المرأة أيضًا، وهى تقوم بترتيب الأشياء، قد تعودت على تعليق الزر المشط فى الطرابيش، ومن أجل أن يوضع بشكل أكثر سهولة ويسرًا على رءوسهم، كانوا يستخدمون الأسلاك داخل الطرابيش، ويلحقون من الأعلى بصفائح من الفضة بدلا من الورق، لقد ظهر هذا الزر الحريرى الذى حق عليه أن يطلق عليه الشعب اسم «البلاء المزين بالزر». ونظرا لأنها كانت مسألة تنطوى على الكثير من المتاعب لكل من الطوائف العسكرية والمدنيين، فقد تم اعتماد ذلك المبدأ من أجل الأمراء والضباط ورجال الجيش، وهو أن يتم إلصاق مقدار معين من الوزن بالزر المضفر، وهى تخص شارات المراسم العسكرية الخاصة بالرتب التى تظهر بأشكال لوحات معدنية دائرية كان من المقرر أن تعلق على تاج الطربوش، وبالنسبة للرتب الأخرى فقد تم اعتماد استخدام الزر المضفر بدلاً من الخيوط الحريرية[٤٨].

وفى عام ١٨٢٩ مدّ نطاق إصلاح الملابس ليشمل المدنيين[٤٩]. ويبين مرسوم تلك السنة بقدر كبير من التفصيل، الزى الذى ترتديه فئات مختلفة من المسئولين فى المناسبات المختلفة. وهو بشكل عام، يسمح بالجبة والعمامة فقط للعلماء. أما غيرهم من المدنيين فقد حل الطربوش إجباريًا محلَّ أشكال أخرى من أغطية الرأس، واستبعدت العباءات والخف لتحل محلها المعاطف والقبعات والسراويل، والأحذية المصنوعة من الجلد الأسود. وكان لابد للجواهر ومعاطف الفراء والزينات الأخرى أن تختفى، بل وشذبت اللحى. وضرب السلطان من نفسه مثالاً

على هذا، وما لبث أن انتشر من السراى إلى الباشوات ثم إلى الرتب المختلفة من المسئولين. وفى الوقت نفسه بدأت تظهر الكراسى والمناضد الأوربية بجوار الأرائك والوسائد من النظام القديم، وقبلت تقاليد الآداب الاجتماعية الأوربية. وبدأ السلطان يستقبل الدبلوماسيين الأجانب وفقا للبروتوكول الأوربى وليس العثمانى، وكان يقيم حفلات الاستقبال ويتجاذب أطراف الحديث مع ضيوفه، بل وذهب أبعد من هذا بكثير، فقد كان يبدى احترامًا للسيدات. كان يوم الخميس، وهو يوم العطلة، ولم يكن له خصوصية دينية، قد اقتبس من فرنسا وقبل فى المكاتب الحكومية. وكانت صورة السلطان لا تزال معلقة على جدران إدارات الدولة، ما يثير قدرًا أكبر من الدهشة[٥٠].

كانت هذه التغييرات لا تزال بمثابة تغييرات شكلية فحسب. وكانت الشريعة الإسلامية ما زالت السائدة فوق كل شىء فى الأمور الاجتماعية والأحوال العائلية. ولم تغير كثيرًا أحوال الزواج والطلاق، والملكية والميراث، ووضع المرأة والعبيد، لم يحدث لكل ما سبق أى تغيير جوهرى، وفى هذه المرحلة، لايبدو أن المصلحين كانوا يفكرون فى أى نوع من الإصلاح فى المؤسسات الدينية. يقول «صادق رفعت باشا» لـ «ستراتفورد كاننج» فى عام ١٨٤٤: «فى المسائل السياسية سوف نذعن لنصائح أوربا تمامًا. أمَّا المسائل الدينية فنحن نحتاج لكل حريتنا. فالدين هو أساس قوانيننا. هذا هو مبدأ حكومتنا ؛ ولا يمكن لجلالة السلطان أن يمسها أكثر منا نحن[٥١].

رجال الإصلاح [٥٢]

حاول السلطان فى أثناء السنوات الثلاث عشرة الواقعة فيما بين تدمير الانكشاريين فى ١٨٢٦ ووفاته فى عام ١٨٣٩، تنفيذ برنامج للإصلاح واسع النطاق مثلما قام به بطرس الكبير فى روسيا، بل كان أشد صعوبة. كان بطرس بالفعل أوتوقراطيًا، أما محمود فكان لابد له أن يجعل من نفسه حاكما أوتوقراطيا، يستطيع التغلب على مقاومة التقاليد الإسلامية العثمانية القديمة الضاربة بجذورها المتأصلة فى المجتمع والحكومة، ومعارضة

الطبقات المحصنة جيدًا والمدعومة شعبيًا سواءً فى العاصمة أو الولايات، والأهم من ذلك، احتقار الإسلام القديم والعميق للكفار، ورفضه أى شىء يحمل أية علامة خاصة يرجع أصلها إلى الكفار.

لم يكن نموذج بطرس الأكبر مجهولاً فى تركيا، فقد استشهد به مؤرخ الوقائع عاصم كمثال يوضح كيف يمكن لبلد متخلف وضعيف أن يحصل على قوة وعظمة عن طريق استعارة وسائل الفرنجة[٥٣]. وعلى أية حال لم يكن محمود قد اتخذ من بطرس نموذجًا يحتذى، وإنما كان يرنو بإعجاب إلى سلفه سليم، وعزم على إتمام ما قام به من إنجاز، ووجَّه إعجابه نحو غريمه باشا مصر الذى يكرهه، والذى اتخذه نموذجًا يحثه على التصميم بتحسين الأوضاع.

عندما تعرضت قوى الرجعية للضرب وأجبرت على الخضوع كانت لا تزال هناك مشكلة تتمثل فى العثور على الرجال المناسبين لتصميم الإصلاحات وتطبيقها. كان السلطان نفسه، وهو رجل قوى الإرادة عنيد وعنيف، يجهل تمامًا كل ما يتعلق بالغرب. ولا زال هناك القليل مع الأسف، من مواطنيه الذين لا يختلفون عنه فى ذلك. لقد دعا بطرس أعدادًا كبيرة من الأوربيين الغربيين لمساعدته فى إصلاحاته. ولقد منع التعصب الإسلامى محمود من دعوة حتى القليل من الأجانب، والاستفادة كثيرا من أولئك الذين جاءوا. بل لقد كانت معرفة اللغات الأوربية لا تزال نادرة، وهذه الفجوة عولجت تدريجيًا بواسطة البعثات الخارجية ومكتب الترجمة فى إستنبول.

هكذا، كان الرجال الذين فى متناول محمود، قد أُعدوا بشكل سيئ لتنفيذ المهام التى أوكلت إليهم. والأسوأ من ذلك هو نمو وانتشار الفساد فى الخدمة المدنية الجديدة. وكثيرًا ما سمعت الشكاوى من الفساد فى ظل النظام القديم. وصارت أكثر انتشارا فى ظل النظام الجديد. وقد ساعدت زيادة تكلفة المعيشة على النمط الغربى، واستمرار انعدام الأمن للممتلكات وحيازة الأراضى. والاضطرابات المالية المزمنة للوزارات الخاضعة للإصلاح، وقبل كل شىء انهيار المعايير الأخلاقية التقليدية دون إيجاد بديل لها، كل ذلك ساعد على جعل جميع موظفى الخدمة المدنية الجدد موضع سخرية ومرتشين. كان يوجد فى النظام القديم

مجموعة مقبولة من الولاءات والالتزامات الاجتماعية، حاول معظم الناس التوافق معها. ومع تدمير النظام القديم، كانت هذه الشبكة المعقدة من العلاقات الاجتماعية والولاءات قد تمزقت إربا، وحلت محلها مجموعة جديدة من المؤسسات الأجنبية، لم تكن تعنى سوى القليل لطبقة الموظفين الجدد ولا تعنى شيئا بالمرة عند الناس الذين تحكمهم. كانت هناك دائما فجوة بين الحكام والمحكومين. وأصبحت آنذاك واسعة بشكل خيالى لا يستوعبه عقل، على حين أضاف تقدم التغريب اختلافات فى السلطة والثروة إلى تلك الاختلافات القائمة فى التعليم ووجهات النظر والمنازل والإناث بل وفى الطعام واللباس.

لم يكن رشيد باشا أداة السلطان محمود الرئيسية فى بسط سيطرته على شرق الأناضول وأرمينيا وكردستان بيد أنه لم يكن ميالاً تماما نحو الإصلاح بأى حال. بيد أن خسرو باشا (١٧٥٦-١٨٥٣). الذى تولى منصب السرعسكر من عام ١٨٢٧ حتى عام ١٨٣٦. كان من المؤيدين المتعصبين للإصلاحات، وكان قادرًا على تدريب مجموعة من الجنود على الأسلوب الجديد وتقديمهم إلى السلطان والحفاظ على النظام بأساليب الشرطة الصارمة. وعلى الرغم من أنه أصبح فى وقت لاحق صدرًا أعظم، فإنه لم يتعلم أبدًا القراءة أو الكتابة، ومن ثم كانت مساهماته فى الإصلاح، حتى ولو كانت قوية، يغلب عليها الجهل والعنف. وكان خليفته حافظ باشا سرعسكر أيضًا، كما كان مؤيدًا للأساليب العسكرية الحديثة، وأخذ معه «مولكته» فى إحدى حملاته على العراق.

وعلى الجانب المدنى، كان الرجل الأقوى فى السنوات الأولى من عهد محمود، هو خالد أفندى، وهو رجل رجعى المعتقد، وكان سفيرًا فى باريس من عام ١٨٠٢ حتى عام ١٨٠٦، وعاد إلى تركيا وهو يحمل كراهية شديدة لأوربا ولكل شىء أوربى، ودافع عن الانكشارية، وعارض الإصلاح العسكرى حتى سقوطه وإعدامه فى عام ١٨٢٢.

وكان غالب باشا (١٧٦٣-١٨٢٨) من السفراء السابقين فى باريس، كان قد خدم فى فرنسا فى عام ١٨٠١، وهو أكثر إيجابية فى مواقفه من الغرب، تولى العديد من المناصب فى عهد محمود الثانى، وأصبح صدرًا أعظم فى عام ١٨٢٣، واستمر فى منصبه لمدة تسعة أشهر فقط. وكان موضع ثقة بسبب مقدرته على الفهم الجيد للمشكلات السياسية

التركية والأوربية، وكذلك مقدرته على ممارسة تأثير فعال على الجيل الصاعد من الساسة الإصلاحيين.

وفى العشرينيات والثلاثينيات من القرن التاسع عشر، تناوب الشاعران المنافسان عاكف باشا (١٧٨٧-١٨٤٥) وبرتو باشا (ت ١٨٣٧) تولى مناصب الدولة العليا. وعلى الرغم من أن كلاً منهما كان محافظًا تقليديًا للغاية من حيث النشأة والرؤية السياسية فإن عاكفًا قد ساهم مساهمة مهمة فى تقدم الإصلاحات تمثلت فى إلغاء الأسلوب المزخرف والملتوى المنتشر آنذاك والذى كان سائدًا فى اللغة العثمانية الرسمية حتى ذلك الوقت، وشرع فى تطوير أسلوب أكثر بساطة ومباشرة يتوافق مع احتياجات الدولة الحديثة[٥٤].

مصطفى رشيد باشا [٥٥]

وعلى أية حال، يعتبر مصطفى رشيد باشا (١٨٠٠-١٨٥٨) الأكثر أهمية من هؤلاء جميعًا، فهو يعتبر المهندس الحقيقى فى العديد من النواحى للإصلاحات العثمانية خلال القرن التاسع عشر. ولد فى إستنبول، وهو ابن موظف فى الأوقاف، وتوفى والده وهو لم يتجاوز العاشرة من عمره. كان قد تعلم القراءة على يد والده، ثم واصل تعليمه بعد ذلك فى مدرسة المسجد، ولكنه لم يكمل مرحلة التعليم العالى الرسمى فى المدارس، وهو ذلك النوع المعتاد آنذاك. شمله بالحماية شخص قريب له عن طريق المصاهرة، وهو «سيد على باشا االإسبراطالى» الذى ساعده على الالتحاق بوظيفة حكومية فى سن مبكرة. وسرعان ما تقدمت به مواهبه وسلكت به سبل التقدم، وفى عام ١٨٣٢ عين «عميدى»، وهو المنصب الذى جعله يتولى مهمة الباشكاتب عند الرِّيس أفندى المسئول عن الشؤون الخارجية.

وفى عام ١٨٣٤ أرسل سفيرًا إلى باريس- وهى بمثابة أولى سلسلة التعيينات الدبلوماسية. ومن بين الذين رافقوه كان روح الدين أفندى، الترجمان، وهو ابن يحيى أفندى، الذى كان مدرسا فى المدرسة البحرية، ثم صارت ترجمانًا لدى الباب العالى، وهو والد أحمد وفيق باشا الأكثر شهرة. وفى طريقه إلى باريس، مرَّ بمدينة فيينا، حيث أجرى محادثة مع الأمير ميترنيخ. وبمجرد وصوله إلى باريس بفترة قصيرة، أسرع فى تعلم

اللغة الفرنسية وإتقانها، ومع حلول عام ١٨٣٩، استقبله لويس فيليب عند زيارته لفرنسا مرة أخرى، وكان قادرًا على التحدث مع الملك بدون مترجم. وأثناء وجوده فى باريس أقام علاقة ودية مع المستشرق الموقر دى ساسى سيلفستر، الذى ساعده فى تعلم اللغة الفرنسية، وفى لقاء الشخصيات المهمة.

وبعد أن تولى العديد من المناصب الدبلوماسية والرسمية المختلفة، أصبح وزيرًا للخارجية، وكان فى مهمة بلندن عندما جاءته الأخبار عام ١٨٣٩ بوفاة السلطان محمود الثانى وتولى ابنه عبد المجيد مكانه.

عبد المجيد : خط الكلخانة(٥٦)

كان السلطان الجديد عازمًا على مواصلة ما قام به والده، وكانت تسانده فى ذلك الأمر والدته السلطانة «والدة يزم العالم»، وهى امرأة رائعة ذات نفوذ كبير على ابنها، وبالتالى على الحكومة الإمبراطورية. وجاءت اللحظة الحاسمة. فقد استأنف محمد على، باشا مصر المتمرد، العمليات العسكرية ضد الباب العالى، وألحقت جيوشه فى ٢٤يونيو هزيمة ساحقة بالقوات العثمانية فى معركة نصيبين. ولا ريب أن الوزراء العثمانيين الجدد قد أصدروا خط الكلخانه الشريف فى ٣ نوفمبر عام ١٨٣٩ من أجل أن تتظاهر على أوربا بأن حكومة السلطان فى استطاعتها تقديم نظام ليبرالى وحديث، مثلما هو الحال عند محمد على باشا مصر (٥٧).

عين خسرو باشا صدرا أعظم بعد تولى السلطان الجديد، ولكن رشيد باشا، الذى كان قد عاد على عجل من لندن لتوجيه الشؤون الخارجية فى الوزارة الجديدة، أخذ المبادرة الرئيسية بصياغة وإصدار أول مراسيم الإصلاح العظيمة التى تُعرف فى كل كتب التواريخ التركى باسم التنظيمات.

أعلن خط الكلخانة الشريف المبادئ المثلة فى تأمين الحياة والشرف، وأملاك الرعايا، وإلغاء ضرائب الالتزام وجميع الانتهاكات المرتبطة بها، التجنيد المنتظم والمنظم

فى القوات المسلحة، والمحاكمة العادلة والعلنية للمتهمين فى الجرائم، والمساواة بين جميع الأشخاص ذوى الملل الدينية عند تطبيق هذه القوانين. وكان هذا الأخير يمثل خرقًا أكثر راديكالية للتقاليد الإسلامية القديمة، وبالتالى أثار صدمة أكبر للمبادئ الإسلامية والذوق العام.

توافقت شريعة الإسلام وتراثه، وسياسة الإمبراطورية العثمانية وممارستها فى فرض التسامح والحماية للأشخاص غير المسلمين فى الدولة. ومنحتهم قدرًا كبيرًا من الحكم الذاتى فى شؤونهم الداخلية العامة. وعلى الرغم من هذا، فإن هذا التسامح كان يعتمد على افتراض أن الجماعات التى تحظى بالتسامح كانت منفصلة ومتدنية، وعلاوة على ذلك كانت هذه العلامات واضحة بشكل بارز. ولا تقل الجهود المبذولة من أجل أن يتخلى المسلمون عن هذا المبدأ الخاص بعدم المساواة والتفرقة، عن تلك التى ينادى فيها الغربيون الآن بالتخلى عن التميز العرقى والتفوق العنصرى. لقد استمد هذان الحكمان من هذين التحيزين، كان تحيز المسلمين ضد الكفار له جذور أقوى ضاربة فى التراث والأخلاق. لقد كان بوسع المسلم أن يزعم أنه يعين لمن هم دونه موقفا به قدر من الراحة والأمن المعقول ؛ وعلاوة على ذلك لم تكن تفرقته تتعلق بواقع الميلاد، ولكن باختيار واع بشأن المسائل الأساسية للوجود الإنسانى. لقد كان الكافر والمؤمن الحق مختلفين ومنفصلين، ويمثل تحقيق المساواة بينهما واختلاطهما إهانة سواء للدين أو للسلوك العام.

هناك ميزة أخرى تلفت النظر فى خط الكلخانة، تتمثل فى إشارته الصريحة إلى القواعد الجديدة. فى الاستخدام الإسلامى التقليدى لكلمة «بدعة»، وهى خلاف السنة التى تعد الممارسة الدينية المقبولة، وقد جاءت لتكون فى واقع الأمر مرادفة للبدعة والهرطقة. وقد لخص هذا الموقف بشكل جيد فى قول ينسب إلى النبى (صلى الله عليه وسلم) ينص بأن «شر الأمور محدثاتها، وكل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة، وكل ضلالة فى النار»[٥٨]. لم تكن الإصلاحات السابقة التى انطلقت من هذه الروح، قد تم تقديمها بوصفها شيئا جديدًا فى كثير من الأحيان، ولكن من منطق الارتداد والعودة إلى الممارسات القديمة. يبدأ خط الكلخانة الشريف أيضا بإشارة تبجل الماضى المشرف

والعظيم، ولكنه يستمر فى الحديث صراحة حول إنشاء «المؤسسات الجديدة لتأمين الإمبراطورية، وفوائد الإدارة الجديدة».

وكان من أهم هذه المجالس مجلس الأحكام القضائية، والمشهور أكثر باسم مجلس العدالة. وقد أنشئت هذه الهيئة قبل سنتين من قبل السلطان محمود الثانى[٥٩]. وكان يرأسها السرعسكر خسرو باشا، وتتألف من الرئيس وخمسة أعضاء وسكرتيرتين. كان خط الكلخانة قد أوضح أن هذه الهيئة من المقرر توسيعها بإضافة أعضاء جدد، وتطبيق مهام رقابية وإشرافية وشبه تشريعية.

وبعد أشهر قليلة، وفى مارس عام ١٨٤٠، أسهب خط همايونى جديد (فرمان إمبراطورى) فى القول عن إعادة تنظيم مجلس القضاء، والذى لعب دورًا محوريًا بأشكال مختلفة، طوال فترة التنظيمات[٦٠]. وفى الوقت نفسه تقريبًا، قدم رشيد باشا نظامًا جديدًا تمامًا عن الإدارة الإقليمية المركزية، على غرار النظام الفرنسى المؤلف من المحافظات والولايات، وتحت مسئولية موظفين يتقاضون الرواتب، من أجل أن تحل محل نظام الملتزمين غير المتماسك واتحاد باشوات الشبه إقطاعى وجباية الضرائب، الذى كان سائدًا فى الأزمان السابقة. وعلى أية حال، يمكن أن يوضع هذا المشروع الطموح موضع التنفيذ بعد فترة من الوقت[٦١].

وسرعان ما تلاحقت الإصلاحات الأخرى، التى كانت قد بشّر بها الخط الشريف، والمتعلقة أساسًا بأمرين هما : العدالة والمالية.كانت كلتاهما تنطوى على انتهاكات جذرية للماضى.

الإصلاح القانونى[٦٢]

وفقًا لنظريات فقهاء المسلمين الصارمة، لا يمكن أن تكون هناك سلطة تشريعية فى الدولة، لأن القانون جاء من عند الله وحده، وصدر عن طريق الوحى. ولذلك فمن الناحية النظرية، لن يكون هناك قانون سوى الشريعة، وهى غير قابلة للتغيير، فالله

هو الذى أنزل شريعة الإسلام، وليس هناك سلطة قضائية أخرى تحكم سواها. وفى الإمبراطوريات الإسلامية الباكرة كانت الممارسات القانونية تقدم بعض الحلول الوسط مع الواقع، وتعترف بالعرف وإرادة الحاكم كنشاط قانونى، وتطبيقها فى المحاكم الإدارية أو العرفية خارج نظام محاكم الشريعة. كان السلاطين العثمانيون، وصولاً إلى محمود الثانى، يصدرون الـ «قانونلر» التى توصف أحيانا بأنها القوانين. ولكن هذا الوصف ليس دقيقًا. ولا يعنى القانون العثمانى بأى شكل سن التشريعات، وإنما هو بالأحرى تجميع للقوانين الموجودة، وجدولة للقواعد القانونية. فى الواقع ذهب العثمانيون إلى أبعد من أى نظام إسلامى سابق في إقامة سلطة الشريعة الوحيدة وتأييدها، والقضاء على أو الحد من فعالية أية نظم قانونية وقضائية أخرى موجودة. واختفت المحاكم الإدارية والتجارية والعسكرية والعدالة التى كانت موجودة فى ظل الخلافة، وقد حقق رجال الإفتاء والقضاة. الذين خضعوا فى تنظيمهم وفق تسلسل هرمى تحت رقابة عليا، لشيخ الإسلام فى إستنبول قدرة خاصة فى جميع المسائل المتعلقة بالقانون والعدالة المتعلقة بالمسلمين.

ولا يبدو أن إصدار قانون العقوبات الجديد فى مايو ١٨٤٠ قد اعتبر منذ الوهلة الأولى خطوة ثورية. وقد دل الاسم الذى أطلق عليه «قانون جرائم» إلى الرغبة فى البقاء ضمن تقاليد القوانين القائمة وأحكام الشريعة. وعلى الرغم من تأثره بالقانون الفرنسى، فهو أساسا يتضمن نظام بنية قانون العقوبات فى الشريعة نفسها. ولكن هناك واحدًا أو اثنين من التغيرات المهمة مهدا الطريق لمزيد من الإصلاحات القانونية الجذرية المتتالية، ويتمثل أحدهما فى التأكيد على المساواة بين جميع الرعايا العثمانيين أمام القانون. والآخر هو إعداد وإصدار مدونة قانونية، تتألف من ديباجة وأربع عشرة مادة، على يد هيئة مشتركة مكلفة بهذه المهمة. وعلى الرغم من أن القانون كان مشوشًا فى الفكر والتعبير وغير فعال فى التطبيق، فقد كان إشارة إلى ظهور أولى التجارب للمبدأ التشريعى والهيئة التشريعية فى الدولة العثمانية.

وقد فات العلماء إدراك مغزى هذا التجديد فيما يبدو، ولم يبدوا أية مقاومة. ومع ذلك، فقد أثار قلقهم أكثر ما تم استحداثه فى العام نفسه، فقد تأسست محكمة عدل خاصة جديدة،

أنشئت حديثًا فى وزارة التجارة للنظر فى المنازعات التجارية. وكان الكثير من التجديدات ما زال قيد التحضير، فبإيحاء من رشيد باشا تم إعداد قانون تجارى جديد يستند على النماذج الفرنسية. ولقد أثار هذا القانون الجديد الاعتراضات القديمة للفقهاء المسلمين الذين فهموا أنه انتقاص للشريعة، وفرضوا إيقافه. كانت القوانين التى تتعامل مع حالات إفلاس الشركات وصرف العملات الأجنبية، والمسائل المماثلة، قد استمدت كلها تقريبًا من القانون التجارى الفرنسى. وعندما قدمه رشيد باشا إلى المجلس الأعلى فى عام ١٨٤١، سئل عما إذا كان وفقا للشريعة. قال رشيد «ليس للشريعة علاقة بهذا الموضوع»، فاحتج العلماء الحاضرون وقالوا «هذا كفر»، وقام السلطان الشاب بطرد وزيره المستنير فورًا [١٣].

المالية [١٤]

يذكر أحد بنود خط الكلخانة ما يلى : «لقد وضعنا فى اعتبارنا الاهتمام بأمور الدولة العلية المالية عن طريق تحسين أصول السكة (العملة)، وإنشاء صناديق رأس المال الضرورية من أجل رفع سمعة الإمبراطورية المالية، عن طريق ضبط قيمة النقود وحمايتها، وينبغى إنشاء صناديق رأس المال من أجل زيادة مصادر الثروة المادية».

لقد كانت نقطة حاسمة للغاية. فمنذ البداية وحتى النهاية كانت المالية تمثل مستنقعًا لليأس بالنسبة للإصلاحيين الأتراك ولوثت آمالهم البراقة وابتلعت خططهم الذكية. لم يكن فى الإمكان الجمع مطلقًا بين متطلبين أساسيين، الخزينة العامرة والعملة المستقرة، وكان عدم وجودهما يعنى عرقلة جهاز الحكم والاستخفاف به، كما أن موظفيه صاروا مدعاة للسخرية وفاسدين.

ورث سلاطين الإصلاح عن أسلافهم الممارسات المؤسفة لمواجهة العجز بتخفيض قيمة العملة. ففى عهد السلطان محمود الثانى تم تغيير شكل العملة العثمانية واسمها ٣٥ مرة للإصدارات الذهبية و ٣٧ مرة للإصدارات الفضية، وانخفض معدل القرش التركى من ٢٣ قرشا مقابل الجنيه الإسترلينى فى عام ١٨١٤ إلى ١٠٤ قروش سنة ١٨٣٤م.وكان لابد أن يؤثر هذا التضخم على تجارة الإمبراطورية، وعلى مستوى المعيشة ونزاهة الموظفين ذوى الرواتب تأثيرا واضحا.

وفى أبريل عام ١٨٤٠ صدر فرمان إمبراطورى بالسماح بإنشاء بنك عثمانى تم تشكيله وفقًا للنظم الأوربية، وبضمان من الحكومة يبلغ ٢٠ مليون قرش فى السنة لمدة ١٤ عامًا. وفى السنة التالية قدمت الحكومة التركية إصدارها الأول من النقود الورقية. وعلى الرغم من أن هذه الأوراق توصف بأنها أوراق نقدية فى بعض الأحيان، فينبغى إذن أن تكون جديرة بتسميتها سندات الخزانة الحكومية. وكان عليهم أن يتحملوا فوائد معدلات التضخم التى بلغت ١٢ فى المائة، تدفع مرتين فى السنة، وكان مجموع الإصدارات لا يتجاوز ٦٠ مليون قرش. ولم تكن هناك ضمانات، ولم يتم تحديد تاريخ السداد. وفى السنة التالية بلغ سعر الفائدة إلى النصف، وتم استرداد جزء من الإصدار، ولكن سرعان ما تلاحقت الإصدارات الجديدة، وخلال عشر سنوات وصل المبلغ الأصلى إلى ثلاثة أضعافه. فى حين ظلت هذه السندات ثابتة إلى حد ما، وفى عام ١٨٤٤، كانت الحكومة، بالتعاون مع البنك الجديد جنبًا إلى جنب قادرة على تقديم مجموعة من التدابير الجديدة لحماية العملة. وهى تنطوى على سحب العملة القديمة وإصدار عملة جديدة على غرار النظم الأوربية، التى تتألف من الجنيه الذهب بقيمة ١٠٠ قرش. وكان كل شىء جيدًا فى لحظة، ولكن كان لدى الإصلاحيين فى القطاع المصرفى والمالى، جهاز تفجير لم يكن فى مقدورهم التعامل معه. فمع نشوب حرب القرم أصبحت سندات الخزينة المتداولة مصدرًا للخطر، وخصوصا فى تأثيرها على الأسعار. ولهذا السبب، تم التفاوض على قرض أجنبى فى عام ١٨٥٨، ولم يتم تحقيق الغرض من سحبه إلا جزئيًا، بل كان هذا القرض أول الأسباب التى قادت مباشرة نحو الإفلاس والانهيار فى عام ١٨٧٥.

سقوط رشيد: عرقلة الإصلاح

وفى بداية عام ١٨٤١تعرضت الإصلاحات لنكسة؛ فقد طرد رشيد باشا، وفى السنة التالية ألغى نظام الإدارة المحلية ونظام الضرائب الجديد، وأعيدت الشراكة القديمة بين الحكام العسكريين والملتزمين [١٥]. ومع ذلك، لم تتوقف عملية الإصلاح تمامًا، حتى فى ظل الرجعيين. ففى عام ١٨٤٢ أعيد تشكيل المجلس وبرز نظام أكثر اعتدالاً، وفى السنة

التالية أجريت تغييرات مهمة فى تنظيم الجيش، والذى أعيد تنظيمه آنذاك فى خمسة فيالق عسكرية، وتحدد سنويًا مدة الخدمة بخمس سنوات بالنسبة للجنود العاديين، تليها سبع سنوات فى الاحتياط (الرديف). ويتم الالتحاق بالجيش عن طريق القرعة، وكانت جميع أمور التدريب والمعدات والأسلحة والتنظيم تتم على غرار النظم الغربية[١٦].

رشيد باشا : المرحلة الثانية

وفى عام ١٨٤٥ بدأت مرحلة جديدة من الإصلاح، لقد عاد رشيد باشا إلى وزارة الشئون الخارجية. وفى السنة التالية عيِّن صدرًا أعظم، وقد تولى هذا المنصب ست مرات.

وكان السلطان آنذاك يتخذ استعداداته الخاصة. ففى يناير عام ١٨٤٥ أصدر خطا همايونيًا، أعلن فيه أنه بغض النظر عن الإصلاح العسكرى، والذى كان هو راضيًا عنه تمامًا، فكل ما قدمه من اقتراحات أخرى من أجل مصلحة رعاياه قد أُسىء فهمها وأُسىء تطبيقها من قبل وزرائه، وكان السبب الرئيسى وراء هذا الواقع المؤسف جهل عامة السكان. وينبغى معالجة ذلك عن طريق إنشاء مدارس جيدة فى جميع أنحاء الإمبراطورية، من أجل نشر المعرفة المفيدة، ومن ثم يكون فى الإمكان إدخال التحسينات فى الفروع الأخرى للحكومة، والتى تمت تجربتها بالفعل فى وزارة الحربية[١٧].

مجلس أعيان الولايات[١٨]

لا شك فى أنه بنفس الفكرة عن ربط جماهير الناس بالإصلاحات أن السلطان بعد وقت قليل فى السنة نفسها قد اتخذ خطوة غير مسبوقة ومليئة بإمكانية الخطر تمثلت فى استشارة شعبه. فقد تعين إرسال رجلين من كل ولاية إلى إستنبول، من أجل التشاور مع المجلس الأعلى، ويكونان موضع احترام وثقة، ويتمتعان بالذكاء والمعرفة التى تؤهلهما للتعرف على أسس ازدهار الشعب وخصائصه. وسوف تتحمل صناديق المال المحلية تكلفة سفرهما، ويكون استقرارهما فى إستنبول ضيوف شرف فى النزل الفخمة. عندما

وصلت هذه التعليمات إلى عواصم الولايات، كان «الأشخاص الذين تم انتخابهم من بين الشخصيات البارزة والمحترمة قد سافرو إلى إستنبول، حيث حصلوا على وثيقة تفسِّر الغرض من استدعائهم، وكان يوجه إليهم استفسار يوضح وجهات نظرهم بشأن أوضاع الدولة الحالية وكذلك احتياجات الإصلاحات الأخرى.

يبدو أن المفوضين أصابهم الاضطراب على إثر هذا الإجراء الجديد غير المألوف، فلم يكونوا يتوقعون ما قيل لهم، فلزموا الصمت. ومن ثم، لجأ السلطان إلى أسلوب إرسال لجان سرية للولايات فى كل من أوربا وآسيا، من أجل التحرى وتقديم التقارير عن حالة الإصلاحات. وسافروا لمدة سبعة أشهر أو ثمانية، وتم إبلاغ الباب العالى بكل مجموعة من النتائج التى تم التوصل إليها وفق أوامره. وقد بحث المجلس الأعلى هذه التقارير التى جرى العمل فيها من حين لآخر. وكان بعض المسئولين يرفضونها أو يقومون بتغييرها، وشرع بعض ضباط الجيش والمهندسين البحرية فى إعداد خرائط وتفتيش بعض الطرق والموانئ، ولكن فى أغلبها، وبعبارة لطفى «وضعت معظم أوامرهم رهن الإهمال وحبست الأوراق المقدمة فى صناديق الإلغاء».

التعليم[٦٩]

كانت الإجراءات التعليمية التى أعقبت صدور الخط الهمايونى فى عام ١٨٤٥ ذات تأثير أكثر فعالية. ففى مارس من العام نفسه، وبتكليف من الباب العالى، عيِّنت لجنة من سبعة، من الرجال الضليعين فى العلوم القضائية والعسكرية والمدنية»[٧٠] للتحرى حول المدارس الموجودة وتجديدها وإعدادها. وكان من بين أعضائها على أفندى وكيل مستشار الشؤون الخارجية ومدير قلم الديوان الهمايونى، وفؤاد أفندى رئيس المترجمين فى الديوان.

قدمت اللجنة تقريرها فى أغسطس ١٨٤٦، كما كان معتادًا، وقد كان مسهبًا وغير واقعى، فقد اقترح إقامة جامعة تابعة للدولة، ونظام للمدارس الابتدائية والثانوية، ومجلس دائم للتعليم العام، كان إنشاء الجامعة وشبكة من المدارس مهمة صعبة، فقد استغرق

إنجازها العديد من السنوات وواجهت العديد من العقبات. وقد وضعت أسس الجامعة، وعلقت اللوحة التى تصور البداية المكتملة، ولكن تم التوقف عن العمل بعدما بلغ ارتفاع الجدران بضعة أقدام فحسب. وأقيمت المدارس الثانوية، المسماة «رشديه» تدريجيًا، ومع حلول منتصف القرن، أنشئت ست مدارس منها، وقيد فيها ٨٧٠ تلميذًا ؛ وهى نتيجة سيئة إذا ما قورنت بالبرنامج ذاته، ولكنها نتيجة مشرفة إذا ما قورنت بالواقع الحقيقى. تم إنشاء مجلس للتعليم العام على الفور، ثم أصبح وزارة فى عام ١٨٤٧.

وعلى الرغم من أن هذا التغيير يبدو وكأنه تغيير متواضع من حيث عدد المدارس والتلاميذ فإنه يعتبر تغييرًا كبيرًا. وكان كل من السلطان ولجنته حريصين على الظهور بمظهر من يقوم بخدمة سيادة الدين فى التعليم، وتنص مذكرة مارس ١٨٤٥ بأن أولى ضروريات هذه الحياة «معرفة الواجبات والالتزامات التى يفرضها الدين على الإنسان». ومع ذلك كان تأثير التغيير قد ظهر فى إقامة مدارس جديدة، ومعلمين ومناهج دراسية خارج نطاق العلماء والعلوم الدينية التى كانوا يتعهدون برعايتها، ومن ثم فقد مهد الطريق لنظام التعليم العلمانى. وقد أكد إنشاء وزارة مستقلة للمعارف، استبعاد هذا الأمر المهم من نطاق سلطة العلماء الوحيدة.

الشريعة والعدالة

كانت الشريعة والعدالة اللتان خضعتا لسيطرة العلماء واحتكارهم خضوعًا تامًا، من الموضوعات الأكثر حساسية من مسألة التعليم. وحتى ذلك الوقت، لم يكن لدى المصلحين الجرأة على إقامة أية هيئات تشريعية، وأى نظام قضائى خارج دائرة أولئك المشرعين من العلماء. ومع ذلك، كانت هناك بعض التحركات الأولية فى هذا الاتجاه. وأطلق عليه مؤقتًا اسم (مجلس القوانين القضائية)، ومن خلال مرسوم عام ١٨٣٩، كان هنالك فى واقع الأمر، وظائف قضائية تشريعية وشبه شرعية. وفى عام ١٨٤٧ تشكلت المحاكم المختلطة المدنية والجنائية بأعداد متساوية من القضاة الأوربيين والعثمانيين، وبقوانين الإثبات والإجراءات المستمدة من الممارسات التنفيذية الأوربية بدلا من الممارسات الإسلامية[٧١].

وفى عام ١٨٥٠ اتخذت خطوة أكثر راديكالية تمثلت فى صدور قانون رشيد باشا التجارى، وقد كان بصدد إعداده منذ بضع سنوات، غير أنه قد تأجل بسبب ابتعاده عن السلطة عام ١٨٤١ . وكان سيطبق فى المحاكم التجارية[٧٢]. كان صدور هذا القانون بمثابة أول اعتراف رسمى فى تركيا بنظام القانون والقضاء المستقل عن العلماء، والتعامل مع القضايا بصورة خارج نطاق الشريعة. ولا يعنى مثل هذا الاعتراف شيئا جديدًا فى الإسلام. ولكنه، مع ذلك، كان خروجًا جذريًا عن الممارسات العثمانية السابقة، ونذيرًا بقيام ثورة قانونية واجتماعية كاملة.

سقوط رشيد باشا: ١٨٥٢

كان رشيد باشا قد عزله الرجعيون أكثر من مرة. وكانت أخطر انتكاسة حدثت له فى عام ١٨٥٢ ، عندما أُلغى نظامه الجديد للإدارة المحلية بعد إقالته من الصدارة، ودخلت حركة الإصلاح برمتها إلى طريق مسدود. وفى العام السابق كان السفير البريطانى «ستراتفورد دى ريدليف» قد كتب فى رسالة خاصة يقول فيها : «لقد انتهت لعبة الإصلاحات الكبرى تمامًا فى الوقت الحاضر»[٧٣].

ولا شك فى أن أحد الدوافع الملحة التى أدت إلى إصدار رشيد باشا لهذا البرنامج الإصلاحى الطنان هو الحاجة إلى كسب حسن النية والدعم من القوى الأوربية ضد محمد على فى مصر الذى أحرز نجاحًا كبيرًا فى اتجاهه نحو التغريب. وفى ضوء ذلك، كان بعض المراقبين الغربيين يرى التناقض المروع بين خط الكلخانة الشريف وحقائق الجوار المتدنية التى يفوح منها شىء من رائحة الورد، واستنتجوا أن عملية الإصلاح برمتها لا تتعدى كونها واجهة مزخرفة، ويقصد منها فقط خداع القوى الغربية، دون إجراء أى تغيير حقيقى فى أوضاع تركيا. وعلى أية حال، فمن أجل اعتماد وجهة النظر هذه، يجب تجاهل مسار طويل من الأحداث الطويلة الممتدة منذ القرن الثامن عشر، والتى مهدت الطريق للإصلاح، وتجاهل استمرارية العمل بالمبادئ والمعتقدات الخاصة بالإصلاح فى القرن التالى له، وتجاهل إيمان مصطفى رشيد باشا وغيره من رجال جيله الراسخ وتطلعاتهم لحظة صدوره.

عالى وفؤاد باشا: الخط الهمايونى لعام ١٨٥٦

بدأت مرحلة جديدة فى عام ١٨٥٤. فقد كشف الأداء الضعيف للجيش الحديث ضد الروس خواء الإصلاحات، وكان من الضرورى الإسراع مرة أخرى لإقناع أوربا بإخلاص نوايا الحكومة العثمانية الطيبة وجديتها. ولذلك، قدمت حكومة السلطان مرة أخرى إلى أوربا الدليل الوحيد الذى تقبله فى الإصلاح والتحسن - أى التحرك تجاه قدر أكبر من التشابه مع الغرب. عاد الإصلاحيون إلى السلطة، وأعيد تنظيم المجلس الأعلى للأحكام العدلية، وجرى تقسيمه إلى هيئتين، اهتمت إحداها بالمسائل القانونية اهتمامًا كبيرًا، والأخرى المعروفة باسم المجلس الأعلى للإصلاح. وقد اهتمت بالمسئولية العامة عن برنامج الإصلاح برمته(٧٤).

كان المحك على صدق الأتراك وإخلاصهم، عند معظم الأوربيين، يتمثل فى معاملتهم لغير المسلمين. ولذلك، صدر فى ٧ مايو ١٨٥٥ فرمان بإلغاء اثنين من المعايير الرئيسية فى التفرقة ضدهم. ذلك أن الجزية، التى كانت مطلوبة من الرعايا غير المسلمين من أهل الذمة فى الدولة الإسلامية منذ بدايات الحكم الإسلامى، تم إلغاؤها دونما ضجيج، كما أن امتياز حمل السلاح- أى الخدمة العسكرية- التى كانت مقصورة على المسلمين طوال هذه المدة تقريبا، صارت مفتوحة أمام الجميع. غير أن إعفاء الرعايا غير المسلمين نفور من الخدمة فى الجيش، فهى على أية حال لم تكن تجذبهم كثيرًا، فطلبوا منهم أن يدفعوا ضريبة الإعفاء المسماة بالبدل بدلاً من أداء الخدمة. وكان يتم تحصيل هذه الضريبة بنفس طريقة جباية الجزية الملغاة(٧٥).

وفى يوم ١٨ فبراير ١٨٥٦ أصدر السلطان بستور إصلاح جديدًا، الخط الهمايونى (خط همايون) باعتبار ذلك جزءًا من مقدمات معاهدة باريس، وقبول تركيا شريكا فى سلسلة الخلافات التى عُرفت باسم «التفاهم الأوربى» أكد الخط الشريف على مبادئ مرسوم عام ١٨٣٩، وألغى ضرائب الالتزام مرة أخرى وغيرها من الانتهاكات، والمنصوص عليها، بصورة أكثر تحديدًا وصراحة من ذى قبل، والمساواة الكاملة بين جميع الرعايا العثمانيين بغض النظر عن أديانهم. وأعلنت الحكومة التركية مجددًا عن حسن نواياها. كان الغرب قد انشغل بشكل مباشر بتنفيذها(٧٦).

لم يكن لرشيد باشا، وهو يمثل زعيم المصلحين منذ مدة طويلة، أى دور عند إعداد هذا الإعلان وصدوره. وعلى الرغم من أنه تولى الصدارة العظمى مرتين، ولفترات قصيرة حتى وفاته فى عام ١٨٥٨، فإن قيادة الإصلاح قد انتقلت إلى أيدى تلاميذه السابقين والمنافسين الحاليين، وهما عالى باشا وفؤاد باشا. فقد قاد هذان الرجلان فترة الإصلاح التالية التى امتدت خمسة عشر عامًا(٧٧).

ولد عالى باشا (١٨١٥-١٨٧١) فى إستنبول، وهو نجل صاحب حانوت. ومثل رشيد باشا، دخل الخدمة المدنية عندما كان صبيًا، وارتقى سلم الترقيات الرسمية. وفى عام ١٨٣٣، وبعد أن اكتسب بعض المعارف الفرنسية، عين فى وظيفة الترجمان بالباب العالى، والتى كان قد ازداد أعداد الموظفين فيها فى تلك السنة من اثنين إلى أربعة مساعدين لمواجهة تزايد حجم أعمال الترجمة. وخلال عمله فى هذه الوظيفة، أحرز تقدمًا جيدًا فى اللغة الفرنسية، بمساعدة معلم فرنسى، وفى عام ١٨٣٦ ذهب إلى فيينا فى معية أحمد فتحى باشا المبعوث الخاص. وكانت هذه هى أولى سلسلة التعيينات الدبلوماسية، التى بلغت ذروتها فى ترشيحه سفيرًا فى لندن عام ١٨٤٠. ولدى عودته إلى تركيا فى عام ١٨٤٤، أصبح عضوًا فى مجلس العدل، وتقلد بعد ذلك عددا من المناصب الرفيعة، كان معظمها بالاشتراك مع رشيد باشا. وفى عام ١٨٥٢، عندما طرد رشيد باشا، خلفه عالى باشا فى وظيفة الصدر الأعظم. ورغم أنه كان قد شغل هذا المنصب لمدة شهرين فحسب، فإنه كان لا يزال فى قلب الأحداث. وفى عام ١٨٥٤ أصبح رئيسًا للمجلس الأعلى للتنظيمات المؤسس حديثًا ثم عاد مرة أخرى إلى الصدارة العظمى قبيل إعلان الخط الهمايونى. وبعد ذلك تقلد الصدارة العظمى والعديد من المناصب الأخرى فى فترات مختلفة، كان له دور مهيمن فى حركة الإصلاح استمر حتى وفاته عام ١٨٧١.

وكان مساعده ومعاونه الأقرب خلال هذه الفترة هو فؤاد باشا (١٨١٥-١٨٦٩). ولد أيضًا فى إستنبول، ولكنه نشأ فى أسرة مختلفة تمامًا عنه وكذلك اختلف عنه فى التعليم. فهو نجل كجه جى زاده محمد عزت أفندى (ت ١٨٣٠)، وهو شاعر عثمانى مشهور وعالم ورجل دولة، وكان يحظى فى وقت ما بمكانة عالية وبرعاية السلطان محمود الثانى وعنايته، ولعب دورًا يتسم ببعض الأهمية فى حركة الإصلاح اللغوية والأدبية. دخل

فؤاد نفسه المدرسة الطبية التى أقامها السلطان محمود الثانى فى غلطة سراى فى عام ١٨٢٧، وبعد تخرجه التحق بالهيئة الطبية العسكرية الحديثة. ومع ذلك، كانت معرفته باللغة الفرنسية هى التى أفادته على الفور أكثر من دراسته الطبية. ففى عام ١٨٣٧ التحق بغرفة الترجمة وفى عام ١٨٤٠ ذهب إلى لندن سكرتيرًا أول (ترجمان) فى السفارة. وتقلد بعد ذلك العديد من المناصب الدبلوماسية المختلفة، ففى عام ١٨٥٢ أصبح وزير الشئون الخارجية فى صدارة عالى باشا. وكان أيضا عضوا فى المجلس الأعلى للتنظيمات، والذى ترأسه فيما بعد، وارتبط بأنشطة خاصة بالأعمال التحضيرية للمشاريع الجديدة وصياغة القوانين الجديدة. وإلى جانب عمله كرجل دولة ودبلوماسى، فقد كان عالما قيمًا، وتعاون مع المؤرخ أحمد جودت فى تأليف كتاب «قواعد عثمانية» (١٨٥١)، وهو أول عمل تركى نشر فى قواعد اللغة التركية، ويعد علامة بارزة فى الإصلاح اللغوى.

يعد عالى وفؤاد باشا ومعهما رشيد باشا هم المهندسون الأساسيون والمنفذون لحركة التنظيمات. وقد كانا مثله، يدينان فى خطواتهما الأولى نحو التقدم، إلى معرفتهما بلغة أجنبية. فكانت اللغة الفرنسية بالنسبة إلى نجل صاحب المتجر، وكذلك للآخرين، بمثابة السحر التى جعلت من الكاتب مترجمًا، ومن المترجم ترجمانًا، ومن الترجمان دبلوماسيًا، ومن الدبلوماسى رجل دولة. فى الوقت الذى كانت فيه الإمبراطورية العثمانية قد سيطر عليها هاجس مشكلة البقاء فى عالم كانت تسيطر عليه أوربا بالتوسع والعدوانية، انتقلت مواضع القرار والثقة حتمًا إلى أولئك الذين يعرفون شيئًا عن أوربا ولغاتها وشئونها. وجاءت هذه النخبة الجديدة إلى السلطة لا من طبقة العلماء، ولكن من غرف الترجمة وكتاب السفارات. والوظيفة التى كانت فيما سبق موضع احتقار وشبه وضيعة، وتركت بازدراء إلى الترجمان اليونانيين الذين ساعدت خدماتهم الخاصة على الحفاظ على إبقاء سادتهم العثمانيين بعيدًا عن التدنس بالاتصال بها، قد صارت فى ذلك الوقت مدرسة لفن إدارة شئون الحكم وساحة تدار فيها المعركة للحصول على السلطة.

الإصلاحات القانونية

استمرت إصلاحات عالى وفؤاد باشا وفقا للنظم التى وضعها أسلافهم. وكان الإصلاح القانونى يحمل بضع خطوات أخرى، تقوم على إدخال قانون الأراضى[٧٨] وقانون عقوبات جديدًا [٧٩] صدر فى عام ١٨٥٨، وإعادة تنظيم المحاكم التجارية، التى تم دمجها مع المحاكم المختلطة فى عام ١٨٦٠[٨٠] قوانين تجارية[٨١] وبحرية[٨٢] أخرى، وجميعها من أصل فرنسي، صدرت عام ١٨٦١ وعام ١٨٦٣.

كانت القوانين التجارية بمثابة تطوير منطقى للمبادرة الأولى التى قام بها رشيد باشا. ويمثل قانون العقوبات خطوة أكثر تقدمًا، وقدم بشكل أكثر تفصيلا، ووضع بعناية أكثر من سابقه الصادر عام ١٨٤٠. يستمد الجزء الرئيسى منه من القانون الفرنسى، ولكن مع العديد من الإسقاطات التى لها مغزى، وإضافات وتصحيحات.

كان قانون الأراضى الجديد الصادر عام ١٨٥٨ يحمل من الأهمية أكثر مما تحمله القوانين التجارية أو القوانين الجنائية. وكان هذا القانون، مثل إصلاح الأراضى المصرية فى العام نفسه، يمثل أساسًا محاولة لتقديم دواء التغريب المنهجى الحاسم لمعالجة مشاكل الريف. كانت القرى الغربية كثيفة السكان، والزراعة الغربية مزدهرة، لذلك كان ينبغى أن يتم تعديل نظام حيازة الأراضى والإشغال فى صورة تجعله أوربيًا أكثر. قام محمود بإلغاء التيمار، وكان إلغاء نظام ضريبة الالتزام لبعض الوقت أحد أهداف المصلحين، وقد أحرز تطبيقه بعض التقدم. تمثل الاتجاه العام للإصلاحات فى إلغاء العلاقات الزراعية السابقة وبشكل تدريجى، لكى تمتد إلى تأكيد حقوق الاستخدام، والحيازة، والملكية. اكتسب الإقطاعيون والملتزمون ملكية مطلقة، مع الحقوق الكاملة فى البيع والإرث، والتأكد على حيازة الوثائق الصادرة عن إدارة المساحة (مسح الأراضى). وتضاءلت كثيرًا حقوق المزارعين الفعليين وأوضاعهم، وأصبح المزارع الأجير أو العمال المأجورون تحت رحمة طبقة الملاك الأقوياء الذين كانوا المستفيدين الرئيسيين من الإصلاح. تم تعديل الآثار الضارة المترتبة على القانون الجديد سوى بعد ثبوت عدم كفاءة تطبيقها.

يُعد غالى وفؤاد باشا من رجال الجيل الثانى من الإصلاح. صار الكثير من الأشياء التى كانت تعتبر فى عهد أسلافهم شديدة الغرابة والجدة، جزءًا من حياتهم الطبيعية. ونظرًا لأنهما كانا أكثر اطمئنانًا وأمنا من رشيد باشا سواءً فى قناعاتهما أو مواقفهما الشخصية، فقد استطاعا أن يكونا عمليين أكثر بقدر ما كانا شديدى الحذر. كان معدل تقدمهما يبدو للمراقبين الأوربيين بطيئًا للأسف، وفى أكتوبر ١٨٥٩ قدم ممثل القوى الأوربية مذكرة مشتركة يشكو فيها من الصدر الأعظم لعدم إحراز أى تقدم فى تطبيق فرمان١٨٥٦ [٨٣].

الاضطرابات المالية [٨٤]

على أية حال، كان الخلاف بين السلطات قد منعهما من اتخاذ أية إجراءات فعالة لمتابعة الاحتجاج، وقبل أن يمرً وقت كانت الإمبراطورية العثمانية تعانى القلق من مسائل أشد إلحاحًا، مسألة الأزمة المالية المتزايدة. دائمًا كانت المالية تمثل نقطة ضعف الإصلاحيين. ففى ذلك الحين كانت الخزانة خاوية ولم يتقاض الجيش رواتبه، كما أن الجماهير الذين طالتهم المعاناة زادت عداوتهم لكل من الأوربيين والإصلاحيين. كانت تركيا قد حصلت على قروض للإنفاق على الحرب من حلفائها البريطانيين والفرنسيين خلال حرب القرم. وحقق قرض آخر فى ١٨٥٨ فرجة مؤقتة فحسب، ومع حلول عام ١٨٦٠ كانت الحكومة العثمانية تبعث نداءات عاجلة للمساعدة. وقد وفَّر قرض جديد فى عام ١٨٦١ بعض التحسن، ولكن لم يؤجل طويلاً اندفاع تركيا نحو الإفلاس والرقابة المالية الأجنبية.

عبد العزيز : الرجعية[٨٥]

فى ٢٠ حزيران ١٨٦١ مات السلطان عبد المجيد، وخلفه شقيقه عبد العزيز. كان عبد المجيد حاكمًا معتدلاً حسن النية، ومتعاطفًا مع حركة الإصلاح بصفة شخصية كان يعرف قليلا اللغة الفرنسية، وهو أول حاكم من سلالة الحكام، استخدم لغة غربية ؛ وكان يقرأ

الصحف الصادرة فى باريس، وقدم أو قبل العديد من الممارسات الأوروبية فى بلاطه [٨٦].
وخلفه رجل مختلف المزاج، وبسبب أنه كان شخصًا متقلبًا وعنيفًا ومتعنتًا وسريع الغضب، لم يمر كثير من الوقت حتى هاجم الإصلاحيين، وعمل على عرقلة عملهم وإحباطهم فى كثير من الأحيان بتدخله. لقد كان هناك مستبدون وطغاة من آل عثمان قبل ذلك- رغم أنهم كانوا أقل مما يظن فى بعض الأحيان، ولكن رفع القيود التقليدية من ناحية، واستحداث جهاز جديد غربى للمراقبة والقمع من جهة أخرى، قد أفسح المجال على نطاق غير معروف من قبل، لحكم إمبراطورى مطلق.

ومع ذلك، فقد استطاع غالى وفؤاد باشا، إحراز بعض التقدم، ففى عام ١٨٦٤ نظم «قانون الولايات الجديد» الإدارة الإقليمية بصورة ظلت فعالة حتى نهاية الإمبراطورية وما بعدها[٨٧].

المذكرة الفرنسية لعام ١٨٦٧: الإصلاحات الجديدة[٨٨]

فى فبراير ١٨٦٧ قدمت الحكومة الفرنسية، بدعم من إنجلترا والنمسا، مذكرة إلى الباب العالى تحثُّ على اتباع سياسة إصلاحية أكثر نشاطًا، وتطرح اقتراحات مفصلة. وقد عارض السلطان هذه الفكرة بعنف، ولكنه رضخ تحت ضغط الأحداث. فقد أدار غالى وفؤاد باشا الدولة على مدى السنوات الثلاث التالية، وأعقبها تيار من القوانين والمؤسسات الجديدة.

وفى أواخر عام ١٨٦٧ أتاحت الدعوة التى وجهها نابليون الثالث إلى السلطان لزيارة معرض باريس الدولى، الفرصة للسلطان للقيام برحلة إلى أوربا، ولأول مرة يقوم سلطان عثمانى برحلة كهذه إلى أوربا بغرض آخر غير الحرب. واستقبل فى بلاط باريس ولندن وفيينا، والتقى أيضا بملك بروسيا[٨٩].

العدل والتعليم

اهتمت الإصلاحات التى أجريت خلال السنتين التاليتين مجددا بموضوعين رئيسيين عن القانون والتعليم. وفى أبريل ١٨٦٨ أعيد تنظيم المجلس العالى، وتم خلق هيئتين جديدتين منه ؛ وهما ديوان الأحكام القضائية ومجلس الدولة كانت أولاهما نسخة معدلة من مجلس العدالة السابق، مع مهام شبه تشريعية وبعض الوظائف القضائية. وكانت الأخيرة قد أسست على غرار مجلس الدولة الفرنسى، فى واقع الأمر عبارة عن محكمة استئناف عليا للشئون الإدارية[٩٠].

شهد العام نفسه مدرسة الليسيه السلطانية العثمانية فى غلطة سراى [٩١]. وفى هذه المدرسة كانت لغة التعليم هى الفرنسية (باستثناء المواد الدراسية التركية البحتة) وبذلت محاولة جادة لإعطاء المناهج الحديثة والغربية فى التعليم الثانوى. وقد كان هناك بالفعل عدد قليل من المدارس المماثلة التى أسستها البعثات الأجنبية، ولاسيما كلية روبرت الأميركية البروتستانتية (١٨٦٣)، بيد أن مدرسة غلطة سراى كانت بمثابة أولى المحاولات الجادة من جانب حكومة إسلامية لتوفير التعليم الحديث على المستوى الثانوى بلغة غربية. وهناك خاصية جديدة أخرى، وهى تعليم التلاميذ المسلمين والمسيحيين جنبا إلى جنب، وهى خطوة نحو تطبيق إلغاء التفرقة الدينية.

كان تأثير مدرسة غلطة سراى على نهضة تركيا الحديثة تأثيرًا ضخمًا. وعندما صارت الحاجة ماسة وملحة بشكل متزايد إلى الإداريين والمسئولين الدبلوماسيين وغيرهم من ذوى التعليم الغربى، والقادرين على التعامل مع الجهاز الإدارى الغربى، قدر لخريجى مدرسة غلطة سراى أن يلعبوا دورًا (بارزًا) فى سياسة الإمبراطورية العثمانية وإدارتها، وبعدها الجمهورية التركية. ولم تكن مدرسة الليسيه العثمانية الإمبراطورية تمتلك الميادين التى يتم اللعب فيها، ولكن عددا غير قليل من الانتصارات لتركيا الحديثة تم إحرازها فى فصولها.

ولعل أهم الإصلاحات القانونية التى تمت خلال القرن التاسع عشر، تتمثل فى إصدار القانون المدنى الجديد، والمعروف باسم مجلة (Mecelle)، الذى ظهر القسم الأول منه عام

١٨٦٩ [٩٢]. وتم الانتهاء منه عام ١٨٧٦. كان القانون إلى حد كبير للغاية من عمل أحمد جودت باشا (١٨٢٢-١٨٩٥م)، وهو باحث ومؤرخ وقاض عبقرى كان الشخصية الأبرز فى الحياة الفكرية فى زمانه. وبعد أن تولى عدة مناصب رسمية، عين رئيسًا (لديوان المراسيم القضائية عام ١٨٦٨). وكان فى حقيقة الأمر، وزيرًا للعدل حسبما تم فيما بعد الاعتراف بوزارة مستقلة للعدل. وتشمل إنجازاته (إقامة دورات) فى القانون للقضاة فى الوزارة، والتوسع فى مجموعة جديدة من المحاكم العلمانية والمحاكم النظامية، مع أصولها وسلطاتها القضائية والإجرائية الخاصة بها ومع محاكم الاستئناف فى ديوان المراسيم القضائية.

كان جودت باشا خلال فترة بداية توليه منصبه فى لجنة العدل قد لعب دورا ما فى وضع قوانين العقوبات والأرض. وتم استدعاؤه فى ذلك الحين لكى يعالج المشكلة الأضخم فى قانون مدنى جديد لكى يحل محل الفوضى السائدة آنذاك. وكان على باشا شغوفًا بأن يتبع سابقة القانون التجارى ويتبنى القانون الفرنسى قانونًا للإمبراطورية، ومع ذلك، فقد فضل جودت أن يبقى داخل التراث الإسلامى وأن يعد قانونًا يستند بقوة على الشريعة، فى حين يكون حديثًا من حيث الشكل والعرض. وكان هو ولجنته لهم طريقتهم، ونتيجة لجهودهم صار تصنيف مجموعة من قوانين المذهب الحنفى بدلاً من قانون الشريعة، أحد الإنجازات العظيمة للتشريع التركى. وقد بقى سارى المفعول فى تركيا إلى أن تم إلغاؤه على يد الجمهورية فى عام ١٩٢٦، ولا يزال يشكل أساس النظم القانونية للعديد من الدول التى خلفت العثمانيين فى آسيا.

وفى عام ١٨٦٩ انحلت شراكة قائدى الإصلاح مع وفاة فؤاد باشا [٩٣]. وربما كان غالى باشا أكثرهما قدرة، ولكنه كان يحظى بشعبية أقل بين مواطنيه، وقد عهد إليه تحمل الأزمة المالية المتجددة، وسرعان ما وضع نفسه فى موضع كراهية أكثر عندما رفع معدل ضريبة العشر. قللت الحرب الأوربية - الروسية عام ١٨٧١ من هيبة فرنسا، وبالتالى من الإصلاح، وكان غالى باشا قد أصابه الوهن انعزل بالفعل عندما مات بعد ثلاثة أشهر من مرضه.

وفى سبتمبر ١٨٧١ توفى الإصلاحيان، وانهزمت فرنسا راعيتهما ومرشدتهما، وسادت حالة من رد الفعل بل إن المسيحيين العثمانيين طُردوا من الوظائف العامة. وتم التركيز بقدر أكبر على السمة الإسلامية للإمبراطورية والحاجة إلى الوحدة الإسلامية، على نحو يبشر بالمذاهب المناصرة للوحدة الإسلامية التى سادت فى العقد التالى. وتحت حكم السلطان عبد العزيز تقدم المذهب لأول مرة بحيث إن السلطان لم يعد رأس الإمبراطورية العثمانية فقط، ولكن أيضا خليفة لجميع المسلمين، وهو مفهوم لم يكن مقبولاً من قبل الخلفاء فى العصور المبكرة. وفى زمن كانت فيه بلاد المسلمين فى أفريقيا وآسيا تسقط تحت الحكم الاستعمارى الأوربى، كسبت هذه المزاعم بسرعة دعمًا هائلاً، ووفرت الخلافة العثمانية نقطة حشد للقوى المعارضة للتغريب وضد الغرب (٩٤).

أتاحت وفاة عالى باشا وانتصار الرجعية وقفة مناسبة لإنعام النظر فى جهود المصلحين، وفى آثار إنجازاتهم وعيوبها.

الخلاصة :

أصبح من الشائع فى المؤلفات الأوربية أن تنظر إلى الإصلاحات التركية التى حدثت خلال القرن التاسع عشر، على أنها كانت لا تزال وليداً «لقد توقفت التنظيمات عند أعتاب الباب العالى»(٩٥) ولكن عند مقارنة تركيا فى عام ١٨٠٠ بتركيا. فى عام ١٨٧١م، اتضح أن كثيرا من التغيرات العميقة التى حدثت بسرعة كبيرة سواء للأفضل أو الأسوأ، تشير إلى أن «التنظيمات» كانت أكثر من رشوة لأوربا أو تعبير دينى عن النيات الحسنة لمن سيكونون مصلحين سذجًا.

كان الشعور العام فى أوربا أن المؤسسات القديمة للإمبراطورية وبنيتها يتصفان بالبربرية والسوء بدرجة لا يمكن إصلاحها. هذه الرؤية حضت عليها حكومات القوى الأوربية وسفاراتها بقوة كبيرة رجال الدولة الأتراك، ولم تلبث أن لقيت القبول ضمنيًا على الأقل من نسبة متزايدة من الطبقة الحاكمة. لقد كان اتخاذ شكل حكومة مثل الحكومات الأوربية وتبنى أسلوب الحياة الأوربية، بأسرع ما يمكن، هو ما يجعل أوربا تعترف أن

تركيا فى مرتبة الدول المتحضرة ولها خصائصها. والتى كانت تدرك تمامًا قوة أوربا وثروتها وتقدمها مقارنة بما لديهم من تخلف وفقر وضعف. ويعرب ضيا باشا (١٨٢٥-١٨٨٠) عن هذا الوضع كذلك فى قصيدة مشهورة، وهو يعد أحد الشخصيات الفكرية البارزة خلال القرن التاسع عشر، فيقول :

مررتُ عبر أراضى الكفار ورأيتُ المدن والقصور؛ تجولت فى الممالك الإسلامية، فلم أر شيئًا سوى الخراب[٩١].

لكن عندما نتساءل حول الاعتقاد السائد بأن الإصلاحات كانت غير فعالة، وربما يمكننا أن نسأل نحن أيضا عن اعتقاد له علاقة به، ويتمثل فى مدى فائدة التأثير الذى قامت به وما قدمته من إصلاحات على من كانوا يعيشون قبل ذلك الوقت.

بالفعل فى النصف الأول من القرن التاسع عشر، انطلقت بعض الأصوات المشكوك فيها. ولعل أكثر التعليقات الثاقبة هى تلك التى أدلى بها «أدولفوس سليد»، وهو ضابط البحرية البريطانية الذى زار تركيا عدة مرات بعد عام ١٨٢٩، واكتسب معرفة وثيقة باللغة والبلد والشعب. ووجه انتقاداته الأساسية الممثلة فى أن الإصلاحيين قاموا بتدمير النظام القديم الذى لم يكن فى حد ذاته شرًا، ولكن على العكس كان يحوى الكثير مما صار موضع حسد :

«فقد كان العثمانى حتى ذلك الحين يتمتع عادة بالامتيازات المحببة لدى الأحرار، التى كافحت من أجلها الأمم المسيحية زمنا طويلاً إذ لم يكن يدفع للحكومة شيئًا غير ضريبة أرض معقولة على الرغم من أنه كان عرضة للابتزاز الذى يمكن تصنيفه على أنه مبالغة فى قيمة الضرائب، فهو لم يكن يدفع ضريبة العشر، بسبب أن الوقف كان يفى بتوفير معيشة رجال الدين الإسلامى. وكان يسافر حيث شاء وكما يحلو له دون جوازات سفر: فلا ضابط يقحم عينيه عنوة وأصابعه القذرة بين أمتعته، ولا شرطة تراقب تحركاته، أو تتنصت على كلامه. وكان لبيته حرمة. ولم يؤخذ أبناؤه قط عنوة من بين يديه ليصيروا جنودًا ما لم تكن الحرب تستدعى ذلك. ولم تكن نظرة طموحه تتعدى حدود الميلاد والثروة: وقد يطمح أن يرتقى من أدنى الدرجات، دون وقاحة، إلى رتبة الباشا، وإذا كان يستطيع

القراءة، يطمح أن يتولى الصدارة العظمى، وقد غرس هذا الوعى ودعمه عدد لا يحصى ممن سبقوه، وسمت بعقله، ومكانته من الالتحاق بالمناصب الرفيعة دون حرج. أليس هذا يعد ميزة تقدرها الشعوب الحرة ؟ ألم تكن الثورة الفرنسية قد اهتمت بمسألة الإقصاء من وظائف الشرف؟ ومن الممكن أن أمدَّ بلا حدود الخطوط القائمة بين الدول التى تتباعد فيما بينها بعصور المعرفة. وهناك مثال آخر حقيقى، ولكنه هزلى. لقد كانت إنكشارية إستنبول تشبه إلى حد ما، مجلس النواب لأنها ترغم فى كثير من الأحيان حكامهم من أجل تغيير وزرائه، وأصحاب القدرة، فهم بمثابة أعضاء حزبيين فيما بينهم، ولأنهم كانوا يتمتعون بحرفية إذكاء مشاعر الرجال، فهم واثقون من الحصول على مناصب جيدة من أجل استرضائهم(٩٧).

لقد قام السلطان محمود بتدمير هذا النظام، ولم يقدم شيئا بديلاً عنه سوى إرادته الجامحة الخاصة :

«فما الذى يستطيع السلطان أن يقدمه من أجل هذه الحرية، وهذه القدرة على تحقيق أعنف الرغبات؟ وقد يكون الرد لا شىء. أنا لا أعتقد أن العثمانيين كانوا يعترضون على نظام خاص بالزى للحكومة، مع الأعباء التى يتكفل بها الجيش النظامى الذى سيدافع عن شرفهم، شريطة أن يمنحوهم حرياتهم ولكن بدلا من أن يطعِّم خططه بما يتفق مع النظام القديم والذى يحتضن مجموعة محترمة مرتبة ترتيبًا هرميًا يضم النبلاء الوراثيين وحكام الولايات، قدم مثل هذه التسهيلات والرعاية الحريصة على عدم الاصطدام بالتحيز. بدلاً من ذلك، كان يتظاهر بهدف أن يكون أداة أوروبية تابعة لآسيا، بدلاً من أن يكون أداة آسيوية تابعة لأوربا، ورفض كل الحيل، وكشف عن مخططاته قبل الأوان فى الحكم الذاتى وتعظيم الذات الذى اشمئزت منه رعاياه، مما أدى إلى سقوط احترامهم له»(٩٨).

ويطلق مولكته حكمًا مماثلاً فيقول :

«ولإنجاز هدفه، كان لابد له فى الواقع أن يهدم كليًا أية سلطة أخرى داخل حدود الإمبراطورية، حتى يتسنى له تجميع كل القوى فى يده تمامًا، ويتمكن من تطهير المكان

قبل البدء فى تشييد بلده. لقد أفلح السلطان فى الجزء الأول من مهمته العظيمة بفطنته وتصميمه، وفى الثانية جانبه الفلاح»[٩٩].

وبعد محمود، حاول رجال التنظيمات إقامة بناء جديد على الأرض التى كانت ممهدة بمثل هذا التهور العنيف والمدمر. ولكنهم كانوا يعملون بأساليب وطرق غير مألوفة لهم، ومن ثم عمل معهم رؤساء للعمل. أو بدونهم على الإطلاق. غير مهرة وساخطون وغير أهل للثقة.

ومع ذلك، فقد أنجزوا الكثير من الأعمال. كان على تركيا أن تقوم إما بتحديث نفسها فى العالم خلال القرنين التاسع عشر والعشرين، أو أن تموت، وقد وضع رجال التنظيمات، مع كل إخفاقاتهم، أساسًا لا غنى عنه لتحديث أكثر شمولاً كان يجب اتباعه. وكانت تلك الإصلاحات القانونية والإدارية فى كثير من الأحيان يساء تقديرها ويُعجز عن تطبيقها، ولكن فى عالم السكك الحديدية والتلغراف لم يكن من الممكن الإبقاء على الهيكل القديم الإقطاعى للإمبراطورية على قيد الحياة، وكان هناك فى الواقع شىء من الحرية فى الاختيار. وربما كان أعظم إنجاز لهم هو ما تم عمله فى مجال التعليم. ففى المدارس والكليات التى أنشئت خلال القرن التاسع عشر، تطورت تدريجيًا وبصعوبة شديدة، نخبة متعلمة جديدة، وبروح جديدة، وبفهم جديد وأوضح للحقائق. كانت مشاكل التكيف الأخلاقى والروحى هائلة، فقد كان هناك العديد، وهم كثيرون جدًا، ممن سقطوا فى الإحباط والتشاؤم والفساد. وظهرت طبقة جديدة من الموظفين الذين تخرجوا من المدارس، وغالبا ما كانوا جاهلين وسطحيين وفاسدين، وقد انفصلوا عمن يحكمونهم بفجوة واسعة، ولكن كان هؤلاء أفضل من الجاهلين المغرورين بأنفسهم الذين حلُوا محلهم. ومن بين هؤلاء المسئولين الجدد، كان هناك نسبة كبيرة من الرجال المخلصين والمسئولين، الذين يفهمون فهمًا حقيقيًا المشكلات والصعوبات التى تواجه بلادهم، ولديهم تصميم على مواجهتها والتغلب عليها. وكان ضخ هذه الروح الجديدة فى الطبقات المسيطرة فى الإمبراطورية يتم ببطء، وهو أمر مثبط ومدمر للغاية، ولكن مع حلول القرن العشرين، كانت قد أفرزت نخبة حاكمة ذات معرفة وقدرة، وقبل كل شىء صار لديها إحساس بالمسئولية والتصميم لتنفيذ القرار بالقيام بثورة اجتماعية وسياسية عظيمة هى التى أقامت تركيا الحديثة. ومما يؤكد

قيمة تلك النخبة بالنسبة لتركيا بشكل لافت للنظر هو قانون العقوبات الذى ينعدم وجوده فى البلدان الأخرى التى تواجهها قضايا ميراث ومشكلات مماثلة.

إن الصعوبات التى واجهها المصلحون خلال القرن التاسع عشر كانت هائلة. وعلى الرغم من أن القوات المعارضة لهم كانت تسعى نحو مطاردة الأهداف المزيفة فى حقيقة أمرها، فقد كانت عنيفة وظالمة وتشكل خطورة. كانت توجد جوانب كثيرة أثارت الاستياء والكراهية تجاه الإصلاحات. كانت التغيرات السياسية والاجتماعية والاقتصادية التى قاموا بها، تبدو كأنها تحمل نوعًا من التهديد لمصالح كل مجموعة تقريبا فى المجتمع التركى، وكانت تبدو للجميع على أنها انتصار للعدو المسيحى الغربى الذى امتدت فترة عدائه ألف عام، ضد الإسلام. كانت الإصلاحات تُفرض قسرًا فى الأساس على أى بلد مسلم، وهى إصلاحات ذات ممارسات وإجراءات مستمدة من أوربا وبتشجيع منها، إن لم يكن الإصرار نابعًا من القوى الأوربية، وبمساعدة من الخبراء الأوربيين والمستشارين. كانت الهزائم العسكرية والإذلال القديم تجاه الكفار البرابرة، حينما كانوا مستسلمين، قد طرح فى كثير من الأحيان مشاعر الحقد وعززها، وكان منح غير المسلمين مناصب مساوية داخل الإمبراطورية يمثل للكثيرين قمة الإهانة والازدراء.

عند حلول عام ١٨٧١، كان الإصلاح قد اتخذ فى واقع الأمر طريقًا استحال معه الارتداد نحو سياسة الرجوع إلى الماضى البسيط. لقد كان النظام القديم قد تم تدميره تدميرًا شاملاً بحيث إنه كان من المستحيل استعادته فى كل الأحوال، ولم يكن أمام تركيا سوى المضى قدمًا نحو مسار واحد فقط: وهو التحديث والتغريب. ويمكنها أن تمضى فيه بسرعة أو ببطء، وبشكل مباشر أو ملتو، ولكن لا يمكن لها الرجوع إلى الوراء.

هوامش الفصل الرابع

(١) عن البيرقدار (ويطلق عليه اسم علمدار نفس المعنى) توجد دراستان حديثتان تعتمدان على مصادر أصلية : وهما أوزون جارشيلى Uzuncarsili العلمدار مصطفى باشا (١٩٤٩)، وميللر A.F. Miller البيرقدار مصطفى باشا (١٩٤٧). ويمكن الحصول على معلومات مفصلة أيضًا من جودت Cevdet وزنكيسين Zinkesin وغيرهما.

(٢) شانيزاده Sanizade، الجزء الأول ص٦٦-٧٣، وجودت : التاريخ، الجزء التاسع ص٣-٦ و ٢٧٨-٨٣. عن معنى «سند الاتفاق» انظر إينالجق Inalcik ما التنظيمات ؟ فى Tarih Arastirmalari (١٩٤١) ص٢٤٩ وهناك تعريف أكثر إيجازًا باللغة الإنجليزية لنفس المؤلف: «مشاكل الأرض فى التاريخ التركى» (١٩٥٥) ص٢٢٥، وأيضًا نفس المصدر ، ص٤٤١.

(٣) تتزايد مجموعة الأعمال المطبوعة التى تتناول الإصلاحات العثمانية التى افتتحت فى عهد محمود الثانى وخلفائه، إن لم تكن فى شكل رسائل علمية مفصلة. وأحدث دراسة عامة هى التى قام بها مؤرخ تركى استخدم خلالها المصادر التركية والغربية، وهى دراسة قارال Karal المكونة من ثلاثة أجزاء نشرت فى سلسلة التاريخ العثمانى الضخمة فى أنقرة من قبل المجتمع التاريخى التركى، و «عثمانلى تاريخى» (١٧٨٩-١٨٥٦)، المجلد السادس (١٨٥٦-٦١) والمجلد السابع (١٨٦١-٧٦) ١٩٥٦. توجد مجموعة من الدراسات والأبحاث عن مظاهر متنوعة لحركة الإصلاحات قام بها مؤلفون مختلفون. وللحصول عليها انظر مجلد «تنظيمات» المنشور فى عام ١٩٤٠ بواسطة وزارة التعليم التركية بمناسبة مرور مائة عام على إصدار المرسوم الأول للإصلاحات. ويعد عبد الرحمن شرف، وهو من الأجيال الأولى للمؤرخين الأتراك وآخر مؤرخى الإمبراطورية العثمانية وأول رئيس للجمعية التاريخية العثمانية. من المؤرخين المستنيرين على وجه الخصوص. ويحوى الجزء الخاص بـ (أحاديث عن التاريخ) (١٣٤٠هـ) (وهو مجموعة من المقالات تتناول ملاحظات شخصية نقدية وأحداثا وقعت فى القرن التاسع عشر بتركيا) ومؤلفه (تاريخ دولت عثمانيه ١٣٠٩هـ)، وهو فى التاريخ العام ويشمل ويحتوى على توضيحات رائعة للتغيرات الإدارية والدستورية. ويمكن أيضًا الحصول على دراسات عامة من خلال الكتابات التاريخية لأحمد راسم «أحمد راسم» (التاريخ العثمانى) (١٣٢٦-٣٠هـ)، و الحكم القومى بعد الاستبداد (١٩٢٣-١٩٢٥)، وهو موجز مختصر عن الإصلاحات، استخدم فيه المصادر التركية التى كان قد كتبها كرامرز J.H. Kramers، ونشرها فى (S.V.Tanzimat EI2) حيث يمكن العثور على العديد من المقالات الأخرى التى تتناول الهوية والمؤسسات التركية. ويمكن الحصول على مواد مفيدة فى بعض أعمال مؤرخى الغرب رغم اعتمادهم الكلى أو فى الغالب على المصادر الغربية. وتحوى هذه الدراسات مؤلفات معاصرة وقريبة من المعاصرة مثل مؤلف روزين Geschichte der G. Rosen Turkei... 1826 (1866-7)، ومؤلف انكلهارد Ed. Engelhardt: «الترك والتنظيمات». (وتُرجم هذا العمل إلى اللغة التركية واستخدمه كثيرًا المؤرخون الأتراك). وكذلك الكثير من الأعمال الحديثة مثل فون ساكس Geschichte des Machtverfalls der Turkei، فيينا ١٩١٣، وجورجا Geschichte des Jorgal osmanischen Reiches، وتمبرلى H.W.V. Temperley إنجلترا والشرق الأدنى «الجزء الأول : The Crimea(1936)، وبيلى F.E. Bailey: «السياسة البريطانية وحركة الإصلاح التركى. ومن بين العديد من الملاحظات الغربية المعاصرة يحظى بعضها باهتمام خاص. ولقد وصف عهد محمود الثانى وصفًا جيدًا على يد الضابط البروسي هيلموت فون مولتكه « Hemlut von Moltke und. والبحار الإنجليزى أدولفوس سليد Adolphus

Slade سجل الرحلات فى تركيا واليونان فى أعوام ١٨٢٩ و ١٨٣٠ و ١٨٣١ (١٨٣٢). وهناك دراسات رائعة عن تركيا خلال عامي ١٨٤٠ و ١٨٥٠. فى أعمال شارلز وايت Charles White : «ثلاثة أعوام فى القسطنطينية، وأوبيكيني A. Ubicini رسائل عن تركيا، وتوصف المرحلة الأخيرة من التنظيمات وفترة المشروطية الأولى التى استمرت مدة قصيرة وصفًا ثاقبًا يحوى معلومات يقدمها قنصل وباحث ألماني يدعى موردتمان A.D.mordtmann فى كتابه نشره بدون ذكر المؤلف وتحت عنوان Stambul und das modern Turkenthum. ومن أهم مؤرخى الترك المنشور مؤلفاتهم حول هذه الفترة هم : شانى زاده وجودت ولطفى. ويعد شانى زاده (انظر عنه نفس المرجع ص٨٤) من مؤرخى كتاب الوقائع الرّسميين والذى يغطى تاريخه الفترة من عام ١٨٠٨ وحتى عام ١٨٢٠. ولا يتجاوز تاريخ جودت باشا (انظر عنه المرجع السابق ص٦٤. هامش ٥٢) عام ١٨٢٦، ولكن ملاحظاته وتذاكره (التذاكر من الأول وحتى الثانى عشر والتى نشرها جاويد بايسوم عام ١٩٥٣، و«معروضات» المنشور فى TOEM أعداد ٧٨-٩٣) تطلعنا على الكثير من الأحداث فى عصره. وقد كتب أحمد لطفى، الذى نجح مثل جودت باشا فى أن يكون من مؤرخى كتاب الوقائع الرسميين فى عام ١٨٦٥. تاريخه الذى تناول فيه الفترة من ١٨٢٥ وحتى ١٨٦٨، وتم طبع المجلدات الثمانية الأولى التى وصلت حتى عام ١٨٤٧ (تاريخ لطفى ١٢٩٠-١٣٢٨). ويمكن أن نذكر من بين المؤرخين الأتراك فى تلك الفترة «طيارزاده عطا، حيث يقدم مؤلفه «تاريخ عطا» معلومات بصفة خاصة حول شئون السراى والأشخاص، ويتضمن كتاب «نتائج الوقوعات لمصطفى نورى باشا دراسات وتحليلات قيمة حول التطور والإصلاح فى الحكومة والقوات المسلحة والمالية. ومحمد ثريا الذى ندين له بما قام به من تأليف قاموس ببليوجرافى لا يقدر بثمن تناول فيه الوجهاء العثمانيين وهو بعنوان «سجل عثمانى» (١٣٠٨-١٥)، والصدر الأعظم كامل باشا الذى بلغ فى تاريخه السياسى «تاريخ سياسى دولت علية عثمانيه، ١٣٢٧هـ) حتى منتصفه. وتوجد إلى جانب هذه الأعمال التاريخية، الجرائد التركية والمجلات الدورية ومدونات الفترة بالإضافة إلى أعداد ضخمة من الوثائق الموجودة فى أرشيفات الدولة التى لم يستفد منها الباحثون سوى إفادة قليلة للغاية ولم يدرسوها سوى القليل جدًا منها أيضًا. عن هذه الأرشيفات انظر برنارد لويس «أرشيف رئاسة الوزراء» منشور فى EI^2.

(٤) للحصول على مذكرة ببليوجرافية موجزة حول مجموع ما كُتب من «مادة وفيرة» تتعلق بهذه الرواية، انظر دينى J. Deny «الوالده سلطان» ، EI1، المجلد الرابع ص١١٨.

(٥) مولتكه Moltke، ص٤٠٨.

(٦) انظر المرجع السابق، ص٢٧-٣٨.

(٧) تعد الدراسة التى قام بها محمد أسعد (١٢٤٣ / ١٨٢٧) وهى بعنوان «أس ظفر»، بمثابة الدراسة الرسمية التركية عن الواقعة الخيرية، وقام بالترجمة الفرنسية A.P. Caussin de Perceval, Precis historique de la destruction du corps des Janissaires. (1833) وقارن نورى «نتائج» المجلد الرابع ص٧٦ وما بعدها، وكامل باشا «تاريخ سياسى» (التاريخ السياسى) المجلد الثالث ص١٠٠ وما بعدها، وراسم (التاريخ العثمانى) المجلد الرابع، ص١٨٠٥ وما بعدها. كتب أيضًا الكتاب الأوربيون العديد من الأوصاف والتعليقات، مثل روزين Rosen المجلد الأول ص٨ وما بعدها. ومن أجل الحصول على دراسات نقدية موجزة للحدث انظر تمبرلى temperly ص١٥-٢١ و ٤٠٢ وهمش ٢٢، وبيلى Bailey ص٢٥٢-٥٩ الجزء الثالث ص١٠٨ وما بعدها، ونورى «نتائج» الجزء الرابع ص١٠٩ وما بعدها، وأوبيكيني Ubicini الرسالة التاسعة عشر.

(٨) راسم، المجلد الرابع ص١٨٣٠ وما بعدها.

(٩) برنارد لويس «باب سز عسكر» و «ضبطية» منشورة فى EI^2.

(١٠) أوبيكينى ubicini الرسالة التاسعة عشرة.

(١١) لطفى، المجلد الأول ص١٩٦.

(١٢) بيلى Bailey ص١٤٦ وما بعدها، وعن السياسات البريطانية تجاه حركة الإصلاح العثمانية انظر أيضًا رودكى F.S. Rodkey بالمرستون وتجديد تركيا ١٨٣٠-٤١، المجلد الأول (١٩٢٩)، ص٥٧٠-٩٣، والمجلد الثانى (١٩٣٠) ص١٩٣-٢٢٥، وتمبرلى H. Temperly السياسة البريطانية تجاه القانون الداخلى (البرلمانى) والدستورى فى تركيا (١٨٣٠-١٩١٤) (١٨٣٠-١٩١٤) Rule and Constitutionalism in Turkey (١٨٣٠-١٩١٤). المجلد الرابع (١٩٣٢-٤) ص١٥٦-١٦١.

(١٣) روزين Rosen المجلد الأول ص٢٣٤-٥ sax ص٢٦٥. وعن ترجمة باللغة التركية لكتيب تعليمات بروسيا العسكرية فى تلك الفترة، انظر عطا الجزء الثالث ص١٢٦ وما بعدها.

(١٤)مولتكه خمفنث ص ٤١٢-١٣.

(١٥) يمكن الحصول على مؤرخى التعليم التركى لدى «محمود جواده معارف عموميه نظارتى تاريخية تشكيلات وإجراءاتى (١٣٣٩هـ) وهو تاريخ وزارة التعليم الرسمى به العديد من الوثائق)، وأركين : معارف، الجزء الثانى. وعن الانطباعات الغربية الحديثة انظر أوبيكينى Ubicini الرسالة التاسعة عشر.

(١٦) قارال Karal : سليم الثالث، الجزء الخامس ص١٦٦، أعيد تقديم الصورة الخاصة بأول مجموعة للطلاب، والتى تم التقاطها فى باريس عام ١٨٣٠، فى «تنظيمات» فى الصفحة المقابلة لصفحة ٧٣٧.

(١٧) انظر نفس المرجع ص٤٣٥.

(١٨) ذكرها سهيل أونور Suheyl Unver فى «تنظيمات» ص٩٤٠-١.

(١٩) عن شانى زاده انظر بابنجر Geschichtschreiber , Babiger ص٣٤٦-٧، وعدنان : علم، ص١٩٢-٥.

(٢٠) عن إسحاق أفندى انظر عدنان «علم» ص١٩٦-٧، وأسعد «مرآت مهندسخانه» ص٣٤-٤٢، ولطفى الجزء الثالث ص١٦٧، وفرانكو M. Franco «مقالة عن تاريخ الإسرائيليين فى الإمبراطورية العثمانية» ص٤١-٢.

(٢١) شانى زاده الجزء الرابع ص٢٠، وجودت : تاريخ، المجلد الحادى عشر ص١٦٦.

(٢٢) وايت White الجزء الثانى ص١٧٦.

(٢٣) شانى زاده الجزء الرابع ص٣٢-٣٥، وجودت المجلد الثانى عشر ص٤٣، وقارن Sketches ص٢٨١ وما بعدها.

(٢٤) انظر البيليوجرافيا الخاصة بأحمد وفيق باشا فى كتاب محمود كمال إينال «أواخر الصدور العظام فى العهد العثمانى» ١٩٤٠-٥٣ ص٦٥١-٧٣٨، وأيضًا مقالات باون H. Bowen عن «أحمد وفيق باشا» ونشر فى EI2 ومقالات طانبينار المنشورة فى Ia. ومن الممكن الحصول على بعض الانطباعات الشخصية المهمة لوفيق باشا منشورة عن ناسو سينيور Nassau W. Senior : Journal kept in Turkey and Greece in the Autumn of 1857 and the begining of 1859 (1858). وعند مورتمان Mordtmann « إستنبول Islambul. وعند غيرهما من المؤلفين الغربيين. عن يحيا أفندى انظر أسعد : مرآت مهندسخانه، ص٢٣-٢٤.

(٢٥) جودت : تاريخ، المجلد الثاني عشر ص٩١.

(٢٦) لطفي، المجلد الرابع ص٩٩. عن مترجمي الباب العالي بصفة عامة انظر كرامرز Kramers : «ترجمان» المنشور في EI1، وجب Gibb وباون Bowen ص١٢٢، وأركين : معارف ص٦١٢-١٧ (هامش١)، وأوزون جارشيلي: مركز وبحريه ص٧١-٧٦. عن دراسة ببليوجرافية حول أهم المترجمين اليونانيين من عام ١٦٦١ وحتى عام ١٨٢١ انظر ايامينونداس (Epami-nondas I.Stamatiads 1865).

(٢٧) عن صادق رفعت باشا انظر نفس المرجع ص١٢٩، وعن أحمد وفيق باشا انظر المرجع السابق ص٨٦.

(٢٨) لطفي المجلد الأول ص٥٩، وليت White الجزء الأول ص١٠٩، وأوبيكيني Ubicini الرسالة التاسعة عشرة.

(٢٩) لطفي : المجلد الثالث ص١٤٢، وقارال : تاريخ المجلد الخامس ص١٥٩. كان قارال أيضًا قد ألف دراسة حول إحصاء رسمي عام ١٨٣١، وهي بعنوان «الإحصاء السكاني الأول في الإمبراطورية العثمانية» Osmanli imparatorugunde ilk nu-fuz sayimi (1943).

(٣٠) عاصم، المجلد الأول ص٤٠-٤١، وقارن : جودت : تاريخ، المجلد الخامس ص٢٨٩-٩٠ والمجلد السادس ص٥٧ وما بعدها.

(٣١) عن نظام التيمار انظر ديني Deny «التيمار» Timar منشور في EI1. عن إلغاء النظام الإقطاعي انظر دراسة إينالجق : «ما التنظيمات؟» ص٢٤٤ وما بعدها، والمصادر المذكورة فيها، وأيضًا بيلي Bailey ص٣٦-٣٧.

(٣٢) عن إصلاح الوقف انظر لطفي المجلد الأول ص٢٠٥، وأوبيكيني Ubicini الرسالة الثانية عشر، وايت White الجزء الأول ص٢٣٦، وكوبريلي «الماهية القانونية لمؤسسات الأوقاف ورقيها التاريخي» الجزء الثاني ص٢٣ وما بعدها، وعن النص التركي ص٣١ وما بعدها، والترجمة : تميرلي ص٣١ و ٤٠٥. ومن الممكن الحصول على التاريخ الرسمي لوزارة الأوقاف من «تاريخ تأسيس وزارة الأوقاف الهمايونية » (١٣٣٥). ويبدو في هذه الدراسات أن السلطان محمود الثاني كان يحتذي النموذج الذي ألفه محمد علي في مصر عام ١٨١٢.

(٣٣) تشتق كلمتا «Vakf»أو «Vakif» (والجمع evkaf أو في اللغة التركية الحديثة vakiflar) من الكلمة العربية وقف (والجمع أوقاف)، وعن المؤسسة بصفة عامة انظر EI1 (الوقف Wakf) وكتبه هافنج W.Heffening.

(٣٤) نوري : نتائج الجزء الرابع ص١٠٠.

(٣٥) المرجع السابق ص١٠١.

(٣٦) وايت الجزء الأول ص٢٣٦.

(٣٧) عن تطور الصحافة انظر وايت الجزء الثاني ص٢١٨ وما بعدها، وأوبيكيني Ubicini الرسالة الحادية عشرة، وتميرلي ص٢٤٤-١٥ وسليد الجزء الأول ص٢٧٣ وما بعدها، ومحمود كمال في TOEM، عدد ٩٦-٩٧) عن أحمد أمين (يالمان) «تطور تركيا الحديثة قياسًا بالصحافة (١٩١٤) وكرجك Gercek الصحافة التركية (١٨٣١-١٩٣١) ، وسرور اسكيت Server R. iskit : نظام المطبوعات في تركيا (١٩٣٩)، ووداد كونيول Vedad Gunyol. المنشور مقالته في المجلد السابع ص٣٦٧ وما بعدها. عن الحافة الفرنسية انظر لاجارد L.Lagarde : «ملاحظات حول الصحافة الفرنسية في القسطنطينية (١٩٤٨) » ص٢٧١-٦ و «ملاحظات حول الصحافة الفرنسية في أمير في عهد السلطان محمود الثاني» نفس المرجع (١٩٥٠) ص١٠٢-٤٤.

(٣٨) وايت. ج٢ ص٢١٨ وما بعدها.

(٣٩) قارال : تاريخ ج٥ ص١٦٠-١، ولطفى ج٤ ص١٦٢ وما بعدها. وعن الموانئ ووسائل الاتصال عمومًا انظر أيضًا بيرلى ص١٣٦، ورسائل أوبيكينى ١٨.

(٤٠) ب. لويس «باب سر عسكر» نشر فى EI2، وانظر كذلك المرجع السابق ص٧٩.

(٤١) ب. لويس «باب سر عسكر» نشر فى EI2، والمرجع السابق ص٩١-٩٢.

(٤٢) عن الوزراء بصفة عامة انظر قارال : تاريخ ج٦ ص١٢٢ وما بعدها، وشرف : تاريخ دولت عثمانيه ج٢ ص٤٦٤ وما بعدها، ولطفى ج٣ ص١٤٥، وانظر كذلك ب. لويس «باش وكيل» و «دفترداره فى EI2.

(٤٣)عطا ج٣ ص١٢١ وما بعدها وص١٣٧ وما بعدها، ولطفى ج٥ ص١٠٦ و ١٢٨ وكذلك قارال : تاريخ ج٦ ص١١٦ وما بعدها.

(٤٤) سلوك ١ / ١١ (القاهرة ١٩٤١) ص١٤٨، وماير Mamluk Costume: A. Mayer. (١٩٥٢) ص١٧-١٨، وقارن المقريزى : خطط ج٢ (بولاق ١٢٧٠هـ) (ص٢١٦-١٧) عن إدخال الطراز المغولى فى الزى على يد قلاوون خلال القرن الثالث عشر انظر (رايس D.S. Le Baptistere de St. Louis) ١٩٥١، ص١٢.

(٤٥) لطفى ج١، ص١٩١-٢.

(٤٦) منكور فى كانارد M.Canard «الحلاق والإسلام»، ج٨ (١٩٤٩-٥٠) الجزائر ص٢٠٠ وما بعدها. تشير تعليقات سليد حول مظاهر الإصلاح فى الزى والمكتوبة عن آراء مختلفة إلى حد ما : لم يقترف السلطان محمود على الإطلاق شيئًا خطأ أكبر من قيامه بتغيير طراز مطية سلاح الفرسان الأتراك، الذى كان من قبل يتسم بمقاعد رائعة وسيطرة محكمة على الفرس، وكان الأمر يقتضى فقط تحويل أكثر الفرس شذوذًا فى العالم إلى أكثرها نظامًا. ولكن السلطان محمود، فى كل ما أحدثه من تغييرات، كان كمن نزع الأقنعة من على وجه الإنسان والقشرة من الفاكهة. كان الفارس الأوروبى يركب سراجه المنبسط مع ركابه الطويل؛ ومن ظن أنه يجب أن يكون لفرسانه نفس الوضع. كان جنود المشاة الأوروبيون يرتدون السترات أليفة محكمة وقبعات محكمة، ولذلك قام بنفس الأمر. وقد كان هذا التقليد الأعمى للمظاهر الكلية فقط، غير ذات فائدة وتسبب فقط انعدام الراحة جسديا والصبر، وقد أثبت بالفعل أنه كان بمثابة أحد الشرور الأخلاقية التى تخلق اشمئزازًا لا حد له (ج٢ ص٢١٠-١١) ومن أجل الحصول على تعليقات مناقضة انظر Sketches ص٢٣٧.

(٤٧) عن إدخال الطربوش انظر الدراسة التى قام بها أوزون جارشيلى المنشورة فى Bell، عدد ٧٠ (١٩٥٤)، ص٢٢٣،٣. وعن إصلاحات زى رجال الدين انظر كذلك لطفى ج١ ص ٢٥٥-٦، وراسم : عثمانى تاريخى ج٤، ١٨٢٦ هامش ٢٨٠، وايت ج٢ ص٥٠ وما بعدها، وسليد ج٢ ص٢١٠ وما بعدها، وتمبرلى ص٢١، وبيلى ص٣٧١، وقارال : تاريخ ج٥ ص١٥٤ و ١٦١-٢.

(٤٨) لطفى ج٨ ص٦٩-٧٠، وقارال : تاريخ ج٦، ص٢٧٩.

(٤٩) لطفى ج٢ ص١٤٨ و ٢٦٩.

(٥٠) لطفى المجلد الخامس، ص٥٠ (صورة)، وج٤ ص٥٥ (يوم الأربعاء يوم اجازة) Lutfi . 74.

(٥١) ذكرها جريفز: (P. Graves 1941) ص٢٢، وقارن ملاحظات فؤاد باشا التى ذكرها جودت : التذاكر ص٨٥.

(٥٢) يمكن الحصول على أكثر الببليوجرافيا شمولاً فى معلوماتها لدى إينال فى كتابه «الصدور العظام»، الذى يعد بمثابة سلسلة ببليوجرافية حول الصدور العظام من محمد أمين على باشا (عين عام ١٨٥٢) إلى النهاية. انظر أيضًا EI[1] ,EI[2] حيث يمكن

الحصول على تقييم لشخصيات أدبية في ذلك الوقت. ويحوى العديد من الشخصيات السياسية في كتاب «تاريخ الشعر العثماني» لـ جب Gibb ج٤ (١٩٠٥) وطانبينار ج١.

(٥٣) See: above,p.71

(٥٤)عن حالت انظر شرف : تاريخ.. ص٢٧-٣٨، وقارال : تاريخ ج٦، ص٢٧٩، عن خسرو باشا EI1, EI2, IAs.v، عن غالب باشا: بابنجر Geschichtsschreiber، ص٣٣١، وأوزون جارشيلي في Bellعدد ٢ (١٩٣٧) ص٢٥٧ وما بعدها وعن عاكف وبرتو انظر جب الشعر العثماني ج٤ ص٣٢٣ وما بعدها وتمبرلي ص٦٠ وما بعدها.

(٥٥) عن مصطفى رشيد باشا انظر رشاد قاينار «مصطفى رشيد باشا والتنظيمات» (١٩٥٤)، وجاويد بايسوم «مصطفى رشيد باشا» نشر في تنظيمات ص٧٢٣-٤٦، وشرف تاريخ ت ٧٥-٨٧، والمؤلفات الأخرى التي تتناول تلك الفترة بصفة عامة لـ «قارال وشرف وتمبرلي وراسم وغيرهم».

(٥٦) عن عبد المجيد انظر EI2 و IAs.v وعن المرسوم الصادر عام ١٨٣٩ انظر التعليقات المهمة لجودت باشا (التذاكر ص٧ وما بعدها) وللأمير مترنيخ (أنكلهارد، ج١ ص٤٧-٥١، وقارن ذكريات ميترنخ Metternichs Memoires، باريس ١٨٨٤، ج٦، ص٣٧٨-٨٦. ومناقشات أخرى وتعليقات يمكن الحصول عليها لدى لطفي ج٦ ص٥٩ وما بعدها ظن ونوري : نتائج ج٤ ص٩٧ وما بعدها، وعطا ج٣، ص٢٠٣ وما بعدها، وكامل باشا : تاريخ سياسي ج٣، ص١٩١ وما بعدها، وايت ج١ ص١١٠-٢٠، ورسائل أوبيكيني الرسالة الثانية، وروزين ج٢ ص١٦ وما بعدها، وأنكلهارد ج١ ص٣٥ وما بعدها، وشرف : تاريخ.. ص٤٨ وما بعدها، وجورجا ج٥ ص٣٩٠، وساكس ص٢٧٨ وما بعدها، وتمبرلي ص١٥٧، وبيلي ص١٩٢ وما بعدها، وقانيار ص١٦٤ وما بعدها، وقارال : تاريخ ج٥ ص١٧٣، وما بعدها.

(٥٧)نص هذا الخط (الفرمان) وغيره من القوانين التركية التي صدرت خلال القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، يمكن الحصول عليها في الدستور (إستانبول ١٨٧١-١٩٢٨)، وترد ترجمات لبعض هذه القوانين في مؤلفات آريستارجي (١٨٧٣-٨٨) ويونج : G. Young (١٩٠٥-٦).

(٥٨) ب. لويس Studio Islamica , some Observations on the Significance of Heresy in History of Islam ج١ (١٩٥٣) ص٥٢ وما بعدها.

(٥٩) لطفي ج٥ ص١٠٦ وما بعدها.

(٦٠) لطفي ج٦ ص٩٢ وما بعدها، وبيلي ص١٩٩.

(٦١) انظر نفس المرجع ص٢٧٨ وما بعدها.

(٦٢)عن قانون العقوبات والقوانين التجارية انظر أنكلهارد ج١ ص٤٠، ورسائل أوبيكيني الرسالة السابعة، ولطفي ج٦ ص١٠٢-٤، و «تنظيمات» ص١٧٦-٢١٤ و ٢١٦، وتمبرلي ص١٦٣، وبيلي ص٢٠٠، وقارال: تاريخ ج٥ ص١٧٧.

(٦٣) تمبرلي ص١٦٣.

(٦٤)عن وزير التجارة انظر لطفي ج٦ ص٢٨ و ١٤٥، وعن مجلس المالية المرجع السابق ص١٢٥، وعن إصدار العملات النقدية انظر المرجع السابق، ص١٢٧، وايت ج٢ ص٧١، ورسائل أوبيكيني الرسالة الرابعة عشرة.

(٦٥) أنكلهارد ج١ ص٥٠، وتمبرلي ص١٦٥.

(٦٦) لطفي ج٧ ص٧٤، وأنكلهارد ج١ ص٧١، ورسائل أوبيكيني الرسالة التاسعة عشرة.

(٦٧) لطفى ج٨، ص٨.

(٦٨)المرجع السابق ص١٥-١٧، وقارن أنكلهارد ج١ ص٧٦.

(٦٩) رسائل أوبيكيني الرسالة التاسعة، وأنكلهارد ج٢ ص٧، وروزين ج٢ ص٨٦، وبيلى ص٢١٤، وتمبرلى ص٢٣٤.

(٧٠) انظر ترجمة المذكرة لدى أوبيكى: doc. xiii

(٧١) لطفى ج٦ ص١٠٢، وأنكلهارد ج١ ص٨٣.

(٧٢)الدستور ج١ ص٣٧٣ وما بعدها، ويونج Young المجلد السابع ص٥٥ وما بعدها، وآريستارجى Aristarchi ج١ ص٢٧٥ وما بعدها، و «تنظيمات Tanzimat» ص١٩٦، وتمبرلى Temperley، ص١٦٣-٢٣٢.

(٧٣) ذكرت فى تمبرلى Temperley، مارس ١٨٥١، ص٢٤٢.

(٧٤) يونج Young المجلد الأول ص٢.

(٧٥) آريستارجى Aristarchi ج٢ ص١٤ وما بعدها، و EI2 (Badal) كتبه باون H. Bowen، و (Badal- I Askeri كتبه اونار S.S. Onar. وعن هذه المسألة بصفة عامة انظر رودريك (١٩٥٣-٤) ص٨٤٤-٦٤.

(٧٦)توجد تعليقات جودت بشأن فرمان عام ١٨٥٦ فى التذاكر Tezakir، ص٦٧ وما بعدها، والتى اقتبست فى بعض مذكرات رشيد باشا أيضًا. انظر أيضًا إنكلهارد Engelhardt، ج١ ص١٣٩ وما بعدها، وروزين ج٢ ص٢٣٩ وما بعدها، وجورجا ج٥ ص٤٨٢، وساكس ص٢٤٢ وما بعدها، وراسم ج٤ ص٢٠٤٨ وما بعدها.

(٧٧) عن عالى وفؤاد باشا، انظر EI1 , EI2، وإينال Inal, S.vv.

(٧٨) المتن فى الدستور ج١، ص١٥٦ والترجمة فى يونج Young المجلد السادس ص٤٥، وآريستاجى Aristarchi ج١ ص٥٧ وما بعدها، والدراسة التى قام بها F.A. Belin , J. As. 1862، وبارقان (1858)، فى Tanzimat ص٣٢١-٤٢١. انظر أيضًا إينالجق.

(٧٩) الدستور ج١ ص٥٢٧ وما بعدها، يونج Yuong المجلد السابع ص١ وما بعدها، آريستاجى Aristarchi ج٢، ص٢١٢ وما بعدها.

(٨٠) الدستور ج١ ص٥٢٧ وما بعدها، يونج Young ج١ ص٢٢٦.

(٨١)الدستور ج١ ص٧٨٠، ويونج Young المجلد السابع ص١٥٥.

(٨٢) الدستور ج١، ص٤٦٦، ويونج Young المجلد السابع ص١٠٢، وآريستارجى Aristarchi ج١ ص٢٤٤.

(٨٣) Engel hardt,i,161 ff.;Rasim,iv.2092ff.

(٨٤) عن المالية العثمانية، انظر والى A.d.Velay، (مقالة حول تاريخ المالية فى تركيا) ١٩٠٣، مقالة حول تاريخ الاقتصاد فى تركيا ١٨٨٥ . وانظر مذكرات راسم عن الديون (المجلد الرابع ص٢٠٢٨ وما بعدها).

(٨٥)عن عبد العزيز، انظر خلوق شاهسواراوغلى Sehsuvaroglu. Haluk y السلطان عبد العزيز (١٩٤٩) وأيضا المقالات المتصلة بالموضوع والمنشورة فى EI2 و IA، والمصادر المستعان بها هنالك. وقد ذكر تمبرلى Tempperley فى المقال المنشور فى Comb. ist. J... ص١٦٧ وما بعدها، التعليقات من المصادر الدبلوماسية البريطانية.

(٨٦) عن بعض هذه الممارسات، انظر راسم المجلد الرابع ص٢٠٠٩ وما بعدها هامش ٢٨٩..

(٨٧) عن بعض هذه الممارسات، انظر راسم المجلد الأول ص٢٩، وانظر كذلك انكلهارد Engelhardt الجزء الأول ص١٩٢-٨، وقارال Karal التاريخ المجلد السابع ص١٥٣، وتمبرلى ص٢٣٧، وساكس ص٢٧٢ وما بعدها، وقارن نفس المصدر ص٢٨١.

(٨٨) انكلهارد Engelhardt، الجزء الأول ص٢٣٧ وما بعدها، وج ٢ ص١ وما بعدها، وساكس ص٢٨٠ وما بعدها.

(٨٩) عن هذه الزيارة، انظر المذكرات التى كتبها حلمى أفندى، رئيس كتاب المابين الذى رافق السلطان باعتباره المترجم : وقام بنشرها نجيب عاصم فى TOEM عدد ٤٩-٦٢ (١٣٢٧هـ) ص٩٠-١٠٢، وانظر أيضًا على كمالى آقسوت، «رحلة السلطان عبد العزيز إلى مصر وأوربا (١٩٤٤)».

(٩٠) الدستور المجلد الأول ص٧٠٣ وما بعدها، ويونج Young المجلد الأول ص١٥٩ وما بعدها، وآريستاجى Aristarchi. وعن الآمال الكبار التى كان الليبراليون الأتراك يعقدون الأمل على مجلس الدولة، انظر طانبينار Tanpinar، ص١٩٠.

(٩١) إنكلهارد، الجزء الثانى ص١٠، وأركين : معارف ج٢ ص٤٠٠، وإحسان سونكو Ihsan Sungu تشييد مدرسة غلطة

(٩٢) تتوافر الكثير من الطبعات والترجمات الخاصة بـ «مجلة»، وللحصول على إيضاح عام مجمل حول القانون التركى، انظر : أونار S.S.Onar. 292-308. وعن الأعمال القانونية لأحمد جودت باشا، انظر Ebu ula Mardin ، Medeni Hukuk Cephesinden Ahmed Cevdet Pasa (1946)، وبشكل موجز Ahmed Djawadat Pasa in H. Bown EI2، وقدمت آراء جودت بإيجاز فى التذاكر، ص٦٢-٦٤.

(٩٣) للحصول على دراسة مفيدة ومدعمة بالوثائق حول القضايا المتعلقة بـ «وصيت نامه فؤاد باشا»، انظر Bell (The Question of Davision Fuad Pasa>s «Political Testament ., no 89 (1959, p.119

(٩٤) انظر، نفس المرجع، ص٢١٧ وما بعدها، وص٢٣٤-٧.

(٩٥) ذكرت عند جيوفرى لويس Geoffrey Lewis تركيا (١٩٥٥) ص٣٥.

(٩٦) يوجد هذا الشعر الذى نظم فى جنيف عام ١٨٧٠، فى كثير من مختارات الشعر التركى، فقد ظهرت فى كتاب كنعان آقيوز . «مختارات من الشعر التركى المتأثر بالغرب» (١٩٥٣). عن دراسات ونقاش حول ضيا باشا وأعماله انظر جب «الشعر العثمانى» المجلد الخامس ص٤١-١١١ ونفس المرجع ص١٣٤ وما بعدها.

(٩٧)سليد ج١ ص٢٧٥-٦ (ط٢ ص١٤٥).

(٩٨) سليد ج١ ص٢٧٦-٧ (ط٢ ص١٤٦).

(٩٩) مولكته ص٤٠٩-١٠.

الفصل الخامس

بذور الثورة

«أمام البوابة الرئيسية يواجه المرء تمثالاً للحرية ؛ فى يدها صولجان جالسة على كرسى. مظهرها وطريقتها تنقل للمشاهدين هذا المعنى: «أيها الزوار المبجلون ! عندما تنظرون إلى هذا العرض الرائع جول تقدم البشرية، لاتنسوا أن كل هذا التقدم نتيجة أعمال الحرية. فتحت حماية الحرية تحقق الشعوب والأمم السعادة. وحيثما لا تكون هناك حرية لا يمكن أن يكون هناك أمن، وحيثما لايوجد الأمن لا يمكن أن يكون سعى؛ وحيثما لا يوجد سعى لا يمكن أن يوجد الازدهار، وإذا لم يكن الازدهار موجودا، فلا يمكن أن توجد السعادة !...

سعد الله باشا، معرض باريس، ١٨٧٨

«جوهر أفكار ١٧٨٩ ليس تحديد القوة الحاكمة، ولكن إلغاء القوى الوسيطة».

اللورد اكتون، الوطنية، ١٨٦٢

الكلمة التركية «حريت» مأخوذة من الكلمة العربية «الحرية» باعتبارها اسماً مشتقاً من «حر». تستخدم الكلمة فى الاستعمال الإسلامى التقليدى بمعنى قانونى واجتماعى، وأحيانا بمعنى فلسفى. وكانت تدل فى المعنى الأول على معنى مضاد للعبودية، وأيضا فى بعض الأحيان يعبر عن الاستثناء أو الامتياز، وفى المعنى الأخير تعنى حرية الإرادة– عكس القضاء والقدر[1]. ولا يبدو أنها فى أى وقت كانت تحمل المعنى الذى أعطاه شيشرون للكلمة اللاتينية Libeatas، تقليدًا لأرسطو– أى المواطنة أو الحق فى المشاركة فى توجيه الحكومة.

وفى نهاية القرن الثامن عشر، اكتسبت الكلمة معنى جديدًا فى اللغة التركية. وساعدت التقارير الواردة من فرنسا، وترجمة البيانات الفرنسية العامة، على أن تجعل المفهوم الجديد مألوفًا (٢). ولم يكن الاستقبال الأول فى صالح المفهوم. ففى عام ١٧٩٨ ذكر رئيس أفندى عاطف فى تقرير له عن وقائع الفرنسيين فى المناطق التى احتلوها على ساحل البحر الإدرياتيكى ما لاحظه عنهم «إن قيامهم باستدعاء شكل من أشكال الحكم فى حكومة اليونان القديمة، وإقامة نظام من الحرية فى هذه الأماكن يكشف بما لا يدع أى شك للتعليق أو التفسير عن نوايا الشر بعقولهم»(٣).

القومية والحرية – شخَّصهما عاطف بحق على أنهما القوتان اللتان ستلعبان دورا كبيرًا فى القرن التاسع عشر لتدمير الإمبراطورية. ثم حاول السلطان فى العام نفسه دحض هذه الأفكار الجديدة الخطرة، واصفًا الحرية الفرنسية بأنها لا تعدو أن تكون مجرد طيش وفوضى :

« وبهذه الاعتقادات العقيمة والآراء غير المعقولة أقاموا المبادئ الجديدة وسنوا القوانين الجديدة، وأسسوا ما وسوس إليهم الشيطان، ودمروا أسس الأديان، واستنوا قوانين تبيح لهم الأشياء المحرمة، وأطلقوا العنان لأنفسهم ولعواطفهم كيفما اشتهت، وانجذب عامة الناس إلى ظلمهم، كالمجانين الهائجين، وقد بث الفتنة بين الأديان، واندس الفساد بين الملوك والدول... »(٤).

لكن على الرغم من هذه الجهود، وغيرها لتدميرها، فإن شجرة الحرية ضربت بجذورها فى أرض تركيا. ولم يمر وقت طويل حتى حدث تطور آخر ضاعف من اهتمام الأتراك ذوى الفكر العميق بالحرية. والمساواة وسيادة القانون. وخلال النصف الأول من القرن التاسع عشر، أدركت أعداد متزايدة من الأتراك، لاسيما بين أولئك الذين أتيحت لهم فرصة السفر إلى الغرب، مدى معاناة بلدهم بشكل غير مقبول من التخلف والفقر، وبصورة تتناقض مع أوربا التى كانت غنية وقوية بشكل لا يُصدق، وبدت واثقة من نفسها وقوية بلا حدود وبشكل لا يصدق، إلى حد أن العالم كله صار فى قبضتها. لقد أعيدت فى ذلك الحين صياغة السؤال القديم القائل : لماذا تتدهور الإمبراطورية؟ بالصورة

التالية وهى: «لماذا تتدهور الإمبراطورية على حين تتقدم أوربا وترتقى، وما سر النجاح الأوربى؟».

كان يعتقد لفترة من الوقت، أن سر أوربا يكمن فى المصنوعات والأجهزة التقنية، والتى كانت هى الميزة الوحيدة لقوم من البربر يبدو حقيرًا من نواح أخرى. يعرب «خالد أفندى»، الشكاك، وقد كان سفيرًا فى باريس منذ عام ١٠٢– وحتى عام ١٨٠٦، عن وجهة النظر هذه بأسلوبه الأكثر فجاجة:

«الله يعلم، بماذا يمكن أن نشبه عقولهم وأفهامهم، بحيث يمكن أن نشبه الفرق بينهم وبين أهل الإسلام، مثل الفرق بين البحارة والكتبة بيننا. خداعهم وسياساتهم فجة، حتى إنه يمكن فهم ما ينوون القيام به قبل أن تتبادر فى نياتهم، غير أن ما لاقوه من نجاحات قد نشأ فقط. من افتقارنا للحماسة، لأنه ليس لديهم جنود فى شجاعة جنودنا، ولا وزراء مثل وزرائنا، ومدفعيتنا أكثر كفاءة مما لديهم. ليس لديهم رأسمال سوى الكلام. الله وحده يعلم، وأنا أعتقد أنه إذا ما تم ادخار، كإجراء مستعجل جدا يتم خلال مرة واحدة كل ثلاث أو أربع سنوات، مبلغ ٢٥,٠٠٠ كيسه ووضعهم جانبًا، وإذا ما تم بناء خمسة مصانع للدخان والورق، والكريستال، والخزف والقماش، فضلا عن إقامة مدرسة للغات والجغرافيا، فسوف تكون الأوضاع على ما يرام فى غضون خمس سنوات كما لن يبق شىء بالنسبة لهم يستطيعون القيام به، لأن أساس كل تجارتهم الحالى هو فى هذه السلع الخمس. وهب الله سادتنا بعض الحماس، آمين[٥].

كانت الصناعة والعلوم – أى المصانع والمدارس؛ هى التعاويذ التى حاول كل من محمود الثانى فى تركيا ومحمد على فى مصر، أن يستحضر بهما أرواح ثروة أوربا وقوتها، وبالتالى تشكل أسلوب عمل للكثير من المصلحين والمبتكرين اللاحقين.

ولكن ما إن فتح باب فى الجدار الفاصل بين العالم الإسلامى والعالم المسيحى، لم يعد من الممكن السيطرة على حركة مرور الأفكار وانتقائها. كان الشباب الأتراك يتعلمون اللغات الأوربية، ويدرسون على أيدى معلمين أوربيين ويسافرون إلى أوربا – فكان من المحتم أن يمدوا قراءاتهم واهتمامهم فيما وراء المهام الفنية المسندة إليهم.

لم تكن التعويذة فيما يبدو، تعمل بشكل جيد جدًا، وكان ينبغى أن تكتشف بعض الأسرار الأخرى التى تتعلق بصحة تطبيقها. فقد كان يبدو من الطبيعى للزائر التركى الشاب إلى أوربا، الباحث عن مصدر القوة الأوروبية المراوغة، أن يبحث عنه فى ملامح الحياة الأوروبية والحكومة التى كانت أكثر اختلافًا عما هى عليه فى بلاده. فالليبرالية فى الثلاثينيات والأربعينيات من القرن التاسع عشر، كانت السبب المقدس للتنوير والتقدم وقد جمعت بين آمال كل من أنبل المثاليين وأكثر رجال الأعمال والفنيين العمليين، وماذا يمكن أن يوجد أكثر غرابة وأكثر تميزًا عند الغرب من الحكومة الدستورية والبرلمانية فى نظر أى زائر شرقى ؟ وكان أحد أوائل الذين جاءوا على مسار هذه الخطوط صادق رفعت باشا (١٨٠٧-١٨٥٦م) الذى ذهب إلى السفارة التركية فى فيينا سنة ١٨٣٧م وتولى عدة وظائف عليا فى إستنبول بعد ذلك. وإحدى كتاباته مقالة فى اثنتى عشرة صفحة عنوانها «ما يتعلق بحال أوربا» كان قد أعد مسودتها الأولى فى أثناء توليه السفارة فى فيينا[١].

فى هذا المقال يطرح بعض الأفكار حول الفروق الجوهرية بين أوربا وتركيا، وتلك النواحى التى ينبغى على الأخيرة أن تسعى إلى تقليد الأولى. كان صادق باشا مثل الكثيرين من أبناء جيله، معجبًا بالثروة والصناعة والعلم فى أوربا إعجابًا شديدًا، ورأى فيها الوسائل لتجديد بلده. لكنه أيضًا يربط التقدم والازدهار الأوربى ببعض الظروف السياسية. وهو يوضح أن أساس ازدهار الدول الأوربية يكمن فى الزيادة المطردة فى أعداد السكان، وتحسين الزراعة فى البلاد، والحفاظ على الهدوء والأمن. ولكن هذه بدورها تعتمد على ما يلى:

« ترنو كل أمة وشعب لتحقيق الأمن الشامل للحياة والممتلكات والشرف، والسمعة وهذا يعنى، أنها تعتمد على التطبيق السليم للحقوق اللازمة للحرية. وعندما يكون الأمر على هذا الأساس، يحظى هذا النوع من الأمن وهذه الحقوق من الحرية بمزيد من الرعاية والاهتمام الفائقين، لأن الرعايا بشكل شخصى، والبلدان على نحو مماثل، لم يخلقوا من أجل الدول، ولكن على العكس من ذلك، لحكمة الملك سبحانه وتعالى، فإنه منح حكام العالم نعمة الله فقط لكى يحموا ويحافظوا على رفاهيتها وازدهارها، ومن ثم فإنهم فى توجيه شئون الحكم، يتصرفون وفق حقوق الأمة وقوانين الدولة، ولا يحدث أى فعل من الأفعال

الاعتباطية أو العنف.. وبما أن هذه المسائل تُعد عند الدول الأوربية المتحضرة بمثابة الأبجدية فى سياستها الأساسية. فإنه لأمر ذو ضرورة ملحة أن نناضل بأقصى قدر من الجهد والإرادة لتأمين الظروف أيضًا لتحقيقها من أجل الإمبراطورية....»[٧].

كانت أفكار رفعت باشا الأساسية جيدة فى إطار الفكر السياسى التقليدى والإسلامى. وينصب اهتمامه حول العدالة أكثر من الحرية أى مع التزام الحكام بالحكم وفقًا للقانون، ومعاملة رعاياهم بالعدل والإحسان. ولكن فكرة أن هؤلاء الرعايا لهم الحق فى هذه المعاملة مسألة جديدة، وتتناقض تناقضًا ملحوظًا مع المفهوم القديم الذى يلخصه المأثور العربى: «إذا كان الخليفة على صواب، فله الثواب وعليك أن تكون من الشاكرين. وإذا كان غير عادل، فعليه الذنب وعليك التحلى بالصبر»[٨].

عندما تحدث رفعت عن «حقوق الشعب» و «حقوق الحرية»، عبر عن أفكار جديدة، مستمدة من فرنسا، ولكنها ما زالت غير مفهومة تمامًا. ونحن نجد هذه الأفكار مرة أخرى فى مقال عن أوربا كتبه سيد مصطفى سامى، رئيس كتاب السفارة التركية السابق فى باريس. تحدث الكاتب فى هذا المقال، الذى نشر فى عام ١٨٤٠، بإعجاب عن شكل الحكم وحرية الدين والمساواة والأمن أمام القانون وعن الحرية والتقدم[٩].

يؤكد كلا الكاتبين على أهمية العلم فى خلق الرخاء، وهما يدركان وجود ارتباط بين العلم والحرية. ولكن الحرية بالنسبة لهما كانت لا تزال تعنى المساواة أمام القانون والأمن، وأمن الرعايا من إجراءات الحكومة التعسفية وغير القانونية، ولكن ليس من حقهم مشاركتهم فى الحكم. كان رجال الدولة فى عهد التنظيمات قد حملوا نفس الآراء، وحاولوا عن طريق سن قوانين جديدة وإنشاء محاكم جديدة، حماية الرعايا من إجراءات الحكومة أو وكلائها التعسفية. وقد تم الإصغاء بانتصار العلم وسيادة القانون وانتشار التعليم سويًا فى قصيدة عاطفية خرقاء إلى حد ما نظمها سعد الله باشا (١٨٣٨-١٨٩١) عن «القرن التاسع عشر»[١٠].

نعمت حقوق الشخص وأملاكه بالحماية من الهجوم

إذ تلقى عالم الحضارة نظامًا جديدًا.

لا عمرو عبد لزيد، ولا زيد سيد على عمرو[١١]

فثمة حكم واضح لا لبس فيه يضع أساس المساواة

لقد أنار انتشار العلم الأذهان

وقد أكملت المطابع ما كنا نفتقر إليه

فقد صارت بلاد الغرب ينابيع المعرفة فى زماننا

ولم يبق شىء من شهرة الروم والعرب، ولا مصر وهرات

إن الزمان زمان التقدم، والعالم عالم العلم

فهل بقاء المجتمعات يتوافق مع الجهل؟

بل إن السلاطين ووزراءهم كانوا قد قبلوا بعض الشىء الأفكار الجديدة الخاصة عن العلاقة بين الملك والرعايا. ويؤكد خط الكلخانة الهمايونى الصادر عام ١٨٣٩ أن المؤسسات الجديدة يجب عليها حتى تحصل على حكومة أفضل للإمبراطورية، أن تشتمل على ثلاث نقاط رئيسية، أولها «الضمانات التى تضمن أمنًا مثاليًا لرعايانا للحياة والشرف والثروة». ويذهب الخط الهمايونى الصادر عام ١٨٥٦ إلى أبعد من ذلك، حيث يؤكد من جديد فى مادته الأولى على أن يجرى اليوم «تأكيد وتعزيز الضمانات التى وعدنا بها نحن طرف أشرف شاهانه ووفقًا لخط الكلخانة الهمايونى وقوانين التنظيمات، والخاصة بجميع رعايا إمبراطوريتنا، دون تمييز بين الطبقات أو الدين، من أجل ضمان أمن الأشخاص وممتلكاتهم والحفاظ على شرفهم، ويجرى اتخاذ التدابير الفعالة من أجل تنفيذها على أرض الواقع وعلى نحو كامل».

كانت هذه الضمانات على الورق مؤثرة للغاية، وقادت بعض المراقبين لوصف مراسيم الإصلاح بأنها مواثيق للإمبراطورية العثمانية. لا ريب أن الإصلاحيين كانوا هم أنفسهم مخلصين فى نواياهم، وقد ذهب السلطان عبد المجيد، فى عام ١٨٤٥، إلى حد الدعوة إلى عقد مجلس من وجهاء الولايات للاطلاع عليها. ولكن فى واقع الأمر لم تقل

السلطة الاستبدادية للسلطة السيادية وإنما ازدادت طوال القرن التاسع عشر. وانقطعت جميع محاولات الرقابة القديمة. والتى سبق تجربتها، على استبداد السلطان وتتمثل فى الهيئة الانكشارية، بامتيازاتها القديمة وإدراكها العميق بالهوية المشتركة وتفوقها المتميز، والسباهية الإقطاعية، والسلالات المحلية من أمراء الوادى (دره بكلر) وقضاة الولايات من الأعيان، وقوة العلماء المستقلة التى كانت تسيطر على القانون والدين والتعليم، والتى كانت تدعمها أصحاب المقامات الرفيعة فى السلطة الدينية، وتستند على عائدات مستقلة واسعة. كان كل هذا وجميع القوى الأخرى الوسيطة قد ألغيت أو أضعفت، ولم تخضع السلطة السيادية لأية قيود تكبحها سوى قيود ورقية بمراسيمها فحسب. وكان أمام هذه المراسيم فرصة ضئيلة من النجاح، فهى غريبة فى مفهومها، ومبتورة الصلة بين تطبيقها وبين ما يعترض الإمبراطورية الإسلامية من مشكلات. كانت أهدافها ومضمونها بلا معنى أو مشكوكًا فيها من جانب جماهير رعايا السلطان، وكان الرجال الموكلون بتنفيذها حمقى تنقصهم الحماسة، ولم يكن هناك من يعمل على فرض تطبيقها بشكل فعال، فى أية مجموعة ولا أية قوة من بين طبقات السكان المختلفة بدافع من اهتمامهم الخاص.

غير أن نمو الحكومة المطلقة، وحتى إن لم يكن قد تم كبحها، لم يمر بدون إثارة أى اهتمام - ولم تكن أوربا منتصف القرن التاسع عشر تفتقر إلى إيديولوچيات الثورة. ولم يعد الإسلام مستبعدًا. فقد كانت «فرنسا الفتاة» و «إنجلترا الفتاة» و«ألمانيا الفتاة» نماذج استلهام لتركيا الفتاة أيضًا. ولقد شهد الطلاب والدبلوماسيون الأتراك بعيونهم أحداث عام ١٨٤٨ التى أشعلت قلوبهم، وربما يكونون قد اشتركوا فيها. بعد إخماد التمرد البولندى والمجرى الذى اشتعل فى تلك السنة طلب عدد من البولنديين وبصفة خاصة من المجريين اللجوء إلى تركيا[١٤]. وقد كان من الممكن أن يكونوا على ثقة بأنهم سيكونون موضع ترحيب ويحظون بالتعاطف معهم كثوار ضد روسيا والنمسا، وجلبوا فى هذا الوقت أفكارًا جديدة لم يكن مضيفوهم محصنين ضدها بعد.

كانت الصعوبات الاقتصادية المتزايدة للبلاد من ناحية، ومن ناحية أخرى اعتلاء السلطان عبد العزيز الأكثر استبدادًا بعد رحيل السلطان عبد المجيد الهادئ، قد أوصل الأمور إلى ذروتها، وفى أثناء عام ١٨٦٠ بدأت مرحلة جديدة لم تكن المناقشات التى

حدثت خلالها قد أسفرت عن قبول أو رفض إصلاحات المتغربين، ولكن جرت مناقشات حول تحديد سلطة الحكومة المطلقة من عدمه، وكيف يتم تحديدها، لم تكن المرحلة الجديدة للإصلاح قد افتتحت بالتشريعات الحكومية لكن بالبيانات الأدبية، ولم يكن الزعماء الأوائل لتركيا الفتاة سياسيين ولكن كانوا شعراء وكتابًا.

الحركة الأدبية[١٣]

كان انتشار الأفكار الغربية والتأقلم مع الأوضاع الاجتماعية والسياسية الغريبة بين الأتراك، قد عجل كثيرًا بنهوض أدب تركى جديد، يختلف عن الكتابات العثمانية الكلاسيكية شكلاً وموضوعًا. وبدأ الأدب الفرنسى يحل محل الأدب الفارسى الكلاسيكى مصدرًا للإلهام ونموذجًا للتقاليد.

وعادة ما تُنسب ريادة هذا الأدب الجديد إلى ثلاثة رجال؛ وهم إبراهيم شناسى (١٨٢٦-١٨٧١)، وضيا باشا (١٨٢٥ - ١٨٨٠)، ونامق كمال (١٨٤٠-١٨٨٨). كان إبراهيم شناسى شاعرًا ومسرحيًا وصحفيًا[١٤]. وهو ابن ضابط مدفعية، تلقى دروسه الأولى فى اللغة الفرنسية من أحد زملاء أبيه، وهو متمرد فرنسى التحق بالخدمة العثمانية، وتمكن من الحصول على وظيفة لنفسه فى مكتبة المدفعية. وبفضل حماية رشيد باشا، استطاع الالتحاق بإحدى بعثات الطلاب الأتراك إلى باريس، حيث بقى أربع أو خمس سنوات. ووفقًا لتقاليد الأدب التركى، فقد شارك فى ثورة ١٨٤٨، وعلّق جمهوريًا على البانثيون. من المؤكد أنه كان طالبًا شابًا فى باريس فى أثناء تلك الأيام البطولية أو بعدها بفترة قصيرة، ومن المستحيل ألا يكون قد تأثر بشكل عميق بتلك الأيام. ويقال إنه عندما كان فى باريس صادق صموئيل دى ساسى Samuel de Sacy، ابن المستشرق المشهور سيلفيستر دى ساسى Silvestre de Sacy، وتعرف على الشاعر لامارتين، الذى تأثر بكتاباته تأثرًا كبيرًا.

عند عودته إلى تركيا، انضم إلى خدمة الدولة مرة أخرى، وأصبح عضو مجلس التعليم الذى تم تأسيسه حديثًا. وعلى أية حال كان ينظر إليه باستياء بسبب أساليبه

الغربية. وكانت حلاقة لحيته سببًا من أسباب الشكوى منه بصفة خاصة وهو ما أرجعه أحد المصادر إلى عدوى جلدية، وأرجعه مصدر آخر إلى تأثير الفرنجة. كان من الأشياء الغريبة ظهور أى مسئول بلا لحية، بنفس القدر من الغرابة حين يظهر أحدهم بلحية اليوم، لم يمر وقت طويل حتى أمر عالى باشا نفسه بطرد شناسى من مجلس التعليم، ومطالبًا فى وثيقة الطرد بأن «تلغى درجته من مجلس التعليم ويلغى تعيينه، ويوقف راتبه»(١٥).

لم يقتصر اعتراض عَالى باشا على شناسى على ذقنه الحليقة؛ بل كان هناك أمر أكثر خطورة، وهو أنه كان تحت حماية رشيد باشا. وكان هناك أيضا أشخاص آخرون بلا عيب وملتحون رشحهم رشيد باشا، قد تم استبعادهم على أيدى مريدى المصلح العظيم ومنافسيه. وعند عودة رشيد باشا إلى الصدارة العظمى، أعيد شناسى إلى وظيفته القديمة. وكانت وفاة رشيد فى عام ١٣٥٨ قد حرمته من أن يقوم بحمايته، ولكنه استفاد أيضًا من الخصومة التى نشبت بين فؤاد وعالى باشا، ولم يتعرض لأية عداوة لبعض الوقت.

ومنذ ذلك الحين فصاعدا زاد انشغاله بالأدب والصحافة- وهى تعد مهنة جديدة وشكلاً جديدًا من أشكال التعبير فى تركيا. وأصدر عام ١٨٦٢ مجلته الخاصة به، وهى «تصوير أفكار»، التى جاءت لتلعب دورًا بالغ الأهمية فى الحياة الثقافية فى البلاد. وفى عام ١٨٦٥، يبدو أنه. ولأسباب غير واضحة تمامًا، قد خشى غضب الجهات الرسمية. فذهب مرة أخرى إلى باريس، حيث لم يرجع فى نهاية الأمر إلا بعد وفاة فؤاد باشا الصدر الأعظم عام ١٨٦٩ : وتوفى هو نفسه بإستنبول فى عام ١٨٧١.

كانت أفكار شناسى السياسية حذرة ومذبذبة، ولا تحوى أية انتقادات جذرية للنظام القائم. وعلى أية حال، يتضح الخط العام لأفكاره فى قصيدة له نظمها لمصطفى رشيد باشا فى وقت صدور الخط الإمبراطورى لعام ١٨٥٦، أى بعد وقت قصير من عودته من دراسته الخاصة فى فرنسا:

الحياة والمال والعرض شموع قلوبنا، وعدالتك مصباح يحرسنا من انفجار القهر.

لقد جعلتنا أحرارًا، بينما كنا عبيدا للاستبداد

وكأننا كنا مقيدين فى سلاسل مع جهلنا

قانونك هو رسالة لعتق البشرية

قانونك يعرِّف السلطان حدوده[١٦]

وسوف يكون المغزى الجذرى لهذا المقطع الأخير واضحًا.

كان ضيا باشا كذلك فى حماية رشيد باشا، وهو يعد ثانى الرواد الثلاثة للأدب الجديد[١٧]. وهو ابن كاتب كان يعمل فى الجمارك فى «جلطه». وتعلم فى المدرسة الثانوية التى فتحها السلطان محمود الثانى فى مسجد السليمانية، ودخل الخدمة المدنية فى سن السابعة عشرة. وفى عام ١٨٥٤، وبفضل رشيد باشا، الذى كان قد فاز به بحسن النية، عين ضياء سكرتيرًا ثالثًا لدى السلطان، وشرع فى تولى مهنة جديدة لدى العائلة الإمبراطورية. وخلال هذه المرحلة بدأ فى دراسة اللغة الفرنسية، وسرعان ما أتقن اللغة الفرنسية لترجمة الكتب الفرنسية بالقدر الذى يكفى إلى اللغة التركية.

ومثل شناسى وغيره ممن كانوا تحت حماية رشيد باشا، لم يكن ضيا ينظر إليه بعين العطف من قبل عالى وفؤاد باشا، والأكثر من ذلك أنه ظهر وكأنه يستغل منصبه فى القصر لتحذير السلطان ضد عالى باشا. وفى النهاية استبعد عالى باشا من البلاط السلطانى. ثم تولى ضياء عدة وظائف أقل، وفى الوقت نفسه انضم مع نامق كمال وشبان آخرون فى تشكيل حركة تركيا الفتاة. وفى عام ١٨٦٧، تعرض للنفى الفعلي، وذلك عند توليه حاكمية قبرص، فهرب إلى أوربا مع عدد من رفاقه من الشباب العثمانى.

بين عامى ١٨٦٧ و ١٨٧٢ كان ضيا لا يزال منفيًا، كان فى البداية فى باريس، ثم فى لندن، وأخيرًا فى جنيف. وخلال هذه السنوات كتب بعض انتقاداته القاسية للغاية ضد نظام عالى وفؤاد باشا، وعن التغييرات التى كانوا يجرونها فى تركيا. وبعد وفاة عالى باشا، سُمح له بالعودة إلى تركيا، وفى عام ١٨٧٦ تولى حكم سوريا، برتبة وزير وباشا من قبل السلطان عبد الحميد. توفى فى أضنة فى مايو ١٨٨٠.

لم يكن ضيا باشا بأى حال من الأحوال مستغربا ثابتًا على مواقفه. فبينما كان يحثُ على أهمية تعلم اللغات الغربية، كان يرفض تقليد النماذج الأدبية الغربية، إذ إن لكل حضارة عبقريتها الخاصة بها :

أليس هناك اختلاف فى النماذج؟

هل الموقف فى الشرق هو نفسه فى الغرب؟

وهل يمكن أن ينظم راسين أو لامارتين قصيدة مثل نفعى؟

هل يمكن أن يكتب سنائى أو الفرزدق مسرحيات مثل موليير؟[١٨]

لم يكن متحمسًا على الإطلاق لمنح غير المسلمين مكانة مساوية لمكانة المسلمين، وفى هجائه المشهور ضد عالى باشا، انتقد تحركات الوزير فى هذا الاتجاه :

أما لو كان مسعاه الجليل مكللاً بتوفيق من الله،

فسرعان ما كان الغجر يجلسون على دست الصدر الأعظم؛

إن اليهود وحدهم الاستثناء هنا لأن اليونانيين والأرمن هم الذين جعل منهم البك والمشير

لقد استكمل رسم المساواة فى الحقوق[١٩]

وفى هجوم قاس على صيحات الموضة آنذاك، يقول منتقدًا:

ينسب التعصب للرجال الغيورين

وتنسب الحكمة إلى رجال لا دين لهم عدَّلوا أنفسهم الآن وفقًا للموضة السائدة

الإسلام، كما يقولون، حجر عثرة أمام تقدم الدولة

لم تكن هذه القصة معروفة من قبل، وهى الآن تمثل النمط السائد.

نسينا ولاءنا الدينى فى جميع شؤوننا

واتبعنا أفكار الفرنجة الغالبة حاليًا [٢٠].

لكن ضياء، على الرغم من نزعته الثقافية والدينية المحافظة، لم يكن يربأ بنفسه عن اتباع أفكار الفرنجة التى عبَّر عنها بصورة خفية. وكانت الحكومة الدستورية هى أقواها. وتوجد وجهات نظر حول هذه المسألة فى اثنين من مؤلفاته، كان قد كتبهما خلال منفاه. المؤلف الأول بعنوان «الحلم» [٢١]، وفيه يصف رؤيا كان ضياء قد رآها أثناء نومه على مقعد فى مروج «هامبستيد هيث»، وهو يشبه بدرجة ملحوظة الحوار الخيالى للشاعر «ويسى» شاعر القرن السابع عشر[٢٢] وغيره من الأعمال المشابهة. كان ضياء فى حلمه يخاطب السلطان عبد العزيز، ويحذره من الحالة السيئة للبلد. ويهتم السلطان ضياء بمحاولة تفويض سلطته عن طريق التوصية بتشكيل مجلس وطنى، ويرد ضيا بأن إنشاء مثل هذا المجلس يجعل تركيا متماشية مع الممارسات المتبعة فى الدول المتحضرة بدون التعدى على الحقوق المشروعة للسلطان.

«فلتحولوا أنظاركم الآن تجاه دول قارة أوربا هذه. هل لقيت الحكومات التعسفية فى أى مكان سوى روسيا ؟ أليست روسيا تحاول تدريجيًا تقليد أنظمة الحكم الموجودة فى الدولة الأوربية الأخرى؟ هل أباطرة فرنسا والنمسا وإيطاليا وملوك بروسنيا، وملكة إنجلترا أقل من روسيا قوة وفخامة؟... وما دامت الدولة العلية قد اعتبرت أيضًا ضمن عائلات أوربا، إلا أنها ليست ضمن حدود إمكانياتنا أن نبقى بهذه الطريقة التى تتعارض مع جميع دول العالم»[٢٣].

لا يزال السلطان، فى حلم ضيا، غير راض ويشير إلى أن هذه الدول الأخرى تحكم كل منها أمة واحدة فقط على حين أن رعاياه أتباع أديان مختلفة، وما دامت كل مجموعة تهتم بتحقيق مصالحها الخاصة، فإن أى مجلس وطنى سوف يمهد الطريق فقط نحو نشوب الصراعات وإثارة الفتن والشقاق، فوافق ضياء قائلاً : نعم، سيدى إذا كان المجلس الوطنى الذى سوف يقام من المقرر أن يبدأ بامتيازات البرلمانات الفرنسية أو الإنكليزية، فإن هذه الملاحظة فى واقع الأمر فى محلها[٢٤]. ولكن لم يكن هذا ما يفكر فيه حقًا. فالمجلس العثمانى، للأسباب المذكورة، يجب أن يبدأ بصلاحيات محدودة، يمكن على أية حال، أن يتم تعميمها ونشرها عندما يمكن القيام بذلك فى أمان. وينتهى الحلم فى الوقت الذى يوقظ فيه حارس الحديقة ضيا.

ويتناول فى مقال آخر كان قد كتبه خلال منفاه، فكرة مستندًا على حديث ينسب للرسول «اختلاف أمتى رحمة»[٢٥] وقد أضفى هذا القول، الذى كان يُستشهد به عادة لإضفاء الشرعية على التعايش بين مختلف مذاهب الشريعة المقدسة، معنى جديدًا استخدمه ضيا لتبرير إنشاء مجلس سوف يعمل على إظهار الحقيقة من خلال الاشتباكات بين الآراء المختلفة، والذى سوف يتعين على رجال الدولة المسئولين أن يقدموا فيه أعمالهم لكى توضع موضع الانتقادات والمعارضة.

ويستشهد بالحديث نفسه فى قصيدة مشهورة عن الحرية كان قد نظمها ثالثهم نامق وهو بلاشك من أعظم مجددى الأدب موهبة وإبداعًا. ولد نامق كمال فى تكرطاغ عام ١٨٤٠، من أسرة أرستقراطية[٢٦]. كان أبوه يعمل فى وظيفة «منجم باشى» (فلكى) فى البلاط السلطانى، كان قد نشأ من سلالة من كبار المسئولين فى الدولة العثمانية. كانت والدته ألبانية الأصل، وهى ابنة حاكم تلقى تعليمه فى المنزل، كان يدرس الفرنسية والفارسية والعربية. التحق بالخدمة المدنية فى سن السابعة عشرة، مثل باقى شباب عصره، وعثر على مكان مناسب فى غرفة الترجمة بالباب العالى، حيث كانت تركيا نافذة ومنفتحة على الغرب.

وسرعان ما خضع تحت تأثير شناسى، وتعاون معه فى مجلة «تصوير أفكار»، التى تولى رئاستها عندما هرب شناسى إلى فرنسا عام ١٨٦٥. فى البداية اقتصرت إسهاماته على الترجمات، ولكن ما لبثت الحاجة بعد ذلك أن جعلته ينشغل مع الأحداث الجارية مثل الثورة البولندية الثانية فى عامى ١٨٦٣، ١٩٦٤، والحرب الأهلية الأمريكية، مما شحذ تصوراته وحسَّن مهارته بوصفه صحفيا وكاتبًا سياسيًا. تسببت مقالاته عن الشئون العثمانية فى إثارة المشكلات مع السلطات، وفى عام ١٨٦٧، تمكن من الهرب مع ضيا وغيره من العثمانيين الشبان إلى أوربا.

أمضى السنوات الثلاث التالية فى المنفى فى لندن وباريس وفيينا. وهناك شغل نفسه بنشر صحف المعارضة، ودراسة القانون والاقتصاد، وترجمة عدد من المقالات الفرنسية إلى اللغة التركية. ولدى عودته إلى تركيا فى عام ١٨٧١ استأنف نشاطاته الصحفية، وقدم

فى عام ١٨٧٣ المسرحية الوطنية «وطن»[٢٧]. أثارت هذه المسرحية حماسة خطيرة، حتى أن المؤلف تم نفيه إلى قبرص، حيث بقى هناك لأكثر من ثلاث سنوات. وبعد خلع السلطان عبد العزيز فى عام ١٨٧٦، سمح له بالعودة إلى إستنبول، وشارك إلى حد ما فى إعداد الدستور، وإن كان، مثل ضياء، قد حُرم من ترشيح نفسه. قام بعد ذلك بمهاجمة السلطان عبد الحميد، وأمضى معظم سنوات حياته الباقية فى الحجز أو المنفى. توفى فى جزيرة خيوس اليونانية فى عام ١٨٨٨.

اشتهر نامق كمال فى تركيا كحوارى لفكرتين : الحرية والوطن. فقد قدم للقارئ التركى المسلم من خلال سلسلة طويلة من المقالات والمؤلفات والروايات والمسرحيات والقصائد، هاتين الفكرتين المميزتين من أفكار الثورة الفرنسية، ولكن بصورة تتلاءم مع التقاليد والمواقف الإسلامية.

وعلى الرغم من وطنيته المتوقدة وليبراليته، كان نامق كمال مسلمًا مخلصًا ومتفانيًا، وعلى الرغم من أنه كان يتحدث عن الوطن مستخدمًا مصطلحًا يعبر عن الوطن وليس المجتمع، فإنه يعتبر إسلاميًا بقدر ما هو عثمانى. وظل طوال حياته مرتبطًا بالقيم الإسلامية التقليدية والمعتقدات ارتباطًا قويًا، وكان فى كثير من الأحيان يوجه انتقادات حادة إلى رجال التنظيمات لفشلهم فى حماية أفضل ما تبقى من التقاليد الإسلامية القديمة والحفاظ عليها، ولتركهم إياها مستلهمين ومتوجهين نحو المؤسسات الجديدة التى كان لابد لهم أن يستقدموها من أوربا. كان متمسكًا بالقيم الإسلامية، ومدافعًا عن الإنجازات الإسلامية ضد المستخفين من الأوربيين، بل إنه ساق فكرة الوحدة القومية الإسلامية، فى ظل القيادة العثمانية، شريطة أن تقبل وتتكيف وتنشر الحضارة الحديثة عبر آسيا وأفريقيا، ومن ثم خلق ميزانًا قويًا شرقيًا ليواجه به أوربا.

كان من أشد المعجبين بإنجازات الحضارة الأوربية. ومع ذلك، كان تخلف الإسلام فى رأيه مسألة نسبية وليست مطلقة، ولم يكن بسبب أى عيب متأصل فى الإسلام ذاته، ولكن بسبب هيمنة الغرب، الذى حرم الشرق من أية فرصة للنهوض الذاتى. إن الدولة الإسلامية كان لابد لها من تحديث نفسها، ولكنها فى سبيل ذلك لاينبغى أن تقلد بشكل

خانع أوربا وتتخلى عن قوانينها الخاصة ومعتقداتها وتقاليدها. على العكس من ذلك، كما يقول فى نقاشه، فكل ما هو أفضل فى الحضارة الأوربية مشتق من الحضارة الإسلامية الكلاسيكية، والمسلم فى تبنيه هذه الأمور، يعود إلى ما كان أعمق وأكثر أصالة فى التقاليد الخاصة به. استخدم هنا نامق كمال سبيل الحجة التى قيِّض لها أن تصير نموذجًا فى اتجاه معين من الكتابة الرومانسية والدفاعية بين المسلمين. كان الغرض منها فى بعض الأحيان كسب احترام الغربيين أو المتغربين للقيم الإسلامية التقليدية. وفى أحيان كثيرة، وفى هذه الفترة، كان الهدف منها جعل أفكار الإصلاحيين أكثر قبولا عند المسلمين المحافظين.

كانت نظرية نامق كمال السياسية مستمدة أساسًا من مونتسكيو وروسو، واستمد أفكاره عن ممارسة الحكم من البرلمانات فى لندن وباريس. وكان أحد أعمق المؤثرات الدائمة على تفكيره كتاب روح القوانين Esprit des Lois لمونتسكيو، والذى بدأ فى نشر ترجمة له فى عام ١٨٦٣. وحاول فى المقالات التالية أن يوفق بين أفكار مونتسكيو ومبادئ الشريعة، وهى محاولة تشبه المحاولات التى قام بها المسلمون الأوائل فى أن يزاوجوا بين الفلسفة الأرسطية ونظرية الفقه القرآنى، وشملت محاولة إعادة تفسير كليهما. يرى كمال أن القواعد العادلة والحكيمة للشريعة ما هى إلا القانون الطبيعى الذي تحدث عنه مونتسكيو، ويمكن بالتالى أن يتم تحديد «طبيعة الأشياء»، التى يبزغ فيها القانون ويمكن بالتالى ربطها بمفهوم صوفى ما عن الذات الإلهية:

«وفقًا لواضعى القوانين من وجهة نظر الخبر المحض لا توجد مهمة أكبر من إلقاء الضوء على الأصول والنتائج. لدينا الشريعة تحدد الخير والشر. ويمكن أن يكون معروفًا بين الناس فى بلدنا مدى توافق هذه النتائج بالروابط الجيدة، عن طريق اختبار الحالة بذلك المعيار من العدالة»[٢٨].

تعد الحرية إحدى القواعد الأساسية للقوانين الطبيعية أى الإلهية. لم يكن كمال أول من تحدث عن حقوق الإنسان والحكومة البرلمانية التى قامت فى تركيا، لكنه كان أول من ربط بينهما، وأول من توصل إلى رؤية واضحة للحرية والحكم الذاتى بموجب القانون. كان صادق رفعت باشا قد تحدث عن حق الإنسان الطبيعى فى الحرية، ولكن لم يلتمس

أية وسيلة لضمان ذلك إلا عن طريق وعظ السلطان بأن يحكم بالعدل. تكلم ضيا باشا عن الدساتير والمجالس، ولكنه رأى فيهما مجرد أدوات للحكومة، ووسيلة لإضفاء المظهر على الإمبراطورية العثمانية، وربما أيضا منحها بعض المزايا الاستثنائية من إحدى الدول الغربية. لا يزال الواجب الأساسى للدولة. من وجهة نظر كمال، يكمن فى التصرف بالعدل، غير أن لديه أيضًا فكرة واضحة عن الحقوق السياسية للمواطن، التى ينبغى على عدالة الدولة أن تبدى احترامها إزاءها، كما أن لديه فكرة واضحة عن الوسائل التى يمكن بها حمايتها. وهو عادة ما يوفِّق بين هذه الأفكار، ذات الأصل الفرنسى والبريطاني، وبين مبادئ الشريعة الإسلامية: وكل من هذه الكتب يتناول هذه الفكرة بتقسيمها على نحو مختلف إلى أقسام أصغر. وعلى أية حال، فإن النقاط التى عليها أكبر قدر من الاتفاق بين المؤلفين هى تلك التى تتناول المبادئ العامة مثل سيادة الأمة، والفصل بين السلطات ومسئولية الموظفين والحرية الشخصية والمساواة وحرية الفكر وحرية الصحافة وحرية تكوين الجمعيات والتمتع بالملكية وحرمة المنزل.

«سيادة الشعب، تعنى أن صلاحيات الحكومة تستمد من الشعب، وهى فى اللغة الاصطلاحية للشريعة تسمى «بيعة»، وهى ليست بصلاحية تصيب معنى مجردًا يعبر عنه بكلمة «العامة» أو «الأهالى»، بل هو حق ينشأ بالضرورة عن استقلال الشخصية لدى كل فرد بحكم الطبيعة».(٢٩)

ولكى تبقى الحكومة داخل حدود العدالة، هناك نوعان من الأجهزة الأساسية. أولاها أن القواعد الأساسية التى تعمل بها لا يجب أن تبقى ضمنيًا أو كامنة، ولكن ينبغى أن تنشر على العالـم... والمبدأ الثانى هو التشاور، حيث تنمحى السلطة، وقد حاول نامق كمال جاهدًا أن يجد سوابق فى ماضى العالم الإسلامى لهذه الأفكار، وقد ربط بين سلطة الشعب والبيعة، وهى اليمين الرسمـى بالطاعة للخليفة الجديد بعد تعيينه، والذى يستكمل به العقد بين الحاكم الجديد ورعاياه. وبالنسبة لمبدأ الحكم بالشورى والتمثيل الحكومى، كان قادرًا على إيجاد مبرر من القرآن نفسه، ولاسيما فى آية من آيات السورة الثالثة عندما أمر النبى أن يكون رحيمًا بأتباعه، وأن يشاورهم فى الأمر(٣٠). كانت هذه الآية موضع استشهاد فى كثير من الأحيان، فقد اقتبسها نامق كمال وضيا باشا وأصدقاؤهما، وأصبحت واحدة من

النصوص المفضلة لدى الليبراليين الأتراك وغيرهم من المسلمين خلال القرن التاسع عشر. بل ذهب كمال إلى أبعد من ذلك، فقد حاول أن يوضح أن الدولة العثمانية نفسها قبل بدء الإصلاحات، قد مارست شكلاً من أشكال الحكم النيابى. بل إن الانكشاريين كانوا بمثابة «مجلس الشورى العسكرى للدولة» حتى تم القضاء عليهم(٣١).

مما لاشك فيه أن هذه المحاولات لربط المؤسسات البرلمانية الأوربية بالإسلام التقليدى كانت عرضة لانتقادات مدمرة من وجهة نظر الشريعة الإسلامية والفقه والتاريخ. وعلى أية حال، فقد نجحوا فى الفوز بقبول ما هو أبعد بكثير من الحدود العثمانية، ونجحوا فى إقناع جيل من المفكرين المسلمين الذين لم يعودوا قانعين تماماً بالإسلام التقليدى، ولكنه ارتبط به بما يكفى لشعورهم بالحاجة إلى إعادة التأكيد وتبرير عقيدتهم وتراثهم فى ضوء قيمهم الغربية المكتسبة حديثا. ويمكن ملاحظة آثار أفكارهم بعد ثورة تركيا الفتاة فى الخطاب السلطانى الذى ألقى عند افتتاح البرلمان العثمانى فى ١٤ نوفمبر ١٩٠٩، فقد بدأ السلطان بإشارة إلى «الشكل البرلمانى للحكومة الذى تنص عليه الشريعة»(٣٢).

بالنسبة للشكل الفعلى للحكومة النيابية التى يمكن تبنيها، لم يتمكن نامق كمال أن يجد نموذجًا فى الشريعة والتاريخ الإسلامى، ولكنه اضطر للبحث عنه فى الخارج. ووقع اختياره على لندن. وعلى الرغم من أن معرفته وقراءاته الغربية كانت فرنسية أساسًا، فإن باريس كانت تحت حكم نابليون الثالث خاضعة للحكم الاستبدادى المطلق تمامًا وفقًا لميوله. ووفقًا لرأيه، فالعثمانيون:

«استطاعوا أن يحكموا بشكل جيد للغاية فى ظل دستور أكثر ليبرالية من فرنسا فالفرنسيون ذوو مشارب نارية للغاية، ويميلون دائما نحو التغيير. أساس أفعالهم هو العقل، ولكنهم يفسدون نتيجة ألف من الاستدلالات بدافع إحدى المغالطات الخادعة البراقة الجميلة فى ظاهرها... ومنذ قيام الجمهورية العظيمة، كانوا قد شكلوا ثلاثين أو أربعين شكلاً مختلفًا من الحكومة... ومن جبهة أخرى كان الشعب العثمانى، وذلك بفضل جاذبيتهم الفطرية وهدوئهم، لا يبلغون حد خطر التطرف... وخلال ستة قرون قمنا بالعديد من الثورات، وكان الحكام خلالها هم الذين يتغيرون، ولكن يظل شكل الحكومة قائمًا كما هو...»(٣٣).

ومن ثم، كان نامق كمال مختلفًا تمامًا عن وجهة نظر ضياء باشا فى أن العثمانيين كانت لديهم الحكمة التى بدأت مع القوى البرلمانية المقيدة.

وفى مقال بعنوان «التقدم»، المنشور فى «عبرت» فى نوفمبر تشرين الثانى عام ١٨٧٢، يتحدث كمال بلغة متوهجة عن لندن. «ما الحاجة إلى التجول فى جميع البلدان المتحضرة؟ إذا قام الإنسان بنزهة فى لندن فاحصًا بعين فطنة فحسب، فلسوف يصاب بالدهشة على أثر العجائب التى يراها. ليس من قبيل المبالغة إذا ما أطلق على لندن «نموذج العالم» ويستمر فى حديثه بلهجة حماسية عن المدارس والكليات والمكتبات والمسارح والمستشفيات والمصانع فى العاصمة الإنكليزية، وقبل كل شىء عن برلمانها، مهد معظم المبادئ السياسية التى نراها فى العالم... وتجسيداً لنواة قوة لا تقهر من الرأى العام ضد السلطة»[٣٤].

كان هذا بمثابة شكل الحكومة، وكانت هذه الموارد والأساليب التى كانت الإمبراطورية العثمانية فى حاجة إليها لإنقاذها من الدمار. فهل يمكن الفوز بها ؟ على هذا السؤال يجيب كمال بتفاؤل حقيقى :

«مضى على أوربا قرنان من الزمان حتى بلغت تلك الحالة، وبينما كانوا هم المبتكرين فى دروب التقدم، سوف نجد جميع تلك الوسائل حاضرة وموجودة... فهل يمكن أن يكون هناك أدنى شك فى أننا أيضًا سوف نصل، حتى ولو مضى علينا قرنان من الزمن، إلى مرحلة يمكن أن نصبح فيها من أكثر البلدان تحضرًا؟»[٣٥].

وسائل الإعلام الجديدة: الصحافة[٣٦]

على أية حال، لم يكن نامق كمال ورفاقه ينوون الانتظار قرنين من الزمان للحاق بأوربا على افتراض أنها سوف تظل ساكنة، كانت خططهم تتطلع إلى برنامج أسرع للتحديث والإصلاح الاجتماعى والسياسى وهى صعوبات من المحزن أنهم قللوا من شأنها. يتوقف التقدم الذى تم إحرازه على المؤسسات الحرة، ويتم الحفاظ على المؤسسات الحرة بواسطة الرأى العام. ولذلك عملت جماعة الليبراليين العثمانيين على

خلق وتوجيه رأى عام تركي، كانوا يأملون فى أن يلعب الدور نفسه الذى تلعبه نظراؤه فى باريس ولندن.

كانت الصحافة تمثل إحدى وسائل الإعلام الرئيسية، التى سرعان ما أدركوا أهميتها فى العالم الغربى. وتعد أولى النشرات الدورية غير الرسمية باللغة التركية، الجريدة الأسبوعية «جريدة حوادث» (جريدة الأخبار) التى شرع تشرشل وليام فى إصدارها عام ١٨٤٠، وواصل ابنه إصدارها بعد وفاته فى عام ١٨٤٦ (٣٧). وقد خصصت هذه المجلة، التى حذت فى شكلها وأسلوبها حذو الجريدة الرسمية، كانت الصحافة إحدى وسائل الإعلام الرئيسية فى هذا، وقد أدركوا بسرعة أهميتها فى العالم الغربى. وفى سنواتها الأولى واجهتها بعض الصعوبات. وفى عام ١٨٤٣ اضطرت إلى إغلاق أبوابها لفترة من الوقت، ربما كانت نتيجة الضغوط الروسية. ثم استؤنف نشرها فى وقت لاحق، ويبدو أنها قد حصلت على دعم حكومى. وقد حفظ هذا الدعم، فضلاً عن العائدات المتزايدة من الإعلانات، المجلة من الاختفاء، ورغم ذلك، لم تكن منتظمة فى صدورها، شأنها شأن الجريدة الرسمية.

أدى اندلاع حرب القرم إلى إتاحة فرص جديدة. وغطى الصحفى تشرشل الأصغر أخبار القتال فى الصحف الإنجليزية، وزودت تقاريره، التى نشرت أيضًا فى ملاحق خاصة من «جريدة حوادث، القارئ التركى المتلهف على معرفة الأخبار، وجعلته ينظر إلى وظيفة وقيمة الصحيفة فى الدولة الحديثة بنظرة جديدة. بدأ محررو «جريدة حوادث»، من أجل الاحتفاظ بالاتصال مع هذه الدائرة المتزايد من القراء، يعملون على تبسيط اللغة التى تكتب بها المجلة، والتخلى بالتدريج عن الأسلوب المنمق المرهق الذى شاركت فيه من قبل مع الجريدة الرسمية. واعتمدوا على أبسط أشكال اللغة وأكثرها إيجازًا. لقد ولدت لغة الصحافة التركية فى أعمدتها. فضلاً عن أنهم نشروا الأخبار والمقالات والحكايات، فى أغلب الأحيان فى شكل تسلسلى، وبالتالى أعطى لكثير من الأدباء العثمانيين، وقد ينطبق ذلك على شناسى، إمكانية التدريب على الصحافة الأدبية.

وبصرف النظر عن الجريدة الرسمية التى لا لون لها، تمتعت «جريدة حوادث» باحتكار الصحافة احتكارًا حقيقيًا فى اللغة التركية لمدة عشرين عاما. خلال ذلك الوقت

لعبت دورًا رائدًا ومهمًا، وقامت بتعويد القارئ التركى على معرفة الأخبار والمقالات الخاصة وعملت على تدريب جيل من الصحافيين، وكذلك القائمين على الطباعة والموزعين، وغيرها من الوظائف الضرورية لمهنة الصحافة. وفى عام ١٨٦٠ كان عليها أن تواجه جانبًا آخر من جوانب عالم الصحافة الغربية – المنافسة فى ذلك العام كان «جابانزاده آكاه أفندى» وهو سليل عائلة أرستقراطية من الدره بكلر، وعضو بارز فى غرفة الترجمة بالباب العالى. قد بادر بإصدار جريدة أسبوعية جديدة، وهى «ترجمان أحوال» (ترجمة الأحوال). واشترك معه المحرر والكاتب إبراهيم شناسى الشاعر والمجدد. وتعد الفقرات الافتتاحية لأولى مقالاته مثالاً جيدًا على اقتراح الأساليب والأفكار وتقاليد الصحفيين والليبراليين الأوائل: «بما أن الناس الذين يعيشون فى هيئة اجتماعية يحملون التزامات قانونية، فإن التعبير عن أفكار المرء بالكلمة والقلم فيما يخص صالح بلد المرء يجب أن يعد من الحقوق المكتسبة وإذا ما بحثنا عن برهان مكتوب على هذا فيكفى الإشارة إلى الصحف السياسية للأمم المتحضرة التى تفتحت عقولها بقوة المعرفة».

«تأكدت هذه المجادلة بمعنى ما فيما يخص الأسرة العلية من حيث إنه عندما تم تشكيل المجلس الأعلى للإصلاح، أعطى تصريحا رسميا للعامة بأن يقدموا، كتابة، الاقتراحات الخاصة بالقوانين والترتيبات. وعلاوة على ذلك، فإن الصحف. التى كان غير المسلمين لا يزالون ينشرونها، بإذن من الحكومة العلية السنية، فى الممالك العثمانية وبلغات المسلمين.. كانت تتمتع بحرية ربما أكثر من حقوقهم. ولكن عندما نقدم حقيقة على مناقشة الصحف العثمانية، لم نعثر على الإطلاق من بين أعضاء الأمة المهيمنة، من رغب آنذاك فى إزعاج نفسه بالنشر المنتظم لصحف غير رسمية. والآن والحمد لله، وتحت رعاية الإمبراطورية فقط، أصبح من الممكن تدارك عجز الماضى. ذلك أنه بهذه الطريقة وبناء على تقرير معين من مجلس معارف عمومية (المجلس العام للتعليم)، الذى وافق على فحوى مذكرة قدمت مؤخرا بشأن العريضة المقدمة لنشر صحيفة باللغة التركية، وقد وافق أيضًا مجلس الوزراء الخاص على هذا الأمر، وتم الحصول على موافقة الإمبراطورية أيضًا بهذا الخصوص»[٣٨].

يرد تشرشل على هذا التحدى من خلال نشر جريدته خمسة أيام فى الأسبوع، وكان هناك تنافس حاد بين هاتين الجريدتين. خلال فترة من الزمن. وعلى أية حال، لم تمض فترة طويلة حتى اعترضت الصعوبات الجريدة الأسبوعية الجديدة. ففى ظل الطبيعة الاستبدادية المتزايدة فى ستينيات القرن١٩، كان هناك بعض الذين يعتقدون أن شناسى وأصدقاءه كانوا يمارسون «الحرية ربما أكثر من حقهم». وعلى أثر مقال كتبه على الأرجح ضيا باشا، أغلقت «ترجمان أحوال» بأمر من الحكومة لمدة أسبوعين- وهى تعد أول سابقة فى تركيا لقمع الحكومة إحدى الصحف.

ترك شناسى «ترجمان أحوال» بعد صدور العدد الخامس والعشرين فقط بعدما وجد حريته فى التعبير قد قيدت، وبدأ فى يونيو ١٨٦٢ فى نشر جريدته الخاصة «تصور أفكار؛ (إيضاح الآراء). تبوأت هذه الجريدة موقعًا متقدمًا نوعًا ما، على الرغم من أن نزعتها الراديكالية كانت ثقافية ولم تكن سياسية، ومع ذلك، فقد كان شناسى يكرس بعض الاهتمام للمسائل السياسية، وكان يتحدث من وقت إلى آخر عن ضرورة الإصلاح المالى والقانونى. وكان يقتفى فى هذا الجانب أثر تابعه الأكثر شهرة نامق كمال. كان نامق كمال قد بدأ عمله كصحفى فى مجلة «مرآت» (المرآة)، وهى مجلة ظهرت فى مارس ١٨٦٣ وصدر منها ثلاثة أعداد فقط ومما يجدر ذكره، أنه بدأ أعماله بترجمة مشروحة لأجزاء من كتاب مونتسكيو Considerations cases de la grandeur et de la decadence des Romains (ملاحظات حول أسباب عظمة الرومان وانهيارهم). وبعد فترة قصيرة، بدأ يكتب فى «تصوير أفكار»، وعندما ذهب شناسى إلى باريس فى عام ١٨٦٥ تولى تحرير الصحيفة، وبطبيعة أقل حذرًا بكثير من شناسى، وبدأ يضفى على الجريدة طابعًا سياسيًا أكثر صراحة، وسرعان ما بدأت افتتاحياته الحادة حول المسائل الداخلية والخارجية تجذب انتباه السلطة.

كانت جريدة «مخبر» (المخبر) أكثر راديكالية فى اللهجة والمضمون، وظهر العدد الأول منها فى ١ يناير ١٨٦٧، والعدد الأخير فى ٨ مارس. وتولى رئاسة التحرير على سعاوى أفندى (١٨٣٨-١٨٧٨) [٣٩]. وخلافًا لمعظم الليبراليين والمفكرين آنذاك، لم يكن قد نشأ فى طبقة من ملاك الأراضى والطبقات الرسمية ولكنه كان ابن قروى جاء إلى إستنبول وعمل فى تلميع الورق لكسب قوته. تلقى على سعاوى تعليمًا تقليديًا فى المدارس.

وإذ اتخذ التدريس مهنة فى مدارس الرشدية الجديدة فى بورصة وفليبه، وأقيل من المدرسة بسبب ادعائه بغوغائيتها. أثارت مقالاته القوية والمثيرة نوعًا ما التى نشرها فى «مخبر» غضب الصدر الأعظم، الذى نفاه إلى الأناضول. ومن هناك هرب إلى أوربا حيث واصل لفترة قصيرة نشر «مخبر» فى لندن. فى غضون ذلك، بدأ يظهر العديد من الصحف فى إستنبول، ويمكن أن نذكر منها «آيينه وطن» (مرآة الوطن). وقد صدر العدد الأول منها فى ١٤ يناير ١٨٦٧، وبصرف النظر عن قصر عمر «مرآت»، فإنها تعد أول جريدة تركية مصورة، وهى أيضًا تعتبر أولى الجرائد التى حملت اسم الوطن.

وقد بدأت هذه الزيادة السريعة فى أعداد الصحف وعنفوانها تسبب مصدرًا لقلق الحكومة التى صارت بعد تولى السلطان عبد العزيز الحكم عام ١٨٦١ تتجه إلى مزيد من الاستبداد. وفى ١ يناير ١٨٦٥ فرض قانون للصحافة- وكان الأول من نوعه فى تركيا[٤٠] وقد وضع هذا القانون قيودًا صارمة للسلوك الصحفى، وينص على إنشاء إدارة للمطبوعات فى الباب العالى لتكون مساعدة لمحاكم الشرطة (الصلح) عند تطبيق القانون. ويوضح الإشعار الصادر بتاريخ ١٢ مارس ١٨٦٧ نوايا الحكومة:

«صارت بعض الصحف المحلية، غير المعترفة بالروح التى ينبغى أن تكون مصدر إلهام للصحافة فى الشرق، أداة حماسية لجميع الأطراف المتطرفة والنزاعات المعادية أساسًا للمصالح العامة للبلاد... ومن ثم، يحتفظ الباب العالى بالحق، عندما يقتضى ذلك المصلحة العامة للبلد، فى التصرف من خلال القنوات الإدارية وبشكل مستقل عن قانون الصحافة، ضد تلك الصحف التى لا تعترف بالمبادئ المذكورة أعلاه، وتعد مراعاتها من الشروط الأساسية للصحافة الوطنية..»[٤١].

أحدثت تلك الإجراءات فترة من الضغوط الشديدة، بلغت ذروتها فى قمع صحف عديدة ورحيل كتّابها البارزين إلى أوربا. وفى السنوات القليلة التالية، صدرت أهم الصحف التركية فى المنفى بلندن وباريس وجنيف. وفى كلمات ظهرت فى العدد الأول لإحداها بلندن: :لقد وجدت صحيفة مخبر بلدًا لا تنهى عن قول الحق، وصدرت من جديد»[٤٢].

كان المسئولون الأتراك، الذين واجهوا مشكلة جديدة، قد تعلموا أساليب التأثير والسيطرة علي الصحافة. ولكن الصحفيين الأتراك أيضًا قد بلغوا الكمال، وفى وقت قصير جدا وبشكل ملحوظ، بتطورهم بداية من كتابة التقارير إلى التعليق، ومن التعليق إلى النقد، ومن النقد إلى المعارضة، ومن المعارضة إلى المواجهة.

المعارضة المنظمة : حركة العثمانيين الشبان(٤٣)

أوجدت إصلاحات محمود الثانى وخلفائه نخبة إدارية حاكمة جديدة طموحة ومثالية ومثقفة فى الإمبراطورية. وكان تحول الحكومة العثمانية والمجتمع قد وفر لهم فرصا جديدة وفتح شهيتهم، وملأت الترجمة وتقليد الكتابات الأوروبية عقولهم بالمعتقدات والأفكار الجديدة، ومن ثم لم تكن تفتقر فى تعليمها إلى أيديولوجية أو تقنية المجادلات والثورة، عندما بدأت الحكومة المطلقة المتزايدة تدريجيًّا من السلطان ووزرائه تلقى بثقلها على كواهلهم خلال النصف الثانى من القرن التاسع عشر.

من المعتاد أن نبدأ تأريخ حركة التحرر التركية المعارضة للاستبداد بالواقعة المعروفة باسم «قله لى»، التى وقعت عام ١٨٥٩ . فى تلك السنة خططت مجموعة صغيرة من المتآمرين لخلع السلطان عبد المجيد، وإن استدعى الأمر اغتياله،، غير أنه اكتشفت المؤامرة، وتم حبس الزعماء ونفيهم إلى آسيا. ويصف عدد من الكُتَّاب الأوروبيين هذه المؤامرة الفاشلة بأنها تعد المحاولة الأولى لإدخال الحكومة الدستورية والبرلمانية. وعلى أية حال، فإن البحث الحديث أوضح أن المتآمرين لم يكن لديهم مثل هذا الهدف أو البرنامج فى أذهانهم، بالعكس، فقد رفضوا التنازلات التى قدمت بالفعل للمسيحيين، وكانوا يناهضون السلطان ووزراءه بدلاً من أن ينهضوا من أجل مبادئ معينة، ومن ثم اهتموا بالظلم واعتداءات الحكومة على الجماعة الأرثوذكسية (٤٤).

كانت الأفكار الليبرالية والدستورية معروفة بالطبع فى عهد الإمبراطورية العثمانية منذ عدة سنوات ؛ فهى تظهر، ولو بشكل واهن، فى كتابات صادق رفعت باشا، وكان لها بعض التأثيرات على الإصلاحات التى قام بها السلطان عبد المجيد ومصطفى رشيد باشا.

ويعود تاريخها إلى ١٨٠٨؛ حيث دعا الصدر الأعظم البيراقدار مصطفى باشا إلى جمعية إمبراطورية فى إستنبول للتصديق على برنامجه للإصلاح[٤٥]. وفى عام ١٨٢٩ ذهب محمد على باشا فى مصر إلى خطوة أبعد من ذلك؛ فقام بتعيين مجلس استشارى مؤلف من ١٥٦ عضوًا كان يجتمع بضعة أيام فى كل عام [٤٦]. فى عام ١٨٤٥ قام عبد المجيد نفسه بمحاولة إقامة مجلس مكون من وجهاء الولايات [٤٧]، لكن دون جدوى. وفى أواخر عام ١٨٦١، أعلن باى تونس أول دستور على الطراز الأوربى فى بلد إسلامى. وكان الباى يحتفظ بالسلطة التنفيذية فى الوقت الذى كان يشارك فيه السلطة التشريعية مع مجلس كبير مؤلف من ستين عضوًا كانوا على أية حال، معينين معه[٤٨]. وأخيرًا، أجريت فى عام ١٨٦٦ فى عهد الخديوى إسماعيل فى مصر، أول تجربة مع مجلس منتخب، من خلال إنشاء مجلس شورى النواب بيد أن سلطاته كانت ما زالت مقيدة إلى حد كبير[٤٩].

فى ستينيات القرن التاسع عشر فى تركيا نجد للمرة الأولى نقدًا ليبراليًا واضحًا، ضد التصرفات الحكومية وبرنامج الإصلاح الدستورى، وتظهر هذه الأفكار أولاً فى دائرة شناسى ونامق كمال وأصدقائهم، ووجد البعض حظر التعبير فى المجلات الصادرة فى ذلك الوقت.

ويبدو أن المحاولة الأولى لتنظيم مجموعة محددة قد ظهرت عام ١٨٦٥؛ ففى يونيو من ذلك العام عقدت مجموعة صغيرة مؤلفة من ستة أشخاص، وكان نامق كمال واحدًا منهم، اجتماعًا، وأسسوا جمعية سرية. ورغم قلة ما يعرف عن برنامجها الأساسى، فإنه يقال لنا: إن أحد الأعضاء المؤسسين، وهو آية الله بك، جاء فى الاجتماع الأول بكتابين مهمين، يتعلقان بالكاربونارى حول جمعية سرى فى بولندا [٥٠]. ويبدو أن أى برنامج يستند على الكاربونارى كان يتم اعتماده فى الحال ويوضع موضع التنفيذ. لقد تطورت الجمعية تطورًا سريعًا، وارتفع عدد أعضائها فيما بعد إلى ٢٤٥ عضوًا، وذلك وفقًا لما طالبوا به. وكان أميران من أمراء البيت العثمانى، وهما مراد وعبد الحميد، قد أظهرا اهتمامًا بالجمعية، على الرغم من أنه فى وقت لاحق أصبح من الواضح أن عبد الحميد كان ذا نوايا عدوانية منذ البداية.

وكان مصطفى فاضل هو الأمير الأخير الذى لعب فى الحركة دورًا أكثر أهمية، وهو من البيت الحاكم المصرى [٥١]: فهو ابن إبراهيم باشا المهيب، وكان شقيقًا للخديوى إسماعيل وولى عهده حتى يونيو ١٨٦٦، عندما استبعد من سلسلة الحكم على أثر تغيير حدث فى قانون الإرث الذى حصل عليه الخديوى من السلطان، لقد كان الأمير مصطفى فاضل لديه بعض الأسباب لمعارضة السلطان والصدر الأعظم، وهو يؤمن بأنه يعتز بطموحه فى أن يصبح أول وزير لإمبراطورية دستورية، بدلاً من أن يكون خديوى مصر. ومع ذلك، قد يكون من الظلم إرجاع رغبته فى الإصلاح إلى الطموح الشخصى تمامًا، فقد اهتم الأمير بنشاط الأحرار العثمانيين، وأرسل من باريس رسالة مفتوحة إلى السلطان، باللغة الفرنسية، يبلغه فيها ببعض الحقائق الصعبة حول الدولة الإمبراطورية ويقترح إصلاحات دستورية وغيرها. هذه الوثيقة أثارت هيجانًا كبيرًا بين الليبراليين وترجمها إلى اللغة التركية كل من نامق كمال، وأبو الضيا توفيق، وسعد الله، وقام بطبعها ونشرها على نطاق واسع وبأعداد كبيرة موظفون من مجلة تصوير أفكار[٥٢].

على الرغم من أن الحكومة أبلغت من قبل الجواسيس عن تشكيل المجموعة، فإنها لم تتخذ حتى ذلك الوقت أية إجراءات ضدها، ومع ذلك فقد أثار هذا التصرف الأخير، «على باشا»، والذى تولى فى فبراير ١٨٦٧ الصدارة مرة أخرى كإجراء سريع مناسب. أما زعماء المجموعة، فقد نفى على سعاوي إلى قسطمونى بالأناضول، بينما منح كمال وضيا مناصب رسمية فى المحافظات التى وصلتها مراسيم النفى.

فى هذه الأثناء أخذت لجنة الثورة الأولى اسمها، ففى بداية فبراير / شباط ١٨٦٧، نشرت الصحيفة البلجيكية نورد Le Nord تقريرًا يفيد بأن الأمير مصطفى فاضل أسس صرافة تجارية فى تركيا. وفى رسالة لتصحيح ما ورد من أخطاء فى هذا البيان، أشار الأمير إلى أنصاره فى تركيا بتعبير «تركيا الفتاة» Jeunes Turquie، وهى عبارة بلا شك استوحاها من «إنجلترا الفتاة» و «فرنسا الفتاة» و «ألمانيا الفتاة» والتى ظهرت فى العقود السابقة فى أوربا. كان هذا التكنيب قد تم نسخه من الصحيفة البلجيكية من قبل صحيفة Courier d›Orient لبيرا وكان محررها على علاقة ودية مع الأحرار العثمانيين (الليبراليين العثمانيين)، ومن ثم تُرجم إلى اللغة التركية فى «المخبر» الصادرة فى ٢١ فبراير / شباط

١٨٦٧. وقد رحب وراق اسم تركيا الفتاة Jeunes Turquie لكل من «على سعاوى» و «نامق كمال»، وقاما بمحاولات عديدة لإيجاد المقابل التركى له، وفى نهاية المطاف قررا الاستقرار على اسم العثمانيين الجدد أو الشباب، وقد ظهر هذا الاسم إلى جانب المصطلح الفرنسى June Turcs عنوانًا لمنشورات الجماعة[٥٣].

عندما أصبحت أوامر «على باشا» معروفة دعا الأمير مصطفى فاضل، وهو رجل ذو ثراء فاحش، قادة «تركيا الفتاة» إلى باريس، وفى منتصف مايو غادروا إستنبول على الباخرة الفرنسية، وانضم إليهم فى باريس «على سعاوى» فارًا من منفاه بالأناضول، ثم ذهب إلى لندن؛ حيث نشر فى أغسطس ١٨٦٧، صحيفة «مخبر»، وعلى أية حال فإن على سعاوى هاجم زملاءه، وهو رجل صاحب قناعات دينية وحج إلى مكة، وقد وصفه كاتب تركى حديث بأنه فقيه ليبرالى، ووصفه آخر، ربما بقدر أكبر من الدقة، بأنه ثورى معمم. كان نامق كمال وضيا مسلمين مخلصين وصادقين أيضًا، لكنهما لم يكونا على استعداد لتقديم الدعم له فى إصراره على الإصلاح الدينى باعتباره نقطة البداية لإحياء الدولة الإسلامية والشريعة، ولا فى هجومه على المسيحيين. وسرعان ما أدى طموح على سعاوى وعناده إلى أن فتح أبواب النزاع، وفى عام ١٨٦٨ أصدر العثمانيون الجدد صحيفتهم الخاصة بهم، فظهر العدد الأول منها فى ٢٩ يونيو وأطلق عليها اسم «حريت»[٥٤]. ومنذ البداية ارتبط نامق كمال وضيا باشا بهذه المجلة ارتباطًا وثيقًا، ويبدو أنهما توليا مسؤولية الكتابة السياسية بها، وقد احتوى العدد الأول منها على مقالتين افتتاحيتين، ربما حررهما كمال الذى أرسى النقطتين الرئيسيتين من برنامج الشباب العثمانى؛ إحداهما معنونة باسم «حب الفرد لبلده من الإيمان»[٥٥]، ويتحدث فيها عن حب الوطن، ويطرح فكرة القومية العثمانية المماثلة لتلك الموجودة فى البلدان الأوروبية، والأخرى بعنوان «وشاورهم فى الأمر»[٥٦] وهو يستخدم هذا التعبير القرآنى باعتباره شماعة يعلق عليها دعواه للمطالبة بالحكم البرلمانى والنيابى، وكثر تناول هذين الموضوعين فى أغلب الأعداد اللاحقة التى أصدرتها للمجلة، وارتبطا بالانتقادات المفصلة والدقيقة الموجهة ضد سياسة عالى باشا الداخلية والخارجية، خاصة سياسته المالية.

وفى تلك الأثناء، أغلقت «المخبر» لصاحبها على سعاوى فى لندن، وانتقل على سعاوى نفسه إلى باريس، وبدأ فى إصدار صحيفة جديدة سميت باسم «العلوم» واتسعت الهوة بينه وبين العثمانيين الشبان اتساعًا شديدًا، وعندما عادوا إلى تركيا بعد وفاة عالى باشا اختار هو البقاء فى فرنسا، ولعله كان يقيِّم بدقة الظروف السائدة فى تركيا، واستمر ينشر فى «ليون» Lyon فى باريس أثناء الحرب الفرنسية البروسية. إلى أن بدأ التعبير فى هذه الفترة، للمرة الأولى، عن فكرة «التوركلك» (التركى) تمييزًا لها عن فكرتى «إسلام» الولاء الإسلامى أو «عثمانلى» (العثمانى)، وقد أثار نشر تقريره، الذى وصل إلى تركيا من خلال قنوات مختلفة، بعض الاهتمام. يقول لطفى المؤرخ الرسمى متحدثًا عن المخبر :

«كانت المجلة المذكورة، التى كانت تصدر كل أسبوع فى لندن، يوزع العديد منها بطرائق مختلفة، وأحيانًا من خلال رسائل التجار، وأحيانًا بوسائل مجهولة، حتى وإن كان بعضهم غير ملم بمضمونها. وكان هدفها النهائى من هذا ترسيخ مبادئ الدولة، والوقوف على أخطاء الوزراء ورصدها، وربما تخويف عقول أوربا. وكان الإقبال عظيمًا جدًّا بين الناس على تلك النسخ إلى حد أنه يقال: إنها كانت تباع بأكثر من جنيه واحد»[٥٧].

لم يرجع «على سعاوى» من المنفى مع بقية العثمانيين الشبان بعد صدور قرار العفو عام ١٨٧١؛ وعلى أية حال، فقد عاد إلى إستنبول فى الوقت المناسب ليموت بشكل درامى مثير، لكنه غير مؤثر فى أحداث عام ١٩٧٦.

وثمة منشق آخر يشغل الخير نفسه من الاهتمام، هو محمد بك (١٨١٣-١٨٧١م)[٥٨] كان من بين المنتمين إلى العثمانيين الشبان، وعلى سعاوى، فلم يكن رجلاً عاديا من عامة الناس وإنما كان شخصًا ينتمى إلى السراى والطبقة الحاكمة. وكان والده وزيرًا لهيئة البريد، وعمه مصطفى نائلى الذى شكل الوزارة، وعمه الشهير محمود نديم باشا الذى تولى الصدارة عدة مرات فى عهد السلطان عبد العزيز. وكان محمد بك من الأعضاء المؤسسين للجنة السرية الأساسية فى إستنبول، ووفقًا لما يقوله البعض، فهو يمثل روحها المؤثرة، ونظرًا لكونه أكثر راديكالية من العثمانيين الشباب، انفصل عنهم ونشر جريدة بعنوان (الاتحاد) باللغات الأرمينية والعربية واليونانية والتركية، ثم انتقل إلى جنيف،

وانضم مع حسين وصفى باشا فى نشر مجلة سميت باسم (انقلاب) أى (الثورة) ؛ فكانت كلمة جديدة ومنذرة أدخلت إلى المفردات السياسية التركية. ويقال: إن محمد بك كان على صلة ما بالكاربوناري، وأنه كان يكتب مقالاته فى الصحف الراديكالية الفرنسية. وفى الحرب الفرنسية البروسية قاتل باعتباره متطوعًا فى الجيش الفرنسي، وعاد إلى تركيا قبل وفاته بقليل فى عام ١٨٧٤.

وليس هناك قدر كبير من المعلومات عن الصلات الأوربية بجمعية العثمانيين الشبان. لقد كانت باريس مقر الأمير مصطفى فاضل، الذى أتاح لهم فرصة الاتصال بالدوائر السياسية الفرنسية، وخصوصًا بمعظم مسئولى وزارة الخارجية الفرنسية. ووفقًا للمؤرخ عبد الرحمن شرف، كان ليون كاهين واحدًا من أولئك الذين اجتمعوا فى باريس، وقد أعرب عن أفكاره حول القومية التركية والتاريخ فى كتابه «مقدمة فى تاريخ آسيا» (١٨٦٩)، والتى كان لها عظيم الأثر فيما بعد على الفكر السياسى التركى [٥٩].

فى يونيو ١٨٦٧ ذهب السلطان عبد العزيز فى زيارة رسمية إلى فرنسا، وقد انتهز الأمير مصطفى فاضل، الذى كان ما زال يأمل فى الحصول على منصب رفيع فى إستنبول، هذه الفرصة لاستعادة إنعامات السلطان عليه. وعندما هبط السلطان فى تولون، كان الأمير التحررى فى انتظاره لتعظيم «لحظة الوصول السلطانى ليقدم أسمى آيات التبجيل بوصفه عبدًا مخلصًا»[٦٠]. كان قادرًا حينذاك على التقرب من السلطان وتملقه، فرافقه إلى باريس ولندن وفيينا وبودابست. ومن هناك عاد إلى باريس فى ١٠ أغسطس، على وعد من السلطان بتسوية شئونه قبل أن يلحق به إلى إستنبول.

أثرت هذه الشئون على «العثمانيين الشبان» فعندما وصل السلطان إلى باريس، طُلب من العثمانيين الشبان، نتيجة لضغوط من السفارة العثمانية، المغادرة والتوجه إلى بريطانيا - وتوجه رشاد نورى ومحمد إلى جيرسى، وضيا ونامق كمال وعلى سعاوى وآكاه إلى لندن، وقام الأمير وقتها بإعداد الترتيبات المالية للعثمانيين الشبان، وخصص لهم ما يكفيهم من العلاوات المعيشية، وكذلك ضمن لهم الأموال اللازمة لتغطية منشوراتها، ثم غادر متجهًا إلى إستنبول؛ ليصبح وزيرًا.

لقد تسبب الانشقاق ومغادرة راعيهم الأمير، فى وقوع العثمانيين الشبان فى حالة من الفوضى. واحتجاجًا على ما اعتبروه خيانة، رفض على سعاوى ومحمد بك قبول المرتبات التى خصصها لهم الأمير، وقبل الآخرون أمواله، على الرغم من أن «ضياء باشا» قد وجه إليه فيما بعد بعض الملاحظات القاسية فى كتابه الهجائى «ظفرنامه»، ويبدو أنهم قد اعتبروا تعيينه نجاحًا لقضيتهم بدلاً من أن يكون خيانة لها. وعلى أية حال فقد حرموا من توجيهاته ودعمه الموثوق فيه، واعترتهم الفرقة والانقسام بوصفهم مجموعة، وأعطوا الفرصة للصراعات الداخلية التى غالبًا ما تمثل قدر اللاجئين السياسيين، وقرب نهاية عام ١٨٧٠، نجح نامق كمال بواسطة الوسطاء، فى مصالحة الصدر الأعظم عالى باشا، ثم عاد إلى إستنبول.

توفى عالى باشا فى فبراير ١٨٧١م وتهيأ العثمانيون الشبان للعودة إلى الوطن، وقد كانوا دائمًا يميلون نحو اتخاذ قراراتهم الخاصة بشأن القضايا التى كانوا يدافعون عنها. لقد تمت إزاحة عدوهم الكبير، الحاكم الفردى القاسى، من طريقهم أخيرا، وفى ذلك الوقت صار كل شىء جيدًا.

بعد أن أمضى نامق كمال بضعة أشهر فى فيينا، وصل بالفعل إلى إستنبول يوم ٢٥ نوفمبر عام ١٨٧٠، ولحق به الآخرون، وقد شجعهم على ذلك موت عالى باشا إبان عامى ١٨٧١ و ١٨٧٢. وبقى فقط محمد وسعاوى فى الخارج، وكان الأخير الذى كافح من أجل البقاء فى فرنسا، وكان ما زال محل شك النظام الحاكم بعد عالى باشا.

ولقد أثبتت له الأحداث أنه على حق تمامًا، ربما كان عالى باشا استبداديًا، ولعله كان يحتقر الأفكار الجديدة الجذابة مثل الحكومة الدستورية وحرية الصحافة، بيد أنه كان، على أية حال، حاكمًا قادرًا ونزيهًا وشريكًا مخلصا فى الإصلاح، ولا يمكن أن يقال فى حق من أتوا بعده: إنهم فعلوا شيئًا مما قام هو به، فقد انزلقت الإمبراطورية تحت حكمهم إلى منحدر من الإفلاس، والتمرد والقمع والحرب والهزيمة. وصار السلطان العنيد والمتصلب للغاية، الحاكم الفعلى للإمبراطورية، لم يقم الصدر الأعظم محمود نديم باشا سوى بالقليل من الأعمال وقادته إليها نزواته المكلفة والمدمرة.

وبعد عودته إلى تركيا مباشرة، استأنف نامق كمال نشاطاته الصحفية، وفى يونيو ١٨٧٢ ترأس جريدة عبرت، وبحلول هذا الوقت كان هناك عدد كبير من المجلات والصحف التركية الصادرة فى إستنبول، لكن مقالات كمال وأبحاثه المنشورة فى عبرت منحتها أهمية لا نظير لها فى تاريخ الصحافة التركية[٦١]. على أية حال، فإن رئاسته للتحرير استمرت أقل من عام، ثم أدت إلى حدوث أزمة جديدة فى إبريل ١٨٧٣م، وإلى نفى ثان، وكان المنفى هذه المرة إلى قبرص. وقد فجرت الأزمة تمثيل مسرحية كمال المسماة (الوطن أو سيلستره) على مسرح كديك باشا، وكان شناسى قد ألف المسرحية التركية الأصلية الأولى بعنوان (زواج الشاعر) وهى كوميديا قصيرة تدور حول العادات، وتقوم بالتعليق على وضع المرأة وكيفية الزواج بين الأتراك، ونشرت فى مجلة من المجلات. وعالجت المسرحية الثانية بطريقة أكثر عنفًا موضوعًا أكثر إثارة، ومثلت أمام جمهور متحمس، ودار موضوعها حول حب الوطن، وما يمكن اعتباره من الأشياء الجديدة على شعب مسلم كالشعب التركى، كان التعرض لمبدأ الولاء والحب الذى يكنه الإنسان لبلده. تناولت المسرحيات الأربع الدرامية واقعة الدفاع عن القلعة التركية «سلستره» ضد الروس عام ١٨٥٤، تتأجج المسرحية بلهيب المشاعر الوطنية الحارة، وهى مفعمة بمناشدة العثمانيين - وليس الأتراك- أن يتأججوا بمحبة بلادهم ودفاعًا عنها ضد أعدائهم. وقد صيغت فيها الأفكار التى كان كمال قد أوردها فى مقالاته الافتتاحية المنشورة فى جريدتى (الحرية)، (العبرة)، بتعبيرات درامية وشاعرية.

مثِّلت المسرحية لأول مرة فى إبريل ١٨٧٣، وسط مشاهد من الحماسة العنيفة؛ وفى الأيام التالية التى أعقبتها نُشرت فى جريدة «العبرة» رسائل مديح وتأييد.

كل هذا لم يكن يحظى بنظرة العطف من قبل السلطة، وكان نامق كمال، الذى سُمح له حديثا بالعودة من المنفى فى أوربا، ما زال فى موضع شبهة : فكانت تثور ضده الشبهات على إثر أية تظاهرة من تظاهرات الحماس الشعبى، وكذلك كان موضع ريبة عندما كان مرتبطًا بفكرة أجنبية وهدامة، وهى أن الشعب لا يدين بالولاء للسلطان ووزرائه، ولا إلى المجتمع الإسلامى ودعاته المخولين بالأمر، ولكنه يدين إلى كيان مجرد غير مألوف يسمى الوطن (أرض الأجداد). وقد أتاح مقال مؤثر وحماسى نُشر فى عبرت، تناول فيه مشاهد

من المسرحية، الفرصة لقيام الحكومة باتخاذ اللازم من الإجراءات. وفى ٥ أبريل صدر الأمر بإغلاق الصحيفة، لأسباب تعود إلى عدم الشعور بالمسؤولية وإثارة الفتنة والوقاحة؛ فأى مقالة تعلن تحديها يعقبها القبض على كمال وترحيله مع عدد من رفاقه، ولا شك فى أن أنشطته وإسهاماته الأخرى قد ساعدت على تحقيق هذا الأمر(١٢). وعندما هرب ضيا وكمال إلى أوربا فى ١٨٦٧، لم يكن هناك شىء يمثل تهديدًا أكثر سوءًا بالنسبة لهما سوى تولى منصب حاكمية الولايات المتطرفة، التى تقع فى أماكن بعيدة مثل قبرص وأرضروم، لكن مع الأحداث التى وقعت عام ١٨٧٣ سارت الأمور إلى الأسوأ؛ فلم يكن لضيا، وهذا صحيح، مزيد من الشكوى بعد وفاة «عالى باشا»، فعقد مهادنة سلام مؤقت مع السلطة، وشغل عدة مناصب حكومية مختلفة، ومع ذلك واصل كمال كتاباته وإثارة أفكاره واستنهاضه للهمم؛ هذه الأنشطة، المقترنة باتصالاته المتوقعة مع ولى العهد الأمير مراد، جعلته شخصًا خطيرًا بدرجة لا يمكن تركه حرًّا طليقًا بهذا الشكل. ومن ثم، تم ترحيله هذه المرة ووضعه تحت الإقامة الجبرية، وحُبس فى موغوسا فى قبرص لمدة ثمانية وثلاثين شهرًا، وقضى الفترة الأولى من حبسه فى سجنه الانفرادى، ولم ينته هذا السجن إلا مع خلع السلطان عبد العزيز فى عام ١٨٧٦.

بعد وفاة عالى باشا فى عام ١٨٧١ تدهورت حالة الإمبراطورية تدهورًا سريعًا، وقد أدى إسراف السلطان الجنونى والافتراض الطائش من وزرائه إلى إلقاء الدولة فى براثن الفوضى الكاملة وفى أكتوبر ١٨٧٥ أعلن الصدر الأعظم محمود نديم باشا توقف دفع فوائد الديون العثمانية- وهو فى الواقع إعلان إفلاس كانت له عواقب كارثية على موقف الحكومة العثمانية ومصداقيتها فى أوربا. ولم يكن الوضع فى الولايات يوحى بأمل فى التحسن. فقد اندلع فى يوليو ١٨٧٥ تمرد فى البوسنة والهرسك، وقد انتشر هذا العصيان إلى بلغاريا، حيث أدى ما قامت به القوات العثمانية غير النظامية من قمع دموى إلى إطلاق صرخات غاضبة فى جميع أنحاء أوربا، ولقد كان لوقوع جريمة قتل قنصلى فرنسا وألمانيا، والتى حدثت فى ٦ مايو عام ١٨٦٧ فى سالونيكا، على أيدى عصابة من الغوغاء أن زادت من ورطة الباب العالى مع القوى الأوروبية، بحيث تركوها مفلسة بلا مصداقية ووحيدة فى مواجهة نذر الحرب التى كانت تلوح على الحدود الشمالية.

مدحت باشا والدستور[١٣]:

فى ١٠ مايو (١٨٧٦م) قام طلاب الدراسات الدينية فى مدارس الفاتح وبايزيد والسليمانية بأعمال شغب خارج مقر الباب العالى مطالبين بطرد الصدر الأعظم محمود نديم باشا والمفتى «حسن فهمى أفندى» ويقال: إن بعضهم قاس ارتفاع السور خارج الباب لمعرفة ما إذا كان مرتفعًا بما يكفى لشنق الصدر الأعظم عليه[١٤]، وتشير الأدلة إلى أن أعمال الشغب هذه لم تكن عفوية تمامًا، يقول السلطان عبد الحميد – وهو فى الحقيقة ليس شاهدًا محايدًا: إن أعمال الشغب كانت من تدبير مدحت وبتمويل منه، وقد تخفى معه زمرة من المتآمرين من وراء الكواليس ومن بينهم رشدى باشا، والداماد محمود، وحليم باشا، وخير الله أفندى، ومراد[١٥].

وهناك أيضًا أدلة أخرى على أن أعمال الشغب قد نظمت، إن لم تكن من قِبَل مدحت باشا والأمير مراد، فعلى الأقل كانت قد نظمها آخرون يؤثرون العمل وفق مصالحهم، لم تكن أعمال الشغب التى قام بها طلاب الدراسات الدينية شيئًا جديدًا فى تركيا ؛ القرن السادس عشر، على الأقل كانوا قد لعبوا دورًا مهمًا وأحيانًا خطيرًا فى الشؤون العثمانية، ويشكلون ظاهرة تحظى ببعض الأهمية فى التاريخ الاجتماعى للبلد[١٦]، لكن أن تقوم مظاهرة طلابية معدة مسبقًا ومدفوعة الأجر مسبقًا بغرض إحداث تغيير فى الوزارة فكان شيئًا جديدًا على أية حال. أدى هذا إلى أن يدخل تركيا تقليد كان راسخًا فى أجزاء من أوربا، وأرسى سابقة تم اتباعها عدة مرات وخصوصًا فى الولايات الوريثة للدولة العثمانية.

وخضع السلطان لضغوطهم، وبعد ذلك بيومين تم عزل كل من محمود نديم باشا، وحسن خيرالله أفندى، وتولى حينها المترجم رشدى باشا الصدارة، وتولى معه حسين عونى باشا وزيرًا للحربية وحسن خيرالله أفندى المفتى ومدحت باشا عيِّن وزيرًا بلا وزارة (وزير الدولة) لكن كان هناك انعدام تام للثقة بين السلطان ووزرائه الجدد، ولم يكن فى الإمكان تأخير المواجهة لمدة طويلة؛ ففى ٢٥ مايو ذكر السفير البريطانى، السير هنرى اليوت، فى برقية أن كلمة (الدستور) كانت تلوكها الألسن، حتى إن طلاب الدراسات الدينية،

وهم يمثلون الرأى العام المثقف فى العاصمة، يعرفون أنهم مدعومون من قبل الأمة- سواء المسيحيون أو المسلمون- لن يكفوا عن بذل جهودهم حسبما اعتقد؛ حتى يحصلوا عليه، وإذا ما رفض السلطان منحه، فإن محاولة عزله تبدو حتمية ؛ وهناك نصوص من القرآن دارت بين الناس تبرهن للمؤمنين أن شكل الحكومة التى يجيزها القرآن هى الحكومة الديموقراطية والسلطة المطلقة التى يمارسها السلطان الآن هى اغتصاب لحقوق الشعب ولا يقرها الشرع، وكل من النصوص القرآنية والأحاديث النبوية تم اللجوء إليها لتوضيح أن الطاعة ليست واجبة لحاكم أهمل مصالح الدولة(١٧).

وربما كان السير هنرى تافهًا وساذجًا فى حديثه عن «الرأى العام» و «جسد الأمة» وما شابه ذلك، لكنه كان دقيقًا بما فيه الكفاية فى تقييمه لاتجاه الأحداث، فالحجج التى كان يستشهد بها، والغرض الذى من أجله كان يستشهد بها، كانت تتويجًا منطقيًا لتعاليم العثمانيين الشبان، التى سيكون من السهل التعرف على مدى ما أحدثته من تأثير بسبب أفكارهم.

فى ٣٠ مايو ١٨٧٦، أعلن الوزراء رسميًا أن عبد العزيز تم خلعه عن الحكم، ونصبوا مراد سلطانًا بدلاً منه، وهم يستندون على فتوى أطلقها شيخ الإسلام تجيز خلع السلطان، ومحصنون باستعدادات عسكرية وسياسية ضرورية. رحل السلطان السابق فى هدوء، وكتب رسالة تنازل فيها عن العرش لصالح خليفته، وأصدر السلطان الجديد على الفور مرسومًا يؤكد أن جميع الوزراء فى مناصبهم.

بدت موافقة مراد الخامس كأنها انتصار لليبراليين؛ وقد أقام مراد علاقة مع العثمانيين الشبان استمرت لبضع سنين، وقد تم تعيين العديد منهم فى القصر، وتم استدعاء نامق كمال من قبرص، وصار ضيا سكرتيره الخاص، وعُين سعد الله فى موقع رئاسة أمانة القصر.

استمر ارتياح الليبراليين مع سلطانهم الجديد، على أية حال، مدة قصيرة؛ فكان «مراد» أميرًا يتمتع بذكاء عال، وكان واسع الاطلاع على الكتابات الغربية والتركية على حد سواء، مع اهتمام بالغ بالأدب الأوربى، وعلومه وشئونه وأحواله. وفى عام ١٨٦٧

رافق عبد العزيز فى جولته الأوروبية، وترك انطباعًا ممتازًا، وقد أدى هذا الموقف وذيوع خبر اتصالاته السرية مع الليبراليين فى المنفى، إلى أن يعامله السلطان بمزيد من الشكوك، وإجباره على حياة عزلة فعلية تحت المراقبة. وقد صار التوتر الناجم عن هذه الحياة والتعزى بشرب الكحول، يمثل الكثير بالنسبة لطبيعة مبتلاة بتشويش عصبى، وعند توليه مقاليد الحكم، كان مراد مهيئًا بالفعل لأن يسير جيدًا فى طريقه إلى الاختلال العقلى.

ولقد وقعت صدمتان مؤسفتان، عقب اعتلائه العرش مباشرة، وتسببتا فى الإجهاز عليه وإكمال انهيار عقله. كانت الصدمة الأولى هى موت عبد العزيز بصورة بشعة، عنيفة، فقد عثر عليه فى قصر جراغان مقطوع المعصمين بعد يوم أو يومين من توليه الحكم، والصدمة الثانية هى قتل حسني عونى باشا والعديد من الوزراء الآخرين على يدى جركس حسن، وهو قائد المشاة الجركسى، والذى كان يتولى منصب الياور فى معسكر الأمير عز الدين بن عبد العزيز، مما جعله يفقد عقله وسيطرته فى اجتماع لمجلس الوزراء. لقد صدمت هذه الأحداث عقل السلطان الجديد، وأصبح عاجزًا عن أن يظهر بأى شكل علنى أو يحضر أى مجلس من الأعمال العامة. تم استدعاء الدكتور ليدزدروف مرة أخرى، وهو من فيينا، كان قد فحص السلطان ودرس حالته، وأعلن أن حالته مستعصية [٦٨].

وفى خضم الحروب الخارجية والأزمة الداخلية سرعان ما صار هذا الموقف غير محتمل، وشرع الوزراء فى التفكير بقدر من التردد، فى إمكانية خلع السلطان. وكان الوريث التالى هو عبد الحميد الشقيق الأصغر لمراد. وفى يوم ٢٧ أغسطس ١٨٧٦ ذهب مدحت لرؤيته عند قصر والدته الكائن فى نيشان طاش، ليحصل منه على وعد مسبق بالتعاطف مع القضية الليبرالية. وتم إطلاع الأمير على مسودة الدستور التى اقترح الوزراء أن يقدموها، ووافق عليها وتعهد بمساندتها. وإذ تم هذا التمهيد حصل الصدر الأعظم من المفتى على فتوى بخلع السلطان على أساس من العجز العقلى. وفى ٣١ أغسطس أطيح بمراد التعيس، وأعلن عبد الحميد سلطانًا بدلاً منه. ويقال: إن نامق كمال قد توسل إلى مدحت، والدموع فى عينيه لتأجيل خلع مراد، لكن دون جدوى [٦٩]. واقتيد السلطان المخلوع إلى قصر جراغان، حيث توفى فى عام ١٩٠٤ بعد ثمانية وعشرين عامًا فى الأسر.

كان السلطان قد تم خلعه مرتين فى غضون أربعة أشهر بقرار من وزرائه، ونصبوا غيره بدلاً منه ولم تكن هذه الأحداث بدون سابقة فى التاريخ فى حوليات البيت العثمانى، ولابد أن كثيرا من الوزراء، وكذلك العامة، كانوا سوف يرضون بممارسة بسيطة من القوات المسلحة؛ يبادر بها السياسيون وتصادق عليها السلطة الدينية بالاتساق مع الخطوط التقليدية، ولكن مدحت كانت له أفكار أخرى على أية حال.

ولد مدحت باشا فى إستنبول فى عام ١٨٢٢، وهو ابن قاض من «روسجق» [٧٠]، وبينما كان لا يزال فى مرحلة المراهقة، حصل على وظيفة فى مكتب الصدر الأعظم، ومن ثم سرعان ما ارتقى وعيِّن فى منصب لدى الباب العالى. وفى عام ١٨٥٨ قضى ستة أشهر إجازة دراسية فى أوربا، وزار لندن وباريس وفيينا وبروكسل. وبعد عودته شغل مناصب حكومية فى العديد من الولايات، وحاز شهرة باعتباره مسئولاً لديه القدرة على الإدارة بوعى واقتدار. وفى عام ١٨٦٤ استدعى إلى العاصمة لتقديم المشورة بشأن القانون الجديد الخاص بإدارة الولايات فى ذلك العام، وفى عام ١٨٦٥ عُين حاكمًا على ولاية الدانوب التى تم تأسيسها حديثًا والتى تشكلت بدمج الولايات السابقة فى سليستريا، وفندين، ونيش. وفى هذا المنصب وفى ولاية بغداد التى كان قد انتقل إليها، أبدى مدحت قدرة فذة، ومنح الولايات الأمن والرخاء اللذين لم يعرفاهما منذ زمن طويل.

وعلى أية حال، وفى أغسطس ١٨٧٢، بعد سقوط حكومة محمود نديم باشا عيَّنه السلطان عبد العزيز صدرًا أعظم، لم يكن هو الرجل الذى قدم بوصفه أداة لاستبداد عبد العزيز ونزواته، وتم طرده بعد ولاية لم تستمر سوى شهرين ونصف. وخلال السنوات القليلة التالية تسببت المؤامرات المتناحرة المتنافسة فى الباب العالى فى توليته وخلعه من عدة مناصب وزارية، لم يتول أيًا منها فترة طويلة ولم يترك فى أى منها أى تأثير كبير.

ومنذ وقت مبكر أى شتاء عام ١٨٧٥، شرح مدحت باشا للسفير البريطانى السير هنرى إليوت أن هدف جماعته الحصول على الدستور :

«قال: إن الإمبراطورية على شفا جرف هاو، وفى سبيلها نحو الانهيار سريعًا...»

إن العلاج الوحيد الذى استطاع فهمه، يكمن أولا، فى ضمان السيطرة على السلطان بجعل الوزراء، خاصة باعتبارهم المولين، مسئولين عن الجمعية الشعبية الوطنية، ثانيًا فى جعل هذه الجمعية وطنية حقًا، وذلك بالتخلص من كل التمييز بين الطبقات والأديان... ثالثًا اللامركزية وتأسيس السيطرة الإقليمية على الولاة...[٧١].

تبدو خطط وضع الدستور الجديد، كأنها قد صدر الأمر بإعدادها فور التحاق مدحت باشا بالحكومة فى مايو ١٨٧٦، وأسندت إلى لجنة من علماء الدين ورجال دولة، برئاسة «سرور باشا» مهمة صياغة النص، الذى اكتمل فى نهاية العام. وهو مثل الكثير من الدساتير الأخرى فى القرنين التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، كان يعتمد إلى حد كبير على أساس الدستور البلجيكى لعام ١٨٣١، غير أنه كان على العكس من الدستور البلجيكى، لم يتم التصديق عليه من قبل أى جمعية تأسيسية، وإنما تتولى السلطة السيادية إصداره، حدث هذا يوم ٢٢ من ديسمبر عام ١٨٧٦، بعد بضعة أيام من إعادة تعيين مدحت باشا صدرًا أعظم للمرة الثانية من قبل السلطان عبد الحميد. [٧٢]

إلا أن صدور الدستور العثمانى فى عام ١٨٧٦ قد أثار الكثير من النقاش بين أحباء تركيا وأعدائها فى أوربا، وقد كانت أدلتهم وأحكامهم حول القضايا التركية غالبًا ما تحددها اعتبارات مستقلة تمامًا عن مزايا الأتراك أو عيوبهم. وغالبًا ما ثارت الانتقادات ضد دستور ١٨٧٦ م ولم تكن تمثل أية رغبة حقيقية فى الإصلاح أو تغيير حكومة الإمبراطورية وإنما كانت ببساطة تظاهرًا وادعاءً، أو مجرد مناورة لذر الغبار فى أعين القوى الغربية، والتحايل على خططهم بالتدخل لصالح الشعوب الخاضعة.

وتؤكد الظروف التى صدر فيها الدستور، والطريقة التى بدأ فيها تطبيقه لأول مرة، صحة هذا الانتقاد؛ فحركات القمع العنيفة ضد التمرد الذى نشب فى ولايات البلقان، وكذلك هزيمة الصرب فى الحرب التى كانت قد بدأتها ضد الإمبراطورية فى يونيو، قد عجلت بحدوث أزمة دولية. ومع حلول شهر نوفمبر كانت روسيا تستعد بالفعل للحرب، وأوضح دزرائيلى **Disraeli** أن الحكومة البريطانية لن ترضخ بالموافقة على تقسيم الإمبراطورية العثمانية. وفى ديسمبر، أجريت محاولة أخيرة لتحاشى الحرب، وعقد مؤتمر للقوى فى إستنبول، لمناقشة شروط السلام بين تركيا وصربيا، وإعادة تنظيم ولايات البلقان بتطبيق

الإصلاحات تحت إشراف وضمان السلطات. وقبل يوم من المؤتمر الذى كان من المقرر انعقاده، عيّن مدحت باشا صدرًا أعظم.

وبينما كان المفوضون يقومون بالإجراءات الرسمية الأولية، انطلق دوى المدافع كالرعد فى العاصمة مع إعلان الدستور التركى الجديد، وكان أكثر تفصيلاً، وذلك من أجل وضع أطر يمكن الاستدلال منها على أن الباب العالى الآن يجرى الإصلاحات البعيدة المدى على قدم وساق، ويمكن الاستغناء عن المساعدة المعروضة من الدول[٧٣].

إن الاستدلال ربما يمكن قبوله، فلم تكن هذه هى المرة الأولى التى يجرى فيها أى إصلاح رئيسى فى الأوقاف التى تشعر فيها بالحاجة إلى مؤازرة القوى الغربية. وفى عام ١٨٣٩، أعلن خط كلخانه الشريف بعد كارثة هزيمة الجيش العثمانى مباشرة فى نصيبين، عندما تطلب الأمر الدعم الأوربى للوقوف ضد محمد على المنتصر فى مصر، وجاء الخط الهمايونى الصادر عقب حرب القرم التى وقعت عام ١٨٥٦، عندما كانت مساندة الغرب مطلوبة من أجل تأمين معاهدة سلام مناسبة لتركيا، تم اختيار الوقت المناسب تمامًا لتعيين مصلح فى وظيفة الصدر الأعظم، وإعلان دستور ليبرالى، للتحايل على خطط التدخل والحماية، وكذلك لحشد الدعم الغربى فى الحرب التى كانت تلوح فى الأفق ضد روسيا.

لا شك فى أن هذه الاعتبارات كانت أيضًا من البديهيات التى فطن إليها مدحت باشا فى عام ١٨٧٦، كما كانت فى أذهان المصلحين فى وقت سابق فى عامى ١٨٣٩ و ١٨٥٦. فقد كان توقيت الإصلاحات والأسلوب المثير فى عرضها وتقديمها، قد خضع بلا شك للرغبة فى ضمان الحصول على مكاسب سياسية من خلالها، لكن سيكون من الخطأ الشديد أن نستخلص من ذلك الدستور والإصلاحات، التى حدثت فى وقت سابق لم تكن سوى حيل دبلوماسية، وكانت تهدف إلى خداع الأجانب غير عابئة بإحداث تغييرات فى البلاد. وبالتأكيد لم يكن كل من الإصلاحيين والليبراليين، أقل من خصومهم المحافظين، فى ولائهم بوصفهم مسلمين وعثمانيين، وقد اهتموا بالدفاع عن سلامة وسيادة الإمبراطورية من أى تهديد. لكن كان أفضلهم لا يقل جدية فى ولائهم للإصلاح والليبرالية، التى كانوا يؤمنون بأنها تحقق المصالح العليا للإمبراطورية. وعندما حل عام ١٨٧٦ كان قد مر بالفعل مائة

عام على قضية الإصلاح فى تركيا، ولها ميراث، ودافع، كما أنها أحرزت بالفعل إنجازها الخاص. أما القضية الليبرالية فكانت أحدث عمرًا، ولكنها كانت فى الواقع قد أنتجت أدبًا إيديولوچيا لا يستهان به، وحازت على دعم ثابت وتشعبت داخل النخبة الحاكمة العثمانية. عندما تحدث مدحت إلى إليوت فى عام ١٨٧٥ حول احتياج تركيا لحكومة مسئولة وتستند على الشعب، كان يتمنى بلا شك أن يرضى السفير ويوجه حكومته لصالح تركيا ؛ غير أنه كان يقتبس الحجج أيضًا والأفكار التى كانت قد أصبحت شائعة فى منشورات العثمانيين الشبان خلال العقد الماضى، وقبلها العديد من الشباب المتفائلين فى خدمة الباب العالى. وعندما صرح بنفس الشكل فى مقالة فى القرن التاسع عشر، بأن «مبادئ الحكومة فى الإسلام تستند أساسًا إلى أسس ديمقراطية، يعترف خلالها بسيادة الشعب، ولم يحاول، كما قال أحد المؤرخين، أن يخدع القارئ الإنجليزى الساذج»[٧٤]، لكنه كان يعيد استنساخ الحجج التى كانت مألوفة فى كتابات نامق كمال وضياء، والتى أصبحت آنذاك من بنود العقيدة لدى المسلمين الليبراليين والإصلاحيين والرومانسيين.

كان هناك، على أية حال، من بين المحركين الرئيسيين فى عام ١٨٧٦ شخصًا لم يكن يحمل أى تعاطف تجاه الليبرالية أو الديمقراطية، وكان استخدامه للدستور وأنصاره محض سخرية وانتهازية، كان هذا الشخص هو السلطان عبد الحميد الثانى.

لم يمض وقت طويل حتى بدأ السلطان الجديد فى إظهار قوته، فقد كان تعيين مدحت صدرًا أعظم قد تزامن مع اجتماع مؤتمر السفراء فى إستنبول وفى ٢٠ نوفمبر ١٨٧٧، انتهى المؤتمر، وطُرد مدحت فى يوم ٥ فبراير بطريقة مخزية وصدرت الأوامر له بمغادرة البلاد. وفى بيان للسلطات برر السلطان هذا العمل مشيرًا إلى أن المادة ١١٣ من الدستور الجديد، والتى تخول للسلطان، «طرد أولئك المعروف عنهم بأنهم خطرون على أمن الدولة، من أراضى الإمبراطورية، بناء على ما جمعته إدارة الشرطة من معلومات جديرة بالثقة».

وقد تم اختيار اللحظة بعناية كالعادة وتعرض مدحت لهجوم من الجانبين، فى الداخل، من قبل المحافظين، الذين بغضوا برنامج الإصلاح برمته، والليبراليين بقيادة نامق كمال ضياء، الذى أدرك عدم اكتمال إجراءاته وعدم كفايتها تمامًا. وخلال مؤتمر السفراء عمل

السلطان بالفعل على تفويض موقف مدحت، وعندما انتهى المؤتمر لم تكن هناك عقبة أخرى تحول دون طرده [٧٥].

استمر الدستور نفسه فترة أطول قليلاً، ولقد أعلن بالفعل على الملأ مصحوبًا بطنطنة وهالة متألقة. وقد أثارت الوعود التى حصلت عليها القوى الأوروبية، والتى أمهلتها، ردود فعل بين قطاعات من سكان إستنبول بأنه لم يكن من المناسب إلغاؤه، وربما كان إلغاؤه مصدر خطورة أيضاً. ولهذا السبب، شرع السلطان فى إعداد انتخابات عامة، ولأول مرة فى التاريخ العثمانى، بل فى التاريخ الإسلامى[٧٦].

اجتمع البرلمان العثمانى الأول فى ١٩ مارس ١٨٧٧، ولم يكن المشهد يبدو رائعًا. فقد كان هناك مجلس الأعيان (الشيوخ) المكوَّن من خمسة وعشرين نائبًا يتم تعيينهم ؛ ومجلس المبعوثان الذى يحوى ١٢٠ من وكلاء الأمة الذين يتم انتخابهم تحت ضغوط رسمية ويكون اختيارهم ممن لا ينحازون عامة مع القانون الأساسى، وهو إجراء كان يجرى عادة عندما ينشب صراع حول الدستور الجديد، وبدا هذا استجابة لتلبية حاجة السلطان لاختيار مجلس ألعوبة بيده يضفى على نظامه شكل حكومة ليبرالية وديمقراطية، ويحوز قدرًا من التأييد الشعبى والصلاحية القانونية لكل شىء مهم يرى أن من المناسب القيام به.

لكن حتى هذا المجلس المكوَّن من نواب مستأنسين عديمى الخبرة، قد بدأ يعمل على تطوير حياة خاصة به، وقد أحسن السير إدوين بيير والذى كان فى ذلك الوقت مراسلاً لصحيفة ديلى نيوز فى إستنبول، وصفه بقوله:

«كانت المرة الأولى التى اجتمع فيها ممثلون من أماكن بعيدة مثل بغداد وألبانيا وأرمينيا وسوريا معًا، وكانت مناقشاتهم مثار اهتمام، بل ومفعمة بالمفاجآت. ورغم أن معظم الأعضاء كانوا يتحدثون عن المظالم الخطيرة التى تتطلب معالجتها فى منطقتهم الخاصة، فقد أصابهم الذهول عندما علموا أن دوائرهم الانتخابية الخاصة بهم لم تكن هى وحدها التى تعانى من سوء الحكم. فعندما اجتمع الأعضاء معًا من أجل القدس وبغداد وأرضروم وسالونيكا، وجدوا أن الإدارة فى كل أنحاء البلاد كانت فاسدة، فرسموا لأنفسهم طريق الصدق لمناقشة شكاواهم، ورأوا ضرورة إحداث تغييرات فى النظام من

أجل ضمان العلاج، وكان يوجد بين هؤلاء النواب بضعة رجال قادرين وطيبى القلب، ولم يكن لديهم معرفة عن تقاليد الحكومة البرلمانية، وبعض أحاديثهم وكانت تافهة، أما الأحاديث التى كان فى إمكان رئيس مجلس النواب العمل على إنهائها فى الحال، فهى تلك التى تدور حول تشريع القوانين فى إنجلترا أو أمريكا أو أية مستعمرة بريطانية. وكانوا فى أغلب الأحيان يميلون إلى شخصيات لا علاقة لها بالشئون العامة، لكنهم تعودوا كثيرًا أن يقوموا بمهاجمة هذا الباشا أو ذلك لابتزازه وتلقى الرشاوى، ولم يقبلوا القيام بفعل ما هو صواب إلا إذا كان قد دفع مبلغا فى مقابل ذلك. إذا كان السلطان يتمتع بالحكمة التى نعته بها منافقوه، فلسوف يشهد بقيمة مثل هذه التصريحات، ولسوف يسمح للمداولات الدائرة أن تستمر. ومن المؤكد أنه لم تكن توجه إليه أية هجمات على الإطلاق، ومع ذلك فقد اتهم العديد من وزرائه بارتكاب مخالفات واضحة بصورة شخصية وسوء السلوك. تحولت المناقشات وانتقلت إلى الرعايا الأتراك ؛ وأظهرت أن الحكومة يجب عليها القيام بإصلاح جذرى ينقذ البلاد من نهاية محتومة واحدة. كان أحمد وفيق يتولى رئاسة المجلس، والذى كان سفيرا تركيا لدى محكمة نابليون الثالث، ويعد باحثًا فرنسيًا ممتازًا، قد أظهر تفوقًا لا شك فيه من ناحية التعليم، على جميع النواب تقريبًا، لكنه صار فى الحياة العامة والخاصة مستبدًا. وغالبًا ما كان يوقف النواب فى خضم خطبهم، ويخبرهم بأنهم لا يعلمون شيئًا عن هذا الموضوع، وأن مناقشاتهم مجرد هراء. كان الدكتور واشبورن، رئيس كلية روبرت، حاضرًا عندما أبلى نائب معمم بعمامة بيضاء ببيان طويل ومسهب، فجأة سحبه الرئيس وهو يصرخ صرخة مدوية قائلاً له :(صوص اشك) [٧٧]، اخرس يا حمار. وجلس المتحدث كما لو كان قد أُطلق عليه النار.

«فى الوقت نفسه، أصبحت الاتهامات التى وجهها الأعضاء ضد فساد الوزراء فرادى أكثر خطورة وتحديدا فى طبيعتها. وكان من الطبيعى أن طلبات الادعاء المقدمة من أجل مثول وزراء يعينهم أمام المجلس للرد على التهم الموجهة إليهم، لم تكن تحظى بقبول السلطان عبد الحميد. وأصبح العداء بين المجلس والباشوات خطيرًا، وتكهن عدد من المراسلين بأنه فى غضون فترة زمنية قصيرة سوف يتخلص المجلس من حكم الباشوات، أو أن الباشوات سوف يتخلصون من المجلس»[٧٨].

والواقع أن السلطان هو الذى تخلص من المجلس؛ ففى ١٣ فبراير ١٨٧٨ ذهب أحد النواب فى مطالبه إلى أبعد من ذلك، فطالب بوجوب حضور ثلاثة وزراء فى المجلس للدفاع عن أنفسهم إزاء التهم المحددة التى وجهها إليهم. وفى اليوم التالى حل السلطان المجلس، وأمر النواب بالعودة إلى دوائرهم، واستمر انعقاد المجلس عشرة شهور وخمسة وعشرين يومًا. ولم ينعقد مرة أخرى على مدى ثلاثين عامًا.

نهاية العثمانيين الشبان

كانت هذه نهاية العثمانيين الشبان. وكانوا ينتقدون بشدة مدحت باشا ويرتابون فيه، بسبب كونه مصلحًا مستبدًا آخر. على غرار مصطفى رشيد وفؤاد وعالى باشا، الذين كانوا يتطلعون للتحديث وتغريب البنية الإدارية للإمبراطورية، دون إظهار تعاطفهم مع تطلعات الليبراليين والقوميين، فضلا عن وجود بعض الأسباب الأخرى غير المنصفة وفى ذلك الوقت، ومع الاستبداد الشخصى للسلطان بدا أن قضيتى الإصلاح والحرية قد انتهتا، وحانت نهاية زمن التنظيمات العظيم وصمت الليبراليون، الذين كانوا أكثر حرصًا على توجيه النقد.

عند هذه النقطة قد يكون من الناسب أن نستعرض باختصار شديد الحجج التى استخدمها الليبراليون ضد السلاطين والفرمانات، ومراسيم التنظيم؛ إذ كانت انتقاداتهم بعيدة كل البعد عن أولئك الرجعيين البسطاء، وعلى الرغم مما جاء من أحداث فيما بعد. فى البداية كانت هذه الآراء يُشار إليها فى صحف إستنبول مع بدايات عام ١٨٦٠، وقد تم التعبير عنها بشكل واضح وعنيف فى الصحف المنشورة فى المنفى، ثم تطورت مع قدر كبير من الحذر والحيطة فى المنشورات التى طبعوها بعد عودتهم إلى تركيا[٧٩].

وبعد حوالى سنتين من عودته من المنفى إلى إستنبول، نشر نامق كمال مقالاً فى «عبرت» تحت عنوان «التنظيمات»، تحدث فيه ببلاغة عن الآمال الكبيرة التى كان خط الكلخانه قد أيقظها، والاعتقاد بأن الحكم الدموى والتعسفى قد اقترب أخيرًا من نهايته.

فى الواقع (كما يقول نامق كمال) فإن المرء ينظر إلى جانبها الخارجى، وسوف يظن أنها مصنوعة باعتبارها ضمانة للحياة والممتلكات وشرف كل فرد، لكنها فى حقيقة الأمر لم تكن سوى إعلان يهدف إلى تأمين حياة الدولة[٨٠].

والتنظيمات، بعبارة أخرى، كانت مجرد مناورة أكثر من أن تكون إصلاحًا، وتهدف إلى تحقيق أغراض سياسية أكثر منها أغراض قانونية أو اجتماعية. وحتى الآن، يتفق العثمانيون الشبان على ما يبدو فى هذا الرأى من توافق مع تلك الانتقادات الأوروبية، التى رأت أن التنظيمات لا تعدو كونها نصوصا برَّاقة فى ظاهرها تهدف إلى خداع الغرب - فهى ورقة «لم تتجاوز عتبة الباب العالى». ولكن العثمانيين الشبان قد رأوا أبعد من ذلك إذ إنهم كانوا يعلمون أن الإصلاحات المتتالية بالفعل قدمت العديد من تغييرات حقيقية فى تركيا، وعلى الرغم من تفانيهم المخلص فى التقدم، والإصلاح، فإنهم لم يكونوا يستحسنون الكثير من هذه التغييرات.

كانت التهمة الأساسية التى قدموها ضد رجال التنظيمات أنها حكومة عشوائية واستبدادية. فقد ألغيت الضمانات أو التوازنات القديمة والحقوق المكتسبة التى يكفلها القانون والعرف، كما أن تحديد قوة الانكشارية، التى كان نامق كمال يتظاهر بأنه يرى فيها نوعًا من الجمعية الشعبية المسلحة، كان قد تم تدميرها، كما أهملت الشريعة نفسها أو انتهكت، وحلَّ محلها نسخة هزلية من القوانين الغربية، ولأنها غير حقيقية وغير فعَّالة، فإنها تركت السلطة الحاكمة بلا ضوابط ولكنها لم تفعل شيئًا لحماية الرعايا فى مواجهة الحكم الاستبدادى. وقد أوضح نامق كمال هذه النقطة جيدًا فى مقالة له نشرت فى «عبرت».

«لا يمثل خط الكلخانه، كما افترض البعض، دستورًا أساسيًا للدولة العلية، بل هو عبارة عن بيان يحوى، رغم تكراره لبعض مبادئ الشرع الشريف الذى يمثل دستورنا الحقيقى الوحيد، مراسيم لعدد من الإجراءات الإدارية الموافقة للفكر الأوربى».

لم يكن خط الكلخانه يقتصر فى مقدمته على إعلان أحكام الشرع العامة، على الحرية الشخصية فحسب، والتى تفسر على أنها تأمين للأرواح والممتلكات والشرف، ولكنه أيضًا أعلن عن كثير من المبادئ الأساسية الأخرى مثل حرية الفكر وسيادة الشعب ونظام

الحكومة القائم على الشورى، وعندئذ فقط يمكن أن يكون دستورًا أساسيًا لدولة الخلافة الإسلامية» [٨١].

فى الواقع، قال العثمانيون الشبان، أنهم لم يفعلوا أيًا من هذه الأمور ؛ فقد كانوا قد سلبوا الحقوق التى كان يتمتع بها الشعب فى ظل النظام الإسلامى القديم، ولم يقدم لهم أيًا من الحقوق المتوافقة مع نظام الحكومة الأوربى الذى قاموا بعرضه، ومن خلال أعمالهم تم تشويه سمعة الحكومة الإسلامية فى الغرب، والحكومات الغربية بين المسلمين.

وبتقديم شكل أجنبى من الحكم، تحت الضغط الأجنبى أو المشورة الأجنبية، كان رجال التنظيمات قد فتحوا أبواب البلاد على مصاريعها للتدخل من كل نوع، وكان الأجانب قد منحوا الحق فى امتلاك الأراضى فى تركيا، والحصول على مناصب القيادة فى كل فرع من فروع الحياة الاقتصادية والعامة للإمبراطورية، لقد أضاف رجال التنظيمات إلى الاستبداد الداخلى الاستغلال الأجنبى.

كانت إحدى النتائج المباشرة لتلك السياسات الخراب الاقتصادى للإمبراطورية، وفى مقال له نشر فى صحيفة حريت فى عام ١٨٦٨ استعرض نامق كمال الوضع الاقتصادى، فيقول «يتم الحصول على الثروة فى هذا العالم من ثلاثة مصادر هى الزراعة، والصناعة، والتجارة : فكانت الزراعة العثمانية لها إمكانيات تجعلها أغنى زراعة فى العالم، والنظام الضريبى، أما الثانية، وهى الصناعة، فهى نتاج الفطنة والذكاء. وإذا كان الأمر بهذا الوضع، أليس من المؤسف أن أمة موهوبة، مثل العثمانيين، بفطنتهم غير العادية ونكائهم الخارق، تضطر إلى الاستيراد من الخارج حتى ملابسهم التى يرتدونها...» ؟ والسبب هو وجود سياسة مالية انتحارية، تتوارى تحت اسم التجارة الحرة المخادع. فقد خنقوا الصناعة العثمانية وقذفوا بالبلاد فى أيدى المصدِّرين الأوروبيين. لقد أثيرت القضايا نفسها بسبب عدم وجود الطرق والمرافق التعليمية، مما أدى إلى التخلف وفقر التجارة العثمانية» [٨٢].

كانت السياسة الحكومية المتعلقة باقتراض المال من الخارج من الموضوعات التى طالما وجه إليها العثمانيون الشبان هجومًا عنيفًا فحتى حرب القرم لم تكن تركيا تعانى من أية

ديون أجنبية، ومع ذلك فقد بدأت حكومة السلطان من عام ١٨٥٤ تتلقى القروض من أوربا، بشروط قوضت الإمبراطورية، وأدت إلى الانهيار المالى الكامل.

لهذه الأسباب وغيرها، كان رجال التنظيمات قد أضافوا إلى البلاد الكثير من الأعباء، بغض النظر عن قيامهم بتخفيف تلك الأعباء التى كانت ترزح تحتها الإمبراطورية فى أيام تدهورها. يقول ضياء باشا «إذا كانت الإمبراطورية تسرع الخطى نحو الانحطاط فى الفترة من ١٠٠٠ إلى ١٢٥٥ (١٥٩٢ إلى ١٨٣٩م) فى وتيرة مدتها ما تستغرقه سرعة عربة يجرها حصانان، فإنها قد فاقت فى سرعتها فى الفترة من (١٨٣٩-١٨٦٩م) سرعة قطار سكة حديد[٨٣].

كان علاج جميع هذه العلل يتمثل فى الحكومة الدستورية والبرلمانية. ويجب الرجوع إلى الشرع لأنه وحده يتعلق بالتراث وحاجات المسلمين على السواء. وعلى أية حال، فإن هذا لا يعنى مجرد رفض التغريب والعودة إلى الماضى القريب ؛ فما كانت هناك حاجة إليه هو العودة إلى الروح الحقيقية للإسلام فى عصوره الباكرة، حيث يعترف بسيادة الأمة والحكم بالشورى. ويمكن تحقيق هذا على أفضل وجه من خلال جهاز مكون من مجلس دستورى ومحكمة عليا كان من شأنها، رغم كونها تحتذى النماذج الأوروبية، أن تتكيف مع احتياجات الشعوب المسلمة التى تعيش فى ظل الشرع الذى منحه الله للإسلام.

من الواضح أن العثمانيين الشبان كانت أفكارهم مقتبسة، ومن السهل التعرف على المصدر الذى أخذوا منه، فقد استمدوا أسسهم النظرية من مونتسكيو، وسياسة روسو، واقتصاد سميث وريكاردو، فى حين أن كثيرًا من انتقاداتهم الموجهة لسياسة التنظيمات كانت قد تأثرت بملاحظات المراقبين الأوروبيين وتعليقاتهم. ويبدو أن أحكام سليد، بشكل خاص، كان لها تأثير ملحوظ عليهم، وكانت أفكارهم مشوشة وساذجة فى أغلب الأحيان، على سبيل المثال عندما ينسبون التخلف الاقتصادى لتركيا إلى عدم كفاءة الوزراء الأتراك وجشع التجار الأوربيين، أو عندما يناقشون، على مستوى آخر، مشكلة القانون والسلطة والديموقراطية.

ومع هذا، فإنه على الرغم من هذه الثغرات والزيغ فى رؤيتهم، فإنهم رأوا أكثر وأبعد من معظم الأتراك الآخرين فى زمانهم. ذلك أن فهمهم لمشكلات التغير فى المجتمع العثمانى كان أعمق من فهم الآليين الذين وضعوا التنظيمات، كما أن مثلهم الأعلى، وإن اتسم بالغموض، لم يكن يمكن تجاهله. إذ إن الكثير من الأفكار الجديدة والمهمة وجدت التعبير عنها باللغة التركية للمرة الأولى فى كتاباتهم، كما أن تأثيرهم على الفكر والفعل عند الأجيال التالية كان كبيرا للغاية حقًا.

فى سنة ١٨٧٦م بدا أن مثلهم الأعلى عن الحرية الدستورية فى ظل الشريعة على وشك أن يتحقق. فقد كان هناك دستور جديد- هو الأول فى العالم الإسلامى- يعد بكل تلك الحقوق التى كانوا قد تعلموها من معلميهم الأوربيين، وفعل ذلك باسم السلطان - الخليفة، حامى الشريعة.

كان انهيار الدستور، والاستبداد الصريح الذى أعقب ذلك، ضربات مريرة. وبعض العثمانيين الشبان، الذين تخلوا عن مثلهم العليا، قد وجدوا وظائف لهم فى خدمة السلطان. وعانى آخرون من الإبعاد، والسجن، والموت. أما نامق كمال، الذى كان الأكثر تألقًا فيما بينهم، فقد سُجن لمدة تقرب من ستة أشهر بوصفه مجرما عاديًا فى إستنبول، ثم نفى إلى جزيرة خيوس (فى اليونان) حيث احتجز على مدى عامين. وفيما بعد عين فى منصب حكومى صغير فى جزر بحر إيجه، حيث أمضى ما بقى من أيامه حتى وفاته فى ديسمبر ١٨٨٨م. وحدث ذلك فى الليلة التالية لتلقيه أمرًا من السلطان يمنعه من طباعة تاريخ العثمانيين أو مواصلة كتابته، وهو الكتاب الذى كان يعمل فيه آنذاك.

وفى قصيدة كتبها قبل وفاته بوقت قصير، يعبِّر نامق كمال عن حال اليأس التى تملكت من حركة «تركيا الفتاة» فى تلك الأيام.

دعنا ننكر حقًا كل الطموح وكل الرغبة.

دعنا نكسر قفص الجسد، إذا ما كان قيدًا على خلاصنا

وطالما أن كل نفس لوطننا يبوح بالأسف صارخا

«هبوا لمساعدتى». انظروا هذا صوت الله

الحماسة تصبح نحن، والرحمة من الله

وحكم المستقبل ليس بيد الشحاذ ولا بيد السلطان

أنصتوا إلى عذابها الذى تنطبق به تنهيداتها

انظروا، ما الذى تقوله أنفاس أرض الوطن هى تنوح

إن بلادنا لم تعد، وإن كانت ما تزال، طالما أنت وأنا موجودين فى هذه الظروف لا يمكن أن يكون لنا عدو أكبر من أنفسنا

نحن فى أيدى العدو، فى سبيل الله. يا بنى وطنى

كفى، دعونا حقًا نتخلى عن كل رغبة شخصية[٨٤].

هوامش الفصل الخامس

(١) انظر المعاجم العربية الكلاسيكية لفرايتاغ Freytag ولين Lane ودوزى Doze mydnil. وغيرهم. وقد اتضح المعنى الاجتماعى خاصة للإسبان المسلمين (انظر (باللغة الإسبانية) : :Granda , Vocabulista aravigo en castellano Pedro de Alcala hurr- franco previlegiado، ودوزى Dozy ج١، ص٢٦٢).

(٢) كانت كلمة «سربستيت» هى أولى المصطلحات التى استخدمت للتعبير عن معنى الحرية السياسية، وهى من الكلمات المهجورة الآن، وقد تم تركيبها بشكل غير صحيح من كلمة « سربست». وهذه الكلمة هى بمثابة استخدام خاطئ فى اللغة التركية لكلمة «سربازه وهى كلمة فارسية بمعنى حاسر الرأس، وقد أطلقت فى تركيا على الجنود، وبمعنى آخر على أولئك الذين يتصرفون بحرية فى حياتهم. استبدلت الآن كلمة «سربستيت» بشكل تدريجى فقط بكلمة تركية شائعة الآن وهى «حريت». وفى قائمة الكلمات العربية التى أعدها Ruphy للبعثة الفرنسية فى مصر فى بداية القرن التاسع عشر. كانت كلمة «الحرية» ترادف كلمة Liberte، ولكنها اقتصرت على المعنى «المضاد للعبودية(An X, Dictionnaire abrege Francais - arabe (1802، ص١٢٠. ويفضل Ruphy الكلمة العربية «سرح» بمعنى «إطلاق القدرة على التحرك». معنى الحرية المدنية والحرية السياسية بكلمتى «رخصت شرعيه» و «رخصت ملكيه» على التوالى، وفى حدود منتصف القرن تقريبًا بدأنا نجد فى الصحف والمجلات الدورية الحديثة، كلمة «حريت» بمعنى الحرية السياسية.

(٣) جودت : تاريخ، ج٦، ص٤٠٠-١، وقارن ب. لويس منشور فى(Slav. R., xxxiv (1955، ص٢٣٢-٥.

(٤) فرمان عام ١٧٩٨، انظر المصدر السابق، ص٦٧.

(٥) لقارال : حالت ص٢٢-٢٣، قارن المصدر السابق، ص٦٩.

(٦) عن صادق رفعت باشا انظر طانبينار ج١ ص٨٨ وما بعدها، وشرف : تاريخ.. ص١١٥ وما بعدها، وعلى فؤاد « رفعت باشا من رجال التنظيمات(TTEM,n.si/2 (1930، ص١-١١.

(٧) نشر شرف متن مذكرة صادق رفعت ص١٢٥ وما بعدها. ومن الممكن الحصول على متن مغاير قليلاً فى منتخبات آثار رفعت باشا (د.ت)، والتى تتضمن ببليوجرافيا قصيرة للباشا.

(٨) ابن عبد الربيحي «كتاب العقد الفريد ج١» (القاهرة ١٩٤٠) ص١٠، وقارن ب. لويس «مفهوم الجمهورية الإسلامية (١٩٥٥)» ص٧.

(٩) طانبينار ص٩٣ وما بعده، وهناك أثر آخر في تلك الوقت كان له أهمية كبيرة فى نشر أفكار الحرية والدستورية، وهو الكتاب الذى ألفه المصرى الأزهرى الشيخ رفاعة رافع الطهطاوى حول إقامته فى باريس خلال فترة ١٨٢٦-١٨٣١م. ويحوى كتاب رفاعة، الذى ظهر فى بولاق باللغة العربية عام ١٨٣٤ التى كان شاهد عيان لها وكانت بمثابة حجة بليغة من أجل الحكومة الدستورية والتمثيلية، وكأفضل وقاية ضد الاستبداد.

(١٠) أثيوز : محاضرات ص٦٦ وما بعدها. ويمكن العثور على القصيدة أيضًا فى كتب المختارات. ومن أجل الحصول على نماذج أخرى من كتاباته انظر أبو الضيا توفيق «نمونه» أدبيات عثمانية (نماذج من الأدب العثمانى) (١٣٠٦هـ) ص٢٨٠ وما بعدها.

(١١) عمرو وزيد أسماء شخصية عربية تستخدم على نحو تقليدى فى الكتب الإسلامية القانونية ويقابلان جون دو John Doe وريتشارد دو Richard Roe القانون المقدس.

(١٢) انظر المرجع السابق، ص٣٣٩.

(١٣) قدمت معظم المعلومات السابقة المتعلقة بالحركات الأدبية والفكرية فى القرن التاسع عشر، إلى المؤلف المذكور سابقًا عن طريق طانبينار. ومن المؤلفات الحديثة التى ظهرت باللغات الغربية :(Steria della letteratura turca: Alessio Bom-baci(1956، حيث توجد به مصادر أخرى، ويمكن الحصول على مجموعة من المختارات فى Turk Kasikleri التى نشرتها Varlik Yayunlari، إستنبول ١٩٥٢ وما بعدها.

(١٤) عن شداسى انظر El1 (شناسى بقلم دينى J. Deny، وجب Gibb : «الشعر العثمانى Turk klas، ج٥ ص٢٢-٤٠، وطانبينار ص١٥٥-٨٨، وشناسى (Turk klas. xxv، أبو الضيا: نمونه ص٢٢٠-٤٨ وآقيوز : مختارات ص١-١٥، الصفحات المتصلة بالموضوع فى كتب تاريخ الأدب والمختارات.

(١٥) شناسى Turk klas ص٦.

(١٦) المصدر السابق ص٤٢-٤٣، وآقيوز : مختارات ص٨، وبومباجى ص٤٢٦.

(١٧)عن ضيا باشا انظر جب : الشعر العثمانى ج٥ ص٤١-١١١، وطانبينار ص٢٧٩-٣٢١ وضيا باشا (Turk klas)، وأبو الضيا: نمونه ص٢٤٩-٧٩، وآقيوز مختارات ص١٦-٤١، وغيرها من المؤلفات.

(١٨) ضيا باشا (Turk klas) ص٦٨ (من خرابات : المقدمة قسم ١٥).

(١٩) ترجمة جب J.W. Gibb: الشعر العثمانى ج٥، ص١٠٥-٦.

(٢٠) آقيوز : مختارات ص٢٨ (تركيب بند رقم ١٠).

(٢١) يمكن العثور على نص موجز لـ «الحلم» فى «ضيا باشا (Turk klas) ص ١١١-١٩.

(٢٢) عن ويسى انظر جب «الشعر العثمانى» ج٣، ص٢٠٨ وما بعدها.

(٢٣) ضيا باشا (Turk klas) ص١١٥.

(٢٤) المصدر السابق ص١١٦.

(٢٥) بالمتن فى أبو الضيا: نمونه ص٢٥٧-٦١. (Turk klas) ص١٢٨-٤١.

(٢٦) عن نامق كمال انظر El1 (كما بقلم منزل)، وطانبينار ص٣٢٢-٤٢٢، ونامق كمال (Turk klas)، وأبو الضيا : نمونه ص ٢٩٤-٤٩٣، وآقيوز : مختارات ص٤٢-٦٥، وبركس (فى Frye) ص٦٥ وما بعدها وغيرها. وعن نامق كمال فى المؤلفات التركية الحديثة ويمكن أن ننكر على وجه الخصوص ما يلى : مدحت جمال قونتاى : نامق كمال (١٩٤٤-٥٦)، ومحمد قابلان: نامق كمال حياته وآثاره (١٩٤٨). ويمكن الحصول على مجموعة مفيدة من كتاباته الصحافية فى مصطفى نهاد أوزون : نامق كمال وجريدة عبرت.

(٢٧) المرجع السابق ص١٥٤.

(٢٨) «حقوق» من عبرت عدد ٥ عام ١٨٧٢، وأعيد نشره في «أوزون» عبرت ص٥١.

(٢٩) حقوقي عموميه «من عبرت» عدد ١٨ عام ١٨٧٢، وأعيد نشرها عند أبو الضيا « نمونه ص٣٥٧-٨ و أوزون : عبرت ص٩٦-٩٧.

(٣٠) القرآن ج٣ آية ١٥٣.

(٣١) قابلان ص١٠٧. وربما كان نامق كمال قد استمد هذه الفكرة التي عبَّر عنها في أكثر من موضع، من سليد (رحلات ج١ ص٢٧٦ وانظر المصدر السابق ص١٢٣). حيث أثبت سينيور N.W. Senior (ص٣٦) أن سليد كان من الشخصيات المقروءة في تركيا؛ حيث وجد وفيق باشا «يقرأ كتاب الكابتن سليد» تركيا الذي أثنى فيه على الوفاء.

(٣٢)جولدتسير(Varlesungen uber den Islam : I. Goldziher (1925 عدد ٢٠. والطبعة التركية Turkish Press ١٥ نوفمبر ١٩٠٩.

(٣٣) قابلان ص١٠٨، مقتبسًا من «حريت» عدد ١٢.

(٣٤) «ترقي» من عبرت عدد ٤٥ عام ١٨٧٢، وأعيد نشره عند أبو الضيا : نمونه ص٣٠٨ وما بعدها، وأوزون: عبرت ص١٧٦ وما بعدها.

(٣٥) المصدر السابق، ص١٨٧.

(٣٦) عن بداية تاريخ الصحافة في تركيا انظر أمين : الصحافة، وكرجك : الصحافة التركية، واسكيت : أنظمة المطبوعات في تركيا، LA (مطبوعات بقلم وداد كونيول)، وطانبينار ص٢٢٤ وما بعدها، والمصدر السابق ص٩٣ هامش ٣٧.

(٣٧) كرجك ص٣٥ وما بعدها.

(٣٨) أعيد نشره عند شناسي (Turk klas) ص٧٢ وما بعدها.

(٣٩) عن علي سعاوي انظر قونتاي : الثائر المعمم علي سعاوي (١٩٤٦)، وطانبينار ص٢٠-٢٣، ودراسة أخرى مؤثرة قام بها فالح رفقي آتاي : الثائر المعمم Basveren (د.ت وفي المقدمة مؤرخة بتاريخ ١٩٥٠).

(٤٠) الدستور ج٢ ص٢٢٠، ويونج ج٢ ص٣٢١ وما بعدها، وآريستارجي ج٣ ص٢٢٠ وما بعدها.

(٤١) يونج ج٢ ص٣٢٦، وآريستارجي ج٣ ص٢٢٥-٦.

(٤٢) مخبر، عدد ٣١ أغسطس عام ١٨٦٧ (الصفحة الأولى أعيد تقديمها عند كرجك : الصحافة التركية).

(٤٣) تعد الكتابات التي كتبها أبو الضيا توفيق حول التاريخ المفصل لحركة العثمانيين الشبان هي الكتابة الوحيدة عن هذه الحركة، ونشرت مسلسلة في مجلة «يكي تصوير أفكار» ١٩٠٩، وتعتمد معظم النسخ اللاحقة عليها. قام آقجور أوغلي يوسف (يوسف آقجورا) بتقديم تأصيل مفيد موجز عن الـ «توركجيلك» (التتريك) في مجلة «تورك بيلي» (عام الترك)، ١٩٢٨، وطارق طونايا: الأحزاب السياسية في تركيا ١٩٥٢-١٩٥٩. وما بعدها : قابلان، ص٥٤ ؛ وأحمد بدوي قرآن، عُثمانلي امبراطور لغنده انقلاب حركتلري وملي مجابله (حركات الانقلاب والمجادلات القومية في الإمبراطورية العثمانية) (١٩٥٦)، ص٥٧ ؛ وقرال:

التاريخ، وتتضمن سيرة قونتاى الذاتية، الجزء الأول توثيقًا أكثر تفصيلاً عن الحركة، ومع إشارة خاصة إلى دور نامق كمال وعن صلة الأمراء العثمانيين بحركة العثمانيين الشبان، انظر مذكرات عبد الحميد، نشرت فى تى تى إى إم، nos. ٩٠-٩٢ (١٩٢٦)، وقام إحسان سونكو بتقديم تقييم للأفكار السياسية للحركة، مع كثير من الاقتباسات الإيضاحية من كتاباتهم، فى المجلد التذكارى، للتنظيمات (التنظيمات والعثمانيون الجدد، فى التنظيمات) ص (٧٧٧-٨٥٧). أخيرًا، يجب أن نشير ضمن المصادر التركية، إلى مقالتين تفسيريتين، ممتازتين، الأولى تاريخية والثانية أدبية، وكتب الأولى «شرف»، أحاديث التاريخ ص١٧٢، والثانية طاكبينار ص١٨٩. ومن التقييمات الغربية المبكرة، تلك التى ألفها متخصص التركيات ليون كاهين وأرمنيوس فامبرى (انظر ص٢٤٠)، واللذان قابلا العثمانيين الشبان فى باريس ولندن، كتب كاهين دراسة قصيرة عنهم فى التاريخ العام للافيس ورامبوا xi. 543ff)، بينما وصفهم فامبرى فى مقالة فى Rundschau الألمانية عدد أكتوبر / تشرين الأول ١٨٩٣ (استشهد بها بول فيش، وعنوانها: القسطنطينية فى الأيام السابقة على عهد عبد الحميد) ١٩٠٧، ص٣٢٣. انظر عن الملاحظات الغربية الأكثر ثراءً فى كتاب جب : الشعر العثمانى، ص٦٠، وانكلهارد، ص II. 3 F وساكس PP. 383 F : وجى b. لويس، تركيا، ص٣٦ واى. روسى دال «dall» Impero Ottoman alla Repubblica di Turchia Origine e Sviluppi del Nazzinalismo Turco sotto Paspetto Politico - culturale, OM, xxiii (1943) 361, ff; Davison , in Am. Hist. R., 1954 pp. 85 i ff. The only monographic treatment of the Young Ottoman is that of Yu. A. Petrosian , Nouye Osman i Barba za konstitusiyu 1876 g. Twtsii (1958). ((I owe my knowledge of this work to Professor A. Tietze

(٤٤) «حادثة قوله لى» نوقشت وترجمت بشكل مختلف من قبل العديد من المؤلفين، وكانت الحركة بالنسبة إلى إنكلهارد (١-٥٨-٩)، وتبعه جورا (مجلد، ٥١٧)، وفامبرى وآخرين، حركة تحررية،، وهى تعد المحاولة الأولى لتأسيس الحكومة الدستورية. وفى مقالة حديثة كتبها شبكوفا نشرت فى Problemy Vostoka, i (1959, 100-4 ولخصت فى(MEJ 347, xiii 1959) ويذهب إلى أبعد من هذا، ويصفها باعتبارها مؤامرة تقدمية ضد الملكية التى فشلت بسبب قلة الدعم الجماعى. وتعد الدراسة التى قام بها المؤرخ التركى أولوغ ايكدمير فى كتابه Kuleli Vakasi المسمى بـ «دراسة حول حادثة قوله لى» دراسة وحيدة عن الموضوع الذى يستند على الدليل الوثائقى التركى، ويعتبرها بوصفه مرافقًا تافهًا للخطوط التقليدية، ومجردة من أى محتوى أيديولوجى تحررى، لكنها تعبر بالأحرى عن رد فعل ضد الاتجاه التغريبى وإهمال القانون المقدس، وتستند نتائج إيكدمير على الوثائق الموجودة فى الأرشيف التركى، والتى يؤيدها رودريك دافيسون الذى استند على السجلات الدبلوماسية الغربية (الأرشيف الأوروبية باعتبارها مصدرًا للتأريخ العثمانى فى الفترات اللاحقة)، فى التقرير الذى يجرى حول الأبحاث الحالية عن الشرق المتوسط ١٩٥٨، انظر قارال أيضا : التاريخ، المجلد الأول ص٩٧-٩٥ وطونايا الأحزاب ص٨٩-٩٠، والقرآن ص٤٩ وما بعدها.

(٤٥) انظر ما سبق ص٧٤.

(٤٦) لاندوا J.Landau : الأحزاب والبرلمانات فى مصر (نيويورك، ١٩٥٤) ص٧.

(٤٧)انظر ما سبق، ص١١٠.

(٤٨)EI2. sv. «الدستور».

(٤٩) لاندوا ص٧.

(٥٠) أبو الضيا توفيق، مقالة منشورة فى «يكى تصوير أفكار» «تصوير الأفكار الجديدة» لآجورا أوغلى ص٢٩٥، قابلان ص٥٨.

(٥١) عن مصطفى فاضل أبو الضيا توفيق فى مقالة منشورة فى يكى تصوير أفكار عدد ٣١ مايو، ويونيو ١٩٠٩، و م. كولومبه : رسالة من الأمير المصرى فى القرن التاسع عشر، إلى السلطان العثمانى عبد العزيز. الشرق، ١٩٥٨، ٢٣-٢٨، قونتاى، نامق كمال، ص٢١١ وما بعدها.

(٥٢) يرد النص فى كولومبه Colombe، ص٢٩ وما بعدها، وباللغة التركية فى يكى تصوير أفكار ١-٥ يونيو ١٩٠٩. وفى قونتاى ص٢٧٧ وما بعدها.

(٥٣) يكى تصوير أفكار عدد ٣١ مايو ١٩٠٩، كولومبه، ص٢٥ سونكو، عن التنظيمات، ص٧٧٧، عدد ١، كونتاى، نامق كمال، ٢٨٩-٩٠، ومن الذين يهتمون بنشر الرسالة فى إستنبول، يذكر قونتاى أوربيان- الفرنسى lithographer جى قابول (كذا) سافر إلى تركيا واستقر فيها، وبائع الكتب الهنغاوى دانيال Danial (كذا)، اللاجئ السياسى.

(٥٤) أعيد نشر الصفحة الأولى من القضية الأولى فى gercek (الحقيقة) التركية. حول إقامة كمال فى لندن انظر قونتاى، ٥٣٣ وما بعدها.

(٥٥) حب الوطن من الإيمان وهو قول مأثور عربى ينسب إلى النبى.

(٥٦) انظر ما سبق ص١٤١.

(٥٧) مقتبس من قابلان ص٦٥.

(٥٨) عن محمد بك انظر قونتاى، نامق كمال، ٤٠٤ وما بعدها، شرف تاريخى، ص ص١٧٣ وما بعدها قابلان ص٦٧.

(٥٩) شرف تاريخى، ص ص١٧٥-٦.

(٦٠) أبو الضيا توفيق فى يكى تصوير أفكار، عدد ١٧ سبتمبر ١٩٠٩، وانظر قابلان ص٦٣. وعن رحلة السلطان إلى أوربا انظر قونتاى ج١ ص٥٤٦ وما بعدها والمرجع السابق، ص١١٩.

(٦١) يأتى أوزون بمختارات من افتتاحياته فى كتابه «نامق كمال».

(٦٢) من الممكن الحصول على تقييم لهذه الأحداث فى السير الذاتية لنامق كمال، وخاصة عند قونتاى، ص١-٦ وبه ملخص رائع مع استشهاد من مصادر معاصرة، فى ملحق طبعة أوزون لمسرحية «وطن سلسترة» الوطن أو سلستره (١٩٤٣).

(٦٣) شكلت الأحداث المثيرة لعامى ١٨٧٦-٨ موضوع أدب شامل، وهو ما يمكن أن نذكر هنا بعضًا من مواده فقط، تتضمن مؤلفى الذكريات الأتراك فى تلك الفترة إسماعيل كمال (منكرات إسماعيل كمال بك، كتبها صومورويى ستور ١٩٢٠)، وعلى حيدر مدحت (حياة مدحت باشا ١٩٠٣) وما كتب باللغة التركية، منكراتى ١٨٧٢-١٩٤٦ بل كتب السلطان عبد الحميد بعض الملاحظات بعد الثورة فى مجلة المجتمع التأريخى التركى (تى تى إى إم، nos. ٩٠-٩٢، ١٩٢٦) ومن بين المراقبين الغربيين المعاصرين، وهم يولون ببعض اهتمامهم الخاص، أ.د. موريمان، الذى نشر كتابه «استامبول» بشكل مجهول : والسير هنرى إليوت : بعض الثورات والتجارب الدبلوماسية الأخرى (١٩٢٢) : والسير إدوين بييرز، «أربعون سنة فى قسطنطينية» (١٩١٦) (وحياة عبد الحميد ١٩١٧)، جى. ووشبور (خمسون سنة فى قسطنطينية ١٩٠٩) : بول فيش، قسطنطينية فى عهد ما قبل عبد الحميد. بين المؤرخين الأتراك الأوائل، ويشار هنا إلى ما قدمه أحمد مدحت فى كتابه «أس انقلاب» (١٨٧٧ / ١٢٩٤) يقدم التبرير الرسمى لموافقة عبد الرحمن، وعثمان نورى: عبد الحميد الثانى وعصر السلطنة (١٩٠٩ / ١٣٢٧). «نشر بعد وفاته» : وراسم: حكم الأمة بعد الاستبداد : وشرف تاريخى ص١٨٧ وما بعدها. ومن بين الكتّاب الأتراك المحدثين، من يتناول فى تتبعه بدراسة سمات العصر المختلفة، قوران ص٨٢ وما بعدها : وقونتاى : نامق كمال

ج۲ Pts ۱: وقابلان ص۹٦ وما بعدها : وقارال، التاريخ ج۷ ص۳٥۲ وما بعدها وخلوق شاهسوار أوغلى، السلطان عبد العزيز حياته وخلعه ووفاته : من أجل الحصول على دراسة علمية للفترة الدستورية الأولى انظر عبد العزيز بايقال المشروطية عدد ۲۱-۲۲ (۱۹٤۲) ص٤٥-۸۳. وبيتروزيان Novye Osmani : petrosian ص۷۱ وما بعدها. وتمبرلى Temperley، فى Camb. Hist.J، ص۱٦۹ وما بعدها.

(٦٤) شرف تاريخي : ص۱٦۲ وما بعدها قوران، ص۸ وما بعدها، وإسماعيل كمال، ص۱۰۸، ومدحت حياته : ص۸۱ وشاهسوار أوغلى، ص٦۰ وما بعدها، و «منكرات عبد الحميد الثانى» TTEM ص۹۲ وما بعدها وتونايا: الأحزاب، ص۹٦-۹۷، وإسماعيل حامي دانشمند، التسلسل الزمنى للتاريخ العثمانى المفصل، ۱۹٥٥، ص۲٥۳-٤.

(٦٥) المذكرات، فى مواضع متفرقة، إسكبيك، ص۹۳-۹٤.

(٦٦) انظر على سبيل المثال مصطفى أقطاغ، تمرد المدارس... فى تاريخ تركيا «جامعة إستنبول، مجلة كلية الاقتصاد» Xi (۱۹٤۹-٥۰)، ص۳٦۱-۸۷.

(٦٧) إليوت ص۲۳۱-۲۳۲، والذى استشهد به أيضًا، مع اختلافات طفيفة، مدحت، حيات، ص۸۱، لتمبرلى، فى تاريخ كمب، ص۱۷۲.

(٦٨) عن حادثة جركس حسن، انظر أورون جارشلي: جركس حسن وقعه سى (حادثة حسن جركس، بلل عدد ۲۳ (۱۹۱٥)، عن حالة مراد العقلية، ايدم «السلطان مراد الخامس... عدد ۳۸ (۱۹٤٦).

(٦٩) إسماعيل كمال، ص۱۱۸، عن مراد الخامس انظر iA و Ei حيث توجد فيه مصادر أخرى.

(۷۰) توجد سيرة ذاتية لمدحت باشا ألفها ابنه على حيدر (انظر ما سبق ص۱٥٦ عدد ٦۳) وكتاب «إينال» الصدور العظام ص۳۱٥-٤۱٤. انظر أيضًا El و انظر أيضًا El و IA.

(۷۱) اليوت، ص۲۲۸..

(۷۲) عن الدستور انظر بايقال وجاكشه .GG: Wl, Die Entwicklug des osmanischen Verfassungsstaates Jaschke، ج٥ (۱۹۱۸) ص٥ وما بعدها، و IA (قانون أساسى : بقلم حسين نائل قوبالى)، El2 (الدستور بقلم ب. لويس). ومن الممكن الحصول على النص التركى من إصدارات متعددة من الدستور وأعيد نشره بالحروف التركية الجديدة عند كل من: كوزبيوك A.S S. Gozubyuk، وكيلى S.Kili : نص القانون التركى ×(Turk Anayasa Metinleri (1957، ص۲٥ وما بعدها، ومن بين الترجمات المتعددة تعد النسخة الألمانية المترجمة التى قام بها فون كريلتزكريفينهورست Die: F. von .Kraelitz- Greifenhorst verfassungsgesetze des osmanischen Reiches(191

(۷۳) ر. و. ستون واتسون R.W.Ston- Watson : دزرائيلى، جولدستون والمسألة الشرقية ۱۹۳٥، ص۱۲۲.

(۷٤) ستون واتسون: ص۱۲۳ مستشهدًا بالقرن التاسع عشر، يونيو / حزيران ۱۸۷۸.

(۷٥) عن نفى مدحت باشا وطرده، انظر ستون واتسون، ص۱٤٦-۷ وإسماعيل كمال، ص۱۳٦ و ۱٤۹، وحيدر «حياة» ص۱٤٥، وإينال الصدور العظام، ص۳٥۰ وما بعدها، وما يقال، ص٦۷.

(۷٦) عن سجل الإجراءات للبرلمان العثمانى، انظر حقى طارق : أس مجلس مبعوثان «أس مجلس النواب» ۱۲۹۳-۱۸۷۷ (۱۹٤۰). ومن المكن العثور على انطباعات الغربيين عن المجلس العثمانى فى المؤلفات المذكورة سابقًا لـ: مودرتمان وبييرز وفيش وغيرهم.

(٧٧) انظر واشبورن Washburn ص١١٩. وللحصول على حكاية مختلفة قليلاً للواقعة التى يتعامل فيها أحمد وفيق بهذا الأسلوب ليس مع أى متحدث معمم بعمامة بيضاء ولكن مع أى متحدث معمم بعمامة خضراء أيضًا، انظر واشبورن، ص١١٩.

(٧٨) بييرز : عبد الحميد ص٤٩-٥١.

(٧٩) أفضل المصادر التى تتناول معلومات عن العثمانيين الشبان هى تلك المقالات التى نشروها هم فى تركيا، وخاصة خارجها. وبعض هذه المقالات أعيد طبعها مؤخرًا فى مجموعات متعددة ومختارات. ومن الممكن الحصول على دراسة مفيدة لأفكارهم متضمنة اقتباسات كثيرة من خلال مقالة سونكو وهى منشورة فى «تنظيمات» المذكورة سابقًا. وهناك أيضًا دراسات ممتازة عن أفكارهم السياسية والاجتماعية عند طانبينار ص١٨٩ وما بعدها، وقابلان ص١٠٥ وما بعدها. وللحصول على دراسة دقيقة حول تأثير الفلسفة السياسية لمونتسكيو وروسو وفولتير، انظر كاميران براند Karmiran Birand : تأثيرات فلاسفة عصر التنوير على التنظيمات (١٩٥٥).

(٨٠) عبرت، عدد ٤٦ عام ١٨٧٢، وذكرت عند سونكو ص٧٧٨.

(٨١) عبرت، عدد ٤٦ عام ١٨٧٢، وذكرت عند سونكو ص٨٤٤-٥.

(٨٢) ذكرت فى سونكو ص٨٢٥-٧.

(٨٣) حريت، عدد ٣٦ عام ١٨٦٩، منشور فى سونكو عرلع، W٨١٦.

(٨٤) رباعية Murrabba : آقيوز : مختارات ص٥٨-٥٩.

الفصل السادس

الاستبداد والتنوير

«أنا أؤمن بأن اهتمامك بأى مخطط للإصلاح سيكون مفيدًا للغاية إذا كان موجهًا نحو الأشخاص أكثر منه نحو المؤسسات المكتوبة على الورق. فالموظفون الأكْفاء المختارون بعناية خلال فترة زمنية طويلة، سوف يخلقون تقاليد ملائمة للإدارة التى سيجرى تقويتها تدريجيًا داخل المؤسسات، والقيام بتنفيذ هذه الطريقة سوف تنهض بإصلاح المؤسسات وتعمل على إيقاظ الناس، لكن إذا كان الأمر لا يتعدى مجرد نص مكتوب فى قانون طنان، فلن يكون له أى تأثير آخر سوى زعزعة تلك التقاليد القليلة المتبقية، واستمرار الجدال الدبلوماسى حول موضاعات دائمة ثابتة».

السير ساليسبرى Salisbury إلى السير هنرى لايارد Henry Layard، ٢٥ يونيو ١٨٧٨

«نظرًا لأن الظروف الحالية غير مواتية لأن يؤدى المجلس العمومى واجباته على أكمل وجه، وبسبب تقييد أو تقليص، وفقًا لمنطوق القانون الأساسى، مدة دورة جلسات المجلس المذكور بمقتضى الضرورة الزمنية من جملة الحقوق المقدسة للإمبراطورية، لذلك، فقد صدر الأمر الإمبراطورى بموجب القانون المذكور بأنه من المقرر أن تنتهى الدورات الحالية لمجلس الأعيان (الشيوخ) والمبعوثان، فى بداية آذار / مارس، وتعطيلهما اعتبارا من اليوم...»

بروكلاميشن Proclamation فى ١٤ فبراير ١٨٧٨

«قد يكون وجود رئيس حكومة من الحكومات مطاعًا من العرف، ويكون هو نفسه مقيدًا بالعرف عن الاستبداد المجرد، أفضل بكثير من أية حكومات أخرى يمكن أن تحل مكانه فى مراحل ثقافية معينة، والتمثيل البرلمانى، إن كان متاحًا، ليس كيانًا لا يتغير، لكنه وسيلة قادرة على تنوع لا حصر له».

غراهام ولاس Graham Wallas، الطبيعة البشرية فى السياسة، عام ١٩٢٩

كان على سعاوى هو آخر العثمانيين الشبان، الذى عقد سلامًا مع الحكومة وعاد من المنفى، وهو الرجل الثورى المعمم ورجل الشعب، فضلاً عن أنه كان أول من حاول الإطاحة بالسلطان عبد الحميد.

عاد على سعاوى أخيرًا إلى تركيا بعد خلع عبد العزيز. ومع وصوله إلى إستنبول، كان مراد قد خلع، وتولى عبد الحميد الحكم مكانه وفى بادئ الأمر كانت العلاقة التى ربطت بين السلطان والثورى تبدو جيدة. وكان على سعاوى قد أسند إليه منصب مهم باعتباره مدير مدرسة «غلطه سراى». وفى ديسمبر ١٨٧٦ استضاف هو وزوجته الإنجليزية، باتلر جونستون H.A.M. Butler - Johnstone وهو عضو فى البرلمان البريطانى الذى كان يقوم بزيارة لتركيا، وربما بوصفه مبعوثًا شخصيًا من دزرائيلى Disraeli [1]. وعلى أية حال، سرعان ما شكل لجنة سياسية، وتدعى «لجنة أسكدار»، انعقدت فى منزله.

تدهورت العلاقة بين على سعاوى والسلطان الجديد بسرعة. وفى ١٨ أغسطس ١٨٧٨، عندما وصل الروس على مشارف أبواب إستنبول تقريبا ظهر إعلان فى الجريدة اليومية «بصيرت»، وموقعًا باسم على سعاوى، يفيد بأنه سوف يصدر فى اليوم التالى مقالة يوضح فيها علاج ما تواجهه البلد من صعوبات. ويبدو أن هذه إشارة سبق الاتفاق عليها لأنه فى اليوم التالى، وفى حوالى الساعة الحادية عشرة صباحا، تجمع نحو خمسمائة رجل أمام قصر جيراغان، ومعظمهم من اللاجئين المسلمين من الولايات التى خسرها العثمانيون. وقد توجه منهم حوالى مائة شخص برئاسة على سعاوى، وشقوا طريقهم بالقوة إلى القصر، حيث كانوا يحاولون إطلاق سراح مراد وإعلانه سلطانا على البلاد. واستدعى موظفو القصر وحدات الشرطة التى تحركت سريعًا ووصلت فى الحال،

وتعاملت بسرعة مع الحدث. وظل حسن باشا قائد شرطة بشكطاش، متباهيًا حتى آخر عمره بأنه تمكن من إسقاط على سعاوى وقتله بضربة واحدة من هراوته، ولقى عشرون آخرون مصرعهم، وجرح ثلاثون، وأعلنت إحدى المحاكم العسكرية الحكم بالإعدام على أحدهم والسجن المؤبد على آخر والنفى والترحيل للعديد منهم. لقد حدث أخيرًا التمرد الأول ضد حكم السلطان عبد الحميد[٢].

وكان السلطان المخلوع ما زال يحظى حينذاك بوجود أصدقائه، وها هو يطلب منهم الآن السير فى اتجاه جديد؛ فعندما كان مراد محاصرًا فى جناح مالطة فى مجمع قصر يلدز بعد الفشل الذريع لمحاولة على سعاوى، هرَّب مذكرة إلى أحدهم، قال فيها : «إذا لم تهبوا لإنقاذى من هذا المكان، فسوف يكون جناح مالطة قبرًا لى».

تسلم هذا النداء الذى يطلب المساعدة كلينث سكاليرى Cleanthe Scalieri، وهو أحد الرعايا اليونانيين الذين يقيمون فى إستنبول، وتكمن أهميته فى منصبه باعتباره رئيس محفل «برونس» الماسونى، وفى صلاته الأوروبية السامية التى ألحقته به كتب سكاليير Scalieri رسالة مفتوحة إلى عبد الحميد، وأرسلها إلى صحيفة «Eastern Express» التى تصدر باللغة الإنجليزية، وأرفقها مع طلب بنشرها مدعومة بالتهديدات. أحال رئيس تحرير الصحيفة، ويتيكير Whittaker، الرسالة إلى مستشار القصر سعيد باشا «الذى هز كتفيه قائلاً : ينشر». أثار نشر الرسالة السلطان، فقام بأعمال انتقامية فورية ضد الصحيفة، والمحرر، بل ويقال ضد سعيد باشا؛ إلا أن الإعلان قد برز تأثيره، واستعاد مراد الأمن النسبى فى قصر جيراغان[٣].

لم يترك سكاليير Scalieri وأصدقاؤه الماسونيون المسألة عند هذا الحد. ويبدو من تقرير قدم إلى السلطان عبد الحميد، أنه قد جرت محاولة لإقناع المحافل الماسونية الألمانية والإنجليزية، وحث رؤساؤهم الإمبراطور ويلهلم والأمير ويلز، على استخدام نفوذهما وضمان تدخل السفراء الألمان والبريطانيين فى إستنبول لصالح مراد.

ولم يسفر الاقتراح عن شىء، ثم انضم سكاليرى Scalieri إلى مجموعة من المتآمرين الأتراك، يقودهم نقشبند قالفه، من خدم والدة مراد فى القصر وعزيز بك وهو مسئول

رفيع المستوى فى مفتشية الأوقاف، وعلى شفقتى بك وهو من الموظفين فى مجلس شورى الدولة. أقسم الأعضاء قسمًا بأن «أبذل ما فى وسعى فى النضال من أجل سلامة الأمة» وتم إعداد خطة للقيام بانقلاب. حوصر أعضاء اللجنة فى منزل عزيز بك مقرهم الرئيسى. وتمكن البعض منهم، ومن ضمنهم سكاليرى Scaleri نفسه، ونقشبند قالقه، وعلى شفقتى، من الفرار إلى الخارج، أما البقية فقد اعتقلوا وحوكموا أمام محكمة عسكرية، وحكم عليهم بالسجن لمدد متفاوتة بالحبس فى قلعة من القلاع[٤].

هذه المحاولة لإعادة مراد إلى العرش، مثل محاولة على سعاوى، كان لها تأثير قليل، ربما سوى تعزيز الاتجاه الأوتوقراطى عند السلطان، ووشى بهم عند السلطان أحد الخونة، وأمر السلطان باتخاذ إجراء من جانب الشرطة. لكن لجنة سكاليرى – عزيز بك، على الرغم من عدم أهميتها، كشفت عن ملامح جديدة ومثيرة. ومع أنهم غير أكفاء، فإنهم كانوا مجموعة من المتآمرين، من أجل تخطيط وتنفيذ انقلاب عسكرى، ولم يكن الغرض منه مجرد أن يحل أمير محل آخر، لكن لخلع مستبد وتتويج آخر مكانه يعتقدون أن آراءه أكثر ليبرالية وتقدمية. استند هذا الاعتقاد على علاقة مراد السابقة بالماسونية الحرة، ولكن المتآمرين كانوا يقومون ببعض محاولاتهم من خلال القنوات الماسونية. وأخيرًا، قامت المؤامرة. وربما كانت فى هذا الأمر ميزة تعد هى الأروع. وهى توحيد المسيحيين مع المسلمين فى قضية مشتركة وهى «سلامة الأمة»، وقد رأى بعضهم أنه لا بد للأمة أن تحمل معنى من معانى العلمانية على الأقل ومن غير الضرورى أن تكون كلها دينية صرفة[٥].

لقد عمَّق تمرد المنفى العائد على سعاوى ومؤامرة الماسونى كلينتى سكاليرى الشك الذى كان السلطان ينظر به إلى الأفكار الجديدة والليبرالية وجعلته غير مستعد لأن يخفف من سلطته أو تقسيمها، وظل الدستور معلقًا، وكان الدستوريون إما فى المنفى، أو تم ضمهم إذا رغبوا فى نظام الاستبداد.وفى عام ١٨٨١ سمح لمدحت باشا، تحت ضغط بريطانى، بالعودة إلى تركيا، وتم القبض عليه وتقديمه إلى إستنبول، حيث حوكم وأدين بالتسبب فى اغتيال السلطان عبد العزيز. وتحت ضغوط أجنبية خفف حكم الإعدام الصادر لقاء هذه التهمة الملفقة إلى النفى مدى الحياة، وفى أبريل ١٨٨٣ قتل فى سجنه فى شبه الجزيرة العربية [٦]. صار السلطان مرة أخرى حاكمًا استبداديًا لا تحكمه أية ضوابط

قانونية أو اجتماعية، وبلا محاسبة من أية حركة معارضة، وساعده على ذلك أنه قد أقام مع حكمه نظامًا جديدًا ومتطورًا كثيرًا من أجل القمع.

وعلى الرغم من أن السلطان الجديد كان يعادى بشكل مرير الأفكار الليبرالية أو الدستورية، فإنه كان لا يعارض كلية الإصلاح والتغريب، حيث كان يختار منها ما يراه ملائمًا ويقوم بتطبيقه بتعقل، وقد رأى فى هذا وسيلة لتعزيز كل من الإمبراطورية العثمانية وكذلك وضعه فيها. كان عبد الحميد أبعد ما يكون عن الأسطورة التاريخية التى جعلت منه أعمى لا يقبل المساومة ورجعيًا تمامًا، وعلى العكس كان محدثا نشيطا ومستعدًا، وهو الوريث الحقيقى للسلطان عبد العزيز ورجال الدولة أصحاب «التنظيمات» الذين كان الشبان العثمانيون قد أثاروا ضد نزعتهم الإصلاحية الأوتوقراطية أول نقد ليبرالى تركى للحكومة المستبدة. وإذا نحينا الشئون السياسية جانبًا، فإن العقود الأولى من عهد عبد الحميد كانت فترة نشطة من التغير والإصلاح شأنها شأن أى فترة أخرى منذ بداية القرن، وشهدت إنجاز الكثير مما كان قد بدأ فقط أو تم رسم خطوطه تحت الحكام السابقين، الأكثر شهرة بحماستهم الإصلاحية.ولن يكون من المبالغة إذا قلنا: إن حركة التنظيمات - برمتها من نواحيها القانونية والإدارية والتعليمية- قد آتت أكلها، وبلغت الذروة فى هذه السنوات الأولى من عهد عبد الحميد. وهكذا أيضًا، كانت الاتجاهات والميول ملموسة بالفعل فى ظل أنظمة التنظيمات، من تجاه مركزية واستبداد جديد غير مقيد.

كان محمد سعيد باشا (١٨٣٨-١٩١٤) من الشخصيات الرئيسية فى إصلاحات السلطان، واشتهر أحيانا باسم كوجوك سعيد (سعيد الصغير)، أو باسم سعيد الإنجليزى[٧] بسبب ميوله الموالية لإنجلترا. ولد سعيد فى أرضروم، وهو ابن دبلوماسى وسليل عائلة من العلماء [٨]، بعد حياة مهنية ناجحة في خدمة الحكومة، أصبح صدرًا أعظم للمرة الأولى فى تشرين الأول ١٨٧٩، وشغل المنصب بشكل مستمر حتى عام ١٨٨٥. وتولى الصدارة مرة أخرى فى ١٨٩٨، وفى عام ١٩٠١ حتى ١٩٠٣، وكذلك فى ثلاث مناسبات بعد ثورة ١٩٠٨.

ويمكن الحصول على مؤشر جيد على أفكار سعيد باشا وسياساته من مذكرة مطولة حول الإصلاحات التى تحتاجها الإمبراطورية والتى تتفق مع ما ترسخ من أعراف عثمانية، وقام بتقديمها إلى السلطان عام ١٨٨٠[٩].

ويوضح سعيد باشا فى ديباجة تاريخية طويلة، من الواضح أنها تدين بالكثير إلى دراسة أصحاب المذكرات السابقة، أن «تقدم الدولة لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال المعرفة والاستقامة فحسب»[١٠]، وأنه من خلال تدهور هذه الخصال أو اختفائها سقطت الإمبراطورية العثمانية فى الاضمحلال، ويتمثل العلاج فى استعادتها بهذه الوسائل وهى: التعليم والعدل.

يمثل الإصلاح التربوى المطلب الأساسى الأول نحو أى تطور آخر.

«ومن أجل معالجة هذا الوضع، يجب أولاً وقبل كل شىء أن تبذل المحاولات الجادة والقوية لتحسين التعليم العام، وطالما لم يتم نشر التعليم العام، فلن يكون هناك قادة قادرون على توجيه الشؤون الداخلية والخارجية للإمبراطورية بشكل سليم، ولن يكون هناك قضاة يستطيعون إدارة القوانين العامة بالعدل، ولا قادة يستطيعون إدارة الجيش بشكل كفء، ولا موظفون للشؤون المالية من يستطيعون بيان كيفية إدارة مصادر الدخل وزيادتها، وفقًا للمبادئ الاقتصادية. وما دام التعليم لم يتم نشره بعد، فلن يكون فى الإمكان إقامة أية مؤسسة من المؤسسات والعمليات التى تخدم الازدهار والرفاهية العامة، وإظهارها إلى حيز الوجود...»[١١].

وباختصار، يمضى سعيد باشا فى شرحه لبيان أن التعليم ضرورى لتسيير الشؤون العامة بكفاءة، ومن أجل حياة مجتمع متحضر، ومن أجل الدفاع ضد الأعداء الخارجيين «ومن ثم من أجل الحفاظ على السيطرة على السكان المسيحيين، الذين كانت عقولهم آنذاك آخذة فى التفتح بواسطة التعليم...».

ومع ذلك، فإن التعليم، لا يكفى فى حد ذاته، فهناك أيضاً احتياج للاستقامة، وبفقدانها ينتج النفاق والبطلان، ونقص حب الوطن ولمنع خراب الإمبراطورية بسبب انتشار هذه الرذائل، يجب على الدولة القضاء على الفساد، وأن تضرب هى ذاتها نموذجًا أفضل مما

هى عليه الآن من السلوك الصادق والاستقامة. وعلى الرغم من أن الدين الإسلامى يدافع عن العدالة، فإن إهمال الحكومة لهذا الواجب الصارم، لبعض الوقت فيما مضى، بلغ مرحلة لم يعد من الممكن إنكارها»[١٢]. ومن أجل معالجة هذا، يجب أن يكون هناك إعادة تنظيم المحاكم وإعادة النظر فى الإجراءات القانونية ؛ بالإضافة إلى ذلك، يجب أن يكون هناك كليات حقوق لتدريب جيل جديد من المحامين والقضاة.

ثم يمضى سعيد باشا فى مناقشة عدد من المسائل المدنية والعسكرية والإدارية، ويتوصل أخيرا إلى ما يسميه بـ «المشكلة الجوهرية والحيوية للإمبراطورية... وهى القضية المالية[١٣]. ولم يكن لديه اعتراض على مزيد من القروض، بشرط أن تكون شروطها عادلة. وألا يكون هناك أى انتهاك للحقوق العثمانية، وأن الأموال التى تنفق على التحسينات الرأسمالية ولا تخصص لتغطية العجز فى الميزانية. لكن الجواب الحقيقى هو إعادة تنظيم وإصلاح مالى، وتتمثل النقاط الرئيسية فى إجراء ترشيد للعملة، ونشر ميزانية وموازنات سليمة مضبوطة، واعتماد نظام ضريبى عادل وكفء، وإدخال نظام محاسبة صحيح وسليم لمعاملات الحكومة المالية. وسوف يساعد هذا أيضا على إمكانية القيام بما هو مُلح من الأشغال العامة من أجل تحسين الزراعة، والصناعة والتجارة، ولتمديد الاتصالات[١٤].

الإصلاح التعليمى[١٥]:

كان الإصلاح التعليمى فى رأى «سعيد باشا»، المطلب الجوهرى، وكان فى هذا المجال أن بذلت أكبر الجهود وأولها فى عهد السلطان عبد الحميد. وكان إنجازها الأعظم فى التعليم العالى، حيث ازداد عدد المدارس والطلاب على حد سواء زيادة كبيرة. كانت مدرسة ملكية. التى أنشئت فى عام ١٨٥٩ مركزًا لتدريب موظفى الخدمة المدنية. وقد أُعيد تنظيمها فى عام ١٨٧٧، وتوسيعها، خاصة فى الفصول العليا، ونقحت المناهج الدراسية لتشمل المناهج الحديثة. وأضيفت أيضًا مرافق خاصة بإيواء الطلاب القادمين من الولايات[١٦]. وقد ارتفعت أعداد الطلاب من ٣٢ طالبًا وطالبة من أول دفعة تخرجت عام ١٨٦١، إلى ٣٩٥ طالبًا مع حلول عام ١٨٨٥ من بينهم ١٩٥ متدربًا داخليًا. وقد ظلت هذه المدرسة، وهى

تعد أول مؤسسة مدنية بحتة من بين المراكز العصرية الجديدة للتعليم العالى فى تركيا، ومركزًا ثقافيا مهمًا وأرضًا صلبة تطرح الأفكار الجديدة، حتى بعد تعرضها إلى ضغوط من النظام الحميدى فى وقت لاحق، وقد ضمت من المعلمين أمثال مراد بك (توفى ١٩١٢) وهو زعيم من زعماء تركيا الفتاة، ثم برز رجائى زاده محمود أكرم (١٨٤٦-١٩١٣) وهو شاعر ومن المجددين فى الأدب وتلميذ نامق كمال، والمؤرخ عبد الرحمن شرف (١٨٥٣-١٩٢٥)، وجميعهم من الرجال ذوى الطراز الرفيع والمقدرة العالية والتأثير العميق [١٧].

وقد تم الإبقاء على المدارس الحربية أو الكلية الحربية فى بانكالتى Pangalti وتم توسيعها مثل «ملكيه»، وكذلك الكليات الطبية العسكرية والمدنية وبضع مؤسسات أخرى قليلة، مثل المدفعية ومدارس الهندسة البحرية والمدارس العسكرية الموروثة عن المصلحين السابقين. لكن ذلك لم يكن هو كل شيء؛ فقد أضاف عبد الحميد إلى المدارس ما لا يقل عن ثمانى عشرة مدرسة من المدارس الثانوية الجديدة والمدارس المهنية، ورغم أن بعضها لم يبق سوى مدة قصيرة، فإن تأثيرها بصفة عامة كان كبيرًا. وشملت هذه المدارس المدارس المالية (١٨٧٨)، والقانون (١٨٧٨)، والفنون الجميلة (١٨٧٩)، والتجارة (١٨٨٢)، والهندسة المدنية (١٨٨٤)، والعلوم البيطرية (١٨٨٩) والشرطة (١٨٩١)، والجمارك (١٨٩٢)، وكلية الطب المتطورة الجديدة (١٨٩٨).

وكان تأسيس الجامعة التركية بمثابة الخطوة الأكثر طموحًا ؛ فقد قدم اقتراح بالمشروع لأول مرة فى عام ١٨٥٤ واعترضه العديد من الصعوبات، وعانى من بدايات عديدة خاطئة ؛ فلم يتم تنفيذه إلا فى أغسطس / آب عام ١٩٠٠، وبعد إعداد طويل فتحت دار الفنون أبوابها، والتى عرفت لاحقًا بجامعة إستنبول. حظيت تركيا أخيرًا بجامعة وهى تعد بمثابة أول جامعة حديثة حقًا فى العالم الإسلامى [١٨].

ولتوفير الطلاب للدراسة فى هذه الكليات الجديدة، أصبح من الضرورى التوسع فى إنشاء المدارس الابتدائية والثانوية على نطاق واسع، فضلاً عن كليات تدريب المعلمين حتى يتم توفير الكادر الخاص بهم. فتحت أقدم كلية للتدريب فى عام ١٨٤٨ ويوضح أول بيان إحصائى نشر بعد ثورة ١٩٠٨، أن تم إنشاء ٣١ كلية فى مراكز الولايات والسناجق وكذلك فى العاصمة.

كان التعليم الابتدائى الحديث يطبق فى المدارس الرشدية، والتى افتتحت لأول مرة فى إستنبول عام ١٨٤٧، ومنذ عام ١٨٧٥ انفصلت العسكرية عن المدارس الثانوية والكليات. أقيمت مدارس الرشدية إبان حكم عبد الحميد، وقد بدأت تدخل فى مراكز جميع ولايات الإمبراطورية التسع والعشرين والمقاطعات الست المستقلة، وكذلك فى كثير من مراكز القضاء فى تركيا الفتية. وقد أدى هذا إلى إقامة المدارس الإعدادية، التى قدمت تعليمًا فى المرحلة المتوسطة قبل الثانوية. افتتحت فى إستنبول فى عام ١٨٧٥ أول مدرسة إعدادية، وقد أتاح فرض أنواع من الضرائب على التعليم الخاص فى عام ١٨٨٤ إمكانية تأسيس المدارس ذات الفصول السبعة فى مراكز الولايات والمدارس ذات الفصول الخمسة فى مراكز السناجق فى جميع أنحاء الإمبراطورية. فى الوقت نفسه، تم توسيع شبكة المدارس العسكرية، وفى عام ١٩٠٤ فتحت المدارس العسكرية فى دمشق وبغداد وأرزنجان وأدرنه ومناستير.

أظهرت مدرستان من المدارس الحكومية قمة نظام التعليم الثانوى: وهما مدرسة غلطة سراى ودار الشفق[١٩]. وكانت كلتاهما من ميراث عهد التنظيمات، أما أولاهما فهى مؤسسة حكومية، والأخرى مؤسسة خاصة. كانت مدرسة غلطه سراى فى الأصل مشروعا فرنسيًا - تركيًا، ثم اصطبغت فى العهد الحميدى بالطابع التركى. وقد أسقطت دروس اللغة اللاتينية من المناهج، وزادت نسبة أعداد التلاميذ الأتراك، وأصبحت المدرسة المكان المفضل لتعليم أبناء الأسر الحاكمة وملاك الأراضى والعسكرية والبيروقراطية فى العاصمة. وضمت من المعلمين بعض رواد الثقافة التركية وآدابها، وكان تلاميذها من أبناء النخبة الحاكمة تأهيلاً لهم لكى يخلفوا آباءهم.

الإصلاح القضائى والقانونى [٢٠]

وهناك جيل كامل من تلاميذ المدارس وطلابها كانوا يكدحون فى مدارس تركيا ؛ لتحقيق العلاج الأول الذى قدمه سعيد باشا- وهو المعرفة، وثانيًا العدالة التى تعتمد بدرجة كبيرة على ثقافتهم التى حصلوا عليها، وهو أمر ثبت ازدياد صعوبة الوصول إليه.

أجريت أهم الإصلاحات القانونية خلال العهد الحميدى فى السنوات القليلة الأولى من حكم السلطان، وكانت فى واقع الأمر استكمالاً للإجراءات التى بدأت فى عهد التنظيمات، وكانت عبارة عن مجموعة من أربعة قوانين تم الإعلان عنها فى مايو ويونيو ١٨٧٩. اثنان منهما تناولا تنظيم العدالة والمحاكم، واثنان تناولا الإجراءات القانونية. صدر فرمان بتأسيس وزارة العدل، وخولت السلطة على المحاكم التجارية. وقد أعيد تنظيمها الآن، وخول السلطة على جميع المحاكم غير الدينية. وتناول القانون الآخر تنظيم المحاكم النظامية- وهى المحاكم المختلطة التى أنشئت قبل بضع سنوات لتناول الدعاوى القضائية بين المسلمين وغير المسلمين[٢١]. فى الوقت نفسه هناك قانونان آخران تناولا الأمور الإجرائية - يقوم الأول على تنفيذ الأحكام، والثانى على جمع قوانين الإجراءات المدنية.

ومن الأهداف الرئيسية لهذه التغييرات، الرد على الانتقادات الأجنبية ضد العدالة العثمانية، وبالتالى تمهد الطريق نحو إلغاء الامتيازات القضائية الأجنبية المعترف بها فى المعاهدات. أو الحد منها ولم ينجح المشرعون العثمانيون فى هذا الموضوع. فلم تكن القوانين المتعلقة بتنفيذ الأحكام والإجراءات المدنية معترفًا بها من قبل البعثات الأجنبية، ولم تكن قد تم تطبيقها بالفعل فى دعاوى القوانين المختلطة على الإطلاق [٢٢]، وبقيت الامتيازات الخارجية للجاليات الأجنبية راسخة بقوة، واقتصرت المحاكم العثمانية على النظر فى اختصاصاتها المتعلقة بالحالات التى تنطوى على موضوعات عثمانية فقط، وكانت تشعر بالضيق إزاء المراقبة الأجنبية وانتقاداتها.

ويبدو أن عدم الاستجابة للانتقادات الأجنبية قد وضع حدًا للإصلاح القانونى ؛ وظهرت الانتقادات الداخلية فى ذلك الوقت بشكل لم يحتل أهمية كبيرة. وفى عام ١٨٨٨ قام السلطان بإقالة المسئول عن لجنة تحرير «المجلة»، التى أنشئت عام ١٨٦٩ والتى تحمل رمز القانون المدنى ورمز قانون الإجراءات المدنية، ولم يستأنف العمل فى مراجعة وتدوين فروع أخرى من القانون إلا بعد ثورة ١٩٠٨[٢٣].

استمرت وزارة العدل تؤدى مهامها تحت قيادة رجل قدير وهو « أحمد جودت باشا»، وأحرزت بعض التقدم فى توسيع وترشيد نظام المحاكم غير الدينية فى القضايا المدنية والتجارية والجنائية، لكن فى الوقت الذى تزايد فيه القمع والاستبداد، كانت العدالة أولى الضحايا، وأصيبت الآمال الكبيرة للإصلاحيين بخيبة أمل شديدة.

الاتصالات :

نتج عن سياسة القمع التى انتهجها السلطان حالة من السخط والاستياء، وقد أتيحت الفرصة للشبان الذين تلقوا تعليمهم فى مدارس السلطان، لكى يعبِّروا عن آرائهم، ووفرت وسائل الاتصالات الجديدة، وسائل النشر السريع للأفكار والاتجاهات الجديدة.

كان أفضل تطور معروف فى السكك الحديدية [٢٤]. وحينما تولى السلطان عبد الحميد العرش، لم يكن هناك سوى بضع مئات من الأميال من خطوط السكك الحديدية فى تركيا. فربط الخط الأول، وهو امتياز بريطانى، أزمير بايدين، عن طريق وادى مندريس، على بعد ٨٠ ميلاً، وتم افتتاحه عام ١٨٦٦، وساعد على تطوير جنوب غرب الأناضول وشملت الخطوط الأخرى ٥٨ ميلاً، فقد أنشئ خط يمتد من حيدر باشا إلى أزميت فى عام ١٨٧٣، وأقيم خط يصل ما بين إستنبول وأدرنة بامتداد ١٩٨ ميلاً فى المرحلة الأولى من قطار الشرق السريع.

ومنذ عام ١٨٨٥ تقريبًا ظهرت موجة تشييد خطوط السكك الحديدية، وأنشئ أغلبها من قبل أصحاب الامتيازات الأجنبية، فتسبب ذلك فى زيادة خطوط السكك الحديدية بتركيا من عدة مئات إلى عدة آلاف من الأميال فى الخطوط. وليست الأرقام مثيرة للإعجاب فى حد ذاتها، ذلك أنه حتى سنة ١٩١٣م لم تكن الإمبراطورية العثمانية تمتلك من الخطوط الحديدية فى أوربا وآسيا سوى نحو ٣,٨٨٢ ميلاً، وهو عدد أقل مما لدى بلجيكا[٢٥]. لكن أهمية هذه الخطوط لا يمكن الحكم عليها من خلال عدد الأميال. فعندما غادر أول قطار سريع فيينا فى طريقه إلى إستنبول فى ١٢ أغسطس عام ١٨٨٨، افتتحت ثغرات جديدة فى الجدار المتداعى الذى فصل تركيا عن الغرب. وقد نمت باطراد على نطاق أوسع. وكانت

الاتصالات حتى ذلك الوقت تتم بين إستنبول والعواصم الأوروبية بواسطة الطرق البحرية المباشرة أو الطرق غير السريعة من مارسيليا أو أوديسا. ثم توفرت خدمة السكة الحديدية المنتظمة والمباشرة. وتزداد كل سنة أعداد خطوط السكك الحديدية الجديدة، وبزيادة أكثر من ذلك مع إدخال القطار الدولى الخاص والمعروف بقطار الشرق السريع. ويعكس الاسم وجهة نظر الأوروبيين الذين قاموا بتخطيطه وتشييده وتشغيله، ولكنه كان يمثل انطلاقاً لجيل جديد بأكمله من الأتراك، وكان ذلك هو القطار السريع إلى أوربا، وكانت محطة سيركجى للسكك الحديدية بإستنبول بمثابة معبر نحو الحرية والحداثة.

تخلف تشييد الطرق البرية كثيرًا عن السكك الحديدية، بل كانت خطوط السكك الحديدية الجديدية تحل محل الطرق القديمة فى بعض المناطق التى انتابها الإهمال، وفى بعضها الآخر كانت فى حاجة إلى ترميم. وعانت الموانئ أيضًا من الإهمال وعدم الكفاءة وكان أحد الإصلاحات التى اقترحها اللورد سالزبورى Lord Salisbury عام ١٨٧٧ تحسين الخدمات البريدية، وأرسل السيد سكودامور Scudamore، وهو مسئول عن مكتب البريد العام البريطانى، إلى تركيا للمساعدة فى تنظيم خدمة بريدية حديثة ومركزية. لم يحظ ما بذله من جهود سوى بنجاح محدود جدًا، فقد كان معظم الناس ما زالوا يفضلون التعامل مع مكاتب البريد الخارجية التى استمرت تحت غطاء من الامتيازات، عن طريق البعثات الدبلوماسية الأجنبية[٢٦].

أكثر ما يلفت النظر هو انتشار التلغراف. وهى خدمة احتلت أهمية وقيمة مباشرة للحكومة من أجل الدفاع عن الوطن وأمنه، وليس من أجل راحة الجمهور فحسب [٢٧]. ومثل أغلب الابتكارات والاختراعات الأخرى، كان التلغراف فى أول الأمر قد استخدم بدافع الحرب، فقد كتبت الأسطر الأولى فى تركيا بالإنجليزية والفرنسية خلال حرب القرن، وأرسلت أول رسالة فى سبتمبر ١٨٥٥، من شومنو عن طريق أدرنه إلى إستنبول ومن إستنبول إلى أوربا، وكان فحواها يقول: إن «قوات التحالف دخلت سواس– توبول».

وسرعان ما أدرك قيمة وسيلة الاتصال الجديدة تلك. عندما وضعت الحرب أوزارها، كان دولارو الفرنسى Dolaro الذى أنشأ خط أدرنة – إستنبول قد منح امتيازًا لتمديد

الخدمة إلى مناطق أخرى من الإمبراطورية. ومع حلول عام ١٨٦٤، كان هناك بالفعل ٧٦ محطة تلغراف و٢٦٧ من الخطوط وأكثر من ٣٠٤ خطًا قيد الإنشاء[٢٨]. ومع صعود غبد الحميد إلى العرش كان قد ربط الجزء الأكبر من الإمبراطورية بالعاصمة عبر شبكة من الاتصالات التلغرافية.

فى بداية الأمر أدار الأجانب التلغراف واستخدموا الأبجدية اللاتينية واللغة الفرنسية [٢٩]، لكن اتضح أن إجراء الاتصالات الداخلية الحيوية يتم بواسطة موظفين أجانب وبلغة أجنبية، قد بات أمرًا مزعجًا، وبذلت جهود تستحق الإعجاب لتصحيح هذا الوضع. وقد أسهم رجلان فى تأسيس التلغراف فى تركيا ؛ وهما فيظى بك، وهو عضو فى غرفة الترجمة بالباب العالى، والذى أصبح أول موظف للاتصالات التركية، ومصطفى بك، مخترع شفرة مورس التركية ومدرب المجموعة الأولى لمشغلى التلغراف التركى، وفى عام ١٨٦١ بعث مصطفى بك، الذى كان قد عيِّن مديرًا لمكتب تلغراف أدرنة، البرقية الأولى باللغة التركية، مكونة من ١٢٨ كلمة من الكلمات الطويلة إلى إستنبول.

فى ذلك الحين أخذت الحكومة التركية مسألة التلغراف مأخذ الجد فى البلاد، وفى العام نفسه قررت إنشاء مدرسة لمشغلى التلغراف فى إستنبول وكان مدة التدريب سنتين، ويشمل جوانب تعليم نظرى وتقنى وعملى. ويبدو أن المدرسة قد أغلقت أبوابها فى غضون عام ١٨٨٠، لكن اتخذت ترتيبات أخرى من أجل تدريب عمال البرقيات. فى عام ١٨٧٠ و ١٨٨٠ بلغ أمر تدريس الإبراق إلى حد أنه أدخل فى المناهج الدراسية لمدارس دار الشفق وغلطة سراى، وأرسلت فى عام ١٨٨٣ مجموعة مختارة من الطلاب خاصة إلى باريس للحصول على تدريبات أكثر تقدمًا وتوقف هذا الأمر سنة ١٨٩٢م، عندما تم استدعاء جميع الطلاب الأتراك فى باريس بعد أن شارك عدد منهم فى مظاهرة تركيا الفتاة السياسية، واستمر التعليم فى المدارس التركية، ولا سيما فى مدرسة دار الشفق، ويبدو أن مركزًا للتعليم العملى كان قد أنشئ خلال السنوات الأولى من القرن العشرين. وتم وضع شبكة البرقيات تحت سيطرة وزارة مستقلة – وزارة البريد والبرقيات[٣٠].

ليس من الصعب معرفة أسباب هذا التوسع الكبير للتلغراف، حيث كانت السلطات العثمانية قد أظهرت سرعة وكفاءة مقارنة مع معظم أنشطتها الأخرى، وقد أثار السيد تشارلز إليوت Charles Eliot هذه النقطة وناقشها جيدًا فى كتاب نشره فى عام ١٩٠٠ :

«على الرغم من أنهم لا يحبون السكك الحديدية كثيرا، فإنهم يهتمون بالتلغراف اهتمامًا عظيمًا، إذ إنه يعد من أقوى الوسائل فى أيدى الطاغية الذى يرغب فى السيطرة على موظفيه، ولم يعد من الضرورى ترك الولاية للسلطة التقديرية لأى والٍ، والوثوق فى مجيئه إلى المركز لتقطع رأسه حينما يريد أن يفعل ذلك، فمع البرقية يمكن أن يأمره ويعرف ما يفعله ويوبخه ويعيد الاتصال به، ويأمر مرؤوسيه بكتابة تقرير ضده، وحرمانه من كل سلطة حقيقية بشكل عام[٣١].

وبعبارة أخرى، كان التلغراف أداة فعالة فى يد الحكم المركزى الاستبدادى، وقد استفاد منه السلطان عبد الحميد، على غرار أسلافه، إلى أبعد الحدود. بالفعل كانت هناك فى نهاية القرن شبكة واسعة من الاتصالات البرقية وكانت تغطى كل الإمبراطورية، ويقع مركزها فى إستنبول. وفى كل مركز للتلغراف، مهما كان بعيدًا، كان يقوم بالعمل به تلغرافجى (عامل تلغرافى) من المجندين المتطوعين بلجان تركيا الفتاة، وهم عادة من صغار السن الملمين بقدر من التعليم الحديث حتى يستطيعوا قراءة لوحة المفاتيح، وبقدر من العلم بما يمكنهم من القيام بعملهم.

الصحافة والمطبوعات[٣٢]

بيد أنه، كانت هناك وسيلة أخرى من وسائل الإعلام، خضعت لعملية تطوير كبيرة فى عهد عبد الحميد- هى الكلمة المطبوعة وهنا أيضا كانت النتائج بعيدة تماما من نواحٍ عديدة عن أغراض السلطان ومقاصده.

لقد أبقى على الرقابة على المصنفات الفنية وعمل على تعزيزها، وقد كانت راسخة فى زمن عبد العزيز، وامتدت من الصحف إلى جميع المطبوعات تقريبًا، فى البداية كان

يُسمح للصحف والدوريات بقدر من حرية التعليق - لكن سرعان ما تقلصت هذه الحرية وفُرضت رقابة صارمة سخيفة فى كثير من الأحيان[٣٣]؛ فلم يكن مسموحًا بذكر اسم السلطان المخلوع مراد الخامس- ومن ثم فإن تقريرا ورد فى إحدى الصحف حول ترميم وصيانة مسجد مراد الثانى ببورصة (فى عام ١٩٠٨) وهو مسجد يعود إلى القرن الخامس عشر، وذكر أنه مسجد ساكن الجنة والد صاحب الجلالة السلطان محمد الفاتح» كان يُعتبر جريمة[٣٤]. كانت جريمة قتل الملك من أخطر الموضوعات - ومن ثم عزت الصحف التركية الوفيات المفاجئة والمتزامنة لملك وملكة صربيا فى عام ١٩٠٣ إلى عُسر الهضم[٣٥]. وبالطريقة نفسها توفيت امبراطورة النمسا إليزابيث Elizabeth بالالتهاب الرئوى، والرئيس كارنو بالسكتة الدماغية، والرئيس ماكينلى Mckinley بمرض الجمرة الخبيثة[٣٦]. وقد أحسن بول فيش Paul Fech فى تلخيصه موقف الصحافة فى تركيا فى مؤلف له نُشر عشية ثورة تركيا الفتاة:

«لم تكن الصحافة موجودة فى تركيا لمدة ثلاثين عامًا. فهناك فى الحقيقة صحف، لكن العديد منها لم يسلم من مقص الرقابة الذى قطع منها إلى حد أنها فقدت أية فاعلية، ولو أننى تجرأت لرغبت فى تسميتها اسم «الصحف المخصية»، أو بالأحرى، للحفاظ على اللون المحلى، الطواشية. حاشا لى أن أستهزىء بنقيصة أو بعجز كانوا هم أول من شجبوه واستهجنوه، وعجزوا عن إيجاد علاج له بأى حال من الأحوال. إنهم يستحقون الشفقة. ويمكننى أن أفهم أنهم يفضلون حياة العدم هذه عن الموت نهائيًا. لقد كنت أود أن أقوم بالفعل نفسه. مع التحلى بالصبر على مزيد من الاستغناء عن رجولتهم، والتى سوف تنبت من جديد من تلقاء ذاتها عندما يجىء يوم يختفى فيه من يضطهدونهم، وهم لا يملكون سوى انتظار ذلك اليوم لإثباتها»[٣٧]. ومع ذلك فإن هذه الصحف المخصية وغير الفعالة فى عصر عبد الحميد، على أية حال، أسهمت بشكل ما فى تحديث تركيا، ولو من خلال زيادة أعدادها وتعويد القراء عليها، وبالتالى زاد إقبال الأتراك على التعود على هذه العادة الأوروبية وقراءة الأخبار كل يوم، ولا تقل الدوريات والكتب التى كانت تصدرها المطابع بأعداد متزايدة أهمية عن الصحف لإرضاء. وكذلك لإثارة. شهية طبقة المثقفين الجدد. عندما اعتلى السلطان عبد الحميد الحكم، لم يكن يوجد سوى عدد قليل من المطابع

بإستنبول. ويحوى كتاب الحوليات العثمانية لعام ١٨٨٣ قوائم لـ ٥٤ من المطابع القائمة فى المدينة، وشملت قائمة عام ١٩٠٨ ما لا يقل عن ٩٩ مطبعة[٣٨].

كانت طباعة الكتب، شأنها شأن طباعة الصحف، تخضع لرقابة صارمة. ومع ذلك، فقد زاد الناتج بشكل مطرد، وأعدت ببليوغرافيا عام ١٨٩٠ من قبل مراد[٣٩] زعيم حركة تركيا الفتاة قوائم لحوالى أربعة آلاف كتاب منشور باللغة التركية خلال السنوات الخمس عشرة الأولى من عهد عبد الحميد. منها نحو ٢٠٠ كتاب يحوى موضوعات دينية،، وما يقرب من ٥٠٠ كتاب فى مبادئ اللغة والقراءة والقواعد والقواميس، و ١٠٠٠ كتاب يتناول موضوعات علمية وفكرية، وأكثر من ١٠٠٠ كتاب ما بين قصص وشعر ودراما، وأكثر من ألف ومائتى كتاب يحتوى على القوانين والقواعد واللوائح المختلفة الأنواع[٤٠].

ومن هذه الكتب، كانت المؤلفات الأدبية، وكتب العلوم العامة والكتب الدراسية أهم المطبوعات، فقد كان المثقفون الأتراك محرومين من ممارسة السياسة والفكر السياسى، واتجهوا إما إلى «الأدب الخالص» أو نحو الثقافة. فى كلا الميدانين تحول عهد عبد الحميد، وذلك بفضل الطاقات والمواهب، إلى فترة من فترات التطور المهم والسريع.

يعد الصحافى والروائى والمؤرخ والكاتب الشعبى[٤١] أحمد مدحت (١٨٤٤-١٩١٢) من الشخصيات التى برزت فى هذه الفترة، وهو ابن تاجر ألبسة، أحد الفقراء فى إستنبول وأم شركسية، تلقى تعليمه فى مدرسة الرشدية فى نيش، حيث تم تعيين شقيقه الأكبر فى الحكومة. التحق أحمد بنفسه فى الخدمة المدنية بالطريقة المعتادة من التوصية والتلمذة المهنية، تابع دراسته بشكل خاص، وأيضا درس اللغة الفرنسية «والمعرفة الغربية» بتوجيه من زميل مسيحى وحظى برعاية مدحت باشا الذى خدم تحت رئاسته فى محافظتى الدانوب والعراق.

وفى عام ١٨٧١ ترك خدمة الدولة. وكرَّس نفسه تمامًا للكتابة والطباعة. وفى سياق أنشطته الصحفية يبدو أنه قد صار مرتبطًا بطريقة أو بأخرى مع العثمانيين الشبان، وفى عام ١٨٧٢ نُفى إلى رودس. وفى عام ١٨٧٦ سمح له بالعودة إلى إستنبول بعد خلع عبد العزيز، حيث استأنف عمله بوصفه كاتبًا وطابعًا وناشرًا. وقد مكنته حيطته خلال الأشهر

الحاسمة التالية من الفوز بثقة السلطان عبد الحميد والحفاظ عليها. وفى ١٨٧٧م نشر كتابًا يبرر فيه تولى السلطان العرش وحقه فى اللقب. فكان هذا سببًا فى أن يفوز بإدارة الجريدة الرسمية ورئاسة المطبعة. ثم تولى العديد من المناصب الرسمية.

كل هذا أدى حتمًا إلى حدوث صدع دائم بينه وبين العثمانيين الشبان وخلفائهم الثوريين والتحرريين. بعد ثورة ١٩٠٨ تقاعد من مناصبه الرسمية المختلفة بزعم بلوغه السن القانونية، وكان قد تعرض لانتقادات حادة. وفى محاولة لاستئناف العمل الأدبى الذى كان قد ضحى به منذ فترة طويلة من أجل مهنته الرسمية، غير أنه تخلى عنه إزاء المواجهة مع الرأى العام العدائى والأذواق المتغيرة، وقضى آخر سنوات حياته فى التدريس بالجامعة وخارجها.

لم يكن أحمد مدحت رجلاً ذا موهبة أدبية عظيمة، ولقد تسبب ارتباطه الوثيق مع نظام حكم عبد الحميد فى إثارة كراهية وازدراء الجيل الجديد من المثقفين الترك، بيد أن هذه الوسطية الوقورة جعلته قادرًا على الإسهام فى جزء كبير من التطور الفكرى والثقافى لتركيا.

كانت أهم أنشطته الصحفية المتنوعة نشر صحيفة يومية وهى «ترجمت حقيقت» (مترجم الحقيقة)، التى تولى تحريرها مع مجموعة صغيرة من المساعدين. استمرت هذه الصحيفة، التى أسسها أحمد مدحت فى عام ١٨٧٨، لسنوات عديدة وهى من أهم فترات حكم عبد الحميد[٤٢]، واحتوت الصحيفة لفترة من الوقت ملحقًا أدبيًا وأشرف على تحريرها من عام ١٨٨٢م حتى سنة ١٨٨٤م، كاتب معروف وهو معلم ناجى[٤٣] (١٨٥٠-١٨٩٣) وشارك فى المجادلات الأدبية العنيفة. وملحق آخر، وربما كان أكثر أهمية، وهو ملحق أسبوعى لتلاميذ المدارس، ووزع على التلاميذ فى المدارس الرشدية[٤٤]. والجزء الأكبر من نسخ ترجمات حقيقت قد أمدها أحمد مدحت نفسه بوابل غزير ومتواصل من القصص والمقالات والدوريات ومقالات وترجمات إبداعية. بالإضافة إلى ذلك، قام بنشر عدد هائل من الكتب، ويقدر عددها بأكثر من ١٥٠ كتابًا وهى تنقسم إلى مجموعتين رئيسيتين: القصة والثقافة العامة. حظيت المجموعة الأولى بانتشار قرائها على نطاق واسع، ولعبت دورًا

كبيرًا فى تحسين الأذواق الجديدة والاهتمامات بين جمهور ما زال غير ملم تمامًا بالأشكال الأدبية الغربية وموضوعاتها. وتشمل المجموعة الثانية عددًا كبيرًا من المصنفات فى التاريخ والفلسفة والدين، والأخلاق والعلم وغيرها من المواضيع، التى استطاع من خلالها أحمد مدحت طرح فكرة ما عن المعارف الأوروبية الحديثة على القارئ التركى فى شكل بسيط وجذاب. ومن أهم الكتب التى حظيت باهتمام خاص : «تاريخ عمومى» (التاريخ العام) فى ثلاثة مجلدات (١٨٨٠-١٨٨٢)، وسلسلة تواريخ منفصلة عن الدول الأوربية فى أربعة عشر مجلدًا (١٨٧١-١٨٨١)، والتى كانت من بين الأعمال الأولى التى تمنح القارئ التركى بعض التبصر فى تاريخ العالم خارج العالم الإسلامى[٤٥].

وثمة معاصر لأحمد مدحت، اتخذت حياته المهنية خطًا يختلف قليلاً عنه، هو أبو ضياء توفيق (١٨٤٩-١٩١٣م).[٤٦] وكان على معرفة منذ سنواته الباكرة بكل من شناسى ونامق كمال، وأصبح مرتبطًا مع العثمانيين الشبان، ثم صار مؤرخًا لهم فى وقت لاحق، وفى عام ١٨٧٢ نفى إلى رودس مع الآخرين. وهادن عبد الحميد، حيث صار خلال حكمه عضوًا فى مجلس شورى الدولة ومديرًا لمدرسة الفنون. ومع ذلك، أثبت أنه أقل إذعانًا من أحمد مدحت، فقد تم نفيه بضع مرات، فقد نفى مرة إلى رودس ثم إلى قونية. وبفضل هذا كان قادرًا بعد عودته إلى إستنبول عام ١٩٠٨، على لعب دور البرلمان والصحافة خلال فترة حكم تركيا الفتاة.

كانت نشاطات أبو الضياء تحت حكم عبد الحميد، بالضرورة نشاطات أدبية. وقد تألفت بصفة رئيسية من مجلة نصف شهرية من (١٨٧٩ فصاعدًا)، ونشر سلسلة تحوى ما يزيد على مائة كتاب مترجم أو مؤلف كتبها العديد من الكتّاب، وهى سلسلة معروفة باسم مكتبة أبو الضيا، أما مقالاته فقد تناولت موضوعات الأدب والتاريخ التركى مثل غوتبورغ وبوفون ونابليون. وقد حظيت كل هذه الأعمال بانتشار قرائها على نطاق واسع، وساعدت على تشكيل آراء الجيل الجديد وأفكاره.

وتتسم الجهود التى بذلها أحمد إحسان (طوقكوز ١٨٦٩-١٩٤٢) بأنها الأكثر طموحًا وذكاءً وهو خريج المدرسة الملكية، تخلى عن مهنة واعدة رسمية من أجل أن يصبح

صحافيًا[٤٧]. وبينما كان يعمل مترجمًا فى صحيفتى «مساء إستنبول»، و «ثروت» (الكنز)، أصدر ملحقًا علميًا مصورًا، وأسماه «ثروت فنون» (كنز العلوم)، ثم استطاع فيما بعد أن ينشرها كمجلة دورية مستقلة، وتمكن من شراء امتيازها وتولى رئاسة تحريرها بنفسه. وظهرت أولى المقالات فى ٢٧ مارس ١٨٩١، وقد وصفت المجلة بأنها «مجلة عثمانية مصورة» متخصصة فى الأدب والعلم والفن والتراجم والرحلة والقصة. وكانت فى مرحلتها الأولى، على غرار مجلة Illustation الفرنسية، بمثابة نوع من المجلات الإخبارية المصورة التى تعتمد فى صورها ونصوصها، بشكل رئيسى على المصادر الخارجية. ومنذ البداية أظهرت ميولاً أدبية نحو التغريب، فنشرت ترجمات لدوديه Daudet وغيره من الكتّاب الفرنسيين.

وسرعان ما جذبت هذه المجلة الجديدة اهتمام الأدباء الشباب ودعمهم فى ذلك الوقت. وفى يناير عام ١٨٩٥ تولى أبرزهم، وهو الشاعر توفيق فكرت[٤٨] (١٨٦٧–١٩١٥) منصب رئيس التحرير، ومنذ ذلك الوقت تغير طابع المجلة تغيرًا جذريًا، وظل يرأسها حتى عام ١٩٠١ ثم استقال بعد خلاف مع أحمد إحسان. وفى الوقت نفسه تقريبًا هاجمت الرقابة المجلة التى أدانت الفتنة التى أحدثها مقال كان قد ترجمه عن الفرنسية الصحفى حسين جاهد (يالجين)[٤٩]. ويحتوى على إشارة عابرة إلى «نظام عام ١٧٨٩»[٥٠]. بعد بضعة أسابيع من قمع المجلة سمح لها أن تصدر مرة أخرى، مع تولى أحمد إحسان مسئولياتها مرة أخرى، لكن فقدت المجلة أهميتها ونفوذها مع رحيل أفضل المساهمين فيها. وبعد ثورة عام ١٩٠٨ ظهرت لفترة من الوقت كصحيفة يومية.

كانت مجلة «ثروت فنون»[٥١] مع السنوات الست التى تولى فيها توفيق فكرت منصب رئيس التحرير، وبمشاركة أكثر الكتّاب الموهوبين فى ذلك الوقت، قد أثرت حقًا على الرأى العام التركى؛ بمعنى أن جماعة «ثروت فنون» و «الأدب الجديد»، الذى قاموا بطرحه، كانت جماعة محافظة كلاسيكية حتى فى رجعيتها ورفضها ميول تبسيط اللغة التى ظهرت فى الفترة السابقة عليها، فكتبوا عن قصد بأسلوب مبهم وغامض، ومُثقل بالكلمات والعبارات الفارسية والعربية، وخاطبوا فقط النخبة المثقفة والمتعلمين تعليمًا عاليًا.

وعلى أية حال، فإنه حتى هذا كان فى جزء منه تعبيرًا عن التأثير الغربى الذى ظهر بقوة فى الأدب التركى فى ذلك الوقت. لقد رفض رجال «الأدب الجديد» البساطة واحتقروا العبارات المبتذلة فى أفواه عامة الناس العاديين»[٥٢]، ولم يرفضوا الأدب الغربى، بل على العكس من ذلك، وقعوا تحت تأثير الأدباء الرمزيين الفرنسيين، وكانوا قادرين على العثور على مبرر فنى جمالى لهذا التقوقع فى البرج العاجى، الذى فرضته عليهم الرقابة فى عهد عبد الحميد. وعلى الرغم من محافظتهم اللغوية، فإن توفيق فكرت ورفاقه ذهبوا إلى أبعد مما اتجه إليه أسلافهم فى تقليد النماذج الفرنسية وتطويعها، وتمكنوا من تناول قضايا النقد الاجتماعى من خلال تحليل الحياة الاجتماعية آنذاك فى قصصهم على الرغم من الحظر المفروض عليهم فى تناول الانتقادات السياسية. ومن أبرز المهام الرئيسية التى أدتها جماعة «ثروت فنون» تعريف القارئ شيئًا عن الحياة الفكرية والثقافية فى أوربا، ولا سيما فى فرنسا. ومثل أى رسالة، لا تزال خاضعة حتى فى أشكالها الأدبية الرمزية والبرناسية، للمضامين الثورية العميقة التى يصعب فهمها، وهناك نوع من الرمزية يعرب عن قمع المجلة، فى إشارة عابرة بمقال مترجم عن الثورة الفرنسية، وربما أيضًا عن المسلك الذى يسلكه المترجم[٥٣].

أعرضت «ثروت فنون» عن الخوض فى السياسة، رغم أن العديد من كتّابها حملوا آراء سياسية قوية، وكان توفيق فكرت نفسه قد تورط فى متاعب مع السلطات أكثر من مرة، وقد سلكت مجلة «ميزان» الأسبوعية خطًا جريئًا، تأسست عام ١٨٨٦[٥٤]، وتم غلقها عام ١٨٩٠ واستأنفت صدورها فى وقت لاحق فى المنفى. ناقش المحرر فى أولى القضايا أهمية الصحافة وأشكالها ومحتوياتها فى البلدان المتحضرة، ووعد القراء بتزويدهم بالأخبار ؛ لمناقشة المسائل السياسية، وتصحيح سوء الفهم الأوربى حول تركيا.

كان المحرر مراد بك (١٨٥٣-١٩١٢)، والمعروف باسم الميزانجى، يحظى ببعض الاهتمام[٥٥]، وأصله من داغستان، بالقوقاز، أنهى دراسته، وربما يكون قد أنهى دراسة جامعية، فى روسيا قبل أن يستقر فى تركيا فى عام ١٨٧٣. وكان مراد مثل الكثير من المهاجرين المسلمين من الإمبراطورية الروسية، فقد لقى الباب مفتوحًا أمام مواهبه ومؤهلاته، وكان يعمل تلاميذه، تأثيرًا عميقًا على الجيل الصاعد. وكانت لديه القدرة على

أن يمتد تأثيره، من خلال كتبه، وكان تأثيره أكثر من خلال مجلة «الميزان» الأسبوعية، حيث استطاع أن يمدّ ذلك التأثير فيما وراء جدران فصوله بقدر كبير. يصفه أحمد أمين (يالمان)، وهو مؤرخ الصحافة التركية، فيقول : «هو القيادى فى صحافة ذلك الوقت. وهو معبود الطبقات الفكرية المثقفة»[٥٦]. تحت حكم عبد الحميد كان لابد أن تكون المراحل التالية متمثلة فى قمع «الميزان» وبعد فترة قيام المحرر برحلة إلى مصر وأروبا. ولقد نال موقعًا قياديًا ورئاسيًّا بين الشباب الأتراك فى الخارج، لم تتدهور سوى عندما تملق السلطان وعاد إلى إستنبول ليحظى بمنصب رسمى فى عام ١٨٨٧.

ومع ازدياد حدة الرقابة تدريجيًا على المؤلفات الفنية بعد ١٨٩٠-١٨٩١، كانت أهم إصدارات الصحافة التركية وأبرزها إثارة هى تلك الصحف والدوريات المنشورة وبأعداد متزايدة تدريجيًا من قبل جماعة تركيا الفتاة المنفيين فى فرنسا وسويسرا وإنجلترا ومصر وأماكن أخرى. ومع ذلك، عملت الصحافة فى إستنبول، على الرغم من أنها كانت محرومة من أى تعليق سياسى خطير أو حتى تقديم أنباء تقريرية، على مداومتها واستمرارها لتشكيل قرائها بطرق جديدة للفكر، وغرس الأفكار والمواقف الاجتماعية الأوروبية، وتقديم مفاهيم. مهما كانت متغيرة. عن العالم الحديث الكبير للغاية والذى تمثل تركيا الآن جزءا منه.

فى عام ١٨٩١، عندما أدى تصاعد نشاط تركيا الفتاة فى الخارج إلى سوء وضع الصحافة فى الوطن، وفى غضون بضع سنوات من الضغوط العليا، تقلص عددها إلى ثلاث صحف، كان هناك ست صحف يومية تركية. جميعها تتلقى الإعانات الحكومية وتخضع لرقابة صارمة من القصر، وقد سبق ذكر «ترجمان حقيقت». أما الصحيفتان الأخريتان وهما صحيفة «إقدام» وصحيفة «الصباح» - فقد كان توزيعهما كبيرًا جدًا، بلغ توزيع الأولى حوالى خمس عشرة ألف نسخة والأخرى حوالى اثنى عشر ألفًا[٥٧] هذه الأرقام قد تبدو ضئيلة بالمقارنة مع الحاضر، حيث يبلغ توزيع بعض الصحف فى إستنبول اليوم من مائة إلى مائتى ألف نسخة، وعلى أية حال، فقد كانت تكفى فى ذلك الوقت للحفاظ على استمرارية صدورها حتى فى حال توقف الدعم، واستطاعت أن تصل وتؤثر على أعضاء نخبة صغيرة متعلمة وتقدم التدريب، وتكون متنفسًا ومصدر رزق لمن يعملون فى

المهنة الجديدة، أي الصحافة. ومن الأمور ذات الدلالة أن كلاً من الصحيفتين نجحت فى البقاء إلى ما بعد ثورة ١٩١٨، كما نجحت فى أن تلعب دورًا على قدر من الأهمية فى ظل حكم الأنظمة التالية.

الثوار الأوائل(٥٨)

وعلى الرغم من هذه التغيرات كانت الحكومة التركية ما زالت الامتياز المقبول والمعترف به لنخبة من المحترفين احتفظوا بجميع الحقوق والواجبات السياسية، بما فى ذلك المعارضة. ومن ظهر من بين موظفى الدولة رواد التغيير الثورى، بل وبذرت بذور الثورة فى المدارس - وكانت تلك المدارس خاصة للنخبة المدنية والعسكرية التى أولاها السلطان رعايته شخصيًا.

وقد وصف العديد من الكتّاب الأتراك جو السخط والغليان الثورى فى المدارس الحميدية، ولا سيما فى مراكز الولايات، وكانت أقل خضوعًا لسيطرة القصر المباشرة، بل ساد الشعور المعارض للغاية تجاه السلطان فى مدرسة غلطه سراى فى إستنبول. وصف حكمت بايور، الذى تخرج فى المدرسة الثانوية عام ١٩٠٩، فى مدرسة غلطه سراى فى إستنبول. وصف حكمت بايور، الذى تخرج فى المدرسة الثانوية عام ١٩٠٩، كيف تجمع التلاميذ قبل سنتين من ثورة تركيا الفتاة فى المهرجانات المختلفة لتوزيع الحلويات، وصدرت الأوامر بالصياح قائلين «يعيش الإمبراطور» !

«على أية حال، فإننا، والغالبية العظمى منا على الأقل، اعتدنا أن نهتف «يسقط الإمبراطور». وكان بين أولئك الذين هتفوا بهذه الطريقة أبناء الوزراء والمقربين من الإمبراطور وطواشى القصر، بل لم يكن الشباب الذين يعملون فى الإدارات القريبة من السلطان يكنون له حبًا ولا احترامًا..(٥٩).

لا ريب أن هذا الاشمئزاز العام قد استغرق بعض الوقت للوصول إلى المستوى الذى وصفه حكمت بايور، لكن بالفعل فى العقود الأولى من حكم السلطان عبد الحميد سادت

حالة من السخط والإحباط فى المدارس، حيث منع المدرسون والطلاب، على حد سواء، من قراءة كتابات نامق كمال وضياء باشا، ومن الحديث عن الحرية والوطن والحلم بهما. يصف نيازى بيك، وهو بطل ثورة يوليو ١٩٠٨، فى مذكراته، كيف أنه عندما كان تلميذاً فى المدرسة عام ١٨٨٠، تشرب من مدرسى اللغة الفرنسية والتاريخ - وهو اختيار له مغزاه - أفكار : الولاء، والتقدم، والإنسانية، وحب البلاد... واعتادوا أن يقصوا علينا قصصا عن وطنية العثمانيين والفرنسيين القدماء... وعن الناس الآخرين... كان اسم كمال بك (نامق) ذلك الكاتب العظيم والمحترم... ومؤلفاته ترد على الذكر عندما كنا نتحدث عن شئون العالم مع زملاء الدراسة. أليس من واجبنا الدفاع عن الوطن وصد هجمات العدو؟ ثم لماذا لا يوجد فى مقرراتنا ومناهجنا الدراسية أى أثر عن الوطن أو التربية الفكرية ؟ لماذا يجبروننا على إخفاء حشود جياشة من المشاعر المقدسة بالنسبة لنا من النواحى الدينية والعقلية والمنطق؟ لماذا لا يقدمون لنا قراءة الكتب التى من شأنها أن تعمل على الرقى بمستوى هذه المشاعر والسمو بها» ؟

وعلى أية حال، فالواقع أن نيازى وأصدقاءه تعرفوا على مثل هذه الكتب : بما فيها أشعار كمال نامق من خلال أحد المدرسين، وتحت تأثيره «فإن المحبة الوطنية التى أسكرتنى، كانت قد هيأت قلبى البرىء للانقلاب...».

عندما ذهب نيازى إلى الكلية الحربية فى بنكالتى عام ١٨٨٢، وجد أن كمال، والذى وضعته أعماله بين رجال الأمة العظام، وجعلته أعظم القادة السياسيين، ومن الوطنيين المتحمسين فى المجتمع، كان محظورًا جنبًا إلى جنب مع بقية الليبراليين. «بل ويعتبر مجرد ذكر أسمائهم أو أعمالهم من الخطايا المهلكة»[١٠].

وعلى أية حال، كان هناك العديد من الآثمين المذنبين. وصف على كمال ورضا توفيق وآخرون، كيف كان يتحدث إليهم المعلمون فى مدارس الملكية والمدارس الأخرى عن الحرية، وكانوا يقدمون لهم كتابات «العثمانيون الشبان» المحظورة. وكانت السلطة على علم بذلك الأمر، وحاولت أن تستبدلهم بمعلمين آخرين مطيعين أكثر أمانًا وخضوعًا. يبدى على كمال ملاحظاته قائلاً : فى ذلك الوقت استبعد المعلمون أمثال: مراد بك وحتى أكرم بك

من مدرسة الملكية بسبب ممارستهم لحريتهم الفكرية، واستُقدم بدلاً منهم آخرون أغبياء متبلدى الإحساس»[١١].

صدر أمر فى نلك الوقت يمنع المدرسين من الابتعاد عن المنهج الدراسى، ونص على «عقاب نموذجى يوقع على المعلمين المخالفين لمبادئ الولاء»[١٢]. وعلى أية حال لم يكن لهذه الإجراءات سوى تأثير محدود، وفشلت فى منع انتشار الآراء الهدامة بين الطلاب وتلاميذ المدارس. هؤلاء الشبان، وهم جنود المستقبل والإداريين فى الإمبراطورية، كانوا قد نالوا تعليمًا أكثر تقدمًا وأكثر حداثة استطاعت أن تقدمه لهم الدولة، وكان لابد من أنهم ومعلميهم، إن عاجلاً أو آجلاً، سوف يتوصلون إلى بعض الأهداف الراديكالية من السلوك والتصرفات التى كانت الدولة تتعامل بها.

المعارضة المنظمة

تشكلت أول جماعة معارضة منظمة فى عام ١٨٨٩ - فى الذكرى المئوية للثورة الفرنسية[١٣]. كما أشار أحد المؤرخين الأتراك. كان عدد مؤسسيها أربعة من طلاب الطب، اجتمعوا فى مايو فى حديقة الكلية الطبية العسكرية، فى منتصف الطريق بين القصر الإمبراطورى القديم ومحطة السكة الحديد الجديدة وكان مؤسسوها هم إبراهيم تيمو، وهو ألبانى من أوهرى ومحمد رشيد، وهو جركسى من القوقاز، وعبدالله جودت وإسحاق سكوتى، واثنان من الأكراد من عرب كير وديار بكر على التوالى، وتضيف بعض الروايات اسمًا خامسًا - حسين على زاده من باكو، من الإمبراطورية الروسية[١٤].

كبرت الجماعة الجديدة سريعًا، وكسبت أتباعًا بين طلاب المدارس المدنية والعسكرية والبحرية والطبية، وغيرها من المدارس العليا فى إستنبول، ويبدو أن أعضاء هذه المنظمة الجديدة الخفية قد اتحدوا، مثل أسلافهم العثمانيين الشبان عام ١٨٦٥، بالجمعية الإيطالية المسماة «كاريونارى»، فى خلايا مرقمة، ولكل عضو فيها أيضًا رقم فكان الرقم الخاص بـ تيمو، وهو العضو الأول فى الخلية الأولى هو ١ / ١.

وعن طريق مكتب البريد الفرنسى فى غلطه، كان المتآمرون قادرين على استمرار الاتصال بباريس، حيث كانت قد تشكلت فى الوقت نفسه المجموعة الأولى من المنفيين، وكانت تعيش مجموعة صغيرة من العثمانيين الليبراليين هناك منذ إغلاق البرلمان على يدى عبد الحميد، أحدهم لبنانى مارونى وهو عضو سابق فى البرلمان العثمانى ويسمى خليل غانم[١٥]، قد أنشأت مجلة فى فرنسا أطلق عليها اسم «تركيا الفتاة» ولا ريب أن الاسم كان بمثابة بعث واستحضار واع لذكرى المنفيين من جماعة العثمانيين الشبان فى ستينيات القرن التاسع عشر.

فى عام ١٨٨٩ حصل أحمد رضا بك مدير التعليم فى بورصة، على إذن لزيارة باريس لشاهدة المعرض، وعند وصوله إلى هناك انضم إلى مجموعة من المنفيين، وسرعان ما أصبح شخصية قيادية بينهم.

وبعد أحمد رضا (١٨٥٩-١٩٣٠) أكثرهم تماسكًا وشجاعة فى تركيا الفتاة وهو يمثل فى نواح كثيرة الشخصية الرئيسية فيما بينهم[١٦]. ولد فى إستنبول، وهو ابن على رضا بك الملقب بـ «على الإنجليزى» بسبب معرفته للغة الإنجليزية، وصداقته مع الإنجليز خلال حرب القرم، ووالدته سيدة نمساوية أو مجرية اعتنقت الإسلام. كان على عضوًا فى البرلمان الأول، وكان قد نفى إلى إيلغين، حيث توفى هناك. ذهب أحمد رضا إلى المدرسة فى غلطة سراى، ثم أرسل لدراسة الزراعة فى فرنسا، وعيِّن حين عودته إلى تركيا بعد دراسته فى مديرية التعليم فى مدينة بورصة، وتخلى عن هذا المنصب من أجل تنفيذ مشروع تعليمى جديد أعم وأشمل فى الخارج.

وقع أحمد رضا فى باريس تحت تأثير بيير لافابيت، الذى كان تلميذًا لأوغست كونت، فدرس الفلسفة الوضعية التى قيض لها أن تهيمن على تفكيره. بدأ أحمد فى عام ١٨٩٥، بالاشتراك مع غيره من المنفيين، ينشر مجلة نصف شهرية تسمى «مشورت». وهى كلمة عربية تعنى المشورة وتعد محاكاة للحجج المستمدة من القرآن الكريم لحكم الشورى[١٧]، واتخذوا من الفلسفة الوضعية شعارًا خاصًا بهم ويتضمن الانتظام والترقى، ومن المحتمل أن يكون هذا التأثير الوضعى هو الذى حدا بالجماعة فى إستنبول آنذاك إلى تغيير اسمها

من اتحاد عثمانى (الاتحاد العثمانى) إلى اتحاد وترقى (الاتحاد والترقى) [١٨]. كانت «منشورات» يتم تهريبها من خلال مكاتب البريد وغيرها من القنوات الأجنبية، وبدأت تنتشر فى إستنبول، مما ساعد على زيادة الأعضاء الجماعة من ناحية، ومن ناحية أخرى، كانت النتيجة الحتمية، لفت نظر السلطات. فى الوقت نفسه تقريبًا قدم مراد بك مذكرة إلى السلطان حول الإصلاحات الضرورية، ثم أحس أن وجهة نظره يمكن أن تكون أكثر فعالية من حيث لا يكون بمتناول السلطان، ففر إلى مصر التى احتلتها بريطانيا، حيث بدأ ينشر صحيفته «ميزان». قام هذه المرة بتوجيه انتقاداته بشكل صريح للسلطان ونظامه.

وردَّ السلطان باعتقال بعض أصدقاء مراد فى إستنبول، واعتقال أو نفى القادة المعوقين من الجماعات المعارضة. وإذا كان المتآمرون آنذاك أبعد ما يكونون عن السحق، فإنهم انتقلوا آنذاك من النظرية إلى الممارسة، وأعدوا انقلابًا لخلع السلطان فى أغسطس ١٨٩٦م. وعلى أية حال فقد انكشفت المؤامرة للسلطان، واتخذت الشرطة إجراءات سريعة أسفرت عن اعتقال جميع المتآمرين تقريبا على الرغم من أن التهمة كانت واحدة تقريبًا وهى التمرد أو الخيانة، فإن المحكمة العسكرية التى حاكمت المتآمرين لم تفرض أية أحكام بالإعدام، وفضلاً عن ذلك، فقد نُفى المتآمرون الفاشلون، وفقًا للممارسات العثمانية القديمة. إلى المحافظات النائية من الإمبراطورية إلى الأناضول والموصل وسوريا، والأكثر خطورة إلى فزان فى ليبيا. ولقد عوقب كاظم باشا القائد العام للفرقة العسكرية الأولى فى إستنبول والزعيم المختار للانقلاب، بعقاب رادع لا شىء أسوأ، وهو تولى حاكمية سكوتارى فى ألبانيا [١٩].

وعلى الرغم من فشل هذه المحاولة الأولى للإطاحة بالسلطان، فقد استمر تحريض «تركيا الفتاة» يزداد فى إستنبول، ولا سيما بين الطلبة. وكانت تلقى تشجيعات من المنفيين فى مصر، وأوربا، الذين كانت منشوراتهم تنتشر فى تركيا وبصورة رئيسية من خلال مكاتب البريد الأجنبية، من استمرار الاتصال بأصدقائهم فى الداخل. كان جوروكصولى أحمد، وهو مدرس سابق فى الكلية الحربية، قد فر إلى فرنسا، وراسل سرًّا بعض تلاميذه السابقين، وكان له يد فى تشكيل خليتين أو لجان فى الكلية الحربية، وكانوا يعرفون، تمييزًا لهم، باسم قائد الحربية والسر عسكر اللذين شاركا فى خلع السلطان عبد العزيز، ومن ثم فقد عرفوا. فضلاً عن ذلك. تحديدًا بمجموعة حسين عونى وسليمان باشا [٢٠].

فى بداية يونيو ١٨٩٧ شكلت محكمة عسكرية خاصة برئاسة اللواء رشيد باشا، «معذب شباب البلاد» [٧١]، والغرض من ذلك هو سحق حركات التحرر بين الطلاب، وقد ملأت سلسلة من عمليات الاعتقالات والتوقيفات . والترحيلات المروعة والتدريجية أروقة الممرات الكئيبة لثكنات «طاشفيشلا» وكان السجناء السياسيون فيما قبل يحبسون فى الترسانة وغيرها قد نقلوا إلى شاشكيشلا وغيرها من أجل الفحص والمحاكمة ثم أرسلوا فى طريقهم إلى المنفى. فى ٢٨ أغسطس ظهر حشد مؤلف من ثمانية وسبعين سجينًا – وضباط الجيش والبحرية والطبية وطلاب عسكريون من الأكاديمية العسكرية– وبعد قضاء ١٠٢ يومًا فى طاشقيشلا، اتجهوا نحو رصيف ميناء قاباطاش Kabatas، حيث أرغموا على ركوب باخرة تدعى Seref (الشرف)، ووصلوا يوم الأربعاء ٣ سبتمبر إلى طرابلس، وأرسلوا إلى السجون العسكرية[٧٢].

وعلى الرغم من عملية القمع هذه، فإن حركة تركيا الفتاة قد واصلت نموها بشكل مخيف، وشعر السلطان بأن الدافع الرئيسي يأتى من المنفيين فى الخارج، وحاول أن يقدم اقتراحًا جديدًا للمصالحة.

ولم تكن الأحوال بين المنفيين سعيدة تمامًا ؛ حيث كانوا منقسمين بين عدد من المراكز – وأكثرها أهمية فى باريس وجنيف والقاهرة، وهناك مجموعة صغيرة فى نابولي وفولكستون، ولندن، وغيرها، بدأت الخلافات، سواء كانت شخصية وإيديولوجية، تظهر فيما بينهم. وعندما تفاقمت هذه الأوضاع فى نهاية عام ١٨٩٦ ، انتقل مراد بك من مصر إلى أوربا، وسرعان ما ظهر منافسًا ناجحًا لأحمد رضا من أجل قيادة تركيا الفتاة، وأصبح مراد زعيما لفرع جمعية الاتحاد والترقى فى جنيف، وكانت مجلته الميزان لا تزال تظهر حينها فى جنيف، وهى تنافس أحمد رضا وتتفوق عليه بوصفها مجلة ناطقة بلسان جماعة تركيا الفتاة[٧٣].

وحدث فى هذه المرحلة المفصلية أن شرع السلطان فى التواصل بين الزعماء فى المنفى، وثمة بعثة أولى، تتكون من يوسف ضياء باشا وأبى الضيا توفيق لم تسفر عن نتائج، لكن فى أغسطس ١٨٩٧ نجح اللواء أحمد جلال الدين باشا، أحد الجراكسة

(القوقازيين) المقربين من السلطان، فى إقناع مراد، فى جنيف، لقبول وقف إطلاق النار والعودة إلى إستنبول.

كان هذا الانشقاق بمثابة ضربة مدمرة لتركيا الفتاة، وخلال فترة من الوقت جرت محاولة لتقديم هذا على أنه هدنة حقيقيةمسلحة ناتجة عن التفاوض وسوف يذهب مراد إلى القسطنطينية بمفرده بوصفه رهينة، حسبما ذكر فى تقرير مقدم فى ذلك الوقت، دون قبول أى ضمان شخصى؛ حيث إنها تضحية جديدة من جانبه، لأنه فى حالة استئناف الأعمال العدائية، سوف يدفع حياته بلا شك ثمن هذا التصرف»[٧٤].

والحقيقة أن مراد لم يدفع حياته ثمنًا لذلك ؛ وبدلاً من ذلك صار عضوا فى مجلس الدولة. وكون أن مقاصده كانت شريفة لحظة عودته إلى إستنبول، أمر مُسلَّم به عامة. ولكن نكوصه، واستغلال السلطان له، والخيانات الفاضحة من جانب بعض معاونيه، أشاعت موجة من انحطاط المعنويات داخل الحركة لاسيما فى تركيا وما كان أسوأ أن مراد، بطل الحركة ومعبودها، كان قد أرسى مثالا على المساومة وكان على الآخرين أن يحذوا حذوه، وصل عضوان من الأعضاء الأربعة الأصليين بلجنة كلية الطب، وهما إسحاق سكوتى وعبدالله جودت إلى أوربا، وشرعا فى إصدار مجلة جديدة فى جنيف اسمها «عثمانى» Osmanli (العثمانى). وقاما بضم أحد المؤسسين، محمد رشيد وآخرين من المتحمسين لحركة تركيا الفتاة. ونجحوا مرة أخرى فى إحياء مركز الحركة بجنيف، ثم حدث فى عام ١٨٩٩ أن قاموا بتملق السلطان وعقدوا اتفاقًا على أن يوافق على الإفراج عن المعتقلين السياسيين فى طرابلس لإسكات العثمانيين. وربما كان عند جودت وسكوت من الأسباب الإنسانية الطيبة ما دفعهما إلى عقد هذه التسوية، بل يمكن أن يكون الأمر من أجل الموافقة على قبول تعيينات بأجر للموظفين الطبيين فى السفارات العثمانية بروما وفيينا على التوالى. ورغم ما كان يتمتع به عبدالله جودت من أولوية ثقافية، وما أسهم فيه حقيقة من مساهمات مخلصة فى أيديولوجية تركيا الفتاة، فإنه لم ينجح فى حقيقة الأمر فى العيش فى ظل هذا الانشقاق [٧٥].

وفى الوقت نفسه، بقى أحمد رضا وأصدقاؤه فى باريس محصنين من تملق السلطان وتهديداته هو ومبعوثيه، وواصلوا نشر وتوزيع منشورات، وكانت آنذاك المجلة الوحيدة الناطقة بلسان جماعة تركيا الفتاة. وبعد ذلك عندما ظهرت التوقعات فى ديسمبر عام ١٨٩٩ حول بلوغ تركيا الفتاة إلى أدنى مستوياتها، سواء فى تركيا وأوربا، انبثقت الحياة فى الحركة فجأة مرة أخرى بسبب رحلة مثيرة من إستنبول إلى فرنسا، قام بها مجموعة صغيرة من المجندين الجدد من مصدر غير متوقع من العائلة الإمبراطورية نفسها.

كان الداماد محمود جلال الدين باشا (١٨٥٣-١٩٠٣) هو ابن وزير وحفيد السلطان محمود الثانى من قبل أمه [٧٦]. كانت زوجته ابنة عبد المجيد وأخت عبد الحميد، ومن ثم كانت صلة القرابة مضاعفة، وكان رحيله مع أبنائه شهاب الدين ولطف الله بمثابة ضربة قوية موجهة ضد السلطان.

كان وصول المتمردين الملكيين بطبيعة الحال إضافة كبيرة من القوة والهيبة للشبان الأتراك. كما كان لها تأثير فى إبراز الانقسامات فيما بينهم ولقد نجح كل من مراد وعبدالله جودت فى تحدى زعامة أحمد رضا على مدى فترة من الوقت- ثم استسلموا لصغائر الأمور. وظهر آنذاك منافس جديد أكثر جلدًا وصلابة، وفى مكانة عالية وثابتة من حيث المبدأ؛ لمواجهة قائد «منشورات» الوضعى، ودارت بين الاثنين هناك محاولات لاستقطاب الرأى، أدت إلى انقسام الأتراك الشباب فى المنفى حتى قيام الثورة، واختلافهم على المناصب حتى نهاية الإمبراطورية.

هذا الزعيم الجديد هو الأمير صباح الدين (١٨٧٧-١٩٤٨) الذى سرعان ما برز بوصفه منافسًا شخصيًا رئيسيًا، ثم بوصفه منافسًا إيديولوجيا لأحمد رضا [٧٧]. وصار اندماج جناحى الحركة واضحًا، وأصبح دائمًا فى عام ١٩٠٢، فى مؤتمر تركيا الفتاة فى باريس من أجل استعادة الحركة والتأكيد على وحدتها. طرح الأميران فكرة عقد مثل هذا المؤتمر للمرة الأولى فى نداء وجَّهاه خلال زيارتهما لمصر فى عام ١٩٠٠[٧٨]. اجتمع المؤتمر فى النهاية فى ٤ فبراير ١٩٠٢، فى بيت خاص لفاعلة خير فرنسية، تحت رئاسة الأمير صباح الدين[٧٩].

طبقًا للتقارير التى نُشرت أثير سؤالان مهمان خلال المؤتمر وبعده. وكان أحدهما هو الحجة التى ساقها إسماعيل كمال، بأن «الثورة لا يمكن أن تتقدم عن طريق الدعاية والمنشورات وحدها، ولذلك فمن الضرورى العمل على ضمان مشاركة القوات المسلحة فى الحركة الثورية[٨٠]. ويصف اسماعيل كمال فى مذكراته كيف أنه وافق الأمير صباح الدين، وشرع ينظم الانقلاب العسكرى مع مجموعة العمل، وفعلاً نجح فى جذب اهتمام الحكومة البريطانية بخططه، لكنهم قدموا عبثًا[٨١].

وكانت القضية الأخرى، أى التدخل، التى أحدثت الانقسام الخطير. وكان المشاركون الأرمن حريصين على إبداء رغبتهم فى تدخل القوى الأوروبية، وذلك لضمان فعالية الإصلاح في الإمبراطورية العثمانية. وعارض أحمد رضا ومعظم الأتراك فى لجنة الاتحاد والترقى ذلك، إذ كانت المشكلة فى رأيهم مشكلة داخلية بحتة، ولا ضرورة لأى تدخل خارجي، بل إن أى تدخل سيكون ضارًا، واتفق الأمير صباح الدين فى هذا الأمر مع الأرمن، وصدر قرار بما فى ذلك تذكرة للأوروبيين.

«وهذا هو واجبهم تجاه الصالح العام للبشرية للتأكد من أن البنود الواردة فى المعاهدات والاتفاقات الدولية المبرمة بينها وبين الباب العالى قد دخلت حيز التنفيذ على النحو الذى تعم فيه الفائدة على جميع أجزاء الإمبراطورية العثمانية»[٨٢].

ظل أحمد رضا ورفاقه يعارضون بشراسة هذه السياسة، والفارق بين حزبه وذلك الذى بدأ الأمير صباح الدين فى بلورته فيما بعد، مثل الفارق فيما بين القومية التركية والعثمانية الليبرالية، وهناك أفكار مهمة فى بيان الأقلية:

«... ونحن، الأقلية، على اقتناع بأن القوى الأوربية تسترشد دائمًا بالمصلحة وأن هذه المصلحة ليست دائما متوافقة مع مصلحة بلادنا، ومن ثم نرفض تمامًا القيام بأى عمل ينتهك استقلال الإمبراطورية العثمانية، ومع ذلك، نحن لسنا كما يزعمون، معادين لأوربا، بل العكس، فإن إحدى رغباتنا الرئيسية أن نرى انتشار الحضارة الأوربية فى بلادنا لا سيما فى تقدمها العلمى ومؤسساتها المفيدة. نحن نتبع المسار الذى تسير فيه أوربا، وحتى فى رفضنا لقبول التدخل الخارجى، نستلهم من عظيم المحبة الوطنية التى

تشعر بها جميع الشعوب الأوروبية، الغيورون على استقلالهم، والذين لهم الحق فى أن يفخروا بأنفسهم»[٨٣].

شرع الأمير آنذاك فى تأسيس جمعية جديدة فى باريس تحت اسم أميرى «عصبة المبادرة الخاصة واللامركزية». ومثل منافستها «لجنة الاتحاد والترقى» أسست هذه الجمعية فروعًا لها بين الأتراك المنتشرين في بلاد المنفى، وكذلك فى مناطق مختلفة من الإمبراطورية العثمانية، ويبدو أنها قد جمعت من تركيا الآسيوية، والفروع المحددة فى أرضروم وطرابزون وأزمير وآلانيا، وكذلك فى دمشق واللاذقية فى سوريا [٨٤]. ويبدو أن الاتحاد قد تم تمثيله فى إستنبول من قبل «الجمعية الثورية» التى تأسست فى سبتمبر ١٩٠٤ على يد مجموعة من الطلاب وتلاميذ المدارس[٨٥].

اشتق اسم الاتحاد الثقيل جدًا من كتابات ادمون ديمولين Demolins، الكاتب الفرنسى الذى تأثر به الأمير صباح الدين تأثرًا عميقًا [٨٦]؛ حيث كان ديمولين قد نشر كتابه A Ouoi tient la Superiarité des Anglo- saxons عام ١٨٩٧، وسرعان ما تمت ترجمته إلى الإنجليزية وقد جذب قدرًا كبيرًا من الاهتمام فى ذلك الوقت، وعلى وجه الخصوص أثار اهتمام المسلمين الإصلاحيين والليبراليين والحداثيين الذين يبحثون عن تفسير لتخلف مجتمعاتهم. وسرعان ما صدرت ترجمة عربية للكتاب فى مصر [٨٧]، ويبدو أنه أثر تأثيرا كبيرا على التفكير العربى والتركى، وتتمثل أطروحة ديمولين، بإيجاز، فى أن تفوق الأنجلوسكسونيين يعتمد على تفوقهم فى التعليم، الذى يعمل على تطوير المقدرة الشخصية والمبادرة الفردية والثقة فى النفس، بدلاً من الثقة فى الجماعية المعتادة فى المجتمعات البشرية الأخرى. وضع الأمير صباح الدين فكرته عن دولة عثمانية لا مركزية فيدرالية ضمن هذا الإطار من النظريات التاريخية والتربوية ؛ ذلك أن ملكية مركزية، على غرار الملكية البريطانية ستوفر الحد الأدنى من الحكم المركزى، أما بالنسبة إلى بقية الشعوب والمجتمعات المختلفة فى الإمبراطورية فيمكن أن تلبى تطلعاتهم وتحافظ على حقوقهم فى الحكومة الإقليمية والمحلية وفى الحياة العامة أو الجماعية، عن طريق تحررها من السيطرة الحكومية، وقد كتب المستشرق الألمانى ج. هـ بيكر G.H. Becker فى عام ١٩١٦، معلقًا على هذا المسلك بتجهم:

«يمكن أن يتخيل الفرد ما كان سيتحقق لو أن هؤلاء الأشخاص النظريين استطاعوا أن يضعوا أفكارهم موضع التنفيذ، وإذا دخلت الفردية الإنجليزية فى بلد ما، الذين ما يزال الملايين من سكانها فى حال من الجماعية العرقية، دعك من تفككهم إلى مجالات مختلفة للنفوذ الأوربى»(٨٨).

على الرغم من أفكار الأمير صباح الدين قد حظيت بشىء من النجاح فى بداية الأمر، فإن مصيره كان الفشل ؛ فقد لمس موافقة القليل من الأرمن وغيرهم من القوميات المسيحية الذين حاول جاهدًا مصالحتهم وجذبهم إلى اتحاد عثمانى، وفضلوا السعى للحصول على تجسيد طموحاتهم السياسية وتحقيقها خارج الإمبراطورية تمامًا. أما بالنسبة إلى الأتراك، فقد غضبوا حقيقة جراء ما حدث من اشتباكات ومجادلات مع اللجان الأرمنية، وبدت المبادرة الخاصة واللامركزية شعارًا أقل بكثير من تحقيق الاتحاد والترقى. هذا الخطر المتزايد، المستمد عن القومية والإمبريالية الأجنبية، ضد سلامة الإمبراطورية جعل اللامركزية تبدو خطيرة إن لم تكن تعنى الانتحارية، إن التفوق المتزايد تدريجيًا للجيش فى الحركة الثورية قدم توجهًا ثوريًا لمؤسسة ومهنة كانت حتمًا مشبعة بروح من المركزية الاستبدادية. لم تكن المبادرة الخاصة ولا اللامركزية تجذب كثيرًا الضباط الذين تدربوا على أيدى البروسيين فى الجيش التركى.

وبين عامى ١٩٠٢ و ١٩٠٦ استمرت حركة تركيا الفتاة فى التوسع والتشعب، وظهرت مجموعات جديدة فى جنيف والقاهرة. بل وفى إستنبول. ومن الواضح أنها كانت المرة الأولى منذ انشقاق مراد أن بدأت تظهر جماعات ثورية مرة أخرى بين الطلبة والتلاميذ فى المدارس العسكرية والمدنية(٨٩).

ثم حدث فى عام ١٩٠٦ التطور المهم حقًا، وهو إنشاء خلايا ثورية من بين الضباط الذين يخدمون فى التشكيلات الميدانية. ويبدو أن أولى هذه المنظمات قد شكلت «جمعية الوطن والحرية» التى وضعتها مجموعة صغيرة من الضباط فى دمشق، من بينهم مصطفى كمال، فى خريف عام ١٩٠٦، تم تشكيل فروع فى يافا والقدس بين ضباط من الفيلق الخامس فى الجيش.

وتشكلت في الوقت نفسه تقريبًا، بين ضباط الجيش الثالث، لجنة دائمة وهي الأكثر أهمية في سالونيك. ويحيط الغموض الفترات الأولى من تاريخ هذه المجموعة، لكن يبدو أن مصطفى كمال ومجموعة دمشق قد لعبت بعض الدور لجعلها تبدأ. بدأت المرحلة الحيوية في سبتمبر ١٩٠٦، مع تأسيس «جمعية الحرية العثمانية» على يدي إسماعيل جنبلاط ومدحت شكري (بلدا)، وشملت أول لجنة عليا، وهي مكونة من عشرة رجال من بينهم طاهر البروسلي، مدير المدرسة الرشدية العسكرية في سالونيك، الباحث المعروف طلعت، رئيس ديوان المراسلات في مديرية سالونيكا للبرق والبريد، وعدد من ضباط الجيش[٩٠].

تحركت الأحداث بسرعة آنذاك. وأصبح الطلاب العسكريون آنذاك قباطنة وقادة وتحت قيادتهم الرجال والأسلحة؛ وقد جعلت حالة القوات المسلحة المحفوظة بالمخاطر، والأخطار المتزايدة للانفصال والعدوان، من تغيير النظام ضرورة ملحة واضحة أمام أي وطني وأي ضابط شاب طموح، ولم يكن هذا النوع الذي سوف يصبح مألوفا في ثورات الشرق الأوسط فيما بعد- فقد انشق من بين الطبقات الاجتماعية الجديدة والصاعدة ضباط من الشباب الطموح استخدموا الانضباط والتماسك في الجيش لتدمير النظام الاجتماعي القديم والإقدام على انتفاضة ثورية. لقد كانوا أعضاء من النخبة الحاكمة الذين تم إعدادهم وتأهيلهم للقيادة والحكم، وكانت شكواهم من عدم السماح لهم بذلك عمليًا ؛ إذ إن الجيش الذي لا يثق به السلطان كان محرومًا من الأموال والمعدات، ومن دفع المتأخرات وصارت أسلحته بالية. لم يملك الضباط الشبان الأذكياء، وهم يتدربون تدريبًا حديثًا مع جيش متخلف، سوى أن يتألموا لمعرفتهم بعدم كفاية دفاعات الإمبراطورية في مواجهة المخاطر التي كانت تلوح في الأفق، لقد كانت أفكارهم السياسية بسيطة وأولية، وتتمثل في الحرية والوطن والدستور والأمة.

في ديسمبر عام ١٩٠٧ أخذت الجمعية الأرمنية طاشناق Tashnak زمام المبادرة لمحاولة ثانية في توحيد القوى المناهضة لعبد الحميد، وعقد مؤتمر مرة أخرى في باريس شارك فيه أحمد رضا والأمير صباح الدين، وانتخب الأخير رئيسًا [٩١]، ويبدو أن المؤتمر في هذه المرة، عندما عقد جلسة مغلقة جزئيًا، قد اهتم بالقرارات العملية الفورية ؛ فقد طرحت القضايا النظرية والأيديولوجية جانبًا، وتم التوصل، بقدر كبير من الاتفاق، إلى

برنامج عمل فورى، وتجمعت أجنحة الجيش المتعارضة مع بعضها البعض، حول مسألة أيديولوجية واحدة فحسب، وبناء على اقتراح من الرجل الإيجابى أحمد رضا بك، وافق الليبراليون والقوميون أيضًا على تأكيد حقوق الخلافة والسلطنة(٩٢).

وعلى أية حال، لم يعد المركز الحقيقى للأحداث بين المنفيين، لكن بين الضباط فى تركيا، حيث كانت تجرى تشكيل مجموعات جديدة فى مقدونيا والأناضول. سبتمبر ١٩٠٧ اندمجت مجموعة سالونيكا مع جماعة الاتحاد والترقى القديمة فى باريس، وبذلك اكتسبت قوة جديدة وهيبة(٩٣). ومع ذلك يبدو أن ضباط سالونيك ظلوا مستقلين جدًا فى شؤونهم، وكانوا يستخدمون اللجنة فى باريس كما كانوا يستخدمون المحافل الماسونية فى تركيا ؛ لأن العمل فيها كان مُريحا وملائمًا. لكنهم لم يلتفتوا كثيرا إلى الأيديولوجيات بأى منهما.

ومع حلول عام ١٩٠٨ كان هناك أشياء كثيرة تستحث الثوريين فى تركيا. ففى الشرق الأقصى، كانت اليابان الشرقية الدستورية قد هزمت قبل بضع سنوات روسيا الأوروبية الاستبدادية، وكانت كل من روسيا وفارس قد قبلت هذا العرض لتفوق المؤسسات الديموقراطية كما كانت قد قدمتا، إحداهما عن طريق الاقتناع والأخرى عن طريق الثورة، نظمًا دستورية وبرلمانية. انعقد فى أوربا اجتماع قسم الحكام الإنجليز والروس فى ريفال ٩-١٠ يونيو ١٩٠٨، وتنبأوا بمراسم تشييع جنازة رجل أوربا المريض، واقترحوا ضرورة الاستعجال بالعلاج الدستورى. وفى الإمبراطورية امتدت موجة من التمرد أو بالأحرى الإضرابات من الأناضول إلى الروميللى على عدم صرف عبد الحميد المستحقات وسوء التغذية، وبلغ اليأس إلى حد المطالبة بإشباع الحد الأدنى من الاحتياجات البشرية.

الثورة الدستورية (٩٤)

فى الأشهر الأولى من عام ١٩٠٨ كانت هذه الاضطرابات والمشكلات منتشرة فى الجيش الثالث المتمركز فى مقدونيا. وبدأت تقارير مثيرة للقلق تصل إلى حكومة السلطان فى إستنبول، وفى أواخر الربيع أرسلت لجنة إلى سالونيكا للتحقيق فى الأوضاع، وكان السلطان قد تراكمت عنده محفوظات واسعة من تقارير مزعجة كتبها جواسيس له على

مدى سنوات عديدة، ويبدو فى البداية أنه لم يكن يرى أى سبب يدعو للاندفاع، وقد كان هذه المرة مخطئًا ؛ فقد كان الضباط الشباب الأتراك ينظرون آنذاك بقلق بالغ إزاء التهديد المتزايد الذى يحيق بالإمبراطورية من الداخل والخارج، وكانوا على استعداد لقلب نظام غير قادر حتى فى مجال الدفاع، وفى الوقت الذى كان السلطان على استعداد لاتخاذ إجراءاته، كان الأوان قد فات.

وقد أحدث تعيين لجنتين على التوالى للتحقيق والعقاب أن بلغت الأمور منتهاها، ويبدو أن أحد الضباط الشبان، وهو ينتسب إلى موظفى حلمى باشا، قد أثار الشكوك، وكان قد دُعى لزيارة إستنبول « من أجل شرح الوضع والحصول على الترقية» وإذ ساورت الضابط الشكوك فى الدوافع وراء هذه الدعوة، فضّل الاختفاء فى تلال رسنة. وكان اسمه أنور بك[٩٥].

ولحق بأنور فى التلال ضابط آخر يدعى اللواء أحمد نيازى فى ٤ يوليو، وكان يحظى فى ذلك الوقت بكثير من الأهمية فى مجالس تركيا الفتاة. على أية حال، لم يذهب وحده فى السر، بل ذهب مع مجموعة كبيرة من الرجال، ومع الأسلحة والذخائر، والأموال التى استولوا عليها من مخازن الشركة. فى الوقت نفسه، وجه إعلانًا إلى أمانة القصر والمراقبة العامة فى الروميللى، وولاية ماناستير، وكذلك رسائل الاتهام إلى قائد الدرك فى ماناستير وضابط الدرك فى رسنه[٩٦]. ويلخص موقفه هو فى مذكرة خطية عشية مغادرته إلى أخيه غير الشقيق إسماعيل حقى بك، وهو قائم مقام قضاء مناستير، يروى قصته لأخيه الذى عهد إليه برعاية أسرته:

«سوف أرحل، وذلك بعناية البارى، فى حوالى ساعة، وبالتالى سوف أوجز حديثى... لا أرى أى نقطة تحتاج إلى تفسيرات طويلة، والسبب معروف، لقد آثرت الموت بدلاً من العيش فى خزى، لذا خرجت أنا الآن مع مائتين من الوطنيين المسلحين بالبنادق، للموت من أجل بلدنا، وبالنسبة إلى عائلتى يرجى إرسالها إلى إستنبول، كما شرحت لكم أمس، مع ابن أخى شوقى، غدًا إن كان ذلك ممكنًا، وإلا فليكن يوم الأحد، وبالنسبة إلى الآخرين فإما الموت أو الخلاص للوطن! [٩٧].

في الواقع لم يكن نيازي هو الذي لقي حتفه، فلقد حجز ذلك المصير لشمسي باشا، القائد الذي عينه السلطان لقمع المتمردين. ففي ٧ يوليو قتل شمسي باشا بالرصاص في وضح النهار بينما كان قادمًا من مكتب التلغراف في ماناستير، وكان قاتله أحد الضباط من القوة التي كان يقودها، وابتعد بهدوء دون أن يعترضه أحد[٩٨].

وقد انتشر التمرد آنذاك بسرعة بين الوحدات المختلفة للفيالق العسكرية الثالثة في مقدونيا، وبدأ يؤثر على الفيالق العسكرية الثانية في أدرنه، وخرجت لجنة الاتحاد والترقي وأعلنت صراحة أنها تتبنى الثوار والمتمردين وأوضحوا أنهم يصوغون مطالبهم السياسية الواضحة من أجل استعادة الدستور.

حاول السلطان في البداية مقاومة هذا الطلب والتعامل مع قادة الحركة بما يخل بالشرف عن طريق التجسس والرشوة والقمع، لكنها هذه المرة باءت جميعها بالفشل[٩٩]، لقد تم القبض على الجواسيس الذين كان السلطان قد أرسلهم من أجل أن يقدموا تقارير تكشف عن ولاء الضباط في مقدونيا، وقد ضاعف هذا من استياء الجيش تجاه هذه التصرفات المهينة والمذلة، ولم يلق وابل الإغداقات والترقيات والتفويض بدفع متأخرات الأجور أي استجابة من الضباط المنشقين، وتعرض جنرالات عهد إليهم بقمع العصاة لإطلاق النار من رجالهم[١٠٠].

أعلنت جيوش سالونيك وماناستير في ذلك الحين معارضتها للسلطان، وكانت على ثقة من دعم الجيش الثاني في أدرنه، وحتى أهالي الأناضول المخلصين الذين تم إرسالهم من أزمير إلى سالونيك، قد أصابتهم العدوى عن طريق الدعاية عن تركيا الفتاة، وحدثت هذه الأزمة في ٢١ يوليو ١٩٠٨ عندما وصلت برقية إلى قصر يلدز من سرز، مطالبة باستعادة فورية للدستور، وإذا رفض السلطان، فسوف يتم إعلان ولي العهد سلطانا على الروميللي، وسوف يزحف جيش مؤلف من مائة ألف رجل نحو إستنبول، وبعد يومين من التردد والمناقشة أفسح السلطان المجال وأعلن في ٢٤ يوليو سريان الدستور مرة أخرى، وصار التمرد ثورة وحققت الثورة هدفها، وبقي فقط ترتيب تفاصيل عصر بهيج طويل.

هوامش الفصل السادس

(١) ستون – واطسون ص١٢٩.

(٢) نشرت دراسة مفصلة حول هذا التمرد الأول تعتمد على وثائق من الأرشيف، قام بها أوزون جارشيلى بعنوان «على سعاوى وواقعة جيراغان» وهى منشورة فى Bell عدد (١٩٤٤)، ص٧١-١١٨. انظر كذلك قونتاى «على سعاوى» ص١٦٠ وما بعدها، وطونايا: الأحزاب ص٩٨-١٠٠، وقوران ص١١٩-٢١، وإسماعيل كمال ص١٢٠-١ و ١٤٥-٦ وبيير: «عبد الحميد ص٤٨»

(٣) أوزون جارشيلى «حول علاج مراد الخامس ووفاته». نشر فى Bell عدد ٣٨ (١٩٤٦) ص٣٢٠ هامش٦.

(٤)أوزون جارشيلى «لجنة سكاليير وعزيز بك الراغبة فى إعادة السلطان مراد الخامس إلى عرشه مرة أخرى». ونشرت فى Bell عدد ٣٠ (١٩٤٤)، ص٢٦٤.

(٥) من أجل الحصول على دراسة علمية حول مؤامرة سكاليبرى انظر مقالة أوزون جارشيلى المذكورة فى الهامش السابق، وكذلك انظر طونايا: الأحزاب ص١٠٠-٢، وقوران ص١٢١-٤.

(٦)عن القبض على مدحت باشا ثم وفاته فيما بعد انظر أوزون جارشيلى «وثائق حول القبض على مدحت ورشدى باشا» (١٩٤٦) و «مدحت باشا ومحاكمته فى الطائف» (١٩٥٠).

(٧) عن سعيد باشا انظر EI s.v (بقلم منزل Th. Menzel). وكانت خواطره قد نشرت فى ثلاثة مجلدات «ذكريات سعيد باشا» ١٣٢٨هـ (وقام بفحصها سوسهايم K. Sussheim، نشر فى Orientalische Studien Fritz Hommel ج٢ (١٩١٦) ص٢٩٥-٣١٢). ويبدو أن سعيد باشا هو أول رجل من رجال الدولة الأتراك قام بنشر ذكرياته. وقد تبعه فى ذلك الكثيرون، وحتى أيامنا هذه بعد تدفق الخواطر التى يكتبها رجال الدولة والجنرالات المتقاعدون تمثل إحدى سمات مسرح الأحداث التركى التى تصل تركيا بالغرب.

(٨) من الغريب أن يكون سعيد باشا يفتخر بنفسه بأنه ينحدر من أصول تركية أصيلة، وهى تمثل أحد المظاهر السابق ذكرها فى هذا الموضوع حول السياسة التركية. انظر سوسهايم ص٣٠١ هامش ٤.

(٩) تظهر المذكرة فى «الذكريات» ج١ ص٤١٨-٣٦. وقد قام هارولد باون Mr. Harold Bowen بترجمتها مع إلحاق بعض الوثائق الأخرى من الذكريات وأعدها للنشر.

(١٠) خاطرات (الذكريات) ج١ ص٤٢٢.

(١١) خاطرات ج١ ص٤٢٣.

(١٢) المصدر السابق ص٤٢٤.

(١٣) المصدر السابق ص٤٣٣.

(١٤) المصدر السابق ص٤٣٤.

(١٥) من الممكن الحصول على أكثر الدراسات المفصلة حول التطورات التى لحقت بمجال التعليم فى تلك الفترة. من خلال دراسة أركين Ergin : معارف. وعن دراسة بريطانية موجزة حول التعليم التركى مستخلصة من التقرير السنوى للسفارة عام ١٩٠٧ انظر جوتش C.P. Gooch وتمبرلى H.W.V. Temperley : «الوثائق البريطانية حول أسباب الحرب» ج٥ (١٩٢٨) ص٢٩-٣١.

(١٦) وأزيلت أيضًا فى عام ١٩٠٢ (أركين : معارف ص٥١٦).

(١٧) المرجع السابق ص٥١٠ وما بعدها. وعلى جانقايا «مدرسة الملكية ومن ينتسبون إليها» (١٩٥٤).

(١٨) أركين : معارف ص٩٩٧ وما بعدها.

(١٩) المرجع السابق ص٤٠٠ وما بعدها و ٧٤٣ وما بعدها. وسونكو وهو منشور فى Bell عدد ٢٨ (١٩٤٣) ص٢١٥-٤٧.

(٢٠) عن الإصلاحات القانونية والعدلية فى تلك الفترة انظر إنكلهارد ج٢ ص٢٣٧-٤ و EI1 S.V «تنظيمات» (بقلم كرامر J.H.Kramers). ونورى : عبد الحميد الثانى ج٢ ص٧٠٠ وما بعدها. وماردين. وأحمد جوت.

(٢١) قارال : تاريخ ج٦ ص١٦٧ وما بعدها.

(٢٢) EI^1 ج٤ ص٦٥٨.

(٢٣) ماردين ص١٥١ وما بعدها.

(٢٤) هناك مجموعة ضخمة من المؤلفات حول سكك حديد تركيا. ومن أجل الحصول على دراسات موجزة من وجهات نظر متعددة انظر : هوبر Die Bagdadbahn: R. Hube 1943. وارال E.M.Erale : «تركيا، القوى العظمى وسكة حديد بغداد» ١٩٢٣. ونورى : عبد الحميد الثانى، ج٢، ص٧١٥ وما بعدها.

(٢٥) ماير E.G. Mear. وآخرون : تركيا الحديثة (١٩٢٤) ص٢٢٢. ووفقًا لرأى نورى، ج٢ ص٧١٧، كان طول السكك الحديدية فى عام ١٨٧٨ قد بلغ ١٤٥ كيلو مترا (= ٧١١ ميلاً).

(٢٦) بيير Pears : عبد الحميد ص١٨٩-٩١.

(٢٧) أفضل الدراسات التى تناولت تاريخ البرقية فى تركيا هى تلك التى قام بها أركين فى مؤلفه عن مدارس البرقية (معارف ص٥١٧) وما بعدها . وانظر كذلك قارال : تاريخ ج٧ ص٢٧٣. وكانت نظائرها فى العصور الوسطى تستخدم النظام البريدى من قبل الخلفاء. انظر EI^2 (البريد Barid) بقلم د. سورديل Sourdel.

(٢٨) قارال : تاريخ ج٧ ص٢٧٣. يبلغ الفرسخ العثمانى أقل من ثلاثة أميال.

(٢٩) أركين : معارف ص٥١٨.

(٣٠) المرجع السابق ص٥١٧-٢٣.

(٣١)أوديسيوس (السير تشارلز إليوت) Odysseus (Sir Charles Eliot : «تركيا فى أوربا (١٩٠٠)» ص١٥٨-٩.

(٣٢) نكرت من قبل المؤلفات الرئيسية حول تاريخ الصحافة التركية، ص٩٣ هامش ٣٧ (يتم تغيير الصفحة عند طباعة الكتاب) عن الصحافة فى عهد عبد الحميد، انظر بصفة خاصة إلى فيش Fesch، ويمكن الحصول على دراسة مفيدة حول تطور المطبوعات فى تركيا من خلال الدراسة التى قام بها إسكيت Iskit نظرة حول تاريخ تطور المطبوعات فى تركيا (١٩٣٩). وعن دراسة تناول الصحافة التركية فى عامى ١٩٠٦-٧ انظر جوش وتمبرلى ج٥ ص٢٤-٢٦ (عن طريق فيتزموريس G. H. Fitsmourice).

(٣٣)انظر فيش ص٣٦.

(٣٤)كرجك الصحافة التركية ص٧٧.

(٣٥) المرجع السابق ص٧٨.

(٣٦) فيش ص٥٤.

(٣٧)المصدر السابق ص٥٠.

(٣٨)إسكيت : المطبوعات ص٩٧ هامش ١١٣.

(٣٩) انظر نفس المرجع ص١٨٩.

(٤٠) إسكيت ص١٠٠ وما بعدها.

(٤١) انظر EI[1] (كتب برنارد لويس عن «أحمد مدحت»)، و LA (وكتب صبرى أسعد سياموشكل وطانبينار ص٤٣٢-٦٦، ونشرت مختارات من كتاباته فى Turk Klas)

(٤٢) أمين : الصحافة ص٦٣.

(٤٣) عن معلم ناجى انظر EI[1] (ناجى بقلم منزل) وطانبينار ص٥٩٦ وما بعدها.

(٤٤) كرجك ص٧٥-٧٦ و LA ج٧ ص٣٧٠.

(٤٥)انظر ب. لويس «تاريخ الكتابة والإحياء القومى فى تركيا» MEA ج٤ (١٩٥٣) . 27-w218.

(٤٦) IAs.v (بقلم فوزيه عبدالله).

(٤٧) EI2 (أحمد إحسان بقلم سوسهايم ولويس).

(٤٨) عن توفيق فكرت انظر EI[1] (توفيق فكرت بقلم منزل)، وكنعان آقيوز. توفيق فكرت (١٩٤٧)، ويومباجى ص٤٤٩-٥٤. عن مختارات من كتاباته انظر Turk Klas.

(٤٩) حسن جاهد يالجين: مختارات من أعماله (المرجع السابق xlix)

(٥٠)المرجع السابق ص٤.

(٥١) عن ثروت فنون انظر « مختارات من أدب ثروت فنون، ومنشورة فى Turk Klas، بوبباجى ص٤٤٧ وما بعدها.

(٥٢) هيد U. Heyd : «الاصلاح اللغوى فى تركيا الحديثة» (١٩٥٤) ص١٥.

(٥٣) انظر مختارات من أعماله فى Turk Klas.

(٥٤) LA، ج٧، ص٣٧١.

(٥٥) عن مراد بك انظر راسور E.E.Ramsaur : «تركيا الفتاة (١٩٥٧)» الفهرس، فوزية عبدالله : ميزانجى محمد مراد بك .Tar Der، ج٣-٥، ص٦٧-٨٨.

(٥٦)أمين : الصحافة ص٦٥.

(٥٧) أمين : الصحافة، ص٧٨.

(٥٨) من الممكن الحصول على دراسة علمية مفصلة حول حركات المعارضة فى عهد السلطان عبد الحميد، وتعتمد على كلٍّ من المصادر التركية والغربية، من خلال دراسة رامسور، تركيا الفتاة. ويمكن العثور على المادة الإضافية من المصادر التركية التى لم تستعمل من قبل رامسور، من خلال العديد من الأعمال التركية وأبرزها طونايا : الأحزاب وقوران.

(٥٩)حكمت بايور : بعض الأفكار حول عصر المشروطية الثانية، عدد ٩٠ (١٩٥٩)، ص٢٦٩. بايور هو حفيد كامل باشا.

(٦٠) خاطرات نيازى (١٣٢٦هـ) ص١٤-١٥. وتؤكد ذكريات الفتاة الأخرى على أثر نامق كمال. انظر، ومنها على سبيل المثال تلك التى قام بها كاظم نامى طورو ويشرح فيها كيف كان يقرأ لنامق كمال بينما كان طالبًا فى الاعدادية العسكرية بمناستير، وكيف أن أحدهم قد استنسخ سرًا ما وصل إليه بخط يديه (ذكرياتى خلال عهد الاتحاد والترقى (١٩٥٧) ص٦).

(٦١) ذكرت عند أركين : معارف ص٥٠٤ وما بعدها ذكرت عند أركين : معارف ص٥٠٤ وما بعدها.

(٦٢) المرجع السابق ص٥١٣.

(٦٣) طونايا : الأحزاب ص١٠٤.

(٦٤) راسور ص١٤، وطونايا : الأحزاب ص١٠٤، وقوران ص١٣٤ وما بعدها. ويمكن الحصول على إشارات ببليوجرافية عن هذه الشخصيات عند الخلاصة الوافية التى يقدمها إبراهيم علاء الدين كووسا: موسوعة مشاهير الترك (د.ت) عن عبدالله جودت انظر أيضًا Al1 الملحق (جودت بقلم سوسهايم).

(٦٥) يبدو أن مؤرخى القومية التركية والعربية قد أغفلوا دور هؤلاء المسيحيين السوريين العثمانيين. انظر رامسور ص٢٢.

(٦٦) عن أحمد رضا انظر رامسور وطونايا وقوران فى مواضع متفرقة. ومن المثير للدهشة عدم إيراد اسمه فى كل من دائرة المعارف الإسلامية التركية أو الصادر عن ليدن.

(٦٧)المرجع السابق ص١٤١ و ١٥١.

(٦٨) رامسور ص٢٣ وما بعدها.

(٦٩) رامسور السابق ص٣١-٣٤.

(٧٠) رامسور ص٤٥، وفيش ص٣٤١، وطونايا : الأحزاب ص١٠٤.

(٧١) قوران، ص١٤٣.

(٧٢) طونايا : الأحزاب ص١٠٥، وقوران ص١٤٤ وما بعدها.

(٧٣) رامسور ص٣٧-٣٩، وفيش ص٣٣٨.

(٧٤) رامسور ص٤٩-٥٠، وفيش ص٣٤٣، وفوزية عبداله ص٨٤. وللحصول على دراسة مفصلة للغاية حول بعثة أحمد جلال الدين باشا وانفصال مراد، انظر قوران ص١٥١ وما بعدها.

(٧٥) رامسور ص٥٣، وفيش ص٣٤٦ قوران ص٢٠٤ وما بعدها.

(٧٦) عن الأحداث التي اعترضت الداماد وأبناءه انظر رامسور ص٥٤ وما بعدها، وفيش ص٣٥٦، وقوران ص٢٥٨ وما بعدها.

(٧٧) عن شهاب الدين انظر رامسور ٨١-٨٩، وقوران ص٣١٧ وما بعدها و ص٤٠٠ وما بعدها وكذلك فيش مواضع متفرقة.

(٧٨) رامسور ص٦٥، وقوران ص٢٦٧ وما بعدها.

(٧٩) عن مؤتمر باريس عام ١٩٠٢ انظر رامسور ص٦٦ وما بعدها، وفيش ص٣٦٤ وما بعدها، وقوران ص٣١٧ وما بعدها، وطونايا: الأحزاب ص١٠٦ وما بعدها.

(٨٠) قوران، ص٣٢١.

(٨١) إسماعيل كمال : الذكريات ص٣٠٨ وما بعدها وقان رامسور ص٧٦ وما بعدها. وللحصول على رواية مختلفة بعض الشيء انظر قوران ص٣٢٦ وما بعدها.

(٨٢) فيش ص٣٧١، ورامسور ص٧١.

(٨٣) فيش ص٣٧٢-٣، ورامسور ص٦٩.

(٨٤) طونايا : الأحزاب ص١٤٢ وما بعدها.

(٨٥) المرجع السابق ص١٤٩ وما بعدها.

(٨٦) رامسور ص٨٢ وما بعدها.

(٨٧) قام بالترجمة أحمد زغلول باشا، انظر آدمز C.C. Adams : الإسلام والحداثة في مصر (١٩٣٣) ص٢١٢.

(٨٨) بيكر C.H. Becker : Islamstudien ج٢ (١٩٣٢) ص٣٥٥.

(٨٩) طونايا : الأحزاب ص١٠٧، لم يذكر رامسور هذا الإحياء من النشاط في إستنبول.

(٩٠) رامسور ص٩٥ وما بعدها، وطونايا ص١١٢ وما بعدها و ١٥٠-٢، وقوران ص٣٧٧ وما بعدها. وهناك بعض التعارض حول إثبات دور مصطفى كمال الشخصي في هذه الأحداث.

(٩١) عن مؤتمر باريس الثاني انظر رامسور ص١٢٤ وما بعدها، وطونايا : الأحزاب ص١٠٧-٨، وقوران ص٤٠٨ وما بعدها.

(٩٢) طونايا : الأحزاب ص١٠٨.

(٩٣) رامسور ص١٢١ وما بعدها.

(٩٤) هناك الكثير من الكتابات السياسية والشخصية والصحافية وحول ثورة ١٩٠٨. وأكثرها فائدة تلك التى قدمها قوران (انقلاب) وحكمت بايور عن «التاريخ المفصل للثورة التركية» تاريخ الثورة التركية (١٩٤٠ وما بعدها). ويمكن الحصول على موجز رائع حول التطورات السياسية من خلال الدراسة التى قام بها طونايا : الأحزاب ص١٦١ وما بعدها. وللحصول على دراسة حديثة موثقة انظر أوزون جارشيلى « الوثائق الخاصة بإعلان ما يسمى المشروطية الثانية عام ١٩٠٨»، عدد ٧٧ (١٩٥٦)، ص١٠٣-٧٤.

(٩٥) رامسور ص١٣٤، وقوران ص٤٢٥ وما بعدها.

(٩٦) نيازى ص٨٣ وما بعدها.

(٩٧) المرجع السابق ص٧٣، وقار أوزون جارشيلى، فى Bell، عدد ١٠٧ وما بعدها.

(٩٨) بييرز : أربعون عامًا، ص٢٢٩، ورامسور ص١٣٥ ويحيا بايور: تاريخ الثورة التركية ج١ ص٢١٩، وقوران ص٤٢٧. أوزون جارشيلى ص١٠٩ وما بعدها.

(٩٩) بييرز : أربعون عامًا ص٢٣٤.

(١٠٠) المرجع السابق ص٢٣١ -٢.

الفصل السابع

الاتحــاد والترقــى

لقد تأسست جماعة الاتحاد والترقى العثمانية المؤلفة من الرجال والنساء، وجميعهم عثمانيون، من أجل أن نحذر إخواننا المسلمين والمسيحيين فى الوطن ضد حكومة النظام الحالى الذى ينتهك حقوق الإنسان مثل العدالة والمساواة والحرية والذى عرقل جميع العثمانيين عن التقدم وأسلم بلدنا للسيطرة الأجنبية.

برنامج جماعة الاتحاد والترقى العثمانى (١٨٩٠)

«وعلى الرغم من أن الزمن قد حقق جزئيًا فقط هذا العدد الكبير جدًا من الآمال الكريمة، أو حوّلها إلى مرارة، فإننى أرفض أن أصدق أنهم كانوا غير مخلصين تمامًا. وسوف أعول دائمًا على هذا الاعتقاد، وعلى العكس من ذلك، فقد كان عام ١٩٠٨ من نيافة هـ. ج. دوايت القسطنطينية»،

Consintinople Settings and Traits, 1926

قبل حوالى عشر سنوات من الثورة، كان الشاعر توفيق فكرت قد نظم قصيدته المشهورة «الضباب» ووصف فيها اضمحلال إستنبول تحت طغيان السلطان عبد الحميد:

مرة أخرى حجب الضباب العنيد آفاقك

وظلام مغبر مخيف، تحذر العين

أن يخترقها، لأنها خائفة

ولكن بالنسبة لك هذا الحجاب العميق المعتم صحيح وملائم

- هذه الحجب تغدو أنت، يالمشهد الأفعال الشريرة

نعم احجبى نفسك، يا للمأساة احجبى نفسك، أيتها المدينة

احجبى نفسك واخلدى إلى النوم الأبدى، يا عاهرة العالم! (١)

وفى عام ١٩٠٨ انعكس التفاؤل مع انتصار الثورة، على كلمات الشاعر نفسه:

نحن الآن بعيدون عن تلك الليلة الملعونة

ليلة الكارثة التى لحقت بليالى النسيان

فتحت عيوننا على صباح مشرق

بينكم، يا عالم التجديد، وتلك الليلة المشئومة

لا قرابة، فأنت قادرة وعظيمة

ليس هناك ضباب ولا ظل حول وجهك، الفخامة والعظمة وحدها

وضياء يتفجر مثل الشمس فى الفجر (٢)

لقد انتهت الليلة الطويلة التى ساد فيها استبداد عبد الحميد وطغيانه، وأشرق فجر الحرية فالدستور قد أُعلن مرة أخرى ونظمت الانتخابات وتعانق الأتراك والأرمن فى الشوارع، وحان عصر الحرية، وتعكس كتابات تلك الفترة حال الفرح، التى وجدت لها صدى حتى فى الصحافة الأوروبية المتشككة.

استغرق النظام الدستورى التركى الثانى وقتًا أطول من الأول، لكنه أيضًا باء بالفشل والمرارة وخيبة الأمل؛ فقد كانت المخاطر والصعوبات هائلة للغاية فى الداخل

والخارج، والمدافعون عن الدستور قليلون جدًا وضعفاء للغاية وغير أكفاء، وعلى الرغم من أن الدستور كان ما يزال ساريًا وكانت الانتخابات ما تزال قائمة، فإن النظام قد (انحط) إلى نوع من حكم قلة من قادة تركيا الفتاة لم ينته إلا مع هزيمة الإمبراطورية العثمانية في عام ١٩١٨.

يبدي مؤرخ تركي ملاحظاته حول الثورة التركية، في كتاب نشره عام ١٩٤٠، قائلاً إن هناك عددًا قليلاً جدًا من الحركات في العالم التي أثارت آمالاً كبيرة مثل الثورة الدستورية العثمانية؛ وكذلك هناك عدد قليل جدًا من الحركات التي سرعان ما منيت بخيبة الأمل(٣).

وحتى في ذلك الوقت وما بعده، كان هناك كثير من المراقبين الأجانب المستعدين، بدافع من الانحياز، أو سوء الفهم، أو خيبة الأمل، للكتابة عن حركة تركيا الفتاة والثورة بأسرها بأنها واجهة مزخرفة ومحاولة أخرى لتضليل الغرب بعرض تمثيلي للتغيير، بينما هي تغفل حقائق الحياة الأساسية التركية وتتركها دونما تغيير، ذهب البعض إلى أبعد من هذا، وحاول أن يفسر حركة تركيا الفتاة تفسيرًا غريبًا غير ذي صلة بالموضوع، كأنها فصل إضافي قام بأدائه ممثلون أجانب وهو فصل قائم بذاته غير مرتبط سواءً بما سبق من أدوار أو ما تلاه. على هذا النحو يتبع العديد من الكتّاب في الغالب المفهوم التآمري في التاريخ، وينسبون ثورة ١٩٠٨ إلى اليهود والماسونيين والكنيسة الكاثوليكية الرومانية والوضعيين، وبيت أورليانز Orleans وهيئة الأركان العامة الألمانية، ووزارة مكتب الخارجية البريطانية (٤).

لم تكن ثورة تركيا الفتاة في الواقع شيئا من هذه الأشياء، وإنما هي حركة وطنية من المسلمين الأتراك، معظمهم من الجنود، وهدفها الرئيسي هو إزاحة حكم التجسس وغير القادر واستبداله بحكم أكثر قدرة على الحفاظ على الإمبراطورية والدفاع عنها ضد الأخطار التي تهددها. لعب العثمانيون غير المسلمين دورًا صغيرًا وضئيلاً في الحركة والأنظمة التي انبثقت منها؛ فلا يكاد يُرى دور للأجانب على الإطلاق، وكان الضباط الصغار قليلاً ما يهتمون بالإيديولوجيات والحلول الاجتماعية الحاسمة في حد ذاتها، وانحصر اهتمامهم حول مسألة أساسية، وهي الإبقاء على الدولة العثمانية التي خدموها هم وآباؤهم طيلة عدة

أجيال، وتركزت أعمالهم ومناقشاتهم على حد سواء حول هذه المشكلة الأساسية. كيف يمكن إنقاذ هذه الدولة؟

ولعل ثورة تركيا الفتاة، من خلال الحلول المختلفة التى تم طرحها والمحاولات التى أثيرت لحل هذه المشكلة، تمثل أهمية كبيرة للغاية فى تأسيس تركيا الحديثة، رغم ما عانت منه من خيبة الأمل وما أصابها من إخفاقات، وفى السنوات القليلة من الحرية التى تلت انتهاء حكم عبد الحميد الاستبدادى، أتيحت فرصة النقاش والتجربة التى لم تكن البلاد قد سبق لها معرفة مثل هذه الأمور من قبل، ونوقشت المشكلات الأساسية الخاصة بالدين والجنسية والحرية والولاء فى الدولة الحديثة، فى سلسلة من الدوريات والكتب وتم مناقشتها وتداولها فى الجهاز البرلمانى والإدارى الجديد الذى انعقد عقب الثورة، وابتدعت أساليب جديدة للحكومة ووضعت على المحك وعلى الرغم من أن المناقشات قد انتهت فى صمت وكذلك تجارب الدكتاتورية، فقد أحدثت آمالاً جديدة وميولاً لا يمكن إنكارها على الإطلاق.

تركيا الفتاة فى السلطة[٥]

انقسمت تركيا الفتاة فى السلطة منذ البداية بين اتجاهين من الاتجاهات التى سبق أن ظهرت خلال المرحلة الأولى من المعارضة والمنفى. فمن ناحية كان الليبراليون يؤيدون قدرًا من اللامركزية والحكم الذاتى لبعض حقوق الأقليات الدينية والوطنية، ومن جهة أخرى يعلن القوميون بوضوح عن ميلهم الشديد للسلطة المركزية والهيمنة التركية. وكانت أداة الاتجاه الآخر لجنة الاتحاد والترقى، التى كانت فى البداية صافية وتعمل من وراء العرش، ثم ما لبثت فى وقت لاحق، أن نافست بلا حياء السلطة العليا. وانقسم الليبراليون إلى مجموعات كثيرة مختلفة، وشكلوا مجموعة من الأحزاب سريعة الزوال، وأهمها الأحرار أو الحزب الليبرالى لعام ١٩٠٨ ويسمى الاتحاد الليبرالى للعام ١٩١١ [٦]، غير أنه لم يكن قادرًا على القيام بكثير من الإنجازات.

فى البداية بدا أن الأفكار الليبرالية والمعتدلة كانت على وشك أن تسود حقًا. وكان سعيد باشا وكامل باشا[٧]، وهما من أوائل الصدور العظام فى العصر الدستورى، ومن كبار رجال الدولة الذين كانوا يتمتعون بدعم من كل من الليبراليين العثمانيين واحترام الآخرين احترامًا عظيمًا. لكن مهما كانت نيات تركيا الفتاة، فقد تعرضت فى وقت واحد تقريبًا لسلسلة من الضربات، من داخل الإمبراطورية وخارجها، قذفت بهم فى فورة من الغضب والمرارة والإحباط ومن الصعب الحكم على مدى إخلاص تركيا الفتاة من خلال وعودهم وتصريحاتهم عن الحرية والمساواة؛ ومع ذلك لا يمكن إنكار أن الاستجابة الفورية لأوربا والبلقان المسيحية، والأحداث العنيفة التى جرت فى يوليو ١٩٠٨م، لم يكن ممكنا فى نظر الأتراك أن توصف سوى بالخيانة والعدوان. فقد اغتنمت النمسا الفرصة لإعلان ضم البوسنة والهرسك، وأعلنت بلغاريا استقلالها، وأعلنت كريت اتحادها مع اليونان. وتبعتها إيطاليا التى هاجمت طرابلس العثمانية سبتمبر ١٩١١م، ثم تبعتها دول البلقان فى هجومها المشترك على تركيا أكتوبر ١٩١٢م.

وفى حين كان الرعايا المسيحيون والدول المجاورة للأتراك تحاول إثبات عدم سيطرة الدولة العثمانية المتعددة الجنسيات، صار الأتراك أنفسهم نموذجًا خارجًا صارخًا حيًّا على بعض مخاطر ضعف السيطرة المركزية. فى يوم ١٣ فبراير ١٩٠٩ استاءت اللجنة من حكومة كمال باشا لعدة أسباب، وأكدت على سقوطه واستبداله بحسين حلمى باشا[٨] كصدر أعظم، وهو آخر الناجين من النظام القديم، ولكنه كان يحظى بقبول عظيم فى ذلك الوقت من القوميين المنتسبين لتركيا الفتاة.

وفى ذلك الحين كان السلطان والليبراليون على السواء معارضين للنظام، واتهموا بقدر من الواقع، بالتورط فى ما تلا ذلك من أحداث. وخلال الأشهر السابقة كانت الثورة الدستورية قد تم تشويهها مع الأسف فى أعين الجمهور، بسبب ما فقدته فى الحال من أراضٍ وما خسرته من مكانة، وبسبب عدم ظهور عصر بهيج منذ فترة طويلة على الإطلاق. وقد تصاعدت حدة الغضب ضد اللجنة، بسبب الطريقة المتعجرفة التى ظلت عالقة فى الأذهان، فضلاً عن تلاعبها فى التعيينات الحكومية. لقد وجه إليها أيضًا تهمة استخدام الترهيب والقتل ضد المعارضين السياسيين، وعندما اغتيل حسن فهمى رئيس التحرير

الليبرالى لمجلة «سربستى» (الحرية) فى ٧ أبريل، فى ظروف غامضة على جسر غلطة فى إستنبول كان هناك اعتقاد واسع بأن اللجنة مسئولة، وأصبحت هدفًا لكثير من الانتقادات وسوء المعاملة[٩].

وفى ١٢ أبريل، وبعد أسبوع من التوتر المتصاعد، نشرت لجنة الاتحاد والترقى بيانًا فى الصحف يفيد بأنها لم تعد جمعية سرية، ولكنها أصبحت حزبًا سياسيًا عاديًا[١٠]. وفى نفس الليلة، وبعد شهر واحد فقط من سقوط كامل باشا، اندلع تمرد رجعى مسلح. وقد لعب الاتحاد المحمدى دورًا فى هذا التمرد، ويُعدّ هذا الاتحاد بمثابة منظمة دينية متطرفة تأسست فى إبريل فى اجتماع فى مسجد أيا صوفيا [١١].وكانت مجلته «فولكان» [١٢]. لم يكن هناك داعية آخر لهذه الأفكار غير مراد بك [١٣]، كان راديكاليًا متمردًا فيما مضى، وصار حينئذ من نشطاء حركة الجامعة الإسلامية، ونصيرًا للاتحاد المحمدى. اتخذ العصيان الفعلى شكل تمرد قام به الجنود الألبان على نطاق واسع إلى حد كبير، وتمركزت الفيالق العسكرية الأولى فى إستنبول. وقد بدأ فى ليلة ١٢-١٣ أبريل.عندما قامت بعض وحدات المشاة والقناصة بتمرد فى ثكناتهم، وعبرت جسر غلطة فى الصباح الباكر، وتجمعت فى ساحة أيا صوفيا خارج مبنى البرلمان. وواجهوا مقاومة صغيرة، وانضم إليهم المتمردون من الوحدات الأخرى فضلاً عن بعض الشيوخ وطلاب المدارس الفقهية. تجمعت الفرق الأخرى فى المراكز الرئيسية للمدينة. كانت مطالب المتمردين بسيطة، وهى عبارة عن «الشريعة فى خطر، ونحن نريد الشريعة» ! بعضهم أضاف أنه لايريد كلية تدريب الضباط.

لقد عجزت الحكومة وتعثرت فى الأزمة، واضطر السلطان إلى الاستجابة لهذا الاستياء العنيف، وهو تغيير الصدر الأعظم. وعلاوة على ذلك، وعد بحماية الشريعة وإصدار عفو عن الجنود الذين كانوا قد تمردوا للدفاع عنها. وفى ١٥ أبريل صدرت التعليمات إلى جميع الولاة، تأمرهم بالحفاظ على الشريعة. وأقيل أحمد رضا من رئاسة (مجلس المبعوثان) حيث كان قد تولى هذا المنصب منذ قيام الثورة، وانتخب بدلًا منه إسماعيل كمال[١٤].

ولم تتأخر الضربة المضادة كثيرا، فسرعان ما وصلت أخبار الانتفاضة الرجعية بالبرق إلى سالونيكا، وتقدم جيش الخلاص [١٥]، بقيادة الجنرال محمود شوكت باشا نحو إستنبول. وكان معه أيضًا نيازى، وكذلك أنور، الذى كان قد عاد على عجل من السفارة التركية ببرلين عند سماعه للأخبار. وبلغ المنقذون العاصمة فى ٢٣ أبريل، واحتلوها فى اليوم التالى[١٦]، بعد اشتباكات مع بعض المتمردين.

على أية حال، كانت هناك حركة رجعية محدودة فى إستنبول. وانتشرت، مع تزامن مريب، مع موجة من الهبّات فى الأناضول. كانت الأحداث التى وقعت فى منطقة أضنه سيئة جدًا، وبلغت ذروتها فى المذبحة التى راح ضحيتها الآلاف من الأرمن. وألقيت مسئولية هذه الأحداث على جهات مختلفة. ولئن أصاب الرعب أوربا من جراء ما قام به الأتراك من وحشية، فقد صدم الرأى العام الإسلامى بسبب ما بدا له من وقاحة ونفاق أوربا المسيحية.

كان الأتراك، على أية حال، يدركون جيدًا ما تركته هذه المذابح من تأثيرات مؤلمة على أوربا، غير أنهم لم يسلوا بعد أهوال القمع الذى قام به السلطان عبد الحميد. وكانوا فى طريقهم لإزالة بعض الآلام. فى يوم الأحد بعد دخول المنقذين إستنبول، سقط حوالى خمسين رجلاً ودفنوا رسميًا، مع مراسم عامة، فى قبر جماعى.

فى خطاب ألقاه فوق القبور، أكد أنور بك «... أن المسلمين والمسيحيين قد رقدوا جنبا إلى جنب فى التعبير عن رمزية حبهم للوطن سواء فى حياتهم أو فى مماتهم، وهم على هذا النحو لن يعرفوا أى تمييز على أساس العرق أو العقيدة»[١٧].

فى ذلك الحين ثبّتت لجنة الاتحاد والترقى دعائم سيطرتها، وكانت حذرة ألا يُطاح بها مرة أخرى. وكانت مهمتهم الأولى عزل السلطان عبد الحميد الذى أرسل آنذاك إلى المنفى المخزى فى سالونيك، بعد أن تمكن من النجاة من ثورة ١٩٠٨ [١٨]. وُضع السلطان الجديد، محمد رشاد، تحت رحمة اللجنة، التى قامت بتغيير جذرى فى القصر، وعينت مرشحيها المنتسبين إليها فى المناصب الرئيسية[١٩]. ثم صارت لجنة الاتحاد والترقى فى تركيا الحاكم المسيطر بلا منازع. صار المقصود ب «لا تمييز على أساس العرق أو العقيدة» أكثر وضوحا بعد بضعة أشهر، مع نشر «قانون الجمعيات الجديد» الصادر فى ١٦ أغسطس وقانون

لمنع قطع الطرق والتحريض على الفتنة «الصادر فى ٢٧ سبتمبر»[٢٠]. وتعتمد أولى هذه المحظورات فى تشكيل الجمعيات السياسية على أساس حظر حمل اسم جماعات عرقية أو وطنية، وتليها مباشرة إغلاق نوادى الأقلية اليونانية والبلغارية وغيرها من المجتمعات فى الرميللى. خول القانون الثانى تشكيل «كتائب المطاردة» الخاصة من الجيش، باتخاذ التدابير القوية لنزع السلاح وقمع الجماعات المسلحة وجماعة البلقان الشهيرة. وفرضت عقوبات شديدة على عدم إبلاغ السلطات حول أنشطة اللجنة، وعلى حيازة الأسلحة غير المصرح بها. ولإكمال الشكل، اتخذت خطوات لأول مرة لتجنيد غير المسلمين فى القوات المسلحة.

ومهما كان قدر الإخلاص الذى يتخفى وراء وعود الدستور العثمانى، فإن مسيرة الأحداث سرعان ما جعلت هذه الوعود غير قابلة للتحقيق. فقد أنهى انتشار النزعة القومية بين الشعوب الخاضعة للإمبراطورية، والتلوث الحاسم بفيروس القومية، حتى ابتلى به السادة الأتراك، إلى الأبد حلم حركة العثمانيين فى تكوين مجتمعات من شعوب حرة تنعم بالمساواة والسلام وتشترك فى ولائها للأسر الحاكمة ذات السيادة للإمبراطورية المتعددة الجنسيات والمتعددة الطوائف[٢١]. وفى أغسطس ١٩١٠ قدم القنصل البريطانى بالوكالة «بيلى» تقريرًا عن خطاب ألقاه طلعت بك فى الاجتماع السرى بلجنة الاتحاد والترقى بسالونيك، قال فيه: «إنكم تعلمون أنه وفقا لمواد الدستور تم تأكيد المساواة بين المسلمين والمسيحيين، ولكنكم تعرفون جميعًا، وتشعرون أن هذا مثل أعلى لا يمكن تحقيقه. إن الشريعة وتاريخنا الماضى كله ومشاعر مئات الآلاف من المسلمين وحتى مشاعر غير المسلمين أنفسهم، الذين يقاومون بعناد كل محاولة لعثمنتهم، تمثل مانعًا لا يمكن اختراقه لإقامة مساواة حقيقية. لدينا محاولات غير ناجحة لتحويل غير المسلمين إلى عثمانيين مخلصين ومن المحتم أن تبوء كل هذه الجهود بالفشل، ما دامت الدول المستقلة الصغيرة فى شبه جزيرة البلقان لا تزال فى وضع يمكنها من نشر أفكار الانفصالية بين سكان مقدونيا. ومن ثم لا يمكن أن تتحقق قضية المساواة، حتى ننجح فى مهمتنا لعثمنة الإمبراطورية، وهى مهمة طويلة وشاقة. أجرؤ على التكهن بأننا سوف نحرز من النجاح ما يمكننا من وقف التحريض والدعاية فى دول البلقان.

فى تعليق مكتوب بعد بضعة أيام، أشار السفير البريطانى، السير جيرالد لوثر Gerald Lowther على السير إدوارد غراى Sir Edward Grey بأن :

«من الواضح أن اللجنة منذ فترة طويلة كانت قد تركت تمامًا أية فكرة لعثمنة جميع العناصر غير التركية بالطرق الودية والدستورية. وتعنى «العثمانية» بالنسبة لهم «التركى» بشكل واضح، وسياستهم الحالية «العثمانية» بمثابة عملية سحق العناصر غير التركية فى هاون التركية...»[٢٢].

لم تكن السياسات القمعية والمركزية التى اتبعتها تركيا الفتاة مقتصرة على الرعايا المسيحيين فى الإمبراطورية. فقد اتبعت سياسة التتريك فى كل الولايات والروميللى الآسيوية، وحاولت فرض اللغة التركية على العرب والألبان، وغيرهم من المسلمين غير الأتراك. حتى فى العاصمة، وأظهرت ضراوة وقسوة جديدة فى التعامل مع عناصر المعارضة. وقد كان السلطان عبد الحميد. يتغاضى عن الممارسات الوحشية فى معاملة الكفار المقهورين فى الولايات النائية، فى مقابل تردده الدائم فى فرض عقوبة الإعدام على الأتراك والمسلمين، ولقد بلغ تساهله فى بعض الأحيان إلى حد أنه كان يتساهل فى التعامل حتى مع العصيان المسلح ضده، بدلاً من سفك دم أعضاء النخبة الحاكمة. أما تركيا الفتاة – الشابة و الوطنية المتشددة والكفء – فلم يكن لديها مثل هذا الوازع. لقد أصدرت محكمة عسكرية الحكم بالإعدام علنًا ضد عدد من المتمردين والرجعيين عقب حركة قمع التمرد الرجعية فى أبريل عام ١٩٠٩. وكان أول من أعدم هو «نادر أغا» رئيس أغوات الديوان الإمبراطورى [٢٣]. أعلن محمود شوكت باشا، قائد جيش الخلاص، حالة الحصار فى المدينة، وتم تمديدها لمدة عامين[٢٤].

تمتعت اللجنة فى الفترة من ١٩٠٩ وحتى ١٩١١ بالقوة السياسية المسيطرة سيطرة فعالة فى الإمبراطورية من خلال رجالها داخل الحكومة أو خارجها. لم تمر هذه السيادة والسيطرة دون منازع على الإطلاق، قد برزت الفصائل المتناحرة المنفصلة عن الجماعة الحاكمة لأسباب شخصية أو سياسية، فى داخل تنظيم اللجنة وخارجها. كانت المعارضة تشتمل على أكثر من نوع واحد، كما يتبين من خلال اكتشاف مؤامرة رجعية، فى يوليو ١٩١٠ كانت برئاسة ضابط الدرك على كمال[٢٥].

وعلى الرغم من أن اللجنة كانت هى المهيمنة، فإنها لم تحرك ساكنًا تجاه أى تهديد ولم تأخذه على محمل الجد حتى عام ١٩١١، عندما واجهت تهديدا داخليا خطيرا لأول مرة. كانت البوادر الأولى للمعارضة البرلمانية قد بدأت تظهر فى أول برلمان بعد استعادة الدستور. ولكن الأزمة التى تلت ذلك تمثلت فى أن فرض الأحكام العرفية بعد فشل التمرد، قد عرقل تطور أية معارضة دستورية فعالة. فى بداية عام ١٩١١ لقى الاستياء المتزايد تدريجيًا إزاء ما يجرى من أحداث، فى العديد من الدوائر، تعبيرًا له عن الانشقاق الأول الكبير الذى حدث فى صفوف الاتحاد. وتشكلت مجموعة تسمى «الحزب الجديد» تحت قيادة العقيد صادق وعبد العزيز مجدى بك. وقاما بتوجيه انتقادات جدية للتوجهات السياسية والاجتماعية التى تتبعها اللجنة[٢٦]. وفى ٢٣ أبريل قامت المجموعة التى سرعان ما حشدت دعما كبيرا للحزب، بنشر مذكرة مكونة من عشر نقاط، وحددت مطالبها [٢٧]. وتنصب معظمها حول مراعاة أفضل الإجراءات الديمقراطية والدستورية والقيام بالإصلاحات المماثلة. ومع ذلك يشير بعضها إلى خط آخر من الفكر. هكذا يبحث البند رقم ٦ : «الحفاظ على الأخلاق والآداب الدينية والوطنية العامة، للاستفادة من التقدم ومنتجات الحضارة الغربية لتطوير الإمبراطورية العثمانية» : ويطالب البند رقم ٧ بـ «المحافظة والإبقاء على الموروثات العثمانية التاريخية فى دائرة القانون الأساسى، فى حين يذهب بند رقم ٩ أبعد من هذا، ويطالب بتعديل بنود معينة فى الدستور، وذلك لتعزيز «الحقوق المقدسة للخلافة والسلطنة». وفى الخطاب الذى أدلى به مجدى بك تناول فيه نقطة أكثر وضوحًا[٢٨]. فقال: توجد هنالك ثلاثة اتجاهات وميول فى البلاد وهى: التعصب الرجعى، والتقدم السريع المتهور، والحركة من أجل التقدم الثقافى مع الحفاظ على العادات والتقاليد القائمة، وكان الاتجاه الثالث هذا هو ما طلبه هو وأصدقاؤه. وقد توازى ظهور هذه المجموعة اليمينية المعتدلة مع ظهور مجموعة يسارية منشقة ومع ذلك فقد كان حزب التقدم (حزب ترقى) لا يزال مرتبطًا على نحو أوثق مع لجنة الاتحاد والترقى وبرامجه[٢٩].

كانت هذه المسائل جميعها قد نوقشت بدقة فى مؤتمر الحزب الذى انعقد فى سبتمبر أغسطس ١٩١١. وقد صادف أن كان انعقاد هذا المؤتمر، آخر مؤتمر للحزب عقده سرا فى سالونيك التى سقطت فى يد الإمبراطورية العثمانية بعد ذلك بوقت قصير. وما تبقى من

مؤتمرات عقدتها لجنة الاتحاد والترقى، هى تلك التى انعقدت فى أعوام ١٩١٢ و ١٩١٣ و ١٩١٦ و ١٩١٧، والمؤتمر النهائى لعام ١٩١٨، والذى انعقد فى إستنبول [٣٠]. اجتمع مؤتمر عام ١٩١١، فى البداية - وفقًا لأحد الكتاب الأتراك. ساخنًا مشحونًا بالمجادلات - فى جو من التوتر العظيم نتيجة الأوضاع الدولية الخطيرة[٣١]. وأثناء انعقاد المؤتمر، تمكنت الوفود من التوصل إلى إعلان تسوية تغطى النقاط السياسية التى أثارتها الجماعات المنشقة، بعد الدوى الذى أحدثه العدوان الإيطالى على طرابلس.

لم تفعل هذه القرارات شيئًا أكثر من مداراة الصدع بورقة. فقد بقى بعض المنشقين خارج الحزب وتبعهم عدد من الاستقالات الأخرى، وهو ما أضعف السلطة وقلل من هيبة اللجنة التى كانت القوة المطلقة فى فترة من الفترات. وفى يوم ٢١ نوفمبر ١٩١١ تم تشكيل حزب جديد، وهو ما يسمى بالاتحاد الليبرالى [٣٢]، عن طريق دمج المجموعات كلها تقريبا والأحزاب والشخصيات المعارضة للجنة الاتحاد والترقى.

كان معظم مؤسسى الاتحاد الليبرالى بالفعل أعضاء فى البرلمان، وكانوا بذلك قادرين فى الحال على تشكيل معارضة برلمانية، وبرز أول نزاع حقيقى لهم مع الاتحاديين ولم يكن عمر الحزب يتجاوز العشرين يومًا. وترك تعيين رفعت باشا وزير الخارجية، سفيرًا فى لندن، مقعدًا شاغرًا فى إستنبول. وكان يوجد فى الانتخابات الفرعية اثنان من المرشحين، هما وزير الداخلية ممدوح بك للاتحاديين، والصحافى الليبرالى طاهر خير الدين[٣٣] للاتحاد الليبرالى. انتخب المرشح الليبرالى بأغلبية صوت واحد بلجنة الانتخابات.

تعد هذه الإنتخابات الفرعية، التى عقدت فى ١١ ديسمبر عام ١٩١١، أول منافسة انتخابية حقيقية بين مرشحين اثنين، كل منهما يمثل حزبًا وبرنامجًا مختلفًا. وخلق فوز مرشح المعارضة وضعًا جديدًا غير مسبوق، وبدا للكثيرين فى ذلك الوقت وكأنه فوز مهم يتساوى مع أهمية ثورة ١٩٠٨ نفسها. بعد الابتهاج بالدستورية التى طال انتظار مجيئها، حان الوقت لتحرير الديمقراطية، وقد استعد زعيم الاتحاد الليبرالى، الداماد فريد باشا لأداء الدور بحماسة[٣٤].

كان الرأى العام فى العاصمة قد دافع عن حقه بنفسه بشكل مميز ضد نظام الاتحاديين، وقد ارتفع فى ذلك الحين صوت آخر صدر من كامل باشا الموقر، وهو أحد أبرز اثنين من أكبر رجال الدولة، ومؤيد متحمس لليبراليين ضد الاتحاديين. وفى يوم ٢٠ ديسمبر بعث كامل باشا عام ١٩١١، فى أثناء وجوده فى مصر فى فصل الشتاء، برسالة إلى السلطان، ألقى باللوم فيها على الاتحاديين، واعتبرهم مسئولين عن الكوارث التى حطت على الإمبراطورية، وطالب برفع حالة الحصار وحل لجنة الاتحاد والترقى. وفى الوقت نفسه اقترح تحالفا مع إنجلترا باعتبارها أفضل وسيلة لمنع المزيد من الكوارث [٣٥].

وإذا واجهت اللجنة هذا المزج الخطير بين الحرية والسلطة، ضدها، تصرفت بسرعة ضد الاثنين، ونددت بمذكرة كامل باشا فى الصحافة. وقامت بتشويه سمعته مستخدمة الصوت المعين لها على ذلك وهو صوت حسين جاهد يالجين، الذى ناقش المذكرة فى مقالة له بعنوان «صوت من القبر» [٣٦]. وفى يناير ١٩١٢ حصل الاتحاديون على حل البرلمان، وفى أبريل أجريت انتخابات عامة كانت معدة بشكل جيد ومنسقة إلى حد أنه لم يخرج من مجموع الـ ٢٧٥ شخصا سوى ستة أعضاء فقط معارضين تمكنوا من التسلل داخل البرلمان. وقد جاء أول فوز للمعارضة فى انتخابات فرعية تبعتها الانتخابات العامة الأولى انعقدت تحت ضغط الحزب الحاكم. كانت السابقة الثانية قد حدثت. تُعرف هذه الانتخابات فى التاريخ التركى باسم الانتخابات عظيمة الشأن[٣٧].

فى ذلك الحين تم نقل مقر الاتحاد والترقى نهائيا من سالونيك إلى إستنبول، حيث صار لديهم برلمان مطيع وسلطان منقاد، فكانت لهم على ما يبدو، السيطرة الكاملة، وبلا منازع. ولكن الصعوبات كانت تتزايد تدريجيًا، فقد كانت الحرب ضد إيطاليا تسير بشكل سيئ، وكانت هناك مشكلات فى العديد من الولايات، لا سيما فى سالونيك. كانت اللجنة قد سحقت المعارضة الليبرالية فى البرلمان عن طريق حل المجلس القديم وتعبئة مجلس جديد من خلال انتخابات غير شريفة ومخزية. وعلى هذا النحو وبطريقة غير مشروعة عن طريق إزالة المعارضة القانونية، أوجدت اللجنة معارضة جديدة، لم تكن ديمقراطية ولا برلمانية، ولكنها عسكرية متآمرة – شبح من الماضى. ذهبت لجنة الاتحاد والترقى إلى إستنبول، وصارت مستبدة – وخرج الضباط الشبان مرة أخرى إلى التلال فى الروميللى، حيث كان بوسعهم الاعتماد هذه المرة على دعم وتأييد من المتمردين الألبان.

وفى الفترة من مايو إلى يونيو ١٩١٢ تشكلت مجموعة من «الضباط المنقذون» فى إستنبول، ويبدو أنهم كانوا على علاقة مع الضباط الثوار فى الروميللى[٣٨]، كان هدفهم إزالة الحكومة والبرلمان غير الشرعيين، لكسر شوكة لجنة الاتحاد والترقى، وإجراء انتخابات جديدة وحرة، والعودة إلى الشرعية الدستورية، ومثل كل أحزاب المعارضة فى فترة تركيا الفتاة، طالبت هذه المجموعة من المتآمرين العسكريين انسحاب الجيش من السياسة، ولا ريب أن الجيش كان فى استطاعته إصلاح ما أفسده، وبعد ذلك يمكن أن يعود إلى مهمته الصحيحة للدفاع عن الإمبراطورية، ويترك حكومته للسياسيين والمسئولين. وإخلاصا لهذا المبدأ، لم توافق المجموعة على المجندين المدنيين، ولم تسمح بقبول أعضائها فى التعيينات الحكومية[٣٩].

وبحلول نهاية يونيو كانت الحالة فى ألبانيا بمثابة جرس إنذار خطير أثار قلقًا شديدًا وسرعان ما زالت موجة توجيه الانتقادات ضد حكومة الاتحاد برئاسة سعيد باشا. وفى ١٤ يوليو، استقال وزير الحربية التركى شوكت باشا محمود من منصبه. وفشلت هذه التضحية فى تهدئة المنتقدين، وفى يوم ١٦ يوليو رأت الحكومة أنه من الضرورى التوصل إلى تصويت بالثقة من المجلس. وبعد أحاديث أدلى بها الصدر الأعظم ووزير الخارجية، خفَّت حدة المشاكل فى ألبانيا، وحصلا على تصويت لصالحهما بمعارضة أربعة أصوات من المعارضين فحسب [٤٠].

شرع «الضباط المنقذون» يعملون آنذاك. حسب بيان نُشر فى الصحف، وهو إعلان أرسله مجلس الجيش إلى السلطان، وقبل كل شيء، أحدثت بعض التحركات العسكرية المشئومة والأعمال التحضيرية، نتائج سريعة. وفى ١٧ يوليو، أى بعد أقل من أربع وعشرين ساعة من تلقى تصويتهم بالثقة الساحقة من مجلس النواب، استقال سعيد باشا وحكومته. وعندما سأله السلطان بعد بضعة أيام «لماذا استقلت؟ هم لا يزالون يثقون فيك» أجاب سعيد باشا لديهم الثقة فىّ، ولكن ليس لدىَّ الثقة فيهم[٤١]. فى يوم الاستقالة عقد المنقذون اجتماعًا في بوستانجى، حيث جاء وفد من ثلاثة باشوات من الحكومة المستقيلة، للتعرف على شروط «المنقذون». وكانت بسيطة تتمثل فى : تعيين ناظم باشا وزيرًا للحربية، وإلحاق كامل باشا بمجلس الوزراء. وقد ترك اختيار الصدر الأعظم للسلطان.

وبعد تولى توفيق باشا وزارة مؤقتة لفترة قصيرة، تشكلت وزارة جديدة فى ٢١ يوليو ١٩١٢. وتولى الصدارة العظمى الباحث والجندى غازى أحمد مختار باشا (١٨٣٩-١٩١٨)[٤١] وصار ناظم باشا وكامل باشا وزيرى للحربية والخارجية على التوالى. وفى نهاية أكتوبر سيطر كامل باشا مرة أخرى على الصدارة العظمى.

ومع تشكيل حكومة غازى أحمد مختار باشا المعروفة لدى الأتراك باسم (مجلس الوزراء الكبير) [٤٢]، كان الطلب الأول والأساسى للمعارضة طرد الاتحاد والترقى من السلطة. وسرعان ما تلته خطوات أخرى. فقد رفعت حالة الحصار فى اليوم التالى، وتم حل البرلمان الذى هيمنت عليه اللجنة فى ١٥ أغسطس، وأجبر جميع الضباط الذين يشرفون على الخدمة على ألاّ يتدخلوا فى السياسة، وكذلك كتبوا تعهدًا خطيًا يفيد نفس المعنى : «أنا... أقسم بالله وأضمن بشرفى أننى لن أدخل فى أى جماعة سياسية، سرا أو جهرًا، ولن أتدخل بأى شكل من الأشكال فى الشئون الداخلية أو الخارجية للدولة[٤٤].

كانت الحكومة مشغولة آنذاك بالحرب الإيطالية انشغالاً تامًا، عندما تعرضت لضربة جديدة عليها فى أكتوبر ١٩١٢ : أى هجوم حلفاء البلقان. وكان «الضباط المنقذون» مشغولين فى ذلك الوقت تمامًا بالحرب، وكان الاتحاد والترقى المستبعد عن السلطة ولكنه لم يتحطم على الإطلاق، يستعد من أجل العودة إلى السلطة. كافحت وزارة كامل باستماتة، وبدت للكثيرين ضعيفة وعاجزة، وبقدر ما كانت جيوش البلقان تقترب من أسوار إستنبول، كانت اللجنة تستكمل خططها للعودة إلى السلطة.

وفى ٢٣ يناير ١٩١٣، وفى الوقت الذى كانت الحكومة تفكر، وهو خطأ فيما يبدو، بالنظر فى الاقتراح الداعى إلى التخلى عن أدرنه للبلغار، أطلق الاتحاديون هجومهم المفاجئ على الباب العالى. شقت مجموعة صغيرة من الضباط بقيادة أنور بك، طريقها بالقوة إلى غرفة مجلس الوزراء، وأطلق النار على وزير الحربية ناظم باشا فجأة. وكتب المسن كامل باشا استقالته فى الحال تحت تهديد أسلحتهم وأخذها أنور منتصرا إلى القصر وقدمها إلى السلطان[٤٥].

كانت اللجنة قد اتخذت استعداداتها فى الجيش والشرطة والإدارات الحكومية وهى تتحكم آنذاك بقوة فى السلطة مرة أخرى، واطمأنت إلى تعيين محمود شوكت باشا صدرًا أعظم. واتخذت من مقتله فى ١١ يونيو ١٩١٣، ذريعة لإزالة القصاصات الأخيرة من الحرية والديمقراطية. ومنذ ذلك الحين وحتى عام ١٩١٨ كانت تحكم تركيا ديكتاتورية عسكرية حكمًا فعليًا، ويهيمن عليها ثلاثة رجال هم : أنور وطلعت وجمال باشا. كان سعيد حليم باشا (١٨٦٣-١٩٢١) هو الوريث التالى لمحمود شوكت فى الصدارة العظمى، وهو ينتسب إلى بيت الخديوية المصرية ومؤلف عدد من الأعمال يدعو فيها إلى الصحوة الإسلامية وإحيائها. ومع ذلك، كان أسيرًا لقادة الاتحاد، وأخيرا فى فبراير ١٩١٧ تقاعد من عضوية مجلس الأعيان (الشيوخ) وترك طلعت صدرا أعظم وأعضاء الحكومة الثلاثية مسيطرين عليها علنًا[٤٦].

ولد أنور باشا [٤٧] فى إستنبول فى عام ١٨٨١، وهو ابن لأب اختلفت حول وصفه الروايات سواءً من قبل أصدقائه أو أعدائه، فتارة يقال عنه إنه كان مسئولاً فى السكك الحديدية وتارة يقال عنه إنه حامل أمتعة. بعد تخرجه من الكلية الحربية فى إستنبول، سرعان ما انضم إلى تركيا الفتاة. وحقق شهرته الأولى بأنه «بطل الحرية» من خلال دوره فى ثورة ١٩٠٨، بعد أن شغل منصب الملحق العسكرى فى برلين، ثم ضابطًا فى الجبهة الشعبية العليا، عاد إلى إستنبول وقاد الهجوم على الباب العالى.

وفى عام ١٩١٣ أصبح وزيرا للحربية وجنرالاً وباشا، وفى عام ١٩١٤ نال لقب الداماد بزواجه من أميرة عثمانية.

ولد جمال باشا[٤٨] فى إستنبول عام ١٨٧٢، من أسرة عسكرية، وهو رجل ذو طابع مختلف تمامًا عن أنور حاد الطباع وشجاع ومنغمس فى شهواته. تخرج هو أيضًا فى الكلية الحربية، وتم تجنيده مبكرًا فى تركيا الفتاة. بعد انقلاب يناير ١٩١٣ أصبح حاكما عسكريا فى إستنبول، وأظهر مهارة كبيرة فى تنظيم قوات الشرطة وتوجيه عملها من أجل الحفاظ على النظام. وأصبح فى وقت لاحق وزير البحرية وقائد الجيش فى سوريا. كان معروفاً بالكفاءة المهنية العالية فى الشئون العسكرية، وصاحب سلطة ومسؤولية

شخصية، عُرف عنه أنه رجل منعدم الرحمة متعصب عندما حكم بالقوة خلال فترة خدمته؟

والثالث هو طلعت باشا[٤٩] أقدر الحكام الثلاثة إلى حد كبير، ولد فى منزل فقير فى أدرنة عام ١٨٧٤م. بعد انكبابه على المدارس المحلية، انضم إلى موظفى مكتب البرقية فى أدرنة، ثم رقى إلى رئيس سكرتارية مديرية البريد فى سالونيكا، حيث مكنه موقعه من إعادة تنظيم تركيا الفتاة. بعد الثورة ارتقى سريعًا فى مجالس جمعية الاتحاد والترقى، وتولى مناصب عديدة، من بينها عين فترة وزيرًا للداخلية. وفى ١٩١٦ أصبح صدرًا أعظم. كان رجلاً رشيق الحركة حاد الذكاء، عنيفًا عند الضرورة، لكنه لم يكن قط متعصبًا أو حقودًا، ويصفه أحد المراقبين الأوروبيين المعاصرين بأنه «دانتى» الثورة التركية[٥٠].

فى ظل هؤلاء الرجال الثلاثة، أحكمت آلية سلطة الدولة وتمت السيطرة عليها، وتفرقت أحزاب المعارضة، ونفى زعماؤها أو جعلوهم مسالمين، وفُرض حكم قمعى قاس لفترة من الوقت كاد أن يقترب من حكم الإرهاب.

ولم ينته حكمهم سوى عند هزيمة تركيا فى ١٩١٨، عندما قدمت لجنة الاتحاد والترقى استقالتها، وهرب زعماؤها إلى الخارج، وظهر الممثلون الائتلافيون (الناطقون الليبراليون) من المنفى أو المخبأ أو العزلة، وهم يتنازعون فيما بينهم من أجل الحصول على امتياز الإشراف على تصفية الإمبراطورية العثمانية.

إنجازات تركيا الفتاة :

كان الاتحاديون من عام ١٩٠٨م وحتى هزيمة الإمبراطورية العثمانية الأخيرة فى عام ١٩١٨، ما عدا فترات قصيرة، جماعة سياسية حاكمة ومسيطرة. وبالرغم من أنَّهم فضَّلوا، فى أغلب الأحيان، ترك قيادة الحكومة اسمًا لمن بقى على قيد الحياة من المعمرين أمثال سعيد باشا وحسين حلمى باشا أو إبراهيم حقى باشا، أو لاحقًا لشخصية متوسطة فى العمر مثل سعيد حلمى باشا، فقد كان سادة البلاد الحقيقيون شباب الأتراك وليس كبارهم [٥١].

لقد حكم عليهم التأريخ حكمًا قاسيًا، وكان لهذا الحكم أسبابه. ووجَّه إليهم اللوم لأسباب عديدة: مثل التعامل بوحشية فى الحياة العامة بالعنف والقمع والإرهاب، وتدخل الجيش فى السياسة. مما أدى إلى فتح الطريق للاستبداد المزدوج المتمثل فى حكومة معسكرة وقيادة سياسية، كان مسعى السياسات، فى الداخل أو الخارج، يقود مباشرة نحو دمار الإمبراطورية.

غير أن سجل السنوات العشر من عام ١٩٠٨م وحتى ١٩١٨ بدا من أول نظرة سجلاً أسود. وسرعان ما خابت الآمال الكبيرة فى الثورة، وانتهى التقدم المنظم للحكومة الدستورية فى دائرة رهيبة من المؤامرات والمكائد والقمع والعصيان والاستبداد والهزيمة.

ورغم ذلك هناك موضوع آخر فى القصة، وهو ذلك الذى يطل وسط انحرافات وفساد فئات تركيا الفتاة ولجانها، وهو بقاء الإمبراطورية. حتى ذلك الحين كان كل من المصلحين والثوريين يعتقدون. مثل أسلافهم. أنهم فى حاجة، إزاء الخطر الظاهر، إلى بعض الإصلاحات الجذرية فى الدولة والمجتمع العثمانى لإنقاذهما من الانحطاط الداخلى والهجوم الأجنبى. وراء كل الكفاح المحموم خلال تلك السنوات، وجدت اللجنة والحكومة وقتًا لتوجيه اهتمامها إلى بعض هذه المشكلات، ومحاولة حلها بالعمل التشريعى والإدارى. وعلى الرغم من أن عملهما كان محبطًا وناقصًا وطائشًا فى أغلب الأحيان، فإنهما ساعدا على تمهيد الطريق فى العديد من النواحى المهمة، لظهور تركيا الجديدة التى برزت بعد انسحابهم من مسرح الأحداث.

كانت الإدارة المحلية والإقليمية من الموضوعات التى تستحق سرعة الانتباه، فقد أضيفت صعوبات جديدة إلى القديمة فى الولايات، وكانت سببًا فى إثارة الهيجان أكثر من أن تكون سببًا فى إصلاحها بتنظيم قوانين الإصلاح : وفى ذلك الوقت تم إعداد نظام جديد فى الحكومة الإقليمية والمحلية ووضع موضع التنفيذ، حيث زود هذا النظام بالتغييرات (الثانوية فحسب)، الأطر القانونية والإدارية للحكومات المحلية والإقليمية للجمهورية التركية.

لقد قام أتراك تركيا الفتاة فى إستنبول أيضًا بتغييرات مهمة وثابتة. إذ تم تنظيم بلدى جديد من أجل حكم أكثر فعالية فى عاصمة الإمبراطورية، وأدخل برنامج متطور نشيط من الأشغال العامة تحسينات هائلة على وسائل الرفاهية فى المدينة. وربما أخفقت تركيا الفتاة فى تطبيق حكومة دستورية فى تركيا. ولكنهم أقاموا المصارف فى إستنبول. وشملت التحسينات الأخرى إعادة تنظيم الشرطة والمطافى وخدمات النقل العام والمرافق. وبموجب قرار من مجلس البلدية، جمع قطيع من كلاب الصيد الذائع صيته من قرون، والذى كان يتجول فى دوريات (على فترات) فى شوارع المدينة، وشحنت إلى جزيرة جدباء لتهلك. وحل محل ذلك كان هناك عدد كبير من الكناسين وجامعى القمامة[٥٢].

لم تكن إستنبول الوحيدة التى أعيد فيها تنظيم الشرطة. فقد بدأ آنذاك تطبيق نظام جديد من قوات الدرك فى مقدونيا تحت حكم عبد الحميد، وامتد ليشمل العديد من أجزاء الإمبراطورية، وفتحت مدارس تدريبية فى أزمير وبيروت، فضلاً عن سالونيك، وبموجب قانون صدر فى فبراير ١٩١٢ ، انتقلت قوات الدرك من وزارة الحربية والتحقت بوزارة الداخلية، ووضعت مراكز قوات الدرك المحلية تحت تصرف الولاة. وقد خدم كثير من الأجانب وخاصة الضباط والمفتشين البريطانيين، فى قوات الدرك (الجندرمة) العثمانى[٥٣].

لم تول تركيا الفتاة، مثل كثير من الحكومات فى زمانها، أدنى اهتمام بالمشكلات الاقتصادية ولا المشكلات السياسية والإدارية. وقد فعلوا، على أية حال وحاولوا، بواسطة وسائل متعددة، معالجة إحدى المشكلات الاقتصادية الرئيسية، والمتعلقة بالأرض[٥٤]. واتخذت أيضًا الخطوات الأولى فى السياسة القومية الاقتصادية التى تم تطويرها فى العهد الجمهورى، ولكنها لم تحقق أى تقدير ولا أي نجاح كبير فى أي من المجالين.

وفى الحياة الاجتماعية، ازدادت حركة التغريب التى كانت قد بدأت فى القرن الماضى زخما. وأفسحت الطريقة القديمة لحساب الوقت الطريق ليحل محلها حساب اليوم الأوربى ذى الأربع والعشرين ساعة. تجاوزت حركة التغريب فى الزى والعادات أبعد الحدود، حتى إنها أثارت ردود فعل السلطات الدينية، وفى أبريل ١٩١١، أصدر شيخ الإسلام

تحذيرًا إلى النساء المسلمات بعدم ارتداء اللباس الأوربى. وفى سبتمبر من نفس العام صوت مجلس الوزراء فى الواقع على طلب يخول اعتقال المسلمين وتغريمهم إذا سارعوا بنشر ما ينتهكون به حرمة شهر الصيام(٥٥).

ومع ذلك لم تفعل هذه الإجراءات شيئا يذكر لوقف التحديث المتزايد للمجتمع. وكان التعليم يمثل عاملاً مهمًا. وقد أنجزت من خلاله حركة تركيا الفتاة أكبر نجاحاتها. واستمرارًا لما قام به أسلافهم، قاموا بتأسيس نظام جديد من المدارس العلمانية الابتدائية والثانوية وكليات تدريب المعلمين والمعاهد المتخصصة من أجل التحديث، فضلاً عن إعادة تنظيم جامعة إستنبول لتكون فى القمة. كان التغيير الرئيسى يدور حول توسيع فرص التعليم للبنات. وكانت السيدات اللاتى ينتمين لطبقات المجتمع العليا هن اللاتى تمكنّ من أن ينلن دائمًا تعليمًا خاصًا جيدًا، وأضاف مصلحو التنظيمات بضعة مدارس للبنات ومدارس تدريب للمرأة، ومدارس للفنون. وفتحت نظم تركيا الفتاة الأبواب أمام الطالبات للالتحاق بأولى المدارس المتوسطة والثانوية، ثم الجامعة، وبالتالى إعدادهن وتهيئة الطريق لدخولهن إلى المهن وإلى الحياة العامة. وقد خلقت تجنيد الرجال فى الجيش خلال سنوات الحرب، الحاجة الماسة إلى خدماتهن. وتولت المرأة التركية، بعد أن كانت المهن المتاحة لها والوحيدة ممثلة فى أن تكون ممرضة وقابلة أو معلمة. آنذاك مهنة الطب وعملن موظفات فى الخدمة المدنية، ومحاميات، وسيدات أعمال.

كانت عزلة المرأة فى الفترات السابقة وثيابها التى ترمز لها، يمثلان مفارقة مزعجة ومهينة لها بعد أن تدربت وتوظفت. وكان عدد النساء المتعلمات ما زال قليلاً، لكنها تتمتع بتعاطف من معظم رجال تركيا الفتاة. أحرزت قضية تعليم المرأة وتحررها تقدمًا جديرًا بالملاحظة. وفى عام ١٩١٧ صدرت الموافقة على قانون الأسرة الجديد، الذى يمثل خطوة مهمة نحو الأمام من أجل تحقيق حقوق المرأة. ووضعت المحاكم الدينية، التى تتناول مسائل الأسرة والأحوال الشخصية، تحت اختصاص وزارة العدل- وهذا يعنى سيطرة السلطة العلمانية الحديثة على السلطة الدينية. وعلى الرغم من أنه لم يكن من الممكن إزالة عائقين رئيسين أمام النساء فى دولة إسلامية، وهما تعدد الزوجات والطلاق، فإن القانون كان يحتوى على عدد من التعديلات لصالح المرأة، ومنحها الحق فى إدخال بعض الشروط فى

عقود الزواج وتنفيذها، بما فى ذلك حق الطلاق والزواج الأحادى. وقد سن هذا القانون، الذى ربما لم يكن ليحظى بأغلبية البرلمان على الإطلاق، على شكل قانون استثنائى «قانون مؤقت» واستفاد منه حقًا عدد قليل من النساء المتعلمات(٥٦).

الحركات الفكرية والثقافية

لعل الحياة الفكرية والثقافية فى عهد تركيا الفتاة تمثل أكثر الفترات إثارة وأهمية. فقد أحدث إعلان الدستور تدفقًا كبيرا من الأفكار والتعبير عن الذات، والتى كانت رقابة السلطان قد كبحتها فترة طويلة جدًا. فى يوم ٢٥ يوليو ١٩٠٨ طبعت جريدة إقدام ٦٠,٠٠٠ نسخة، وجريدة «صباح» ٤٠,٠٠٠ نسخة، ومع حلول فترة ما بعد الظهر كانت النسخ تتداولها الأيادى بسعر يبلغ مثل ثمنها أربعين مرة(٥٧). بدأت كل الدوريات الجديدة الأدبية والسياسية الجادة وغيرها من الدوريات فى الظهور، ونقلت بعض المجلات التى نشرتها تركيا الفتاة من أماكن منفاهم إلى إستنبول. وتكلمت الأصوات التى كانت لفترة طويلة صامتة أو مكتومة، بصوت عال. وواضح ؛ وصارت الأفكار المكبوتة لمدة طويلة منشورة الآن فى الطباعة. وعلى الرغم من ذلك، عاد القمع والسيطرة على الصحافة مرة أخرى بعد تمرد أبريل ١٩٠٩ فى تركيا، بل والإكراه والترهيب من الاتحاديين ولم تخمد الظروف الصعبة التى مرت بها خلال سنوات الحرب على الإطلاق من تدفق الفكر والتعبيز والمناقشات والمجادلات الجديدة.

فى أدبيات هذه الفترة، أتاح التعليم الأجنبى مرة أخرى، توفير الأسس النظرية للنقد السياسى والاجتماعى. وما زالت فرنسا المصدر الرئيسى لهذه المؤثرات الفكرية الخارجية، ولكن بدلا من عصر التنوير فى القرن الثامن عشر، قُيِّض للعلوم الاجتماعية فى القرن التاسع عشر أن تسيطر على تفكير المصلحين والثوريين الأتراك. وقد ظهر التأثير الأول متمثلاً فى أوجست كونت، حيث صار ما قام به من وضع لعلم الاجتماع الوضعى مصدر وحى لأولى تفسيرات أحمد رضا ونقاشات الاتحاد والترقى. وأثرت تأثيرا عميقًا فى تطور لاحق للراديكالية العلمانية فى تركيا. سعى الأمير صباح الدين للحصول على

فلسفة لمدرسته الخاصة المنافسة، ووجدها فى تعاليم «Le Play» وخصوصا تعاليم «دومولين» Demolin، والذى شكلت أفكاره أساس نظريات صباح الدين فى المبادرة الفردية واللامركزية. وأخيرا، عثر ضيا كوك آلب فى علم الاجتماع، وخصوصا لاميل دوركهايم Emile Durkheim، على الإطار الفكرى الذى استطاع من خلاله وضع أول صياغة لنظرية القومية التركية.

وهناك سمة مشتركة بين جميع هذه المدارس تتمثل فى ميلها لمعالجة علم الاجتماع، بل باعتباره نوعًا من الفلسفة، ومصدرًا فى سلطة الوحى حول القضايا الاجتماعية والأخلاقية والسياسية وحتى المشكلات الدينية.

ويبدو أن رجال تركيا الفتاة كانوا أقل اهتمامًا بالنظرية السياسية ممن سبقوهم فى القرن التاسع. ففى فترة المعارضة، كانت آراؤهم فى كثير من الأحيان حول السلطة التى كانوا يعارضونها، آراء شخصية ساذجة. وكان عبد الحميد طاغية، يجب أن يتوب أو يتقاعد. قدمت تعريفات مختلفة حول استبداده. واستبداده يكمن أحيانا فى مخالفته للشريعة والمعايير التقليدية لسلوك أى حاكم مسلم صالح. وكثيرا ما كان يحدث- وربما بقدر أكبر من الإخلاص- أن أدانه رجال تركيا الفتاة بسبب تعطيل الدستور وعرقلة تطور الحكم البرلمانى. وفى كلتا الحالتين، كانت سلطته الشخصية المطلقة هى التى تفسد الحياة السياسية فى البلاد باستبعاد «نور الحضارة»، والإبقاء على الشعب متخلفا وجاهلاً وفقيرًا.

كتب عبدالله جودت فى جنيف فى عام ١٨٩٧ قائلا :

«سلطاننا وحكومتنا لا يُريدان دخول النور إلى بلادنا : فهما يريدان أن يبقى جميع الناس فى جهل، وعلى مزبلة البؤس والمسكنة، لا توجد شعلة صحوة تلهب قلوب مواطنينا. وما تريد الحكومة أن تفعله فى الشعب، أن يبقى مثل البهائم، خاضعًا كالخراف متوددًا متذللا مثل الكلاب. تحت سياط رجال الدرك الجاهلين، وتحت الاعتداءات السافرة القمعية من الموظفين المستبدين غير المثقفين...»[٥٨].

كانت معارضة مثل هذا النظام ثورة مشروعة وضرورية. والنظام الجديد الذى يجب إقامته كان ما زال النظام الذى نادي به الليبراليون السابقون - أى الملكية الدستورية والحكومة البرلمانية. ومن شأن هذا أن تحظى تركيا باحترام الغرب، وهى تمثل دائما نقطة مهمة لتركيا الفتاة- وتفتح الطريق للإصلاحات السياسية والاجتماعية والاقتصادية التى يحتاج إليها البلد.

بعد ثورة عام ١٩٠٨ أصبحت المناقشات السياسية، التى كانت طبيعية تماما، تهتم بالمشكلات الحالية أكثر من الاهتمام بالمبادئ العامة. وعلى الرغم من أن التعليقات والنقد السياسى قد تدثرت فى كثير من الأحيان بنقص وعجز فى فهم حتى العبارات والمصطلحات السياسية المقتبسة من الصحافة الأوروبية، والمعنية أساسًا بقضية واحدة، سواء لصالح الاتحاد والترقى أو ضدها، والترقى، فقد ازدادت حدة تعصب اللجنة نتيجة الانتقادات الموجهة إليها، واتسمت مناقشة القضايا الراهنة بالسطحية والمراوغة(٥٩).

لم تكن للجنة اعتراضات عامة على النقد؛ وإنما كانت تعترض فقط على الانتقادات الموجهة إليها، وإلى أعمالها الجارية. وكان النقاش حول الموضوعات الاجتماعية والفلسفية الأكبر بل - للمرة الأولى- الدينية ينطلق بلا عائق.

وبصفة أساسية كانت الأسئلة هى نفسها التى كانت تشغل رجال الدولة الأتراك وكتاب المذكرات منذ القرن السادس عشر- ما الخطأ فى الإمبراطورية، لماذا تتخلف فى السباق مع منافسيها الكفار ؟ ما الذى ينبغى عمله لإنقاذها ؟ طرح العديد من الأجوبة واحتج بعضهم على اتجاهات معروفة سلفا فى القرن التاسع عشر أو قبل ذلك، وكان بعضها غريبًا وجديدًا.

كانت قضية كيفية إنقاذ الإمبراطورية من الانهيار أو السقوط، قضية قديمة ومألوفة، وقد كان الجدل الكبير حول مستقبل تركيا، والذى بدأته تركيا الفتاة، قد تم الخوض فيه آنذاك بحماسة وقوة متجددة وعلى مدى أوسع. بل إن الصياغات، والحلول المطروحة حملت جانبًا اجتماعيا وغير مألوف. وعلى أية حال، وجد الكتاب ومفكرو ذلك الوقت أنفسهم فى مواجهة سؤال جديد وجذرى، لم يؤخذ فى الاعتبار فى أزمنة سابقة إلا لمامًا،

وهو ما طبيعة هذا الكيان حتى يمكن الحفاظ عليه؟ استمر المتحدثون الرسميون وغيرهم يتكلمون بتقوى عن «اتحاد العناصر»[٦٠]، وهى عنصر المواطنة العثمانية المشتركة التى كانت توحد جميع رعايا السلطان، بغض النظر عن العرق أو العقيدة أو اللغة، فى جنسية وولاء واحد. وخلال فترة عبد الحميد كان البعض من بين رجال تركيا الفتاة من يفهم فهمًا كافيًا حقيقة. العثمنة ومن يرفضها كخيال مستحيل. وأيد قرارهم تأييدًا قويًا ما قام به كل من الأتراك ورعاياهم أثناء السنوات التى أعقبت الثورة من تصرفات. ما هو موجود ليس بأمة، ولكنها كانت سيطرة وهيمنة دولة على الشعوب التى قام الفاتحون بغزوها. كانت مهمة الأعضاء الموالين للجماعة المسيطـرة، هى الحفـاظ على سيادة تلك الجماعة، أو فى حال فشلها، تكون المهمة هى الحفاظ على وجودها قوية ضد الأخطار التى تهددها.

كان واحد من أكثر هذه الأخطار ضغطاً يتمثل فى عدم اليقين بشأن طبيعة تلك المجموعة. هل كانوا مسلمين، أو كانوا أتراكًا ؟ من الواضح أن معظمهم كان يجمع بين الاثنين على حد سواء، لكن السؤال يتعلق بما إذا كانت الأمة الإسلامية أو القومية التركية أساس الهوية وبؤرة الولاء، هو الذى دارت حوله أكثر المجادلات سخونة حينئذ. وكان لابد لأمور كثيرة أن تعتمد على الإجابة – أى السياسات الاجتماعية والثقافية للدولة، وصداقاتها الدولية وانحيازاتها، بل والحدود الإقليمية.

كان ارتباط هذه المسألة بالهوية السياسية المشتركة، ارتباطا أعمق وأوسع بالحضارة. إلى أي حضارة ينتمى الأتراك– وفى أى حضارة سوف تحظى فى المستقبل ؟ فقد شكلت الشعوب التركية طيلة الألف سنة الماضية جزءًا، بل الجزء السائد لمدة طويلة، فى المجتمع الإسلامى وثقافته كلها، وشكل أيضًا الدين والسياسة والقانون والفن والمجتمع والحكومة فى قوالب إسلامية وختمها ببصمة من الماضى الإسلامى المشترك. طيلة القرن الماضى كانوا يقلدون الغرب، فى محاولة فاشلة لإنقاذ الإمبراطورية من الانهيار وكسب احترام أوربا عن طريق تقليد أنماط الثقافة الأوروبية وأنظمتها. ومع كل إخفاقاتها وخيبة الأمل، فقد استمرت حركة التغريب، وأمسكت بخناق الشعب التركى أزمة فى الحضارة، وهى تمثل نقطة تحول فى تاريخها المقارن، وفى مشوار طريقها فى ذلك الوقت البعيد وشبه المنسى، عندما تأرجح أسلافهم فى آسيا الوسطى مترددين بين الصين والإسلام، ثم بعد ذلك أيضا اختاروا البديل الغربى.

يمكن أن نميز من بين الحلول العديدة المفتوحة لهذه الأزمة الثقافية فى كتابات فترة تركيا الفتاة، اتجاهين - وهما الإسلاميون والمستغربون، وبينهما مدى واسع من المساومات والفوضى. كان يوجد بين الإسلاميين الأصوليون المتشددون، الذين كان الإيمان والشريعة بالنسبة لهم بداية الحكمة ومنتهاها. والانحراف عنهما سبب كل المشاكل التى تعانى منها تركيا. انتشرت وجهة النظر هذه انتشارًا كبيرًا بين الجماهير الصامتة والموظفين الأقل تدينًا، وبين المثقفين المتحدثين بلباقة ووجدت تعبيرًا لها فى كتابات شخصيات مثل شيخ الإسلام موسى كاظم أفندى (١٨٥٨ - ١٩١٩م)[١١].

أما الإسلاميون المعتدلون فكانوا الأكثر أهمية، ومعظمهم من الرجال الذين نالوا بعض التعليم الغربى، وهم يرون أن هناك حاجة ماسة لإجراء بعض الإصلاحات فى العالم الإسلامى، ويسعون جاهدين لإيجاد سبل لتحقيق ذلك، دون تعريض التراث الدينى والثقافى للإسلام، أو وحدة العالم الإسلامى للخطر. ورغم إصرارهم على وحدة وطنية إسلامية، فقد كانوا حريصين على أن الإسلام ليس عقبة فى طريق الحضارة الحديثة، وأنه هو فى الواقع مصدر الثقافة الأوروبية وأصلها، فهم مولعون بتذكر الكتاب الهنود المسلمين الرومانسيين المدافعين فى القرن التاسع عشر، الذين كان تأثيرهم فى الواقع ليس بقليل. كانوا يرون أن انهيار الإمبراطورية العثمانية حدث بسبب التخلى عن الإسلام- وهم لا يعنون بالإسلام، التاريخ الإسلامى للقانون والتقاليد، كما فعل العلماء الأصوليون، وإنما هو الإسلام العريق والأصيل، الذى يعيدون فيه اكتشاف وتفسير أنفسهم. ما كان ينبغى على الإطلاق الاتجاه نحو الغرب من أجل الاسترشاد به فى المسائل السياسية والاجتماعية، حيث يمكن التعرف على جميع عناصر التقدم السياسى والاجتماعى فى الماضى الإسلامى، والتى اقتبسها الغرب ذاته منه. يمكن أن تؤخذ العلوم والتكنولوجيا من الغرب - لم يكن الإسلام يحول دون اعتمادها والرقى بها- ولكن يجب أن يبقى الإسلام مهيمنًا على الحكومة والقانون والسلوك الاجتماعى والتعليم والولاء الأساسى[١٢].

ويختلف الجناح المعتدل للمتغربين عن الجناح المعتدل للإسلاميين من حيث الحالة والتشدد أكثر من اختلافهما فى المضمون الحقيقى. يقول أحد ناطقيهم البارزين وهو جلال نورى (١٨٧٧-١٩٣٩) فى كتابه (المستقبل)[١٣] الحضارة نوعان تقنية وحقيقية.

ولقد وصل الغرب إلى أعلى ذروة من الحضارة التقنية، ولكنه لم يكن قد حقق أبدا أية حضارة «حقيقية». ويمكن نقل الحضارة التقنية واستعارتها من بلد إلى آخر؛ غير أن الحضارة الحقيقية لا يمكن نقلها، وقد ارتكب المصلحون العثمانيون خطأ كبيرًا فى الخلط بين الاثنتين. وبدلا من الحد من اقتباسهم فى المسائل التقنية، حاولوا نسخ الغرب فى الميادين التى كان الإسلام فى الحقيقة متفوقًا فيها[١٤].

وتهمة السطحية نفسها والنسخ الأعمى دونما إحساس لكل ما هو أوروبى، وجهها كتاب آخرون فى تلك الفترة إلى مُصلحى التنظيمات :

يقول إسماعيل حامى :

« لقد صارت المغالطة الممثلة فى تقليد كل ما يُشاهد فى أوربا تقليدًا سياسيًا ساريًا بيننا. على سبيل المثال استقدمنا فى الوقت نفسه الزى العسكرى الروسى والبنادق البلجيكية والقبعات التركية والسروج الهنغارية والسيوف الإنجليزية والمثقاب الفرنسى- لقد أنشأنا جيشًا يعد محاكاة مشوهة لأوربا تدعو إلى السخرية[١٥].

لم يكن العلاج الذى قدمه المتغربون المتطرفون يتمثل فى الحد من التغريب وإنما المزيد منه. وقالوا إن مشكلة المصلحين السابقين أنهم لم يقطعوا شوطا كافيا. ولم يكن التغريب مسألة اختيار، ولكنه كان مسألة بقاء. إما أن نتغرب بالغرب أو نهلك» كتب هذا أحمد مختار فى عام ١٩١٠[١٦]. ويعد عبدالله جودت أكثر الشخصيات إصرارًا وثباتًا على وجهة النظر السابقة، ويمكن إيجاز آرائه فى العبارة التالية : ليست هناك حضارة ثانية؛ فالحضارة تعنى الحضارة الأوروبية، ويجب استيرادها بورودها وأشواكها على حد سواء». وسوف يكون الاقتباس عديم الجدوى[١٧]، أما النسخ فسوف يكون نسخًا سطحيًا وخطيرًا. الجواب الوحيد هو القبول الكامل للحضارة الأوروبية، وإدماج تركيا باعتبارها جزءًا من أوربا المتحضرة.

لم يكن هناك فى ذلك الوقت كثيرون ممن كانوا على استعداد للذهاب أبعد من هذا. وعندما فعلوها واستنتجوا الاستدلالات المنطقية فيما يتعلق بمكانة الإسلام فى تركيا المتغربة، أثاروا عداءً مريرًا لدى كل من المتدينين والوطنيين، بل وأحيانا كانوا يقعون تحت طائلة القانون.

فى عام ١٩١٢ نشرت دورية «اجتهاد» التى يحررها عبد الله جودت، مقالين بعنوان «نوم مؤرق جدًا»، واصفًا رؤيا رآها فى المنام، حول مستقبل التغريب فى تركيا. لقد كانت رؤيا جامحة رائعة حقا. سوف يكون للسلطان زوجة واحدة ولن يكون هناك أية محظية، وسوف يتم التخلص من الطواشية المشرفين على رعاية الأمراء والحريم والخدم، ويمنح التعليم الشامل، بما فى ذلك الخدمة فى الجيش، وسوف يتم إلغاء الطربوش والعمامة، واعتماد غطاء رأس جديد؛ وسوف يتم التوسع فى إقامة مصانع القماش، وفتح أخرى جديدة، ويجبر السلطان والأمراء وأعضاء مجلس الأعيان (الشيوخ) والنواب والضباط والمسؤولين، والجنود يرتدون منتجاتها، وسوف ترتدى المرأة ما يحلو لها شريطة ألا تسرف فى ذلك، وسوف تكون فى مأمن من الإجبار أو التدخل فى هذه المسألة من قبل العلماء أو رجال الشرطة والمتنمرين المتربصين، وسوف تغلق الأديرة والتكايا، وتضاف عوائدها للتعليم والميزانية ؛ وستغلق جميع المدارس الدينية، وتؤسس معاهد حديثة جديدة ومعاهد أدبية وفنية، وسوف يقتصر لبس العمامة والعباءة وغيرها على رجال الدين المعتمدين مهنيًا، ويحظر ذلك على الآخرين، وسوف يحظر تقديم النذور والهدايا للأولياء، وتكرس الأموال المخصصة لهذا الأمر للدفاع الوطنى، وسوف يتم قمع الدجالين والمشعوذين، وما شابه ذلك، ووجوب العلاج الطبى لمكافحة الملاريا، وسوف تصحح المفاهيم الخاطئة الشائعة عن الإسلام ؛ وسوف تفتح مدارس عملية لتعليم الكبار؛ وتوحيد وتنقية قاموس اللغة التركية العثمانية وقواعدها، وسيتم تأليف قاموس وقواعد اللغة من قبل لجنة من علماء اللغة ورجال الأدب العثمانيين، دون انتظار ما تفعله الحكومة أو الأجانب، واعتمادًا على جهودهم الذاتية ومبادرتهم الخاصة سيتم بناء الطرق والجسور والموانئ والسكك الحديدية والقنوات، والبواخر، والمصانع، وسوف يتم إصلاح النظام القانونى برمته بدءا من الأرض وقوانين الأوقاف [٦٨].

لابد أن تكون رؤيا النائم المؤرقة قد بدت لمعاصريه فى صورة لا تتجاوز كونها نصًا خياليًا، وينعدم وجود وثيقة غيرها فى ذلك الوقت تظهر منذ البداية صحة مسار الأحداث اللاحقة.

يمكن تلخيص الخلافات بين المحافظين والمتطرفين، وبين المعتدلين والمتطرفين، حول تبادل وجهات النظر الخاصة بموضوع التعليم، تلخيصًا جيدًا. هل ينبغى أن يكون هناك المزيد من المدارس (العلمانية)، أو المدارس (الدينية)، وهل ينبغى الحفاظ على هذه الأخيرة، أم ينبغى إصلاحها أو إزالتها ؟ كانت مجلة إسلامية تشير إلى تساؤلاتها هذه بعد مجادلات ساقت القول خلالها بأنه سوف يكون من الأفضل إصلاح المدارس الدينية وتحديث مناهجها بدلا من فتح مدارس وكليات جديدة: «لم تكن الجامعتان أكسفورد والسوربون وهما أكبر الجامعات فى العالم اليوم، فى وقت من الأوقات سوى مدرستين دينيتين. ومن خلال تطويرهما وفقا لاحتياجات العصر حققوا ما أنجزوه حاليًا من الكمال».

وردا على هذه الحجة ذكرت اجتهاد الراديكالية لقرائها أن هذا التحول فى الجامعات الغربية حدث مع تطور بطيء وتدريجى، وامتد على مدى أربعة قرون أو خمسة، وسألت فى الختام : «هل نحن لدينا الوقت حتى ننتظر وقتا طويلا؟»[١٩].

وفى الوقت الذى ظلوا يناقشون هذه المسألة، تورط الأتراك فى أكتوبر ١٩١٤ فى الحرب الأوروبية العظيمة، كحلفاء مع إحدى مجموعات القوى الأوروبية العظمى ضد مجموعة أخرى. وبحلول عام ١٩١٨ كان من الواضح أن وقتهم قد نفد.

هوامش الفصل السابع

(١) آقيوز : مختارات ص٢٢٦.

(٢) المرجع السابق ص٢٣٩ عنوان القصيدة «رجوع» ، العودة، وهى مؤرخة بتاريخ ٢٤ يوليو ١٩٠٨.

(٣) ى. بايور : الثورة التركية ج١، ص٢٢٥.

(٤) حول هذه القصص المتنوعة انظر رامسور ص٨٨ وما بعدها و ص ١٠٧ وما بعدها و ١٠٤ وما بعدها. ولقد راجت فكرة وجود مؤامرة يهودية ماسونية، بسبب ظروف خاصة، رواجًا كبيرًا فى فترة من الفترات وذاعت خارج الدوائر التى انبثقت منها هذه النظرية حتى لاقت كالعادة نبوغًا فى التاريخ، ومن ثم يستدعى هذا ملاحظة قصيرة. جاءت هذه الحكاية التى استمدت مصدرها من الفكر القومى والدينى المعروف فى قارة أوربا، وانتقلت إلى بعض الدوائر الإنجليزية، وبعد بضع سنوات تلقفها دعاة الدول المتحالفة كوسيلة لتكذيب أعدائهم الأتراك. كانت تركيا الفتاة منذ قيام الثورة، قد أحرزت نجاحًا منقطع النظير فى نشر دعوتها بين المسلمين غير العثمانيين سواء دعوتهم إلى الجامعة التركية أو إلى الجامعة الإسلامية (انظر نفس المرجع ص٣٢٧). ولهذا، فقد بدت فكرة جيدة أوضحت أنهم هم أنفسهم لم يكونوا أتراكًا ولا مسلمين. ويعبر ستون واطسون R.W.Ston- Watson فى كتابه بروز القومية فى دول البلقان (١٩١٧) ص٣٥-٣٦، تعبيرا مميزا وهو يقول : «اتسمت الحقيقة الأساسية عن لجنة الاتحاد والترقى، بأنهم ذوو أصول غير تركية وغير مسلمة أساسًا. ومن الصعب أن يوجد بين زعمائهم الحقيقيين منذ البداية تركى واحد يحمل دماءً تركية أصيلة صافية. كان أنور هو ابن أحد البولنديين من يهود الدونمه. وكان جاويد من يهود الدونمة. وكان قاره صو السلانيكى من يهود السفارديم. كان طلعت أحد البلغاريين الغجر، وقد اعتنق الإسلام. وكان أحمد رضا، وهو إحدى الشخصيات الرئيسية المؤقتة للمجموعة، نصفه جركسى والنصف الآخر مجرى، وقد اعتنق المذهب الوضعى الذى ينتمى إلى مدرسة «كانت». وتقدم رواية «جون بوشان» John Buchan المشهورة Greenmantle صورة عن «تركيا الفتاة». بشكل رواية واقعية، حيث نجحت بدرجة جيدة فى أن تقدم أنور باشا رجلاً يهوديًا بولنديًا. وربما ترجع أصل هذه القصة الغربية إلى وجود خلط بينه وبين أنور جلال الدين باشا ضابط الأركان العامة وهو ابن «كونت قنسطنطين بوزه كى Count Constantine Bozecki، أحد يهود الدونمة البولنديين (عنه انظر نفس المصدر ص٣٢٩).

كان أتراك عصر تركيا الفتاة أبعد ما يكونون عن الأصول التركية الحقة، ولا شك فى أن المسلمين العثمانيين الذين كانوا يتحدثون باللغة التركية فى البلقان والقفقاص وغيرهما، قد لعبوا دورًا مهمًا فى الحركة. ومع ذلك، فلا يوجد دليل على ذلك على الإطلاق، وفى الأدب التركى ذى المجلدات الضخمة لا يظهر بشأن تركيا الفتاة، أن اليهود قد لعبوا على الإطلاق أى دور مهم فى مجالسهم، لا قبل الثورة ولا بعدها،، ولم تؤد المحافل الماسونية أى دور سوى أنها كانت أحيانًا غطاءً لاجتماعاتهم السرية. لم يكن السلانيكى المحامى «قاراصو» الذى أورد ذكره كثيرًا الأوروبيون أعداء تركيا الفتاة، سوى شخصية غير ذات أهمية. كان «جاويد» الذى قام بدور مهم للغاية، من يهود الدونمة (وهو الذى أسس مذهباً وحد فيه بين اليهود والمسلمين فى القرن السابع عشر) ولم يكن يهوديًا فى حقيقة الأمر، وعلى أية حال، يبدو أنه العضو الوحيد من جماعته الذى بلغ مرتبة الصدارة.

(للحصول على ملاحظات مهمة حول دور الدونمة وردود الفعل التركى إزاءه، انظر لسكوفيكلى محمد رؤوف «الاتحاد والترقى ماذا كان؟ (١٣٢٧هـ) ص٧٩ وما بعدها ولأول مرة فى نوفمبر عام ١٩١١) ربط أبو الضيا توفيق، الذى كان كثيرًا ما يبدى مخاوفه بشأن الصهيونية، ما بين المحافل الماسونية والأهداف اليهودية. وهو يبدى اهتمامه كى يبرئ ساحة الاتحاديين، الذين كان استخدامهم للمحافل لأغراضهم الخاصة له ما يبرره عندما تكون السرية هى الحاكم المطلق. انظر «المحافل الماسونية الإيطالية والصهيونية» مجموعة أبو الضيا، عدد ١٢١ (١٣٢٩هـ) ص١٢٩-٣٤.

(٥) تم توثيق أعوام ١٩١٨م توثيقًا جيدًا فى كل من المصادر التركية والأجنبية. وهناك سيل من المذكرات والتقارير والمواد الصحفية والدبلوماسية والدراسات السياسية وغيرها وهى تحوى غالبًا موادَّ مهمة. كان عدد قليل من الشخصيات التركية البارزة وكثير ممن لا أهمية لهم فى عصرهم، يتركون مذكراتهم، وليس من المحتمل أن تكون قد وصلت حتى الآن إلى أيدى الباحثين الغربيين. وتعد الدراسة التى قام بها ى. هـ بايور الدراسة الوحيدة المفصلة التى تناولت الثورة التركية فى تاريخه الضخم. ويمكن أن يذكر من بين الدراسات الموجزة ما يلى : الدراسة الكرونولوجية التى قام بها دانشمند Kronoloji (ج٤ ص٣٥٦-٤٥٥) وهى من الدراسات المفيدة رغم قصر أحداثها، وساكس ص٥٤٥-٦٥٤ (وأفضل من قدم معلومات عن التطورات التركية الداخلية، هم أولئك الذين تناولوا التاريخ التركى فى إطار «المسألة الشرقية» أمين: تركيا فى الحرب العالمية (١٩٣٠) وطونايا: الأحزاب ص١٦١-٣٩٨، وبه إيضاحات قيمة مدعَّمة بالوثائق والأحزاب السياسية والأيديولوجية). وفى النهاية يجب ذكر البيليوجرافيا الموثقة والمفصلة عن الصدور العظام، والتى قام بها إينال فى كتابه «الصدور العظام».

(٦) عن هذه الأحزاب انظر نفس المرجع ص٣٧٢ وما بعدها.

(٧) عن سعيد باشا انظر المرجع السابق ص١٧٥ هامش ٧، ولا يوجد ذكر كامل باشا فى كل من EI1 و LA. ومع ذلك توجد بيليوجرافيا له قام بها حفيده هـ. ك. بايور : الصدر الأعظم كامل باشا وحياته السياسية (١٩٥٤)، وإينال : الصدور العظام ص١٢٤٧-٤٧٢. نشرت الذكريات الخاصة بكامل فى عام ١٩١١، وهى تعود إلى فترة حكم السلطان عبد الحميد.

(٨) عن حسين حلمى باشا انظر اينال : الصدور العظام ص١٦٥٤-٧٠٣.

(٩) للحصول على دراسات غربية معاصرة حول هذه الأحداث، انظر فرانسيه ماكولاج Francais McCullagh: «سقوط عبد الحميد» (١٩١٠) ص٢٣ و ٧١ وما بعدها، وبيرز Pears : «أربعون عامًا» ص٢٧٤-٥.

(١٠) ماكولاج ص٧٤.

(١١) طونايا : الأحزاب ص٢٦١.

(١٢) المرجع السابق ص٢٢٦-٣، وقارن تعليقات لوزر Lowther عند جوخ وتمبرلى، ج٣١٩.

(١٣) المرجع السابق ص١٨٩ هامش ٥٥، وفوزيه عبدالله ص٥٨ وما بعدها.

(١٤) إسماعيل كمال : الذكريات ص٣٣٥.

(١٥) وهو اسم شاع استعماله عند الأوروبيين، ويعنى فى اللغة التركية «جيش الحركة».

(١٦) يعرف التمرد فى كتب التواريخ التركية باسم حادثة ٣١ مارس «وفقا للتقويم الرومى القديم الذى كان مستخدمًا أنذاك لأغراض متعددة، ومن الممكن الحصول على إيضاحات معاصرة من خلال الدراسة التى قام بها ماكولاغ وسارو A. Sar-rou: «تركيا الفتاة والثورة» (١٩١٢) ص٧٧ وما بعدها، وبييرز : أربعون عامًا ص٢٥٧ وما بعدها، ودوايت D.W.Dwight : القسطنطينية، خلفيات وسمات (١٩٢٦) ص٤٢٥ وما بعدها، والسير راماساى W.M.Ramasay

(١٧) بييرز : أربعون عامًا ص٢٨٢.

(١٨) قدم العديد من الكتّاب أوصافًا كثيرة حول خلع السلطان عبد الحميد، هنا.

(١٩) يقدم خالد ضيا أوشاقليغيل، الذى عين باش كاتب فى المابين السلطانى فى تلك الفترة، باعتباره عضواً فى جمعية الاتحاد والترقى، صورة مثيرة عن شخصيات القصر وخاصة السلطان نفسه، الذين كانوا يترقبون وقد تملكتهم حالة من الخوف والقلق (القصر وما وراء القصر ج١ (١٩٤٠)، ص١٢ وما بعدها).

(٢٠) ى. هـ بايور تاريخ الثورة التركية ج١، ص٣٠٦.

(٢١) يوركى بوشو Yorqi Bosho، وهو مبعوث مسيحى بلقانى فى مجلس تركيا الفتاة، وكان يغيظ الترك بكلماته التهكمية «أنا عثمانى مثل البنك العثمانى» (طلعت: الذكريات (١٩٤٦)، ص١٥، وطورو : الذكريات ص٣).

(٢٢) جوتش Gooch وتمبرلى ج٩ ص١ و ٢٠٧-٩ (نكريات بواسطة ز. زين Z.N.Zeine «العلاقات العربية التركية وظهور القومية العربية (١٩٥٨)، ص٦٥.

(٢٣) بييرز : أربعون عامًا ص٣٠٢-٣.

(٢٤) ساكس ص٥٧٣.

(٢٥) المرجع السابق، ص٥٧٤-٥.

(٢٦) طونايا : الأحزاب ص١٨٦، وساكس ص٥٨٨.

(٢٧) النص أورده طونايا.

(٢٨) ساكس ص٥٨٩.

(٢٩) طونايا : الأحزاب ص١٨٧.

(٣٠) المرجع السابق ص١٨٩.

(٣١) المرجع السابق ص١٩١.

(٣٢) باللغة التركية «Hurriyet ve Itilaf». والاسم الرسمى باللغة الفرنسية Entente Liberale.

(٣٣) وهو ابن الصدر الأعظم الليبرالى طوسونلى خيرالدين باشا (ت ١٨٨٩) وعنه انظر إينال : الصدور العظام ص٨٩٤-٩٦٠ و s.v EI1 (قاهر الدين).

(٣٤) عن الدماد فريد باشا انظر إينال : الصدور العظام ص٢٠٢٩-٩٤ و S.V. EI2 (بقلم روستو D.A. Rustow).

(٣٥) هـ ك بايور : كامل باشا ص٣٠٧-١٢، وساكس ص٥٨٩-٩٠.

(٣٦) هـ ك. بايور : كامل باشا ص٣٠٨ وهامش ١.

٣٧- طونايا : الأحزاب ص٣٢٢ وقارن قوران ص٤٩٦-٧.

(٣٨) طونايا : الأحزاب ص٣٤٥ وما بعدها، وساكس ص٥٩٠.

(٣٩) المرجع السابق ص٣٤٧.

(٤٠) المرجع السابق ص٣٤٨-٩.

(٤١) تورك كلدى، ص٣٥.

(٤٢) انظر إينال : الصدور العظام ص١٨٠٣-٦٨.

(٤٣) ويطلق عليه أيضًا (Baba- Ogul kabinesi «مجلس الأب والابن») بسبب وجود محمود مختار باشا ابن الصدر الأعظم في المجلس كوزير للبحرية (ى. بايور : تاريخ الثورة التركية، ص٢١٩ وما بعدها، ودانشمند ج٤ ص٢٨٨، وساكس ص٥٩١).

(٤٤) طونايا : الأحزاب ص٣٥٠ هامش ٣٠.

(٤٥) حول ثورة الحكومة انظر ساكس، ص٥٩١، وقوران ص٥١٩ وما بعدها، ودانشمند ج٤ ص٢٩٨ (حيث توجد مناقشات للعديد من الروايات المختلفة) ى. بايور : تاريخ الثورة التركية، ص٢٧١ وما بعدها، وإينال ص١٤١١ وما بعدها و ١٨٧٤ وما بعدها، و هـ. ك. بايور : كمال باشا ص٢٨٦ وما بعدها، ومن الكتابات المعاصرة «تورك كلدى» ص٧٧ وما بعدها وجمال الدين أفندى (شيخ الإسلام ١٨٩١-١٩٠٨ - ٩، ١٩١٢، ١٣ وبعد ثورة الحكومة تم خلعه، ورحل إلى مصر حيث كتب ذكرياته)، خاطرات سياسية (١٣٣٦ / ١٩١٧) ص٥٢ وما بعدها، وبييرز : أربعون عامًا ص٣٣١، وجمال باشا : الذكريات ص١ وما بعدها.

(٤٦) عن محمد سعيد حليم باشا انظر إينال «الصدور العظام» S.V وكانت بعض مؤلفات سعيد حليم المكتوبة باللغة الفرنسية، قد ترجمت إلى اللغة التركية على يد الشاعر محمد عاكف. وقد أعيد نشر مجموعة من كتاباته تحت عنوان «أزماننا Buhran-larimiz (١٣٣٠هـ).

(٤٧) يعد أنور باشا هو الوحيد الذى لم يترك أية ذكريات مكتوبة على الإطلاق من بين أعضاء الحكومة الثلاثية. ولا يوجد بشأنه شيء عند كل من EI[1] و LA ولكن هناك ببليوجرافيا مختصرة ظهرت لدى «كووسا» S.V.

(٤٨) نشرت ذكريا جمال باشا باللغة التركية (خاطرات ١٩١٣-١٩٢٢) وباللغة الفرنسية والألمانية والإنجليزية (أحمد جمال باشا) ذكريات رجل دولة تركى ١٩١٣-١٩١٩، وقارن المجلد التركى: جمال باشا: الذكريات والوثائق ١٩٣٣). ونشرت ترجمة حديثة بها ملاحظات قام بها بهجت جمال (الذكريات ١٩٥٩).

(٤٩) قام بنشر ذكريات طلعت باشا حسين جاهد يالجين «ذكريات طلعت باشا (١٩٤٦). وعند بلوغه منصب الصدارة استحق بجدارة أن يقيد فى ببليوجرافيا على يد إينال فى مؤلفه «الصدور العظام» ص١٩٣٣-٧٢.

(٥٠) أوسترب (Det Nye Tyrti: J. Ostrup (1931، ص٧٧-٧٨.

(٥١) ى. بايور (فى Bell) عدد ٩٠ (١٩٥٩) ص٢٧٢.

(٥٢) نورى (Mec. Um. Bell) ج١ ص٩٦٠ وما بعدها.

(٥٣) بييرز : أربعون عامًا ص٣١٨-١٩، وساكس، ص٦٠٦.

(٥٤)حول القوانين المتعلقة بالأرض انظر نورد Die Reform des turkischen Lingenschaftsrechts: E. Nord (١٩١٤)، وقارن نفس المرجع ص٤٤٢ وما بعدها.

(٥٥) ساكس ص٥٨٩.

(٥٦)عن قانون الأسرة العثمانية انظر جاشكه Wi.n.s. Der Islam in der neuen Turki ج١ (١٩٥١) ص١٣ وخالد أديب هنا.

(٥٧) أمين : الصحافة ص٨٧.

(٥٨) Iki Emel (١٩٠٦) ص٤، وطونايا : في البروفيسور طونر آرمغان Prof. Tonere Armagan ص٣.

(٥٩) أمين : الصحافة ص٩٥.

(٦٠) باللغة التركية «اتحاد عناصر»

(٦١) حول كتابات موسى كاظم انظر ى. بايور : تاريخ الثورة التركية، ص٣٧٧ وما بعدها، وطونيا «التيار الإسلامي في مواضع متفرقة»

(٦٢) يمكن أن تؤخذ كتابات محمد سعيد حليم باشا (انظر المرجع السابق ص٢٢١) كنموذج لهذا الاتجاه.

(٦٣) لا توجد أية دراسة علمية حتى الآن حول هذا المؤلف المهم. ويمكن الحصول على بعض الإيضاحات حول أفكاره في المؤلفات المذكورة سابقا (ص٢٢٥ هامش ٥٧).

(٦٤) طونايا : التغريب ص٥٩٤-٥.

(٦٥) في مجلة اجتهاد الدورية عدد ٦٩ (١٣٢٩هـ) ص١٥٠٥ وذكرها طونايا : التغريب ص٥٩١.

(٦٦) إقدام عدد ٥٧١٦ (١٣٢٨هـ) ص٣-٤، ذكرت في المرجع السابق، ص٥٩٠ هامش ١٨.

(٦٧)اجتهاد عدد ٨٩ (١٣٢٩هـ) ص١٨٩٠-١٨٩٤، وذكرت في المرجع السابق، ص٥٩٠.

(٦٨) ذكرها صفا، ص٥١-٥٥، وقارن طونايا : التغريب ص٤٩٣-٢ و ٦٠٦ و ٦٢٢.

(٦٩) صفا ص٢٣.

الفصل الثامن

الجمهورية الكمالية

«إن أساس الحرية، والمساواة والعدالة هى سيادة الأمة»

مصطفى كمال

«الأمة التركية مستعدة للمضى قدما ومصرة على التقدم، ولن تتوقف عن طريقها نحو الحضارة»

مصطفى كمال ١٩٢٤

«الثورات لا مفر منها فى حياة الأمم. ويمكن أن تؤدى إلى الاستبداد، ولكنها أيضا تطلق الدول نحو مسارات كانت مسدودة أمامها فيما سبق»

Milovan Djilas, « The New Class», 1957

فى نهاية عام ١٩١٨ بدا أن الرجل المريض فى أوربا على وشك أن يموت فى نهاية المطاف. لقد تصاعد الاستياء ضد ديكتاتورية قادة تركيا الفتاة لبعض الوقت، كان تقدم جيوش الحلفاء قد منحهم القوة التى لم يعد من الممكن مقاومتها. فى يوليو نجح السلطان الجديد محمد وحيد الدين، وهو الشقيق الأصغر لعبد الحميد، فى أن يعتلى العرش. فى أكتوبر استقال وزراء تركيا الفتاة من مناصبهم، وعين السلطان أحمد عزت باشا صدرًا أعظم وأسند إليه مهمة البحث عن هدنة(١).

بعد أيام من المفاوضات التمهيدية، وفى ٢٩ أكتوبر صعد وفد مفاوضات تركى يقوده وزير البحرية رءوف بك[٢] على متن سفينة إتش. إم إس أجاميمنون، راسية قبالة مودروس، فى جزيرة «ليمنوس» ووقّع على الهدنة فى اليوم التالى[٣].وهرب باشوات تركيا الفتاة طلعت وأنور وجمال، عبر البحر الأسود على السفن الحربية الألمانية وأبحر أحد أساطيل الحلفاء مارًا بالمدافع الصامتة فى الدردنيل مكونًا من ستين سفينة، وفى ١٣ نوفمبر ألقى مراسيه فى ميناء إستنبول.

استمر الجنرال عزت باشا فى منصبه لمدة خمسة وعشرين يومًا فقط. وبعد أن حقق الهدنة الذى عيِّن من أجلها، أخلى مكانه لأحمد توفيق باشا وهو صدر أعظم سابق وسفير فى لندن تمكن، كما كان متوقعًا، من أن يكسب تعاطف البريطانيين. فى غضون ذلك، أنشئت إدارة عسكرية للحلفاء فى إستنبول فى ٨ ديسمبر. وقامت قوات الحلفاء باحتلال أحياء عديدة من المدينة. وفرض الحلفاء رقابة صارمة على الميناء والترام والدفاعات والدرك والشرطة. وفى ٨ فبراير ١٩١٩ ركب الجنرال الفرنسى فرانشيه، مثل محمد الفاتح، الحصان الأبيض الذى أهداه له اليونانيون المحليون، وتجوَّل به فى المدينة. لقد دخلت الولايات العربية التابعة للإمبراطورية فى حوزة قوات الحلفاء بالفعل، وحصلت على وعد بالاستقلال. وبدأت قوات الحلفاء تهدد الولايات التركية نفسها. فتقدمت القوات الفرنسية من سوريا إلى كليكية ومنطقة أضنة. واحتلت القوات البريطانية الدردنيل وسامسون وعينتاب والنقاط الاستراتيجية الأخرى، وكذلك كل خطوط السكك الحديدية بالأناضول. وفى ٢٩ أبريل ١٩١٩ هبطت القوات الإيطالية فى أنطاليا، واستولت على بعض المناطق المخصصة لها بموجب اتفاقات سرية فى زمن الحرب بين الحلفاء.

وفى إستنبول أظهر السلطان الجديد رغبته فى أن يسير على خطى أخيه الأكبر، فاتخذ سمة فرض السيطرة الشخصية على الأمور. كانت لجنة الاتحاد والترقى قد انهارت؛ وفرَّ قادتها إلى الخارج. وفى ٢١ ديسمبر حل السلطان مجلس النواب، وفى مارس ١٩١٩ عين أخاه غير الشقيق الداماد فريد باشا صدرًا أعظم. وظل الداماد فريد باشا فى السلطة فى الفترة من أكتوبر ١٩١٩ إلى مارس ١٩٢٠، وحتى أكتوبر ١٩٢٠ باستثناء فترة زمنية مدتها ستة أشهر، ولما عاد أحمد توفيق باشا إلى منصبه فى الباب العالى لم يستمر أكثر من عامين فقط، وكانت فترة رئاسته آخر فترة صدارة فى الإمبراطورية العثمانية.

كانت إحدى المهام الأولى للسلطان ووزرائه سحق فلول تركيا الفتاة. فى ٢٦ نوفمبر أقيمت دعوى المحكمة العرفية ضد أنور وجمال باشا غيابيًا. وفى ١ يناير ١٩١٩ فصلوا من الجيش، وفى نهاية الشهر بدأت سلسلة جديدة من الاعتقالات والمحاكمات ضد زعماء سابقين ومؤيدين للجنة الاتحاد والترقى(٤). بين القادة الجدد فى العاصمة بدا أنه حتى إرادة البقاء المستقل قد فشلت وتركزت المناقشة السياسية حول المزايا النسبية للانتداب الأميركى أو الانتداب البريطانى.

كان هناك فى الواقع بصيص من الأمل. لقد استنفدت الحروب شبه المستمرة حتى ذلك الحين، والتى كانت قد بدأت قبل ثمانية أعوام، الإمبراطورية العثمانية العظمى مرة واحدة، وأصابها الوهن والضعف إثر الهزيمة، فعاصمتها محتلة، وقادتها فروا. لقد انهارت الدولة، وحل عليها الفقر، وهجرها السكان، وأحبطت روحهم المعنوية. وضرب على الشعب التركى الذلة والإحباط، وبدا أنهم على استعداد لقبول أى شىء تقريبا يفرضه عليهم المنتصرون.

وتقريبًا، وليس تمامًا- لأنه عندما هبط جيش يونانى تحت غطاء من سفن الحلفاء فى أزمير فى مايو ١٩١٩م، تحول الغضب المضطرم فى نفوس الأتراك فى النهاية إلى جذوة نارية لا تنطفئ. إذ كان يمكن احتمال تسليم الولايات البعيدة التى يسكنها أجانب، بل كان يمكن تحمل معاناة احتلال العاصمة، لأن المنتصرين كانوا القوى العظمى الظافرة فى الغرب الذى لا يقهر، ولسوف يعود جنودهم إن عاجلاً أو آجلاً من حيث جاءوا. لكن أن يأتى الهجوم من قبَل شعب مجاور كان تابعًا لهم فيما سبق على قلب الأناضول التركية، عندئذ يكون الأمر فيه من الخطورة والإذلال ما يفوق الاحتمال.

ضمت مدينة ومقاطعة أزمير سكانًا يونانيين مهمة، ولقد أقام رئيس الوزراء اليونانى فينيزيلوس Venizelos، دعوى رسمية لهم فى مؤتمر السلام فى باريس. وكان للإيطاليين أيضًا دعوى فى أزمير، استنادا إلى معاهدة جان دى موريان الملغية، بذلك حتى يتسنى للإيطاليين قطع الطريق إلى حد كبير، على الحلفاء الذين وافقوا على الهبوط اليونانى. وفى ١٥ مايو ١٩١٩ هبط جيش يونانى على أزمير تحت حماية السفن الحربية البريطانية

والفرنسية والأمريكية، وشرعوا بعد الاحتلال المنظم للمدينة والمناطق المحيطة بها، فى المضى قدمًا باتجاه الشرق نحو الداخل.

أعلن اليونانيون صراحة منذ البداية أنهم لم يأتوا من أجل احتلال مؤقت. ولكن من أجل ضم دائم – ودمج غرب الأناضول إلى اليونان العظمى، مع شاطئ بحر إيجه، وهو ما تولد عنه مباشرة «الفكرة العظمى» أى استعادة الأمجاد الغابرة للإمبراطورية اليونانية المسيحية فى القسطنطينية.

كان التهديد النهائى لـ «الفكرة العظمى» البيزنطية على الدولة التركية ضد الشعب التركى واضحة لكل ذى عينين؛ فقد سرى الشعور بضربة الاحتلال اليونانى ضد الشعب التركى فى جميع المناطق التى احتلوها. وكان رد الفعل التركى عنيفًا وفوريًا. عقد فى إستنبول، وفى ظل أسلحة جيوش الاحتلال، اجتماع احتجاجى كبير، وكان هذا الاجتماع بمثابة البدايات الأولى لحركة المقاومة السرية. ففى الأناضول وقع أول اشتباك مسلح فى ٢٨ مايو فى أودميس Odmiss، حيث قاتل مجموعة صغيرة من الأتراك دون جدوى لوقف القوات اليونانية واندلعت حرب العصابات على طول الخط من جانب اليونانيين. كان الأتراك على استعداد للنهوض ضد الغزاة، ولكنهم كانوا فى انتظار القائد المنتظر مصطفى كمال(٥).

نزل مصطفى كمال باشا فى ١٩ مايو ١٩١٩ فى سامسون بعد أربعة أيام من الهبوط اليونانى على أزمير، وصدرت الأوامر من إستنبول بأن يشرف على حل القوات التركية المتبقية على ساحل البحر الأسود للأناضول، غير أنه قرر خلاف هذا، حيث بدأ يعمل على تحريكها على الفور، ويقوم بمهمة مزدوجة لتنظيم الحركة ورفع الجيش.

وُلد مصطفى، الذى اشتهر فيما بعد باسم كمال أتاتورك، فى سالونيك عام ١٨٨١، فى منزل متواضع. وكان جده مدرسًا فى مدرسة ابتدائية فى سالونيك، والده كان موظفًا بسيطًا، وأصبح فى وقت لاحق تاجر أخشاب. أصبح يتيمًا وهو فى سن السابعة، وتولت والدته زبيدة هانم تربيته. وفى عام ١٨٩٣، ورغما عنها، دخل المدرسة الرشدية العسكرية فى سالونيكا، وقد أطلق عليه معلمه اسما آخر، وفقًا لما جرى به العرف والعادات التركية

الشائعة حينذاك، وهكذا أصبح اسمه مصطفى كمال. فى عام ١٨٩٥ التحق بالأكاديمية العسكرية (الإعدادية) فى مناستير، وفى ١٣ مارس ١٨٩٩ دخل الكلية الحربية فى إستنبول كطالب مشاة عسكرى. فى عام ١٩٠٢ تم تنصيبه فى دورة الموظفين، وتخرج فى يناير ١٩٠٥ برتبة نقيب.

وتزامنت سنوات وجود مصطفى كمال فى الكلية الحربية مع بعض ما ساد من قسوة وقمع فى عهد السلطان عبد الحميد، وكانت الكلية تمثل أحد المراكز الرئيسية للمعارضة السرية. وعلى الرغم من كل الإجراءات التأديبية، فإن الطلاب العسكريين كانوا يقرأون أعمال نامق كمال وتركيا الفتاة سرًا فى مساكنهم، ويتبادلون الآراء حول علل بلادهم وسبل معالجتها. يتحدث مصطفى كمال عن السنوات التى قضاها طالبًا عسكريًا :

«أحسنت القيام بعملى خلال دروسى المعتادة. وكانت قد ظهرت عندى وعند بعض أصدقائى، أفكار جديدة. وبدأنا نكتشف أن هناك فسادًا فى إدارة البلاد وسياستها، وشعرنا بالحاجة إلى الإبلاغ عن هذا الاكتشاف إلى الآلاف من طلاب الكلية. أسسنا لهم صحيفة مكتوبة بخط اليد لكى يقرأوها. كانت لدينا منظمة صغيرة داخل الصف. وكنت أنا فى اللجنة، وكنت أكتب معظم ما يردُ فى الصحيفة»(١).

وكان حتما إدانة المتآمرين واعتقالهم. وبعد بضعة أشهر من احتجاز مصطفى كمال أطلق سراحه وصدرت الأوامر– نصفها إرسال فى عمل، والآخر نفى– بالانضمام إلى الجيش الخامس فى دمشق. وفى ذلك الحين، كانت تلك أول تجربة فى الخدمة العملية ضد المتمردين الدروز. وفى عام ١٩٠٦، أسس جنبًا إلى جنب مع عدد قليل من الأصدقاء، جماعة معارضة سرية، وربما كان له دور ما فى حركة تركيا الفتاة فى سالونيك. رقى فى عام ١٩٠٧ إلى رتبة رائد، وأرسل إلى الجيش الثالث فى مقدونيا. ثم اتصل بلجنة الاتحاد والترقى السرية، وشارك فى أعمالها. ومع ذلك لم تكن علاقاته مع زعماء تركيا الفتاة فيما يبدو، ودية للغاية، ولم تحمله ثورة عام ١٩٠٨ إلى حد الصدارة. بعد الثورة تخلى عن السياسة فترة من الوقت، وكرس نفسه لحياته العسكرية، ونشر ترجمات كتيبات الجنرال لتسمان Litzman حول « تدريبات فصائل المقاتلين» (١٩٠٩) و «سرية التدريب

القتالى» (١٩١٠) [٧]. وفى عام ١٩١٠ ذهب فى أول زيارة له إلى أوربا، لحضور مناورات عسكرية فرنسية كبيرة فى تلك السنة فى بيكاردى. خدم بامتياز فى الحروب البلقانية الإيطالية على عدة جبهات، وخلال عملية السلام المتعسرة التى أعقبتها، أرسل إلى صوفيا ملحقًا عسكريًا، وفى بداية عام ١٩١٥، استدعى بناء على طلبه الخاص والعاجل إلى تركيا للمشاركة فى الحرب، أسندت إليه قيادة الشعبة التاسعة عشرة «شبه الأسطورية»، ثم فى عملية تشكيل فى تكيرطاغ على الشاطئ الأوربى لبحر مرمرة. ومن هناك ذهب وفرقته إلى شبه جزيرة جاليبولى، حيث لعب دورا حيويًا فى الدفاع الناجح عن المضايق ضد هجوم بريطانيا العظمى فى عام ١٩١٥. وكان هذا النصر، الذى أنقذ العاصمة من الاحتلال، يمثل النجاح المميز الوحيد الذى حققته فعلاً الجيوش العثمانية خلال الحرب - وكان سببًا فى ترقية مصطفى كمال وشهرته، وإرساله إلى جبهة القتال الشرقية النائية، على بعد عدة مئات من الأميال من إستنبول، حيث يحتمل أن يكون بطلاً وطنيًا منتصرا فى غير المكان المناسب بشكل واضح.

فى يوم ٢٧ فبراير ١٩١٦ تولى القيادة فى ديار بكر، برتبة جنرال. ومكّنته حملة سريعة ضد الروس من استعادة تركيا بتبليس و «موش» (٧-٨ أغسطس ١٩١٦) وجعلته ينال شرفًا جديدًا.

بعد مزيد من الخدمات فى سوريا والقوقاز، أسندت إليه فى ٥ يوليو ١٩١٧ قيادة الجيش التركى السابع المؤسس حديثًا والذى يشكل جزءًا من فريق «جيش بيلدريم» تحت إمرة الجنرال الألمانى «فالنكهاين Falkenhayn» فى سوريا. وأدى حدوث خلافات مع فالكنهاين إلى استقالته والعودة إلى إستنبول فى أكتوبر عام ١٩١٧. ثم قام بزيارتين إلى أوربا، أولاها إلى ألمانيا مع ولى العهد محمد وحيد الدين، والثانية إلى النمسا لتلقى العلاج الطبى. فى يوليو ١٩١٨، كان لا يزال ضعيفا بسبب المرض، وعاد إلى إستنبول، وفى ٧ أغسطس استأنف قيادة الجيش السابع فى فلسطين. بعد ستة أسابيع، وفى ١٧ سبتمبر، بدأ «اللنبى» Allenby هجومه النهائى على جنوب القدس، وطرد القوات التركية والألمانية من فلسطين وسوريا. وبينما كان مصطفى كمال يستعد لمواصلة قتال آخر وكفاح مستميت فى شمال حلب، سمع عن توقيع هدنة فى موندروس Mondros. وفى اليوم التالى الموافق

٣١ من أكتوبر، عُين قائدًا للفرقة ييلديرم عقب خلافه مع ليمان فون ساندرز Liman von Sanders. وبعد ذلك بأسبوعين تم حل جيش الفريق نفسه واستدعى إلى العاصمة. ووصل إلى إستنبول فى ١٣ نوفمبر – يوم وصول أساطيل الحلفاء.

وعلى الرغم من مكانته بوصفه القائد المنتصر الباقى الوحيد فى تركيا، فإن مصطفى كمال لم يكن يستطيع أن يفعل الكثير جدا فى إستنبول. عارض السلطان ورفاقه بقوة جميع الإيديولوجيات القومية، التى حمَّلوها مسؤولية المحن التى مرت بها الإمبراطورية، وكانوا حريصين على عدم تشجيع أية حركة شعبية للثورة ربما تهدد النظام القائم بقدر ما يهدد المحتل. ولذلك واصلوا نزع سلاح القوات التركية، وقبلوا انتهاكات الحلفاء المتوالية لشروط الهدنة، وأمروا القوات التركية فى أزمير بألا تقدم على أية مقاومة تجاه اليونانيين، وقمع أى اتجاه للمعارضة أو المقاومة فى المدينة. فى العبارات الافتتاحية من خطابه التاريخى عن الثورة، التى ألقاها فى عام ١٩٢٧، وصف مصطفى كمال الوضع بعبارات قوية واضحة:

«أولئك الذين جروا الأمة والبلاد إلى الحرب العظمى، ولم يفكروا فى شىء آخر سوى إنقاذ حياتهم فحسب، وفرُّوا إلى الخارج. كان وحيد الدين الذى اعتلى عرش السلطة والخلافة، شخصًا منحلاً، ولم يكن يسعى إلا لحماية شخصه والعرش بطرق غير مشروعة. وكان مجلس الوزراء برئاسة الداماد فريد باشا ضعيفًا وضيعًا وبدون كرامة، وخاضعًا لإرادة السلطان، وعلى استعداد للموافقة على كل ما من شأنه توفير الحماية له وكذلك الأشخاص المقربين منه[٨].

وإذا أدرك الحال البائسة للعاصمة، قرر مصطفى كمال الذهاب إلى الأناضول، حيث كانت هناك بالفعل علامات ملحوظة على الأحياء. ففى ديسمبر ١٩١٨ تم تشكيل مجموعات المقاومة الأولى، تحت اسم «جمعيات الدفاع عن الحقوق». وكان أول ظهور لها فى تراقيا وأزمير، وأعقبه ظهورها فى مانيسا وأماكن أخرى فى الأناضول، وكانت نموذجًا لحركات المقاومة الوطنية فى المناطق المحتلة أو التى يهددها العدو[٩].

لقد كانت مشكلة كيفية ترك العاصمة المحتلة والوصول إلى الأناضول بسيطة بشكل غير متوقع. ذلك أن السلطان الذى لم يكن يدرك نوايا مصطفى كمال اقتنع بأن يمنحه منصب المفتش العام فى الجيش التاسع (صار فى يونيو ١٩١٩ الجيش الثالث)، فى سامسون الواقعة على ساحل البحر الأسود فى الأناضول. وكانت تعليماته التى تتمثل فى استعادة النظام، وتسوية الاضطرابات بين المسلمين والمسيحيين، ونزع السلاح وتفريق العصابات شبه العسكرية التى كانت تنشط فى المنطقة، وبصفة عامة الإشراف على نزع السلاح وتسريح القوات العثمانية المتبقية. وقد بدأ فى الواقع العمل على إقامة صلات بين جماعات المقاومة الحالية لتشكيل مجموعة جديدة استعدادًا للدفاع المسلح عن الأراضى التركية ضد الغزو والاحتلال(١٠).

وفى الوقت نفسه أكملت دول الحلفاء المنتصرة فى الغرب ترتيباتهم من أجل توزيع غنائم الرجل المريض فى العالم. بعد سلسلة من المؤتمرات فى لندن وسان ريمو، تم الاتفاق على وضع معاهدة ووقّعها ممثلو كل من الحلفاء والسلطان فى سيفر فى ١٠ أغسطس ١٩٢٠.

كانت معاهدة سيفر قاسية جدا، وكانت ستترك تركيا عاجزة ومشوهة، وهى الدولة التى كانت تعيش فى ظل معاناة من القوى والشعوب التى كانت تضم أغنى الولايات. وكانت المعاهدة أكثر حدة من تلك التى فُرضت على ألمانيا المهزومة، واستقبلتها تركيا بيوم حداد وطنى.

وعلى أية حال، فإنها لم تنفذ على الإطلاق. فبينما كانت قوات الحلفاء تفرض شروطها على حكومة السلطان المنصاعة، كانت قد ظهرت دولة تركية جديدة وناشئة فى منطقة الأناضول، تحت قيادة رفضى المعاهدة والمبادئ التى تدرج تحتها بشكل قاطع، وأدانوا أولئك الأتراك الخونة الذين قبلوها.

ومن لحظة هبوطه فى سامسون، عمل مصطفى كمال بجدية فى الأناضول، فقام بتنظيم الكوادر البشرية فى جيش وطنى، والتمهيد لحرب التحرير. وفى يونيو كان قد عقد اجتماعًا سريًا فى أماسيا مع فؤاد على باشا (جبه صوى) وحسين رءوف (اورباى)

والعقيد رفعت (بله)، واتصل بالجنرال كاظم قره بكر باشا، قائد الفيلق العسكرى الخامس عشر فى أرضروم(١١). ولم يمر وقت طويل حتى أرسل برقية التعميم، فى سايفر، لعدد من السلطات المدنية والعسكرية فى البلاد، يبين فيها وجهات نظره. تعلن العبارات الافتتاحية أساس البرنامج الوطنى خلال السنوات القليلة المقبلة:

١- سلامة البلاد واستقلال الأمة فى خطر.

٢- الحكومة المركزية غير قادرة على أداء الواجبات المنوطة بها. ونتيجة لذلك تعتبر الأمة غير موجودة.

٣- يمكن لإرادة الأمة وقرارها فحسب أن يحفظ استقلال البلاد.

وتمضى البرقية فى طلب عقد مؤتمر، بمنأى عن أى تأثير أو تدخل، لتأكيد حقوق الشعب أمام العالم، وتدعو كل منطقة لإرسال المندوبين، فى سرية، إلى سيواس «التى تعد من أكثر المناطق أمنًا فى الأناضول لهذا الغرض»(١٢). وفى نفس الوقت نفسه أرسل كاظم قره بكر الدعوات لعقد اجتماع لمندوبى المقاطعات الشرقية فى أرضروم فى يوليو.

وصلت أخبار نشاطات مصطفى كمال إستنبول، فأثارت الفرحة فى بعض الجهات وأنذرت الآخرين. وأبلغه وزير الحربية بالعودة إلى إستنبول، وعندما فشل فى تحقيق ذلك الأمر، حصل على (فرمان) من السلطان بإنهاء خدمته. استقال مصطفى كمال، حرصا على تجنب أى رد فعل للتمرد ضد الحكومة العثمانية الشرعية، وترك لجنته وارتدى الملابس المدنية(١٣). لقد تحول آنذاك إلى جمعية الدفاع عن حقوق شرق الأناضول، التى تأسست فى أرضروم فى ٣ مارس ١٩١٩، وصارت هذه الجمعية التى تم تسجيلها فيما بعد بصفة قانونية صحيحة فى ولاية تابعة لأرضروم، أداة من أدوات المنظمة، وعنصرًا من عناصر الاستمرارية القانونية.

وفى يوم ٢٣ يوليو ١٩١٩ عُقد مؤتمر المندوبين من المحافظات الشرقية، الذى عقدته الرابطة، وتجمعوا فى أرضروم.

انتخب مصطفى كمال رئيسًا لمجلس الإدارة فى اليوم الأول. وكان أهم إنجاز للمؤتمر، الذى استمر حتى ١٧ أغسطس، هو صياغة النسخة الأولى من الإعلان الذى جاء فى وقت لاحق وعرف باسم الميثاق الوطنى[١٤]. خلال المؤتمر تلقى كاظم قره بكر أوامر من إستنبول باعتقال كمال ورءوف، وتولى منصب كمال مفتشًا عامًا. لكنه رفض الانصياع.

وفى ٤ سبتمبر افتتح المؤتمر الثانى، وهو يعد الأكثر أهمية فى سيواس، بحضور وفود من جميع أنحاء البلاد. ومرة أخرى تم انتخاب مصطفى كمال رئيسًا، وقام بإدارة المناقشات فى هذا الاجتماع. كانت الأعمال الرئيسية للمؤتمر تتمثل فى نشر القرارات التى اتخذت فى أرضروم على البلاد كلها، وتعديل المنظمة القائمة هناك وفقا لها. وتحولت «نقابة الدفاع عن حقوق شرق الأناضول» الآن إلى «رابطة الدفاع عن حقوق الأناضول والروميللى»، مع لجنة ممثلة دائمة برئاسة مصطفى كمال، وصار هذا التنظيم الجديد وثيقة الكفاح السياسى فى المستقبل.

لم تكن الأهداف السياسية التى أبداها مؤتمر سيواس واضحة ولا موحدة. وبدأت الوفود بأداء يمين القسم على ألا يعملوا على إحياء لجنة الاتحاد والترقى، وأن يرسلوا خطابًا إلى السلطان، ثم ذهبوا إلى النظر فى ما إذا كان ينبغى لهم أن يهتموا بالسياسة أم لا، وبأى حال من الأحوال لم يكن هناك إجماع فى الموافقة على فعل ذلك[١٥]. وأثيرت هناك حتى، فكرة الانتداب الأمريكى، فى بعض الأوساط الشعبية فى إستنبول، أثارها بعض المندوبين، إلا أنها رفضت من جانب الغالبية العظمى[١٦]. وبدلاً من ذلك، أعاد المؤتمر من جديد المبادئ الواردة فى بيان أرضروم، وعززت فى الواقع الصياغة فى بعض النقاط، مطالبًا بالحفاظ على سلامة الأراضى الإقليمية والاستقلال الوطنى، وتوخى العمل المسلح ضد قوات الاحتلال إذا لزم الأمر.

لم يفوت المؤتمر أية فرصة لإعادة تأكيد ولائه للسلطان، ووجه اللوم إلى الصدر الأعظم ومجلس الوزراء. وفى ١٠ سبتمبر أبرق مصطفى كمال لعادل بك وزير الداخلية برسالة قال فيها:

«أنتم تمنعون البلاد من تقديم قضيتها إلى سلطانها وملكها. أيها الجبناء، المجرمون! أنتم مشغولون في مؤامرات الخيانة مع العدو ضد الأمة. أنا لم أكن أشك في أنكم ستعجزون عن تقدير قوة الأمة وإرادتها، ولكن لم أكن أريد أن أصدق أنكم ستتصرفون بهذا النحو وتنهجون سبل الخيانة والقتل في حق الوطن والأمة. فكروا فيما تقومون به...»[١٧].

وفي اليوم التالي أُرسلت برقية إلى السلطان من قادة الجيش، أكدوا فيها مرة أخرى على ولائهم للعرش والخلافة، وتوسلوا إليه أن «تفضلوا من أجل تشكيل حكومة جديدة موالية وتحترم امتيازات صاحب الجلالة الخليفة»[١٨]. وأرسلت برقية أخرى موقّعة من قبل «الجمعية العامة للمؤتمر» إلى الصدر الأعظم الداماد فريد باشا اتهمته بانتهاك حقوق الأمة والإساءة لكرامة السلطنة وشرفها.

«إن الأمة لم يعد في إمكانها أن تثق في أي منكم غير السلطان، الذي يجب تقديم حاله وتقاريره على الذات الهمايونية. إن مجلس وزرائك.. يقف حائلاً بين الوطن والسلطان. إذا كنت لا تزال مصرًا على هذا العناد لمدة ساعة واحدة أطول، فإن الأمة سوف تعتبر نفسها حرة في اتخاذ ما تراه مناسبا، وسوف تقطع جميع العلاقات بين مجلس وزرائك غير القانوني والبلد بأكمله. هذا هو آخر تحذير لدينا...»[١٩].

كان السبب المباشر لهذه الانفجارات محاولة حكومة إستنبول، مع بعض من المساعدات البريطانية، لإثارة القبائل الكردية في شرق البلاد ضد كمال. وكان لهذه الجهود أثر ضئيل، وعجلت بالقطيعة بين الكماليين وإستنبول.

وعلى أي حال، فإن العلاقات مع العاصمة أظهرت علاقات التحسن في البداية. وفي ٢ أكتوبر استقال الداماد فريد باشا من منصبه، وحل محله علي رضا باشا، الذي، وإن لم يكن في جانب الكماليين. فإنه كان لا يجتهد في معارضتهم. لقد ذهب إلى حد أنه فتح طريق المفاوضات مع مصطفى كمال، وفي تاريخ ٢٠-٢٢ أكتوبر انعقدت في أماسيا المحادثات بين ممثلي الكماليين والحكومة، وهذه الأخيرة كانت برئاسة وزير البحرية صالح باشا. وتم التوصل إلى قدر من الاتفاق الذي ينطوي على اعتراف فعلي بالكماليين من قِبَل الحكومة، وقبول إستنبول المبادئ السياسية الرئيسية للبرنامج

الكمالى. وفى ديسمبر ١٩١٩ أجريت نتيجة للضغط والاقتناع الوطنى. انتخابات جديدة لمجلس النواب العثمانى، والذين اجتمعوا فى إستنبول يوم ١٢ يناير ١٩٢٠[٢٠]. وفاز الكماليون والمؤيدون لهم بالأغلبية، وكان من بين الأعضاء الجدد بعض الأعضاء من معسكر القوميين فى الأناضول، ومنهم رءوف بك. وبعد أسبوعين صوَّت البرلمان على الميثاق الوطنى، استنادًا إلى تصريحات أرضروم وسيواس، وصاغ المطالب الأساسية لوحدة أراضيه والاستقلال الوطنى.

بدا مصطفى كمال و «الهيئة النيابية، التى أنشئت آنذاك فى أنقرة، فى موقف قوى، ومعه مجلس مؤيد له فى إستنبول وبعض الإجراءات خاصة باعتراف من الحكومة. أصبح المؤيديون القوميون فى العاصمة أكثر نشاطًا، وساعدوا الكماليين ليس فقط بالكلمات، ولكن أيضا بمداهمة مستودعات أسلحة الحلفاء وإرسال الغنائم إلى الأناضول. واتسمت ردود أفعال الحلفاء الذين شعروا بالقلق بسبب هذه التطورات، بالحدة. وفى ٣ مارس أُجبر على رضا باشا على الاستقالة، وحل محله فى ٨ مارس وزير البحرية صالح باشا. وفى اليوم نفسه قرر المجلس الأعلى للحلفاء تعزيز الاحتلال فى إستنبول. ففى ١٦ مارس دخلت القوات البريطانية الأحياء التركية فى مدينة إستنبول، وأمر الجنرال ويلسون، قائد قوات الحلفاء، باعتقال وترحيل أعضاء تركيا الفتاة وغيرهم من المتعاطفين مع القومية المشتبه بهم. واعتقل نحو ١٥٠ إجمالاً، وعدد من النواب، بينهم رءوف، ونفاهم إلى مالطا. وقد أفرج عنهم فيما بعد عام ١٩٢١، فى مقابل الضباط البريطانيين الذين اعتقلوا فى الأناضول، وتم احتجازهم رهائن من قبل القوميين.

وفى ١٨ مارس ١٩٢٠ عقد البرلمان العثمانى فى إستنبول دورته الأخيرة. وبعد التصويت بالإجماع على قرار الاحتجاج على اعتقال بعض أعضائه، أُرجىء لأجل غير محدد. ولم يجتمع مرة أخرى، وقام السلطان بحله أخيرًا فى ١١ أبريل.

سارت الأمور الآن بسرعة مرة واحدة. ففى ١٩ مارس وبعد يوم من تأجيل للبرلمان فى إستنبول، دعا مصطفى كمال إلى انتخابات لتشكيل جمعية طارئة جديدة. وانعقد الاجتماع فى أنقرة، حيث شكلت «الهيئة التمثيلية» نفسها فى ٢٧ ديسمبر ١٩١٩، صارت

الأناضول هذه البلدة ذات التلال الصغيرة، حينئذ مقرا للمقاومة الوطنية، والعاصمة الفعلية للاستقلال التركى.

وفى ٢٣ أبريل اجتمعت هيئة من المندوبين، والمعروفة باسم الجمعية الوطنية الكبرى فى أنقرة وحتى تلك اللحظة كان المندوبون مترددين جدا فى اتخاذ أية خطوات يمكن أن تفسر بالتمرد، وحاولوا جاهدين الحفاظ على الاستمرارية القانونية. وطالما كان من الممكن فعل ذلك، قام القوميون وأعلنوا ولاءهم لمحمد وحيد الدين، سلطان الإمبراطورية وخليفة المسلمين. وأكدوا مجددا على رغبتهم فى إنقاذها من قبضة العدو.

وربما لم يمر كثير من الوقت على هذا الأمر. ففى ٥ أبريل ١٩٢٠ دعا السلطان الداماد فريد باشا إلى الصدارة العظمى. وفتح الباب لهجوم جديد ومرير على القوميين. وفى ١١ أبريل أصدر شيخ الإسلام درى زاده عبدالله أفندى فتوى بقتل المتمردين الثوار، بناء على أوامر الخليفة، وهو واجب دينى، ونشر الصدر الأعظم بيانًا شجب فيه «ممثلى الأمة الكاذبين» ؛ ومنح آنزافور Anzavur الجركسى الباشاوية، وهو الذى كان يقاتل ضد القوميين منذ سبتمبر. وفى ١٨ أبريل تشكلت القوات التأديبية لمحاربة القوميين، وفى ١١ مايو أصدرت محكمة عسكرية فى إستنبول الحكم رسميًا بالإعدام على مصطفى كمال والقادة الوطنيين. وكان السلطان وحكومته يستعدان لاستخدام جميع الأسلحة– الدينية والسياسية والعسكرية – فى هجومهم الأخير المستميت على القوة الجديدة الصاعدة فى الأناضول.

ورد القوميون عليهم بالمثل. ففى ٥ مايو أصدر مفتى أنقرة بوركجيزاده محمد رفعت أفندى فتوى أقرها مائة واثنان وخمسون مفتيًا آخرين من الأناضول، مفادها أن ما تم إصداره تحت الإكراه الأجنبى باطل، ودعا المسلمين إلى «تحرير الخليفة من الأسرة». وفى ١٩ مايو أعلنت الجمعية الوطنية الكبرى فى أنقرة خيانة الداماد فريد باشا[٢١].

مع ذلك لم يكن لهذه التدابير سوى أثر محدود أمام الهيبة العظيمة لهذه الإدارة العتيقة والمبجلة لذلك السلطان والصدر الأعظم وشيخ الإسلام. اندلعت أعمال الشغب المناهضة للقومية فى أماكن كثيرة، ولقيت القوات غير النظامية المختلفة تشجيع السلطة ومباركتها، فأغاروا على القوميين حتى فى المناطق المجاورة لأنقرة.

وإذْ كان القوميون مشتبكين بالفعل ضد اليونانيين، والأرمن والفرنسيين، فقد كان من الصعب عليهم الدفاع عن أنفسهم ضد «جيش الخلافة». بيد أن الأحداث قد مالت لصالحهم فى أواخر ١٩٢٠ و ١٩٢١ فقد تسبب التوقيع على معاهدة سيفر فى إثارة ردود أفعال من مشاعر الاشمئزاز الهائلة التى سادت تركيا ضد النظام الذى كان قد وافق عليها، وعززت الخلافات المتزايدة بين الحلفاء السابقين موقف كمال وعملت على تقوية موقعه عن طريق المفاوضات المنفصلة الحكيمة. وفى إستنبول استقال الداماد فريد باشا من منصبه للمرة الأخيرة فى ١٧ أكتوبر ١٩٢٠، تحت ضغط قوى من الحلفاء، وتولى مكانه توفيق باشا. وقبل كل شيء، حدد التقدم الذى أحرزته أنقرة فى نضالها ضد اليونانيين هويتها إزاء القضية الوطنية، وأظهر معارضتها لها، بدلا من تأييدها، وبدت فى أعين الترك فى صورة الخيانة والعصيان.

مرت الحرب التركية اليونانية بثلاث مراحل تتوافق تقريبًا مع حملات أعوام ١٩٢٠ و١٩٢١ و ١٩٢٢. فى المرحلة الأولى، هُزم الأتراك شر هزيمة، وقد تفوقوا فى العدد والعتاد دونما جدوى، وتقدمت القوات اليونانية فى كل من الأناضول والروميللى. وكذلك كانت الحملة اليونانية الثانية فى عام ١٩٢١، بمثابة فاتحة خير للغزاة، الذين حققوا مكاسب مهمة عديدة. ومع ذلك، فقد استجمع الأتراك قواهم، وأجبرت قوة تركية فى أبريل بقيادة العقيد عصمت، اليونانيين على التراجع بالقرب من إينونو. وكان من هذا الاشتباك أن عصمت إينونو، رفيق مصطفى كمال وخليفته، استمد لقبه فيما بعد.

بدأ اليونانيون يحرزون تقدمًا جديدًا فى يوليو، واستمروا فى زحفهم حتى تقابل اليونانيون مع الأتراك على نهر سقاريا. ثم وقعت فى ٢٤ أغسطس معركة كبيرة، وحققت القوات التركية، تحت قيادة مصطفى كمال شخصيًا انتصارًا حاسمًا. وانسحب اليونانيون إلى أبعد نقطة غربًا. وكان فى استقبال الجنرال المنتصر الجمعية الوطنية الكبرى وهم يهتفون به بلقب «الغازى» المنتصر فى الجهاد[٢٢].

كانت الآثار المترتبة على انتصار سقاريا عظيمة. لقد تم الاعتراف بالقوميين آنذاك دوليًا باعتبارهم عاملا قويًا واعتبرهم البعض بمثابة الحكومة الحقيقية لتركيا. كان

السوفيت قد وقعوا بالفعل على اتفاق معهم فى مارس ١٩٢١، وتم تحديد الحدود وإقامة العلاقات الودية[٢٣]. وهو ما فعله الفرنسيون فى ذلك الحين. ففى شهر أكتوبر تم التوقيع على معاهدة جديدة بين فرنسا والوطنيين، ورسم الحدود الجديدة بين تركيا وسوريا. وكانت تبدو حتى وقتها أكثر ملاءمة لتركيا من تلك المنصوص عليها فى معاهدة سيفر، والتى تنص على إجلاء الفرنسيين من كيليكية. وانسحب الإيطاليون أيضا من منطقتهم بجنوب الأناضول، بشرط الاحتفاظ فقط بجزر الدوديكانيز. كانت هذه الانسحابات والاتفاقات تعزز إلى حد كبير موقف الجيش من القوى الوطنية، الذى بدا آنذاك يحظى كذلك بالحصول على كميات كبيرة من الأسلحة.

فى حين كان الأتراك يزدادون قوة، فقد أصاب الضعف اليونانيين بسبب الفتن وتغيير نظام الحكم والسياسة فى وطنهم وفى أغسطس ١٩٢٢ بدأت المرحلة الثالثة والأخيرة من الحرب. وأجبر الأتراك اليونانيين على التقهقر والتراجع على طول المدى، وأخيرا أعيد احتلال أزمير فى ٩سبتمبر، ومن ثم استكملوا إعادة فتح الأناضول.

كان مصطفى كمال مستعدا عندئذ لمواصلة الكفاح فى تركيا الأوروبية، وطرد اليونانيين من تراقيا الشرقية. وللقيام بذلك الأمر لابد من عبور مضيق الدردنيل الذى كان لا يزال محتلاً من قبل قوة مشتركة من الحلفاء. انسحبت الوحدات الفرنسية والإيطالية، ولكن ظلت البريطانية، ولفترة من الوقت بدا الاشتباك الأنجلو - تركى وشيكا.

أخيرا أفسح البريطانيون الطريق أمام مطالب كمال، وفى ١١ أكتوبر ١٩٢٢ تم التوقيع على الهدنة فى [مودانيا]. وافقت حكومات الحلفاء على شروطه، وقبلوا استعادة السيادة التركية لإستنبول والمضايق وتراقيا الشرقية، التى سبق لها أن احتلها الأتراك، ولكن يرجأ إعادة احتلال تركيا لها حينما يتم التوقيع على معاهدة السلام. انضمت اليونان إلى الهدنة فى ١٤ أكتوبر، وفى اليوم التاسع عشر من الشهر نفسه، قام رفعت باشا بمصاحبة لجنة من جمعية خاصة تابعة للجمعية للقومية الكبيرة فى أنقرة، وعبروا من [مودانيا] ودخلوا مدينة إستنبول بواسطة الباخرة س. س كلنهال.

معاهدة لوزان

افتتح مؤتمر السلام فى لوزان فى ٢٠ نوفمبر ١٩٢٢. وتلته عدة شهور من الجدل الدبلوماسى، حتى تم توقيع المعاهدة فى نهاية المطاف فى ٢٤ يوليو ١٩٢٣. وتكمن أهميتها الرئيسية بالنسبة لتركيا فى إعادة إرساء السيادة التركية الكاملة وغير المجزأة على كل الأراضى التى تضمها الجمهورية التركية فى الوقت الحاضر تقريبا. فى الوقت نفسه ألغيت الامتيازات الأجنبية، التى أثارت الاستياء لمدة طويلة باعتبارها رمزا للدونية والتبعية. وهكذا نجحت تركيا وحدها من بين القوى المهزومة فى الحرب العالمية الأولى، فى النهوض من بين أنقاضها، وترفض السلام المفروض الذى فرضه المنتصرون، وتضمن قبول شروطها الخاصة. حيث كانت معاهدة لوزان تمثل فى أساسها اعترافًا دوليًا بالمطالب الواردة فى الميثاق الوطنى التركى. لقد تم كسب المعركة العسكرية، وتم تحقيق البرنامج السياسى للقوميين، وكان قد اعترف بهم العالم فى معاهدة دولية. فما الذى كان ينبغى القيام به بعد ذلك ؟ فى جوابه عن هذا السؤال أظهر مصطفى كمال عظمته الحقيقية.

بحث الصحفى التركى «فالح رفقى آتاى» هذا الموضوع بشكل جيد من خلال مقارنة له بين مصطفى كمال وزعيم تركيا الفتاة أنور باشا :

«كانت السمة الخاصة التى تميز أنور الجسارة، ومصطفى كمال كان نافذ البصيرة:... لو كان مصطفى كمال وزيرًا للحربية فى عام ١٩١٤، ما كان سيدفع بالبلاد إلى الحرب العالمية الأولى؛ ولو كان أنور قد دخل أزمير فى عام ١٩٢٢، لكان قد تقهقر بنفس الهمة، زاحفًا نحو سوريا والعراق وكان سيفقد كل ما تم كسبه»[٢٤].

كانت توجد بالفعل الكثير من الارتباكات التى كانت لابد وأن تجتذب أى بطل محارب فى ذلك الوقت. إذ كانت هناك الولايات العثمانية التى خسروها فى أوربا وآسيا، حيث كانت الصعوبات المتفاقمة أمام نظم الحكم التى ورثتها ربما تفضل تأكيد المزاعم التركية[٢٥]. وكان الأقرب إلى قلوب القوميين الأتراك حوالى ٢٠ مليونا من المسلمين الناطقين بالتركية فى الإمبراطورية الروسية التى سقطت، وربما كان ذلك يغرى بالمغامرة السياسية فى خضم الثورة والتدخل والحرب الأهلية.

ولكن لم يفعل كمال أيًا من هذه الأمور. وبمجرد أن انتهت الحرب، أقام السلام مع اليونانيين، وعمل على تسوية الخلافات القديمة بينهما من خلال تبادل السكان، وهى طريقة موجعة ولكنها فعالة. ووافق على نزع السلاح من المضايق إلى أن تنتهى عدة سنوات فى وقت لاحق فقط، ثم يتم التفاوض والاتفاق فيما بينهما. حدد بتأنٍّ تصرفاته وتطلعاته إلى الأراضى الوطنية التركية على النحو المحدد فى المعاهدة، متخليا عن جميع الطموحات الأجنبية وجميع القوميات التركية، والعثمانية بأكملها، أو الأيديولوجيات القومية الإسلامية، وكرس بقية حياته لمهمة إعادة الإعمار الحضارية والشاقة والعسيرة. فى كلمة ألقاها فى عام ١٩٢٣ حذر شعب تركيا قائلاً :

«إن النجاحات التى اكتسبها حتى الآن لا يمكن النظر إليها من ناحية أنه حقق الخلاص الحقيقى لبلدنا. فقد هيأت هذه الانتصارات السبيل فقط لانتصاراتنا فى المستقبل. دعونا لا نختال غرورًا وخيلاء بالانتصارات العسكرية. ودعونا بالأحرى نستعد لتحقيق انتصارات جديدة فى مجال العلوم والاقتصاد»[٢٦].

الإصلاح السياسى :

وعلى أية حال، كانت المشكلة الأولى التى ينبغى حلها، سياسية، وتتعلق بشكل وبنية الدولة التركية. أصر القوميون منذ البداية على ولائهم للذات السلطانية، ونُسبت تصرفاته ضدهم وضد ما كانوا يعتبرونه القضية الوطنية إلى مستشارى السوء والسيطرة الأجنبية، وهو ما اقترحوا إنقاذه منها.

ولكن فى الوقت نفسه صاغوا واعتمدوا أيضًا مبادئ سياسية معينة، على المدى الطويل، كان من شأنها أن تثبت تعارضها مع بقاء السلطنة. فقد أعلن مصطفى كمال فى أوائل يوليو ١٩٢٠ فى مجلس الأمة فى أنقرة، وسط تصفيق قائلاً : «أظن أن الحقيقة الأساسية لوجودنا فى الوقت الحاضر قد أظهرت الاتجاه العام للأمة ألا وهو النزعة الشعبية وحكومة الشعب. وهذا يعنى انتقال الحكم إلى الشعب» [٢٧]. وفى أغسطس من العام نفسه أوضح الأمر نفسه مرة أخرى: «وجهة نظرنا، وهى النزعة الشعبية» تعنى أن

السلطة، والحكومة، والسيادة، والإدارة ينبغى أن تُعطى مباشرة إلى الشعب، ويجب أن تظل فى أيدى الشعب»[٢٨]، بدأ المجلس فى أثناء هذا الوقت، وبتردد واضح فى الشروع لمناقشة المسائل الدستورية. وفى ٢٠ يناير ١٩٢١ قبل قانون «التنظيمات الأساسية» الذى بدأ بإعلان مبدأ صارم مؤداه أن «السيادة للأمة دون قيد أو شروط» ويقوم نظام الإدارة وفق مبدأ أن الشعب يواجه مصيره بنفسه بشكل فعال ومضت المواد التالية لترسيخ موقف المجلس الوطنى الكبير فى أنقره باعتباره «الممثل الحقيقى الوحيد للشعب، وصاحب السلطة التشريعية والتنفيذية»[٢٩].

ومع انسحاب اليونانيين ودول الحلفاء من الميدان فى نهاية الأمر بقيت فى تركيا قوتان تواجه كل منهما الأخرى، فمن جهة كانت هناك حكومة شعبية قومية ومجلس تقوَّى بالنصر العسكرى والتأييد الشعبى، ومن جهة أخرى كانت المناصب العليا للدولة المسلمة والدين، ما زالت قادرة على أن تضفى على شاغلى هذه المناصب، على الرغم من فقدانهم المصداقية بسبب الهزيمة والتعاون مع العدو، هيبة هائلة وسلطة كبيرة فى عيون الأتراك المسلمين من جميع الطبقات.

كان الاشتباك الأخير بين الجانبين قد عجل من وقوعه قوات الحلفاء، التى كانت لا تزال تصر على الاعتراف بحكومة السلطان فى إستنبول، والتى قامت باستدعائهما ومعهما القوميون إلى مؤتمر السلام فى لوزان. هذه الدعوة المزدوجة ذات الشقين والفرصة التى سنحت بتقسيم السلطة التركية فى وقت حاسم، قرر كمال أن يغتنمها مرة واحدة وينهيها إلى الأبد، وهى سلطة السلطنة السياسية.

لم تكن المهمة سهلة. ويروى كمال بنفسه كيف انتخب من أقرب المقربين له، ووجدهم لا يزالون موالين للسلطنة. فعندما سأل رءوف بك، على سبيل المثال، عن رأيه فى هذه المسألة، أجاب :

«إننى مرتبط بالسلطنة والخلافة بضميرى ومشاعرى... ومن واجبى أن أبقى مخلصا للسلطان: تعلقى بالخلافة فرضت علىّ دراستى وتعليمى. وبالإضافة إلى هذا، أود أن أبدى ملاحظة عامة. من الصعب علينا السيطرة على الموقف العام. فهذا الأمر يمكن

أن تحققه فقط بواسطة سلطة اعتاد الجميع أنه لا يمكن المساس بسموها. وهو منصب السلطنة والخلافة وسوف تؤدى أية محاولة لإلغاء هذه الحكومة وإقامة كيان ذى طابع مختلف فى مكانها، إلى الفشل والكوارث. وهو أمر غير مقبول بالمرة».

وقد وافقه فى الرأى رفعت باشا الذى كان جالسا بالقرب منه، وأضاف : «فى الواقع، لا يمكن أن يكون هناك أى مسألة تتعلق بأى شكل من أشكال الحكم غير السلطنة والخلافة»[٣٠].

ومع ذلك كان مصطفى كمال قد وصل إلى قراره، وتم الفصل بين السلطنة والخلافة، وألغيت السلطنة. ومنذ ذلك الحين فصاعدا لم يعد هناك سلطان، ولكن يتولى أمير عثمانى منصب الخليفة فقط، وله سلطاته الدينية وليست له سلطة سياسية.

ومن خلال هذا الحل الوسط، كان مصطفى كمال يأمل فى نزع سلاح العناصر الدينية المعارضة للتغيير السياسى، والإبقاء على مزايا وجود سلطة شرعية تعلو السياسة، وفى نفس الوقت يعمل على إنهاء الحكم المطلق الشخصى.

وفى ٣١ أكتوبر عرض كمال مقترحاته فى اجتماع جمعية الدفاع عن الحقوق. وفى اليوم التالى تم تقديمها إلى المجلس، حيث أثارت المقترحات مناقشات طويلة وساخنة. وظهرت فى الحال معارضة قوية، أثارها أعضاء المجلس فى لجنة الشريعة. ورأى كمال الذى كان يجلس فى زاوية من غرفة اللجنة المزدحمة، أنه لن يخرج من هذه المناقشات بنتيجة ترضيه. ومن الممكن التعبير عن بقية القصة بشكل أفضل على لسانه، حيث يقول :

«وفى النهاية طلبت من رئيس اللجنة المشتركة الإذن بالكلام، وقفزت على المقعد الأمامى، وألقيت هذا البيان بصوت عال : «أيها السادة، لا تعطى السيادة والسلطنة لأي شخص من أى شخص؛ لأن الدراسة تبرهن على أن هذا ما يجب ؛ أو من خلال المناقشة والجدل. بل تؤخذ السيادة بالقوة وبالسلطة وبالنفوذ، وقد استولى بنو عثمان بالقوة على السيادة والسلطة، فيما هو الآن الأمة التركية، بل حافظت على هذا الاغتصاب لمدة ستة قرون. الآن وقد تمردت الأمة التركية، ووضعت حدًّا لهؤلاء المغتصبين، وحصلوا فعليًا على السيادة والسلطة فى أيديهم. هذه حقيقة تم إنجازها بالفعل. والمسألة قيد المناقشة، فإما أنه

ينبغى علينا أن نترك السلطة والسيادة للأمة أولاً. وهذا هو بالفعل أمر واقع، والسؤال هو مجرد كيفية التعبير عن ذلك. وهذا ما سوف يحدث فى أى حال من الأحوال. وإذا كان هؤلاء المجتمعون هنا، والمجلس، والجميع يستطيعون النظر إلى هذه المسألة بطريقة طبيعية، فأنا أعتقد بأنهم سيوافقون. وحتى لو لم يفعلوا ذلك، فإن الحقيقة لا تزال تتلمس التعبير عنها، ولكن بعض العقول قد تتجاهل هذا الأمر».

«وفيما يتعلق بالجانب الدينى من هذه المسألة، ليست هناك حاجة للانزعاج والقلق من جانب السادة الموقرين. واسمحوا لى أن أقدم لكم تفسيرًا علميًا»

وبعد أن قلت هذا واصلت عرضَ شرحٍ مطولٍ. وعقب عليه أحد نواب أنقرة، فقال مصطفى أفندى هوتشا :

«أستميحك عذرا، يا سيدى، نحن كنا ننظر فى هذه المسألة من وجهة نظر أخرى. وقد اتضحت لنا الأمور بتفسيراتك».

وقد تمت تسوية المسألة فى اللجنة المشتركة. وجرت صياغة مسودة القانون بسرعة وتمت تلاوته فى اليوم نفسه فى الجلسة الثانية للمجلس. وبناء على اقتراح بأخذ إجراء تصويت رمزى، صعدت المنبر وقلتُ : «ليست هناك حاجة لذلك واعتقد أن المجلس سيتبنى بالإجماع المبادئ التى سوف تحافظ إلى الأبد على استقلال البلد والأمة ! «وارتفعت الصرخات بالتصويت»، وأخيرًا طرحها الرئيس للتصويت، وأعلن أنها قُبلت بالإجماع. وسمع صوت واحد فقط معارض يقول: « أنا ضد ذلك» ولكنه غرق تحت صرخات «اصمت»!

«وبهذه الطريقة، أيها السادة، تم الانتهاء من مراسم تشييع الجنازة النهائية لانحدار وسقوط السلطنة العثمانية»[٣١].

صدر القرار فى ١ نوفمبر ١٩٢٢ ويتضمن مادتين أعلنت المادة الأولى أن «الشعب التركى قد اعتبر أن الحكومة الشكلية التى كانت ترتكز على سيادة الفرد فى إستنبول، لم يعد لها وجود فى ١٦ مارس ١٩٢٠ (أى قبل عامين ونصف)، وانتقلت إلى الأبد إلى التاريخ». والثانى اعترف بأن الخلافة تنتمى إلى البيت العثمانى ولكنها تستند على الدولة التركية.

وكان على المجلس اختيار الخليفة «ويكون عضوًا من البيت العثماني، ومن الشخصيات الأكثر علمًا وجدارة»[32].لم ينتظر محمد السادس وحيد الدين حكم المجلس على علمه وشخصيته. وفي ١٢ نوفمبر سمعت الأخبار أنه انسلّ من القصر خارجًا وصعد على سفينة حربية بريطانية، وهرب إلى مالطة. وفي اليوم التالي أعلن مجلس الأمة الكبير في أنقرة خلعه، وانتخاب عبد المجيد ابن عمه خلفًا له.

كان مصطفى كمال قد استعد للمراحل المقبلة من الصراع السياسي. وكانت أولى احتياجاته إلى آلية سياسية. كانت جمعية الدفاع عن حقوق الأناضول والروميللي قد أدت خلال النضال من أجل التحرر الوطني خدمات جليلة. ولكنها مع ذلك لم تكن كافية لتلبية احتياجات بلد نال السلام والاستقلال. وفي ذلك الحين انطلق مصطفى كمال في العمل على تحويلها إلى حزب سياسي حقيقي. وفي حوالي ٦ ديسمبر ١٩٢٢ دعا في أول بيان له في الصحف إلى تشكيل حزب جديد، يطلق عليه اسم حزب الشعب، ودعا الطبقات المثقفة في البلاد للإدلاء بآرائهم بشأنه مباشرة. وفي العام الجديد قام برحلات واسعة في الأناضول، وفي ٨ أبريل ١٩٢٣ نشرت وثيقة من تسع مواد[33]. وهي تعد تكرارًا لوجهات نظره حول السيادة الشعبية والحكومة النيابية، وإلغاء السلطنة، ومن ثم انتقل إلى رسم عدد من الإصلاحات الضرورية، ولا سيما في المسائل المالية والإدارية. وفي خطاب له عام ١٩٢٧م، أشار كمال إلى هذا البيان قائلاً :

«احتوى هذا البرنامج في الأساس على كل ما قمنا بإنجازه وتطبيقه حتى اليوم. ومع ذلك، لم تكن بعض القضايا المهمة والأساسية مدرجة ضمن البرنامج، مثل إعلان الجمهورية، وإلغاء الخلافة، وقمع وزارة الشريعة، وإغلاق المدارس الدينية والتكايا، وإدخال ارتداء القبعة... لم أكن أعتقد أنه من الحق تقديم هذه القضايا في البرنامج وإدخالها قبل الأوان، كي تمنح الجهل والرجعية الفرصة لتسميم الأمة بأسرها. بسبب أنني كنت متأكدًا من أن هذه القضايا سوف تحل في الوقت المناسب، وسوف يكون الشعب مسرورًا في النهاية»[34].

وعلى الرغم من ورود بعض الشكاوى التى تفيد بأن البرنامج كان موجزا وغير كاف، فإنه كان بمثابة نقطة انطلاق لتنمية سياسية جديدة. وفى ١٦ أبريل، كان مجلس الأمة الكبير، والذى كبر فى غضون ثلاث سنوات ونما من مجرد كونه فرقة متمردة إلى برلمان وطنى، قد حل نفسه تمهيدًا لإجراء انتخابات جديدة، تعد أولى الانتخابات العامة الحقيقية منذ سنوات عديدة. وأبرزت الانتخابات، التى انعقدت فى يونيو، مجلسًا جديدًا مكونًا من ٢٨٦ نائبًا، وافتتح أعماله فى ١١ أغسطس ١٩٢٣. قبل يومين، فى ٩ أغسطس، بدأ المؤتمر الافتتاحى لحزب الشعب مداولاته ومشاوراته، تحت رئاسة مصطفى كمال[٣٥].

وكان أول عمل سياسى كبير للمجلس الجديد التصديق على معاهدة لوزان فى ٢٣ أغسطس ١٩٢٣م، وتأمين الوضع الدولى الجديد فى تركيا. وتلا ذلك وقوع عواقب مهمة أيضًا فى الوطن. ففى ٢ أكتوبر غادرت آخر الوحدات العسكرية للحلفاء إستنبول، وفى ٦ أكتوبر زحفت القوات التركية تحت قيادة شكرى نائلى باشا، واتجهت نحو المدينة الإمبراطورية، حيث استقبلوا استقبالا فاترًا باردًا، ومن المصادفات الغريبة أن توفى الداماد فريد باشا فى اليوم نفسه فى مدينة نيجه.

فى ذلك الحين واجهت حكومة أنقرة قرارًا ذا أهمية أساسية. لم يتأخر الرد عليه طويلا. فقد أجرى عصمت اينونو فى اجتماعه مع حزب الشعب، ٩ أكتوبر، تعديلاً دستوريًا متمثلاً فى أن تكون «أنقرة مقر حكومة الدولة التركية»، وبعد أربعة أيام قرر المجلس اعتماده رسميًا.

كان معنى القرار انفصالاً جديدا عن الماضى، وتكملة منطقية لإلغاء السلطنة. لقد رحل السلطان، ولم تكن العاصمة تناسب إيواء حكومة الثوريين الذين أطاحوا به. لقد كانت إستنبول منذ ما يقرب من خمسة قرون عاصمة للإمبراطورية الإسلامية، وما زالت الخيالات الشاحبة من الماضى الرائع ترفرف حزينة حول قاعات السراى والباب العالى. فمن ناحية، كانت إستنبول التركية، بمساجدها وقصورها، بأماكنها المقدسة وحاشية سراياتها؛ ومن ناحية أخرى كانت بيرا، ضاحية المشرق، بما تتمتع به من مجتمع تجارى عالمى لأصحاب الامتيازات ووكلاء المؤسسات الأجنبية - كان كل هذا يرتبط ارتباطا حميما

بالماضى، فى الواقع، بحيث إنه كان فى عقل الشعب التركى، بحيث لا تصلح عاصمة لتركيا الجديدة التى أراد كمال بناءها.

وهكذا تم اختيار عاصمة جديدة ترمز إلى التغيرات التى كانت تحدث وتُبرزها. لقد كانت الدولة الجديدة قائمة على أساس الأمة التركية وليس على أساس سلالة حاكمة، أو إمبراطورية أو على الدين – وكانت عاصمتها فى قلب الوطن التركى[٣٦].

فى غضون ذلك كان كمال لا يزال يستعد لتغييرات أكثر جذرية– تمثلت فى إعلان الجمهورية. لقد خلق إلغاء السلطنة والإبقاء على خلافة منفصلة، غموضًا خطيرًا فى منصب رئاسة الدولة. هناك العديد ممن فى المجلس وخارجه، كانوا يرون الخليفة الحاكم الشرعى ورئيس الدولة– نوعًا من الحكم الدستورى، لاسيما وأنه حامى الدين. وعلى أية حال كانت لدى كمال أفكار أخرى. ففى بداية أكتوبر بدأت الأخبار تنتشر عما يعتزم عليه من إعلان الجمهورية، وقد أثارت معارضات ومناقشات حامية. وفى نهاية أكتوبر، وبعد سلسلة من المناورات السياسية المخطط لها بعناية، جاء كمال إلى المجلس، واقترح تعديلات دستورية معينة ذكر أنها ستزيل الاضطرابات واللبس الموجود فى النظام السياسى. وشمل مشروع التعديل الذى تم إعداده فى الليلة السابقة، هذه العبارات :

«شكل الحكومة لدولة تركيا هى الجمهورية.. ويتم انتخاب رئيس تركيا من قبل الهيئة العمومية لمجلس الأمة الكبير من بين أعضائه، ورئيس تركيا هو رئيس الدولة... وهو يعين رئيس الوزراء....».

وفى الساعة ٨,٣٠ مساء، وبعد ساعات من النقاش، تم تنفيذ هذا القرار بأغلبية ١٥٨ صوتًا، دون أن يصدر صوت واحد معارض على الإطلاق. وبعد خمس عشرة دقيقة، انتخب النواب فى الساعة ٨,٤٥ مصطفى كمال أول رئيس للجمهورية. وعين عصمت باشا أول رئيس وزراء، انتشر الخبر فى جميع أنحاء البلاد فى نفس الليلة، وانطلقت قذائف التحية من ١٠١ مدفع بعد منتصف الليل فى جميع الجهات والأنحاء[٣٧].

الهجوم على الثيوقراطية

من بين أولئك الذين شاركوا فى النقاش الدائر حول التعديل الدستورى، كان يوجد المؤرخ البارز عبد الرحمن شرف، وهو آخر مؤرخى الإمبراطورية العثمانية، وأول رئيس للجمعية التاريخية التركية، كان فى ذلك الوقت نائبًا عن إستنبول فى مجلس الأمة الكبير.

فقد قال : «لا توجد أية ميزة فى سرد الأشكال المختلفة للحكومة كافة «فالسيادة ملك للشعب دون قيد أو شرط» وبمجرد أن تنتهى من قولك هذا، يمكنك أن تسأل كل من تجب، وهم سيخبرونك أنها تعنى الجمهورية. هذا هو اسم الطفل المولود. وعلى ما يبدو فإن بعض الناس على أية حال لا يطيقون هذا الاسم. فلن يهم ذلك، ودعوهم وشأنهم»[٣٨].

لم يكن جميع الرعايا السابقين للسلطان قادرين على النظر إلى مسيرة الأحداث بالواقعية التاريخية نفسها. ففى كثير من الأوساط استقبل إعلان الجمهورية بحماسة، على أنها بداية لحقبة جديدة. وفى أوساط أخرى، جاء بمثابة صدمة وحزن. وتخوفات عميقة من المستقبل. ماذا يعنى ذلك ؟ هل هو مجرد استبدال الحكم المطلق للسلطان بحكومة مصطفى كمال ؟ وكيف أثر هذا على الخلافة، وتأثر به مقام تركيا باعتبارها زعيمة العالم الإسلامى ؟

كان يقول هذا فى مقال افتتاحى صدر فى جريدة «طنين» بتاريخ ١١ نوفمبر ١٩٢٣.

« لا يحتاج الأمر إلى ذكاء كبير من أجل إمكانية فهم أنه مع فقداننا للخلافة، سوف تفقد الدولة التركية التى تضم خمسة ملايين نسمة أو عشرة، كل ما لها من أهمية فى العالم الإسلامى وسوف نهبط فى نظر السياسة الأوروبية إلى رتبة دولة صغيرة تافهة لا تكاد تذكر... لقد نال العثمانيون الخلافة، وقد طمأنهم احتفاظهم بها فى تركيا بهذا الشكل إلى الأبد ؛ إن أحداث خطر فقدانها إجراء يتنافى تماما مع العقل والولاء والشعور بالوطنية»[٣٩].

أثارت مسألة الخلافة اهتمامًا كبيرًا فى أماكن بعيدة خارج حدود تركيا، وفتحت الباب لإثارة مناقشات متطلعة قلقة متلهفة للاستعلام حول نيات النظام الجمهورى، ولا سيما

فى الهند. وقد تعرضت الأخيرة لتعليقات حادة من كمال، حيث قال: «أولئك الذين هاجموا الخلافة لم يكونوا غرباء عنها... فقد كانوا هم الشعوب الإسلامية، الذين حاربوا ضد الأتراك تحت العلم البريطانى فى مضيق الدردنيل، فى سوريا، والعراق»[٤٠].

كان الاعتراض الرئيسى على الجمهورية، من جانب المحافظين المعارضين لها فى تركيا، يتمثل فى أنها سوف تعرض صلات الشعب التركى بكل ماضيه الإسلامى والإمبراطورى الخاص به للخطر، وبشكل أكبر علاقته مع العالم الإسلامى الذى كانت تتزعمه لفترة طويلة. كان من المحتم أن تلتف القوى التقليدية حول شخص الخليفة، فهو يمثل رمزًا حيًا يدل على مدى إخلاصهم تجاه كل منهما. وكان الخليفة، عبد المجيد، حسب كل الروايات، رجلاً معتدلاً ومثقفًا، ومع ذلك فقد رأى نفسه ملائمًا للقيام بهذا الدور، وفى يناير ١٩٢٤ تعرض لتأنيب لاذع من رئيس الجمهورية:

«يبدو أن الخليفة يحذو حذو أسلافه السلاطين فى الحياة الداخلية وبشكل أكبر فى الحياة الخارجية بصفة خاصة... ونحن لا يمكننا التضحية بجمهورية تركيا من أجل أية مجاملة، أو سفسطة. ويجب أن يعرف الخليفة بالضبط من هو وما منصبه ويجب أن يرضى بهذا [٤١].

وكان اهتمام المسلمين الهنود بالخلافة، فيما يبدو، السبب الذى فجر الأزمة التى انتهت بإلغاء الخلافة. ففى يوم ٢٤ نوفمبر ١٩٢٣ نشرت ثلاث صحف يومية كبرى فى إستنبول نص رسالة موجهة إلى عصمت باشا، وموقعة من قبل اثنين من قادة المسلمين الهنود البارزين، الأغا خان وأمير على، وأشار الموقعان إلى أن فصل الخلافة عن السلطنة قد زادت أهميتها بالنسبة للمسلمين بشكل عام، وتوسلا إلى الحكومة التركية أن تقيم الخلافة «على أساس يجعلها تحظى بثقة الدول الإسلامية واحترامها، ومن ثم تمنح الدولة التركية قوة ووقارًا فريدين لا نظير لهما»[٤٢].

اتفقت رؤية مصطفى كمال مع خصومه فيما يتعلق بأن الخلافة حلقة الوصل بين الماضى والإسلام. وهذا بالضبط السبب الذى جعله مصممًا على تحطيمها.

مرة أخرى، كان الإعداد مخططًا له بعناية. ففى بداية عام ١٩٢٤ ذهب إلى أزمير، ليشرف على مناورات عسكرية واسعة النطاق، وبقى هناك لمدة شهرين. وكان معه عصمت باشا رئيس الوزراء وكاظم باشا وزير الحربية وفوزى باشا رئيس هيئة الأركان العامة. «وكنا قد اتفقنا على ضرورة إلغاء الخلافة. وفى الوقت نفسه قررنا قمع وزارة الشريعة والأوقاف وتوحيد التعليم»[٤٣].

وفى ١ مارس ١٩٢٤ افتتح مصطفى كمال الدورة الجديدة للمجلس، وفى كلمته، شدد على ثلاث نقاط رئيسية هى : حماية وتحقيق الاستقرار فى الجمهورية، وإنشاء نظام وطنى موحد للتعليم، والحاجة إلى تطهير الدين الإسلامى والارتقاء به بتخليصه من العمل باعتباره أداة سياسية، وهو ما كان معتادًا منذ قرون»[٤٤].

وجرى توضيح معنى هذه النقطة الثالثة فى اليوم التالى من اجتماع جماعة حزب الشعب. وتمت مناقشة مقترحات الرئيس، والتوصل إلى اتفاق على سلسلة من الاقتراحات، التى تليت على مجلس الأمة الكبير يوم ٣ مارس. وهى تنص على خلع الخليفة، وإلغاء الخلافة، وإبعاد جميع أعضاء مجلس النواب العثمانى من الأراضى التركية. وفى صباح اليوم التالى عند الفجر حُشر عبد المجيد الحزين فى سيارة نقلته إلى محطة للسكك الحديدية لاستقلال قطار الشرق السريع، وليس إلى محطة «سيركه جى» الرئيسية، وربما أثار رحيله قيام المظاهرات، ولكنها كانت مظاهرة واحدة صغيرة خارج المدينة. ولحق آخر الخلفاء بآخر السلاطين فى المنفى[٤٥].

وبإلغاء الخلافة، كان مصطفى كمال يشن أول هجوم صريح له على قوى الإسلام السنى الراسخة، كانت الدولة الإسلامية التقليدية من الناحية النظرية وفى المفهوم الشعبى، دولة ثيوقراطية (حكومة دينية)، وكان الله فيها هو المصدر التشريعى الوحيد لكل من السلطة والقانون، والحاكم هو ظل الله فى الأرض. كان الدين هو العقيدة الرسمية فى النظام السياسى والاجتماعى المؤسس. وكانت الشريعة ذاتها، التى تأتى من نفس المصدر ويتم تطبيقها من خلال القضاء نفسه، تحتضن فضلا عن قواعد الشريعة والعبادات والاعتقادات، القوانين المدنية والجزائية والدستورية. كان السلطان يجسد

السيادة العليا للشريعة، يبقى بها ويبقيها. كان العلماء هم الذين يتولون تفسيرها عنها والممثلين عنها.

ومنذ بداية الإصلاحات العثمانية، جرت انتهاكات كبيرة لسلطة العلماء، الذين كانوا قد أرغموا على التنازل عن جزء كبير من صلاحياتهم بسبب الإصلاحات المتوالية، فى الشئون الشرعية والاجتماعية والتعليمية. بيد أنهم كانوا ما زالوا يحتفظون بسلطة كبيرة وقدر أكبر من التأثير. فقد كان شطر كبير من التسهيلات التعليمية فى البلاد تحت سيطرتهم؛ كما كانت القوانين المتعلقة بالأسرة والمسائل الشخصية تحت سيطرة الشريعة التى يطبقونها ؛ ومنذ اختفاء السلطنة وكانت جميع المؤسسات الأخرى التابعة للنظام القديم، هى القوة الوحيدة فى المجتمع التركى التى استطاعت أن تتحدى قيادة النظام الجديد بتماسكها وتنظيمها وسلطتها.

وكان العلماء، مرات كثيرة فيما مضى قد أخروا وأحبطوا أعمال الإصلاحيين ؛ وكان مصطفى كمال مصممًا على ألا يعيقوا ثورته وكان إلغاء الخلافة ضربة ساحقة لتنظيمهم الدينى بأكمله. وتلاها سلسلة أخرى من الضربات ممثلة فى إلغاء منصب شيخ الإسلام ووزارة الشريعة، وإغلاق المدارس والكليات الدينية المنفصلة، وبعد ذلك بشهر تم إلغاء المحاكم الشرعية التى كانت تطبق الشريعة. ولقد تم التأكيد على النظام الجديد فى الدستور الجمهورى الذى اعتمده مجلس الأمة الكبير فى ٢٠ أبريل ١٩٢٤، وأكدت عليه السلطة التشريعية للمجلس واحتفظت محاكمه المستقلة التى تعمل باسم الأمة، بالوظيفة القضائية [٤١].

وكان حتما أن تثير التغييرات الجذرية من هذا النوع، استياءً واسع النطاق. وبالإضافة إلى ذلك، تزايدت المعارضة على الهيمنة الشخصية لكمال، بين أولئك الذين كانوا أكثر ارتباطًا به فى المراحل الأولى من النضال الوطنى. وفى العاصمة، انفصل عدد من أنصار كمال السابقين وبدأوا فى تشكيل فريق معارضة، وأطلقوا عليه اسم «الحزب الجمهورى التقدمى» وكان من بين زعمائه رءوف « والجنرالان» على فؤاد «رفعت» اللذان كانا معه فى اجتماع سرى فى أماسيا فى يونيو ١٩١٩، فضلا عن الجنرال كاظم وقره بكر والأعضاء البارزين الآخرين المدنيين والعسكريين من الحرس القومى القديم. فى ٢١

نوفمبر ١٩٢٤ عين مصطفى كمال صديقه القديم فتحى (اوقيار)، باعتباره من الليبراليين، رئيس الوزراء بدلا من عصمت[٤٧].

كان التمرد السياسى فى الحزب شيئًا ؛ والعصيان المسلح شيئًا آخر، وعندما اندلعت فى فبراير ١٩٢٥، ثورة كردية فى المقاطعات الشرقية، تصرف كمال بسرعة وبقوة. كان زعيم المتمردين الشيخ سعيد من «بالو»، وهو رئيس خلفاء النقشبندية الدراويش. وفى بداية مارس انتشر التمرد فى أغلب أنحاء الجنوب الشرقى، وبدا أنه يشكل تهديدا خطيرا للنظام الجمهورى. وفى أنقرة تم التخلى عن تجربة الحكم بواسطة المعارضة الموالية للرئيس. وفى ٣ مارس طرد فتحى وعاد عصمت باشا لرئاسة الوزراء، وفى اليوم التالى أسرع بتقديم «قانون صارم لحفظ النظام العام للمجلس، والذى يمنح سلطات غير عادية، وهى فى الواقع، سلطات ديكتاتورية للحكومة لمدة عامين»[٤٨]. وتجدد هذا القانون مرة أخرى فى عام ١٩٢٧ ولم يرفع نهائيًا حتى مارس ١٩٢٩. وفى الوقت نفسه أنشئت محاكم الاستقلال الخاصة فى الشرق وفى أنقرة، وكانت توجد بها أيضًا سلطة تنفيذ أحكام الإعدام العاجلة. وبناء على تقرير من المحكمة فى أنقرة، تم الحظر على الحزب الجمهورى التقدمى فى ٣ يونيو. وعيِّن فتحى فى هذه الأثناء فى ١١ مارس سفيرا فى فرنسا.

وتم القضاء على التمرد إثر أعمال عسكرية سريعة فى الشرق، وأصدرت «المحاكم المستقلة» أحكامها السريعة على الزعماء المتمردين. واعتقل الشيخ سعيد فى أبريل وأصدرت محكمة الاستقلال بديار بكر، حكمها عليه بالإعدام، إلى جانب ستة وأربعين من أتباعه فى ٢٩ يونيو، وتم تنفيذ الحكم فى اليوم التالى.

وقد أدى التمرد الكردى على أيدى شيوخ الدراويش، الذى كان يحث أتباعه على قذف الجمهورية بالإلحاد، ويستحثهم على استعادة الخلافة. وظهرت آنذاك ردود أفعال كمال ضد الدراويش، فأغلق كل تكاياهم وحل جمعياتهم، ومنع اجتماعاتهم واحتفالاتهم والزى الخاص بهم.

لقد كان فى ذلك الوقت، وفى هذا السياق، أن قام كمال بأولى ثوراته الرمزية الكبرى- تلك التغييرات الدرامية للأشكال الخارجية التى عبرت، بطريقة حيوية وشاملة،

عن الانتقال الإجبارى لأمة بأسرها من حضارة إلى أخرى. وبالنسبة للرجل الغربى، فإن الإحلال القسرى لشكل من غطاء الرأس محل آخر قد يبدو هزليًا أو مزعجًا، وأمرًا تافهًا فى كل من الحالين؛ ولكن هى بالنسبة للمسلم مسألة لها أهمية أساسية، وهى تؤثر على علاقاته مع جيرانه وأسلافه، وتظهر مكانته فى المجتمع والتاريخ. كان الإسلام عقيدة وحضارة يتميز عن غيره من الديانات والحضارات، فقد قام بتوحيد المسلم مع غيره من المسلمين، وفصله على حد سواء عن أجداده الوثنيين وجيرانه الكافرين. وكان اللباس، وأغطية الرأس خاصة، علامة ظاهرية مرئية يشير من خلالها المسلم إلى ولائه للمجتمع الإسلامى ورفضه للآخرين. وفى أثناء القرن الماضى، أوجد التحديث والإصلاح خللاً كبيرًا فى تفرد المسلمين بمسألة اللباس. وأوجد فجوة اجتماعية جديدة بين المتغربين وغير المتغربين، وتضم الأولى عناصر من رجال الطبقة الحاكمة والعلمانيين، والأخيرة بقية السكان. ولكن حتى بين المتأنقين بالعاصمة، الذين يرتدون البنطلون بلا عيب والجاكت، بقى الطربوش العلامة المميزة الوحيدة. وقد اعتمد المسلمون فى تركيا وفى العديد من البلدان الأخرى الطربوش وقبلوا غطاء الرأس، وأصبح رمزا أخيرًا لتحديد هوية المسلمين، وقد سبق أن تم تقديمه فى القرن السابق فقاوموه بشدة باعتباره ابتكار الكفار [٤٩]، وربما يكون بقية جسم المسلم متغربًا، ولكن رأسه يظل مسلمًا، ويتحدى بطربوش طويل أحمر معلنًا رفضه للانسجام مع الغرب، واستعداده التام لأن يحنى جبينه أمام الله.

بالفعل كان يوجد فى فترة «تركيا الفتاة» بعض المتغربين الذين كانت لديهم قناعة راسخة أكثر ورفضوا إمكانية وجود حضارة إسلامية منفصلة، حديثة ولكنها متمايزة. «فالحضارة تعنى الحضارة الأوروبية» كما كتب عبد الله جودت خلال عام ١٩١١ [٥٠]. كان مصطفى كمال يتفق تماما مع نفس الرأى. وتحدث إلى المجلس فى نوفمبر ١٩٢٤. وبعد أن سن القوانين ضد الثيوقراطية ودخل حيز التنفيذ، أشار هو إلى ذلك قائلاً: «إن الأمة التركية قد أدركت بفرح عظيم أن العقبات التى استمرت لعدة قرون ومنعت تركيا من الالتحاق بركب الأمم المتحضرة والسير على طريق التقدم، قد أزيلت [٥١]. ويقول فى مناسبة أخرى: «الشعوب غير المتحضرة محكوم عليها أن تبقى تحت أقدام تلك الشعوب المتحضرة» [٥٢]. وكانت الحضارة تعنى الغرب، والعالم الحديث الذى يجب أن تصبح تركيا جزءا منه لكى

تبقى، قررت الأمة فى النهاية أن تحقق، شكلاً ومضمونًا، تمامًا وكليًا، الحياة والوسائل التى تكفل الحضارة المعاصرة لجميع الدول عمومًا[٥٣].

أظهرت أحداث عام ١٩٢٥ أن قوى الرجعية ما زالت راسخة وقوية، وقادرة على القيام بمقاومة جدية تجاه ما يحرزه التغريب من تقدم. ولم يكن إلغاء الخلافة كافيًا، وكان لابد من صدمة أخرى من شأنها أن تهز كل رجالات البلد نحو إدراك أن النظام القديم كان قد ولى، وحل مكانه نظام آخر جديد، وكان الطربوش هو المعقل الأخير لتحديد هوية المسلمين واستقلالهم. ولابد من إلغاء الطربوش.

فى خطابه الذى ألقاه فى أكتوبر ١٩٢٧ أوضح كمال قيامه بعمله هذا بهذه العبارات:

«أيها السادة، لقد كان من الضرورى إلغاء الطربوش، الذى قبع على رءوس أمتنا كشعار الجهل والإهمال، والتعصب، وكراهية التقدم والحضارة، ولابد من قبول القبعة بدلاً منه، والتى يستخدمها العالم المتحضر بأكمله، وعلى هذا النحو يمكن إثبات أن الشعب التركى، لا يمكن أن تحيد عقليته، كما هو الحال فى الجوانب الأخرى، وبأى حال من الأحوال، عن الحياة الاجتماعية المتحضرة»[٥٤].

وتم تنفيذ الأمر بسرعة وكفاءة مميزة. ففى الأسبوع الأخير من أغسطس ١٩٢٥، وخلال زيارة له لقسطمونى. واينابولى، أطلق مصطفى كمال أول هجوم على الطربوش والملابس التقليدية البالية التى ما زال يرتديها أهالى إقليم الأناضول. وفى سلسلة من الخطب سخر منها، ووصفها بأنها غير مجدية، وغير مريحة، وهى قبل كل شىء، غير متحضرة وغير جديرة بشعب متحضر. وفى كلمة ألقاها أمام حشد من جمهور من اينابولى فى ٢٨ أغسطس قال:

« السادة المحترمون، إن الشعب التركى الذى أسس الجمهورية التركية، هو شعب متحضر، وهو متحضر فى التاريخ وفى الواقع. لكنى أخبركم كأخ لكم وكصديقكم، وكأب لكم، أن شعب الجمهورية التركية، الذى يدعى أنه قد تحضر، يجب عليه أن يظهر ويثبت أنه حضارى، بأفكاره وعقليته، ومن خلال حياته العائلية وطريقة معيشته. وباختصار، ينبغى على الشعب التركى المتحضر حقًا... فى الواقع أن يثبت أنه متحضر ومتقدم أيضا

فى مظهره الخارجى. وينبغى على أن أوضح لكم هذه العبارة الأخيرة، حتى تستطيع البلاد والعالم كله فهم ما أعنيه بسهولة. سأطرح عليكم توضيحاتى فى شكل سؤال.

هل ثيابنا تعد لباسًا وطنيًا بنا ؟ (صيحات لا !)

هل هو حضارى وعالمى ؟ (أصوات لا، لا)

« وأنا أتفق معكم. إن هذا الخليط المشوه من الأزياء لا هو بالزى الوطنى ولا بالزي العالمى... أصدقائى، ليست هناك حاجة للبحث عن زى الطورانيين وإحيائه، فالزى المتحضر والعالمى لهو جدير وملائم لأمتنا، ونحن سوف نرتديه. الأحذية فى أقدامنا والبنطلون على سيقاننا، والقميص وربطة العنق والسترة والصدرية، وبطبيعة الحال، لإتمام هذا كله، لابد من غطاء يغطى حافة رءوسنا. أريد أن يكون هذا واضحًا. غطاء الرأس هذا يسمى «قبعة»[٥٥].

لقد أفشى السر علنًا. صرح مصطفى كمال عن مرامه تمامًا بعد ذلك بيومين، فى قسطمونى:

«إننى أرى رجلاً فى الحشد أمامى (مشيرًا بيده نحو مواطن)، يرتدى الطربوش على رأسه، وعمامة خضراء على الطربوش، وجلبابًا فوق ظهره، وعليها سترة مثل تلك التى أرتديها أنا. إننى لا أستطيع أن أرى النصف السفلى. والآن أى نوع من الزى يكون هذا ؟ هل يرتدى رجل متحضر مثل هذا الزى المنافى للعقل ويخرج معرضًا نفسه لسخرية الجميع؟»[٥٦]

فى ٢ سبتمبر صدرت مجموعة جديدة من المراسيم موجهة ضد الثيوقراطية تضمنت فرض حظر ارتداء الثياب الدينية أو أية شارة دينية للأشخاص الذين لا يشغلون منصبًا معترفاً به [٥٧]، وأصدر أمرًا لجميع موظفى الخدمة المدنية بارتداء الزى «الشائع بين أمم العالم المتحضرة» أى البدلة والقبعة الغربية. فى بادئ الأمر كان المواطنون العاديون أحرارًا فى ارتداء ما يحلو لهم، ولكن فى ٢٥ نوفمبر ١٩٢٥ أمر القانون الجديد جميع الرجال بارتداء القبعات، وجعل ارتداء الطربوش جريمة جنائية[٥٨].

يمكن أن تبدو ردود أفعال المسلمين المحافظين تجاه هذه الثورة، بوضوح أكثر فى بيان صدر فى مارس ١٩٢٦، يحمل توقيع شيخ الإسلام ورئيس جامعة الأزهر بمصر :

«من الواضح أن المسلم الذى يسعى نحو التشبه بغير المسلمين من خلال الاحتذاء بنموذج الزى الغربى المميز له، سوف يتبع هذا المسلك أيضًا فى معتقداته وأعماله. وهذا هو السبب فى أن من يلبس القبعة بسبب إشارتها إلى دين شخص آخر، واحتقار دينه هو، فهو كافر، وفقا لإجماع آراء المسلمين. من يرتدى قبعة من أجل أن يتشبه بغير المسلمين، وإذا كان يتبنى أيضا بعض الممارسات الدينية الخاصة بهم، مثل دخول الكنيسة، فهو كافر، وإذا لم يفعل هذا، فهو لا يزال آثمًا....

.... أليس من الحماقة التخلى عن نهج الزى الوطنى من أجل تبنى زى شعب آخر، عندما يمكن لهذه الرغبة فى التقليد أن تؤدى إلى اختفاء جنسيتنا، وإبادة هويتنا الخاصة، وهذا هو مصير الضعفاء..»[٥٩].

لم توجد فى تركيا تصريحات كهذه، لأسباب واضحة، ولكن يمكن أن يكون هناك شك فى أن يكون تصريح رجال الدين المصريين قد أعرب فعليًّا عن وجهات النظر التركية من المعارضين للإصلاح. لقد كان الخليفة على كل حال شخصية بعيدة شبه أسطورية ؛ لقد أثر قانون القبعة على كل تركى فى شخصه، وفى المقابل كان التجاوب أكبر.

كانت هناك اضطرابات جديدة فى الشرق، وتحركات ونشاطات مشئومة فى أماكن أخرى. كان قانون حالة الطوارئ «للمحافظة على النظام» الذى فرض فى مارس ١٩٢٥ مع التمرد الكردى ما زال ساريا، وكانت الحكومة قادرة على فرضه ووضعه موضع التنفيذ بالقوة من خلال القوات المسلحة ومحاكم الاستقلال. كما أشار كمال متجهمًا :

«فعلنا ذلك (أى إلغاء الطربوش) فى حين أن قانون الطوارئ لا يزال ساريا. وإن لم يكن موجودًا، فلسوف نقوم بتنفيذه رغم ذلك، ولكن من المؤكد أن وجود قانون الطوارئ يجعل الأمر أسهل بكثير بالنسبة لنا. فى الواقع، لقد حال قانون الطوارئ لحفظ النظام العام دون إحداث تسمم واسع النطاق للأمة من قبل بعض الرجعيين»[٦٠].

وبجانب الطربوش قام مصطفى كمال بتغيير بعض الرموز الأخرى. كان التقويم التركى يعتمد على أساس المزج بين العام الهجرى والشهور اليونانية. وقد كثر استخدامه فى الإدارة العثمانية منذ أواخر القرن الثامن عشر، (وفى عام ١٩١٧ عدل إلى الأشهر الميلادية)، ومع ذلك كان العمل بالسنة الهجرية ما زال قائمًا. وفى يوم ٢٦ ديسمبر ١٩٢٥ تم إلغاؤها، واعتمد التقويم الميلادى والسنة الميلادية رسميًّا. وفى الوقت نفسه تم التأكيد على أن تقسيم اليوم إلى الأربع والعشرين ساعة هى الساعة «الدولية»، كما أنها الطريق الوحيدة لقياس الوقت وأن تكون نافذة قانونًا.

وهناك مسألة أخرى، وهى مسألة أكثر حساسية، وتتعلق بالملابس النسائية. فى خطابه فى قسطمونى فى ٣٠ أغسطس ١٩٢٥، هاجم مصطفى كمال الحجاب، بجانب الطربوش، فيقول :

«فى بعض الأماكن، رأيتُ النساء اللواتى يضعن قطعة من القماش أو منشفة أو شيئًا من هذا القبيل فوق رءوسهن لإخفاء وجوههن وهن يُدرن ظهورهن أو يكومن أنفسهن على الأرض عندما يمر بهن رجل. ما معنى هذا السلوك ومفهومه ؟ أيها السادة، لا يمكن للأمهات وبنات الأمة المتحضرة أن تعتمد هذه الطريقة الغريبة، وهذا الموقف غير المتحضر ؟ إنه لمشهد يعرض الأمة للسخرية. ويجب أن يعالج فى الحال» [١١].

لم يجرؤ المصلح العظيم على سن تشريع ضد الحجاب، حتى ولو كان مستندًا على قانون الطوارئ لحفظ النظام واستقلال المحاكم. وتم قبول سفور المرأة بالفعل بين الطبقات المثقفة فى المدن الكبرى، ولم يحرز سوى تقدم بطيء فى الأماكن الأخرى. ولم يكد يحل عام ١٩٣٥ حتى اقترح فرض حظر الحجاب فى مؤتمر لحزب الشعب، وحتى ذلك الحين لم يتخذ أى إجراء بصدده[١٢].

إصلاح القانون[١٣]

كان «المظهر الخارجي» للشعب التركي، قد أصابه التغيير، أو على الأقل تغير أعضاؤه الرجال الذين تيسر الوصول إليهم. وكانت ما زالت هناك مهمة أكثر صعوبة تتمثل فى تحويل «حياة الأسرة وطريقة معيشتها» بحيث تتفق مع «الممارسات الشائعة فى الدول المتحضرة» ومن أجل هذا، كان من الضرورى إعادة تنظيم جذرى فى النظام القانونى للبلد بأكمله.

لقد قضت الإصلاحات التى حدثت فى القرن التاسع عشر، حقًا على مساحات واسعة من هيمنة الشريعة والسلطة القضائية ودعاتها. وقد ذهب مصطفى كمال فى ٨ أبريل ١٩٢٤، إلى أبعد من ذلك، فقد ألغى المحاكم الشرعية المستقلة. ولكن حتى بعد كل هذه التغيرات، كانت الشريعة ما زالت سارية المفعول فى معظم أحوال الأسرة وقانون الأحوال الشخصية، وكان يطبقها القضاة الذين لا يزالون إلى حد كبير يحملون شهادات الدكتوراد فى الشريعة الإسلامية تدريبا وإشرافًا، رغم أنهم كانوا يجلسون فى المحاكم العلمانية.

طوال فترات الإصلاحات، تركت الاختصاصات المقصورة على المحامين الشرعيين فى مسائل الأسرة والأحوال الشخصية، سليمة لم يمسها سوء. كان كمال مصمما على وضع حد لها. وفى بداية عام ١٩٢٤ اقترح وزير العدل «سيد» إعادة صياغة قانون الأسرة الذى صدر عام ١٩١٧، بشكل ليبرالى متطور. ولكن كمال لم يكن مهتمًا بالقانون الذى يستند على أساس الشريعة، مهما جرى له من ليبرالية وتحديث بواسطة البراعة التفسيرية.

قال فى كلمة ألقاها فى ٣٠ أغسطس ١٩٢٤ فى طوملوبينار[١٤]:

«أود أن أعلن بشكل قاطع، أن أساس الحضارة، التى هى أساس التقدم والقوة، تكمن فى الحياة العائلية. فأية عائلة غير صالحة تقود حتمًا إلى إضعاف اجتماعى واقتصادى وسياسى. ويجب أن ينال العنصران، الرجال والإناث، اللذان يشكلان الأسرة، حقوقهما الطبيعية بشكل تام، ويجب أن يكونا فى وضع يمكنهما من آداء واجباتهما الأسرية»[١٥].

وبعد بضعة أيام، بدأت لجنة مؤلفة من ستة وعشرين محاميًا فى ١١ سبتمبر ١٩٢٤، العمل فى مهمة تكييف القانون المدنى السويسرى وفقًا للاحتياجات التركية. وقد تم التصويت على القانون الذى استكمله المجلس فى ١٧ فبراير ١٩٢٦، ودخل حيز التنفيذ فى ٤ أكتوبر.

وليس من المبالغة الحديث حول أهمية هذا التغيير فى تطوير تركيا. لقد أسقط الكثير من الإصلاحات القانونية السابقة، التى أجريت فى إطار التنظيمات وأنظمة «تركيا الفتاة»، عددًا غير قليل من قوانين الشريعة بشكل ضمنى، وعلى رأسها تلك الموجودة فى مجالات القانون الإدارى والتجارى والجنائي. ولكن كانت تلك المرة الأولى التى تجرأ فيها مصلح على انتهاك حرمة الحياة الدينية والأسرية التى يحافظ على حرمتها علماء الشريعة – ولكن القيام بذلك لا يكون خلسة وإنما بالمواجهة. لقد ألغيت الشريعة، وهى هبة الله، من قبل المجلس، وأعلن أن قوانينها لاغية وباطلة، وحل محلها قانون تركى مدنى جديد[11]. ألغى تعدد الزوجات والطلاق وألغيت جميع الحواجز القديمة التى تحول دون حرية المرأة وكرامتها. وحل محلها الزواج والطلاق المدنى، مع المساواة فى الحقوق لكلا الطرفين. وأكثر ما أثار صدمة للجميع والفكر المسلم، هو أن مسألة زواج المرأة المسلمة برجل غير مسلم، صارت ممكنة من الناحية القانونية، ومنح جميع البالغين الحق القانونى فى تغيير دينهم كما يشاءون.

لم يكن التصويت على القانون المدنى السويسرى من قبل المجلس التركى، هو الذى يحيل تركيا بالطبع، بين عشية وضحاها، إلى سويسرا الشرق الأوسط. كانت القوانين الجديدة للزواج والطلاق، والميراث، بصفة رئيسية، تفرض بالقوة والإكراه فى المدن وفى القرى القريبة من الطرق الرئيسية وخطوط السكك الحديدية. وظلت القوانين القديمة سارية فى عدد لا يحصى من القرى التى تشكل بقية البلاد، كان الزواج يتم عادة مع السلطات المدنية لضمان الشرعية والميراث القانونى. ومن ثم ينسب للزوجة «القانونية» الذرية الخاصة بنسل الزوجات الأخريات اللائى يرتبطن مع أزواجهن بروابط الدين والعرف، على الرغم من عدم قبول الدولة العلمانية لذلك الأمر. وعلى الرغم من أن القانون منحهن حقوقًا جديدة واسعة النطاق، فقد كان هناك القليل من النساء القرويات اللاتى

رغبن أو تجرأن فى استخدامه ضد أزواجهن وآبائهن وأشقائهن. وحتى فى مدن الأقاليم، على الرغم من اختفاء تعدد الزوجات، تمتعت النساء اللاتى ينتمين للطبقة غير المتغربة بتحسن حقيقى إلى حد ما فى أوضاعهن منذ فترة طويلة.

على أية حال، تم اختراق القلعة. أما سلطة الدولة، التى كانت دائما مهمة جدا فى أى بلد مسلم، فقد كانت آنذاك مع الإصلاح بشكل واضح، واضطر المدافعون عن التقاليد إلى أن يقوموا بدور صعب وغير مألوف فى المقاومة السرية. وعقب سلسلة من الهزائم الأخرى، كان العلماء يُطردون من آخر معاقل سلطاتهم ونفوذهم، واستخدم جهاز القانون والمرجعيات الجبرية التى تقوم بتنفيذه قسرًا، فى جهود حثيثة من أجل كسر قوتهم إلى الأبد. كانت أهداف مصطفى كمال واضحة فى خطابه الذى ألقاه فى الجلسة الافتتاحية لمدرسة الحقوق الجديدة فى أنقرة فى ٥ نوفمبر ١٩٢٥، حيث قال:

«السادة المحترمون، عندما أتحدث إليكم عن المؤسسات القانونية والقوانين التى تتطلبها احتياجاتنا الجديدة، لا أشير فقط إلى القول المأثور بأنه «يجب أن يكون لكل ثورة المراسيم الخاصة بها». ولكنى أكبح جماح نفسى عن تبادل الاتهامات التى لا طائل منها، ولابد لى فى الوقت نفسه من أن أذكر متمعنًا بدقة وعظيم الأسف، كم كانت الجهود التى بذلتها الأمة التركية خلال فترة لا تقل عن ثلاثة قرون للاستفادة من وسائل الحضارة الحديثة ومزاياها، مخيبة للآمال من جراء هذه العقبات المضطربة والمؤلمة».

«لقد صار القانون. الذى بين أيديكم الآن. وأتباعه المخلصون القوة القاهرة والقوة السلبية التى حكمت على أمتنا بالاضمحلال، والتى هزمت أولى العزم والهمة والإقدام وفى نهاية الأمر أصابتهم بالفتور، وهم الذين لم يتوقف نتاجهم فى أية فترة من الفترات فى ظل أمتنا الخصبة...».

فكروا فى انتصار الأتراك عام ١٤٥٣، أى عند فتح إستنبول، وتخيلوا أثره فى مسار التاريخ العالمى. إن نفس القوة والسلطة التى تحدَّت العالم كله وجعلت إستنبول ملكا للمجتمع التركى إلى الأبد، قد صارت ضعيفة للغاية بدرجة لا تستطيع معها التغلب على المقاومة المشئومة من رجال القانون من أجل إدخال آلة الطباعة فى تركيا، التى كانت

قد تم اختراعها فى نفس الوقت تقريبا. لقد احتاج الأمر حينئذ إلى ثلاثة قرون من المراقبة والتردد، وإلى جهود وطاقات مبذولة من أجل الموافقة والمعارضة، قبل أن تسمح القوانين ودعاتهم بدخول الطباعة إلى بلدنا. لا تظنوا أننى اخترت لوصف القانون القديم والمنتسبين له فترة قديمة لا يمكن إحياؤها. لو كان لى أن أبدأ، لقدمت لكم أمثلة على الصعوبات الناجمة خلال عصرنا الثورى الجديد، وبالنسبة لى شخصيًا، إزاء القانون القديم ودعاته، وأود أن أخاطر بأن أثقل عليكم القول بأن كل هذه الأحداث تشير إلى أن أعظم أعداء الثوريين، وأكثرهم خبثًا فى الوقت نفسه، تتمثل فى القوانين الفاسدة ودعاتها العواجيز.

«هذا هو هدفنا فى سن القوانين الجديدة تمامًا، ومن ثم قصدنا تمزيق مؤسسات النظام القانونى القديم ذاتها..».[١٧].

وكان أهم هذه القوانين الجديدة بلا شك، القانون المدنى. وفى الوقت الذى كان يعمل فيه لجان الخبراء القانونيين، عمل الآخرون أيضا لكى يقتبسوا أنظمة مختلفة من القوانين الغربية ويكيفوها وفقا للاحتياجات التركية. وفى غضون بضع سنوات كانت تركيا تمتلك قوانين جديدة خاصة بالالتزامات، وقوانين تجارية، وبحرية وجنائية، والإجراءات المدنية والجنائية، وتمتلك نظاما قضائيا جديدًا فى أحكام القضاء تقوم بتطبيقه.

المؤامرة والقمع [١٨]

أدت هذه الإصلاحات إلى تجديد نشاط المعارضين للنظام، الذين كانوا قد خمدوا منذ سحق التمرد الكردى. وفى يونيو ١٩٢٦ اكتُشفت مؤامرة فى أزمير بفضل أحد المخبرين. وكان زعيمها «ضياء خورشيد»، النائب السابق الذى كان يعارض إلغاء الخلافة عام ١٩٢٤، وكان هدفه اغتيال مصطفى كمال بإلقاء قنبلة فى سيارته عند مجيئه إلى أزمير.

ألقى القبض على المتآمرين، وفى يوم ١٦ يونيو، دخل الغازى أزمير سالمًا. وبعد ذلك بيومين نقلت «محكمة الاستقلال» على عجل من أنقرة وانعقدت فى أزمير، وأصدر الغازى رسالة إلى الأمة، قال فيها : «فى يوم من الأيام سوف أموت، ولكن سوف تعيش الجمهورية !».

وبدأت المحاكمة فى ٢٠ يونيو فى سينما «الحمرا» فى أزمير؛ وكان القاضى هو «على» (جتينقايا)، والمعروف باسم «على الأصلع» وهو جندى مخضرم منتدب ومحارب محنك فى القضية الكمالية منذ البداية. وفى يوم ١٣ يوليو صدرت الأحكام بالإعدام ضد المتهمين، ونفذ الحكم فى اليوم التالى. وعادت محكمة «الاستقلال» بعدها إلى أنقرة، وبدأت المحاكمة الجديدة فى ١ أغسطس، لدفعة جديدة من السجناء. وفى ٢٦ أغسطس صدرت عدة أحكام بالإعدام ضد عدد من المتهمين، ونفذت فى اليوم نفسه.

لقد منح «قانون حفظ النظام العام» (قانون الطوارئ) كمال السلطة القانونية للتعامل ليس فقط مع المتمردين فى شرق البلاد ولكن أيضا مع المعارضين السياسيين فى أنقرة وإستنبول وغيرهما. وبعد التمرد الكردى. تم الحظر على الحزب الجمهورى التقدمى، وفرضت رقابة صارمة على صحف المعارضة. وأتاحت مؤامرة أزمير الفرصة فى التعامل مع زعمائها، وكذلك مع الشخصيات المعارضة الأخرى[١٩]. وسرعان ما وسعت «محاكم الاستقلال» فى أزمير وأنقرة تحقيقاتها الموسعة إلى ما هو أبعد من المؤامرة والمتآمرين الأصليين، وباشرت أعمالها بقدر ضئيل من الاهتمام بالقواعد والإجراءات القانونية، وهو ما كان فى الواقع من مزاعم جميع خصوم مصطفى كمال السياسيين الرئيسيين. وبرأ البعض الضباط الأربعة، كاظم قره بكر باشا، ورفعت باشا وعلى فؤاد باشا وجعفر الطيار باشا، وهم متورطون جميعًا فى الحزب التقدمى المحظور، وكانوا على درجة كبيرة من الاحترام بشكل لا يمكن إدانتهم، فأفرج عنهم، مما أثار ارتياحًا كبيرًا منذرًا بالشؤم لدى الجيش وعدد لا بأس به من المدنيين. كان هناك سجناء آخرون أقل حظًا. ومن بين أولئك الذين تم إعدامهم وزير المالية السابق جودت بك وهو من الباقين البارزين فى حركة تركيا الفتاة، بل وتم إعدام عدد من المقربين الحميمين للغازى خلال حرب الاستقلال، مثل العقيد عارف ورءوف بك الذى وُصِف بأنه المتآمر اللدود، وقد كان قد غادر إلى أوربا قبل اكتشاف المؤامرة، وأدين غيابيًا وصدر الحكم ضده بالنفى لمدة عشر سنوات.

ومع حلول عام ١٩٢٧ تم إسكات جميع المعارضين للنظام، سواءً كانوا عسكريين أو دينيين أو سياسيين، وعندما أجريت الانتخابات فى أغسطس وسبتمبر عام ١٩٢٧ من أجل الفترة الثالثة لمجلس الجمهورية التركية، لم يشارك فيها سوى حزب واحد فقط، وهو

حزب الشعب الجمهورى: «حزب مصطفى كمال». وحدث بعد هذه الانتخابات، فى الفترة من ١٥ حتى ٢٠ أكتوبر، أن ألقى مصطفى كمال خطابه الشهير فى مؤتمر حزب الشعب. واستغرق إلقاؤه مدة ست وثلاثين ساعة، ويحتوى الخطاب على وصف الغازى وتبرير ما قام به من إجراءات منذ لحظة هبوطه فى سامسون عام ١٩١٩. وهى لا تزال تعد من اللحظات التاريخية للثورة الكمالية.

العلمانية : والكتابة بالحروف اللاتينية(٧٠)

بدأت الدورة الجديدة للمجلس كالمعتاد بإعادة انتخاب مصطفى كمال رئيسًا، وإعادة تعيين عصمت للوزراء. وعلاوة على ذلك، كانت المشاريع الأخرى قيد الإعداد تهدف إلى إضفاء المزيد من العلمانية والقومية والحداثة على الدولة التركية والشعب التركى، مع قليل من الطابع الإسلامى.

لم تكن الخطوة الأولى تتجاوز التصديق الرسمى على التغييرات التى أنجزت بالفعل. وبدأت المادة الثانية من الدستور ١٩٢٤ بعبارة «دين الدولة التركية هو الإسلام» وهى الصيغة المتبقية التى تم الاحتفاظ بها منذ إعلان الدستور العثمانى الأول عام ١٨٧٦، مع التعديلات المناسبة، وفى ٥ أبريل ١٩٢٨ صمم حزب الشعب على حذف هذه الجملة من الدستور، وبعد خمسة أيام، فى ١٠ أبريل، صوتت الجمعية على قانون بهذا المعنى. وفى الوقت نفسه تم تعديل ثلاث مواد أخرى لإزالة التعبيرات والتلميحات الدينية.

تم فصل الإسلام عن الدولة، وصارت تركيا آنذاك دولة علمانية قانونًا ودستورًا، دولة علمانية حديثة فى دستورها، وقوانينها وتطلعاتها. ولكن ما زال هناك رمز واحد، قوى وعالمى، يشدها نحو الشرق ويبعدها عن شعوب المجتمعات الغربية، الأبجدية العربية. وكانت هذه هى الشارة النهائية للهوية الإسلامية التى لحقت فى ذلك الحين بالخلافة والشريعة المقدسة ومضت نحو غياهب النسيان.

لم يكن إصلاح الأبجدية موضوعًا جديدًا. فقد قدمت مقترحات لإصلاح الكتابة العربية

منذ زمن التنظيمات، ومع ذلك لم تسفر عن شيء يذكر. طرحت فكرة راديكالية وهى التخلى عن الكتابة العربية تماما والاستعاضة عنها بالأبجدية اللاتينية، وقد نوقشت فى تركيا فى عامى ١٩٢٣ و ١٩٢٤، لكنها رفضت بشكل حاسم.

بيد أن الوضع كان قد تغير مع حلول عام ١٩٢٧. فقد كان النظام الكمالى فى ذلك الوقت المتحكم والمسيطر بقوة، يتمتع بعدة سلطات دكتاتورية فعلاً، وأجبرت المعارضة الدينية على الإذعان، وأصيبت بخيبة أمل بسبب سلسلة من الضربات الساحقة. وظهر عامل جديد له بعض الأهمية، وهو القرار الذى اتخذته السلطات السوفيتية لاعتماد الأبجدية اللاتينية بدلا من العربية للغات التركية فى الاتحاد السوفيتي، وبالتالى توفر لحكومة الجمهورية التركية كل من المثال والحافز.

وبالفعل فى مارس ١٩٢٦، وفور صدور قرار الاتحاد السوفيتي، كان وزير التربية والتعليم نجاتى يتحدث عن الأهمية السياسية للكتابة بالحروف اللاتينية. واستمرت التحضيرات خلال عام ١٩٢٧، ولكن لم يسمع أى شيء بصفة عامة حتى يناير عام ١٩٢٨، عندما انطلق وابل من الطلقات الأولى من النيران. ففى ٨ يناير ألقى محمود أسعد وزير العدل، وهو من الإصلاحيين الراديكاليين الذين قاموا بدور رئيسى فى إلغاء الشريعة المقدسة، كلمة أشاد فيها بمزايا الكتابة اللاتينية. وبعد أسبوعين، ذهب وزير التربية والتعليم حمدالله صبحى إلى أبعد من ذلك ؛ حيث قال «إن اعتماد الحروف اللاتينية ضرورة بالنسبة لنا. إن مصير الأدب القديم قد حُكم عليه بالفناء»[٧١]. وفى ٢٤ مايو تم اتخاذ الخطوة التشريعية الأولى بموجب القانون، وهى تبنى الأرقام «الدولية» بدلاً من الأرقام العربية التى كانت تركيا تشارك الدول الإسلامية الأخرى فى استعمالها فيما سبق. وفى يوم ٢٦ يونيو اجتمعت لجنة خاصة فى قصر طولمه باغجه فى إستنبول، بهدف «بحث إمكانية وطريقة اعتماد الحروف اللاتينية». وقد أدار كمال شخصيا فى إستنبول خلال فصل الصيف المناقشات الخاصة بها، ولا ريب أنه كان مسئولا عن الطريقة السريعة والعاجلة التى أنجزت بها اللجنة أعمالها.

تم الانتهاء من الأبجدية الجديدة خلال ستة أسابيع، واستعد كمال لتقديمها للأمة. وفى ٩أغسطس ١٩٢٨ عندما كان الغازى باشا هو الرئيس الحالى للجمهورية، ظهر فى دور جديد، بوصفه معلمًا. فقد كان حزب الشعب الجمهورى قد عقد مهرجانًا احتفاليًا فى تلك الليلة، فى حديقة «سراى بورنى». وكان كثير من رموزه القيادية البارزة حاضرين. وفى حوالى الساعة الحادية عشرة، ظهر الرئيس بنفسه، وبعد حين صعد لمخاطبتهم، قائلا:

«أصدقائى، إن لغتنا الغنية والمتناغمة الآن تستطيع أن تعرض نفسها على الحروف التركية الجديدة. ويجب علينا أن نحرر أنفسنا من هذه العلامات غير المفهومة، والتى قيدت عقولنا على مدى قرون فى إطار حديدى، ويجب أن تتعلموا الحروف التركية الجديدة على وجه السرعة، علموها لمواطنيكم، للنساء والرجال والحمالين والبحارة. اعتبروها واجبًا وطنيًا... وعندما تقومون بتنفيذ هذا الواجب، ضعوا فى اعتباركم أنه من العار على أية دولة أن تتكون من ١٠ أو ٢٠ فى المائة من المتعلمين، و٨٠ أو ٩٠ فى المائة من الأميين... والعيب ليس بسببنا، بل هو بسبب أولئك الذين فشلوا فى فهم طبيعة الترك وقيدوا عقله فى سلاسل. الآن هو الوقت المناسب للقضاء على أخطاء الماضى. وسنعمل على إصلاح هذه الأخطاء، وللقيام بذلك الأمر أريد مشاركة جميع مواطنينا... سوف تثبت أمتنا، بأبجديتها وبعقلها، أن مكانها مع العالم المتحضر»[٧٤].

بعد هذه الدعوة إلى التعبئة، قام الغازى بجولة فى البلاد، يعلِّم، ويستنطق عامة الناس فى ساحات القرية، والمدارس وقاعات المدينة، والمقاهى. وأعقبه رئيس الوزراء وغيرهم من كبار الشخصيات وقاموا بحذوه، وسرعان ما انقلبت كل تركيا إلى مدارس للتعليم، بمثقفى البلاد، وهم مسلحون بالسبورة والحامل، يعلمون الناس القراءة وكتابة الحروف الجديدة. وفى ١ نوفمبر ١٩٢٨ عقد المجلس، فى اليوم الأول من دورته الجديدة، العزم على تقديم أبجدية مصطفى كمال الجديدة على لوح ذهبى، وفى ٣ تشرين الثانى أقروا قانونًا يحدد الحروف التركية الجديدة، ويحظر استخدام العامة الحروف الأبجدية العربية للغة التركية بعد انتهاء السنة. وبعد بضعة أيام انعقدت الامتحانات لاختبار معرفة القراءة والكتابة لموظفى الخدمة المدنية بالحروف الجديدة، وفى يوم ١١ نوفمبر عرض مجلس الوزراء القرارات والتعليمات المنصوص عليها فى الأنظمة المعمول بها فى «مدرسة الأمة».

تنص المادتان ٣ و ٤ على أن : «كل مواطن تركى من الذكور والإناث عضو فى هذه المنظمة؛ والمدرب الرئيسى لمدرسة الأمة فخامة رئيس الجمهورية، الغازى مصطفى كمال»[٧٣].

قدمت الحجج المختلفة لشرح قيام ثورة فى الأبجدية وتبريرها. كانت الحروف العربية غير ملائمة للتعبير عن أصوات اللغة التركية، بل كانت صعبة التعلم ومزعجة فى الطباعة، وبالتالى فهى تشكل عائقًا أمام التعليم والتوسع الثقافى. هذه الاتهامات ليست على غير أساس، فمن المؤكد أن الحروف الجديدة واضحة وبسيطة، وقد أنارت صوتياتها الطريق نحو الزيادة العظمى فى معركة القراءة والكتابة والتوسع السريع فى المنشورات. ولكن الغرض الأساسى للتغيير لم يكن يعنى كثيرًا بالنواحى العملية التربوية والاجتماعية والثقافية. كان مصطفى كمال، وهو يجبر شعبه على قبولها، يهدف إلى غلق الباب على الماضى وفتح الباب أيضًا أمام المستقبل. الطريق الآن ممهد نحو القطيعة النهائية مع الماضى والشرق، والاندماج النهائى لتركيا مع الحضارة الغربية الحديثة. وقد أعربت عن هذه الرغبة بشكل واضح، بكل ما فيها من أخطار كامنة، الكاتبة التركية السيدة خالدة أديب آديوار:

«يمكن أن نستوعب الحضارة الحديثة فى مجملها. وهذا لا يعنى أننا نستطيع أن نصطنع الحضارة الغربية كما هو الحال فيما تتميز به اللغة الإنجليزية، أو الفرنسية أو الإيطالية. ولذلك، فإن أية أمة، حتى فى التحاقها المتأخر بهذه الحضارة، لن تكون مجرد تابع لها فحسب، ولكنها ستكون أيضا جزءًا من الحضارة الغربية. إن التقليد التام والاحتذاء الخانع لأى نموذج يعتبر مغايرًا تمامًا لروح الحضارة الغربية. وهذه النقطة تحتاج إلى عناية خاصة من أولئك الوافدين حديثًا على هذه الحضارة[٧٤].

تجربة الديموقراطية :

تم تجديد القانون الذى يخول إقرار قانون الطوارئ فى عام ١٩٢٧ لمدة سنتين أخريين. وفى يوم ٤ مارس ١٩٢٩ سمح برفعه، وأعلنت الحكومة أنها لن تمده. وفى البداية. لم تكن هناك استجابة لهذا التخفيف من السيطرة الإدارية. ثم، فى ديسمبر ١٩٢٩،

بدأت تصدر صحيفة جديدة اسمها «يارين» (غدا) جذبت الاهتمام بانتقاداتها للحكومة. وكما حدث فى عام ١٩٢٤، لم يكن الهجوم موجهًا ضد كمال ولكن ضد عصمت رئيس مجلس الوزراء وخصوصا ضد سياساته الاقتصادية. وفي أبريل، صودرت الصحيفة ليوم واحد، وفى ١٧ مايو حكم على محررها عارف أوروك بالسجن لمدة شهر بتهمة كتابة مقالات تحريضية. ولم يمر وقت طويل حتى عاد إلى العمل، واستمر فى انتقاداته للحكومة والمسئولين الحكوميين على حدة(٧٥).

كان رد الفعل المعتدل هذا، قد بشر بتجربة ثانية مع المعارضة التى تحظى بالتسامح. وجاءت أول إشارة من مصطفى كمال نفسه، الذى ذكر فى حفلة راقصة فى «يالوفا» أن هناك حزبًا جديدًا على وشك أن يتم تشكيله. وفى ٩ أغسطس ١٩٣٠ كتب فتحى بك العائد إلى تركيا من سفارته في باريس، رسالة إلى مصطفى كمال يشكو من فشل سياسات الحكومة المالية والاقتصادية، لعدم وجود نقد حر فى المجلس، وما نتج عن ذلك من عدم الشعور بالمسؤولية لدى مجلس الوزراء. وقال إن المطلوب معارضة، ومن ثم طلب آراء الرئيس فى اقتراحه بتشكيل حزب جديد. أجاب كمال مؤكدا من جديد عن إيمانه بحرية المناقشة ومعبرا عن رضاه وارتياحه نحو قبول فتحى للمبادئ الأساسية للجمهورية العلمانية. نشرت الرسالة والرد عليها في حينها، وفى ١٢ أغسطس أحال دستور الحزب الجمهورى الحر إلى ممثل إستنبول، ومرفقًا معه الطلب بتسجيله وفقًا لقانون الجمعيات. شمل البرنامج على قدر عظيم من الحرية، وانخفاض الضرائب، وارتقاء الحكومة على نحو أفضل(٧٦).

لا تزال الحياة القصيرة والحزينة للحزب الجمهورى الحر، حلقة غامضة فى تاريخ الجمهورية التركية، وأدت إلى تفسيرات مختلفة. ويعتقد البعض أن مصطفى كمال كان يرغب حقًا فى إنشاء دولة ديمقراطية متعددة الأحزاب فى تركيا، وتخلى عن المحاولة فقط عندما أثبت العنف الرجعى أنها ما زالت غير ناضجة. وقال آخرون إنه كان يهدف فقط إلى ترويض المعارضة حتى يمكن التحكم فيها للتنفيس عن التوتر فى أثناء فترة الأزمة الاقتصادية، وسحقها عندما بدا أنها خارج نطاق السيطرة. وفسر الآخرون مرة أخرى وجود خلاف بين كمال وعصمت، أن الأول قد سعى لوجود توازن بين عصمت وحزب

الشعب، وقد جعله الثانى فى النهاية يقتنع أن هذه التجربة كانت خطيرة للغاية. ومن المؤكد أن الحزب الجمهورى الحر، قد تم تأسيسه بنفوذ مصطفى كمال، وكان يعمل تحت إشرافه التام، وكان أقل استقلالا من الحزب خلال عام ١٩٢٤، وبدا عاجزًا عن أن يكون بديلاً جديًا للحزب الحاكم(٧٧).

وأيًا كانت حقيقة الأمر، فسرعان ما أصبح واضحا أن التجربة خطيرة وغير ناضجة. كان فتحى وعصمت حريصين على الحفاظ على إبقاء المجاملة والود تجاه كل منهما الآخر إلى أقصى حد، ولكن ظهور المعارضة المجازة أثار انفجار الأحقاد المتراكمة والاستياء من جهات عديدة ومختلفة. وكان يعقب خطب فتحى شغب واضطرابات كما كانت هناك توجهات منذرة بالشر فى الولايات الشرقية. وأخيرا، وفى نوفمبر تم حل المعارضة الموالية للغازى. وفى ١٥ نوفمبر اتهم فتحى الحكومة بالقيام بمخالفات انتخابية فى المجلس، وبعد ذلك بقليل أعلن عن قراره بحل الحزب الجمهورى الحر «لأن النضال ضد الغازى صار مستحيلاً»(٧٨). تم إبلاغ هذا القرار فى وزارة الداخلية فى رسالة مؤرخة فى ١٧ نوفمبر ١٩٣٠ وظهر فى نفس الوقت تقريبًا حزبان من الأحزاب الصغيرة الأخرى، وتم حل الحزب الجمهورى الشعبى وحزب العمال الجمهورى وحزب الفلاحين بأمر مباشر من الحكومة(٧٩).

التطور الاقتصادى(٨٠)

وفى أكتوبر ١٩٢٩ أدى انهيار بورصة نيويورك للأوراق المالية إلى كساد كبير، انتشر بسرعة فى جميع أنحاء العالم، وبالتالى أحدث ركودًا تجاريًا وانخفاض الأسعار والبطالة والخراب. وعلى الرغم من أن تركيا لم تكن قد استوعبت جيدًا الاقتصاد الحر الرأسمالى فى العالم الغربى، فإنها تضررت بشدة من جراء هبوط أسعار المنتجات الزراعية، والتى كانت تعتمد عليها فى صادراتها التجارية إلى حد كبير جدا. وإذ كانت تتمتع إلى حد كبير بالاكتفاء الذاتى فى المواد الغذائية، كانت قادرة على إطعام شعبها وحمايته من العواقب المرعبة للغاية للكساد.

ولكن موقفها الاقتصادى فى نواح أخرى كان مكشوفا للغاية. ذلك أن البنود الاقتصادية فى معاهدة لوزان قد قيدت قوتها بفرض رسوم جمركية معينة، وتركتها مع صناعة متخلفة متأخرة وميزان تجارى خطير غير مناسب. وكانت تعتمد على الواردات من البلدان الصناعية الأكثر تقدما فى العديد من التجهيزات الحيوية، وتقوم بدفع المقابل عن طريق صادراتها من المواد الخام. ومع انخفاض الأسعار، سرعان ما واجه القادة الأتراك أزمة اقتصادية خطيرة، نتيجة لأحداث لا يد لهم فيها ولا فى مقدرتهم التحكم فيها، لكنها كانت تتطلب منهم إجراءات تصحيحية فورية.

اتسمت التدابير الأولى التى اتخذتها الحكومة التركية- والتى أجرتها معظم الحكومات الأخرى المتضررة من الأزمة- بكونها متشددة ومقيدة، بدلا من أن تكون وسيلة علاجية راسخة فى تأثيرها، وكانت تهدف إلى الحد من حجم التجارة الخارجية وخفض الإنفاق الحكومى. وفى يونيو ١٩٢٩، بالقيود التى فرضتها معاهدة لوزان، صدّق المجلس على قانون التعريفة الجديدة، وكان يقصد به توفير الحماية اللازمة للصناعات التركية الوليدة التى كان النظام الكمالى يحاول تعزيزها منذ البداية، ولكن بدون نجاح يذكر. ودخلت هذه التعريفة الجديدة حيز التنفيذ فى ١ أكتوبر ١٩٢٩، وقبل بداية الكساد الاقتصادى مباشرة، وكان حتما أن يتحول التشديد على السياسة الضريبية المالية التركية من الهدف الأصلى لتعزيز الصناعة إلى الحاجة الفورية للتقييد والحماية. وانخفضت فى ٤ ديسمبر القيود التى فرضت على تعاملات وعمليات الشراء فى الخارج، وانخفض سعر الجنيه التركى إلى ١١,١٠ من سعر الجنيه الإسترلينى.

وقد حولت هذه الإجراءات وغيرها من التدابير التى تلتها الميزان التجارى لصالح تركيا، وأعطت بعض إجراءات الحماية للمنتجات المحلية، ومع مرور الوقت وضعت التجارة الخارجية للبلاد بأكملها تحت سيطرة الحكومة. وعلى أية حال، فقد كان القادة الأتراك يدركون جيدًا أن هذه القيود رغم أثارها المباشرة المفيدة، فإنها لم تفعل شيئاً لتحقيق معظم ما تحتاج إليه البلد- التوسع الاقتصادى، ورفع مستوى معيشة الناس، وجعلها أقل تعرضا لتقلبات التجارة الدولية.

تسبب الفتور الاقتصادى الذى حدث فى عام ١٩٢٩، والمصاعب التى نتجت عن ذلك، فى إعادة إحياء المشاعر المعادية للغرب ومناهضة الرأسمالية مرة أخرى، كما هو الحال فى الأيام الأولى عند الكفاح من أجل الاستقلال، وبدا لكثير من الأتراك أن الرأسمالية والامبريالية – وكانتا متماثلتين تقريبًا، هما العدوان الحقيقيان، ويمثلهما الغرب، فيما نتج عنهما من الجشع وعدم الكفاءة، وكانا يستعبدان الشعوب المتخلفة، من خلال احتكارهم واستغلال تخلفهم. كانت الديون العثمانية، وقيود لوزان، والعجز التجارى– قد أحدثت آنذاك أزمة رهيبة أصابت الغرب بالنكبة والتخبط، فبدا غير قادر تمامًا على السيطرة عليها أو علاجها، وقد تورط فيها الأتراك بشكل مؤلم، وهم لا ناقة لهم ولا جمل.

كانت هناك حاجة ماسة إلى رأس المال والمبادرة من أجل التنمية ؛ فمن ذا الذى كان يمكن أن يمدهم بهما ؟ لم يكن النظام الجمهورى الجديد بعد النضال من أجل إنهاء السيطرة الأجنبية والتدخل، ينظر بعين العطف إلى رءوس الأموال الأجنبية، وكذلك لم تظهر أى رغبة لدى المستثمرين فى ضخ أموال كبيرة فى تركيا [٨١]. وكانت المشروعات الرأسمالية المحلية تفتقر إلى رءوس الأموال والمؤسسات، ولم يرغب مثل هؤلاء الناس الذين كانوا ما زالوا يمتلكون الثروة بعد سنوات طويلة من الحرب والاحتلال والثورة، فى خوض مغامرة فى مشاريع من نوع جديد وغير مألوف. ولم تفعل الحكومة من جانبها شيئا يُذكر لتشجيع المؤسسات الخاصة المحلية. إن وجود نظام يتألف من الجنود والموظفين، احتفظ بالكثير من الاحتقار والازدراء التقليدى للتجارة والتجار، والأدهى من ذلك أن الطبقة التجارية فى المدن الكبيرة كانت ما زالت تتألف إلى حد كبير جدا من المسيحيين واليهود.

لقد فشل الغرب ؛ فكان لابد من أن تتحول أنظار الكثيرين إلى جزء آخر من العالم، حيث كانت تجرى تجربة نظام منافس ومختلف تماما فى التنظيم الاقتصادى. كانت روسيا السوفيتية، مع كل الصعوبات التى تواجهها، قد تأثرت بشكل طفيف بالأزمة الرأسمالية. وبدا اقتصاد الدولة الذى توجهه وتعمل على إدارته، فى مأمن من الكساد الاقتصادى، وحتى حكومات الغرب الرأسمالية، فى مواجهتها التحدى الصارخ لمبادئها الخاصة بها، كانت تحاول حل الأزمة عن طريق زيادة تدخل الدولة فى الشؤون الاقتصادية. وسرعان ما لحقتها تركيا، بل وتجاوزت من حذت حذوهم.

التأثيرات الروسية

وغالبًا ما كان هناك افتراض بأن السياسة التركية فى سيطرة الدولة كانت مستلهمة من مثال الاتحاد السوفييتى ومنظوره، بالتأكيد كانت هناك نقاط تشابه، وحتى على مستوى الاتصال المباشر. لقد كانت العلاقات بين الجمهورية التركية والاتحاد السوفيتى ودية منذ الأيام الأولى من الحركة الكمالية، عندما تم التقارب بين نظامين ثوريين محظورين، بواسطة «الكفاح المشترك الذى خاضه كلا الشعبين ضد تدخل الإمبريالية»[٨٢]. وبعد فتور مؤقت خلال فترة، صارت العلاقات فيما بعد، أكثر دفئًا فى عام ١٩٢٤-١٩٢٥، عندما حدث اشتباك مع بريطانيا حول مسألة الموصل ومالت المشاعر التركية مرة أخرى بعيدا عن الغرب، واتجهت نحو السوفييات، مما أدى إلى توقيع معاهدة الصداقة الروسية التركية فى كانون الأول / ديسمبر ١٩٢٥.

لم تُحدث هذه الصداقة الدبلوماسية أية تأثيرات إيديولوجية، وكان كمال قد أوضح منذ البداية أنها مهما كانت الحجج التى قد تثار حول الشيوعية فى روسيا فإنها لم تكن مفيدة فى تركيا. وفى أكثر من مناسبة نفى على وجه التحديد أى تقارب بين الكمالية والإيديولوجيات الشيوعية، وفى أوائل يناير ١٩٢١ اتخذ خطوات للتصدى للأنشطة الشيوعية فى تركيا. وفى ١٩٢٢ حظرت حكومة رءوف الدعاية الشيوعية ؛ وفى عام ١٩٢٥ كان ما تبقى من الآثار القانونية للحزب الشيوعى التركى قد تم حظره نهائيًا[٨٣]. وفى روسيا تم ابتلاع هذه الإهانات للمسألة الشيوعية لأسباب سياسية، وانشغل أتباع المذهب الشيوعى بتوضيح أن كمال رغم معاداته للشيوعيين، يمكن اعتباره تقدميًا وثوريًا منذ أن قام بتدمير بقايا الإقطاع، واتبع سياسات زراعية ليبرالية، وشرع فى القيام بالتنمية الصناعية، ومقاومة انتهاكات الغرب الرأسمالية[٨٤].

وفى عامى ١٩٢٨-١٩٢٩، وفى سياق إعادة توجيه الإيديولوجية العامة فى موسكو، تم اعتماد خط جديد من التفسير، وتحول كمال فجأة من كمال البطل الثورى إلى طاغية رجعى:

«لم تعد الكمالية حركة جماهيرية، وهى فى طريقها نحو الاستسلام الكامل. وقد دمرت بعض بقايا النظام الإقطاعى ولكنها لم تحطمها كلها على الإطلاق، فى القرى التركية، وقاعدتها الاجتماعية والتحالف بين الطبقات العليا من البورجوازية وكبار ملاك الأراضى، بالإضافة إلى «الكولاك» ويقال إن كمال مزج فى حكمه مزيجًا فريدًا من الرعب والدهماوية الاجتماعية، وفاشية قومية أو بونابرتية زراعية ذات سمات تركية خاصة».

كان كمال فاشيًا ؛ وكانت تركيا تحت حكمه تتراجع نحو الهيمنة الإمبريالية والرجعية الاجتماعية[٨٥].

ومن المؤكد أن هذه التغييرات قد أثرت على العلاقات بين الحكومتين. وأدت إعادة تقييم الروس للنظام الكمالى إلى تجديد النشاط الشيوعى التركى ضده، وهذا بدوره أدى إلى إجراءات قمعية جدية وعنيفة من قبل السلطات التركية. وفى صيف عام ١٩٢٩ أعلن عن هذا فى الصحافة السوفيتية، التى أدانت بلهجة قوية الإجراءات التى اتخذتها الحكومة التركية وسياساتها الاقتصادية. وردت الصحف التركية فى الدفاع عنها، ولفتت انتباه الروس إلى بعض عيوبهم الخاصة. وعندما صارت الصحف فى كلا الجانبين عبارة عن أجهزة حكومية، كان من السهل أن تتحول المجادلات الصحافية الانفعالية إلى نزاعات دولية[٨٦].

ومن اللافت للنظر أكثر فى ظل هذه الظروف، أنه ظهر على الساحة تحسن مثير فى العلاقات الروسية التركية فى الأشهر القليلة التالية. وجاءت الإشارة الأولى فى نوفمبر عام ١٩٢٩ عندما تم توقيع معاهدة تجارية مع الاتحاد السوڤييتى. وفى ١١ ديسمبر تم تأسيس شركة للتجارة مع الاتحاد السوڤييتى بواسطة البنك الزراعى وبنك الصناعة والمناجم. وفى ١٣ ديسمبر وصل إلى أنقرة النائب المفوض السوڤيتى للشؤون الخارجية، كاراخان، حيث استقبله مصطفى كمال، وفى يوم ١٧ ديسمبر تم التوقيع على «بروتوكول روسى تركى»، وتجديد اتفاق عام ١٩٢٥: وكانت العلاقات ما زالت أقوى فى سبتمبر ١٩٣٠ عندما ذهب وزير الخارجية التركى رشدى (رأس) فى زيارة إلى موسكو وتلت ذلك زيارات أخرى، لتفينوف فى أنقرة فى أكتوبر ١٩٣١، وعصمت باشا فى موسكو فى أبريل / مايو ١٩٣٢،

وفورشيلوف فى أنقرة فى عام ١٩٣٣، وجلال بايار فى موسكو فى يوليو ١٩٣٥. ومن أهم هذه الزيارات، زيارة رئيس الوزراء التركى ووزير الخارجية إلى موسكو عام ١٩٣٢، حيث قاما بالتوقيع فى ٨ مايو على اتفاق مع اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية للحصول على قرض بمبلغ ثمانية ملايين دولار، واستخدم معظمه فى تطوير صناعة الغزل والنسيج، تحت إشراف منظمة سوفيتية فى قيصرى.

وبينما كان الغرب لا يزال فى قبضة الكساد الاقتصادى، كان السوڤييت على هذا النحو قادرين على تقديم منهج فى التطور الاقتصادى، ورءوس الأموال للشروع فى تنفيذه، وخبراء للمساعدة فى تطبيقه. كان اعتماد الكمالية على الاشتراكية ليس بسبب أية ميول سياسية أو عقائدية للاتحاد السوفيتى أو شيوعية، ولكن بسبب الضرورات العملية المجردة فى لحظتها. لم تكن البلاد قد تعافت تمامًا من الخراب والدمار الذى نجم عما سبق من صراعات واضطرابات، كانت آنذاك قد ضربت مرة أخرى بعواقب الأزمة العالمية التى لم يكن قادة تركيا مسئولين عنها أو يتحكمون فيها. كانت هناك حاجة ماسة للمساعدة؛ ويمكن أخذها حيثما توجد.

سيطرة الدولة

جاءت أول إشارة للسياسة الاقتصادية الجديدة فى كلمة لعصمت باشا فى سيواس فى عام ١٩٣٠، عندما أكد على الحاجة إلى مزيد من النشاط الاقتصادى من قبل الدولة. ثم فى ٢٠ أبريل ١٩٣١، نشر مصطفى كمال برنامجه الشهير، والذى بيَّن فيه، لأول مرة، ستة مبادئ أساسية لا تتغير تم اعتمادها فى الشهر التالى من قبل المؤتمر العام لحزب الشعب الجمهورى، وقد أُدمجت لاحقًا فى الدستور. وهى لا تزال تمثل الأسهم الستة التى تشكل قمة الحزب. بنص «حزب الشعب الجمهورى» فى المادة الأولى من هذا البيان، أنه جمهورى، وقومى، وشعبى واشتراكى وعلمانى وثورى.

لم يكن هناك جديد فى هذه المبادئ، سوى مبدأ واحد جديد، وهو «دولتجيلق» وهى كلمة تترجم عادة بسيطرة الدولة. وتقدم المادة الثالثة من البيان تعريفًا لها بهذه الكلمات :

«على الرغم من أن العمل الخاص والأنشطة الخاصة تعتبران من الأفكار الأساسية، فإن أحد مبادئنا الرئيسية هى إثارة اهتمام الدولة فعليًا بالمسائل المتعلقة بالمصالح العامة والحيوية للأمة، وخاصة فى المجال الاقتصادى، وذلك لقيادة الأمة نحو الازدهار خلال أقصر وقت ممكن»(٨٧).

وقدمت تعريفات أخرى لسيطرة الدولة فى السنوات التالية، من قبل الحزب والحكومة، وكمال نفسه. وكان المتحدثون عن سيطرة الدولة يشيرون بشىء من الألم إلى أنهم لم يكونوا اشتراكيين، ولم تكن لديهم نية لتنظيم الاقتصاد الاشتراكى أو تأسيس نظام احتكارات الدولة، وأنهم لم يمسوا الزراعة مطلقًا، ولم تكن لديهم الرغبة فى القضاء على المؤسسات الخاصة الصناعية. والتجارية. وكان غرضهم البدء فى تطوير المشروعات المتعلقة بالمجالات ذات الأهمية الحيوية والتى تمس قوة الأمة ورفاهيتها، وكانت رءوس الأموال الخاصة تعانى حينذاك من العجز وعدم الكفاءة والمعوقات.

فى عام ١٩٣٣ أُعدت أول خطة خمسية تركية، من أجل التوسع فى الصناعة التركية، وتمت الموافقة عليها فى ٩ يناير ١٩٣٤، واكتملت فى عام ١٩٣٩. ولا شك فى أن هذه الخطة مستوحاة من سابقتها الروسية، ولا ريب أنها تمت بمساعدة القروض الروسية والنصائح الروسية. وكان هدفها التطوير المتزامن للصناعات الاستهلاكية، وعلى رأسها المنسوجات، وكذلك الورق والزجاج، والسيراميك، والقوى الصناعية الأساسية، وبصفة خاصة صناعة الحديد والصلب، والكيماويات. وتتمثل أهم الإنجازات فى المصنع السوفيتى للنسيج فى قيصرى، وهو مكون من ٣٣,٠٠٠ مغزل ومصنع الحديد والصلب الذى أسسه الإنجليز فى قره بوك(٨٨).

وبينما تطورت الخطة الخمسية، فإن المخططين الاقتصاديين الأتراك، على الرغم من أنهم كانوا ما زالوا يؤكدون احترامهم للمشروعات الخاصة، فإنهم أبدوا القليل من الاهتمام بتوسعها أو حتى بقائها. ومرة أخرى لم تكن الأسباب مذهبية.

يقول مصطفى كمال فى معرض أزمير فى أغسطس ١٩٣٥ : «إن نظام سيطرة الدولة المطبق فى تركيا، ليس نظاما منسوخًا ومترجمًا عن الأفكار التى طرحها المنظرون

الاشتراكيون منذ القرن التاسع عشر ؛ إن اشتراكيتنا تعتمد أساسًا على مبدأ أن الدولة يجب أن تترأس الاقتصاد الوطنى، وتتخذ أساسها من المبادرات القائمة فى القطاع الخاص ومن القدرات الشخصية للأفراد، ولكن فى نفس الوقت يجب أن تراعى جميع احتياجات دولة كبيرة وأمة عظيمة، والحقيقة أنه لا يزال الكثير الذى يجب القيام به»[٨٩].

كان خبراء الاقتصاد على وجه العموم صارمين فى حكمهم على الإنجازات الاقتصادية للاشتراكية التركية. ومما لا شك فيه، أنها منحت البلاد العديد من المؤسسات الصناعية الجديدة. كانت هناك مصانع للمنسوجات فى قيصرى، وايركلى، ونازيللى، وملاطية، وبورصة، ومصانع للورق والسيلولوز فى أزمير، والحرير الاصطناعى فى جملك، والزجاج والزجاجات فى باشا باعجه، والأوانى الخزفية فى كوتاهيه، والكبريت فى كجيبورلى، والأسمنت فى سيواس. وفى الصناعات الثقيلة، كانت هناك صناعات الإنتراسيت الضخمة فى زونجولداق، ومصانع الحديد والصلب فى قره بوق. ولكن الجهود التى بذلها المخططون الأتراك، ومستشاروهم الأجانب، كانت فى كثير من الأحيان غير موفقة ومشوشة ومضللة، وهناك حكايات كثيرة عن الإسراف فى المصانع وعدم كفاءتها، وعن إنتاج المنتجات الرديئة غير المطابقة للمواصفات بأسعار مرتفعة.

يقول تقرير ثورنبورغ Thormburg «إن ما نراه فى تركيا، لا يبدو اقتصادًا مخططًا، ولكن يبدو اقتصادًا رأسماليًا يدار بصورة سيئة، وقد تم الحصول على معظم رأس المال المقدم من الحكومة... والنتيجة (بسبب النفوذ الروسى) هجين لا يجسد أفضل ما لدى الأم والأب من قوى كامنة[٩٠].

يتهم تقرير ثورنبيرغ المخططين الاشتراكيين ليس فقط بإفساد أعمالهم الخاصة، ولكن أيضا بمنع التوسع فى المشروعات الخاصة التى قد تكون قد أقيمت على خلاف ذلك.

«إن المشاريع الخاصة لم تفشل، وكانت تشجع عمدًا» [٩١]. ويقر تقرير البنك الدولى للإنشاء والتعمير، من جهة أخرى أن «تركيا قد حققت تقدما كبيرًا من خلال الاشتراكية. ولا ريب فى أنه يمكن رصد الإنجازات التى وقعت فى هذه الفترة فى إطار المشاريع الخاصة المحلية قياسًا مع المعوقات المتمثلة فى التراث العثمانى» [٩٢].

ولعل أخطر خلل فى العملية برمتها كان الإهمال شبه التام للزراعة. وبناء على ذلك، يقول هرشيلاغ: لا تزال معظم الثروات الطبيعية للبلاد غير مستغلة، ولم يزد الإنتاج الزراعى، ولم يتم إطلاق قوة العمل سوى بطاقة محدودة للصناعات الحضرية»[٩٣].

السنوات الأخيرة

خلال السنوات الماضية وخلال ثلاثينيات القرن العشرين كانت حكومة الجمهورية متعلقة أساسا بالمسائل الاقتصادية، ثم انشغلت بالخطر المرتقب من عدوان المحور. ومع ذلك فقد وجد مصطفى كمال الوقت الكافى لاتخاذ إجراءات أخرى قليلة من التغريب والإصلاح. ففى عام ١٩٣٠ تم التخلى عن تجربة الحكومة الديموقراطية الثانية على غرار النمط الغربى بعد وقت قصير، ولم تجر أية محاولة أخرى للتجديد حتى عام ١٩٤٥[٩٤]. لكن استمرت أشكال أخرى من التغريب. وفى ديسمبر ١٩٣٤ أعطيت النساء حق التصويت فى الانتخابات البرلمانية وحق انتخابهن نائبات، وفى انتخابات عام ١٩٣٥ انتخبت سبع عشرة امرأة.

وقد جاء العام ١٩٣٥ نفسه بتجديدين بارزين آخرين. وكان الأول فرض الألقاب على جميع الأتراك، والثانى هو بداية العطلة الأسبوعية فى جميع المكاتب الحكومية والعامة، من الساعة الواحدة بعد الظهر من يوم السبت وحتى صباح يوم الاثنين.

أسهمت كل هذه الإجراءات فى الانفصال الجذرى عن العرف الإسلامى، على الرغم من أن ذلك كان تجديدًا صغيرًا مقارنة بما كان قد تم فعلا. يعد يوم السبت هو يوم العطلة الأسبوعية عند اليهودية والمسيحية، ولكنه ليس من عادات المسلمين، فيوم الجمعة هو يوم للعبادة العامة عند المسلمين، وليس يوم السبت، الذى كان يشهد أكبر النشاطات فى الأسواق التى تتمحور حول المساجد، وهذا يعد من الأشياء التقليدية. وقد أقر المجلس يوم الجمعة. عطلة أسبوعية لعمال السكك الحديدية فى عام ١٩٢٠، وفى عام ١٩٢٤ تم تعميمه على جميع المدن مع أكثر من عشرة آلاف نسمة. ولقد اتضحت المزايا الاقتصادية والإدارية على أثر نقل يوم العطلة الأسبوعية من يوم الجمعة الخاصة بالمسلمين إلى يوم الأحد المسيحى، وما تلاه منطقيًا من اعتماد الساعة الغربية والتقويم الغربى[٩٥].

كان الأتراك، مثل معظم الشعوب الإسلامية الأخرى، لا يستخدمون عادة أسماء العائلة. حيث كان أى رجل يُعرف باسمه الشخصى أو اسمه الذى ولد به ويضاف إليه الاسم الثانى خلال مرحلة الطفولة، أو من خلال اسم والده. لقد كانت الألقاب موجودة، ولكنها كانت نادرة الاستعمال وغير منتشرة. لقد أدت العلاقات المعقدة والمتسعة للغاية فى المجتمع الحديث إلى الحاجة لوضع نظام لأسماء العائلة، وكان اعتماد القانون المدنى الجديد قد جعله ضروريًا فى الحال. وهناك قانون ٢٨ يونيو ١٩٢٤ الذى فرض على كل مواطن الالتزام بتبنى اللقب اعتبارًا من ١ يناير ١٩٣٥[٩٦]. وفى الوقت نفسه ألغيت جميع الرتب غير العسكرية والألقاب المتبقية من النظام القديم، واستبدالها بكلمات جديدة «باى وبايان» (السيد والسيدة). وقد اختار رئيس مجلس الوزراء، عصمت باشا اسم المكان الذى انتصر فيه فى معركة عسكرية، وأصبح اسمه «عصمت اينونو». وتخلى الرئيس عن ألقابه الـ «الغازى والباشا»، واتخذ لنفسه لقب «أتاتورك» (أبو الترك). وفى الوقت نفسه تخلى عن اسمه، فأسقط الكلمة العربية «مصطفى» ليصبح اسمه «كمال أتاتورك» وهو الاسم الذى ظل يعرف به بقية حياته وبعد مماته[٩٧].

فى الأشهر الأولى من عام ١٩٣٨، وخلال رحلة قام بها فى الأناضول، تعرض كمال أتاتورك إلى وعكة صحية. وسرعان ما ساءت صحته، بعد تحسن حالته قليلاً، وفى أول سبتمبر اعتقد أنه من المستحسن أن يكتب وصيته. وفى نوفمبر عندما عقدت أول جلسات المجلس، كانت رسالة الرئيس، قد قرأها رئيس الوزراء نيابة عنه للمرة الأولى، وفى يوم ١٠ نوفمبر علمت الأمة بذهول وأسى بوفاة القائد العظيم الذى قاد الأمة طوال ما يقرب من عشرين عاما. وكان نص البيان الحكومى : «فقد الوطن التركى مشيده العظيم، فقدت الأمة التركية زعيمها القوى، وابنًا عظيمًا من أبنائها»[٩٨]. وفى ١٦ نوفمبر وضع تابوته على منصة ملفوفًا بالعلم التركى، ووضع فى قاعة الاستقبال الكبرى فى قصر ضولمه باغجه فى إستنبول، حيث قبعت هناك لمدة ثلاثة أيام ولياليها حتى يقوم بتشييعها موكب لانهائى من المشيعين ويلقوا عليها نظراتهم الأخيرة. وفى اليوم التاسع عشر يقوم رئيس دائرة الشئون الدينية الأستاذ شرف الدين يالتاقيا، بإقامة صلاة الجنازة أمام جثمانه، وقد حمل اثنا عشر جنرالاً النعش إلى عربة مدفع كانت منتظرة خارج القصر. وبعد ذلك انطلق موكب

جنائزى هائل إلى حديقة قصر كلخانه، حيث تم وضع التابوت على متن زورق طوربيد، ونقل بعد ذلك إلى السفينة الحربية «ياووز». ومن هناك هبط فى ازميت ونقل فى قطار خاص إلى أنقرة، حيث ووری الثرى بزيه العسكرى الكامل، فى قبر مؤقت فى المتحف الإثنوغرافى. وفى عام ١٩٥٣ نقل إلى مثواه الأخير فى ضريح شيِّد حديثًا فى «رشاد تبه» على مشارف العاصمة.

كان كمال أتاتورك رجل الإجراءات السريعة والحاسمة، ورجل القرارات المفاجئة والعنيفة فى كثير من الأحيان. كان جنديًا قاسيًا ومذهلاً، وكان سكيرًا وبغيًّا، وكان رجل الإرادة القوية دائمًا فى كل شىء، وذا حيوية متدفقة. وغالبًا ما يطلق عليه معاصروه لفظ : الديكتاتور، ومن المؤكد أنه كان جديرًا بهذه الصفة أحيانًا. ولكن عندما نذكر ذلك ينبغى علينا أن نتذكر أن حكمه كان مختلفًا كثيرا عن غيره من الرجال فى أوربا والشرق الأوسط سواءً بالأمس أو اليوم، حتى يمكن أن نطلق عليه هذا المصطلح. وبينما أظهر شخصية مستبدة أوتوقراطية ومزاجًا متعجرفًا ومتغطرسًا، فإنه أظهر احترامًا إزاء الآداب والشرعية، والمعايير الإنسانية والسياسية فى تناقض مذهل لسلوك رجل متغطرس للغاية. كانت ديكتاتوريته من النوع الذى لا يستخدم فيه المراقبة المقلقة ولا الرعب من جرس الباب، وخطر الظلام فى معسكرات الاعتقال. لقد استخدم بالتأكيد القوة والقمع من أجل تأسيس الجمهورية وحمايتها خلال فترة التغييرات الثورية، ولكنها لم تستخدم فترة طويلة، حيث لم يكن هناك سوى القليل جدًا من الخطر على الحياة والحرية الشخصية بعدما تم تنفيذ حكم الإعدام فى عام ١٩٢٦. وحظر «النشاط السياسى ضد النظام ووضع الصحف تحت الرقابة الصارمة. ولكن بصرف النظر عن هذا، كان الكلام والحديث، بل وحتى الكتب والدوريات مباحة نسبيًا. ولم يتعرض أحد لمن ينتقدون النظام من أبناء الطبقات الدنيا وتركوا فى حالهم ؛ أما المنتقدون من النخبة الحاكمة فقد كانوا يعاقبون وفقا للممارسات العثمانية السابقة، وذلك بتوليهم حكما أو إلحاقهم بإحدى السفارات فى الأماكن النائية. وكان العنف نادرًا، ويحدث عادة كرد فعل لمعارضة عنيفة.

كان الصعود التالى للأنظمة العسكرية فى البلدان الإسلامية الأخرى فى الشرق الأوسط سببًا فى أن يرى بعض المراقبين فى أتاتورك وثورته النموذج الذى احتذته هذه

التحركات فيما بعد. ومع ذلك فإن هناك القليل جدا من التشابه بينهما. لم يكن أتاتورك ضابطًا ثوريًا صغيرا قام بالاستيلاء على السلطة عن طريق انقلاب عسكرى، ولكنه كان جنرالاً وباشا من الباشوات، وقد تدرج فى بسط سيطرته، وكانت خطوات معارضته تقريبا فى فترات مر بها الوطن بأزمات عنيفة. ورغم أنه كان هو ورفاقه متشبعين بالأفكار الجديدة، فإنهم كانوا يمتلكون خبرات عسكرية وإمبراطورية امتدت طيلة قرون بحكم الطبيعة، وكانوا رجال الطبقة الحاكمة العثمانية القديمة. وحتى بعد انهيار الإمبراطورية ونفى السلالة الحاكمة، فقد كانوا يتمتعون بالسلطة والثقة التى تمكنهم من طلب الطاعة والحصول عليه، ولم تكن هناك حاجة إلى محكمة شعبية أو تنفيذ الطاعة. وعلى هذا فقد كانوا قادرين على القيام بالثورة عن طريق نوع من التوجيه الأبوى، ودون اللجوء إلى استخدام جميع الأجهزة الوحشية والغوغائية والقمع المألوفة فى الديكتاتوريات الأوروبية والمقلدة فى أماكن أخرى.

لقد ظهر أتاتورك أول ما ظهر بصفته جنديا لقيادة شعبه- صار زعيما متألقًا ومنها خطف رجل أوربا المريض من فراش الموت وبثَّ فيه حياة جديدة نشيطة. وكانت إنجازاته العظيمة الأولى تتمثل فى الشكل البطولى الذى قام به عند تشكيل جيش وحركة وأمة من بين أنقاض الإمبراطورية المحطمة وقيادة الغزاة من التراب الوطنى.

ومع ذلك لا تكمن عظمة أتاتورك الحقيقية فى هذه الإنجازات رغم عظم مكانتها. وإنما تكمن عظمته الحقيقية أكثر فى إدراكه أن كل هذا كان كافيًا لإتمام المهمة العسكرية، ولكنه لم يكن كافيًا، فقد بقيت مهمة أخرى مختلفة تمامًا. فى عام ١٩٢٣، فى لحظة انتصاره، كان هناك العديد من الفرص التى قد تغرى أى قائد عسكرى طلبًا لمزيد من المجد، أو أى زعيم وطنى لإثارة عواطف جديدة. غير أنه تخلى عن كل ذلك، وبواقعية وضبط النفس واعتدال غير عادى خارق بين الأبطال، حذر شعبه ضد المغامرات من هذا القبيل. كانت المهمة التالية تتمثل فى داخل الوطن، فعندما رحل كل الغزاة العسكريين والسياسيين، ظلت هناك مشكلة باقية ! وهى إعادة بناء البلد، وكان لايزال يعانى حقيقة من التخلف والضعف جراء سنوات طويلة من الحرب والصراع الداخلى. وهذه هى الميزة العليا لكمال أتاتورك بوصفه جنديًا عثمانيًا وبطلاً منتصرًا كان قادرا على رؤية كل هذا، وقد بذل المزيد من الجهد

الخارق من الحنكة والشجاعة المطلوبتين منه. فى مجتمع يحتقر العمل والتجارة، حيث كان الإبداع يُعتبر خدعة كافرة، والفضائل العسكرية هى المعيار الوحيد المقبول عالميًا، وقد صار الغازى باشا رئيسًا مدنيًا، يضع زيه جانبًا، ويظهر لشعبه مرتديًا قبعة رسمية وزى سهرة. وبهذه الصورة الجديدة التى أظهرها كمال أتاتورك بنفسه، كان سيد الرمزية الاجتماعية وقد أوضح لشعبه فى الوقت الحاضر، أن عصر الشجاعة العسكرية فى الحروب المقدسة قد انتهت، وأن الوقت قد حان لفضائل صناعات الحديد والصلب والقوى البرجوازية الصناعية، والمهارة، والتوفير، وهو المطلوب فى هذه المهمة الصعبة غير الجذابة، ولكنها مهمة عاجلة لتطوير البلد ورفع مستوى معيشة شعبها.

كان كمال أتاتورك قد ورث أفكاره السياسية من تركيا الفتاة، ومستعينًا أكثر بحركات القومية الخاصة والوضعية، والتغريب. وقد سيطر عليه معتقدان فى حياته، وهما : الأمة التركية، والتقدم، ويكمن مستقبلهما فى الحضارة، والتى تعنى بالنسبة له الحضارة الحديثة للغرب، وليس غيرها. وكان صاحب قومية سليمة ومعقولة، ولم يكن هناك أى طغيان متعجرف على الحقوق أو تطلعات نحو الدول الأخرى، ولا رفض عصبى تجاه مسئولية ماضى الأمة. كان الأتراك شعبًا عظيمًا وقاموا بإنجازات ضخمة، وقد ضلوا طريقهم خلال تعقبهم خطى التأثيرات الشريرة من بعض العناصر والقوى، ويجب أن يعودوا إلى طريق التقدم، حتى يدركوا مكانهم فى مجتمع الأمم المتحضرة. وفى مقولة له ألقاها عام ١٩٢٤ «الأتراك هم أصدقاء لجميع الأمم المتحضرة، ويجب عليهم أن يشاركوا فى هذه الحضارة الفذة»[٩٩].

وعلى عكس الكثير من المصلحين، كان كمال أتاتورك يدرك جيدًا أن المظاهر الكاذبة للحداثة فى حد ذاتها لا قيمة لها، وإنه إذا كان على تركيا أن تحافظ على ما تملكه فى العالم فى عصرنا، فمن الضرورى إجراء تغييرات أساسية وضرورية فى بنية المجتمع ككل، وكذلك فى البنية الثقافية. وتنقسم الآراء حول نجاح بعض سياساته وحكمتها. فإذا كانت هناك شكاوى من أن الإصلاحات كانت محدودة فى تطبيقها على المدن والطبقات الحضرية، ولم تحدث تغييرا يذكر فى طبقة الفلاحين من السكان من ناحية، ومن ناحية أخرى رأى الكثيرون أن الإصلاحات كانت عنيفة جدا وغير متوقعة، وتسببت

فى قطيعة مع التقاليد الدينية والثقافية للأمة وتمزيقها، مما كان له آثاره الضارة على جيل الشباب.

وأيًا ما كانت تحمله هذه الآراء من وجهات النظر، فمما لا جدال فيه أن الثورة الكمالية قد أحدثت فى أحلك لحظات تاريخها حياة جديدة، وحملت آمالاً للشعب التركى، واستعادت طاقاتهم واحترامهم لذاتهم، ووضعتهم بثبات على الطريق ليس فقط لنيل الاستقلال، ولكن للحصول على أندر الأشياء الثمينة وأغلاها، وهى الحرية.

هوامش الفصل الثامن

(١) عن عزت باشا انظر إينال : الصدور العظام ص١٩٧٣-٢٢٠٨.

(٢) حسين رؤوف (أورباى) : ولد فى عام ١٨٨١، كان بطلاً بحريًا وما لبث أن صار بطلاً قوميًا على أثر مآثره البطولية كقائد للسفينة الحربية الحميدية. وقد لعب مؤخرًا دورًا به شيء من الأهمية فى النضال القومى.

(٣) عن الهدنة انظر جاشكه : Die Vorgeschichte des Waffenstillstandes von Mudros Jaschke، أو (.,Ruun 1936) xviii ص٤٩-٥١، والمصادر المذكورة فيه. wi.n.S المجلد الثانى (١٩٥٢) ص١٢٦-٨. تورك كلدى Turkgeldi : «تاريخ هدنتى موندروس وموداتياء (١٩٤٨) ص٢٣ وما بعدها. وقد اعتمد السجل التاريخى لـ جاشكه Jaschke، وهو سجل قيم (جاشكه Jaschke وبريتش E.Pritsch : و Die Turkei seit dem Weltkriege Wi. Geschichtskalender ١٩١٨-٢٨ العاشر (١٩٢٩) (مع تتمة فى إصدارات متتالية فى MSOS، وفى نشريات منفصلة (ذكرها جاشكه Jaschike فى الحوليات مع تاريخ المصدر). ويمكن أيضًا الاستفادة من حوليات دانشمند العثمانية (المذكورة ص٢٠٩) فى العام الأخير للإمبراطورية العثمانية.

(٤) دانشمند، المجلد الرابع ص٤٥٥-٦، وجاشكه : الحوليات، نوفمبر ١٩١٨- فبراير ١٩١٩.

(٥) مصطفى كمال، ثم صار فيما بعد كمال أتاتورك، ويعد بطلا للعديد من السير الشعبية، ولكن لم تصدر عنه حتى الآن أية دراسة علمية جادة. قام أورخان طورى سوى Orhan Durusoy و م. مظفر كوكمان بنشر ببليوجرافيا حول الأعمال التركية والأجنبية التى تناولت كمال والثورة الكمالية: ببليوجرافيا أتاتورك وثورته (١٩٥٧، ٩٢٦ مؤلف). وأفضل ببليوجرافيا هى تلك التى ساهم فيها مجموعة من المؤلفين بنشر مقالات فى IA,s.v بعنوان «أتاتورك» وهى مجموعة تهتم اهتمامًا خاصًا بمجموعة من ذكريات كمال، وقد صاغها باللغة الفرنسية جان دينى Jean Deny: «ذكريات الغازى مصطفى كمال باشا، نشرت فى R.Et.Islam ج١ (١٩٢٩) ص١١٧-٣٦، ١٤٥-٢٢٢، ٤٥٩-٦٣. وحكاية حرب الاستقلال وحركات النضال المتعاقبة قدمها كمال بنفسه فى خطابه المشهور.

(٦) IA ج١ ص٧٢٠.

(٧) مؤلفات أتاتورك الخاصة بالعسكرية (١٩٥٩).

(٨) نطق ج١ ص١، وقارن «الحديث Speech ص٩»

(٩) عن هذه الجمعيات انظر روستو، فى Wld. Polit ج١١ ص٥٤١-٢، وطونايا: الأحزاب، ص٤٨١ وما بعدها، وجاشكه فى Wl,n.s ج٥ ص١٩ وما بعدها.

(١٠) عن التواريخ الأولى شبه الأسطورية للحركة الكمالية، وعن تحركات كمال فى إستنبول من نوفمبر ١٩١٨ وحتى ١٩١٩، انظر ملاحظات جاشكه المرجع السابق، ص٢٧ وما بعدها، وروستو ص٥٣٧-٨. انظر أيضًا جاشكه Aus der Geschichte des islamischen Orients (١٩٤٩) ص١٧ وما بعدها.

(١١) يصف قارا بكر (ص٣٥ وما بعدها) فى ذكرياته كيف أنه قبل أن يرحل من إستنبول فى أوائل إبريل ١٩١٩ بناء على توجهات من القيادة، دعاه مصطفى كمال فى بيته بشيشلى، وأعلن عن رغبته فى استخدام فيالق الجيش فى أرضروم كوسيلة مقاومة للأمة، ومن ثم مهد الأمر لوصول كمال إلى الأناضول وانتقال نشاطه إليها (انظر كوك بلكين ص٧٩، وأوركا ص٧٣-٧٤). وتشير ذكريات قارابكر بصفة عامة إلى ما قام به من دور كبير فى الحركة بالأناضول أكثر مما تيسر له وقت خطابه التاريخى، الذى كتبه، وهو ما سيتم ذكره بعد الاستراحة بين الرجلين.

(١٢) نطق ج١ ص٣٠-٣١ و «الخطاب» ص٣١. الوثائق عدد ١٢ وهناك دراسة مفصلة أيضا قام بها سيبسوى Cebesoy عن الأحداث التى وقعت فى أماسيا، انظر ذكرياته ج١ ص٦٩ وما بعدها، وكذلك أوركا ص٧٧، وكوك بيلكن ص١٤٥، وسميث ص١٤ وما بعدها، و Wl.n.s ج٢ (١٩٥٢) ص١٣٠.

(١٣) عن استقالته انظر أوناط «Unat» استقالة أتاتورك من العسكرية (١٩٥٥) ص٣-٨، وكذلك روستو ص٥٤٦، وسميث ص١٦.

(١٤) عن مؤتمر أرضروم انظر جواد طورسون أوغلى: أرضروم فى الصراع القومى (١٩٤٦)، ونطق ج١ ص٦٤ وما بعدها، والخطاب ص٥٧ وما بعدها، وعارف : ثورة الأناضول ص٣٠ وما بعدها وسيبسوى ج١ ص١١٠ وما بعدها، وقارابكر ص٦٦ وما بعدها، وكوك بيلكين ص١٦٧ وما بعدها، وأوركا ص٧٨ وما بعدها، وسميث ص١٧ وما بعدها. عن تاريخ الميثاق الوطنى انظر جاشكه (MSOS, xxxvi (1933 ص١٠١-١٦.

(١٥) نطق ج١ ص٨٨ وقارن الخطاب ص٧٦.

(١٦) يوضح «نطقه» لسيبسوى ويميط اللثام عن الحقيقة بأن التلغراف قد أرسل فى الحقيقة من سيواس إلى رئيس مجلس الشيوخ بواشنطن، يطلب إرسال للجنة تفتيش. وقد نشرت واشنطن مؤخرًا نص التلغراف. انظر روستو، فى MEJ ج١٠ (١٩٥٦) ص٣٢٥-٦.

(١٧) نطق ج١ ص١٣١، وقارن «الحديث ص١١٤».

(١٨) الوثائق، عدد ٨٢.

(١٩) نطق ج١ ص١٣٧، وقارن «الخطاب ص١٢١» عن مؤتمر سيواس انظر كذلك عارف: ثورة الأناضول ص٣١ وما بعدها، وسيبسوى ج١، ص١٥٦ وما بعدها وقارابكر ص٩٤ وما بعدها، وسميث ص١٩ وما بعدها.

(٢٠) انظر نفس المرجع ص٢٧٢ وما بعدها، حيث يوجد به مناقشات موسعة تمامًا حول التطورات البرلمانية والدستورية.

(٢١) عن هذه التبادلات الدينية انظر جاشكه : «Nationalismus and Religion im turkischen Berfreiugskriege (1936) Wl.xviii، ص٥٤-٦٩، وخاصة ص٦٣، وروستو «السياسات والإسلام فى تركيا» ١٩٥٥، فى Frye ص٦٩-١٠٧ وخاصة ص٧٦.

(٢٢) عن مفهوم هذا اللقب خلال البدايات الأولى من التاريخ التركى انظر المرجع السابق ص١١ وما بعدها.

(٢٣)عن تاريخ المعاهدة الروسية انظر جاشكه فى wl,n.s ج٥ (١٩٥٧)، وص٤٤ وما بعدها. وينكر جاشكه عن غيره، شهادة سيبسوى المهمة عن إمداد السوفييت للكماليين بالأموال والسلاح.

(٢٤) أطاى : «لماذا عدم الخلاص» (١٩٥٣) ص٦.

(٢٥) عن رفض كمال حتى محاولة استعادة سالونيكا مسقط رأسه، انظر أوركا ص١٢١٢.

(٢٦) خطب وتصريحات متعلقة بالتدريس الوطنى ج١ (١٩٤٦)، ص١٠.

(٢٧)خطابات وتصريحات أتاتورك (خطابات مجمعة) ج١ (١٩٤٥) ص٨٧.

(٢٨)المرجع السابق ص٩٧-٩٨.

(٢٩) يرد النص فى مجموعة مفيدة من الوثائق الدستورية قام بجمعها «كوزى بيوك» و «كيلى»، ص٨٣-٨٧، والقوانين والمناقشات المتعلقة بحرب الاستقلال والثورة قام بجمعها كمال أريبورنى: القوانين المتعلقة بالنضال القومى والثورة... ج١ (١٩٥٧)، ص١١ وما بعدها. ومن الغريب أنه عندما حاول الأمير العثمانى فى أواخر إبريل ١٩٢١، أن ينضم إلى القوميين فى الأناضول، نصحه كمال بأدب ولكن بحزم بالبقاء فى إستنبول جاشكه: ج٥ (١٩٥٨) ص٢١٥-١٦، من رسالة خطية خاصة.

(٣٠) نطق ج٢ ص٦٨٤، وقارن «الخطاب» ص٥٧٣.

(٣١) نطق ج٢ ص٦٩٠ وما بعدها، وقارن «الخطاب» ص٥٧٧ وما بعدها. ترد رواية سيبسوى عن إلغاء السلطنة فى المجلد الثالث من نكرياته ص١١٠ وما بعدها. وعن القضية بصفة عامة انظر جاشكه Das Ende des osmaniscgen Sultanats zur Auslandskunde. Vorderasion1/1

(٣٢) يرد المتن عند كوزى بيوك وكيلى ص٩٠-٩١، أريبونى ص٣١١-١٢.

(٣٣) يرد النص عند طونايا : الأحزاب ص٥٨٠-٢.

(٣٤) نطق ج٣ ص٧١٨ وما بعدها، وقارن «الخطاب» ص٥٩٨.

(٣٥) انظر نفس المصدر ص٢٧٥.

(٣٦) جاشكه wl,n.s., Ankara wird Hauptstadt der neuen Turkel ج٣ (١٩٥٤) ص٢٦٢-٧١ وقارن نفس المرجع ص٢٧١-٢.

(٣٧) نطق ج٢ ص٨١٥ وما بعدها، وقارن «الخطاب ص٦٥٧ وما بعدها» ترد المتون والمناقشات عند كوزى بيوك وكيلى ص٩٥ وما بعدها وأريبونى ص٣٢ وما بعدها. انظر أيضًا أوركا ص١٤٠ وما بعدها.

(٣٨) نطق ج٢ ص٨١٢ وقارن «الخطاب» ص٦٥٥.

(٣٩)نطق ج٢ ص٨٣٠ وقارن «الخطاب» ص٦٦٩.

(٤٠)نطق ج٢ ص٨٢٩ وقارن « الخطاب» ص٦٦٨.

(٤١) نطق ج٢ ص٨٤٧-٨، وقارن «الخطاب» ص٦٨٢-٣.

(٤٢) Survey, RLLA ، ١٩٢٥، ص٥٧١.

(٤٣)نطق ج٢ ص٨٤٨، وقارن «الخطاب» ص٦٨٣. انظر أيضًا Wl ج١٠ (١٩٢٤) ص٨١.

(٤٤) نطق ج٢ ص٨٤٩ وقارن «الخطاب» ص٦٨٤.

(٤٥) عن المرحلة النهائية من الخلافة العثمانية وإلغائها، انظر جاشكه Wl.n.s., Das osmanische Scheinkalifat von ١٩٢٢ ج١، (١٩٥١) ص١٩٥-٢١٧، ٢١٨-٢٨، ونالينو :«Om. La fine del cosi ditto califfto ottoman G.A.Nallino، ج٤، (١٩٢٤) ص١٣٧-٥٢ (أعيد نشرها عند Raccolta di Scritti ج٢)(١٩٤١)، ص٢٦٠-٨٣ ترد المتون عند كوزى بيوك وكيلى ص٩٨ وما بعدها وآريبورنو ص٢٢٩. ويرد الخطاب الذى ألقاه عصمت باشا حول هذه المناسبة، فى خطبه التى جمعت فى «خطب وتصريحات إينونو» ج١ (١٩٤٦) ص٨٧-٩٣.

(٤٦) عن الدستور انظر نفس المصدر ص٢٥٦ وما بعدها.

(٤٧) انظر روستو ص٥٤٧-٨، وأوركا ص١٥٢ وما بعدها، ونفس المرجع ص٢٧٥. ولم يكن المجلد الرابع لـ «جيه صوى» قد صدر بعد حتى وقت كتابة هذا المؤلف، ومن المحتمل أن يتناول دوره فى الحزب الجمهورى التقدمى.

(٤٨)يرد النص والنقاش عند آريبونى ص١٧٤ وما بعدها.

(٤٩) انظر المصدر السابق ص٩٩.

(٥٠) انظر المصدر السابق ص٢٣١.

(٥١) تصريحات ج١ ص٢٣٠.

(٥٢) مصطفى بايدار: يقول أتاتورك (١٩٥٧) ص٤٦.

(٥٣) تصريحات ص٢٢٥.

(٥٤) نطق ج١ ص٨٩٥، وقارن «الخطاب» ص٧٢١-٢.

(٥٥) التصريحات ج٢ ص٢١٢-١٣، وتاريخ الجمهورية التركية، ص٢٣٠.

(٥٦) تصريحات ج٢ ص٢١٩ وما بعدها، وتاريخ الجمهورية التركية ص٢٣١-٢.

(٥٧) انظر مراسيم مصطفى كمال أتاتورك فى هذا الشأن.

(٥٨) جاشكه، فى Wl. n.s ج١ (١٩٥١)، ص٤٥-٤٦. عن أحاديث كمال حول رحلته إلى قسطمونى وإينابولى انظر أيضًا مصطفى سليم إيمجه: رحلات أتاتورك إلى قسطمونى وإينابولى خلال ثورة القبعة ١٩٢٥، (١٩٥٩).

(٥٩) وردت عند كانارد فى A.I>inst. d>Et.or.، ج٨ ص٢١٩-٢٣.

(٦٠) نطق ج٢ ص٨٩٥، قارن «الخطاب» ص٧٢٢.

(٦١) تصريحات ج٢ ص٢٢٠، وتاريخ الجمهورية التركية ص٢٣٤.

(٦٢) جاشكه : في Wl.n.S ج١ ص٤٧، ورغم نلك أعلنت البلدية حظر الحجاب في بعض المناطق.

(٦٣) الدراسة التي قام بها كونت ليون أوستروروج (١٠٢٧، انظر أيضًا على فؤاد باشكيل وآخرون : تركيا) (١٩٣٠) (عدد ٧ في La vie Juriddique des Peoples الناشرون : H. Levy - Ullmann B. Mirikine- Guetzevitch) ; وجاشكه في Wl,n.s ج١ وبولنت داور Bulent Davar : العلمانية في جمهورية تركيا (١٩٩).

(٦٤) Or في ٢٦ أغسطس وفقًا لـ «تاريخ الجمهورية التركية».

(٦٥) تصريحات ج٢ ص١٨٢، وتاريخ الجمهورية التركية ص٢٢٣.

(٦٦) جاشكه : في Wl.n.s ج١ ص٣٦-٣٧.

(٦٧) تصريحات حول التدريس القومي ج١ ص٢٩٣٠، وقارن «تاريخ الجمهورية التركية» ص٢٠٧-٨.

(٦٨) عن هذه الأحداث، يمكن الحصول على تفاصيلها عند جاشكة: قلندر، وفي الكتابات المنشورة في كل من Om, WL. Survey. RIIA وغيرها،، ويرد الإيضاح الرسمي التركي في تاريخ الجمهورية التركية. ومن بين المشاركين، نشرت ذكريات «قيليج علي» «ذكريات محكمة الاستقلال» النسخة.

(٦٩) سواء كان زعماء الجمهوريين التقدميين قد تورطوا بأي شكل من الأشكال في التمرد الكردي أو في مؤامرة أزمير، فلا يزال هذا الموضوع محل نقاش في تركيا، انظر على سبيل المثال فارباط ص٤٧ هامش ٤٧.

(٧٠) انظر أيضًا نفس المرجع ص٤١٩ وما بعدها.

(٧١)جاشكه : قلندر، ٢١ يناير ١٩٢٨.

(٧٢) تصريحات حول التدريس القومي ج١ ص٣٢-٣٣ وترد روايات متنوعة في تصريحات ج٢ ص٢٥٤-٥ وتاريخ الجمهورية التركية ص٢٤٨-٩.

(٧٣) جاشكه : قلندر، ١١ نوفمبر ١٩٢٨.

(٧٤) خالده أديب أديوار : أثر الشرق والغرب وأمريكا على تركيا (١٩٤٦) ص١١.

(٧٥)جاشكه : قلندر، و OM تحت تواريخ متصلة بالموضوع.

٧٦- طونايا : الأحزاب ص٦٢٢ وما بعدها.

(٧٧) المرجع السابق.

(٧٨) جاشكه : قلندر ١٧ نوفمبر ١٩٣٠.

(٧٩) طونايا : الأحزاب ص٦٣٥.

(٨٠) للحصول على تقييم نقدي للسياسات الاقتصادية الكمالية (في عهد كمال) انظر هرشلاغ Z.Y.Hershlag : تركيا، الإنجازات والإخفاقات في تطور السياسة الاقتصادية خلال فترة ما بين الحربين ١٩١٩-١٩٣٩ (١٩٥٤)، ص٣٢٣-٥٠ ولنفس المؤلف : تركيا : والتحول الاقتصادي (د.ت والمقدمة مؤرخة بتاريخ ١٩٥٨).

(٨١) فيما عدا الاعتمادات التجارية القصيرة الأجل، كانت الجمهورية التركية قد قبلت قرضًا واحدًا أجنبيًا قبل عام ١٩٣٣. وهو القرض الذى بلغ قيمته ١٠ ملايين دولار، وقام بالتفاوض عليه إيفار كريجر فى عام ١٩٣٠، فى مقابل احتكار إنتاج الكبريت فى تركيا. ولم تكن هذه التجربة مشجعة (هرشلاغ : تركيا ص١٢١-٢)، واورخان جونكر، الإصلاح الاقتصادى والتصنيع فى تركيا الحديثة، ١٩٣٧، ص١٩٨-٢٠٠.

(٨٢) معاهدة الصداقة التركية الروسية ١٦ مارس ١٩٢١، النص أورده هوروويتز : الدبلوماسية فى الشرق الأدنى والأوسط ج٢ (١٩٥٦) ص٩٥، وقارن جاشكه، ج١٦ (١٩٣٤) ص٢٣-٢٨، وهرشلاغ : تركيا ص٧٧ وما بعدها، والمرجع السابق ص٢٤٨.

(٨٣) طونايا : الأحزاب ص٥٥٢، ولاكيور : الشيوعية والقومية (١٩٥٦)، ص٢١٠-١١ و «الاتحاد السوفيتى والشرق الأوسط» (١٩٥٩) ص٢٥-٢٩.

(٨٤) لاكيور : الاتحاد السوفيتى ص٨٧-٨٨.

(٨٥) المرجع السابق ص١٠٥.

(٨٦) أحمد شكرى أسمر: التاريخ السياسى ١٩١٩-٣٩ (١٩٥٣، ٢٠٤-٥ .

(٨٧) OM، مايو ١٩٣١، ص٢٢٥-٦، والنسخة الرسمية الإنجليزية.

(٨٨) انظر التعليقات فى ثورنبرج وغيره : تركيا : تقييم اقتصادى (١٩٤٩) ص١٠٩ وما بعدها.

(٨٩) بايدار ص٨٧، وقارن هرشلاغ : تركيا ص٨٩ ونفس المرجع ص٤٦٣، وما بعدها.

(٩٠) ثورنبرج، ص٣٩.

(٩١)المرجع السابق، ص٣٤.

(٩٢) اقتصاد تركيا (١٩٥١)، ص٩.

(٩٣) كيكلوس ص٣٢٤، وقارن بكتابه «تركيا» ص١٤٣ وما بعدها.

(٩٤) انظر المرجع السابق، ص٢٧٤، ونفس المرجع ص٢٧٥-٦.

(٩٥) جاشكه Jaschke فى Wl.n.s، الجزء الأول ص٥٠ وما بعدها.

(٩٦) المرجع السابق ص٥٣.

(٩٧) استمر استعمال Kamal بدلاً من Kemal، وقد بدت أكثر توافقًا مع الصوتيات التركية ولكنها لم تتجاوز الاستعمال العام.

(٩٨) LA، الجزء الأول ص٧٩٨.

(٩٩) بايدار Baydar، ص٤٩.

الفصل التاسع

الجمهورية بعد كمال

«أى إنسان يؤمن بأن مصائر غيره من البشر تعتمد اعتمادًا كليًا عليه هو شخصيًا، رجل تافه وفاشل فى فَهْم أبسط الأمور. فمقدر على كل رجل أن يفنى جسديًا. والسبيل الوحيد لاستمرار السعادة هو أن نعيش لكى نعمل، ليس لأنفسنا، ولكن لأولئك القادمين بعدنا».

كمال أتاتورك، مارس ١٩٣٨

«إن النتائج النهائية للصراع الاجتماعى لا يمكن على الإطلاق أن تكون من النوع الذى يتوخاه هؤلاء الذين يقومون بها، وبعض هذه الصراعات تعتمد على سلسلة لا نهاية لها ومعقدة ناتجة عن ظروف خارجة عن سيطرة العقل البشرى وأفعاله. وهذه هى معظم الثورات الحقيقية التى تتطلب جهودًا جبارة وعاجلة وتغيرات جذرية فى المجتمع».

ميلوفان دجلاس «الطبقة الجديدة»

قام مجلس الأمة الكبير فى تركيا فى ١١ نوفمبر ١٩٣٨، وبعد يوم من وفاة أتاتورك، بالتصويت على تعيين عصمت إينونو، رفيق عمره وصديقه الصدوق، بالإجماع خلفًا له. ويبدو أن القرار الحيوى قد وقع على عاتق ثلاثة رجال : وهم عصمت إينونو نفسه، والمارشال فوزى جقمق، رئيس الأركان، وجلال بايار، وهو مصرفى واقتصادى حل محل عصمت إينونو رئيسًا للوزراء فى سبتمبر ١٩٣٧. واتفقوا على عصمت رئيسًا، وتعاونوا على ضمان سلاسة انتقال الحكم واستمرار النظام واستقراره. لقد توفى أول رئيس

للجمهورية التركية، ولكن عاشت الجمهورية، وتم اختيار الرئيس الثانى وتولى مهام منصبه، دون انقطاع أو توقف. وفى ٢٥ يناير استبدل جلال بايار ١٩٣٩ كرئيس للوزراء، بالدكتور رفيق صايدم، الذى ظل فى المنصب حتى وفاته فى يونيو عام ١٩٤٢.

أظهرت المظاهرات العفوية والمؤثرة الحزينة التى قام بها السواد الأعظم من الناس عقب وفاة أتاتورك، بوضوح، أنه مهما كانت الصراعات والقمع اللذان ربما حدثا فى الماضي، فإنه نجح آنذاك فى كسب الاحترام، بل ومحبة الشعب التركى. لقد سُحقت المعارضة الرجعية القديمة؛ ولم تكن هناك أية معارضة جديدة فى العودة إلى الماضى ولكنها كانت تتطلع صوب طريق آخر للمضى قدمًا إلى الأمام، علاوة على ذلك، فقد ظهر فى غضون تلك الفترة، جيل جديد شب عن الطوق فى المدارس التى لم تكن تعرف أى نظام سوى الجمهورية.

كان إينونو كذلك قد استطاع الاستناد على بلد هادئ ومخلص لمواجهة الصعوبات والأوقات العصيبة القادمة. وعندما مات أتاتورك، كانت غيوم الحرب قد تجمعت بالفعل فوق أوربا، وهناك رواية شفهية حول وصيته السياسية الأخيرة لشعبه، يقول نصها : «لتكونوا جاهزين بقدر الإمكان، ومن ثم، تمسكوا ما أمكنكم بالبقاء مع الجانب الإنجليزى، لأنه من المؤكد أن هذا الجانب سينال النصر على المدى الطويل»[١].

وسواءٌ كان هذا القول قولاً حقيقيًا أم لا، فهذا القول المأثور يبدو وكأنه قد أعرب عن آراء عصمت إينونو على الأقل، وهو الذى وقَّع فى ١٩ أكتوبر ١٩٣٩ على معاهدة تحالف مع بريطانيا العظمى وفرنسا. ولكن مع حلول صيف عام ١٩٤٠ كان هناك عدد قليل من الدوائر الحكومية التركية قد شاركته هذا الرأى. وصف يعقوب قدرى عثمان أوغلى السفير التركى فى لاهاى آنذاك كيف كان «جريئًا بما فيه الكفاية» عندما عاد إلى أنقرة، بعد المحنة المزلزلة فى مايو ١٩٤٠، حتى إنه صرح عن اعتقاده بأن إنجلترا لن تكون مهزومة، «ومن بين جميع رجال دولتنا كان عصمت إينونو وصايدم رفيق قد صدقانى وأخذا ما أقوله على محمل الجد. «واتهم أمين عام الوزارة، بتجاهل وجهات نظره، وتضليل الرئيس بمعلومات خاطئة[٢].

قاد سقوط فرنسا، والموقف العدائى لروسيا وامتداد السلطة أو النفوذ الألمانى على معظم أنحاء أوربا، الحكومة التركية إلى أن تستنتج عدم إمكانية إحراز أى مكسب من جراء استفزاز الغزو الألمانى والاحتلال الألمانى شبه المؤكد. ولذلك قررت، فى يونيو ١٩٤٠، عدم الوفاء بالتزاماتها بموجب معاهدة التحالف. وبدلا من ذلك، شرعت فى سياسة الحياد غير المستقرة والغامضة، حيث كان المبدأ الثابت الموجه لها هو التصميم على عدم تكرار الخطأ المأساوى الذى حدث فى أكتوبر ١٩١٤. كان الرأى العام التركى، إلى حد كبير، متعاطفًا مع الحلفاء، ولكن هذا التعاطف شابه منذ عام ١٩٤٠ اقتناع واسع المدى بأن المحور سوف ينتصر، وفى يونيو ١٩٤١ عندما توسع الألمان فى البلقان بجيوشهم على بعد ١٠٠ ميل من إستنبول حاول الترك أن يحموا أنفسهم بالتوقيع على اتفاقية الصداقة والتجارة مع ألمانيا، ومع ذلك فهذه الاتفاقية كانت تنص على أن تواصل تركيا التزاماتها بموجب المعاهدات التى أبرمتها مع بريطانيا.

بعد الهجوم الألمانى على روسيا عام ١٩٤١، بدأت المشاعر التركية تجاه المحور تتخذ شكلا أكثر إيجابية. وقد كانت روسيا تمثل العدو التاريخى القديم الذى كان يقاتل قتالاً مستميتًا لعدة قرون ضد التقدم الروسى الزاحف تجاه الجنوب، مثلت الغطرسة السوفيتية عام ١٩٣٩ الرصيد الضئيل الذى كان قد تم بناؤه. فاز الألمان فى الهجوم على روسيا، بدعم من قسم مهم فى الرأى العام التركى، الذى أضاف تعاطفًا حقيقيًا إلى الحساب السابق.

زاد الحلفاء، بطبيعة الحال، من الضغط على تركيا للانضمام حينذاك لما كان يتحول آنذاك إلى التحالف الكبير. وفى ٣ ديسمبر ١٩٤١ قدم الرئيس روزفلت مساعدات موسعة لتركيا، وفى فبراير عام ١٩٤٣ زار السيد تشرشل تركيا والتقى برجال الأعمال الأتراك فى أضنه، وفى ديسمبر عام ١٩٤٣ ذهب الرئيس إينونو إلى القاهرة للقاء قادة بريطانيا والولايات المتحدة. بيد أن إينونو كان ما زال مترددا، وكان الرأى العام التركى بصفة عامة يؤيده فى سياسته الحيادية. ومرد أحد الاعتبارات الرئيسية يرجع إلى انعدام الثقة فى روسيا، وانتشار شعور سائد بأن الغزو النازى والتخلص من السوفييت يتساويان فى درجة مخاوفهما. عبر أحد الأتراك خلال الحرب بقوله «ما نوده حقًا أن نحالف الألمان لتدمير روسيا والحلفاء لتدمير ألمانيا. حينذاك نشعر بالأمان». وثبت أن هذا الأمر كان

يستحيل ترتيبه، وفى عام ١٩٤٣ بدأت الدوائر الحاكمة فى أنقرة تدرك أن قضية المحور مصيرها الهزيمة بأى حال من الأحوال. ومنذ ذلك الوقت، كان على الأتراك الشروع فى الدخول إلى علاقات اقتصادية وعسكرية مع الغرب أوثق من أى وقت مضى، وساعدوا قضية الحلفاء بطرق مختلفة.

وفى أغسطس ١٩٤٤ قطعوا علاقاتهم الدبلوماسية مع ألمانيا، وفى ٢٣ فبراير ١٩٤٥ أعلنوا الحرب على ألمانيا امتثالاً لإجراءات الدخول إلى مؤتمر الأمم المتحدة فى سان فرانسيسكو.

تعرضت تركيا خلال سنوات الحرب لضغوط اقتصادية شديدة، وزاد تدخل الحكومة فى الحياة الاقتصادية زيادة كبيرة. وقد أمدت القوانين الشيوعية. التى سبق أن أضفت الإطار لنظام الرقابة فى زمن الحرب، وقانون الدفاع الوطنى، الذى أقر فى ١٨ يناير ١٩٤٠، الحكومة بسلطات اقتصادية ضرورية واسعة النطاق. وألغيت الخطة الخمسية الثانية التى بدأت فى عام ١٩٣٩، مع ارتفاع معدل الإنفاق العسكرى ونقص المواد الخام، الذى أثّر سلبًا على الإنتاج الزراعى حتى عن طريق المحافظة على التعبئة الجزئية[٣].

ومن ناحية أخرى، ازدهرت التجارة الخارجية. فقد ارتفع الطلب على المنتجات التركية، وبيعت بأسعار استراتيجية بدلاً من الأسعار التجارية. أدى هذا التطور، إلى جانب ارتفاع معدل الإنفاق الحكومى ونقص المواد الأساسية، إلى ضغوط تضخمية كبيرة [٤]. وجمع التجار والسماسرة والوكلاء فى إستنبول ثروات ضخمة. تعود جزئيًا إلى التهرب من دفع الضرائب، ولكن فى الغالب كانت بسبب عدم وجود أى نظام فعال لتقييم حديث لجمع الضرائب، وكانت هذه الثروات الكبيرة معفاة من الضرائب أو مراقبة الحكومة.

وفى ظل هذه الظروف، قررت الحكومة إيجاد مخرج مالى طارئ، وهو ضريبة رأس المال. وقد كان فرض ضريبة من هذا النوع، فى بلد تعانى من أزمة اقتصادية ومالية، مبررًا بصورة عادلة وطبيعية فى آن واحد، بوصفها وسيلة لجمع الإيرادات وكأداة للسيطرة على الاقتصاد الوطنى. ولكن فى واقع الأمر، لم تصمم هذه الضريبة ولم تطبق بطريقة عادلة محقة وصحيحة[٥].

تمت الموافقة على ضريبة رأس المال، كما كانت تسمى، من قبل المجلس فى ١١ نوفمبر ١٩٤٢، ودخلت حيز التنفيذ فى اليوم التالى[١].

كان من أكبر المستفيدين من الحرب فريقان نالا أكبر الأرباح وهما: كبار المزارعين، الذين ربحوا كثيرًا من ارتفاع أسعار المنتجات الزراعية، والتجار والوسطاء فى إستنبول، الذين كانوا فى وضع يمكنهم من استغلال كل ارتفاع فى قيمة الصادرات التركية ومن أى نقص حاد فى الواردات الضرورية. كان المزارعون جميعهم تقريبًا من الأتراك المسلمين، وما زال التجار إلى حد كبير، إن لم يكن كليًا، يتألفون من أعضاء الأقليات الثلاث : اليونانيين واليهود والأرمن.

ينص قانون الضرائب على فرض ضريبة على أصحاب العقارات، وأصحاب المزارع الكبيرة ورجال الأعمال، وفئات معينة من دافعى الضرائب، الذين كانوا يدفعون الضرائب على الرواتب أو الأرباح. ولا يمكن أن يخضع أصحاب المزارع الكبيرة للضريبة بأكثر من ٥ فى المائة من رءوس أموالهم، وتلزم الشركات المحدودة بدفع ما بين ٥٠ و ٧٥ فى المائة من أرباحها الصافية لعام ١٩٤١. وسوف تفرض على دافعى الضرائب الأخرى ما تقرره لجان خاصة، « وفقاً لآرائهم».

لم يتم الإعلان عن معدل الضرائب المفروضة على هذه الفئة الأخيرة على الإطلاق، ولم يكن مرغوبًا فيه الإعلان عن أى دخل أو رأس مال إطلاقًا. قدمت جداول الضرائب المحلية تقديراتها، وأعلنت قوائم المدفوعات. وكانت قراراتهم نهائية، وغير قابلة للاستئناف. وتحدد الدفع خلال خمسة عشر يوما، وإلا يتم فرض غرامات. فإذا لم يتم الدفع خلال شهر واحد سوف يتم ترحيل المتعثرين لأغراض العمل القسرى.

سرعان ما أصبح واضحًا أن البيانات المهمة حقًا التى تحدد تقييم الضريبة لأى ممول تتمثل فى دينه وجنسيته. واتضح فيما بعد، أنه من المعروف أن تصنيف دافعى الضرائب فى قائمتين منفصلتين وهما : قائمة (م) للمسلمين، وقائمة (غير) لغير المسلمين. ثم أضيفت فئتان من الفئات الأخرى، وهما (أ) للأجانب و (د) للدونمه وهم أعضاء الفرع الشبتائى من اليهود المعتنقين الدين الإسلامى. دفعت الدونمه ضعفى المسلمين، ودفع غير

المسلمين ما يصل إلى عشرة أضعاف. وخضع الأجانب، بناء على تعليمات من أنقره، لنفس معدل ضريبة المسلمين[٧]. ولكن أدى عدد المسلمين الفقراء وعدم كفاءة الإدارة إلى فرض الضرائب على كثير من الأجانب كما لو كانوا مواطنين أتراكاً غير مسلمين مما أثار تدخل السفارات الأجنبية والقنصليات نيابة عن مواطنيها.

فى أوائل يناير عام ١٩٤٣ بدأت الصحافة تنشر قوائم أسماء المتعثرين، بالإضافة إلى المبالغ المفروضة عليهم. وأعلن أنه سوف يتم إرسالهم لتكسير الحجارة لتشييد طريق جديد فى «آش قلعه». وفى ١٢ يناير أعلنت الصحافة التخفيف على ذوى الرواتب والقصر والنساء والمسنين والمرضى. وسوف يتم ترحيل المتعثرين الباقين، وسوف تضطرهم لدفع تكاليف النقل والغذاء والعلاج الطبى إذا لزم الأمر. وسوف يتم نقل المتعثرين فى دفع الضريبة الذين يعملون مع القوات المسلحة إلى معسكرات العمل القسرى لاستكمال خدمتهم العسكرية.

وعلى الرغم من عدم السماح بإبداء الطعون والاعتراضات، كان لدافعى الضرائب الحق الدستورى فى تقديم الالتماسات ومع حلول يناير وردت أكثر من مائة ألف التماس تلقتها إدارة الإيرادات، وقد رُفضت جميعها تقريبًا. ولم يتم إلغاء الضريبة سوى لعدد محدود توفى أصحابها أو لمن أصابه الإفلاس بالفعل. صارت الاعتقالات والحجز على الممتلكات من الأمور اليومية، فاختنقت قاعات المزادات بالممتلكات المصادرة، غادرت قافلة المبعدين، الذين يبلغ عددهم اثنين وثلاثين شخصًا، إستنبول متجهة نحو آش قلعه فى ٢٧ يناير.

وتألفت قوائم الأسماء الواردة فى الصحافة من المتعثرين والأشخاص المقبوض عليهم أو المرحلين، وكلهم تقريبًا من اليونانيين غير المسلمين ومن اليهود والأرمن. أعربت الصحافة، وتتصدرها «جمهوريت»و «تصوير أفكار» المؤيدتان للمحور، وكانتا تتحدثان عن الأشخاص الذين يحملون «دماء أجنبية»، وهم «أتراك اسمًا فقط»، ويجب معاقبتهم على الخيانة والجحود.

وفى الواقع، عوقب المخلصون أكثر مما عوقب الخونة. وكان هؤلاء أبناء الأقليات الذين احتفظوا أو حصلوا على حماية أجنبية فى وقت الهدنة واحتلال الحلفاء، وتمكنوا من الحصول على تخفيض أنصبتها المقررة بدرجة تتساوى مع تلك المفروضة على المسلمين أو تقترب منها: أما أولئك الذين وثقوا فى الجمهورية الجديدة وربطوا أقدارهم معها تعرضوا للإيذاء والعقاب(٨).

استمرت الاعتقالات وحجز الأموال والترحيل، وكانت جميعها من نصيب غير المسلمين خلال فصلى الربيع والصيف. وتحطم العديد من رجال الأعمال بسبب الضرائب الباهظة على ممتلكاتهم، وأعلن الآخرون إفلاسهم لأنهم لم تتح لهم الفرصة لجمع ما يكفى من الأموال السائلة على الرغم من كونهم أثرياء(٩). وكان أكثر الحالات المأساوية، هى تلك التى يمثلها العديد من الفقراء والحرفيين، والأجراء، وحتى المتسولين، وتجار الملابس المستعملة وماسحى الأحذية وأصحاب المهن المرخصة وقوائم لأصحاب الترخيص للأملاك الرسمية. وقد فرض على غير المسلمين منهم، فى معظم الحالات، ضرائب عشوائية تفوق قدرتهم على الدفع، وتعرضوا للحجز على ممتلكاتهم بسبب فشلهم فى الدفع. ثم منح بعض العفو لهذه الفئة بعد ذلك.

وفى يونيو ١٩٤٣ أعلن أن ضريبة رأس المال سوف تمتد حتى ٣١ يوليو، وأن الأشخاص الذين لم يقوموا بسدادها حتى ذلك التاريخ سيتم ترحيلهم إلى معسكرات العمل. ونفى رئيس الوزراء باستهجان، فى كلمة ألقاها أمام مؤتمر حزب الشعب فى ١٥ يونيو، أن تكون ضريبة رأس المال قد استُخدمت أداة لسحق الأقليات. وقال من المؤكد أن ١٠٥ مليونًا من أصل ٢٧٠ ملايين تم جمعها حتى الآن، وقد دفعها أفراد الأقليات والأجانب، ولكن هذا كان معقولاً نظرًا لأن جميع العقارات ومصادر الثروة كانت فى أيديهم.

وعندما بدأ نجم ألمانيا يأفل فى ذلك الوقت، بدأ الاهتمام بالضرائب المفروضة على المؤسسات الغربية يمثل مصدرًا للقلق(١٠). ففى ٢١ سبتمبر، أعلن أن وزارة المالية تعد قوائم العفو وفى ١ أكتوبر وجه «أحمد أمين يالمان»، رئيس تحرير جريدة «وطن»، أول الانتقادات ضد الضريبة لتظهر فى الصحافة التركية(١١). وفى نهاية أكتوبر أجرى رئيس

الوزراء مقابلة مع رئيس تحرير إحدى الصحف اليونانية فى إستنبول، ونفى أن تكون الأقليات عانت من أى ظلم. وفى ديسمبر ١٩٤٣، أعيد المبعدون السابق ذكرهم إلى إستنبول قبيل زيارة إينونو للقاهرة لمقابلة روزفلت وتشرشل. وفى ١٥ مارس ١٩٤٤، وهو اليوم الذى بدأ الحلفاء هجومهم النهائى على مونتى كاسينو، صدر قانون من قبل المجلس بإطلاق سراح جميع المتعثرين الذين ما زالوا محتجزين، وإلغاء جميع المبالغ غير المسددة حتى ذلك الوقت. وضريبة رأس المال، وعلى هذا النحو، أكملت ضريبة رأس المال بإلغائها، حماقتها النهائية، عن طريق معاقبة أولئك الذين قاموا بالدفع ومكافأة أولئك الذين تمكنوا بطريقة أو بأخرى من التهرب من الدفع.

وفى كتاب قام بتأليفه عام ١٩٤٧ ونشره فى عام ١٩٥١، يحكى دفتردار إستنبول «فائق أوكته» بصراحة تامة عن قصة أصول ضريبة رأس المال وتطبيقها ونهايتها، وقد قام فيها بدور رائد اقتضى منصبه القيام به، وإن كان ذلك بنفور وتردد. يقول : «إن تركيا قد وجدت نفسها آنذاك فى حاجة إلى ضريبة استثنائية لرأس المال. ويشرح أنها لم تكن تحتاج إلى هذا النسل غير الشرعى الذى ولد من العنصرية الألمانية والتعصب العثمانى»[١٢].

بلغت حصيلة الضريبة ٩٤٠، ٩٢٠، ٣١٤ ليرة تركية بسعر الصرف فى ذلك الوقت، أى ما يقرب من ٢٨ مليون دولار. ووصل هذا إلى ٧٤.١١ فى المائة من مجموع المبلغ المطلوب [١٣]. وفى الفصول الأخيرة من الكتاب، يبحث دفتردار إستنبول سابق الذكر، عن نتائج «الفوضى والاضطراب»[١٤] كانت الضريبة قد حاولت فى الواقع الاستفادة من السوق السوداء، وإثراء كبار مضاربى الأموال عن طريق إتاحة الفرص لهم وزيادة عدد المضاربين الصغار من خلال تدمير الأعمال التجارية الصغيرة المشروعة ومن يتعايش عليها[١٦]. فشلت الضريبة فى تحقيق أهدافها الاقتصادية، وانتهت مع الانهيار الكامل لسياسة الأسعار التى استلهمتها:

«أغلى عملة كنا قد خسرناها بسبب هذه الضريبة فى مجال التمويل، هى ثقة المواطن فى الدولة... فالصناعة، والتجارة والحياة الاقتصادية كلها لا يمكن أن تعيش سوى بتنفس جو من الثقة، ولكن مع فرض ضريبة رأس المال كان ذلك الجو مسمومًا»[١٧].

وكان التأثير على سمعة تركيا فى الخارج أسوأ من ذلك. لقد انهارت السمعة الجيدة للجمهورية التركية التى حازتها منذ تأسيسها من حيث الاستقامة المالية والتسامح الديني. ولم يكن من السهل استعادتها مرة أخرى.

ومن أكثر الجوانب التى لا يمكن أن تغتفر لضريبة رأس المال. بالنسبة للوطنيين الأتراك المتحمسين،كان التدهور الذى حط من سيادة تركيا وكرامتها. وبسبب فرض الضرائب الجائرة والتمييزية على المواطنين والأجانب، أتاحت تركيا فرصة للقوى الأوروبية للتدخل فى شئونها الداخلية، ولأنها قامت بتصحيح هذه الضرائب تحت ضغوط أجنبية، كانت حكومة جمهورية أتاتورك قد جلبت على نفسها أكثر السمات خزيًا وإهانة متمثلة فى الامتيازات الأجنبية التى كانت ألغيت منذ زمن طويل.

وبهذا التعليق الأخير ينهى فائق أوكته كتابه قائلا : «من ناحيتى، فأنا لا أزال مذهولاً من هذه الضربة الموجهة ضد شرف الدولة وكرامتها، ولمثولنا جميعًا وفى مقدمتنا رئيس الوزراء، أمام الديوان»[١٨].

كانت ضريبة رأس المال أمرًا مؤسفًا. ومنذ ذلك الحين كانت توصف وتناقش من قبل المراقبين الأجانب، وربما كانت على المدى الطويل، أكثر ضررًا على شرف وكرامة الدولة التركية من الضحايا الذين وقعوا بسببها على الفور. ومع ذلك، لا ينبغى أن يبالغ فى آثارها. كانت تجربة تركيا الجمهورية فى الاضطهاد أقل شأنا وأيسر حالاً، من أوربا التى كانت تسيطر عليها ألمانيا هتلر. أما بالنسبة للأتراك فينبغى ألا يغيب عن البال، أن ألمانيا كانت تشكل جزءا أساسيا من أوربا التى أعجبوا بها كثيرًا، وحاولوا تقليدها لأكثر من قرن من الزمان. وقد رأوا كيف تصرف النازيون فى ألمانيا، وحشدوا أيضا ساسة أوربا وقبولهم لهم وتآخيهم معهم، وعقب اندلاع الحرب كانت الاتهامات ضد الظلم النازى قد فقدت الكثير من القدرة على الإقناع، وكانت تبدو وكأنها لا تعدو أن تكون أفعال حرب سياسية. ويرى المراقب من الخارج، أن أوربا لا يمكن لها أن تتنصل من ألمانيا بدرجة أكبر من إمكانية تنصل الألمان من النازيين.

كانت تصفية ضريبة رأس المال مصحوبة بأدلة أخرى على تلاشى النفوذ الألمانى. ففى مايو ١٩٤٤ قادت مظاهرات قام بها الطلاب فى أنقره تدعو إلى إجراء التحقيق من قبل شرطة جماعات القومية الطورانية، التى اتهمتهم بالتآمر على قلب النظام وتأسيس حكومة تجذب تركيا للخوض فى حرب بجانب ألمانيا[١٩].

وتعد محاكمة الجماعة الطورانية وإدانتهم فى سبتمبر ١٩٤٤ بمثابة محاولة واضحة لاسترضاء الاتحاد السوفيتى وتهدئته. وفشلت فى هدفها. وعلى الرغم من هذا التقدم، والخطوات السابقة الأخرى التى قامت بها الحكومة التركية، لم يهدأ السوفييت، وفى يوم ١٩ مارس تم التنديد بمعاهدة الصداقة التركية السوفيتية وعدم الانحياز التى وقعت فى عام ١٩٢٥ وكان من المقرر تجديدها لفترة أخرى. وقد فتح هذا الطريق لعرض سلسلة من المطالب من أجل التنازل عن الأراضى والقواعد، وإعادة النظر فى اتفاقية مونترو، وجميعها رفضتها تركيا بإصرار.

كان كسوف نازية ألمانيا بالهزيمة والنفور من روسيا السوفيتية بسبب الصراع السياسى، قد أزال التأثيرين اللذين كانا خلال عام ١٩٣٠ وأوائل ١٩٤٠، قد ظهرا لفترة من الوقت وكأنهما قد استأصلا الليبرالية والديمقراطية الغربية ووضعت نموذجًا للحكومة الاستبدادية المطلقة وهى فى طريقها للتحديث. ومرة أخرى، كما حدث فى عام ١٩١٨، انتصر الديمقراطيون على أعدائهم الاستبداديين، وكونوا اتجاهًا عامًا من التقدم والتنمية. وعلى الرغم من أن العديد من الدول والحكومات تقوم بتقييم تقديراتها وفق ميزان القوى وآفاقها، وبتعديلها وفقا لانتماءاتها، فلم ير الأتراك أى سبب يستدعى التخلى عن الانحياز الغربى فى سياستهم الخارجية، أو عن الاتجاه نحو التغريب فى تقدمها الداخلى.

قدوم الديمو قراطية[٢٠]

ولعل أهم حقيقة فى التطور الديموقراطى الذى حدث فى تركيا ما بعد الكمالية، هو إجراء انتخابات حرة ونزيهة حقًا فى مايو ١٩٥٠، والتى أسفرت عن فوز ساحق للمعارضة فى الحكومة. وبعد سبعة وعشرين عامًا من الحكم المتواصل لحزب الشعب الجمهورى،

ولأكثر من مرة دون أى طعن من أى حزب معارض، ترأست حكومة ذلك الحزب وأشرفت على إجراء انتخابات حرة وهادئة أسفرت عن هزيمته وسقوطه. هذا الحدث المهم الذى لم يوجد له مثيل من قبل فى تاريخ البلاد والمنطقة، يحمل شهادة رائعة على الأعمال البناءة للنظام الكمالى، وعلى النضج السياسى للشعب التركى تحت رعايته. وهذا يعنى أن الهزيمة الانتخابية لحزب الشعب كانت أعظم إنجاز له، وهى ثورة ثانية واستكمال وإنجاز لتلك الثورة السابقة التى فجرها الحزب بنفسه.

لم تأت الديمقراطية بسهولة إلى تركيا. ولم تكن ذات فكرة ورغبة جديدة. بل على عكس الكثير من البلدان الشرقية، حيث تكون الحرية مرادفة للاستقلال، أما تركيا فقد فتحت حركة ديمقراطية حقيقية، فهى لم تكن متعلقة فقط بحقوق الشعب تجاه الدول الأخرى. ولكن أيضا بحقوق الفرد داخل الأمة. لكن هذه الحركة على الرغم من نفوذها الفكرى الواسع، أحرزت نجاحًا سياسيًا قليلا. فى عام ١٨٧٦ وعام ١٩٠٨، بدأ نظامان دستوريان بآمال كبيرة، وانتهيا بالإحباط والفشل، بل إن النظام الشعبى لكمال أتاتورك. فشل فى التجربتين مع المعارضة المعتدلة، وانتهى مثل الحكم المطلق لرئيس الدولة.

بعد وفاة أتاتورك ساد بعض التدهور. على أيدى رجال أقل منه شأنا، وتحولت طريقة حكمه الاستبدادى الأبوى للحكومة إلى شىء أقرب إلى الديكتاتورية بمفهوم الكلمة بصفة عامة. ومن المؤكد أن اختفاء شخصية أتاتورك المهيمنة الخاصة وظهور جيل جديد متأثر بالأفكار الدستورية للغرب المنتصر، قد فرض القبول الشعبى للحكومة الاستبدادية الموروثة من الماضى، واضطر النظام إلى الاعتماد على القمع اعتمادًا كبيرًا. وقد عزز تشدد الضغوط على أثر سنوات الحرب، وعبء التعبئة، والتهديد العالمى للتجسس والنفوذ الأجنبى، الحاجة إلى ضرورة وجود حكومة قوية، وقدمت بعض المبررات للإجراءات القمعية المعتمدة. وشمل هذا، الأحكام العرفية، وفرض رقابة صارمة على الصحافة والمطبوعات، وامتدت لتشمل سلطات الشرطة وأنشطتها.

وبعد الحرب، حدث هذا التغيير السريع والمفاجئ الذى أنهى حكم الحزب الواحد فى تركيا ووضع البلد، أو هكذا كانت تبدو فى ذلك الوقت، على طريق سريع من الديمقراطية الليبرالية البرلمانية.

بدأت هذه العملية فى عام ١٩٤٥ عندما انضمت تركيا للأمم المتحدة، وصادق مجلس الأمة التركى الكبير على ميثاق الأمم المتحدة، الذى كان قد تمت الموافقة عليها مؤخرا فى سان فرانسيسكو.

يبدو أن الوقت والجو كانا مهيئين للديمقراطية، ففى ١٩ مايو كان الرئيس نفسه قد تحدث، فى مهرجان رياضى فى أنقرة، عن توزيع الأراضى والتنمية الديمقراطية : «فى حياتنا السياسية سوف تسود المبادئ الديمقراطية فى المستقبل على نطاق أوسع وأعظم»[٢١]. وانتهزت مجموعة من أعضاء حزب الشعب الفرصة لإجراء عدد من الإصلاحات القانونية التى من شأنها أن تضمن، بداخل تركيا، تلك الحقوق والحريات التى كانت الحكومة التركية قد أعطت موافقتها النظرية عليها إلى الأمم المتحدة. وكان زعماء المجموعة هم : جلال بايار، وهو نائب أزمير، ومصرفى واقتصادى لعب دورا فى حرب الاستقلال وتولى رئاسة الوزارة فى سنة ١٩٣٧-١٩٣٩ ؛ والأستاذ فؤاد كوبرولو، نائب قارص، وهو باحث ومؤرخ مميز وأحد الشخصيات البارزة فى الحياة الفكرية فى تركيا، وعدنان مندريس، نائب أيدين، وهو محام ومزارع (صاحب مزرعة للقطن، ورفيق قورالتان نائب عن المجلس الدولى، وهو محام ذو خبرة واسعة كقاض وحاكم المقاطعة. ولكن كوبرولو كان عضوًا بارزًا وخبيرًا فى المجموعة البرلمانية لحزب الشعب)

كان الحزب دائما ما يسمح بقدر من المناقشة والنقد الداخلى، وكان غالباً ما يجرى تصويتًا حرًا فى أى اجتماع مغلق قبل أن يتم الإعلان عن أية قضية فى المجلس. وبهذه الوسيلة أثيرت هذه القضية أولاً داخل الحزب. ففى ١٧ يونيو ١٩٤٥ كان من المقرر أن تنعقد ستة انتخابات فرعية. وقررت الحكومة عدم تجديد المرشحين الرسميين. وقبل ذلك بأسبوع، فى ١٢ يونيو، انعقد اجتماع مجموعة الحزب لمناقشة الانتخابات، وحدث فى هذه المناسبة أن تقدم أربعة من المتمردين بمذكرة مشتركة يقترحون فيها إجراء بعض التغييرات فى برنامج الحزب وفى القانون. وتم رفض الاقتراح بتصويت جماعى باستثناء الموقِّعين الأربعة على المذكرة[٢٢]. ولكن هذه المرة تخاصمت الأقلية مع الباقين وواصلوا تقديم اقتراحهم إلى المجلس. وفى ١٥ أغسطس، وعندما قدم ميثاق الأمم المتحدة أمام المجلس للتصديق عليه، ساق مندريس حجته فى أن «تركيا، من خلال توقيعها على ميثاق الأمم المتحدة، قد شاركت بالتأكيد فى ممارسة الديمقراطية الحقيقة»[٢٣].

أخفقت هذه الحجج فى زعزعة الحكومة أو أغلبيتها المروضة، وقد سلك المتمردون آنذاك طريق العودة إلى الشعب من أجل تجديد جذرى. وكان أحمد أمين يالمان؛ رئيس تحرير صحيفة «وطن»، يظهر نفسه أكثر من مرة بصورة المستعد لتحدى كل من السلطة والتحيز لعامة الناس كما أنه فتح فى ذلك الحين أعمدة صحيفته للمتمردين، الذين نشروا فى الأسبوع الثالث من شهر سبتمبر ١٩٤٥ مقالات موقّعة انتقدوا فيها مسلك : «الاستبدادية» الذى ينتهجه الحزب والحكومة وهم يعلنون عن إيمانهم بالديموقراطية[٢٤].

وتبع ذلك فترة من التوتر السياسى. وفى ٢١ سبتمبر تقرر عقد اجتماع سرى للحزب لطرد مندريس وكوبرولو، وأعلن: «أنا وزملائى الثلاثة لم نفعل شيئًا سوى العمل من أجل تعزيز أسس السيادة الوطنية ومبادئ الحزب. وليس نحن الذين تخلينا عن هذه المبادئ، بل هم أولئك الذين قرروا طرد اثنين من زملائنا»[٢٥]. قررت مجموعة الحزب الرد على هذا التحدى. فى هذه الأثناء كان جلال بايار قد استقال من عضويته فى الجمعية فى سبتمبر. وفى ٣ ديسمبر استقال من حزب الشعب الجمهورى تضامنًا مع زملائه الثلاثة[٢٦].

ظهرت فى الصحافة، الهجمات العنيفة على المنسحبين، وكانت الحكومة تبدو لفترة من الوقت كما لو كانت تفكر فى اتخاذ إجراءات قوية قمعية. ثم فجأة حدث تغيير كامل فى السياسة. ففى ١ نوفمبر ١٩٤٥، وفى خطابه عند افتتاح الدورة الجديدة للمجلس، أوصى الرئيس إينونو بعدد من التغييرات المهمة» منها إجراء انتخابات مباشرة مستقلة عن طريق الاقتراع السرى تحل محل انتخابات المرحلة الثانية ؛ ووجوب إلغاء القوانين التى تقيد الحريات الدستورية للمواطن، وخاصة القوانين المتعلقة بالصحافة والجمعيات، وسلطة الشرطة. وقال : تركيا ليست ديكتاتورية، لكنها تفتقر إلى أحزاب المعارضة. وينبغى تعديل القوانين بحيث يتمكن أولئك الذين اختلفوا مع زملائهم من أن يعلنوا قناعاتهم وبرامجهم ووظيفتهم علنًا كحزب بدلا من العمل فى شقاق حزبى كعصبة منفردة :

«هذا هو الطريق الصحيح نحو تطوير حياتنا السياسية، وهذا هو السبيل لبناء مزيد من الرفاهية والنضج السياسى للأمة. وسنسعى بكل قوتنا حتى الاختلاف فى الرأى السياسى لن يؤدى إلا إلى العداوة بين أبناء شعبنا» [٢٧].

وفى يوم ٧ يناير ١٩٤٦ تمت تلبية رغبة رئيس الجمهورية تجاه المعارضة بصورة مُرضية، عندما تم تسجيل الحزب الديمقراطى فى أنقرة[٢٨]. وضم مؤسسوه أربعة أشخاص من المتمردين فى العام السابق. وانضموا لاحقًا قبل الآخرين، وبدأوا استعداداتهم لدورهم الدستورى نحو المعارضة ومحاولة استبدال الحكومة.

لم تكن المهمة سهلة بالنسبة لهم. وفى الخطاب الذى ألقاه فى نوفمبر كان الرئيس إينونو يقول إن الانتخابات العامة المقبلة ستجرى فى عام ١٩٤٧، عند الانتهاء من الولاية الحالية للمجلس. ومع ذلك، ففى أبريل ١٩٤٦ قرر مؤتمر حزب الشعب، لغرض واضح فى اصطياد الحزب الجديد قبل أن يكون جاهزًا للمنافسة الانتخابية، تم تقديم موعد الانتخابات. وكان من المزمع إجراء الانتخابات العامة فى ٢١ يوليو ١٩٤٦، ومن المقرر إجراء انتخابات البلدية على الفور.

قرر الحزب الديمقراطى مقاطعة انتخابات البلدية، ولكنه خاض الانتخابات العامة، التى قدم فيها لـ ٢٧٣ مرشحًا من أصل ٤٦٥ مقعدًا. وتم انتخاب واحد وستين، فضلا عن ستة من المستقلين. وكان الحزب الديمقراطى قد أظهر نفسه وليدًا قويًا. وفاز مرشحو الحزب الديمقراطى وأحرزوا نجاحات كبيرة فى المدن الكبيرة، ومن المؤكد أنهم فازوا فى العديد من الأماكن الأخرى، وكان الحزب والمسئولون الحكوميون فى مختلف أنحاء البلاد قادرين على مقاومة إغراء تخويف الناخبين وتعديل الأصوات.

وفى ٧ أغسطس تم تشكيل الحكومة الجديدة لحزب الشعب برئاسة رجب بيكر، الذى كان يعتبر ممثلا للجناح السلطوى للحزب. ولم يضع بيكر الكثير من الوقت، ففى ٢٠ سبتمبر قدمت التعديلات التى أجريت على قوانين الصحافة والعقوبات سلطات جديدة للسيطرة، وجرت محاولات لوقف تصاعد موجة الانتقادات الموجهة ضد التجاوزات التى حدثت فى الانتخابات خلال تنفيذ الأحكام العرفية التى كانت لا تزال سارية [٢٩].

وفشلت المحاولة. فقد كانت فى تركيا آنذاك معارضة برلمانية حازمة وقوية، وصحف معارضة مستقلة نشيطة. ولعب كل منهما دورا مهمًا فى التقدم نحو الديمقراطية خلال السنوات الأربع التالية. لم يكن الصراع سهلاً ولكن ظهور عناصر جديدة أكثر ليبرالية بداخل حزب الشعب نفسه قد ساعد كثيرا على تقوية الديمقراطية.

كانت العلاقات بين الحكومة والمعارضة سيئة، وكانت الاتهامات المتبادلة والاتهامات المضادة، قد تركت توترًا سياسيًا كبيرًا في المجلس[٣٠]، وفي الصحافة. وأخيرا، تدخل الرئيس إينونو نفسه بصفته حكمًا، في يونيو ١٩٤٧. وقد عقد سلسلة من الاجتماعات، معهم جميعًا ومنفردين، مع رئيس الوزراء وزعماء الحزب الديمقراطي، لتبادل الآراء، وبصورة خاصة المظالم والشكاوى. ثم أصدر في ١٢ يوليو ١٩٤٧ بيانًا شرح فيه هذه المناقشات وردود أفعاله الخاصة إزاءها[٣١]. وقال : « في دولة متعددة الأحزاب ينبغي للرئيس أن يكون فوق السياسة، وأن يكون رئيس دولة غير حزبي، مع وجود مساواة في الواجبات على كلا الطرفين». وفي المحادثات، اتهمت الحكومة الديمقراطيين بالتحريض على الفتنة، واتهم الديمقراطيون الحكومة أو بعض موظفيها بالاضطهاد والظلم. ووجد الأول في هذا الاتهام أنه لا أساس له من الصحة، والثاني مبالغ فيه، وعلى أية حال، استطاع أن يحصل من كلا الجانبين على تأكيدات بأن يسلكوا مسلكًا طيبًا وديمقراطيًا[٣٢].

ساعد هذا الإجراء الذي قام به الرئيس كثيرًا في الأداء السلس للحكومة البرلمانية في تركيا. كما كان له تأثير فوري على حلٍّ أزمة كانت قد ألمت بالحزب الحاكم، الذي أصبح بارزًا في الاجتماع الصيفي لحزب المجموعة البرلمانية، والذي انعقد في ٢٦ أغسطس ١٩٤٧.بعد ثماني ساعات من المناقشات الساخنة، منح المجلس «رجب بيكر» الثقة التي كان قد طلبها، ولكنه لم يحظ بالإجماع. صوَّت خمسة وثلاثون نائبا، معظمهم من الشباب، ضد بيكر. وأعلنتهم الصحافة أبطالاً، ولم تخل من الإشارة إلى أن عددهم من المؤكد أكبر بكثير لدرجة جعلت بيكر لا يصر على التصويت الحر[٣٣]. وفي ٣ سبتمبر استقال ستة وزراء، وفي اليوم التالي، عندما طلب رئيس الوزراء من مجموعة حزب السلطة إعادة بناء الحكومة، ارتفع عدد المعارضين إلى ٤٧، من بين ما يقرب الـ ١٠٠. واجهت وزارة رجب بيكر الثانية معارضات داخل الحزب وكذلك خارجه، ولم تستمر سوى بضعة أيام. وفي ٩ سبتمبر استقال من منصبه، وخلفه حسن السقا، الذي بقي في السلطة حتى ١٦ يناير ١٩٤٩. احتلت فترات وزارته الأربع مكانة مهمة، بل وفي حكومة الأستاذ شمس الدين جونالتاي الذي أتى من بعده كانت هناك مجموعة ليبرالية تحتل مكانة مهمة داخل حزب الشعب.

في هذه الأثناء مُزق أيضا الحزب الديمقراطى فيما بين الجماعة المتطرفة والمعتدلة. وبعد انقسام واحد أو اثنين من الانقسامات والخلافات الثانوية، وقع حادث خطير خلال صيف عام ١٩٤٨، عندما قامت مجموعة من الديمقراطيين المعارضين، معظمهم من النواب الذين اتهموا الحزب بعدم الكفاءة فى مواجهة الحكومة، وأسسوا حزبا جديدا خاصًا بهم. حشد الحزب الوطنى الذى تأسس فى ٢٠ يوليو ١٩٤٨، تأييد بعض أعضاء جماعة حزب الشعب المستاءين، وكانوا قادرين على إقناع المشير فوزى جقمق [٣٤]، الرئيس السابق لهيئة الأركان العامة، لمنحهم مكانة اسمه وقيادته. وسرعان ما أصبح الحزب الجديد محورًا لفكر أكثر تحفظًا وحتى في بعض الأحيان معاديًا للعلمانية[٣٥].

ومن خلال هذا الانشقاق وغيره، تقلصت قوة الحزب الديمقراطى فى المجلس من ٦١ فى عام ١٩٤٦ إلى ٣١ فقط فى عام ١٩٥٠[٣٦]. وعلى الرغم من ذلك استمرت قوته ونفوذه فى البلاد فى ازدياد، وبسرعة أكبر تراخت القيود المفروضة على النشاط السياسى الواحد تلو الآخر. وتم تعديل قانون الجمعيات للسماح للجماعات المعارضة، وفى ٢٠ فبراير ١٩٤٧ صدر قانون السماح بإنشاء «نقابات العمال وأرباب العمل» و«الاتحادات الإقليمية»[٣٧].

فى ديسمبر ١٩٤٧ انتهت الأحكام العرفية أخيرًا، وبدأت الصحافة تتمتع بالحرية والنقد اللذين لم يكونا معروفين سابقا. أعلنت وزارة الأستاذ شمس الدين جونالتاى فى بيانها عن السياسة فى ٢٣ يناير ١٩٤٩ قائلة: «نحن نتخذ قواعد الديمقراطيات الغربية نموذجًا لنا... حرية الضمير مقدسة بالنسبة لنا...» وفى اليوم التالى أعلن رئيس الوزراء إلى المجلس : «أنا سأعمل بإخلاص من أجل ترسيخ الديمقراطية... ولمستقبل بلدنا، وهذا هو الأسلوب الوحيد الذى أنا، كمؤرخ، على يقين من... أن الغوغائية تؤدى إلى الانحلال أو الدكتاتورية»[٣٨].

على أية حال، فقد بقيت بعض القيود سارية المفعول. ولم يتسن توجيه النقد إلى السياسة الخارجية للحكومة فى الواقع، ولكن هذا القيد كان يسبب استياءً أقل، كما كان هناك قدر كبير من الاتفاق بين جميع الأطراف بشأن هذه المسألة.

كانت جميع أشكال الشيوعية، بعد فترة من عدم اليقين، محظورة. وفي عام ١٩٤٥، بدأت تظهر الاستفادة من تخفيف الرقابة، فظهر عدد من المنشورات اليسارية. وكانت أولاها صحيفة «طان» اليومية التى عادت للظهور فى مايو آيار بعد فترة من التوقف، وبدأت تحت رئاسة تحرير زكريا سرتجي، فى التعبير عن الآراء المعتدلة الوردية. وقرب نهاية السنة التالية، ظهرت المجلات الموالية بصورة أكثر للاتحاد السوفيتى، ولا سيما المجلة الأسبوعية «كوروشلر- الآراء، وصحيفة العالم الجديد».

لم تكن المشاعر المؤيدة للروس تروق لكثير من الأتراك، بل كانت بغيضة بشكل خاص فى الوقت الذى كانت فيه الحكومة السوفيتية تقدم لتركيا المطالب الإقليمية وغيرها من المطالب. فى نهاية نوفمبر، ومع انضمام جريدة وطن المعارضة بعد تردد يوم واحد للجزء الأكبر من صحافة إستنبول، وشنت حملة ضد اليساريين. وفى ٤ ديسمبر قام حشد من الطلاب بالهجوم على مكاتب «وطن ويكى دنيا» وتدميرها، فضلاً عن عدد من المكتبات التى يظن أنها تحوى كتبًا عن الأدب الشيوعى [٣٩]. وكان هناك القليل جدا من التعاطف فى تركيا تجاه الشيوعيين ومن يروج لمبادئهم، الذين يعتبرون أفضل قليلا من العملاء الروس. من ناحية أخرى، هناك العديد من الذين ندموا بسبب تعاملهم معهم، كان ينبغى اللجوء إلى مثل هذه الانحرافات عن الديموقراطية مثل غوغائية الصحافة وغوغائية العنف [٤٠].

فى عام ١٩٤٦، ومع انتهاء حكم الحزب الواحد، جرت محاولات لتشكيل أحزاب اليسار ولم يكن أى منها ناجحًا. وكان هناك حزب واحد على الأقل يستلهم الشيوعية - حزب العمال الاشتراكى وحزب فلاحى تركيا»، وقد تأسسا فى ٢٠ يونيو ١٩٤٦ تحت قيادة شيوعى محنك. وقُمع الحزب بموجب قانون الأحكام العرفية فى ١ ديسمبر ١٩٤٦، واعتقل قادته بتهمة التحريضات الشيوعية. وفى الوقت نفسه مُنعت بعض الصحف والاتحادات الموالية للشيوعية [٤١].

ومنذ هذا الوقت فصاعدا، وفى مواجهة ازدياد العداء السوفيتي تجاه تركيا، حاز القمع الشديد للأنشطة والأفكار الشيوعية على دعم عام - رغم أنه فى بعض الأحيان قد فسر هذا القيد على نحو يجعل أي مناقشة جدية للمشاكل الاجتماعية عملاً خطيرًا، لتقييد

حرية الصحافة فى جوانب أخرى، فشلت المحاولات التى كانت تجرى بين الحين والحين فى مواجهة الرأى العام الجديد القوى والقادر.

التغيير الاجتماعى

بينما كانت السياسة التركية تسير فى اتجاه ديموقراطية برلمانية أشد فعالية، كان المجتمع التركى قد دخل مرحلة الانتقال من النظام التقليدى المتأصل الجذور ذى البنية المنغلقة إلى المجتمع الحديث الذى يتفاعل فيه مواطنوه ويشاركون بعضهم بعضًا[٤٢].

كان عدد سكان تركيا فى ازدياد مطرد ولكن ليس بشكل كبير خلال فترة الجمهورية. فقد بلغ عددهم فى عام ١٩٢٧ ثلاثة عشر مليون ونصف مليون نسمة، وفى عام ١٩٣٥ بلغ ستة عشر مليونًا، وفى عام ١٩٤٠ بلغوا تقريبًا ثمانية عشر مليونًا، وفى عام ١٩٤٥ وصلوا تقريبًا تسعة عشر مليونًا، وتقريبًا فى عام ١٩٥٠ بلغوا واحدًا وعشرين مليون نسمة. وفى الوقت ذاته ارتفعت نسبة معيشة الترك فى المدن بشكل ملحوظ، كما هو واضح فى الجدول التالى.

وبطبيعة الحال، أحدث الارتقاء فى التحضر زيادة فى معرفة القراءة والكتاب، والتى ارتفعت، وفقا للأرقام الرسمية من ١٠,٦ فى المائة خلال عام ١٩٢٧. وارتفعت فى عام ١٩٣٥ إلى ٤٣,٢ فى المائة، وفى عام ١٩٤٥ بلغت ٣٠,٢ فى المائة، وفى عام ١٩٥٠ وصلت ٣٤,٦ فى المائة. وقد بيَّن تحليل الرقم الأخير ٤٣,٢ فى المائة نسبة من يعرفون القراءة والكتابة تحت سن السادسة عشرة، فيبلغ ٤٨,٤ فى المائة بين الرجال بشكل عام، وبنسبة تصل ١٣,٤ فى المائة حتى فى القرى، وهى الأماكن التى تضم أقل من ٥,٠٠٠ نسمة. وبين الذكور فى المدن تصل هذه النسبة إلى ٧٢ فى المائة.

نسبة السكان فى المدن مع :

	أكثر من ٢٠,٠٠٠ نسمة	أكثر من ٥٠,٠٠٠ نسمة	أكثر من ١٠٠,٠٠٠
بالنسبة المئوية			
١٩٢٧	١٢,٥	٧,٧	٦,٢
١٩٣٥	١٣,٠	٨,٠	٦,٤
١٩٤٠	١٣,٧	٦,٨	٦,٤
١٩٤٥	١٤,١	٩,٥	٧,٤
١٩٣٥	١٤,٧	١٠,٢	٨,٣

إن سكان الحضر المتعلمين يطورون اهتمامات وعادات جديدة، ويكونون شغوفين بأن يبقوا على علم بما يدور حولهم. فقد ارتفع عدد الصحف وتوزيعها بشكل مطرد، وازداد عدد الأجهزة اللاسلكية من ١٦٢٣٠ فى عام ١٩٣٨ إلى ١٧٢٦٢ فى عام ١٩٤٥، وإلى ٢٤٠٢٥٢ فى عام ١٩٤٨، وإلى ٤١٢٢٧٠ فى عام ١٩٥١، ومعظمها مملوكة للقطاع الخاص. وفى نفس الفترة ازداد عدد الرسائل الخاصة المرسلة أكثر من الضعف، وازداد عدد الهواتف إلى خمسة أضعاف تقريبا [٤٣]. وقد ازدهرت الرواية، وكانت القصة القصيرة ما زالت أكثر ازدهارًا، وبدأت المسارح تجتذب جمهورًا صغيرًا أما دور السينما فقد جذبت جمهورًا عريضًا، وأغرت كرة القدم حشودا ضخمة ومتحمسة.

بدأ تحديث الاتصالات فى القرن التاسع عشر، مع إدخال السيارات ذات الطراز الأوربى من أجل طبقة النبلاء فى إستنبول. وقد تلتها العربات والمركبات المكشوفة والترام، والسيارات فى نهاية المطاف. وسرعان ما أدت زيادة حركة المرور فى شوارع إستنبول والمدن الأخرى إلى مزيد من المطالب والإصلاحات مثل تمهيد الطرق، والنظافة والصرف والإضاءة والشرطة، وسلطة البلدية الحديثة لتجهيز هذه الخدمات وصيانتها [٤٤].

وبينما أعيد بناء المدينة التركية وأعيد تنظيمها لكى تتواءم مع حركة المرور المتوسعة التى ملأت شوارعها، كذلك تحولت البلاد كلها بالشبكة الجديدة من السكك الحديدية والطرق. وقد تيسر مع استبدال القافلة بالقطار، والحصان والحمار والجمل بالسيارة أو الحافلة والشاحنة، سهولة تنقل الأشخاص والبضائع والأفكار على نحو لا يمكن تخيله حتى الآن، وقدمت للشعب التركى قابلية جديدة للتحرك هيأتهم اجتماعيًا وعقليًا وكذلك ماديًا للاندماج مع العالم الحديث[٤٥].

الانتخابات[٤٦]

فى ١٥ فبراير ١٩٥٠، وبعد مناقشات طويلة، وافق المجلس على مشروع قانون انتخابى جديد، بشكل وافق عليه كل من الحزب الشعبى والديمقراطى. وبعد وقت قصير بدأت الأحزاب حملاتها الانتخابية، ولكل منها حق متساو فى الإذاعة، واستخدام القاعات الاجتماعية العامة، التسهيلات الصحفية كافة. تحدث حزب الشعب عن الإصلاح الزراعى والفرص المتاحة للمشروعات الخاصة، ووعد بمزيد من الديمقراطية، وهاجمهم الديموقراطيون لبطشهم، وطالبوا بمزيد من الحرية، سواء الحرية السياسية والاقتصادية وتخفيف قبضة الدولة، والمزيد من الشركات الخاصة، وكذلك، حق العمال فى الإضراب. كان الحزب الوطنى أكثر اهتمامًا بالتخفيف من العلمانية وإحياء الإسلام.

كان كل من المتنافسين الرئيسيين وهما الحزب الديمقراطى والجناح الليبرالى الذى كان مهيمنا وقتها على حزب الشعب، قد وعدا بالحرية والتقدم الديمقراطى. ولكن ربما كان الشيء الأكثر أهمية من وعود الحزبين الحقيقية التى كانت تجعلهما متساويين – أن الحكومة والمعارضة كذلك كانت في الواقع تتوددان إلى الناخبين، بدلا من حثهم على التصويت. وفى ظل هذه الممارسة الجديدة كانت المعارضة بطبيعة الحال أكثر مهارة[٤٧].

فى ١٤ مايو ذهبت تركيا إلى صناديق الاقتراع. وكان قد أدلى ما يقرب من ٨,٥ ملايين ناخب بأصواتهم، أى بنسبة ٨٨ فى المائة. انتخبوا مجلسًا من ٤٠٨ من الديمقراطيين، و٦٩ من حزب الشعب وواحدًا من الحزب الوطنى و ٩ من المستقلين. وبعد ٢٧ عامًا سمح حزب

الشعب لنفسه بأن يكون مهزومًا فى انتخابات حرة ونزيهة وحقيقية، وبعد أن هزم كان قد سلم السلطة سلميًا للمنتصرين. وقد يكون من المناسب طرح السؤال : لماذا فعل الحزب ذلك، مع كل سلطاته الهائلة من سيطرة وقمع وتفوق دون منازع لفترة طويلة، جاهزًا أن يسلك هذا الطريق ويقوم بالإعداد والتنظيم ويتقبل سقوطه.

قدمت العديد من التفسيرات. يقول المتهكمون الأتراك- الذين كانوا ساخرين جدًا - إن الأمر كله يرجع إلى خطأ فى الحسابات. وهم يقولون إن قادة حزب الشعب كانوا على ثقة من الفوز فى انتخابات حرة ولهذا السبب وحده سمحوا بأن تكون حرة ولو أنهم أدركوا ما كان يمكن أن يحدث لاتخذوا الاحتياطات المناسبة.

يبدو مثل هذا التفسير سطحيًا وغير مرضٍ. كان معظم المراقبين فى تركيا فى الأشهر التى سبقت الانتخابات قد اقتنعوا من خلال استطلاع لرأى حر حقيقى بأن الديمقراطيين قد اكتسحوا البلاد، ولكنهم لم يستطيعوا أن يعتقدوا، حتى بعد القانون الانتخابى الجديد، بأنه من الممكن إجراء انتخابات حرة حقيقية فى واقع الأمر. كان يجب على قادة حزب الشعب أن يكونوا على بينة من اتجاهات الرأى العام فى البلاد. وعلاوة على ذلك، فإن الانتخابات نفسها ليست بظاهرة منعزلة، ولكنها آخر سلسلة من الخطوات المتجهة نحو الديمقراطية والتى تمتد على مدى العديد من السنوات.

ينسب المتهكمون الأجانب، وبعض الأتراك، هذه التغييرات إلى الرغبة فى إرضاء الغرب والأمريكيين على وجه الخصوص. ويشيرون إلى الصعوبات الاقتصادية وإلى موقف تركيا المعزولة والمعرضة فى نهاية الحرب، ويقولون إن معظم الإصلاحات الليبرالية فى الأوقات السابقة قد أجريت عندما كانت تركيا فى حاجة إلى دعم من الغرب ضد جارتها الشمالية. وفى عام ١٩٤٥، كانت تركيا، نتيجة التزامها بالحياد لفترات طويلة، قد تعرضت لبعض الاستياء من الغرب، فى حين أن روسيا ربما كانت لا تزال تعرب عن أملها فى رضوخًا. إن لم يكن دعمًا وسندًا، لرفقائها السابقين فى السلاح. وفى مواجهة المطالب الروسية فى عام ١٩٤٥ و ١٩٤٦ لإقامة القواعد فى البوسفور، فضلا عن التهديدات التى يتعرض لها الأتراك على الحدود الشرقية، ربما يكون رجال

الدولة الأتراك قد شعروا بأنه كان من الضرورى القيام ببعض الإيماءات المثيرة لحشد الرأى العام الغربى إلى جانبهم.

لقد كان الدعم الغربى فى الواقع قادمًا. وقفت الحكومة التركية، بتشجيع من بريطانيا والولايات المتحدة بحزم ضد المطالب الروسية. وفى مايو ١٩٤٧ قدم إعلان ترومان تأكيدًا جديدًا على الدعم الأميركى. وفى أغسطس ١٩٤٩ أصبحت تركيا عضوا فى المجلس الأوربى.

وفى السياسة الخارجية كانت تركيا قد ربطت نفسها بالكامل ودون تحفظ مع الغرب. فهل هذا يعنى أن التقدم نحو الديمقراطية داخل البلاد لم يكن أكثر من انعكاس من الداخل على السياسة المتبعة فى الخارج، أو بصورة أكثر غلظة كانت مجرد غطاء لإرضاء حلفاء تركيا الغربيين وتملقهم ؟

مما لا شك فيه أن الرغبة فى التأثير على الغرب والعمل على كسب رضاهم، كانت بين الدوافع التى دفعت عصمت إينونو للتخفيف من النظام الاستبدادى فى ١٩٤٥ تماما مثل الإصلاحات العثمانية العظيمة التى جاءت فى وقت حرب القرم ومؤتمر برلين، التى كانت مرتبطة بحاجة الدولة العثمانية إلى مساعدة أوربا الغربية ضد روسيا. لكن سيكون من الخطأ الشديد أن نستنتج من ذلك أن هذه المراحل المختلفة لإصلاح تركيا لم تكن تتجاوز مجرد الحيل الدبلوماسية ؛ إذ لم يكن من المرجح أن يغير حكام تركيا شكل حكوماتهم ويتنازلوا عن سلطتهم للمعارضة، لمجرد إرضاء دولة أجنبية. وإذا لم يكونوا يعرفون ذلك منذ البداية، فلسوف يكون لزامًا عليهم أن يدركوا سريعًا أن توسيع أو تقييد الحريات الديمقراطية فى تركيا لن يكون له سوى تأثير محدود على القرار فى واشنطن للمساعدة أو التخلى عنها.

إن الحركة الليبرالية والدستورية فى تركيا لها تاريخ طويل، يعود إلى التأثير الأول للأفكار السياسية الغربية على المثقفين الأتراك. وفى الفترة التى تلت عام ١٩٤٥ كان هناك الكثير من المؤشرات على وجود اتجاه موال للغرب، وبالتالى المؤيد للديمقراطية التى تمارس بشكلٍ أعمق بكثير من التحالفات المؤقتة للعلاقات الدولية. وقد أعرب عن نفسه عند

أدنى مستوى، من خلال انتشار مضغ العلكة، وقمصان جلد النمر على شواطئ البوسفور وشوارع إستنبول، وعلى أعلى مستوى، من خلال دراسة اللغة الإنجليزية والأدب الإنجليزى والأمريكى وتاريخهما فى الجامعة والمدرسة والمنزل، ودراسة النقد الذاتى الذى تناول فى بعض الأحيان الفساد الموجود فى ذلك الزمان.

ساهمت عوامل مختلفة كثيرة فى نمو هذا الشعور الموالى للغرب والمؤيد للديمقراطية. ولا شك فى أن الحركة مدينة بالكثير للمكانة التى ارتبطت بالنصر العسكرى، وبالتالى للمؤسسات المميزة التى كسبت هذا النصر. وقد ساعد أكثر من ذلك أن الولايات المتحدة ورثت مكان ألمانيا فى عيون الأتراك بمثابة حصنهم الرئيسى، ومن ثم النموذجى المثالى فى مقاومة التهديد الروسى القديم. ولكن كان هناك أكثر من ذلك. فقد نما فى الجمهورية الكمالية جيل جديد على النضج والإدراك، ومن أجلهم تم إنجاز الأهداف الرئيسية للعقيدة القومية، لم تعد النزعة القومية كافية لوحدها. فانجذبوا خلال ترعرعهم فى عصر التغريب المكثف، انجذابًا عميقًا نحو التقاليد الليبرالية الغربية، ورأوا فى الديمقراطية ليس مجرد مسألة شكلية أو دبلوماسية، وإنما وسيلة لتحقيق التكامل النهائى لتركيا، لتوضع على قدم المساواة والاحترام المتبادل بينها وبين العالم الغربى الحر.

وهناك شكل متطرف آخر لنظرية النفوذ الأميركى وهو إسناد هذا التغيير إلى التدخل الأميركى المباشر. ليس هناك شك فى أن الضغوط الأميريكية قد بُذلت بقوة لصالح المشاريع الخاصة وضد الاشتراكية، ولا ريب أن تحركات حكومة حزب الشعب فى هذا الاتجاه ترجع إلى حد كبير إلى شروط القروض الأمريكية ومشورة المستشارين الأميركيين. ومع ذلك، لا يوجد دليل يؤيد نظرية العمل الأمريكى المباشر فى صالح التغيير السياسى. وأقصى ما يمكن أن يقال إنها ساعدت على خلق مناخ مناسب.

ادعى المدافعون عن حزب الشعب بأنهم كانوا دائمًا متحمسين للمثل الديمقراطية، وقد منعتهم ظروف سنوات الحرب القاسية فقط من تحقيق تلك الأهداف فيما مضى. وإذا كان مجلس الوزراء الذى حكم تركيا خلال سنوات الحروب قد قام بتقييدها، فمن الصعب أن نأخذ هذا الادعاء على محمل الجد، ولكن من المؤكد أن هناك الكثير مما تم تحقيقه يرجع

إلى ما يمكن أن نطلق عليه اسم الجناح الكمالى لحزب كمال، وهم الشباب الذين نشأوا فى ظل الجمهورية واتخذوا مُثل مؤسسيها ووعودهم على محمل الجد، وبدأوا يسيطرون فى المرحلة النهائية على حكم حزب الشعب.

كانت هناك أيضا أسباب عملية للتغيير. ومع حلول عام ١٩٤٥ أدت ضغوط سنوات الحرب إلى ظهور استياء خطير حقًا، وربما كان الرئيس إينونو قد سعى إلى أن يحذو حذو أتاتورك فى عام ١٩٢٤ وعام ١٩٣٠، ففتح صمام الأمان أمام المعارضة وأجازها بشكل محدود. وفى دوائر الحزب الديمقراطى كانت المناقشات فى بعض الأحيان قد أعلنت أن إينونوا لم يكن مقصده يحوى أكثر من نلك، لكن المعارضة بدأت قبل نلك، وذهبت إلى أبعد من الدور المحدود والمقصود من قبل الحكومة، وأصبحت قوية بما فيه الكفاية لغرض تغييرات جذرية. وربما يكون هناك بعض الحقيقة فى هذا التفسير على الرغم من أنه ينبغى أن نتذكر أن هذا التطور لم يكن ممكنًا دون تغيير مناخ الرأى العام فى تركيا، ولا سيما فى صفوف حزب الشعب نفسه.

لم يكن فوز الديمقراطيين فى عام ١٩٥٠ يعنى مجرد تغيير حزبى، بل كان استفتاءً شعبيًا. فكان كل من لديه شكوى ضد حزب الشعب – وكانوا كثيرين بعد سبعة وعشرين عاما– انتهزوا الفرصة لتسجيل شكواهم ضده. وبعد هذه الفترة الطويلة من الزمن كان من المحتمل أن يطاح به من السلطة حتى ولو كان حزبًا من الملائكة.

غير أنه من الممكن أن نميز بين الكتلة العريضة من مؤيدى الحزب الديمقراطى فى عام ١٩٥٠، وبعض المصالح المهمة والمجموعات التى لعبت دورا فى تشكيل الحزب وسياساته. ومن هذه المجموعات الأغوات أصحاب الأراضى الشاسعة والمتوسطة، وخاصة فى الأناضول. كان الملاك والفلاحون الأغنياء قبل الجمهورية قد بسطوا سيطرتهم على المناطق الريفية. فى الأناضول، وهم لا يختلفون عن نظرائهم خارج الحدود الجنوبية والشرقية. ظل الأغوات أصحاب الأراضى من ذوى السلالات الحاكمة فى بعض المناطق، ولا سيما فى الشرق، يتمتعون بامتيازات شبه إقطاعية على العقارات الشاسعة، التى تخلفت عن الإصلاحات العثمانية. لقد أحدثت الثورة الكمالية تغييرات جذرية. وقرر أتاتورك،

مثل السلطان محمود الثانى ورجال الدولة فى عهد التنظيمات، أن يتبع سياسة السلطة المركزية، ثم عاد واستأنف من جديد سياستهم المتمثلة فى القضاء على الامتيازات والحكم الذاتى للأسر الإقطاعية الكبيرة المسماة بـ « دره بكلر»، والتى انفردت ببقائها فى الشرق مهما بلغ عددهم حتى عهده، ولكنه بعد حركات التمرد، بذل جهودًا حثيثة من أجل تفريق العقارات الكبيرة.

وتعززت مشاعر الاستياء عند هذه الأغوات حين تملكها الخوف الشديد، خاصة عندما أصدر المجلس قانون الإصلاح الزراعى[٤٨] بعد مناقشات وخلافات طويلة، ودخل حيز التنفيذ فى ١١ يونيو ١٩٤٥، مع تزامن غير مقصود فى اليوم السابق بتقديم مقترحات للإصلاح لأربعة من جماعة حزب الشعب.

ولم يكن من المستغرب، أن يكون ملاك الأراضى والإقطاعيون وغيرهم، قد أصابهم الخوف الشديد من القانون الجديد. غير أنه بينما كان القانون قد أضاف القشة الأخيرة إلى الاستياء المتزايد ضد حزب الشعب، فإنه لم يفعل شيئًا من أجل أن يكسب رضاء طبقة الفلاحين. لقد كان الفلاحون، الذين أنهكتهم سنوات تعذيب مسئولى حزب الشعب وهم يرون بوضوح أن القانون الجديد لن يجدى نفعًا، على استعداد أن يترسموا خطوات الملاك والفلاحين الأغنياء، ويقتفوا أثرهم فى تمردهم ضد نظام حزب الشعب. حصل الفلاحون على حق التصويت ضد الحكومة، وعلى أية حال، ما زالوا يمارسونه بتوجيه من قيادتهم فى المناطق الريفية خاصة.

لم يكن تأثير الأغوات القوة الوحيدة التى حركت مشاعر الاستياء المتراكم لدى الفلاحين ضد حزب الشعب. بل كان قادة الإحياء الدينى الإسلامى الذين كانوا يزدادون قوة وانتشارًا بشكل مطرد منذ بضع سنوات، قد أيدوا إحداث التغيير. بين عامى ١٩٤٦ و ١٩٥٠ اعتمد حزب الشعب الموقف المتسامح بشكل متزايد تجاه مظاهر النهضة الدينية التى كانت تظهر فى تركيا ولكن القادة الدينيين لم يكونوا قد غفروا حقًا العلمنة القهرية التى فرضها حزب أتاتورك فى العشرينيات والثلاثينيات (عام ١٩٢٠ و ١٩٣٠)، وعندما جاءت الفرصة للتحول ضد حزب الشعب لم يتوانوا فى انتهازها بامتنان. وكانت القيادات

الدينية ما زالت تحظى بدعم كبير فى البلاد، وخاصة فى القرى والمدن الصغيرة، وبين الحرفيين وأصحاب المحال التجارية الصغيرة فى المدن الكبيرة. ومن المفارقات الغريبة، أن إدخال وسائل الاتصالات الحديثة قد زاد من عمق التأثير الدينى المحافظ. كانت نساء القرية يرتدين الحجاب فقط عندما يزرن المدينة. ومع تطوير الطرق وخدمات الحافلات، خضع العديد من القرى فى جميع أنحاء تركيا تحت تأثير أقرب المدن المتحضرة بالنسبة لها ؛ غير أن مراكز الإشعاع بالنسبة لمعظمها لم تكن إستنبول وأنقرة وأزمير، وإنما المدن الصغيرة المحلية، التى لا تزال حتى اليوم بمثابة معاقل الحماية الدينية والاجتماعية. هناك الكثير من القرى التى ظهر فيها الحجاب لأول مرة نتيجة للتقدم التقنى.

ويوجد عنصر آخر ومختلف تمامًا فى المعسكر المؤيد للديمقراطية، تمثل فى الطبقة الوسطى التجارية والصناعية الجديدة التى نشأت فى تركيا خلال العقود السابقة. كان هذا العنصر مضطربًا على نحو متزايد فى ظل سياسات الاشتراكية التى يتبعها، وقد ثار ضدها الآن باسم الديمقراطية والاقتصاد الحر. وهو ما يعنى أن التمرد ضد الاشتراكية لا يعتبر مقياسًا لنجاحه إلا فى بعض النواحى، ذلك أن القوة الاشتراكية الدافعة ومعها الفرص التى أتاحتها السنوات الست من الحياد فى الحرب العالمية، أدت إلى ظهور هذه الطبقة التركية الوسطى الجديدة. وصارت الأبوة الكريمة جدًا أو القليلة لحزب الشعب، من المفارقات التاريخية الشاقة بالنسبة لهذه الفئة. لقد استجمعوا قواهم بحماسة نحو الحزب الذى وعد بحرية المشروعات، ونحو نظام اقتصادى أقرب إلى الرأسمالية الغربية الموسعة.

قد يكون الأغوات والفلاحون والطبقة التجارية الجديدة والطبقة الدينية القديمة من أهم عناصر أنصار الحزب الديمقراطى فى عام ١٩٥٠. وكان هناك آخرون أيضا. وعلى الرغم من أن الأقلية من غير المسلمين قد استفادوا أيضًا من السياسة الليبرالية بدرجة أكبر فى السنوات التى تلت الحرب، فإنهم لم يستطيعوا أن يشعروا بالنزر اليسير من المودة تجاه الحزب المسئول عن المذبحة المالية لعام ١٩٤٢، وأظهروا تأييدًا أكبر تجاه الحزب الديمقراطى؛ نظرًا لموقفه المتعاطف مع المصالح التجارية. انتقلت الشائعات التى كانت شائعة بين الشعب، إلى الجيش والمنتمين للبيروقراطية الذين رغبوا فى الديمقراطية، وقد

ضجت الطبقة المنتمية للبيروقراطية مرَّ الشكوى حقيقة من حجم الرواتب التى أصبحت غير كافية فى مواجهة ارتفاع تكاليف المعيشة المتزايد. وأخيرا، توجد كتلة غير متمايزة من السكان – كل أولئك الذين كانوا حتما قد طوروا شكواهم من نوع أو آخر فى أثناء السنوات السبعة والعشرين التى سيطر فيها حزب الشعب، والذين انجذبوا كثيرًا بالوعود الديمقراطية بسبب أن الحزب الديمقراطى غير متورط مع الحكومة فى أى سجل سابق.

وعلى الرغم من قوة الدعم الديمقراطى وتنوعه، فإن الانتصار الفعلى كان مفاجأة لجميع الناس– فلم يكن الأتراك والأجانب يعتقدون أن الحزب الذى كان يتمتع لفترة طويلة باحتكار السلطة.، سوف يسمح لنفسه أن يُهزم بسهولة، أو أنه إذا هزم، سوف يفسح المجال بهدوء للمنتصرين.

فى هذا الحدث ارتبك الذين تنبأوا بالنهاية. فقد كانت الانتخابات نزيهة ومنظمة وهادئة، ولم تقع أية حوادث أو اضطرابات عندما تم نقل السلطة بقدر أكبر مما هو معتاد فى أقدم وأكثر الديمقراطيات أمانًا.

كانت الأجواء بعد الانتخابات مباشرة ضبابية. وفى أنقرة حمد خطيبٌ فى مسجد «تاج الدين» الله فى صلاة الجمعة لأنه حرر تركيا من حكومة حزب الشعب الملحد. وبالقرب من بورصة، بدأ بعض الفلاحين فى تقسيم العقارات الكبيرة. وعندما سئلوا عما كانوا يفعلون، أجابوا: «لدينا الآن ديمقراطية». وفى إستنبول أبدى سائقو سيارات الأجرة سخطهم بازدراء الشرطة ورفضوا الانصياع لأوامرهم، بل إن رجال الشرطة أنفسهم بدوا مضطربين قليلاً وفى حيرة من أمرهم لأنهم لم يعرفوا أى سلطة يقومون بخدمتها. وفى وقت من الأوقات كان يظهر فوق الجدران التى لا حصر لها قطع ورقية ملطخة وممزقة استقرت عليها صورة إينونو ؛ وكان الباعة الجائلون يقومون ببيع «شراب الليمون الديمقراطى» فى الشوارع، كتب مؤرخ تركى بارز عن الانتخابات قائلا : «هى أعظم ثورة بيضاء فى تاريخ تركيا، وقد تحققت دون إراقة دماء... ودون أن تجعل أية عقبة تقف فى سبيل تقدمها».

كان نقل السلطة من خلال انتخابات حرة بالتأكيد ثورة غير دموية، بالمقارنة فى أسلوبها وطريقتها مع ثورات ١٨٧٦، ١٩٠٨، و١٩٢٣. وقد اتضح مرة أخرى أنها أقل مما كان الناس يتمنونه. لقد تلقى الفلاحون وسائقو سيارات الأجرة، وغيرهم ممن أظهروا حماسة كبيرة فى تفسيراتهم للديموقراطية، دروسًا أساسية فى العلوم السياسية.

تنفس رجال الشرطة مرة أخرى، وشدوا هراواتهم بشكل يشبع ذلك النشاط القديم. واكتشف المؤرخ تدريجيًا أنه لا زال هناك بضع عقبات قائمة أمام تقدم تركيا وحريتها.

هوامش الفصل التاسع

(١) لويس، وفراى «الولايات المتحدة وتركيا وإيران» (١٩٥١)، ص٨٩.

(٢) قره عثمان أوغلى «الدبلوماسية الجبرية» (١٩٥٥)، ص٣٤-٣٥.

(٣) هرشيلاغ : «تركيا» ص١٧٧ وما بعدها.

(٤) المرجع السابق، ص١٧٩-٨٠.

(٥) هناك العديد من الدراسات حول ضريبة رأس المال، وأيسرها تلك التى قام بها توماس، ولويس، والمذكورة فى المؤلفات السابقة. وعن الدراسات الموسعة والموثقة بالنص الرسمى السامى، انظر مؤلف فائق أوكته التالى ذكره.

(٦) كان فائق أوكته دفتردار إستنبول (مدير المالية فى إستنبول) قد ذكر أنه عندما نُشرت تفاصيل القانون فى الصحف، اتصل به أستاذ من أساتذته القدامى فى كلية الاقتصاد فى الصباح الباكر وسنوضحه فى الأمر. وكان الحوار بينهما كما يرويه كالتالى:

يا بنى، لقد ظهر هذا الصباح فى الجريدة نص ضريبة رأس المال نعم يا سيدى

من الطبيعى أن يخطئ الصحفيون فى فهمه، فقد قدم النص مبتورًا لا، فقد رأيت النص كاملاً

فى كل الصحف... كيف يكون كاملاً بهذا الشكل؟ فلا توجد بنود للاعتراضات أو الاستئناف، ولا إشارة إلى نسبة الضريبة... تلك الضريبة تمثل نوعًا من الضرائب، يا سيدى. يا بنى، هل أصابك الجنون؟ كارثة ضريبة رأس المال (١٩٥١) ص٦٤.

(٧) ويستثنى من هذا الامتياز الرعايا اليهود لدول الحلفاء (أوكته ص٨١).

(٨) انظر أوكته، ص١٢٣-٤.

(٩) المرجع السابق ص١٤٩.

(١٠) باستثناء التعبيرات العرضية المتعلقة بالموافقة الأبوية فى ألمانيا، تخطت ضريبة رأس المال التركية حتى ذلك الحين دون تعليق أو نقد فى الصحافة العالمية. ويبدو أن المؤامرة المتحالفة على الصمت قد تم إفسادها على يد مجلة أرمينية أسبوعية تسمى Hairenlik فى بوسطن، استهجنت النص لما به من كلمات تتنافى مع الفصاحة. وقد ظهرت مناقشات أكثر اعتدالاً فى سلسلة من مقالات خمس نشرت فى New York Times، من ٩ سبتمبر إلى ١٣ سبتمبر، التى وصفت النص وتطبيقه فى شىء من التفصيل، والنتائج السياسية لما كان يحدث.

(١١) أوكته Okte، ص١٩٥-٦.

(١٢)المرجع السابق، ص٣٨-٣٩.

(١٣) المرجع السابق، ص١٩٧.

(١٤) المرجع السابق، ص٢٠٩.

(١٥) المرجع السابق، ص٢٠٢.

(١٦) المرجع السابق، ص٢٠٣.

(١٧)المرجع السابق، ص٢١٠.

(١٨)المرجع السابق، ص٢١٣.

(١٩) عن هذه الحركات انظر جاشكه Der Turanismus und die kemalistische Turkei, Jaschke ، في R. Hart- mann و H. Scheel , eds., Beitrage zur Arabistik , Semitistik und islamwissenshaft، (١٩٤٤)، ص٤٦٨-٨٣، وأوغوز تركان : «اتجاهات في الحركة الطورانية» والمرجع السابق الجزء الثالث (١٩٥٢) ص٣-١٢ و «التتريك والسوفيت» (١٩٥٧) وقارباط ص٢٦٤ وما بعدها.

(٢٠) التوضيحات حول التطورات السياسية في تركيا فيما بعد الحرب، موجودة في عدد من المؤلفات، وخاصة تلك التي ألفها توماس ولويس. أما أحدث دراسة موسعة فهي تلك التي قام بها قارباط. ولمزيد من التفاصيل حول الأحداث انظر جاشكه RIIA, OM.WI., Die Turkei in den Jahren 1942-51,1955) , Kalender, Jaschke حيث تستمر الدراسة في تقديم معلومات مفيدة. ويمكن أن تضاف الدوريات إلى ما سبق، وخاصة لـMEJ (من ١٩٨٤٧)، و MEA (من ١٩٥٠)، C.Or. contemp (من ١٩٤٤) وتأتي في نهايتها معلومات أكثر تفصيلا. وتعد دراسة طونايا : «الأحزاب» من أقيم الدراسات التي لا مثيل لها بين المنشورات التركية، حيث حوت كل الملفات المتعلقة بالسياسات الحزبية في تركيا، غير أن الدراسة تحمل ما هو أهم قيمة وتكمن في تحليلاته وعرضه.

(٢١) G.Or. contemp، الجزء الثاني (١٩٤٦) ص٢٩٤.

(٢٢) طونايا : الأحزاب ص٦٤٨، وهامش رقم ٨.

(٢٣) يالمان Yalman : «الصراع من أجل حكومة متعددة الأحزاب في تركيا، الجزء الأول (١٩٤٧)، ص٥٣.

(٢٤) يالمان : «تركيا في عصري» (١٩٥٦)، ص٢٢٣.

(٢٥) طونايا : الأحزاب ص٦٤٩، وهامش ١١.

(٢٦) طونايا : الأحزاب ص٦٤٩، هامش ١٢.

(٢٧) إينونو Soylev، الجزء الأول ص٤٠٠، وقارن مع Or. Contemp، الجزء الثالث (١٩٤٦) ص٦٦٩ وما بعدها.

(٢٨) للحصول على شيء من المعلومات حول الحزب المعارض السابق لنوري دميراغ Nuri Demirag، انظر نفس المرجع ص٢٧٧.

(٢٩)يالمان . «تركيا» ص٢٢٩.

(٣٠) المرجع السابق. ص٢٣٩-٤٠.

(٣١) النص موجود فى كتاب طونايا : الأحزاب، ص٦٨٨.

(٣٢) يالمان : «تركيا» ص٢٤٠.

(٣٣)طونايا : الأحزاب ص٥٦٣-٤ ويالمان : «تركيا» ص٢٤٣.

(٣٤)انظر EI^2 (جقمق فوزى)

(٣٥) طونايا : الأحزاب ص٧١٢-٣، وهامش رقم ٨.

(٣٦) المصدر السابق ص٦٥٧.

(٣٧) انظر نفس المصدر ص٤٦٩ وما بعدها.

(٣٨) جاشكه، ٢٣ يناير ١٩٤٩.

(٣٩) يالمان : تركيا ص٢٢٦.

(٤٠) طوماس، وفراى ص١١١.

(٤١) طونايا : الأحزاب ص٧٠٤، ولاكور : الشيوعية، ص٢١٥.

(٤٢)عن مفهوم هذه العملية فى تركيا انظر لرنر : «زوال المجتمع التقليدى» ١٩٥٨.

(٤٣)انظر التفاصيل فى الحوليات الإحصائية المنشورة من قبل الحكومة التركية. وقد جمعت هذه المعلومات السابقة من أفيد الجداول التى كان لرنر قد قدمها، ونشرت فى كتاب عنوانه «الاستثمار فى تركيا»، ونشرته (U.S. Dept. of Commerce 1956).

(٤٤) انظر نفس المصدر ص٣٨٧ وما بعدها.

(٤٥)حول تيسير التنقل فى مختلف مظاهره انظر لرنر فى مواضع مختلفة من الكتاب.

(٤٦) عن التقييمات المعاصرة لانتخابات عام ١٩٥٠ انظر وينبرجر : «الإصطرلاب السياسى فى تركيا» المجلد الأول (١٩٥٠)، ص١٣٥-٤٢، وبرنارد لويس «التطورات الحديثة فى تركيا» (١٩٥١) ص٢٢٠-٣١.

(٤٧) توماس وفراى ص١٠٨.

(٤٨) انظر نفس المرجع ص٤٦٧ وما بعدها.

القسم الثانى : نواحى التغيير

الفصل العاشر

الأمة والوطن

«وطن المسلم المكان الذى تسود فيه الشريعة»

محمد سعيد حليم باشا، عام ١٩١٧

«الأمة ليست جماعة أو جمعية عنصرية أو عرقية أو جغرافية أو سياسية، أو رابطة؛ إنما الأمة مجموعة مؤلفة من الرجال والنساء الذين تلقوا نفس التعليم، والذين اشتركوا فى حصولهم على نفس المكتسبات من نواحى اللغة والدين ومبادئ الأخلاق والجماليات».

ضيا كوك ألب ١٩٢٣م

«الوطن هو البلد المقدس داخل حدودنا السياسية الراهنة، حيث تعيش فيه الأمة التركية مع تاريخها القديم والمتألق ومع أمجاد ماضيها التى لا تزال حية فى أعماق أراضيها»

برنامج حزب الشعب الجمهورى، ١٩٣٥

فى معاهدة كوجوك قينارجه يوليو ١٧٧٤، اضطر السلطان لتقديم اثنين من التنازلات المهينة. كان أولها التخلى عن الهيمنة العثمانية القديمة على خان القرم والتتار المسلمين على الساحل الشمالى للبحر الأسود، الذين صاروا مستقلين آنذاك، تمهيدا لابتلاعهم من قبل روسيا بعد تسع سنوات، والثانى هو قبول حقوق معينة للتدخل ؛ وهو ما صار حقًا فعليًا للبلاط الروسى لحماية أتباع الكنيسة الأرثوذكسية الشرقية فى الدولة العثمانية (١).

«فيما يتعلق بالممارسات الدينية، [حسبما تقول المعاهدة]. فإن التتار بما أنهم يدينون بديانة المسلمين، وجلالة سلطانهم سامى المقام مثل خليفة المسلمين، فإن عليهم أن يتصرفوا حسب قواعد دينهم، ولكن دون المساس باستقلال الدولة وممالكها كما عُرض [٢].

كانت مزاعم السلطان العثمانى بنوع من السلطة الدينية تمتد على المسلمين من غير رعاياه جديدة وغير مسبوقة وتمثل نوعا من السلطة البابوية الدينية التى تستوعب المسلمين الآخرين. فمنذ زوال الخلافة الإسلامية القديمة فى العصور الوسطى، لم يكن هناك أى رئيس معترف به عالميًا للأمة الإسلامية بأسرها. وأصبح كل حاكم فى حقيقة الأمر خليفة فى مملكته ويستخدم بعض الألقاب ويمارس بعض صلاحيات الخلافة، ولكنها كانت مجرد أمور مساعدة لحكمه الدنيوى فحسب؛ فقد كان ادعاء السلطة الدينية فيما وراء الحدود خروجا جذريًا- محاولة، للمرة الأولى منذ سقوط العباسيين، لتأسيس زعامة إسلامية عالمية، والادعاء بأنها من حق بيت العثمانيين.فقد حدث تقريبا فى خلال هذه الفترة أن ظهرت الأسطورة للمرة الأولى تتحدث عن كيفية نقل آخر الخلفاء العباسيين فى القاهرة الخلافة إلى السلطان العثمانى سليم الأول عام ١٥١٧ [٣]. وفى الأوقات الصعبة التى كانت تواجه العثمانيين، ظهرت مزاعمهم فى الزعامة الإسلامية، لتثير حماسة متصاعدة فى الوطن وتلقى قبولاً متزايدا فى الخارج.

كان أوائل القرن التاسع عشر، يمثل بالنسبة للشعوب الإسلامية فترة انكسار وذل، عندما برهنت القوى الأوربية، بالفعل على تفوقها العسكرى والتجارى، وتقدمت نحو الأمام لتثبيت حكمها مباشرة. كان نابليون، قد بيَّن الطريق بغزوه السريع لمصر فى ١٧٩٨، وأثبت بوضوح فى نفس الوقت كيف كان من السهولة المثيرة للسخرية قهر أحد معاقل الإسلام وحكمها، وكيف أنه ربما كان من الضرورى القيام بذلك الغزو من أجل منع حدوث غزو من جانب أحد المنافسين الأوروبيين من القيام بهذا قبله.

تم استيعاب الدرس بسرعة، وما لبثت القوى الأوروبية أن تقاسمت بلاد المسلمين فيما بينها وقد ثبتت مزاعمها على امتداد العالم الإسلامى فى آسيا وأوربا وأفريقيا. فقد توسع الحكم البريطانى فى الهند أو شملت السيطرة معظم أنحاء شبه الجزيرة، وبحلول عام

١٨١٨ لم تبق دولة هندية مستقلة. وفى جنوب شرق آسيا طمس البريطانيون والهولنديون آخر بقايا الاستقلال، وأدخلوا الأراضى الماليزية بقوة فى النظام الاستعمارى الأوربى. وبالقرب من بلادهم رأى الأتراك أن تقدم النمسا وروسيا نحو الجنوب وضع أراضىَ إسلامية مهمة تحت الحكم الأوربى، وأحدث تهديدا مباشرا لأمن كل من تركيا وبلاد فارس. وفى أوربا الجنوبية الشرقية فقدت بيسارابيا وألحقت بروسيا، وصارت اليونان وصربيا دولتين مسيحيتين مستقلتين جديدتين. وفى الشمال، ضمت روسيا، التى كانت منذ فترة طويلة تقوم بتصفية وابتلاع خانات التتار فى نهر الفولجا، وسواحل بحر قزوين. فى عام ١٧٨٣ خانات القرم، واستعدت لتحقيق المزيد من التقدم فى منطقة القوقاز. وفى عام ١٨٠٦ استولى الروس على «باكو»، وقد تم التنازل فضلاً عن ذلك، عن دريند وشيروان، وغيرها من الأماكن، وتم التأكيد على معاهدة جوليستان عام ١٨١٣ التى عُقدت مع إيران المهزومة. وبموجب معاهدة توركمانشاى Turkmanchay ١٨٢٨ تم توقيع العقاب بضم المزيد من الأراضى الفارسية إلى الروس.

كان نقل هذه البلاد الإسلامية الناطقة بالتركية من السيطرة الفارسية إلى السيطرة الروسية، إضافة إلى ابتلاع روسيا للمملكة المسيحية فى جورجيا، قد جلب القوة الروسية سواءً إلى حدود الإمبراطورية العثمانية الشرقية أو إلى حدودها الغربية. وفى ظل هذا الوضع الجديد، لم تكن الولايات وحدها المهددة، وإنما كان وجود الإمبراطورية نفسه تحت التهديد أيضا.

لم تمر هذه المخاطر دون أن تحس بها إستنبول. فقد كتب عاكف أفندى عام ١٨٢٢، وقد عيِّن فيما بعد رئيسًا للكتاب، مذكرة تحدد المخاطر التى تهدد الإمبراطورية والخيارات الثلاثة المكنة التى تُطرح أمامها. وبعد الاطلاع على مواقف الدول المسيحية ضد الإسلام، وتعاملاتهم مع تركيا، التى كانت ما تزال أقوى الدول الإسلامية، حاول عاكف إظهار كيف يمكن للإمبراطورية العثمانية، والمسلمين عمومًا، الحفاظ على استقلالهم ضد أوربا، وعلى الأخص تعديات روسيا التى اعتبرها العدو الرئيسى. وأوضح فى الختام قائلاً :

« يجب على المسلمين الاختيار بين ثلاثة قرارات : إما أن يكونوا مخلصين لأمر الله وسنة محمد، وهو ما يجب علينا، بغض النظر عن ممتلكاتنا وحياتنا، والدفاع عما تبقى لدينا من إيالات، أو نتركها لهم وننسحب إلى الأناضول، أو أخيرا وهو ما يحرمه الله – أن نحذو حذو شعوب شبه جزيرة القرم والهند وقازان ونتدنى نحو منزلة العبودية. قصارى القول : دعونا نعلن الجهاد باسم دين محمد وقانون أحمد، ودعونا لا نتنازل عن شبر من أراضينا»[٤].

وهكذا رأى عاكف ثلاثة مسارات محتملة أمام تركيا – للدفاع بوصفهم أبطال الإسلام، عن الإمبراطورية بأسرها، حتى لا تخضع للحكم الاستعمارى، أو التراجع إلى قلب الأناضول : التى كان الأتراك قد عبروا منها نحو أوربا فى البداية. وفى أثناء القرن التالى حاول الأتراك تجربة المسار الأول دونما نجاح، ونجحوا فى تجنب المسار الثانى، وأخيرا وتحت ضغط الأحداث أكثر من الأفكار، نجحوا فى الأخذ بالمسار الثالث.

وفى تناقض مثير لما وصفه عاكف أفندى عام ١٩٢٢ من قرارات بديلة، كان التحدى فى الاختيار بين ثلاثة مبادئ مختلفة من الولاء كان قد طرحها آقجورا أوغلى يوسف (عرف فيما بعد باسم يوسف آقجورا) عام ١٩٠٤، وهو شاب تتارى من الإمبراطورية الروسية، استقرت أسرته فى تركيا. بعد الانتهاء من دراسته فى فرنسا، وجد تركيا فى عهد السلطان عبد الحميد مغلقة أمامه، فعاد إلى قريته التى ولد فيها فى روسيا. ومن هناك أرسل مقالاً إلى مجلة «Turk» وهى دورية كانت تنشر فى القاهرة بواسطة مجموعة من السياسيين الأتراك المنفيين الذين وجدوا ملاذًا فى مصر التى كانت تحتلها بريطانيا. كانت مقالة يوسف المعنونة بـ «ثلاثة أنواع من السياسة» قد نشرت فى إصدارات مايو ويونيو ١٩٠٤، ثم أعيد نشرها فى كتيب. ومن بين المناقشات الإيديولوجية التى نشرها العديد من الأتراك الشباب فى المنفى، جذبت الانتباه ملاحظة جديدة ومهمة عن القومية التركية، تمييزا لها عن الإسلامية أو العثمانية أو القومية[٥].

فى هذا المقال، الذى كان له تأثير كبير بعد على تركيا، يضع يوسف نصب عينيه الأسس الممكنة للوحدة الوطنية فى الدولة العثمانية ويصوغها فى ثلاث قواعد. الأولى هى

العثمانية، وهى تعد من تطلعات الإصلاحيين الليبراليين خلال القرن التاسع عشر من أجل مواطنة عثمانية مشتركة، والولاء بغض النظر عن الدين أو الأصل. والثانية هى الإسلام، وهو الأساس التقليدى للإمبراطورية العثمانية والدول الإسلامية من قبلها، منذ أن قام بتجديده عبد الحميد فى سياسة الجامعة الإسلامية. يناقش يوسف كل هذا بشىء من التفصيل ويرفضها بسبب إخفاقها. فالعثمانية ولاء سياسى يدين به الرعايا العثمانيون للدولة. ولكن لا توجد أمة عثمانية، ومن ثم تذهب الجهود سدى فى محاولة العمل على إقامتها. وتهدف سياسة الجامعة الإسلامية إلى اتحاد الشعوب الإسلامية، وهى تواجه عقبات أقل داخليًا. غير أنه يمكن مقاومتها بقسوة، وبنجاح فى جميع الاحتمالات، من جانب القوى المسيحية، ولن يجنى الأتراك شيئا، وسيفقدون الكثير من تبديد جهودهم على مثالية لا صلة لها بالموضوع، وغير قابلة للتحقيق على الأرجح. أما الثالثة وهى «التتريك» Turkism، فقد قدم اقتراحه من أجل هذه السياسة بقدر ما استطاع، وهى تعنى «السياسة القومية التركية التى تستند على أساس العرق التركى». وناقش من أجل مثل هذه السياسة، فزعم أن هناك عقبات داخلية تعترضها أقل من تلك التى تعترض العثمانية، وعقبات خارجية أقل منها فى الإسلامية. ومن شأن سياسة التتريك أن تحشد الولاء للعرق التركى المهيمن داخل الإمبراطورية العثمانية. وتعززه بتلك الملايين العديدة من الأتراك، فى روسيا وغيرها من الأماكن الأخرى وفيما وراء الحدود العثمانية.

توضح الاختلافات بين اختيارات عاكف أفندى وآقجورا أوغلى يوسف تطور الأفكار والأيديولوجيات التركية خلال السنوات الفاصلة. ولا يثير عاكف مسألة أساس الهوية والولاء فالإمبراطورية إمبراطورية إسلامية، وهى البطل المدافع عن العالم الإسلامى كله، والنضال الذى تشارك فيه هو الصراع القديم بين الإسلام والمسيحية. إن كان الاختيار الذى قدمه اختيارًا عمليًا خالصا بين الدفاع والتراجع والاستسلام. ومن ناحية أخرى، صار موضوع أساس الهوية التركية بالذات موضع شك ونقاش بالنسبة ليوسف. كان الإسلام آنذاك مجرد أحد الاحتمالات البديلة الثلاثة غير أنه حتى فى ذلك الحين لم يعد يتسم بالبساطة والقوة وعفوية الولاء لدار الإسلام التى كان عليها فى العهود القديمة، ولكنه صار شيئا جديدا وبصورة أضعف وأكثر اضطرابا، وغدا فى صورة انعكاس لردود أفعال

عاطفية واستجابة سياسية، وعُرف باسم مختلط وملائم «الجامعة الإسلامية»، لمواجهة التحديات والتأثيرات الغربية. لم يكن البديلان الآخران اللذان تحدث عنهما يوسف، وهما العثمانية والتتريك، يحملان من المعنى شيئا يذكر بالنسبة لعاكف ومعاصريه. ومع ذلك سيطر الصراع والتفاعل بين هذه الأفكار، والولاءات التى أثاروها، على الفكر السياسى التركى خلال القرن الماضى، وكان لها تأثير عميق على تطور الدولة والأمة التركية. وسيكون من الحماقة التعجل بإصدار الحكم بأن الشعب التركى قد حسم اختياره النهائي من بين المسارات المختلفة المطروحة أمامه. ولكن يمكن القول إن الانسحاب إلى الأناضول وهو أفضل ثانى اختيار قدمه عاكف، قد تم اعتماده بنجاح فى الجمهورية التركية، التى استمدت، مع بعض التعديلات المهمة، من أيديولوجية التتريك التى اتخذت لها نموذجًا من اختيار يوسف آقجور أوغلى الثالث الذى لا يمكن أن يفهمه عاكف.

الهوية والولاء فى الإسلام

فى فقرة مشهورة فى مقدمة المؤرخ العربى الكبير ابن خلدون يقول لنا إن الخليفة عمر قال ذات مرة للعرب: «اعرفوا سلسلة أنسابكم، ولا تكونوا مثل الأنباط من بلاد ما بين النهرين الذين إذا سئل أحدهم عن أصله أجاب[٦] : «جئت من هذه القرية أو تلك».

وقد يكون من المشكوك فيه إسناد هذا القول المأثور لعمر، ولكن إدراك ابن خلدون التاريخى لم يجانبه الصواب حين استشهد به على أنه تعبير عن مشاعر العرب فى ذلك الوقت من الفتوحات الإسلامية العظيمة. كان الفاتحون العرب من الطبقة الأرستقراطية القبلية المحددة النسب والقرابة، تحمل احتقارًا شديدًا تجاه فلاحى الأراضى المصنفين حسب الأماكن التى يسكنون فيها.

كانت هوية الدم معززة فى البداية، ثم استبدلت بعد ذلك بهوية مرتبطة بالقبول المشترك للإسلام، والانتماء المشترك للمجتمع الإسلامى. ثم كانت نواة السياسة الإسلامية بمثابة مجتمع دينى وسياسى أسسه وقاده النبى فى المدينة المنورة «أمة دون الناس»[٧].

لم تكن مثل هذه الفروق شيئًا جديدًا : فاليونانيون والبربر واليهود والوثنيون، أمثلة واضحة من العالم القديم على ذلك. كذلك كان العرب القدامى يقسمون الناس إلى العرب وغير العرب، «عرب وعجم»، واستمر هذا الشعور موجودًا فى بعض الأحيان فى العصور الإسلامية. وكان هذا التمييز يعتمد على أساس عرقى، وليس إقليميًّا، ولا توجد كلمة عربية واحدة تخص المنطقة التى يطلق عليها اسم شبه جزيرة العرب. ومع مرور الوقت عندما اندمج عرب الجزيرة العربية مع الإمبراطورية الإسلامية العالمية التى أسسوها، كانت الفروق «بين العرب والعجم» قد طغت عليها التفرقة بين المؤمن والكافر، وبين المسلمين وغيرهم. وأصبح هذا هو التمييز الأساسى فيما بين الشعوب الإسلامية وله أهمية أكبر من القرابة والبلاد أو الولاء السياسى واستمر على هذا الشكل. كان العالم قد تم تقسيمه إلى دار الإسلام، ودار الحرب، أو الأراضى الخاضعة تحت حكم الكفار، وتدور دائما الحرب بينهما، يتخللها فقط فترات من الهدنة، والتى يتقرر إنهاؤها عند الاختلاط والاندماج الكامل مع دار الإسلام. وإلى جانب الكافر أو الحربى الذى يقع خارج الحدود، كان هناك أيضا أهل الذمة، وهم رعايا الدولة الإسلامية من غير المسلمين الذين تحت حماية الدولة الإسلامية، والذين كان وضعهم يحدده عقد الذمة، أو الاتفاق بين مجتمعه الذى يطلق عليه اسم «ملت» (الملة) والمجتمع الإسلامى السائد.

كان هدف السياسة الإسلامية أساسًا دمج دار الحرب فى دار الإسلام، وتحويل الكفار الحربيين إلى مسلمين، أو إذا كان ذلك غير ممكن فيكون عن طريق تحويلهم إلى ذميين. كان التصنيف السياسى والاجتماعى وحتى الاقتصادى الأساسى هو «المسلم والذمى والحربى» هذا التمييز الثلاثى بين المؤمن والكافر المقهور، والكافر المعادى كانت له أهمية أهم بكثير من الانقسامات ما بين الأتراك واليونانيين والسلافيين فى البلقان، والأتراك والفرس والعرب فى آسيا. لقد كان الولاء للمكان معروفًا، ولكنه كان موجهًا لقرية ما، أو منطقة من المناطق، وعلى الأكثر يكون لإحدى الولايات وليس لبلد من البلدان : ولئن كان الولاء لذوى القربى قديما وقويًا، ولكنه كان لعائلة أو لعشيرة، وليس للأمة. كان الدين يمثل الولاء النهائى والمقياس الذى يميز بين الشقيق والغريب. فالمسلم رفيقه المؤمن وأخوه مهما كان وطنه أو جنسه أو لغته، أما جاره المسيحى وأسلافه الكفار فهم غرباء عنه.

من بين الشعوب المختلفة التى اعتنقت الإسلام لم يذهب شعب فى إغراق هويته المنفصلة فى خضم الأمة الإسلامية بأكثر مما ذهب الأتراك. وعلى الرغم من أن بعض آثار الوعى بالجماعة التركية قد بقيت، فإن الأتراك لم يحتفظوا سوى بقليل عن ذكرياتهم عن ماضيهم قبل الإسلام ولم يقيموا حاجزا عرقيًا بين الأتراك وغير الأتراك. ويمكن أن نرى بوضوح المفهوم التركى العثمانى التقليدى عن طبيعة الدولة والمجتمع الذى يعيشون فيه، على مستويين مختلفين، فى التدوين التاريخى وفى رسومهم الجمركية.

حتى أوائل القرن التاسع عشر، كان التركى العثمانى يعتبر المجتمع الذى يعيش فيه، تتويجا لاتجاهين من التطور أو بالأحرى، طالما أن التساؤل يدور حول مدى وجود مفهوم التطور فى النماذج الإسلامية التقليدية للفكر، تتويجًا لسلسلتين من الأحداث التى بدأت أولاها مع بعثة محمد (صلى الله عليه وسلم)، وظهور الإسلام وإقامة الخلافة، والثانية مع صعود آل عثمان والإمبراطورية العثمانية. وعزز العلاقة بين الاثنين غزو الأتراك السلاجقة وتأسيس دول خاضعة لسلطنة السلاجقة، أولا فى بلاد فارس ثم فى الأناضول. تشكل هذه الأحداث الموضوع الرئيسى لكتابة التاريخ العثمانى. إن التواريخ الخاصة بالرعايا «الملل» لم يتم معالجتها إلا بقدر تأثيرها على التأريخ العثمانى. ولم يلق تاريخ الجيران المسيحيين وأعداء تركيا سوى بعض الاهتمام الطفيف، أما تاريخ الأتراك وتركيا قبل الإسلام فلم يحظ بشىء من الاهتمام على الإطلاق[٨]. كان المؤرخون العثمانيون الكلاسيكيون نتاجًا لحضارة متقرمة ومركبة، كما أن كتاباتهم يجب اعتبارها من بين أعظم إنجازاتها. ومما يجدر الالتفات إليه أكثر أنه كان ينبغى عليهم ألا يتجاهلوا تماما سواء تاريخ أمتهم، قبل اعتناقهم الإسلام، أو تاريخ بلدهم قبل أن يفتحها المسلمون.

وتنعكس درجات القيم نفسها، بشكل مادى أكثر، فى التعريفات الجمركية العثمانية القديمة. وتوجد بها، كما هو الحال فى معظم القوانين المالية الإسلامية، نسب مميزة للتقييم. وتعترف القوانين العثمانية بهذه النسب، الأدنى للمسلمين، والأعلى للحربيين، والمتوسط للذميين[٩]. كان المؤمن والكافر العدو والكافر – يمثلون الفئات الثلاث المعترف بها، والتى لم يؤثر عليها الولاء القومى ولا حتى الولاء السياسى.

ويأتى الولاء السياسى للرئيس الشرعى للدولة الإسلامية فى المرتبة الثانية بعد الولاء الأساسى للأمة الإسلامية. وفى الفترة التى تلت الغزو التركى والمغولى للشرق الأوسط، حظى مبدأ الأسرة الحاكمة الذى صار من المبادئ الراسخة والمستحكمة فى الإمبراطورية العثمانية، خاصة آل عثمان، على مدى قرون عديدة من حكمهم، بالولاء المطلق والتلقائى من معظم رعاياها المسلمين، بل من كثير من رعاياها المسيحيين. وربما لم يكن السلطان يتمتع بحب رعاياه دائما، ولكنه كان يحظى بالقبول عمومًا باعتباره رئيسًا شرعيًا مسلمًا للإمبراطورية الإسلامية، ووريثا للخلفاء العظام من المسلمين فيما مضى.

كانت المجموعة التركية هى المسيطرة داخل الإمبراطورية العثمانية الإسلامية. وعلى الرغم من انتشار العرب والفرس منذ البداية، فى الرتب العليا من السلطة الدينية، ورغم تأثير الفارسية باعتبارها لغة البلاط والتثقيف فى بعض الأحيان، فإن اللغة الحاكمة فى الإمبراطورية كانت اللغة التركية واستخدمها البلاط والجيش والجهاز الإدارى على حد سواء. وكانت النخبة الحاكمة العالمية للإمبراطورية من الأشخاص النين ينتمون إلى أجناس شتى، ولكن كان استخدام اللغة التركية بمثابة شرط ضرورى طبيعى يساعد على الانتساب لهذه المجموعة وصارت اللغة التركية اللغة التى تحدث بها أطفالهم بصفة عامة.

من ناحية أخرى ليس هناك سوى أدلة متفرقة على وجود الإحساس بمعنى الهوية الوطنية التركية. وكما اتضح فيما سبق، فإن الأتراك الأوائل الذين اعتنقوا الإسلام، قد ربطوا أنفسهم تمامًا بالديانة الجديدة، ويبدو أنهم نسوا ماضيهم التركى المستقل تماما وبسرعة مذهلة. كما أن الغزوات المغولية، التى أرست السيادة على مناطق الاسبتس التى تسكنها شعوب لم تعتنق الإسلام، ما زالوا على ديانتهم القديمة، فى قلب العالم الإسلامى، قد جلبت هيبة السيادة على العادات والتقاليد فى مناطق الاسبتس، وأظهرت فى الترك مثلما أظهرت فى المغول فخرًا واهتمامًا جديدا بميراثهم المتمايز.

ويلاحظ هذا التطور بصفة خاصة فى أثناء القرن الخامس عشر. وقد بدأ تيمورلنك (١٤٠٥م) بالموجة الثانية من الغزو المغولى، وهو تركى وليس مغوليًا. وفى عهده كان مقدرًا للأتراك أن يسودوا إمبراطوريات شعوب الاستبس. وكان لدى تيمور دار للمحفوظات

التركية والفارسية، فضلاً عن مجموعة من سجلات الوقائع التركية التى تحتفى بانتصاراته، وقد ضاعت للأسف[١٠]. وفى عهد خلفائه صارت بلاطات شيزر وسمرقند وهرات بصفة خاصة مراكز نهضة ثقافية تركية. وقد تم جمع الكتابات التركية قبل المغول ودراستها، وظهرت سلسلة من الترجمات الجديدة والأعمال الأصلية التى تحدد بداية الأدب التركى الجديد. ويحتل الشاعر الكبير «على شير نوائى» (١٤٤١-١٥٠١م) مكانة مهمة للغاية بين الكتَّاب، بحيث يمكن أن نسميه شوسر الأتراك، ويعد أول من استخدم اللغة القومية التركية، وقدم الحجج والبراهين على صلاحيتها لتكون وسيلة أدبية، كما أثر كثيرا فى جميع البلاد الناطقة بالتركية.

كانت اللغة التى استخدمها على شير نوائى هى اللغة التركية الشرقية أو الجغتائية، وفى عهده كانت المراكز الرئيسية للحياة والثقافة التركية لا تزال قائمة فى الشرق، وليست فى الأراضى النائية وشبه الاستعمارية فى الأناضول. ومع ذلك كانت اللغة الجغتائية مفهومة بشكل صحيح بين أتراك الأناضول، كانت كتابات نوائى وغيره من الكتاب الشرقيين الآخرين مشهورة وتلقى الاستحسان والتقدير. وكانت هناك اتصالات متنوعة بين السرايات العثمانية والبلاط التيمورى، وارتقت مكانة مراكز الحضارة القديمة فى الشرق بين رواد الحدود الغربية الأجلاف. وتؤرخ البوادر الأولى للنهضة الوطنية التركية فى تاريخ تركيا من عهد مراد الثانى. ففى خلال فترة حكمه ظهر الكتاب الأول من تاريخ رشيد الدين (توفى ١٣١٨). وتناول فيه التاريخ الباكر للقبائل التركية، وتمت ترجمته من الفارسية إلى اللغة التركية، وترجمت أعمال أخرى، أو ألفت الكتب التى تتناول العصور التركية القديمة. واندمجت القصص التى ارتبطت آنذاك لأول مرة مع أساطير آسيا الوسطى التركية وتقاليدها، وشكلت الأصول التى انحدر منها البطل الأسطورى أوغوزخان فى التراث التاريخى لآل عثمان[١١].

بقيت أسطورة أوغوز جزءا من أساطير التاريخ الرسمية وصولاً إلى نهاية الإمبراطورية، ولكن بصرف النظر عن هذا، فإن مرحلة البحث عن التاريخ القديم للأتراك وتحديد الهوية التركية سرعان ما وصلت إلى نهايتها. وربما يمكن أن نعزو انحراف الإمبراطورية العثمانية عن هويتها التركية وعودتها إلى الهوية الإسلامية، ولو بصورة جزئية، إلى عبء تراث الإمبراطورية الإسلامية ورسالتها.

وتحت وطأة العبء المزدوج من التقاليد الإمبراطورية والتقاليد الإسلامية، انمحى الإحساس التركى بالهوية الوطنية الوليدة خلال الكفاح المزدوج ضد المسيحية والزندقة. وفى كتابات العهد العثمانى حتى منتصف القرن التاسع عشر، وفى كثير من الكتابات فيما بعد ذلك، كانت تستخدم كلمة "تركيا". وكانت هذه الكلمة مصطلحًا غربيًا، استخدمه الغربيون لوصف بلد كان الأتراك أنفسهم يسمونها عادة "ممالك الإسلام" و "ممالك شاهانه"، "ممالك محروسة"، أو عندما يتطلب الأمر وجود تعريف أكثر محلية فتسمى: "ديار الروم". وبقى اسم "ديار الروم" منتشرا وشاع استخدامه فى اللغة التركية تعبيرًا عن الإمبراطورية العثمانية حتى العصر الحديث نسبيًا، وحل مكانه اسم "الممتلكات العثمانية" تدريجيًا. ومن المؤكد أن جميع هذه التعبيرات، كان يُفهم منها أنها تشمل كل الإمبراطورية وليس فقط المنطقة التى تسكنها الأمة التركية، واختفى الوجود الحقيقى للأمة التركية[١٢]. وفى منتصف القرن التاسع عشر، عندما رغب العثمانيون الشبان، تحت تأثير أوروبى، أن يتحدثوا عن بلدهم "تركيا"، كان من الصعب عليهم أن يجدوا اسمًا مرادفًا لها فى اللغة التركية. فى البداية وقع اختيارهم على استخدام كلمة تركستان، وهو اسم مركب بلاحقة فارسية بمعنى أرض الأتراك. ثم تخلوا عنه فيما بعد، ربما لأن هذا المصطلح يقتصر فقط على آسيا الوسطى، فانتقلوا إلى اسم "تركيا" المستمد من الاسم الأوربى، الذى أصبح اسمًا رسميًا للبلاد فى عام ١٩٢٣.

كانت كلمة "ترك" مستخدمة فى الواقع، ولكنها كانت تستخدم فقط للدلالة على البدو أو الفلاحين فى الأناضول. وفى عام ١٦٣٠، عندما كان قوجى بك يشكو من أن جنود الانكشارية كانوا يغزون الغرباء الدخلاء والمتطفلين، تحدث عن "الأتراك والغجر والتتار واللاظ وسائقى البغال والجمال والحمالين وقطاع الطرق والنشالين"[١٣]. بل إن خالد أفندى، الذى ذهب إلى باريس فى عام ١٨٠٢، بدا عليه الحزن بسبب لقب "السفير التركى"، وعندما كان يقوم بتهنئة نفسه على قيامه بمناورة حاسمة، كان يشير إلى أنهم فى هذه المرة لن يجدوا السفير التركى "أى القروى الجاهل" الذى يبغونه[١٤]. ومنذ وقت مبكر مثل عام ١٨٩٧، كان الرحالة الإنجليز المحنكون يستطيعون أن يشيروا إلى أنه:

"فى الزمن الحالى، نادرا ما كانت تستخدم كلمة "ترك"، ولقد سمعت أنها استعملت فقط بشكلين : إما بوصفها مصطلحًا يعبر عن تمييز عرقى (على سبيل المثال، إذا كنت تسأل عما إذا كانت القرية "تركية" أو "تركمانية")، أو مصطلح تحقير (على سبيل المثال، أنت تتذمر بقولك "ترك قفا"، وهو ما يقابل قولك بالإنجليزية "متخلف")[١٥]

ومع ذلك، فى غضون قرن من وفاة خالد كانت السلالة العثمانية قد خلعت، وانفصل الإسلام عن الدولة، وأُعلنت الجمهورية العلمانية على أساس الأمة التركية والوطن التركى. ضربت هذه المفاهيم الجديدة والولايات الجديدة : الأمة والوطن، جذورا متأصلة فى تركيا، وصارت، عن طريق التكيف معها ترتبط مع أعمق غرائز الشعب التركى المسلم. ومع ذلك، يجب أن نُرجع أصل التقدم وبدايته إلى أعمال النفوذ الأوربى.

التأثير الأوربى : الوطنية والقومية

نشأ المفهوم الحديث للقومية فى أوربا الغربية، حيث نشأ أولاً فى إنجلترا، ثم فى فرنسا والبلدان الأخرى، ولم تعد الدولة هى الملك وبدلاً من ذلك ارتبطت بالأمة، والشعب وانتشرت أصداء بوليس "Polis" اليونانية وباتريا Patria الرومانية، التى كانت مغمورة بين الصدام مع الكنيسة والدولة، والصدام بين الكنيسة والكنيسة فى عصور النهضة والإصلاح، وصارتا مسموعتين بشكل أكثر وضوحًا فى عصر العقل والفكر. بدأ الشعور الجديد بالأمة والبلد يسرى بين الدول الغربية المستقلة، حيث كانت السيادة وبناء الدولة من الأمور البدهية. وحيث الدول القومية والأراضى الوطنية واضحة المعالم، وقد كانت فكرة الدولة القومية موجودة فى الواقع من قبل. فى هذه البلدان، وقد أعرب عشاق الحرية الوطنيون عن اهتمامهم بالتأكيد على حقوق الفرد ضد هيمنة السلطة وبالتأكيد على حقوق الجماعة ضد نفوذ الجماعات الأخرى، وبعبارة أخرى، لم يهتموا كثيرًا بالاستقلال الذى كانوا يمتلكونه بالفعل، وإنما اهتموا بالحرية التى كافحوا من أجل الفوز بها.

هذا النمط الغربى الباكر من القومية كان نفعيا، وعمليًا ومتحررًا ؛ فقد تعامل مع الأمم التى يتم تعريفها بمعايير مرئية وموضوعية مثل الإقليم والسيادة. وإلى حد ما كانت

اللغة معيارًا أيضا، على الرغم من أنها لا يمكن أن تكون معيارًا جامدًا، لأنه فى القرن الثامن عشر كانت فرنسا وبريطانيا بلدين متعددى اللغات. وكان الأهم من هذا احتلال أراض مشتركة. وبهذا يمكن أن نسميها بشكل صحيح أكثر الوطنية، بدلاً من القومية.

كان هذا النوع من الوطنية المعروفة فى أوربا الغربية أثرت فى البداية فى العالم الإسلامى وأدت إلى محاولة لم تكلل بالنجاح فى نهاية المطاف، وتمثل فى التركيز على الولاء للوطن العثمانى وللأمة العثمانية غير المحددة بوضوح. وقد كانت تستخدم فى اللغة التركية كلمتان للدلالة على الوطن والأمة (مله)، ومن المفيد دراسة تطورهما الدلالى كلمة "وطن" عبارة عن تتريك لكلمة عربية كلاسيكية وهى كلمة "وطن" التى تعنى مكان الولادة أو الإقامة. قد يكون وطن أى شخص بلدًا من البلدان أو مقاطعة أو مدينة أو قرية وفقا للسياق. وبهذا المعنى يمكن للوطن أن يلهم الولاء والمشاعر، وكثيرًا ما توجد تعبيرات متعددة فى الأدب الكلاسيكى، ولكن الكلمة ليست لها أى دلالة سياسية أكثر مما تحمله الكلمة الإنجليزية Home من معنى.

خلال القرن التاسع عشر، بدأت نغمات معنى الكلمة الفرنسية Patrie تؤثر على كلمة "وطن" الإسلامية، وفى بدايات عام ١٧٩٠، تحدث على أفندى السفير التركى فى مجلة Directoire ، عند وصفه للترتيبات الفرنسية لرعاية الجنود المعوقين، عن الرجال الذين عانوا فى سبيل الجمهورية وضحوا بأنفسهم فى سبيل الوطن[١٦]، وكانت هذه بمثابة فكرة جديدة ظهرت فى زمن "على أفندى"، ومن المرجح أنه كان هو أو مترجمه، قد قام بترجمة حرفية من أصل لم يفهم معناه، لأنه لم يكن رجلاً حاد الملاحظة واعيًا. غير أن قاموس Handjeri التركى – الفرنسى (١٨٤١) يتضمن مرادف كلمة وطن وما يعادلها (وطن = Patrie). ومعها مشتقات جديدة لـ "وطنى ووطنية» وأمثلة على استخدامها باللغة التركية والفرنسية، وترد بمعانٍ غربية محضة، ومع حلول منتصف القرن، شاع استخدام كلمة وطن بالمعنى السياسى فى الصحافة التركية، حتى إنه صدرت فى عام ١٨٦٦ جريدة تدعى (مرآة الوطن).

أما كلمة "ملت" فهى مأخوذة عن الكلمة العربية "ملة"، وربما تكون ذات أصل آرامى، وتستخدم فى القرآن الكريم بمعنى الدين، واتسع مدلولها فى وقت لاحق لتشمل المجتمع الدينى، وخاصة مجتمع الإسلام. وفى الإمبراطورية العثمانية، أطلقت على الطوائف الدينية المنظمة والمعترف بها قانونًا، مثل المسيحيين اليونانيين والأرمن المسيحيين، واليهود، وبالتالى أيضا كانت تطلق على "الملل الأوروبية المختلفة". وحتى على النحو المطبق فى دول الفرنجة، كان هذا المصطلح يحمل فى بداية الأمر معنى دينيا فى المقام الأول. ومن ثم، كان الإنجليز يعرفون فى القرن السادس عشر باسم "الملة اللوثرية"، وكان البروتستانت غير الإنجليز يعتبرون أشخاصا خاضعين تحت حمايتهم. كان يوجد فى الإمبراطورية المسلم ذو الملة، ولكنه ليس من الملة التركية أو العربية أو الكردية، وكانت هناك الملل اليونانية والأرمنية واليهودية، ولكن كجماعات دينية، وليس كدول عرقية. وحتى أواخر القرن التاسع عشر، كان الإغريق والسلاف على حد سواء يشكلون جزءا من الملة الأرثوذكسية اليونانية، بينما على الجانب الآخر، كان الأرمن الجريجوريون والكاثوليك يشكلون مللا منفصلة. ولن يصادف المرء حتى مرحلة متأخرة نسبيا، انفصال فكرة الكيانات الوطنية وتجاوزها عن المنزلة الدينية، وحتى ذلك الحين كانت هذه الفكرة الغريبة ما زالت تلقى الاعتراف، مع حقوق غير واضحة فى الإقامة.

وقد تضمن خط الكلخانة الصادر عام ١٨٣٩، الكلمتين "وطن" و "ملت" على نحو يكشف بوضوح مدى الخلط فى الأفكار بين الولاء الإسلامى قديما وحديثا، والحِسّ الوطنى غير المستوعب جيدا. ويتحدث نص الفرمان عن الغيرة على الملة، وحب الوطن، ويشير فى سياق واضح جدا إلى جميع الرعايا العثمانيين بغض النظر عن الدين. ومع ذلك، تتحدث الوثيقة نفسها فيما بعد عن أهل الإسلام وغيرهم من الملل الأخرى داخل الإمبراطورية، ككيانات منفصلة ومتميزة. وقد شاع حينذاك استخدام تعبيرات مثل "ملل سائره" (الملل الأخرى) و"أجنبى ملتلر» (الملل الأجنبية) فى التركية الإدارية والصحافية. وكلاهما يعنى بوضوح الدول غير المسلمة، ولكن تعبير "الملل الأجنبية" لا يعنى أولئك الخاضعين تحت الحكم الإسلامى، وبالتالى يوازى "مصطلح" "دار الحرب" المستخدم فى الأزمان السابقة، وهذا التعبير لا يشمل على الإطلاق غير المسلمين العثمانيين رغم أنهم قد يكونون

من الغرباء، وليسوا أجانب فى الإمبراطورية الإسلامية. ولن نعثر على إشارات متكررة إلى كلمة "الملة العثمانية" حتى عام ١٨٦٠، وليس من الواضح ما إذا كانت تعنى جميع العثمانيين، أو ما إذا كان هذا هو الاسم الجديد للمسلمين. ففى أولى مقالاته الافتتاحية المنشورة عام ١٨٦٠ فى "تصوير أحوال" يناقش شناسى مصالح وطن ويشير إلى عدم وجود صحف "عثمانية خالصة" بسبب عدم رغبة أى عضو منتم إلى "الملة الحاكمة" فى إصدار أية جريدة، فى حين أن الرعايا غير المسلمين فى الإمبراطورية كانت لهم صحفهم الخاصة بهم[١٧]. وبنفس الروح، يتحدث فى مقالة نشرت فى "تصوير أفكار" عام ١٨٦٢ عن "الملة العثمانية" باعتبارهم أصحاب المملكة وأسيادها[١٨].

أما نامق كمال، وهو رسول الوطنية الليبرالية، فهو يتبنى لهجة أكثر اعتدالا، لكن يتضح أيضا من خلال كتاباته الوطنية أنه لم يميز حقيقة بين ما هو عثمانى وما هو إسلامى. وخير مثال على هذا مقاله الافتتاحى الشهير عن الوطنية، والذى نشره فى عام ١٨٦٨ فى "حريت"، وهى إحدى المجلات التى كان يصدرها العثمانيون الشبان فى المنفى. فى نداء بليغ لقرائه بأن يفاخروا بوطنهم، يذكّرهم بأن بلادهم قد أنتجت الملوك العظام مثل السلطان سليمان القانونى، والخليفة عمر، ومثل أولئك العلماء الفارابى وابن سينا والغزالى والزمخشرى، وهو لا يرى غضاضة فى ضم عرب القرون الوسطى والمسلمين الفرس، وأى خليفة عربى، فى دعوته للتفاخر بالوطن العثمانى. وقد شمل وطن نامق كمال الولاء لخلفاء المدينة المنورة، وكذلك سلاطين القسطنطينية من بين الحكام السابقين. يقول نامق كمال فى مقال لاحق :

"الوطن لا يتألف من خطوط وهمية مرسومة على الخريطة بالسيف من الفاتح أو بقلم من الكاتب : فهو فكرة مقدسة، نشأت من اتحاد الكثير من المشاعر النبيلة، مثل الأمة والحرية والمصلحة والأخوة، والملكية، والسيادة، واحترام الأجداد، وحب الأسرة، وذكريات الشباب»[١٩].

وثمة مشكلة عملية فى ذلك الزمان أوضحت العوائق فى طريق الوطنية العثمانية. ففى مايو ١٨٥٥ أعلنت الحكومة العثمانية أنها ستقوم بتعميم أداء الخدمة العسكرية، والذى

كان حتى ذلك الوقت مقتصرا على المسلمين، على رعايا الإمبراطورية المسيحيين. وكان هذا الإعلان، الذى أعلن به لسفراء الدول الأوروبية، جزءًا من التمهيد الدبلوماسى لمؤتمر السلام الذى انعقد فى نهاية حرب القرم. وهو يشمل وعد الباب العالى بإلغاء الضرائب المفروضة على غير المسلمين، فضلا عن قبول المسيحيين فى الجيش، حيث سيسمح لهم بالارتقاء إلى رتبة عقيد، وكذلك ارتقاؤهم فى الخدمة المدنية إلى أعلى الدرجات[٢٠].

فى العصور الأولى، لم يكن السلاطين العثمانيون يترددون فى الاستفادة من المساعدين المسيحيين، لفترة قصيرة، وأيضًا من الاستفادة من الإقطاعيين المسيحيين فى سلاح الفرسان الإقطاعى [٢١]. ولكن كل هذا كان فى الماضى البعيد وقد تم طيه ؛ حيث كانت الجيوش العثمانية لقرون طويلة هى جيوش المسلمين فى دولة إسلامية، وكان من السخف الواضح أن يلحق بهم الجنود المسيحيون. وفى الحقيقة، كانت رغبة المستفيدين المسيحيين من هذا العمل التحررى، أقل من رغبة هؤلاء المسلمين فى قبول أداء الخدمة العسكرية، وسرعان ما تم التخلى عن محاولة تجنيد الجنود المسيحيين وسط ارتياح عام. ولقد سمح للرعايا غير المسلمين فى الإمبراطورية بتخفيف واجب الخدمة العسكرية، وذلك بدفع رسوم الإعفاء (البدل) بدلا من الخدمة فى الجيش.[٢٢] وهو ما حدث بالضبط من توفيق بين منهجية التقييم الضريبى وجبايته وبين إلغاء الضرائب. وبهذه الطريقة كان المصلحون الليبراليون قادرين على خدمة غرائزهم ومثلهم العليا.

وفى أوربا، صُرف النظر عن هذه الوعود ثم حدث التخلى عنها وقوبلت باعتبارها من النفاق العثمانى. ولكن الحقيقة أن الحكومة العثمانية كانت تنظر بجدية منذ فترة طويلة لمشكلة تجنيد غير المسلمين، التى كانت إلى جانب تأثيرها على الرأى العام الغربى والليبرالى، مصدرا جاذبا من ناحية انضمام قوة بشرية جديدة للجيوش العثمانية الهزيلة. وفى أثناء فترة صدارة فؤاد باشا ناقشت لجنة خاصة هذه المسألة. ووضع جودت باشا إصبعه على المشكلة الأساسية. من خلال آرائه التى أدلى بها فى اللجنة وتساءل : «فى أوقات الشدة والحاجة الملحة الخاصة، عندما يرغب القائد فى حث رجاله على التحمل والتضحية بالنفس، على أى أساس يوجه نداءاته ؟ بالنسبة للمسلمين، كان أكثر النداءات تأثيرا تلبية نداء الدين بالجهاد والشهادة فى المعركة، والكفاح من أجل الإيمان الحقيقى

ضد الكفار. هذه هى النداءات التى كانوا قد اعتادوا عليها منذ الطفولة، والتى على إثرها يهبُّون ملبين لها على الفور، إن الولاء والشجاعة والتحمل الذى يبديه الجنود المسلمون يعتمد إلى حد كبير على مشاعرهم الدينية وتفانيهم».

"ولكن فى وقت الحاجة، كيف يمكن لقائد كتيبة مختلطة إثارة حماسة جنوده ؟ فى أوربا، فى الواقع، اتخذت الوطنية مكان التدين، ولكن هذا حدث فى نهاية الفترة الإقطاعية ؛ يسمع أولادهم كلمة الوطن بينما هم لا يزالون صغارًا، وهكذا وبعد سنوات تصبح الدعوة للوطنية فعالة مع جنودهم. ولكن فيما بيننا، إذا كنا نقول كلمة الوطن فكل ما يأتى على بال الجنود ساحات قريتهم. وإذا كان لنا أن نتبنى كلمة الوطن الآن، وإذا كانت هذه الكلمة، فى سياق من الزمن، قد أثبتت نفسها فى عقول الرجال واكتسبت القوة التى تمتعوا بها فى أوربا، فإنها حتى ذلك الحين لن تكون قوية مثلما هو الحال فى الحماسة الدينية، فضلاً أنه لا يمكن أن تأخذ مكانها. وتحتاج إلى وقت طويل للحصول عليها، وفى غضون ذلك ستبقى جيوشنا بلا روح»[٢٣].

لم يكن نامق كمال يدرك الصعوبات والتناقضات التى ينطوى عليها مفهوم الوطن العثمانى. وقال إن الأمم الأخرى تحب أوطانها ولكن ليست هناك أمة بينها تشعر بالثقة تماما وضمان مستقبلها. فكل بلد لها مخاطرها وصعوباتها. فالإنجليز كانوا يخشون انفصال أيرلندا والاقتراب الروسى من الهند (التى شكلت على ما يبدو جزءا من الوطن الإنجليزى)، والفرنسيون يسعون للتوفيق بين النظام والحرية، والألمان والإيطاليون الذين نالوا الوحدة حديثًا، كانا قلقين بشأن فتوحات روسيا الواسعة. " وبالنسبة لنا، فنحن نتصور أن الاختلافات فى العرق والدين بين مواطنينا قد تؤدى إلى تفكك وحدة بلدنا"[٢٤].

قدم نامق كمال لقرائه مجموعة من الضمانات ضد هذا النذير الذى يؤكد على أن ما يرونه فى ظاهر الأمور ما هى إلا تأكيدات خادعة. إن التنوع لا يعنى الضعف بالضرورة؛ فمع السياسة الحكيمة قد يكون عاملاً من عوامل التقدم. على أية حال، فقد اختلطت مختلف الأجناس والأديان، إلى حد أنه لم تكن هناك إيالة واحدة من إيالات الإمبراطورية يمكن أن تشكل حكومة منفصلة أو يتم نقلها إلى دولة أخرى، باستثناء واحدة، أنى لهؤلاء

الأقوام أن يعثروا على هذه الحرية والتسامح كما تمتعوا بها فى الإمبراطورية العثمانية؟ باستثناء الأراضى العربية. حيث عاش فيها سكانها البالغ عددهم عدة ملايين، ولكن كانوا يتحدثون بلغة واحدة مستقلة ويشعرون بأنهم ينتمون إلى عرق واحد مستقل. ولكن كان العرب يرتبطون بالسلطان برباط الأخوة الإسلامية والولاء للخلافة، ولا ينبغى الخوف من انفصالهم عنها[٢٥].

مرة أخرى يمثل الإسلام السند الحقيقى. لم ينفصل المسيحيون، لأن القيام بذلك لن يكون عمليا بالنسبة لهم، وسيبقى العرب بسبب الأخوة الإسلامية والولاء. وفى قصيدة له بعنوان "الوطن العثمانى"، يُذكِّر نامق كمال قُرَّاءه مفتخرًا أن المسيح قد ولد فى بلاده وصعد إلى السماء، وأن نور الله قد تجلى على موسى، وأن آدم قد وجد فيها بديلاً عن الجنة، وبها رست سفينة نوح، ومن أصوات مزامير داود وأدين سقراط، وأصبح الدين والعقل تذكارا نذكر به بعضنا بعضًا، وأن الكتاب المقدس والتراث الهلينى قد اندمجا فى الإسلام، ويقول فى النهاية:

اذهب إلى الوطن، والتحف بالسواد فى الكعبة

ومد ذراعك لروضة النبى[٢٦].

وفى البيت الأخير، يعبر الشاعر عن الولاء الحقيقى. لم تكن هناك دولة عثمانية، مثلما لاحظ يوسف أقجورة فيما بعد، ومن العبث محاولة إنشائها. كان الوطن العثمانى يحمل بداخله العديد من الدول، التى اتحدت وتماسكت فيما بينها فى وقت واحد، وبينهم غير المسلمين، عن طريق الولاء المشترك للأسرة الحاكمة ذات السيادة. حاول الليبراليون العثمانيون ومن جاء بعدهم من الدستوريين العثمانيين، أن يستبدلوا ذلك الولاء بوطنية عثمانية جديدة، سوف تجمع الشعوب الكثيرة من الإمبراطورية كافة فى ولاء سياسى وهوية واحدة. "هناك دولة عثمانية جديدة..." يقول أحمد مدحت. و "العثمانية تتألف من الاعتراف بالتبعية للسلطان أساسًا للولاء السياسى."[٢٧] ويظهر المبدأ نفسه فى برنامج لجنة الاتحاد والترقى، وشكلت أساس السياسة لحكومة تركيا الفتاة عام ١٩٠٨، ولكنها تعد قضية ميئوسًا منها. والواقع أن الولاء القديم للحاكم قد تقوض بسبب أفكار القومية

القادمة من أوربا، والتى تأثرت بها، فى المقام الأول، الشعوب المسيحية فى الإمبراطورية. ولكن عندما بدأت فكرة القومية تغزوهم، بدأوا فى التفكير فى أنفسهم بوصفهم يونانيين وصربًا وبلغار وأرمن، وليسوا عثمانيين. ولم تكن هناك فرصة كبيرة للنجاح ضد هذه الرؤى المسكرة أمام المبادئ العثمانية الباهتة التى يقوم بتدعيمها الأتراك المترددون. كان نضال الشعوب المسيحية من أجل الاستقلال الوطنى ورد الفعل التركى ؛ التمرد المسلح والقمع المسلح. قد خلق مرارة ونفورًا بين المسلمين والمسيحيين. وساعد تمرد البلغار عام ١٨٧٦، وقيام الحركة الثورية الأرمنية عام ١٨٩٠، وتمرد اليونان من ١٨٩٦– ١٨٩٧، وأنشطة اللجان الثورية المسماة Komitadjis الشهيرة فى البلقان، كل هذا ساعد على خلق انعدام الثقة العميق تجاه الأتراك من جانب المسيحيين المواطنين والقوى الأوروبية الكبرى التى تلوح فى الأفق وراءها، وفى الوقت نفسه، القمع والمجازر التى قام بها الأتراك عزز من تصميم الشعوب المسيحية فى الإمبراطورية على البحث عن الخلاص ليس فى المواطنة، ولكن فى الانفصال. فى النهاية، فإن الأفكار القومية التى دمرت الإمبراطورية سوف تصل حتى إلى حكامها الإمبراطوريين. ولكن فى هذه الأثناء ظهرت من جديد المطالبة بالولاء لهم مرة أخرى.

الجامعة الإسلامية[٢٨]

عندما شعر نامق كمال ببزوغ الشك فى ولاء العرب للدولة العثمانية، طمأن نفسه بأفكار الأخوة الإسلامية والولاء للخلافة – إلى أن ذلك العرش كان يعتليه عمر العربى، وكذلك سليمان التركى إلى السلطان التركى من القرن التاسع عشر، ابتلى مسلمو العالم بحالة من الإذلال الجديد، مما جعلهم أكثر استعدادا للجوء إلى السلطان التركى طلبًا للحماية والقيادة. ففى الهند خلف قمع بقايا الإمبراطورية المغولية الأخيرة، بعد تمرد عام ١٨٥٧ – ١٨٥٨م المسلمين فى ذلك البلد دونما مركز لولائهم، أو حاكم مسلم يدعون له فى صلواتهم. ففى آسيا الوسطى غزا الروس سمرقند فى عام ١٨٦٨، وانخفضت إمارة بخارى إلى مرتبة "دولة محلية" فى الإمبراطورية الروسية. وفى أفريقيا فى عام ١٨٨١م

احتلت بريطانيا مصر واحتلت فرنسا تونس، وفى عام ١٨٩١ أعلن الألمان دار السلام محمية.

وفى أوائل سبعينيات القرن التاسع عشر كان نامق كمال مدركا فى حقيقة الأمر للتهديدات الغربية للعالم الإسلامى، سواء الفكرية أو الإمبريالية، وحث العثمانيين لتولى القيادة فى الدفاع عن الإسلام تجاهها. كانت نزعته الداعية للجماعة الإسلامية على أية حال، ثقافية أكثر منها سياسية – يجب ألا تستهدف وسيلة توحيد الشعوب الإسلامية تحقيق أهداف سياسية أو النزاعات المذهبية، ولكن تتحقق فى حضور الدعاة على صفحات الكتب [٢٩]. وارتبطت الجماعة الإسلامية عنده برغبته فى التحديث. منذ كان العثمانيون الأقرب للمسلمين من أوربا، وكانوا هم الأكثر تقدما على طريق التحديث، وكانوا بذلك هم القادة الطبيعيون للإسلام على هذا النهج. وسوف يتوحد المسلمون بالتأكيد ذات يوم فى طريق التقدم. ولكن فى نفس الوقت "ما دامت الخلافة هنا، وما دامت... تتلاءم فى موقعها، ومدى استعداد الناس فى التقرب من أوربا، موطن الحضارة الراهنة، وفى الثروة والمعرفة، وهذا البلد هو الأكثر تقدما عن جميع أراضى المسلمين، هذه الوحدة التى نتحدث عنها سيكون بالتأكيد مركزها هنا... وعندما يحدث ذلك، فإن ضوء المعرفة يشع من هذا المركز إلى آسيا وإفريقيا وسوف يواجه ميزان أوربا، بتوازن جديد فى الشرق سوف يحل إلى الوجود، وبهذه الطريقة سوف يحل ميزان العدل عالم الرجال [٣٠].

يتحدث نامق كمال عن وحدة العالم الإسلامى باعتبارها الهدف العام فى عصره. فقد ساعدت حرب القرم والتمرد الهندى وفتوحات بريطانيا وفرنسا وروسيا فى أراضى المسلمين، كل هذا ساعد على تعزيز هذه الفكرة ، وحوالى سنة ١٨٧٠ م تشكلت منظمة فى آسيا الوسطى، لمقاومة التقدم الروسى والبريطانى. وتم إرسال وكلاء فى الشرق الأوسط، وأجريت الاتصالات مع السلطان. ولم تسفر هذه الجهود عن شىء، والتى كانت منسية فى أثناء حروب عام ١٨٧٧ – ١٨٧٨ والفترة الفاصلة لحكم الحكومة الدستورية الليبرالية. ولكن الجامعة الإسلامية لم تمت، والمادة الثالثة من دستور ١٨٧٦ تزعم رسميًا أن آل عثمان لهم حق الخلافة الإسلامية العليا".

وتحت حكم السلطان عبد الحميد صار هناك شكل من الجامعة الإسلامية بمثابة السياسة الرسمية – على الرغم من أنه كان ذا محتوى مختلف تماما عن دعوة كمال بالحرية والتقدم[٣١]. كان هناك مدى واسع النطاق من الأيدلوجيات الداعية للجامعة الإسلامية، من النسخة العثمانية الرسمية إلى التعاليم الأكثر راديكالية التى نادى بها جمال الدين الأفغانى (١٨٣٩ – ١٨٩٧) حوارىُّ رد الفعل الإسلامى ضد الغرب. وبالنسبة لمعظم أتباع هذه الإيديولوچيات كانت أسباب تدهور المسلمين يجب البحث عنها فى الإمبريالية العدوانية للغرب المسيحيى الذى يسعى لاستبعاد المسلمين وتدمير الإسلام، وليس فى أى عيوب أو ضعف داخلى.

وكان الخطر مزدوجا لإنشاء تفوق اقتصادى وسياسى وعسكرى أجنبى فى الأراضى الإسلامية وتقويض المعتقدات الأساسية للعقائد الإسلام وقيمه، عن طريق النفوذ الثقافى الأجنبى. وكانت مهمة لطرد الغزاة الأجانب، وإلغاء الامتيازات الأجنبية والحصانات، واستعادة صحيح العقيدة الإسلامية– وأضاف لجمع شمل المسلمين فى دولة واحدة، تحت سيادتها الشرعية، والخليفة.

من الواضح أن هذه المهمة كانت تتجاوز قدرات الدولة العثمانية، ولكن اعتناق برنامج من هذا القبيل وفَّر العديد من المزايا لعبد الحميد داخل الإمبراطورية، وربما كان الطعن فى ولاء المسلمين كسب التأييد لجهوده لقمع الليبراليين والقوليين والإصلاحيين، وغيرهم من خصوم سلطته الاستبدادية. وفى خارج الإمبراطورية، فقد أمله فى حشد مجموعة مهمة من الرأى العام المسلم ودعمه من خلال خلق صعوبات بالنسبة للقوى الإمبراطورية فى بلاد المسلمين لهم، وإحباط الإجراءات التى يمكن اتخاذها ضد تركيا. وقد حققت سياسته لفترة من الوقت نجاحا ملحوظا. وقد وصل مبعوث السلطان إلى الجزائر، ومصر والهند، وحتى فى اليابان لتحويل الرأى العام المسلم، وكسب دعم جديد للسلطنة العثمانية والإفادة الكاملة من وسائل الإعلام الجديدة التى فى حوزتهم. ويمكن رؤية مدى نجاحهم فى الاهتمام واسع المدى الذى ثار فى جميع أنحاء العالم الإسلامى والقلق الذى أثارته الحرب التركية– اليونانية التى اندلعت ١٨٩٧م– وهى شأن محلى كان يمكن أن يمر دون أن ينتبه إليه أحد فى عصور سابقة. فقد تم الاحتفال بالانتصارات العثمانية فى كثير من

البلاد، وتبعتها توجهات أو هبات بين المسلمين فى الهند وجزر الهند الشرقية، وتركستان ومدغشقر والجزائر. وحتى بعد خلع عبد الحميد، واصلت تركيا الفتاة الحصول على دعم من العالم الإسلامى فى كفاحها ضد أعدائهم فى البلقان. والتضامن القومى الإسلامى هو مسألة قلق بالغ، مبالغ فيها بل إلى الحلفاء فى الحرب العالمية الأولى(٣٢). ويمكن رؤية ومضات من الماضى للمشاعر القومية الإسلامية فى التدخل المثيرة للشفقة من قادة المسلمين الهنود حول مسألة الخلافة فى عام ١٩٢٢(٣٣).

التتريك(٣٤)

فى عام ١٨٩٧، نشر شاعر شاب يدعى محمد أمين، مدفوعًا بحالة من الولاء الحماسى الذى تولد عن الحرب التركية اليونانية قصيرة الأمد، مؤلفا منظومًا بعنوان (قصائد باللغة التركية). وتخلى عن اللغة الرسمية والعروض الكمى لشعراء البلاط العثمانى، وكتب محمد أمين بالتركية الشعبية البسيطة، ونظم شعرًا بمقطوعات ذات نبرات مستخدمة فى الشعر الشعبى. والشىء الذى يميزه هو أنه تبنى كلمة، تفيد عند استخدامها فى اللغة التركية معانى الفلاح الجاهل وغير مثقف، وأعلن عن نفسه مفتخرًا بأنه تركى :

أنا تركى إيمانى وسلالتى عظيمة

وفى موضع آخر

نحن الأتراك، نعيش بهذه الدماء، وبهذا الاسم(٣٥).

وما زال محمد أمين يحدد ولاءه أولاً بالإيمان، وكان حقًا رجلاً شديد التدين، ولكن مع هذه الكلمة الجديدة وجد مفهوم جديد للهوية طريقه إلى الوعى الذاتى الجماعى للمسلمين الناطقين باللغة التركية العثمانية.

لقد ثبت فشل العثمانية. فما زال الولاء الإسلامى مسيطرًا على مشاعر السواد الأعظم من الأتراك، كما كان فى القرون الماضية، ولكن إقامة الدولة الإسلامية التى تعد بمثابة

تجسيد لسياستها الحديثة قد نالت نجاحا محدودا فقط، فضلاً عن أنها لم تحظ بكثير من الانجذاب للمثقفين الشباب ذوى التعليم والمظهر الغربى.

لقد ثبتت صعوبة تطبيق المفهوم الأوربى الغربى للدولة الإقليمية والسياسية، على الدولة العثمانية، ولم تكن لها علاقة أساسًا بوضعها التاريخى ولا بالاحتياجات الحالية. ومع ذلك، كان هناك نوع آخر من الشعور القومى فى أوربا، الذى كان له أعظم تأثير على شعوب الإمبراطورية العثمانية. ففى وسط أوربا، لم تكن معايير القومية، الأرض والدولة كافية؛ حيث لم تكن الدول الإقليمية القومية قد تحددت بعد تحديدًا جيدًا ولم يكن قد مر على تأسيسها فترة بعيدة، مثل إنجلترا وفرنسا. وفى الإمبراطوريات القارية، كان هناك الألمان والتشيك والبولنديون والمجريون، ولكن لم تكن موجودة ألمانيا ولا بلاد التشيك، ولا بولندا، ولا أية ظلال للمجر. فلا واحدة من هذه الدول يمكن أن تعرف تعريفا يتضمن مصطلح دول ذات سيادة، بل وحتى إنها لا يمكن لأى منها أن تكون محددة، بأى قدر من الدقة، بحدودها الإقليمية. وبدلاً من القومية فى أوربا الغربية، نشأت مشاعر مختلفة، وهى القومية والرومانسية والذاتية فى معاييرها للهوية. وكان يتم التعبير عنها فى كثير من الأحيان بتعبيرات غير ليبرالية وشوفينية. وقد وافق هذا النوع من الشعور القومى كثيرا وبشكل مباشر، الخليط العرقى فى الإمبراطورية العثمانية، بسكانها المختلطين الذين تم تجميعهم حسب معايير معنوية مثل الإيمان والقرابة. وقد أثارت القومية والولاء للجماعة ردود فعل جاهزة؛ وظلت الوطنية والولاء لدولة واحدة، غريبة وغير مفهومة لمدة طويلة[٣٦].

ومن بين شعوب الإمبراطورية العثمانية، كان آخر من تأثروا بطبيعة الحال، هم سادة الإمبراطورية. ولم يحدث سوى بشكل بطىء وتحت التأثير الأجنبى أن بدأ الترك أخيرا يستعيدون الإحساس بهويتهم القومية المنفصلة باعتبارهم اتراكا، وأمة تركية متمايزة عن الدولة العثمانية رغم اندماجهم فيها.

كان أحد مصادر هذه الأفكار، العلوم الأوربية الجديدة فى مجال التركيات. ومن القرن الثامن عشر وما بعده قامت مجموعة من المستشرقين، العاملين فى مجال المصادر

الصينية والإسلامية، بدراسة التاريخ واللغات الشرقية وأتراك ما قبل الإسلام. ونتيجة لعملهم، ظهرت صورة جديدة لدور الشعوب التركية فى تاريخ آسيا وأوربا، وألقت ضوءًا جديدًا على التاريخ الغامض حتى الآن للأتراك قبل دخولهم الإسلام. ومع مرور الوقت وصلت هذه المعرفة الجديدة من الفصول المنسية والمرفوضة فى تاريخهم، إلى الأتراك أنفسهم، وساعدت على تحقيق تغيير كبير فى طريقة تصورهم لهويتهم المشتركة وعلاقاتهم مع المجموعات الأخرى فى الماضى والحاضر، ومكانتهم، فى اثنين من الرؤى الأساسية للنوع الإنسانى، وهما الرؤية التاريخية والفلسفية[٣٧].

وكانت البعثات الطلابية القناة التى أوصلت هذه الأفكار الجديدة إلى الأتراك، ومع حلول منتصف القرن كانوا فى طريقهم لهذه الجامعات والأكاديميات الأوربية وبأعداد متزايدة، وتأثروا حتمًا بتيار الأفكار السائدة هناك. وهناك قناة أخرى، تتمثل فى مجموعة من المجريين والبولنديين المنفيين الذين استقروا فى تركيا بعد ثورات ١٨٤٨ الفاشلة، جالبين معهم القومية الرومانية فى أوربا الوسطى. وقد اعتنق العديد منهم الإسلام، واستقروا بصفة دائمة فى تركيا، ولعبوا دورًا مهمًا إلى حد ما فى إدخال أفكار جديدة إلى تركيا. ومنهم على سبيل المثال بول خير الدين، الذى قدم العديد من المقالات فى جريدتى «ترقى» و «بصيرت»، ولعب دورًا فى تأسيس مدرسة غلطة سراى [٣٨]. وكان الآخر هو مصطفى جلال الدين باشا، وهو من شمال شرق القسطنطينية، وهو مؤلف كتاب باللغة الفرنسية عنوانه Les Turcs anciens et moderns والمنشور فى إستنبول فى عام ١٨٦٩، وفى هذا الكتاب، أكد على أن الأتراك أقرب فى انتمائهم عرقيًا إلى شعوب أوربا، وينتمون إلى ما دعاهم بالطورانيين ويتعلق القسم الفرعى الطورانى بمجموعة من الشعوب الآرية. وكان الغرض من هذه النظريات إثبات أن الأتراك كانوا أوربيين، والتقليل من الخلافات التى تفرق بينهم وبين رعاياهم الأوروبيين. يتضمن الجزء التاريخى من الكتاب دراسة التاريخ التركى القديم، التى تقوم على كتابات عدد من الأوروبيين المهتمين بالتركيات، وهو يؤكد على الدور الكبير للشعوب التركية فى التاريخ الإنسانى [٣٩].

ومن بين الكتابات الغربية عن الشئون التركية كان هناك كتابان بصفة خاصة – ولم يحظ أيهما بأهمية علمية كبيرة– ويبدو أنه كان لهما تأثير كبير، وكان أحدهما كتابا بعنوان

the Grammar of the Turkish Language (قواعد اللغة التركية) مع مقدمة تاريخية طويلة حول الشعوب التركية، ونشر فى لندن عام ١٨٣٢ وألفه آرثر لوميلى دافيدز. وظهرت ترجمة فرنسية فى عام ١٨٣٦ وقد ساهمت فى جذب الانتباه التركى. وساعدت أجزاؤه النحوية على إلهام كتاب «قواعد عثمانية» لفؤاد وجودت باشا، الذى نشر فى عام ١٨٥١، وهو أول كتاب ظهر فى تركيا حول قواعد اللغة التركية الحديثة. ومقدمته أكثر أهمية فى السياق الحالى، حيث كانت بمثابة أساس للدفاع عن الأتراك، وليس عن المسلمين أو العثمانيين، وهو ما لم يكن مألوفا فى ذلك الوقت، والذى كتبه «على سعاوى» فى العدد الأول من جريدته الـ «علوم» النصف شهرية، ونشر فى باريس عام ١٨٦٩[٤٠].

وكان المؤلف الآخر الذى أثر على نمو الوعى التركى بين الأتراك «ليون كاهين» وهو مدرس وكاتب فرنسى أقام علاقة ودودة مع العثمانيين الشباب أثناء إقامتهم فى فرنسا فى عام ١٨٦٠م، وكتب على نطاق واسع حول مواضيع تركية. ويعد كتاب Introduction a l'histoire de l'Asie من أفضل مؤلفاته المشهورة، ونشر فى عام ١٨٩٦، والذى يحوى توضيحات نصف علمية ونصف رومانسية حول تاريخ آسيا الذى حمل العبء الكبير على الدور التركى من بدو السهوب فى آسيا الوسطى. وقد نشر كتاب كاهين مع الترجمة التركية فى عام ١٨٩٩، وقد شهد العديد من الكتاب الأتراك على تأثيره الفعال.

ويحتل المجرى أرمينيوس فامبرى (١٨٣٢-١٩١٣) أهمية أكبر بكثير كعالم من أى من هذين السابقين، فقد تمكن خلال إقامته فى تركيا من الاتصال بالعديد من المثقفين الأتراك، والاحتفاظ بصداقتهم واهتمامهم لسنوات تالية. كانت التركيات قد نبتت خاصة فى المجر، حيث استمدت التشجيع من الناحية النظرية من خلال ما يحمله المجريون والأتراك من أصل مشترك، ورغبة الهنغارية للحصول على الدعم التركى ضد الخطر السلافى المشترك العام[٤١].

ومع بدايات عام ١٨٣٩ استخدم العلماء المجريون كلمة طوران، وهو الاسم الإيرانى القديم الذى أطلق على البلد الذى يقع شمال شرق بلاد فارس، لكى يصف الأراضى التركية فى وسط شرق آسيا وجنوبها، ويتعلق إطلاق مصطلح طورانى بمجموعة من الشعوب

واللغات تضم التركية والمنغولية وكذلك الفنلندية والهنغارية، وغيرها، وبينما تم التخلى منذ زمن طويل عن هذا التصنيف اللغوى والإثنولوجى هذا. كان قد احتفظت الطورانية وإقامة دولة طورانية كفكرة سياسية وقومية ببعض النشاط والحماس.

كان تأثير الأفكار القومية التركية ضئيلا فى الدوائر السياسية فى تركيا لفترة طويلة. صحيح أننا نجد فؤاد باشا، فى محادثة له مع سترانفورد كاننج، قد لاحظ أن الإمبراطورية تقوم على أربعة أسس، ولا يمكن الاستغناء عن أى منها وهى : «الدين الإسلامى (ملت) والدولة التركية (دولت)، والسلاطين العثمانيون، والعاصمة فى إستنبول»[٤٤]، ومع ذلك، ربما كان فؤاد باشا لا يتجاوز خلال هذا التعبير شعور المجموعة الحاكمة التى تتحدث باللغة التركية داخل الإمبراطورية، ربما في شكل متأثر بالاستخدام الأوربى. ولم يكن بالتأكيد يهدف لطرح أية فكرة عنصرية أو عرقية ومهيمنة للهوية التركية.

ولكى نجد العلامات الأولى على الوعى القومى التركى بين المسلمين العثمانيين علينا أن نتحول إلى الحياة الفكرية فى القرن التاسع عشر، وخاصة عند كُتاب التاريخ واللغة، ويُعد «أحمد وفيق باشا» (١٨٢٣-١٨٩١)، وهو عالم ورجل دولة، ومترجم موليير ورئيس البرلمان العثمانى الأول، أول من أكد على أن الأتراك ولغتهم لم تكن عثمانية محضة ولكنهم الفرع الأكثر اقترابا من الغرب من عائلة عظيمة وعريقة تمتد عبر آسيا إلى المحيط الهادى. ويعد سليمان باشا (ت١٨٩٢) مؤلف كتاب فى التاريخ العالمى، والمنشور فى عام ١٨٧٦، والذى تضمن فصلا عن الأتراك فى مرحلة ما قبل الإسلام، من أوائل المؤرخين الأتراك المحدثين الذين استندوا أساسا على دافيدز والكُتاب الأوربيين الآخرين. وكان شمس الدين سامى فراشرى (١٨٥٠-١٩٠٤) ألبانيًا قدم نموذجًا يحتذى بمهمته التى وضح فيها الطريقة التى يسهل معها وصول التأثيرات الغربية لشعوب البلقان حينذاك، وعمل ناقلاً للأفكار الجديدة.

ومع ذلك، فقد كان شمس الدين فراشرى عالمًا فى فقه اللغة أكثر منه مؤرخًا، ومن خلال عمله المعجمى والموسوعى، ساهم كثيرا فى نمو شعور الوعى التركى الجديد. وربما كان نجيب عاصم (١٨٦١-١٩٣٥) أكثر أهمية، فهو يعد عالم التركيات الحقيقى الأول

فى تركيا. وقد تأثر كثيرا بكاهون. ويقوم بترجمة كلماته إلى اللغة التركية، وتأثر أيضا بالاكتشافات والمنشورات الخاصة بالدراسات حول الأتراك فى أوربا، وخاصة فى المجر، والتى كان على صلة شخصية وثيقة بها.

وفى أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، تلقى التحرك نحو الدراسات التركية ولعًا سياسيًا من مصدر آخر، وهم الأتراك الروس- والتتار المسلمون والأتراك من نهر الفولجا، وآسيا الوسطى وأذربيجان وشبه جزيرة القرم وأعداد غيرهم ممن قدموا للعيش فى الدولة العثمانية. وكان هؤلاء المنفيون من روسيا فى كثير من الأحيان على مستوى عال من التعليم، وبعضهم كان يتمتع بتعليم المدارس الثانوية والجامعات الروسية. وكانوا يقفون على ما تم من إنجازات كبيرة جدا فى مجال الدراسات الروسية حول الأتراك، وقد كانوا يواجهون - وكان لهم رد فعل إزاء الحركة السلافية وسحرها، وتأثروا بالتيارات الشعبية والثورية المنتشرة حينذاك بين المثقفين فى الإمبراطورية الروسية التى ينتمون إليها. وفى نفس الوقت، كانوا قد ألفوا تيار الأفكار السياسية والاجتماعية القائمة، التى لا تستند على الأسرة الحاكمة، ولا على أى إيمان، أو دولة، ولكن على الناس والشعب التركى فى أراضيه الشاسعة التى تمتد من أوربا إلى منطقة المحيط الهادى[٤٣].

وعلى الرغم من أن مصطلحات الحركة الطورانية والقومية ظلت مستخدمة فى بعض الأحيان، فقد كانت الحركة القومية التركية مؤثرة بالفعل، على الشعوب الإسلامية التركية، فى تركيا وآسيا الوسطى، وأظهرت قليلاً من الاهتمام نحو إخوانهم المسيحيين المزعومين أو الوثنيين فى المجر أو منغوليا. قاد «إسماعيل غاسبرالى» من القرم أو «إسماعيل غاسبرنسكى» (١٨٤١-١٩١٤) المثقفين التتار فى روسيا، وبدأ يظهر نوع جديد من الحركة التركية القومية. وكانت فى أول الأمر ثقافية بالدرجة الأولى، ثم صارت سياسية أكثر وأكثر. انتشرت أيضًا الأفكار القومية التركية بين الأتراك فى تركيا من قبل المهاجرين من الإمبراطورية الروسية، مثل يوسف آقجورا (١٨٧٦-١٩٣٩) وأحمد آغا أوغلى (١٨٦٩-١٩٣٩)، وحسين زاده على (١٨٦٤-١٩٤١).

وجدت أفكار القومية التركية دعمًا ضعيفًا، بين جماعات تركيا الفتاة فى المنفى، فقد كانت التعبيرات العرضية عنها ما جاء مثلا فى مقالة آقجورا أوغلى يوسف والمذكور سابقًا يتم تجاهلها أو دحضها. وقد كرست تركيا الفتاة جهودها لفكرة - اتحاد. أو جمعية. الإمبراطورية العثمانية والعثمنة، بدلا من التتريك، وظلت عقيدة رسمية لها بعد فوزها فى عام ١٩٠٨. ولكن مسيرة الأحداث قادت إلى اتجاه آخر. وكان ضياع الولايات الواحدة تلو الأخرى فى أوربا، قد حلت مشكلة الرعايا المسيحيين بإنهاء خضوعهم، وخلَّف إمبراطورية لا يسيطر عليها المسلمون فحسب، ولكن أيضا تسكنها أغلبية من المسلمين. وقد أدى ارتداد بعض الألبان المسلمين، إلى إثارة الفرقة بين العرب وغيرهم من المسلمين على حد سواء، قد أدى شجعت وتم دفعها نحو الإصرار المتزايد على ما تبقى من القومية التركية. فمن ناحية، كان هناك انطباع حاد، سواء فى الداخل أو فى الخارج، بأن العثمنة فى التطبيق الإدارى تعنى فرض التتريك ؛ ومن ناحية أخرى، كان هناك تصاعد موجة من حركة ثقافية تركية قومية، وحركة الأنشطة السياسية بدرجة أقل، مع وجود مجلات دورية فى الأدب حية وشبكة من نوادى التتريك.

وكان أول هذه العناصر جمعية الترك، التى تأسست فى إستنبول يوم ٢٤ ديسمبر ١٩٠٨. والغرض المعلن من هذه الجمعية، هو دراسة «الإنجازات القديمة والحديثة، والأنشطة، وظروف جميع الشعوب التى يطلق عليها اسم «ترك»، وقد برز من الغموض الذى كان راقدا فيه مخفيًا، وقد اكتسبت حركة التتريك برنامجها الأول فى تركيا»[٤٤].

كانت أهداف جمعية الترك علمية وثقافية، ودراسة وتعريف ما بقى من القديم والتاريخ، واللغات، والآداب، والإثنوغرافيا وعلم الأعراق البشرية، والظروف الاجتماعية والحضارات الحالية للأتراك، والجغرافيا القديمة والحديثة للأراضى التركية. وكذلك عدد من المعروفين بحركة التتريك، وشمل أعضاؤها عثمانيين غير مسلمين ومستشرقين أجانب، وكان رئيسها هو ولى العهد الأمير يوسف عز الدين. وفى عام ١٩١١ بدأت جمعية الترك تنشر جريدة شهرية بنفس الاسم، ولم يصدر منها سوى سبعة إصدارات فقط.

وأعقب اختفاء الجريدة الشهرية «جمعية الترك» بفترة قصيرة جدًا ظهور جريدة جديدة وهى (الوطن التركى)، والتى سرعان ما أصبحت الجريدة الناطقة بلسان الجمعية وأداة سياسية أكثر تنظيمًا فى حركة التتريك. ومؤسسوها هم: الشاعر محمد أمين، والكاتب أحمد حكمت، والدكتور عقيل مختار، وآغا أوغلى أحمد، وحسن زاده على، وآقجورا أوغلى يوسف. وكان جميع هؤلاء الثلاثة السابق ذكرهم، من الأتراك الروسيين؛ تولى آقجورا أوغلى يوسف رئاسة تحرير الجريدة. وفى سبتمبر ١٩١٢، عندما أرسل أحمد حكمت لتولى تعيين القنصلية فى فيينا، تولى مكانه فى جريدة تورك يوردى «ضيا كوك آلب» (١٨٧٦-١٩٢٤)، الذى سرعان ما صار واضع نظرية حركة التتريك البارز [٤٥]. أصبحت «تورك يوردى» بموجب هيئة التحرير هذه، أداة مهمة ومؤثرة، والمنصة التى نوقشت فوقها بالتفصيل القضايا الرئيسية لنظرية التتريك الثقافية والسياسية.

وترتبط «ترك أوجاغى» «العائلة التركية ارتباطًا وثيقا بترك يوردى»، وهى نوع من أنواع النوادى التي تأسست فى عام ١٩١٢. وكان من أهدافها «المضى قدما فى التعليم الوطنى، ورفع المستوى العلمى والاجتماعى والاقتصادى للأتراك، الذين هم قبل كل شىء من الشعوب الإسلامية، والسعى لتحسين الجنس التركى واللغة التركية. ومن الممكن فعل هذا بواسطة افتتاح الأندية التى يطلق عليها بالتركية اسم «أوجاقلر»، وتنظيم الدورات والمحاضرات والمناقشات. نشر الكتب والكتيبات، وفتح المدارس. ولم تقتصر الجمعية على الغايات الوطنية والاجتماعية، ولم تشارك فى الحياة السياسية، ولم تؤيد أى حزب سياسى. وأصبحت «ترك يوردى» أداتها الرئيسية[٤٦].

سرعان ما ازداد عدد الـ «أوجاقلر» التركية، ليس فقط فى إستنبول ولكن أيضا فى العديد من مراكز المحافظات. وانضم العديد من الشخصيات الأدبية البارزة فى الحركة وأسهم كل واحد منهم فى جريدته، وأنشطة فروعها. ولقد اجتمع فى هذه المراكز، على سبيل المصادفة، خليط من المشاهدين للمرة الأولى، وكانت المرأة قادرة على أن تبرز بظهورها على منصة الجمهور لأول مرة، سواء متحدثة أو مؤدية فى أعمال مسرحية للهواة[٤٧].

وحتى فى سالونيك، وهى تعد مركز الروميللى لحركة الاتحاد والترقى، سرعان ما ظهر بها اتجاه للتتريك، ووجد التعبير عنه فى مجلة أدبية نقدية اسمها (الأقلام الشابة)، التى تأسست فى عام ١٩١١.

بلد الأتراك ليس تركيا، أو حتى تركستان، فبلادهم هى أرض شاسعة وزبدية : تـوران![٤٨].

كانت الحركة الطورانية أو القومية التركية بالفعل بالنسبة للمنفيين والمهاجرين الأتراك من الإمبراطورية الروسية، بمثابة برنامج سياسى، وهى تحوى فى شكلها المتطرف توحيد السياسة التركية لجميع الشعوب الناطقة بالتركية، فى تركيا وروسيا وإيران وأفغانستان والصين، فى دولة واحدة. العقبة الرئيسية التى تعترض هذا، قوة روسيا، ومن الممكن التغلب عليها بمساعدة الدول الغربية.

حصل هذا البرنامج على تأييد محدود فقط من الأتراك فى تركيا. كانت علاقتهم بالحركة تنصب على النواحى الاجتماعية والثقافة الأدبية، أكثر من هويتهم المستقلة كأتراك، كانت علاقة شعور جديد بالقرابة مع أسلافهم وأبناء عمومتهم البعيدين المكتشفين حديثا، واهتمام جديد باللغة التركية، والفنون الشعبية، والتقاليد. وفيما يتعلق بمسألة جمعية سياسية أوثق مع أبناء العم هؤلاء، كان الرأى العام التركى العثمانى فى البداية أكثر حذرا. وقد أثار اندلاع الحرب عام ١٩١٤، بين تركيا وروسيا بوصفهما إمبراطوريتين قويتين، آمالاً كبيرة واسعة النطاق، وفى عام ١٩١٤ افتتح ضيا كوك آلب قصيدته المسماة «قيزيل دستان» (الملحمة الحمراء) بهذه الكلمات :

سوف تدمر أرض العدو ولسوف تكبر تركيا وتصبح طوران[٤٩].

وبعد تقهقر بسبب الهزائم التى لحقت بالجيوش العثمانية، اشتعلت هذه الآمال من جديد بعد عام ١٩١٧، عندما بدأت الثورة الروسية، فانهيار الإمبراطورية الروسية فرصة مغرية لتحرير وتوحيد الشعوب التركية وبالتالى تحقيق حلم القومية التركية. وكان ذلك الحلم مطويًا إلى حد ما بسبب شروع أنور باشا فى تنفيذ مخططاته التعسة، وغزو ما وراء القوقاز فى سنة ١٩١٨م، وما تلا ذلك من مغامرات فى آسيا الوسطى.

ليس من السهولة دائمًا أن نميز الفروق بين الاتجاهات الثلاثة الإسلامية، والعثمانية، والتتريك. وكشف العثمانيون أنهم غير مستعدين للتنازل وتقديم مساواة حقيقية مع غير المسلمين رغم مجاهرتهم بمزاعمهم علانية، وأوضح المتركون أن عائلاتهم التركية العظمى قد اقتصرت على أولئك الذين يعتنقون الإسلام، واستبعاد الآخرين. إلى هذا الحد، كان قادة كل من المجموعتين الإسلاميين والعثمانيين على استعداد فى حقيقة الأمر لاستخدام كل من القومية الإسلامية والقومية التركية عندما تتناسب مع غاياتهم.

كان من الواضح احتضار العثمانية. وبرز هنالك سؤال حول من سيرث مكانها الإسلام أم التتريك، قاعدة لتماسك الشعب التركى وولائه. كانت العثمانية تمثل الولاء لإمبراطورية ولأسرة حاكمة، ولكن الإمبراطورية قد تفككت، والأسرة الحاكمة رحلت إلى المنفى. كان الإسلام والتتريك يشتركان على حد سواء فى أنهما غير مرتبطين بإقليم ما، ولم يكن هناك دولة ولا حكومة فى الوجود من قبل أى منهما. وقد يكون الأتراك المسلمون فى تركيا قد صنفوا أنفسهم بوصفهم مسلمين، بالإيمان والقانون، أو كأتراك باللغة وبالنسب الحقيقى أو الخيالى ؛ ولكنهم لم يفكروا فى تعريف أنفسهم على أنهم شعب فى بلد يسمى تركيا.

الوطنية

كانت هذه الفكرة الجديدة- عن دولة قومية إقليمية تقوم على أساس الأمة التركية فى تركيا- هى التى ظهرت لأول مرة فى الأيام الباكرة للثورة الكمالية. إن الميثاق الوطنى لعام ١٩١٩-١٩٢٠ يحتوى على المطالب الأساسية للقوميين فى الأناضول، ويتحدث عن المناطق التى «يقطنها أغلبية من العثمانيين المسلمين، والتى تتحد فى الدين، والعرق، والهدف، المطلوب فى السيادة الكاملة وغير المقسمة».

ما زال الميثاق يتحدث عن «العثمانيين المسلمين» وليس عن الأتراك، ولا تظهر كلمة ترك فى أى مكان فى الوثيقة. لكن سرعان ما أوضح مصطفى كمال أنه كان يسعى لشعب تركيا، وليس من أجل أى كيان أكبر خارج حدود الوطنية أكثر غموضًا، سواءً كان محددا على أساس العرق أو الدين. وفى خطاب ألقاه يوم ١ ديسمبر ١٩٢١، قال إنه رفض صراحة هذه الحركات بوصفها عديمة الجدوى وخطيرة :

«أيها السادة ! ربما كان كل واحد من مواطنينا وإخواننا فى الدين قد تغذى ذهنه بمثالية عالية، فهو حر فى أن يفعل ذلك، وليس لأحد التدخل حياله. لكن حكومة الجمعية الوطنية الكبرى فى تركيا لديها سياسة مادية حازمة وإيجابية، وهذا، أيها السادة، موجه للحفاظ على الحياة والاستقلال... ضمن الحدود الوطنية المحددة. إن الجمعية الوطنية العليا وحكومة تركيا، وباسم الأمة التى يمثلونها، متواضعة جدا، وبعيدة جدا عن الأوهام، وواقعية تماما....».

«أيها السادة، نحن لسنا من الرجال الذين يلهثون وراء الأوهام الكبيرة ويحتالون على عمل الأشياء التى لا يمكننا أن نفعلها فى الواقع. أيها السادة، من خلال النظر إلى ما كنا نفعله كما لو كانت أشياء عظيمة ورائعة، ودون أن نفعلها فى الواقع، قد جلبت لنا الكراهية والحقد، وحقد العالم بأكمله على هذا البلد وهذا الشعب. نحن لم نخدم القومية الإسلامية. قلنا إن لدينا وكنا سنفعل، ولكن لم نفعل، وقال أعداؤنا : «دعونا نقتلهم فى الحال قبل أن يفعلوها هم ! نحن لم نخدم القومية الطورانية. قلنا إننا قد استطعنا وإننا سوف نستطيع، ومرة أخرى قالوا : «دعونا نقتلهم ! هاكم توجد لديكم المشكلة برمتها... وبدلا من ملاحقة الأفكار التى لم نكن ولم نستطع أن ندركها وبالتالي يزداد عدد أعدائنا والضغط علينا، دعونا نعود إلى حدودنا الطبيعية والمشروعة. علينا أن نعرف حدودنا. أيها السادة، إننا أمة ترغب فى الحياة والاستقلال. ومن أجل هذا وحده يمكن أن نهب حياتنا(٥٠).

كانت الإمبراطورية العثمانية قد ماتت. لقد أهدر الشعب التركى على مدى القرون طاقاتهم ودماءهم فى نضال دون جدوى فى غزو أراضى وشعوب غريبة والدفاع عنها. وعندئذ، وقد اختفت الإمبراطورية، وقد كان موتها بالنسبة للأتراك أيضا بمثابة التحرر من عبء لا يطاق. وكان الشعب التركى يحمل لإخوتهم المسلمين والأتراك فى أى مكان آخر أكبر التعاطف وأحرَّ المشاعر، ولكن لا أكثر من ذلك. لقد تحدد وضع مصيرهم ومسئولياتهم فى وطنهم، الذى كان واجبهم لتحريره والدفاع عنه وإعادة بنائه. ومن هذه المهمة يجب ألا ينشغلوا بالمخططات الكبيرة والخيالية حول وحدة إسلامية أو وحدة طورانية تتعلق بمجموعة من الشعوب، سواء كانت قديمة أو سابقة لأوانها.

كان نمو النزعة القومية الثقافية منذ عام ١٩٠٨ قد جعل الجيل الجديد من الأتراك يعتادون فكرة القومية التركية التى تستند هويتها والإخلاص فيها على الأمة التركية. واستحدثت الجمهورية الكمالية فكرة جديدة لتركيا وهى أرض الأتراك. وهكذا كانت هذه الفكرة جديدة إلى حد أن اللغة التركية كانت تفتقر حتى إلى إطلاق اسم عليها. كان العثمانيون الشبان يستخدمون الشكل الفارسى تركستان، وكان محمد أمين يتحدث عن : «تورك ايلى»، (بلاد تركيا)، وخلال فترة تركيا الفتاة فحسب شاع استخدام اسم تركيا. وتم اعتماده لأول مرة رسميًا من قبل الدولة الكمالية فى الأناضول، على أنها تعنى النواة المركزية المتبقية من الإمبراطورية العثمانية والتى يسكنها الأتراك. وكانت تستخدم اسمًا للبلاد فى قانون ١٩٢١، ودستور الجمهورية فى عام ١٩٢٤. وفى عبارة عنيفة قوية يقول بيام صفا : «أبحرت الوحدة الإسلامية بعيدًا عن إستنبول مع أساطيل الحلفاء وهربت مع وحيد الدين، وأعدمت العثمانية فى إزميت مع على كمال»[٥١].

لم تكن هذه الفكرة الجديدة عن دولة تركية ذات حدود إقليمية، وهى وطن شعب يطلق عليهم اسم الأتراك، من السهل غرسها على الإطلاق فى الناس الذين طالما اعتادوا على الولاءات الدينية والأسر الحاكمة. فحدود الدولة الجديدة هى نفسها جديدة وغير مألوفة، وكانت مجردة تمامًا من التأثير العاطفى، الذى كانت تحظى به الخطوط العريضة المحبوبة لبلادهم، على أجيال من تلاميذ المدراس فى الغرب، وحتى اسم البلد تركيا كان جديدًا فى مفهومه وغريبًا فى شكله، لدرجة أن السلطات التركية ترددت لفترة من الوقت بين التهجيات المختلفة لها[٥٢].

الأقليات الدينية

ومن الممكن أن نرى خير مثال على الخلط بين المفاهيم والولاءات السائدة فى هذا الوقت، فى تبادل السكان بين اليونانيين والأتراك، وقد تم ترتيب هذا بعد معاهدة لوزان. لقد أنهت اليونان وتركيا النزاع بينهما، وقد نص اتفاق منفصل بينهما على التسوية الدائمة لمشاكل الأقليات بواسطة تبادل إجبارى للسكان. وفيما بين عامى ١٩٢٢ و ١٩٣٠

تم إرسال نحو مليون وربع يونانى من تركيا إلى اليونان، فى مقابل عدد أقل من الأتراك من اليونان إلى تركيا.

فى البداية يبدو هذا التبادل إشارة واضحة على انتشار الأفكار القومية والوطنية فى كلا الجانبين، والرغبة فى إعطاء المزيد من الوحدة والتماسك للأمة والوطن. ولكن بعد فحص ما حدث بالفعل عن كثب، تبدأ تظهر أفكار أخرى وولاء آخر لا يزال يجرى العمل بها.

كان يونانيو قرمان الذين كانوا "قد أعيدوا إلى "الوطن" اليونان، يونانيين ديانتهم المسيحية بالدين، ولكن لم يكن معظمهم يعرف اليونانية. وكانت لغتهم التركية التى كتبوها فى المخطوطات اليونانية وما زالت النقوش الموجودة فى كنائسهم المهجورة وفى مقابرهم فى قرمان تشهد بتركية لغتهم. وبالطريقة نفسها، تكاد تنعدم معرفة العديد من الأتراك العائدين من اليونان عن اللغة التركية أو هى معدومة، ولكنهم يتحدثون اليونانية، وكتبوها فى المخطوطات التركية العربية. فما حدث لم يكن تبادلاً مختلفًا من التصنيف الاجتماعى والوطنى، وقد تم الاستنتاج بأن هذا لم يكن يعنى العودة إلى الوطن مطلقا، ولكنه كان ترحيلاً مزدوجًا إلى المنفى من الأتراك المسيحيين إلى اليونان، من اليونانيين المسلمين إلى تركيا.

بشكل عام، كان وضع الأقليات الدينية فى تركيا مؤشرًا جيدًا على تقدم وتقهقر هذه الأفكار الجديدة. ويعد التسامح بالطبع مسألة نسبية. ووفقا للمبادئ المعلنة من قبل الديمقراطيات الحديثة، فإن التسامح يعنى عدم وجود التمييز. وبهذا المعنى، فإن الإمبراطورية العثمانية القديمة لم تكن متسامحة ؛ ما دام أن غير المسلمين لم تتساو حقوقهم المدنية والاجتماعية مع أتباع الديانة المهيمنة، ولكنها خضعت لعدد من المعوقات القانونية. ولكن التسامح الكامل هو جديد وغير آمن حتى فى الديمقراطيات الحديثة الأكثر استنارة، وكانت هناك هفوات مروعة منه. سيكون من غير المعقول البحث عن ذلك فى الإمبراطوريات العثمانية القديمة. وإذا كان لنا أن نحدد التسامح بمعنى انعدام الاضطهاد بسبب الدين، وليس بمعنى غياب التمييز، لكان إذن السجل العثمانى حتى أواخر القرن

التاسع عشر ممتازًا. ولا يخلو تفضيل اليونانيين المعروف لحكم المسلمين عن الفرنجة خلال القرن الخامس عشر، من وجود أسباب له. وأحيانًا كانت المواجهة بين الإسلام والمسيحية فى القرنين الخامس عشر والسادس عشر تقارن مع الحرب الباردة فى منتصف القرن العشرين. وينبغى عند عقد المقارنة أن نتذكر أن حركة اللاجئين آنذاك جاءت من الغرب إلى الشرق.

ومع التدهور الواضح للقوة العثمانية وتصاعد النفوذ الأوربى فى القرن التاسع عشر، كان هناك تغير كارثى للأسوأ فى وضع العثمانيين غير المسلمين، لقد تغيرت العلاقة المادية بين المسلمين والمسيحيين تغيرًا يصعب التعرف عليه. حتى لقد اختفى الأساس النظرى للرابطة. فقد تقوضت العلاقة القديمة المقبولة من الطرفين بين المسلمين والذميين، ومنح الذميون حقوقًا ومنزلة مؤكدة متفقا عليها، قوضتها ودمرتها الأفكار الجديدة والطموحات الجديدة. تطلبت مبادئ الليبرالية أن يعطى الأتراك رعايا الشعوب المساواة الكاملة فى الحقوق فى الدولة. وأهَّلت المبادئ الوطنية هذه الشعوب للتمرد، وإقامة دول مستقلة خاصة بهم، ومكنت المبادئ المسيحية والإمبراطورية، القوى الأوروبية من التدخل نيابة عنهم، وتدعيم مطالبهم على حد سواء للحصول على الجنسية، والاستقلال. فى هذه الظروف، كان الشك والخوف والكراهية، وأحيانا يمكن أن نضيف المثل الأعلى من التعصب الغربى، قد غيَّروا الموقف التركى إزاء رعايا الشعوب. وكثيرًا ما يؤدى الضعف التركى وعدم اليقين، إلى الظلم والوحشية الرهيبة فى مواجهة الغزو الأجنبى والتمرد الداخلى.

كانت قضية الأرمن الأشد مأساوية، فقد كانوا وما زالوا يعرفون فى بداية القرن التاسع عشر باسم (الشعب الموال)، وقد أحسن فى وصفهم جيدا زائر فرنسى بأنهم جماعة من الأقليات الأكثر ولاءً للإمبراطورية العثمانية والأكثر ثقة من جانب الأتراك. بدأ التغيير مع الغزو الروسى للقوقاز فى الربع الأول من القرن التاسع عشر، وقيام أرمينيا الروسية على الحدود الشرقية لتركيا، حيث كانت الكنيسة الأرمينية قد تم إنشاؤها وأعيد تنظيمها، وحيث حكم الحكام والجنرالات الأرمن المقاطعات وتولوا قيادة الجيوش. كانت أية انبثاقة أمل تمر من خلال أرمينيا التركية، تصدر من الغرب، حيث تختلط مع الأفكار الوطنية والليبرالية الجديدة، وتؤدى إلى وجود حركة قومية أرمينية متحمسة وفعالة، تسعى إلى استعادة أرمينيا المستقلة.

أما بالنسبة للأتراك، فكانت الحركة الأرمينية تمثل أعنف التهديدات. واستطاعوا، ولو على مضض، أن ينسحبوا من الأراضى المحتلة فى الصرب والبلغار والألبان واليونان، ويتخلوا عن المناطق البعيدة ويعيدوا الإمبراطورية إلى أقرب الحدود. لكن الأرمن، وقد امتدوا عبر تركيا فى الجانب الآسيوى من حدود منطقة القوقاز إلى ساحل البحر الأبيض المتوسط، كانوا قد استقروا فى قلب الوطن التركى، وكان التخلى عن هذه الأراضى لا يعنى الاقتطاع فحسب، ولكن انحلال الدولة التركية. فقد اختلطت القرى التركية والأرمنية اختلاطًا لا يمكن فصله، وعاش الجانبان فى وحدة الجوار عدة قرون. وفى ذلك الوقت دب بينهما صراع بائس، صراع بين دولتين لحيازة وطن واحد، انتهى بمحرقة رهيبة عام ١٩١٦، عندما لقى مليون ونصف أرمنى حتفهم.

فى الجمهورية التركية، يمنح الدستور والقانون المساواة التامة لجميع المواطنين. ولكن حتى على الجانب الرسمى، وفى بنية وسياسات الدولة، كانت هناك إشارات تدل على استمرار الفكرة القديمة المتعلقة بمساواة الأتراك مع نظائرهم من غير المسلمين، رغم العلمانية والقومية. فى بعض النواحى انخفضت مشاركة غير المسلمين فى تركيا فى الحياة العامة بعد قيام الجمهورية حقًا، على الرغم من أن وضعهم القانونى فى الأوراق كان أعلى من أى وقت مضى. استمرت بعض أشكال التمييز، على سبيل المثال، كان غير المسلمين يتم استدعاؤهم للخدمة العسكرية ولكنهم لم يكونوا يحملون السلاح ولم يتم تكليفهم، بينما تضاءلت أعداد غير المسلمين فى الخدمة المدنية بسرعة. ويمكن أن يكون كل ما سبق قد كشف إلى حد كبير وإن لم يكن تمامًا عن جهلهم باللغة التركية وركونهم إلى العزلة عن العالم الاجتماعى والثقافى للأتراك. كانت الإمبراطورية الإسلامية العالمية قد حددت مكانًا معينًا ووظيفة معينة للأقليات غير المسلمة، ولم تكن الجمهورية القومية تستطيع أن تقدم شيئًا يذكر سوى القليل لأولئك الذين تمكنوا، أو لم يتمكنوا، من الانضمام إلى المجموعة المهيمنة. وبينما كان المسيحيون الأرثوذكس الذين يتحدثون التركية فى الأناضول يتم تصنيفهم باعتبارهم يونانيين ويتم إرسالهم إلى اليونان، كان أطفال المسلمين البوسنيين أو الألبان أو الأكراد أو العرب يستقرون فى إستنبول ويتم قبولهم أتراكا كانت الديانة ما زالت تظهر بشكل واضح فى بطاقات الهوية وغيرها من الوثائق الرسمية. واقتصر شيوع

إطلاق اسم الأتراك على المسلمين، وكان الباقون مواطنين أتراكًا، ولكن لم يكونوا قط مثل الأتراك.

تفاوتت المشاعر تجاه غير المسلمين. وقد بلغت الكراهية المتفاقمة تجاه الإمبزاطورية ذروتها فى السنوات الأخيرة بعد هدنة عام ١٩١٨، عندما لم يخف عدد من العثمانيين المسيحيين سرورهم باحتلال الحلفاء. وبعد ذلك انحسرت ذكريات الاحتلال والحرب نحو الماضى، وتحسنت العلاقات بين المسلمين وغير المسلمين. وعلى الرغم من التحسينات المتعاقبة التى طرأت على أوضاع غير المسلمين، فقد ظلوا فى حالة من الانفصال والاستثناء والإقصاء من جسد الأمة. وانكشف الضعف الأساسى فى موقفهم مرة أخرى فى حادثة ضريبة رأس المال فى عام ١٩٤٢-١٩٤٢ [٥٣].

وطن الأناضول

مهما كانت هذه الفكرة غريبة، ومهما عظمت الصعوبات، فقد كانت الدولة التركية الوطنية قادمة إلى حيز الوجود فى حقيقة الأمر. وضاعت دول البلقان التى ظلت لفترة طويلة مركز ثقل الإمبراطورية العثمانية. وذهبت الدول العربية، التى تشكل معاقل الإسلام، كل فى طريقه. وقد حملت الأناضول، بعد الصراع الدموى الأخير ضد الأرمن واليونانيين، على الأرض التركية، وحينذاك تم نقل العاصمة من القسطنطينية العالمية الشرقية الإمبراطورية إلى مدينة هضبة الأناضول التى يوجد بها قلعة سلجوق.

وسرعان ما حققت فكرة وجود الأمة التركية تقدما سريعًا بين الطبقات المتعلمة التركية. ومع ذلك، فقد جلبت معها خطرًا جديدًا. فلم يمر وقت طويل على خسارة الإمبراطورية، وما زال الغضب مشتعلاً بين الكثيرين، الذين رأوا فكرة قيام دولة صغيرة نسبيًا غير مجدية وغير مرضية. وكانت الفكرة التى انتشرت بين دوائر حركة الاتحاد التركى وخاصة فى أواسط المنفيين التتار، أن مصير إمبراطورية جديدة تنتظر الأتراك، ومهمتها ليس إحياء الإمبراطورية العثمانية الوطنية المتعددة اللغات، ولكن خلق إمبراطورية تركية تضم الشعبين التركى والتترى من بحر إيجه إلى بحر الصين.

كان مصطفى كمال يعارض بشدة جميع هذه المشاريع والطموحات. فقد كان لدى الأتراك مهمة طويلة وشاقة لابد من تنفيذها فى تركيا. وربما يحظى إخوانهم الأتراك فى الأماكن الأخرى باهتمامهم المتعاطف وصداقتهم، ولابد مع ذلك، من أن يخططوا لمصيرهم السياسى، وعدم محاولة تشتيت الجمهورية التركية من قيامها بعملها الحالى من أجل المغامرات النائية والخطرة.

والمطلوب حب الوطن أكثر من القومية، والإخلاص لجمهورية تركيا ذات السيادة الموضوعية والقانونية والمحددة، أكثر من كيان يترجم بطرق مختلفة ولا يمكن تعريفه بشكل جيد.

ولمصطلح «الوطن» تاريخ متقلب فى تركيا الحديثة. ففى منتصف القرن التاسع عشر، يرى «جوديت باشا» أنه لا يعنى بالنسبة لأى جندى تركى أكثر من ساحة القرية، ومع حلول أواخر القرن التاسع عشر، كان نامق كمال يعبر عنه بأنه يضم كامل الإمبراطورية العثمانية، وربما يشمل بصفة خاصة، المدن المقدسة لبلاد العرب. وهى بالنسبة لضيا كوك آلب المنتمى للاتحاد التركى فى عام ١٩١١ لا تعنى تركيا ولا تركستان، ولكنها أراضى طوران الرحبة. ومع ذلك، ففى أواخر أغسطس عام ١٩١٧، كان فى وسع الصدر الأعظم «محمد سعيد حليم باشا» أن يصرح بحزم بأن «وطن المسلم هو المكان الذى تسود فيه الشريعة»[٥٤].

فى مواجهة هذه الخلفية المتنوعة من التقاليد والأفكار، أراد كمال أن يغرس فكرة جديدة عن وطن للأتراك فى الأناضول. وكان هدفه تدمير ما تبقى من مشاعر ولاء إسلامية وعثمانية، ومواجهة الاتجاهات للوحدة الإسلامية ومطالب القومية الكبرى، وصياغة ولاء جديد للأمة التركية نحو وطنها. وكان التاريخ أداته المختارة. ولقد تم تصفية الجمعية التاريخية العثمانية.

وتأسست الجمعية التاريخية التركية الجديدة فى عام ١٩٣٠، لتكون بمثابة وسيلة لسياسة الدولة لفرض نظريات تاريخية معينة. وشملت مهامها صياغة المناهج والكتب الدراسية التاريخية الجديدة، على أسس وطنية، لاستخدامها فى المدارس والجامعات. فى

عام ١٩٣٢ انعقد المؤتمر التاريخى التركى فى أنقرة، بأمر من مصطفى كمال، وحضره أساتذة ومعلمو التاريخ من جميع أنحاء تركيا، فضلا عن علماء ومدعوين من الخارج.

كانت النظرية التى طرحها كمال وتلاميذه تتلخص فى أن الأتراك شعب من الشعوب الآرية البيضاء، أصلها فى آسيا الوسطى، وهى مهد الحضارة الإنسانية كافة. ونظرًا للجفاف التدريجى لهذه المنطقة، هاجر الأتراك فى موجات إلى مناطق مختلفة من آسيا وأفريقيا، حاملين معهم فنون الحضارة. وعلى هذا النحو تأسست الحضارات الصينية والهندية، وكل الحضارات التى تأسست فى الشرق الأوسط، وكان رواد الحضارات المذكورة آنفًا هم السومريون والحيثيون وكلاهما من الشعوب التركية. وهكذا كانت الأناضول أرضًا تركية منذ العصور القديمة. هذا الخليط من الحقيقة، ونصف الحقيقة، والخطأ قد تم إعلانه مذهبًا رسميًا، وتم تعيين فرق من الباحثين للعمل على إثبات مقترحاتها المختلفة(٥٥).

سيكون من الخطأ الجسيم السخرية من هذا كله واعتباره نزوة حاكم مطلق. كان كمال رجلا أكبر بكثير من أن ينظم مثل هذه الحملة المحكمة لمجرد نزوة، أو انطلاقًا من رغبة بسيطة لتمجيد الوطن. كان أحد أسباب الحملة الحاجة إلى توفير بعض الراحة لاحترام الأتراك لذاتهم القومية، التى كانت قد قوِّضت فى أثناء القرن أو القرنين الماضيين. أولا كان هناك أثر يحط من المعنويات استمر لفترة طويلة دون انقطاع تقريبا خلال فترة الهزائم والانسحابات المستمرة التى منيت بها القوات العثمانية الإمبراطورية. كان هناك رد فعل حتمى إزاء الانحياز الغربى. ومن الصعب ألا نتعاطف مع الإحباط والخيبة لدى الشباب الأتراك التواقين إلى التنوير، الذين ألزموا أنفسهم بدراسة اللغات الغربية، ليجد الواحد منهم أن اسمه إهانة فى معظم هذه اللغات. فى القاموس الإنجليزى يشترك التركى مع اليهودى(٥٦)، والويلزى فى أن اسم كل منهم قد أسيء استخدامه.. لا يمكن أن يقدم خليطًا من التحامل والجهل، والسخرية التى تشوه معظم الكتابات الأوروبية عن الأتراك، فكيف يمكن للتركى أن يثق على الإطلاق فى المثالية الأوروبية لتقصى الحقائق التاريخية والبحث عن الحقيقة. ولن يغير رأيه مع استعداد بعض المؤسسات والعلماء الأوروبيين، ولأسباب سياسية، لتقديم تشجيعهم على أطروحة تركية رسمية. فى قديم الزمان، كان التركى

قد اعتاد على تحقير جيرانه وأعدائه بفضل سمو دينه وقوة الإمبراطورية وقد اختفت الإمبراطورية، وجردتها العلمانية حتى من المواساة بالدين.

ومع ذلك، فإن التشجيع على الكبرياء التركى والاعتزاز بالنفس، كان بلا شك جزءًا أساسيًا من هدف كمال، وربما لا يكون هدفه الأساسى تعليم الأتراك أن الأناضول -تركيا- وطنهم الحقيقى، ومركز أمتهم منذ الأزل، وبالتالى يمكن التعجيل بنمو تلك العلاقة القديمة الحميمة، روحيًا وعمليًا، بين الأمة والبلد الذى يعد القاعدة الوطنية لدى دول الغرب ذات السيادة.

وخلال السنوات التالية، تم التخلى عن النظريات التاريخية شديدة التطرف بهدوء وطويت بشكل لائق، ولكن نما الولاء الوطنى الذى كانوا يعملون على تشجيعه بشكل مطرد. ففى المدارس والجامعات خلال فترة الجمهورية، نما جيل جديد كانت الإمبراطورية تمثل عبئًا عليه، وها هو قد تخلص الآن منها فرحًا، وفى ذلك الوقت كانت الجمهورية التركية بؤرة ولائهم وتطلعاتهم.

كانت الهوة بين تركيا والعالم الشرقى الإسلامى آخذة فى الاتساع، وكما أن ازدياد حجم التغريب والتحديث، وصعود جيل جديد من ذوى التعليم العلمانى، قد مهد لقبول الجمهورية التركية باعتبارها ثمرة نهائية من ناحية الأرض والشعب، فقد عزز هذا كله، بعمق وعى الهوية الإقليمية، وكان حياد تركيا المحاصرة وسط التيارات الدوارة والصراع الناجم عن عواصف الحرب العالمية الثانية، قد أضفى عليها المزيد من الصلابة والحيوية.

بينما كان يجرى تحويل الولاءات الأكبر للأتراك المسلمين وتعديلها إلى المساواة التى لم تتحقق حتى ذلك الحين بين الإسلام. والنزعة التركية وتركيا، فإن ولاءاتهم الأصغر كانت موجهة، مثلما كانت سابقًا، نحو التجمعات الأكثر محلية للقرابة، والحرفة، وللقبيلة والأخوة. بل إن هذه وجدت وظيفة جديدة مع قدوم الانتخابات التنافسية. كان أفضل أمل فى المستقبل يكمن فى الظهور المؤلم أحيانا، للفرد، بعيدًا عن كل المجموعات – وهو أفضل معرفة وأكثر اعتمادًا على نفسه، مع وعى متزايد بمكانته، وحقوقه وواجباته فى مجتمع حديث حر.

هوامش الفصل العاشر

(١) انظر إلى المادتين السابعة والرابعة عشرة من مواد المعاهدة اللتين قامتا بترسيخ المطالبة بحقوق التدخل بصورة أبعد بكثير مما هو محدد في النص.

(٢) في المادة الثالثة، تضخم لقب «Suprimo Califfo Maomettano» والذى ظهر في النص الأصلي الإيطالي للمعاهدة. في الترجمة الفرنسية إلى «Souverain calife de la religion mahometane». واختزل في النسخة التركية إلى «إمام المؤمنين وخليفة الموحدين» (جودت، تاريخ ٣٥٩). وهو عنوان لا يدل بحق على مثل هذا الادعاء العام كما هو مصرح به في النسخ الأجنبية المتداولة. وعن هذه القضية انظر : Bartholds Studien uber Kalif und «BeckerŞultan. و Der Islam. vi (1916) 408 وما بعدها. و Nallino . Raccalta di Scriti iii (1941) 245-6. و . . Jaschke in WI. n.s.j. 196-7.

(٣) من المحتمل أن تكون هذه الأسطورة. التى بدأ ظهورها عام ١٧٨٨ في d'Ohsson s Tableau general de l'Empire: ottoman ملفقة لتأكيد هذا الزعم. وانظر أيضًا «Backer Bartholds Studien uber Kalif und. و Das [R. Tschudi Chaifat (1926. ص٢٠.

(٤) مقتبسة من V.D.Smirnow». Manuscrits turcs de l'Institut des langues orientales (1897). البند السادس والعشرون. إننى مدين بالشكر إلى البروفيسور P. Wittek على هذه الإشارة.

(٥) من الممكن الحصول على توضيح يوسف نفسه بشأن هذا الكتيب ومدى تأثيره، من خلال دراسته القيمة للغاية التى تتناول حركة التتريك والمعنونة بـ Turk Yili, i (1928) 396 وما بعدها.

(٦) المقدمة، الطبعة الرابعة، الجزء الأول ص٢٣٧.

(٧) للحصول على دراسة حديثة للأمة من قبل عالم اجتماعي، انظر C.A.O. van Nieuwenhuijze الأمة Studio islamica. Analytic Approach. العاشر ١٩٥٩، ص٥-٢٢.

(٨) انظر برنارد لويس «تاريخ الكتابة والإحياء القومي في تركيا» الرابع ١٩٥٣، ص٢١٨.

(٩) يمكن الحصول على العديد من النماذج عن القوانين العثمانية، خاصة في المجموعة التى ألفها بارقان O.LBarkan ونشرها في إستنبول عام ١٩٤٣ (مادة حربى في الفهرس).

(١٠) بومباجي Bombaci ص١٢٥.

(١١) ب. ويتيك P.Wittek : «De la defaite d'Ankara a la pris de Constantinople. R..E.T.، إستنبول ١٩٢٨، ص٢٧ وما بعدها وبازنجي أوغلي على Yazijioglu Ali ...,BSOAS الرابع عشر ١٩٥٢، ص٦٤٤ وما بعدها.

(١٢) أحيانا يستخدم التعبير «الروم» لتمييز الولايات العثمانية القديمة مثل الأناضول والروميللي عن الأراضي العربية التي احتلتها بعد عام ١٥١٦.

(١٣) قوجي بك Kocu Bey : الفصلان الخامس والتاسع.

(١٤) قارال E.Z.Karal. حالت Halet، ص٥٥.

(١٥) السير راساي Sir W.M.Ramsay : «انطباعات عن تركيا»، ١٨٩٧، ص٩٩.

(١٦) أحمد رفيق... «كتاب سفارة علي أفندي» TOEM ١٣٢٩ هـ. ص ١٤٥٩.

(١٧) ترجمان أحوال عدد ١، ٢١ أكتوبر ١٨٦٠. وأعيد نشره لدى «أوزون» Ozun «تاريخ الأدب التركي في القرن الأخير»، ١٩٤١، ص١٩-٤١٩-٢٠. ولدى شناسي (Turk Klas) ص٧٢-٧٤.

(١٨) تصوير أفكار، ٢٧ يونيو ١٨٦٢، وأعيد نشره لدى أوزون Ozun : تاريخ الأدب التركي في القرن الأخير Son Asir ص٤٢٠-. وشناسي (Turk Klas) ص٧٤.

(١٩) عبرت ٢٢ مارس ١٨٧٢، وأعيد نشره لدى أوزون Ozun نامق كمال ص٢٦٥، وقارن روزي Rossi في Om. xxiii 1943 ص٢٦٤-٥.

(٢٠) إنلكهارد، الأول ص١٢٦.

(٢١) انظر المرجع السابق، ص٥.

(٢٢) انظر المرجع السابق ص١١٤.

(٢٣) جودت : معروضات TOEM، ١٣٤١هـ ص٢٧٣، وانظر أيضًا تاريخ جودت، السادس ص١٨.

(٢٤) عبرت ٢٢ مارس ١٨٧٣، وأعيد نشره لدى أوزون، نامق كمال ص٢٦٧-٨.

(٢٥) المرجع السابق.

(٢٦) وطن عثماني: ذكرت لدى قابلان، ص١١٣.

(٢٧) Rossi,in,Om,xxiii.367

(٢٧) هناك مجموعة ضخمة من الآثار الأدبية التي تناولت موضوع الجامعة الإسلامية، وهي لا تتفق في قيمتها، وللحصول على مقدمات موجزة ومفيدة حول التنوع العثماني انظر روزي : ص٣٦٦ وما بعدها، وهناك دراسة مجهولة المؤلف بعنوان Le . Panislamism et la RMM, xxiii, panturquisme,1913.p.179-220

(٢٩) عبرت، ١٢ يونيو ١٨٧٢، وأعيد نشرها عند أوزون، نامق كمال ص٧٧-٧٨.

(٣٠) المصدر السابق، ونشرت عند أوزون مرة ثانية، نامق كمال، ص٣٢.

(٣١) ينسب كل من ديبون و كوبولاني (1897) Les Confrees religieuses musulmanes ص٢٥٧ وما بعدها) الدور الرئيسي للجامعة الإسلامية إلى الطرق الصوفية، حيث كان بعض زعمائهم من القاطنين بإستنبول، ينظر إليهم كوكلاء السلطان الرئيسيين في هذا المجال، هذا التأويل، الذي اقتفاه العديد من الكتاب اللاحقين، كان قد فنده -Snouk» Les

Hurgronje Confrereies religieuses la Mecque et le Panislamisme». Verspreide Geschriften الجزء الثالث ص١٨٩ وما بعدها.

(٣٢) عن أنشطة الجامعة الإسلامية والدعاية لحركة تركيا الفتاة انظر بايور Y.H. Bayur «تاريخ الانقلاب التركى .Turk ink Tar الجزء الثانى ص٨٨ وما بعدها وص٣١٤ وما بعدها، وص ٣٧٤ وما بعدها.

(٣٣)انظر المرجع السابق ص٢٥٨.

(٣٤) عن حركة التتريك. انظر الدراسة الكلاسيكية التى كتبها آقجور أوغلى يوسف المنشورة فى Turk Yili المجلد الأول (١٩٢٨) ص٢٩٠-٤٥٥. انظر أيضا هيد U. Heyd : «أسس القومية التركية» (١٩٥٠)، وكوك آلب : «القومية التركية والحضارة الغربية» (ترجمة وقام بنشره نيازى بركس ١٩٥٩) وقاربلط، وروزى فى OM, xxiii، ص٣٦١ وما بعدها.

(٣٥) أعيد نشره فى «محمد أمين» Turk Klas ص١٨، وآقيوز : مختارات ص٢٠، وكذلك انظر روزى Rossi ص٣٧١.

(٣٦) تعبر كلمة Nationalitiy فى اللغة الإنجليزية، وكلمة Nationalite، فى اللغة الفرنسية عن البلد والدولة التى يكون فيها الفرد مواطنًا أو من رعاياها. وتستعمل اللغة الألمانية كلمة Staatsangehrigkeit، بهذا المعنى، وتستخدم كلمة -Nationali tat بمعنى عرقى وليس قانونيًا. ونفس الحال عند اللغات الأوروبية الشرقية على سبيل المثال فى كتابات ستالين عن المشكلة القومية وعن شكل تأشيرات السوفييت. وعن هذا الموضوع تتبع اللغة التركية اللغة الألمانية، وهى عادة تحوى مظهرين : أحدهما «تابعيت» (الرعايا) وهو الذى يتناغم مع معنى الكلمة الألمانية Staatsangehorigkeit، والمظهر الآخر «مليت» قومى وهى كلمة مشتقة من كلة «ملت». فكل المواطنين فى الجمهورية التركية هم رعايا أتراك، ومع ذلك، فجنسياتهم قد تكون يونانية وأرمينية ويهودية أو يمكن أن تكون مسلما أو تركيا للغالبية العظمى. والرد الذى يقدم بصفة عامة هذه الأيام حول هذه القضية هو «مسلم».

(٣٧) برنارد لويس MEA الجزء الرابع ص٢١٨ وما بعدها.

(٣٨) Sungu,in Bell,no.78 (1943), 328.

(٣٩) آقجور أوغلى يوسف، ص٣٩٤ وما بعدها، وروزى Rossi فى OM, xxiii، ص٣٦٢. كان ابنه اللواء أنور باشا عضوًا فى المؤسسة العامة العثمانية. وكان عمر نانلى باشا، وهو لاجئ مجرى صار ضابطا عثمانيا عالى المقام. قد تم ذكره باعتباره مؤيدًا مؤثرًا وفعالاً لحركة العثمانيين الشبان (أبو الضيا توفيق) فى «يكى تصوير أفكاره عدد ٢١ يونيه ١٩٠٩، وانظر أيضا مقارنًا قونتاى نامق كمال، الجزء الأول ص٣٥٩، ويذكر أيضًا مجرى آخر يدعى دانيال سيلاكى من بين الموزعين لرسائل تركيا الفتاة فى إستنبول (قونتاى، نامق كمال الجزء الأول ص٢٨١). ومن المهم أن نشير إلى اللاجئ الشاعر الشيوعى التركى ناظم حكمت الذى تبنى الجنسية البولندية واتخذ لنفسه لقب Bozecki.

(٤٠) طالبينار، ص٢٢٠ وما بعدها. عن تأثير دافينز انظر أيضا كوبريلى : الأدب القومى ص٤٥-٤٦، و «خمريشفهخرس» : أثفي .w105 .

(٤١) لويس، فى MEA، الجزء الرابع ٢١٨ وما بعدها، Foundations : Heyd، ص١٠٤ وما بعدها.

(٤٢) جوبت : تذاكر ص٨٥.

(٤٣) انظر ميورسكاى «طوران» Tyran. فى EI[1].

(٤٤) آقجور أوغلى يوسف، ص٤٣٥ وما بعدها.

(٤٥) عن ضيا كوك ألب انظر هيد Foundations : Heyd. حيث تنكر به مجموعة من المؤلفات الأدبية الأخرى. ويبدو أن ثير كوك آلب قد أجرى من خلال العلاقات الشخصية أكثر من الأعمال المنشورة.

(٤٦) آقجورو أوغلى يوسف : ص٤٣٩ وما بعدها. وروزى، ص٢٧٧ وما بعدها.

(٤٧) أديب : تركيا فى مواجهة الغرب ص١١٦-١١٧.

(٤٨) OM (١٩٤٢)، ص٥٧٦، وهيد Foundations : Heyd، ص١٢٦، وروزى Rossi ص٢٧٨.

(٤٩) هيد Foundations، ص٤٣، وانظر أيضا جاشكه Der Turanismus der Jungturken Wi. xxiii، (١٩٤١)، ص١-٥٤.

(٥٠) Soylev، الجزء الأول ص١٩٣، ١٩٥ -٦.

(٥١) صفا، ص٨٧، وقارن مع كتاب روزى فى Om, xxiii، ص٣٨١. كان على كمال (١٨٦٧-١٩٢٢) وزير الداخلية لدى وزارة الداماد فريد باشا، وخصم لا يلين للقوميين. فى نوفمبر عام ١٩٢٢ تم اعتقاله فى بيره وأرسل إلى أنقرة المحاكمة، ولكن قُبض عليه وأعدم من غير محاكمة قانونية على إثر تجمهر حشود من الشعب فى إزميت.

(٥٢) Wi.n.s، الجزء الثانى (١٩٥٣) ص٢٧٩، والجزء الثانى (١٩٥٤)، ص٢٧٨-٩، والرابع (١٩٥٥) ص٦١.

(٥٣) انظر المرجع السابق ص٢٩١ وما بعدها.

(٥٤) ذكرت عند إينال Inal الصدور العظام Sadrazamlar، ص١٨٩٢.

(٥٥) لويس، فى MEA، الجزء الرابع ص٢٢٤ وما بعدها. وقد نوقشت الرسائل التاريخية بشكل مكثف فى كثير من أوائل المطبوعات حول مؤسسة التاريخ التركية (Turk Tarih Kurumu)، وفى معظم الكتب العامة عن تركيا. ومن أجل الحصول على توضيح حديث يتحاشى بصفة عامة الغرض الرسمى السابق انظر أحمد جودت إمره «أهداف انقلاب أتاتورك ورسالة التاريخ»، ١٩٥٦.

(٥٦) قد تفسر هذه الرفقة من التنديد، والتى لها ما يوازيها فى أماكن بأوربا، بروز اليهود بين الأوروبيين المهتمين بتركيا والمحبين للأتراك، أمثال دافيد وكاهين وفامبرى، وبشكل مختلف ديزرائيلى.

الفصل الحادى عشر

الدولة والحكومة

﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ ﴾

القرآن الكريم، سورة النساء : آية ٥٨

«إن الذى يطبق قرارًا ما ويديره أقوى دائمًا من الذى يضع القرار»

مصطفى كمال عام ١٩٢١،

الحكومة المركزية

الدستور[1]

خلال القرن التاسع عشر حاول المصلحون الأتراك، من خلال سن التشريعات، إعطاء تركيا شكل وهيكل دولة أوربية. لقد تم استتنساخ القوانين والمنظمات القضائية الأوربية، والوزارات والإجراءات الإدارية على الطراز الأوربى من أصول فرنسية، وأعلنت بموجب الفرمان الإمبراطورى. وتتويجا لهذه العملية شهد الدستور العثمانى لعام ١٨٧٦، تحقيق أعلى إنجاز للمصلحين الليبراليين، وكان قد قام بدوره فى تحويل الإمبراطورية العثمانية إلى ديمقراطية برلمانية، والسلطان العثمانى إلى ملك دستورى. لم يكن الدستور الأصلى، هذه المرة، دستورًا فرنسيًا، ولكن بلجيكيًا، ويجمع هذا الدستور البلجيكى الذى صدر سنة ١٨٣١ بين مزايا ليبرالية وملكية، وهو مكتوب باللغة الفرنسية.

ولكن الدولة العثمانية لم تكن بلجيكا. وقد تم إعداد الدستور البلجيكى إعدادًا جيدًا كافيًا فى بلجيكا، حيث كان نتيجة قرون من التاريخ البلجيكى، وحيث كان البرلمان البلجيكى يعتلى قمة هرم المجالس المنتخبة المسئولة مسئولية أساسية عن الرعية البلجيكية ومجالس البلدة. لا ريب أن الدستور نفسه الذى تم تكييفه باللغة التركية، لم يكن حتمًا ملائمًا ومرتبطًا بأوضاع تركيا، وكان غير قابل للتنفيذ فى نهاية المطاف.

لم يلغ هذا الدستور رسميا، ولكن مع إغلاق عبد الحميد للبرلمان فى يوم ١٤ فبراير ١٨٧٨ كان قد تم تعليقه فعلاً لمدة ثلاثين عاما. ثم أعيد مرة أخرى فى أغسطس ١٩٠٨، بعد وقت قصير من ثورة تركيا الفتاة، أصدر السلطان الخط الهمايونى إلى الصدر الأعظم سعيد باشا وأعلن الدستور لكى يكون فعالاً وساريًا بشكل كامل مرة أخرى، وأضاف عددا من الأحكام الأخرى التى عملت على توسيع نطاق الحرية الشخصية للرعايا وضمان عدم المساس بها. منع الفرمان الاعتقال والتفتيش إلا من خلال إجراءات قانونية، وتم إلغاء جميع المحاكم الخاصة والاستثنائية، وقدم لأول مرة مبدأ حرية السفر، وضمان أمن البريد وحرية الصحافة. غير أنه لا يخلو الأمر من قصور لافت للنظر فى مهرجان الحرية هذا، وهو يتعلق بالمادة رقم ١٣ سيئة الصيت من دستور عام ١٨٧٦، والتى تخول للسلطان الحق المطلق فى ترحيل الأشخاص الخطرين على الدولة، وتركت بدون تغيير آنذاك. وألغيت فى السنة التالية(٢).

كان الخط الهمايونى الصادر فى أغسطس ١٩٠٨ والذى أحيا القانون الأساسى، قد أضاف إليه فى الواقع إضافات مهمة. وبعد افتتاح البرلمان يوم ١٧ نيسمبر ١٩٠٨ قدمت مقترحات أخرى لمزيد من التغييرات الدستورية وتمت مناقشتها. تم التوصل إلى اتفاق عام حول ضرورة التغيير. وتم تشكيل لجنة دستورية مقترحات أولية. ووسط موجة من النشاط التشريعى لبرلمان تركيا الفتاة الأول، لم يكن هناك وقت لمراجعة مفصلة ومنظمة للنص الكامل للدستور. وبدلا من ذلك، أصدرت لجنة الإعداد سلسلة من التعديلات الجزئية، وتم تعديل بعض المواد، وإعادة صياغتها أو إحلال غيرها. وأصبح المشروع قانونًا فى ٢١ أغسطس ١٩٠٩م.

هذه التعديلات، على الرغم من أنها كانت بالتجزئة، فقد انتهت إلى تغيير دستورى كبير، وكان الغرض منه واضحًا. سيطرت لجنة الاتحاد والترقى على مجلس البرلمان والسراى، وحتى بعد خلع السلطان عبد الحميد، كان لا يزال يمثل مصدر تهديد يمكنه القيام بحركة انقلاب رجعى؛ ومن ثم كانت التعديلات تهدف إلى تعزيز البرلمان وإضعاف العرش. هبطت مكانة كل من السلطان والصدر الأعظم اللذين يعينهما السلاطين، وسلطتهما، وتم التأكيد على سيادة البرلمان منتصرا.

ونتيجة لهذا، بدا ضعف السلطة التنفيذية غير مناسب لتركيا الفتاة نفسها، وصارت الجهود المبذولة لاستعادة السلطة التنفيذية بشكلها القديم والتى كانت تقاوم بشراسة، سببًا فى حدوث صراعات دستورية خلال السنوات التالية. أثبت السلطان الجديد محمد الخامس أنه هو نفسه أحد المتعاونين غير المضرين والموالين، وسرعان ما بدأ الاتحاديون يشعرون بالأمان بدرجة كبيرة بلغت حد أنهم أرادوا أن يكون القصر والصدر الأعظم تحت سيطرتهم، لقد شعروا أنهم أقوياء وليسوا ضعفاء. فى أواخر عام ١٩١١ قدموا إلى البرلمان مقترحات متعلقة بهذا الغرض. وكانت المعارضة تعارض هذا بشدة، فقد اتضح أنها تتعزز من لجنة الاتحاد والترقى وليس السلطان. وفى الأزمة البرلمانية والدستورية التى أعقبت ذلك، تم حل البرلمان. وبعد انتخابات أبريل ١٩١٢، كان الاتحاديون يمسكون بزمام السلطة بشكل آمن، وفى ١٨ مايو قدم أكثر من ١٠٠ مشروع قانون، بما فى ذلك اقتراح لتعديل العديد من مواد الدستور. وصارت هذه التعديلات، وتقوية سلطة السلطان على البرلمان، قانونًا فى ٢٨ مايو ١٩١٤. وكانت التعديلات اللاحقة، فى يناير ١٩١٥، ومارس ١٩١٦، تقدم المزيد من صلاحيات السلطان، الذى كان قادرا حينذاك على عقد الاجتماعات والتأجيل والإطالة ورفض البرلمان تقريبا على حسب تقديره.

جاء هذا التعديل الأخير للدستور القديم فى أبريل ١٩١٨. كان البرلمان الذى افتتح فى مايو ١٩١٤، قد أنهى فترة ولايته القانونية، وكان من المقرر إجراء انتخابات جديدة. ومن الواضح أنه لم يكن فى الإمكان فى ذلك الوقت إدخال تعديل على الدستور الذى خول إطالة فترة انعقاد البرلمان، عن طريق سن التشريع فى حالات الطوارئ وقت الحرب.

وفى يوم ٢١ ديسمبر ١٩١٨ قام السلطان الجديد محمد السادس بحل البرلمان، وحكم من خلال الصدر الأعظم. وفى ديسمبر ١٩١٩، بدأ إجراء انتخابات جديدة وهى الانتخابات العامة السادسة والأخيرة فى الإمبراطورية العثمانية. وفى ١٨ مارس تم تعطيل المجلس الذى انعقد فى ١٢ يناير ١٩٢٠، وفى ١١ أبريل تم حله من قبل السلطان. كان البرلمان العثمانى الأخير قد أنهى جلسته الختامية. وبعد اثنى عشر يومًا، عقد مجلس الأمة الكبير فى تركيا دورته الافتتاحية فى أنقرة.

كان مصطفى كمال والقوميون فى بادئ الأمر حذرين للغاية فى الحفاظ على استمرار القانون بالأناضول. وشنوا حربًا ضد الغازى الأجنبى والمحتل، وليس ضد الحاكم أو حكومته، التى حرصوا على إظهار الاحترام الواجب إزاءها. قدم كمال فى بداية الأمر إلى الأناضول وهو على موعد مع السلطان. وعندما مُنع من ذلك، كان من الضرورى اتخاذ أوضاع جديدة، وقد وجدها من خلال جمعية الدفاع عن حقوق شرق الأناضول، والتى يقع مقرها فى أرضروم. وفى ٢٤ أغسطس عام ١٩١٩، أرسل مصطفى كمال «وهو المفتش السابق للجيش الثالث، والضابط المتقاعد، ومعه مجموعة من الزملاء المتقاعدين بنفس الطريقة»، رسالة رسمية إلى ولاية أرضروم، وطلب الاعتراف القانونى بالهيئة التمثيلية لهذه الجمعية، وفقًا لقانون الجمعيات(٣).

أكدت هذه الهيئة النيابية المعترف بها قانونًا، رباط الصلة بين الشرعية القديمة والجديدة، وعندما بدا واضحا أن البرلمان القانونى السابق فى إستنبول لم يعد فيه وكلاء أحرار، مضى كمال ورفاقه فى إجراء انتخابات لاختيار جمعية طارئة للاجتماع فى أنقره. وحتى فى هذا العمل الثورى، «لا زال كمال يسعى إلى الاستمرارية القانونية ؛ وقد بدأت أوامره لجميع الولايات، والسناجق المستقلة، وضباط قيادة فيالق الجيش بالإشارة إلى حل البرلمان تحت ضغوط خارجية، وتتمثل فى عدم قدرة النواب على أداء واجباتهم. لهذا السبب، تطلبت المصلحة الوطنية عقد اجتماع فورى فى أنقرة، التى سوف تزود بسلطات فوق العادة، وسوف يسمح لأعضاء المجلس المنحل أن يأتوا إلى أنقرة للمشاركة فيه. وعندئذ فقط أصدر كمال أوامره «باسم الهيئة التمثيلية»، لإجراء انتخابات يديرها حشود الناخبين(٤).

عندما اجتمع المجلس، انتخب مصطفى كمال رئيسا له، ومن الملاحظ أن جلال الدين عارف كان آخر رئيس لمجلس النواب. وفى اليوم الثالث الموافق ٢٥ أبريل، قرر المجلس إنشاء فرعها التنفيذى. وبعد مناقشة مطولة، تم انتخاب لجنتين، وهما اللجنة التنفيذية ولجنة الصياغة، وتتكفل الثانية بصياغة المقترحات التنفيذية الدائمة، وتتولى الأولى تنفيذها. وفى ١ مايو ١٩٢٠ قدمت المسودة. وبعد مناقشات ساخنة تم قبولها وأصبحت نافذة المفعول فى الحال. وبموجب شروطها، أولاً «انتخبت لجنة المندوبين التنفيذيين وتتكون من أحد عشر رجلاً. وبات للمجلس أن يكون صاحب حكومة[٥].

وفى ٢٢ أبريل، وقبل يوم من افتتاح المجلس، أرسل مصطفى كمال نشرة تعميمية إلى الجيش والإدارة الإقليمية، تفيد بأنه من اليوم التالى «سيكون للمجلس الوطنى سلطة قانونية يجب أن تؤول إليها جميع السلطات المدنية والعسكرية والأمة بأكملها»[٦].

ولم يكن المجلس ذاته يشعر بأى قدر من الثقة فى وصفه ووظيفته. فقد كان هيئة مختلطة، تحوى بعض موظفى الخدمة المدنية البالغ عددهم ١٢٥ موظفًا، و ١٣ من موظفى البلديات، و٥٣ من العسكريين (١٠ منهم من الباشوات)، و ٥٣ من رجال الدين (بما فى ذلك ١٤ من المفتين)، و ٥ من رؤساء القبائل، والباقون وهم يزيدون عن ١٢٠ عضوا كانوا يشتغلون فى التجارة والزراعة وفى المهن بما فى ذلك ٤٠ من التجار و ٣٢ من المزارعين، و ٢٠ محاميًا، وصحفيا واحدًا واثنين من المهندسين وصانع سلاح واحد. وقد بلغ عدد أعضاء مجلس النواب الأخير (مجلس مبعوثان) ما لا يقل عن ٩٢ عضوا [٧].

بقى العديد من الأعضاء يرتبطون بقوة بالخليفة - السلطان، وأصروا على أن كل أعماله كانت تتسم بالطابع المؤقت والطارئ. جادل المجلس منذ البداية فى أنه لا يمكن أن يتم الإقرار بأى رئيس حكومة للدولة أو تشكيل أية وصاية على العرش والتصويت، وربما عبر بشىء من الغموض عن أن الخليفة السلطان عندما يتحرر من قيوده الحالية، سيستأنف مهامه فى إطار تحدده القوانين التى يعتمدها المجلس[٨].

وفى الوقت نفسه، كان تحرير الخليفة السلطان هدفًا رئيسيًا للمجلس وذهب المحافظون إلى حد القول بـ «أننا نجد أنفسنا مضطرين إلى ضرورة تشكيل حكومة بدون

رئيس»[٩]. والحقيقة، أنهم تجنبوا مصطلح الحكومة، ووافقوا على إنشاء «لجنة من المندوبين التنفيذيين» لتحقيق الغرض نفسه.

كان المجلس، الذى ابتعد بهذا الوضع بعيدا حتى عن فكرة تشكيل حكومة انتقالية، قد تحاشى عن إبداء رغبته فى سن أى دستور. ولكن ظهر الدافع نحو ذلك الاتجاه وبشكل لا يقاوم، بواسطة اليد القوية لزعيمه من ناحية، والضغوط المتواصلة للأحداث من ناحية أخرى.

فكر مصطفى كمال منذ البداية فى تشكيل مجلس تأسيسى. وخاض النضال المرير ضد ما قامت به حكومة السلطان وقواته غير النظامية بالأناضول، من أعمال ضد المجلس، وبدرجة أكبر ضد احتلال الجيوش الأجنبية لمناطق فى الأناضول، مما دفع المزيد والمزيد من النواب كى يحذوا حذوه.

كانت هناك مسارات عديدة قد اتخذها واضعو الدستور التركى الجديد. وصارت حجج المتغربين والإسلاميين، والتى صرحوا بها علانية بعد عام ١٩٠٨، مألوفة. وعلى الرغم من أن النماذج الغربية للديمقراطية البرلمانية قد شوهت آنذاك بسبب العداوة الغربية لتركيا، فإنها حظيت بشهرة كبيرة، فضلا عن أنها حملت شرف الانتصار على معارضيهم الاستبداديين. وفى الشرق، نشأ عن فوضى الثورة الروسية، نظام جديد للحكومة. وفى سبتمبر ١٩٢٠ عقد مؤتمر الشعوب الشرقية فى باكو، لإعلان رسالة الشيوعية الثورية على شعوب آسيا. وظهر أنور باشا فى موسكو وغيرها، ولعبت حركة شيوعية، عرفت باسم الجيش الأخضر، دورًا أكيدًا فى بعض شئون الأناضول بصفة عامة.

كانت المصالح المالية التركية فى تلك اللحظة مع السوفييت ضد الغرب، وتم التوقيع على اتفاقية صداقة بين كمال والبلاشفة بالفعل فى مارس ١٩٢١. ولكن لم يكن لدى كمال النية لجعل تركيا دولة شيوعية، واحتال للأمر بدهاء واضح حتى يتفادى إقامة علاقة حميمة مع جاره الجديد المهيب[١٠].

وفى أوائل أغسطس ١٩٢٠ ناقش المجلس مقترحات دستورية، وكرس اهتمامه بمثل هذه المشكلات فى الفكر السياسى الغربى والفصل بين السلطات، وهى مسألة أثارت قلقًا

كبيرًا أيضًا فى برلمانات تركيا الفتاة. وبعد ذلك صدَّق مجلس الأمة الكبير على «قانون المنظمات الأساسى» فى ٢٠ يناير ١٩٢١– الدستور المؤقت لتركيا الجديدة، وذهب القانون، بعد إعلان السيادة للأمة، إلى القول بأن :

«تتركز السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية فى يد مجلس الأمة الكبير والذى يعد الممثل الحقيقى الوحيد للشعب»

يتولى مجلس الأمة الكبير إدارة الدولة فى تركيا، وتحمل حكومته اسم «حكومة مجلس الأمة الكبير.... تتناول المواد المتبقية إجراء الانتخابات وإدارة الأعمال الحكومية[١١]. سيادة الشعب... دولة تركيا...» هذه كانت الأفكار الجديدة والثورية، وكان ظهورها فى التشريع الدستورى يمثل الخطوة الأولى الحاسمة فى الاجراءات القانونية التى حولت تركيا من إمبراطورية عالمية وإسلامية إلى دولة علمانية وطنية».

تم الانتهاء من المرحلة الانتقالية،والتى بدأت مع تأسيس مجلس الأمة الكبير، مع إعلان الجمهورية وصدور الدستور الجديد[١٢].

كانت فكرة الجمهورية فى الأراضى الإسلامية فكرة غريبة، ولكنها لم تكن جديدة تمامًا[١٣]. وفى غمار فوضى نظريات الحكومة والدولة التى حدثت فى السنوات الأخيرة من الإمبراطورية العثمانية، لم تظهر أفكار الجمهورية، وهناك فى الواقع شك فيما إذا كان من الممكن أن تعبر عنها[١٤] ولكن منذ عام ١٩١٨ كانت الجمهوريات قد انتشرت فى أماكن متعددة. وفى صيف عام ١٩١٨، بعد أن انحل اتحاد ما وراء القوقاز سيئ الطالع، أعلن مسلمو أذربيجان الروس الناطقون بالتركية قيام الجمهورية، التى تعد الجمهورية الإسلامية الأولى فى العصر الحديث. ثم حذت حذوها الباشقير والقيرغيز وغيرهما من الشعوب التركية فى الإمبراطورية الروسية السابقة، التى فضلت أن تمنح هذا النموذج لحريتهم قصيرة المدى. وعلى الرغم من أن هذه الجمهوريات جميعًا غزاها الشيوعيون وأعادوا بناءها، فإن اسم وشكل الاستقلال الذاتى الجمهورى ظل باقيا وحمل وعدًا عظيما لكثيرين فى ذلك الحين.

وسرعان ما بدأت فكرة الجمهورية تظهر خارج روسيا. وفى نوفمبر ١٩١٨، قام زعيم شمال أفريقيا «سليمان البارونى» بمحاولة فاشلة لتأسيس الجمهورية العربية فى طرابلس. وفى سوريا أيضا شاعت أفكار الجمهورية بشكل واضح فى بعض الدوائر والمؤسسات التى أنشأتها سلطات الانتداب الفرنسى فى سوريا ولبنان، على الرغم من أنه لم يتم الإعلان عنها رسميًا إلا بعد أن ضرب الأتراك المثل.

من الواضح أن الوضع العالمى كان يفضل الفكر الجمهورى. فقد انهارت ممالك استبدادية كبيرة فى كل من ألمانيا والنمسا وروسيا خلال الحرب العالمية. وقدمت فرنسا وأمريكا نموذج الجمهوريات القديمة القوية والثرية والمنتصرة، وكافحت جمهوريتا ألمانيا وروسيا الجديدتان من أجل النهوض من الخراب والهزيمة إلى حال أفضل. واحتجبت بريطانيا، وهى التى كانت قد قدمت مثالا ناجحًا للنظام الملكى الديمقراطى، عن الأنظار التركية مؤقتًا بسبب الصراع السياسى المرير. وكان المجلس التركى قد وافق بالفعل على أن السيادة ملك للشعب. واستطاعوا أيضًا أن يروا أن النجاح يعود إلى الحزب الجمهورى.

لم يكن إعلان الجمهورية فى تركيا قد تم بدون مقاومة على أية حال. إلا أنه لم يكن قد واجه تحديًا خطيرًا، وظلَّ الدستور– مع عدة تعديلات طفيفة – سارى المفعول حتى عام ١٩٦٠.

رئيس الدولة

للوهلة الأولة، كان التغير الأكثر لفتًا للانتباه هو الذى جاء نتيجة للثورة الكمالية يتمثل فى رئاسة الدولة فقد انتخب رئيس تنفيذى علمانى بدلا من الخليفة السلطان الذى يأتى من السلالة الحاكمة، وبدلا من الإمبراطور الملتحى المضفر، كان هناك رئيس حليق يرتدى حلة السهرة.

بيد أن هذا التغيير كان أكثر تدرجًا وأقل فجائية مما قد يبدو. كان الاتجاه السائد فى الدولة التركية طوال القرن التاسع عشر قد ازداد نحو الاستبداد الشخصى. كان

السلاطين العثمانيون القدامى حكامًا استبداديين، فى حدود الشريعة الإسلامية والنظام الاجتماعى للإمبراطورية. ومع ذلك، كانت معظم السلطات الفعالة لسلاطين القرنين السابع عشر والثامن عشر، قد اغتصبها رجال الحاشية فى العاصمة والباشوات والوجهاء فى الولايات، الذين كانوا يتمتعون بقوة أكثر فعالية من الملكية الإقطاعية فى أوربا خلال القرون الوسطى. وفى ظل حكم سليم الثالث وخلفائه، ولا سيما فى عهد محمود الثانى وعبد العزيز، تمت استعادة الهيمنة الشخصية للحاكم، ولم تكن تلك استعادة فحسب، وإنما اتجهت نحو آفاق جديدة لم تكن معروفة فى أوقات سابقة. ولم يعد هذا الاستبداد استبدادًا مطلقًا لحكومة إسلامية قديمة، ولكنه صار استبدادًا لتعزيز الطغيان الشخصى إلى حد كبير، وقد تحرر من القوى الوسيطة من المصلحين الذين كانوا يعملون على ردعه، وقامت الأجهزة الحديثة مثل التلغراف والسكك الحديدية، والدرك بمؤازرته.

كان هذا التزايد المطرد فى الحكم الشخصى مرصودًا ومعرضًا للمقاومة وكان يتم وقفه من وقت لآخر، رغم أنه لم يستمر لفترة طويلة. انتهت الفترة الدستورية بين عامى ١٨٧٦-١٨٧٨ فى الحكم الشخصى الذى دعمه السلطان عبد الحميد؛ لقد لفظ عصر المشروطية السعيد عام ١٩٠٨ آخر أنفاسه مع ديكتاتورية حكومة تركيا الفتاة الثلاثية المكونة من أنور وطلعت وجمال باشا.

هذه المرة لم يعد الحاكم هو السلطان، وإنما الحاكم مجموعة صغيرة من الوزراء يحكمون باسمه. ولقد ثبت من خلال الأحداث أنه ليس من الصعب الانتقال من وجود ظل السلطان إلى عدم وجوده. كان كل من جمال وأنور ضابطين ؛ وكذلك كان مصطفى كمال وعصمت. ولا يخفى التطور المذهل للدستور والبرلمان والأحزاب والانتخابات، الحقيقة الأساسية أن الجمهورية قد تأسست على يد جندى محترف قاد جيشًا منتصرًا، تمسك فى المراحل الأولى على الأقل، بمزيج من القوة الشخصية والعسكرية[١٥].

خلال السنوات الأخيرة من حكم كمال، يبدو أنه قد وقع جفاء بينه وبين رفيقه القديم فى السلاح عصمت باشا، وأحل مكانه جلال بايار رئيسًا للوزراء، وهو مصرفى وأحد المدنيين. ولكن عندما توفى كمال فى عام ١٩٣٨، نجح الضابط عصمت فى أن يخلفه فى منصب الرئيس، وانطلقت الشائعات بأن الجيش هو الذى حدد الاختيار النهائى.

ومع ذلك، لم يكن النظام، على الرغم من أصوله العسكرية وبقائه لفترة طويلة يتسم بالطابع الاستبدادى، ديكتاتوريًا عسكريًا صرفًا. ربما لأن استبداد مصطفى كمال الشخصى قد استطاع أن يجعل منه تراثًا حيًا، وتمكن كمال من الاستغناء عن البهرجة العسكرية، وحاول إنشاء الجمهورية الجديدة والشرعية المدنية. تخلى كل من كمال وعصمت عن الألقاب العسكرية والزى الرسمى، وأخضع الدستور الجيش خضوعًا تامًا للسلطة المدنية، وانسحب الجيش فى ولاء صامت. ومع فوز الحزب الديمقراطى فى الانتخابات العامة هلال عام ١٩٥٠، تولى حكم تركيا رئيس مدنى ورئيس وزراء مدنى.

وبين عامى ١٩٢٣ و ١٩٥٠ تولى رئاسة الجمهورية رئيسان فقط. ولم تكن إعادة انتخاب المجلس لكمال أكثر من مسألة شكلية. والواقع أنه يحوز كل شروط البقاء، وبسلطات كبيرة مثل تلك الصلاحيات التى كان يملكها أى سلطان وكان يقوم بتعيين وإقالة رؤساء الوزراء ووزراء آخرين حسب الضرورة. وورث عصمت إينونو نفس السلطات ولبعض الوقت، والتى دعمته خلال السنوات الصعبة والخطيرة فى الحرب العالمية الثانية. ولكن فى فترة ما بعد عام ١٩٤٥ حدث تحول كبير فى السلطة، فقد انتصرت الديموقراطية وكان المجلس خلال سنوات ما بعد الحرب أكثر نشاطا ومطلوبا أكثر من السنوات السابقة. لقد أحدث ظهور مجموعة من أعضاء المعارضة للمرة الأولى منذ سنوات عديدة، تغيرًا فى الأوضاع بشكل جذرى، وانتقل مركز النشاط السياسى الداخلى من ردهة القصر الرئاسى إلى أروقة المجلس. وقد ساعد على هذا الأمر تشجيع عصمت نفسه أو مساعدته على السماح لنمو الديمقراطية البرلمانية الحقيقية فى هذه السنوات، ومحاولته وضع مكتب الرئاسة فوق المعركة السياسية.

وفى مايو ١٩٥٠، امتلك الشعب سيادته، ومارسها لأول مرة منذ سنة ١٩٢٣. وقاموا بانتخاب مجلس، وانتخب المجلس رئيسا، وقام الرئيس بتعيين رئيس الوزراء. وكان كلاهما مدنيًا، ومن أصول مدنية سواء من ناحيتى التعليم أو المهنة، وبقى الرئيس رئيسًا للدولة. والدور السياسى والشخصى هو الذى سيحدد ما إذا كان سيبقى أيضا الرئيس الفعلى للحكومة، أو ما إذا كان سيترك هذه المهمة لرئيس مجلس الوزراء ويسحب نفسه إلى سيادة رسمية إلى حد كبير.

الوزراء والوزارات

فى الإمبراطورية العثمانية القديمة كان السلطان مصدر السلطة الوحيد فى الدولة. وكان يعين الصدر الأعظم وغيره من الوزراء، رئيس الشئون المالية (الدفتردار)، وقادة الجيش والبحرية، وضباطًا آخرين رفيعى المستوى فى الدولة. وفى العصور الأولى، كان مجلس الدولة، والمعروف باسم ديوان الإمبراطورية (ديوان همايون)، يجتمع كل صباح فى قصر طوبقابى، فى الغرفة المعروفة باسم قاعة القبة. وكان يرأسها الصدر الأعظم. وأولئك الذين كانوا يحضرون هم «وزراء القبة»، ويطلق عليهم هذا الاسم بسبب مشاركتهم فى هذا الاجتماع، وهم قاضيا العسكر فى الروميللى والأناضول، وقاضى إستنبول، والنشانجى (وهو ضابط كبير فى مكتب قاضى القضاة)، والدفتردار وأغوات الانكشارية وسلاح الفرسان، والقبطان باشا إذا كان موجودًا بالمدينة. وبالتالى تضمنت القائمة رؤساء المحكمة العليا، والخزانة العامة، والسلطة القضائية، والقوات المسلحة، ويحوى كل منهم هيئة من الموظفين الشخصيين والمؤسسات العامة.

وخلال القرن السابع عشر، أُلغى هذا النظام. وأحدث انسحاب السلطان محمد الرابع من إستنبول إلى أدرنه ووزارة الصدر الأعظم كوبريلى النشيطة، تغييرًا عمليًا. وفى عام ١٦٥٤ نال الصدر الأعظم مقرًا رسميًا ومكتبًا له، وهو ما كان يعرف باسم، بوابة الباشا، أو كان يعرف باسم أكثر شيوعًا وهو «باب عالى» (الباب العالى). وأصبح هذا من ذلك الحين مركز الحكومة العثمانية الفعلى، ورئيسه الفعلى هو الصدر الأعظم. وكان الديوان الهمايونى لا يزال يجتمع من حين لآخر فى القصر فقط بالنسبة للمسائل الرسمية تمامًا، فى حين تجرى الأعمال الحقيقية للحكومة فى مكان آخر. وعلى ما يبدو، فقد انعدم وجود نظام يقوم بتنظيم الاجتماعات الوزارية، ولكن فى حالة الضرورة يتم اجتماع الرؤساء المدنيين والعسكريين والدينيين فى الباب العالى تحت رئاسة الصدر الأعظم. وعندما يكون الصدر الأعظم فى المعركة، قد يجتمعون فى قصر شيخ الإسلام أو قائمقام الصدارة.

بدأ نظام جديد مع إصلاحات السلطان محمود الثانى، الذى حاول فى بداية الأمر أن يستحضر النظام الأوربى للوزارات [١٦]. ولم تكن وزارته الأولى تمتلك الخبرة فى

التغريب، ولكنها كانت تتحرك فى صراع داخلى، حتى تخضع السلطة الدينية تحت إشراف رسمى قوى. ولم يحدث أى تغيير حتى مرت بضع سنوات، ففى عام (١٨٣٦-١٨٣٨) اتخذ السلطان الخطوات الأولى نحو إنشاء وزارات على غرار النمط الغربى.، من خلال إعطاء ألقاب غربية لبعض الضباط فى الباب العالى، وللصدر الأعظم نفسه فيما بعد (١٧).

ولم يستمر تغيير الأسلوب من الصدر الأعظم إلى رئيس الوزراء سوى وقت قصير، فلم يستغرق سوى أربعة عشر شهرا ونصف شهر، وبعد ذلك أعيد اللقب القديم. وقامت المحاولة الثانية لإدخال اللقب الأوربى خلال الفترة الدستورية الأولى، ثم سقط بعد أقل من أربعة أشهر، ثم أعاده عبد الحميد فى العام التالى ثم سقط مرة أخرى بعد نحو ثلاث سنوات ونصف سنة فى عام ١٨٨٢. ثم بقى بعد ذلك لقب الصدر الأعظم مستخدمًا بشكل رسمى حتى نهاية الإمبراطورية.

لم تكن هذه التغييرات فى لقب رئيس وزراء ذات أهمية كبيرة، وربما كان المؤرخ التركى عبد الرحمن شرف محقًا فى وصفها بأنها كانت شكلية ولم تكن صادقة على الإطلاق. ومع ذلك، فقد استمرت عمليات توسيع نطاق أنشطة الحكومة إلى ميادين جديدة تحتذى النموذج الأوربى، واستمر إنشاء إدارات جديدة للحكومة المركزية من أجل التعامل معها. وفى عام ١٨٣٩ كان على وزارة الأشغال الإعداد لمهمة تحسين التجارة، والزراعة، والحياة الاقتصادية عمومًا. وفى عام ١٨٧٠، انسحبت وظائف الشرطة بالفعل من دائرة السرعسكر (قائد القوات المسلحة)، وتم تسليمها إلى وزارة الشرطة المستقلة، بينما كان السرعسكر نفسه يتطور ليصبح قريب الشبه أكثر بوزارة الحربية. وفى عام ١٨٧٩، ١٨٨٠ تم تقديم هذا الاسم فى الحقيقة لفترة وجيزة، ثم اختفى؛ وأعيد بعد ثورة ١٩٠٨.

وقد تسبب إحداث اثنين من التجديدات فى تقليص سلطة العلماء تقليصًا شديدًا. ففى عام ١٨٥٧ استولت إحدى وزارات التعليم على اهتمام الحاكم الشخصى بالمدارس والكليات ووسَّعت نطاقه، ونقلت هذا المجال المهم من السيطرة الدينية، إلى السيطرة العلمانية. وفى عام ١٨٧٩ تولت وزارة العدل الإشراف على المحاكم الجديدة والسلطة القضائية التى أقامها المصلحون، وبالتالى تقلص مرة أخرى نطاق السلطة القضائية الدينية (١٨).

ومع هذه الأعمال، أنشئت الإدارات الرئيسية للإمبراطورية. وكانت الإضافات اللاحقة على ما سبق، هى وزارة البحرية ووزارة التجارة والزراعة، وفصلها عن وزارة الأشغال، ووزارة البريد والتلغراف والهاتف، وأنشئت وزارة الإعاشة بمرسوم صدر فى ٣٠ يوليو ١٩١٨.

أحدث ظهور الجمهورية تغييرات مهمة. وبالطبع انتقلت جميع الوزارات إلى أنقرة، العاصمة الجديدة، وبمرور الوقت أقيمت لها مبان منفصلة وأصبح البعض منها، مثل وزارات الخارجية والشئون الداخلية، للمرة الأولى كيانات منفصلة فعليًا. لكن مغادرة المدينة الإمبراطورية القديمة والابتعاد عن الضغط الواقع على المراكز القديمة مثل القصر والباب العالى، فتح الباب أمام مرحلة جديدة من تطوير جمهورية أنقرة العلمانية.

أنشأ النظام الجديد عدة وزارات جديدة مرة أخرى، تعكس توسيع مجال النشاط الحكومى، وبخاصة فى المسائل الاجتماعية والاقتصادية. يعود تاريخ وزارة الصحة والرعاية الاجتماعية إلى زمن حكومة أنقرة الأولى. أنشئت وزارة العدل فى يناير عام ١٩٤٦، وتطورت بسرعة منذ ذلك الحين(١٩).

الخدمة المدنية

خلال القرن التاسع عشر دخل التعبير «مدنى»، حيز الاستخدام العام، للدلالة على الخدمة المدنية، المركزية والمحلية على حد سواء، وذلك للتمييز عن الفرعين الآخرين للدولة وهما الـ (عسكرية) (الجيش) والـ (علمية) (الدينية). تأسست إدارة الشئون الداخلية من قبل محمود الثانى فى ١٨٣٦، وكانت تسمى فى الأصل باسم «ملكية»، وعلى الرغم من أن هذا الاسم تم تغييره إلى (داخلية) (الداخلية) فى السنة التالية، فقد بقى التعبير «مدنى» مستخدما بصفة عامة ويطلق على موظفى الدولة غير العسكريين والخدمة المالية.

أحدث تجنيد الفئة الإدارية المدنية والحفاظ على استمراريتها العديد من المشاكل للوزراء الجدد والإدارات التى أعيد تنظيمها. بين عامى ١٨٣٣ و ١٨٤٦ أكدت سلسلة من

المراسيم المنصوص عليها فى الجداول المرتبة، على الأسبقية والألقاب والرتب فى الخدمات الجديدة. وأرست نموذجًا وفقا للمناصب بدلاً من الموظفين أنفسهم [٢٠]. لكن كان هناك الكثير من المشكلات العملية يمكن تسويتها بإنشاء خدمة مدنية حديثة.

ومن بين المشكلات الرئيسية، كانت مشكلة التجنيد، قدم النظام الجديد للمدارس العلمانية التى أقامها محمود الثانى وخلفاؤه المزيد من المجندين، لكن للأسف كانوا لا يزالون غير كافين. وفى غضون عام ١٨٧٢، أشار جودت باشا فى مذكرة إلى الصدر الأعظم :

«إذا كنا لا نزال نعانى من نقص فى الموظفين القضائيين، فإن حاجتنا أكبر إلى الموظفين التنفيذيين، وتزداد الحاجة إليهم ازديادًا كبيرا يوميًا. وهى من الضروريات العصرية المُلِحَّة لتوسيع نطاق المدرسة الملكية وفقًا لضروريات الزمن والأحوال، ولإعادة تنظيم جداول الدروس المتوافقة معها، ولتوظيف خريجيها تدريجيا فى المناصب المهمة، وبالتالى تدريب الموظفين الإداريين المؤهلين. لدينا التزام فورى هو الحرص على اختيار وتوظيف الأشخاص الذين هم فعلا من ذوى الخبرة إلى حد ما، وبالتالى وضع الجهاز الإدارى للدولة على الطريق الصحيح. وإذا تخلينا عن البحث من أجل العثور على وظائف للرجال، ووضعنا سياستنا بدلا من ذلك البحث عن رجال لتولى العمل، فمن المؤكد أن المسئولين فى غضون وقت قصير ستظهر مقدرتهم على إدارة البلاد...»[٢١].

هذه العقيدة، وحجة جودت التى أعقبتها مباشرة بأن هؤلاء الموظفين يجب أن تُدفع لهم رواتب منتظمة وكافية، قد برهنت أنها ثورية وصعبة أكثر مما يجب. لقد استمر التوظيف فى الواقع عن طريق الحماية والصنعة. لقد كان أى شاب فى سن المراهقة أو فى وقت مبكر من عمره، يلتحق بأى دائرة حكومية بناء على توصية من بعض المقربين المتصلين به جيدا. وكان يخدم منه لفترة من الوقت كنوع من التدريب، مما يجعل من نفسه شخصا مفيدا عمومًا، ولا يتلقى أى راتب. على أنه فى نهاية المطاف قد يأمل فى أن يخصص له رتبة ومعدل للأجور، وبذلك يدخل السلم الرسمى وتعتمد ترقياته الأخرى فى جزء منها فقط على جدارته، وجزء منها أيضا على الأقدمية، وقبل كل شىء على المحسوبية.

كانت الأجور متدنية وغير منتظمة آنذاك، ولكن العمل فى خدمة الحكومة كان لا يزال مطلوبًا بشغف. لم تكن هيبة أى عمل مدنى تتساوى مع أى مهنة أخرى، أو حتى يمكن أن تكون مضمونة حتى فى مدة الخدمة. كانت الإصلاحات المتعاقبة أكثر اهتمامًا بسلامة الموظف أكثر من كفاءته، مما جعله محصنًا ضد الفصل.

فى ظل الجمهورية، تغيرت أوضاع الموظف عدة مرات مع القوانين الجديدة، صدر أحد القوانين الأساسية فى مارس ١٩٢٦ (٢٢). وضعت هذه القوانين الشروط العادية للخدمة أو المنشأة، وجدولاً للرواتب التى يتم الوفاء بها. ويتم التوظيف جزئيًا عن طريق الاختبار، وجزئيا عن طريق التعيين، ويتم منح الأخير حق التعيين فى مختلف السلطات العامة المركزية والمحلية، وتكون فى أنماط معينة من الوظائف فقط. ويتم تعيين عدد من المرشحين المقبولين فى كثير من الأحيان لاعتبارات أخرى غير أعداد تلك الوظائف التى يتعين ملؤها، وعلى الرغم من أن الأجور كانت منتظمة آنذاك، فإنها كانت منخفضة، وتقلصت القوة الشرائية مع التضخم المتعاقب. وخلفت المركزية المفرطة، سواء فى البلد ككل، أو فى كل وزارة على حدة، مجالاً ضئيلاً للمبادرة المستقلة.

إذا كان الموظف لا حيلة له تحت سلطة رؤسائه الرسميين فقد كان لا يزال يتمتع بسلطة كبيرة فى علاقاته مع عامة الناس العاديين. قد استخدم تعبير «الموظف المدنى» كأفضل تعبير يعبر به عن دور الموظف الحكومى عند ديمقراطية الأنجلو سكسون. ولم يكن الموظف التركى على الأقل فى بعض الدوائر التى يمارس السلطة على الجمهور، موظفًا فى الخدمة المدنية. وكلمة «مأمور» هى تعبير تركى، يعبر طبعًا عن علاقته بالسلطة التى تستخدمه. ومع ذلك، فهو لم يكن عبدًا لجماهير الشعب، ولكنه كان سيدًا، أو على الأقل هو راع، وما زال بهذه الصورة مقبولاً لدى الجماهير. نادرًا ما تظل المواقف الاجتماعية مواكبة للتغيرات التى تحدث فى النظام، ولم يكن من السهل استئصال ما تبقى من آثار تقاليد القرون القديمة، حيث كان الموظف والشرطة يمارسون سلطاتهم ويتقاسمون مع السلطان السلطة الاستبدادية. حقيقة أن هذه السلطة كانت فى كثير من الأحيان خيِّرة وأبوية، وأولئك الذين مارسوها كانوا من ذوى الضمائر الحية ومارسوها بحسن نية، وقد خفف ذلك من الصعوبة لكنها لم تذللها. تغيرت المفاهيم والممارسات السياسية فى تركيا

إلى حد كبير، واعترف الدستور أن الشعب هو مصدر السيادة، ولكن الطبقات الدنيا فى التسلسل الهرمى لم يكن من السهولة إقناعهم بالتخلى عن شىء من سلطتهم الخاصة، فهى تعز عليهم كثيرا منذ أن انقطع تمتعهم بأى امتياز اقتصادى مهم. لم تكن الرواتب غير الكافية الهزيلة التى يتقاضاها معظم الموظفين الأتراك، قد حسنت من أحوالهم. كانت عمليات التغريب خلال القرن الماضى قد جعلت الأمور أسوأ حالاً بدلاً من تحسين الأوضاع. أضافت الحاجة إلى التوافق مع المستوى الغربى الاجتماعى ومستوى الملبس أعباء مالية إضافية على الموظف التركى الواقع تحت ضغوط صعبة، ولم تكن النماذج التى يقدمها الغرب عن طبقة الموظفين إلى تركيا وغيرها، هى الأفضل دائما. كانت غطرسة الموظفين فى الأناضول، لا تزال يتم تهذيبها بالمجاملة الفطرية للتقاليد التركية القديمة. أدى التغريب فى إستنبول فى كثير من الأحيان إلى تركيبة كئيبة ومعقدة كما هو الحال عند الموظف الفرنسى، فضلاً عن الكسل المتناوب ووقاحة البيروقراطيين العثمانيين. وتطلب التغيير الحقيقى بجلاء إعادة تعليم كل من الموظف والمواطن. ومن بين أهم التطورات المشجعة فى السنوات الأخيرة ظهور العديد من العلامات المبشرة بأن هذه العملية قد بدأت بالفعل.

مجلس الوزراء

بعد إنشاء المجلس الخاص أحد أكثر الإصلاحات الحكومية التى قام بها محمود الثانى أهمية. كان تأسيس هذه الهيئة فى جزء منها لإحياء الديوان الهمايونى، والجزء الآخر كان تقليدا لمجلس الوزراء الغربى. كان ينعقد مرتين أسبوعيًا فى الباب العالى، وتحت رئاسة الصدر الأعظم، ويناقش المشكلات الحالية. وخلافا للديوان السابق، لم يكن تجرى به التعيينات، ولم توزع فيه أى قرارات قضائية. وخلافًا لمجلس الوزراء، لم يكن له كيان هيئة أو عليه مسئولية مشتركة ويجرى تعيين جميع أعضائه مباشرة من قبل السلطان. وعلى الرغم من أن العديد من الوزراء وكبار المسئولين من الناحية النظرية مسئولون أمام الصدر الأعظم، ففى الواقع كانوا يخدمون السلطان، فهو الذى يقوم بتعيينهم وفصلهم بشكل شخصى.

فى بادئ الأمر كان مجلس الشورى (مجلس خاص) مجرد إحدى الهيئات الكثيرة التى غالبا ما تعرضت للحجب من قبل المجالس الأخرى مثل المجلس الأعلى للأحكام العدلية، والمجلس العالى للتنظيمات، ومجلس دار الشورى، التى تتناول مهامٍّ أكثر تحديدا وواقعية. ومع ذلك، فقد أعطى التحديث التدريجى للإدارة، أهمية متزايدة للجنة المركزية للوزراء، التى كانت قوية خلال رئاسة الصدر الأعظم لها إلى حد أنه فرض إرادته على زملائه والسلطان على حد سواء، واستطاعت أن تكون أداة مفيدة للحكومة. وتلخص جهود فؤاد باشا، على سبيل المثال، وفى وقوف المجلس ضد تدخلات السلطان عبد العزيز، التطور الغربى تجاه حكومة مجلس الوزراء[٢٣].

يقر دستور ١٨٧٦ وجود مجلس الوزراء، برئاسة الصدر الأعظم، ويوكل إليه «كل أمور الدولة المهمة، الخارجية والداخلية على حد سواء، ومع ذلك، لم يكن هناك اتجاه نحو نهج المسئولية الجماعية. يعين السلطان الصدر الأعظم وشيخ الإسلام وفقًا لتقديره، ويتم ترشيح الوزراء الآخرين بالإرادة السنية، والجميع مسئولون عن أنشطتهم كل على حدة.

أحدثت إعادة دستور عام ١٩٠٨ تغييرا مهما، ومنح الصدر الأعظم الحق فى تعيين جميع الوزراء ما عدا وزيرى الحربية والبحرية اللذين يعينهما السلطان على غرار شيخ الإسلام. أدى ذلك إلى سقوط الصدر الأعظم سعيد باشا، وبعد بضعة أيام حصل خليفته كامل باشا على فرمان جديد منح الصدر الأعظم حتى تعيين جميع الوزراء ما عدا شيخ الإسلام.

كان هذا التغيير قد سار خطوة أبعد مع الإصلاحات الدستورية لعام ١٩٠٩. أدت هذه الإصلاحات بوضوح إلى أن أصبح الصدر الأعظم مسئولا عن اختيار وتشكيل الحكومة. وأدت أيضًا، للمرة الأولى، إلى اتخاذ المسئولية الجماعية للوزراء عن السياسة العامة للحكومة. ظلت العلاقة بين مجلس الوزراء والذات الحاكمة والبرلمان، ومسائل من هذا القبيل، مثل الفصل والاستقالة والتأجيل، محل موضوع لمناقشات قوية حول الدستور خلال فترة تركيا الفتاة[٢٤].

فى نوفمبر ١٩٢١ طلب مصطفى كمال من مجلس الأمة الكبير فى أنقرة تشريع قانون بشأن المسئولية الوزارية، ولكن دون جدوى. وفى يوليو عام ١٩٢٢ احتفظ المجلس لنفسه بحق انتخاب الوزراء ورئيس الوزراء مباشرة، وفى أبريل ١٩٢٣ تمت الموافقة أخيرًا على قانون المسئولية الوزارية[٢٥]. وتم تأكيد ذلك فى المادة رقم ٤٦ من الدستور الجمهورى، الذى أعاد تقديم النص المنقح من دستور ١٩٠٩.

البرلمانات والأحزاب[٢٦]

حصلت تركيا على ثلاث فترات من الحكومة البرلمانية، الفترة الدستورية الأولى من ١٨٦٧-١٨٧٨، والفترة الدستورية الثانية من ١٩٠٨-١٩٢٠، والفترة الثالثة، التى قد تكون مؤرخة من انعقاد مجلس الأمة الكبير فى أنقرة فى عام ١٩٢٠.

كان دستور ١٨٧٦ (القانون الأساسى) مجهزًا بمجلسين تشريعيين: ومجلس نواب منتخب، ومجلس للشيوخ يرشحهم السلطان، ولا يتجاوز أعضاوه واحدًا وثلاثين نائبًا. وقد أدى الوضع الداخلى إلى إصدار «إرادة سنيه» فى ٢٨ أكتوبر ١٨٧٦، على أساس حق الوكالة المقيدة والانتخابات غير المباشرة [٢٧]. أقيمت انتخابات ١٨٧٦ و ١٨٧٧ فى إطار هذا النظام. وفى الحقيقة تمت صياغة قانون انتخابى، وأعد فعلا الإعداد الذى كان قد أمر بإعداده الدستور (القانون الأساسى)، ونوقش فى ١٨٧٧، لكنه لم يصبح قانونًا حتى بعد ثورة ١٩٠٨. وجرت الانتخابات المتبقية من الإمبراطورية العثمانية بما يتوافق مع أحكام هذا القانون [٢٨]. وعملت هذه الأحكام على توسيع الإرادة السنية الصادرة عام ١٨٧٦ وإصلاحها، ولكنها احتفظت بحق الوكالة المقيدة ونظام اللجان الانتخابية.

كان مجلس الأمة الكبير فى أنقرة يتكون من مجلس واحد، ولم تحاول الحكومة الكمالية على الإطلاق أن تعيد تأسيس مجلس ثان، سواء كان بالترشيح أو الانتخاب. وفى جوانب أخرى أبدى النظام الجمهورى أنه محافظ فى المسائل الانتخابية، وظل القانون الانتخابى القديم ساريا بنظامه غير المباشر أو الانتخابات المكونة من مرحلتين. لم يقبل نظام الانتخاب المباشر إلا عند حلول عام ١٩٤٦، بل لم يقبل تمامًا إلا فى الانتخابات العامة

فى مايو ١٩٥٠. كان التقدم أكثر سرعة فى توسيع نطاق حق الانتخاب. ومنذ أوائل أبريل ١٩٢٤ كان قد ألغى قصر حق الانتخاب على دافعى الضريبة، جنبا إلى جنب مع بعض القيود الأخرى. وفى عام ١٩٣٤ تم اتخاذ خطوة أكثر جذرية، وهى منح حق التصويت للمرأة، ومنذ ذلك الوقت صار جميع الأتراك رجالاً ونساء الذين تتراوح أعمارهم بين ٢٢ وأكثر، مؤهلين للتصويت.

جلب القانون الانتخابى الجديد الصادر فى ١٥ فبراير ١٩٥٠، حركة إصلاح مهمة بعيدة المدى تجاوزت الطرق الشكلية المجردة للانتخابات وإجراءاتها. تمت الموافقة على هذا القانون الذى صدر بموافقة كل من الحكومة وأحزاب المعارضة، وأحدث عددًا من التغييرات، بما فى ذلك الاقتراع السرى وفرز الأصوات العامة، والتغيير الأهم هو نقل الإشراف والرقابة على الانتخابات، سواءً كانت مركزية أو محلية، من السلطة التنفيذية إلى السلطة القضائية. ويعد هذا الإجراء، الذى جعل القاضى بدلاً من الوالى ويمثل السلطة العليا الانتخابية فى كل دائرة انتخابية، أحد الضمانات الرئيسية للانتخابات العامة الحرة والنزيهة التى أجريت فى مايو ١٩٥٠ (٢٩).

فى النظام الانتخابى التركى كانت الولاية أو المقاطعة تتبع الدائرة الانتخابية التى يتقدم منها عدد معين من الأعضاء وفقا لعدد سكانها. حدد الدستور الأول عضوًا واحدًا عن ٥٠,٠٠٠ نسمة، وانخفض فى عام ١٩٢٣ العدد إلى ٢٠,٠٠٠ نسمة ثم ارتفع فى عام ١٩٣٤ مرة أخرى إلى ٤٠,٠٠٠ نسمة وهذا الرقم لا يزال قائما. وتختلف الولايات فيما بينها فى الكثافة، فبينما تصل فى إستنبول إلى مليون ونصف المليون نسمة، تبلغ فى حقكارى حوالى ٥٠,٠٠٠ نسمة وفى كل ولاية كانت الأحزاب ترشح المرشحين لعدد من المقاعد المخصصة فى تلك الولاية، وعلى الناخب أن يشير إلى اختياره. ويعنى هذا فى الواقع، أن التصويت فى معظم الولايات يكون عن طريق القوائم.

أجريت أربع عشرة عملية من الانتخابات العامة بين عامى ١٨٧٦ و ١٩٥٠، كان منها اثنتان فى الفترة الأولى، وأربع فى الثانية، والباقى فى المجموعة الثالثة. ولم تجر أية انتخابات بين عامى ١٨٧٧ و ١٩٠٨. من هذه الانتخابات الأربع عشرة خمسة فقط كانت

قد أجريت فى أعوام ١٩٠٨ و ١٩١٢ و ١٩١٩ و ١٩٤٦ و ١٩٥٠، وقد تنافس فيها أكثر من حزب واحد. ومن بين هذه الانتخابات الخمسة، كان هناك انتخاب واحد فقط أجرى عام ١٩٥٠، وقد أسفر عن فوز المعارضة، ونقل السلطة [٣٠].

ويمكن إرجاع البدايات الأولى للأحزاب السياسية فى تركيا إلى منتصف القرن التاسع عشر، وهى تبين بالفعل العديد من سمات التطور المختلفة عن السياسة الحزبية الأوروبية. كانت «جمعية المتعصبين»، والمسؤولة عن حادثة «قوله لى» عام ١٨٥٩، تمثل زمرة من المتآمرين، الذين يهدفون إلى الإطاحة العنيفة بالنظام بواسطة الاغتيال [٣١]. كانت جمعية العثمانيين الجدد ١٨٦٥ عبارة عن مجموعة من الوطنيين الليبراليين والمثاليين، وتهدف إلى التعليم والإقناع والتأثير [٣٢]. وفى الوقت نفسه كان فؤاد باشا، فى محاولته الفاشلة لإقناع الباشاوات بالعمل سويا ضد نفوذ السلطان، يتلمس طريقه نحو تنظيم نوع آخر مختلف تمامًا عن أى حزب من الأحزاب السياسية الأخرى.

خلال الفترة الدستورية الأولى لم تظهر الأحزاب المتنافسة لخوض انتخابات ١٨٧٦ و ١٨٧٧، أو لتشكيل مجموعات فى البرلمانات فى ذلك الوقت. ولم يكن لهذا أن يحدث إلا فى عهد استبداد السلطان عبد الحميد، فقد تم تنظيم عدد من جماعات المعارضة غير القانونية، تنظيما جيدا وكان هدفهم المشترك الإطاحة به.

وتعد لجنة الاتحاد والترقى أكثرهم أهمية، فقد طغت على البرلمانات فى الفترة الثانية من الدستور (المشروطية الثانية). فى الانتخابات العامة التى جرت فى عام ١٩٠٨، قدم حزب واحد فقط، وهو الأحرار المرشحون فى إستنبول فقط وسقطوا جميعًا. وعلى أية حال، فقد بدأ بعد الانتخابات عدد من النواب، وأغلبهم من المسيحيين (الوكلاء المبعوثون)، فى تشكيل مجموعة برلمانية معارضة مؤيدة لليبراليين، وتم تشكيل عدة أحزاب جديدة أخرى، كما لاقت تأييدا بين النواب الساخطين. ولكن لم تكن أى من هذه الأحزاب قوية بما فيه الكفاية لإظهار أى تهديد حقيقى تجاه احتكار لجنة الاتحاد والترقى للسلطة. جاء هذا التحدى الجدى الوحيد من الاتحاد الليبرالى، الذى حقق انتصارًا قصير المدى فى الانتخابات الفرعية المشهورة التى أجريت فى ديسمبر ١٩١١. ولم يتمكن من الاستمتاع به

طويلا، ففى عام ١٩١٣ عادت اللجنة إلى السلطة[٣٣] وأرست ديكتاتورية حقيقية. فقد قمعت أحزاب المعارضة، وقامت بنفى بعض قادتها. جرت الانتخابات فى مايو ١٩١٤ بمشاركة حزب واحد فقط، وظلت اللجنة الحزب الوحيد حتى هدنة عام ١٩١٨.

تنافس فى الانتخابات العامة لعام ١٩١٩ عدد كبير من المجموعات الجديدة والقديمة. ومع ذلك فإن المنتصرين البارزين كانوا مجموعتين فقط بصفة غير رسمية، فقد شاركت لجنة الاتحاد والترقى، التى لم تعد موجودة، بعد أن حلت نفسها فى مؤتمر الحزب فى تاريخ ١٤-١٩ أكتوبر ١٩١٨، كما شارك القوميون الذين سبق أن ظهروا فى الأناضول[٣٤].

تشكل العديد من الأحزاب فى إستنبول فى غضون عام ١٩١٩، وكان أهمها الاتحاد الليبرالى، الذى أعيد رسميا بعد فترة هدوء فى يناير من ذلك العام. وعلى الرغم من أنه سيكون من قبيل المبالغة وصفه بأنه حزب السلطة، فإن الاتحاد الليبرالى وقادته قاموا بدور يتسم ببعض الأهمية فى سلسلة الوزراء الذين حكموا إستنبول بين نهاية الحرب ونهاية الإمبراطورية. غير أنه أخفق فى الفوز بتأييد كبير فى البرلمان العثمانى الأخير (مجلس مبعوثان).

كان حزب الشعب، الذى أسسه مصطفى كمال أداة سياسية لكفاحه من أجل إصلاح تركيا، بمثابة الوريث المباشر لجمعية حقوق الأناضول والروميللى، التى أدت خدمة خلال مرحلة الكفاح المسلح من أجل الاستقلال. انعقدت الجلسة الافتتاحية العامة فى أغسطس ١٩٢٣ ونوفمبر من نفس العام، وسيطر الحزب الجديد على المنظمات وأصول الجمعيات الملغاة آنذاك. وبعد سنة تم تغيير اسم الحزب فى نوفمبر ١٩٢٤ إلى اسم حزب الشعب الجمهورى.

كانت جماعات المعارضة موجودة فى نظام أنقرة منذ البداية تقريبا. وفى صيف عام ١٩٢٢ تم تشكيل مجموعة منشقة من جمعية الدفاع عن الحقوق، بهدف صريح لمقاومة الاستبداد الشخصى. ووافقت المجموعة على سيادة المجلس، لكنها عارضت الحكم المطلق للفرد، وبعبارة أخرى حكم مصطفى كمال. ولم تقدم أى مرشحين فى انتخابات ١٩٢٣ ولم تلعب أى دور آخر فى الشئون السياسية فيما بعد[٣٥].

في مناسبتين جرب مصطفى كمال التسامح مع المعارضة، الممثلة في الحزب الجمهوري التقدمي في عام ١٩٢٤، ١٩٢٥، والحزب الجمهوري الحر في عام ١٩٣٠[٣٦]. وقد انتهت هذه التجارب بقمع أحزاب المعارضة، وتعزيز سيطرة الغازي على حزب السلطة، حتى ولو وصل الأمر إلى حد ترشيحه شخصيًا لأعضاء الانتخابات النيابية، وبعد انعقاد مجلس الحزب عام ١٩٣٥، تم تشكيل الاتحاد الفعلي للحزب والدولة رسميًا، وفي المركز تولى منصب وزير الداخلية والأمين العام للحزب شخص واحد، وفي المحافظات تولى الوالي ورئيس المقاطعة تنظيم الحزب[٣٧].

قرر مؤتمر الحزب عام ١٩٣٩، بعد وفاة الغازي، فصل الحزب عن الدولة بعض الشيء، وتمت تجربة نوع آخر من المعارضة. وتم فصل الحزب عن التعيينات الحكومية، وتشكلت «مجموعة مستقلة» من بين نواب حزب الشعب في المجلس، بتعليمات للعمل كمركز للمعارضة البرلمانية. وألغيت اللجنة بواسطة مجلس الحزب في عام ١٩٤٦[٣٨].

وبصرف النظر عن فترتين وجيزتين، كانت المحطات الإذاعية تحت السيطرة المطلقة من عام ١٩٢٣ حتى عام ١٩٤٥. لم يكن حزب السلطة طيلة هذه الفترة مضطرا للاستيلاء والفوز أو حتى الدفاع عن سيطرته على الدولة ضد المعارضة السياسية، فلم تكن هناك حاجة لتلك التقنيات التآمرية أو الانتخابية، والتي تحظى بأهمية كبيرة في الحياة الحزبية السياسية في ظل ظروف مغايرة. لم تكن المحطة الإذاعية سوى وسيلة يستخدمها لكسب السلطة والسيطرة عليها. كانت المحطة مختلفة عن النمط الشائع في الشرق الأوسط وأماكن أخرى، وهي مؤلفة من زمرة من الأشخاص أكثر مما تتكون من برامج، وتمتلك منظمة بها دوائر انتخابية في كل أنحاء الأمة وكرست أعمالها حول برامج ثابتة وواقعية. أصبح إنجاز العديد من الوظائف المهمة، سواء التعليمية أو التنفيذية، جزءا مؤثرا بالفعل على أجهزة حكومة الجمهورية. وكان يوجد في كل مركز ريفي في تركيا فرع للمحطة الإذاعية المحلية وكان العاملون فيه ممثلين للثورة الكمالية. كان هؤلاء هم الذين يرشدون الفلاحين، عن طريق وسائل مختلفة تتفاوت بين الإقناع والإكراه وفقًا للظروف، ومن ثم، سيطروا على العديد من القوى الاجتماعية والاقتصادية التي كان يستخدمها الأغوات في الريف من قبل. ومن النماذج البارزة للعمل التربوي والاجتماعي للحزب «شبكةالمنازل

الشعبية» و «الغرف الشعبية» التى تستمد أصولها من الجمعيات التركية التى يطلق عليها اسم : «Turk Ocagi» التى تأسست فى ١٩١٢ [٣٩]. وقد تم إحياؤها فى عام ١٩٢٤، وفى عام ١٩٢٧ انعقد مؤتمر فى أنقرة. وبقرار من مؤتمر الحزب فى عام ١٩٣١، قررت المحطة الإذاعية توسيع أنشطتها، وإقامة (البيوت الشعبية) فى جميع مدن تركيا. وفى عام ١٩٤٠ استكملت إنشاء «الغرف الشعبية» فى المدن الصغيرة والقرى، وفى عام ١٩٥٠ عندما سقطت المحطة الإذاعية عن السلطة كان يوجد أكثر من ٤٠٠٠ غرفة على هذا النحو، فضلا عن ما يقرب من ٥٠٠ منزل. وكان الهدف المعلن من هذه المنازل غرس مبادئ الثورة وخاصة الجمهورية والقومية والعلمانية، فى شعب تركيا. وكانوا يقومون بذلك العمل من خلال المحاضرات والفصول والمنشورات واللقاءات والمكتبات والإذاعات والأنشطة الدرامية والرياضية وغيرها من الأنشطة والحفلات الموسيقية والمعارض الفنية، والأنواع المختلفة من المساعدات الاجتماعية والتوجيهية.

تتشابه جميع هذه الأنشطة إلى حد ما، ربما فى الشكل أكثر من المحتوى، مع الأنماط التى ظهرت بشأن دور الحزب فى دولة ذات حزب واحد فى أوربا فى ذلك الوقت مثل : «الحزب الفاشى فى إيطاليا، والحزب الشيوعى فى روسيا، والحزب النازى فى ألمانيا» غير أن حزب الشعب الجمهورى فى تركيا كان يختلف من ناحية واحدة بشكل لافت للنظر عن نظيره فى مكان آخر، بسبب أنه لا يوجد أى حزب آخر من الأحزاب الديكتاتورية يقوم بإعداد وتنظيم وقبول حزب آخر ليحلٍّ مكانه بشكل سلمى. وقد جربت المحطة الإذاعية التسامح مع المعارضة مرتين من قبل دون جدوى. وفى عام ١٩٤٥ حاولت للمرة الثالثة ومُنيت بالهزيمة الساحقة.

فى عامى ١٩٤٥ و ١٩٤٦ تم تعديل قانون الجمعيات وقانون العقوبات لتسهيل تشكيل وعمل الأحزاب السياسية إلى جانب المحطة الإذاعية. أصبحت الدعاية والنشاط السياسى حرًّا، وتم الإبقاء على قيدين فقط من القيود على الشيوعية وعلى رجال الدين، أو بدقة أكثر، المناهضة للنظام العلمانى. كانت الدعوة إلى الشيوعية أو الدعوة لإعادة الخليفة السلطان تتعارض مع المبادئ الأساسية للجمهورية، ولا يمكن التسامح معها. ضمن هذه المبادئ، منحت حقوق المعارضة والانتقادات وتم الاعتراف بها.

كان حزب النهضة القومى أول حزب جديد وضع حدًا للاحتكار الطويل للمحطة الإذاعية، أسس يوم ١٨ يوليو ١٩٤٥، بإذن من والى إستنبول [٤٠]. ومن مؤسسيه نورى دميراغ وكان مؤيدا قويًا للعمل التجارى الحر، وأشد الناقدين لسياسة الاشتراكية، وحسين عونى أولاش وهو عضو فى المجموعة الثانية (المعارضة) بجمعية الدفاع عن الحقوق فى عام ١٩٢٣، وجواد رفعت آتيلخان الذى انسحب فيما بعد والتحق بعدد من منظمات اليمين المتطرف.

وقد جذب هذا الحزب بقيادته وبرامجه المختلطة نوعا ما، قليلاً من التأييد، ومع ذلك، فقد قام بوضع أولى النماذج للتنظيم والمعارضة، وسرعان ما تبعه العديد من الآخرين. وظهر إلى الوجود بين عامى ١٩٤٥ و ١٩٥٠ ما لا يقل عن سبعة وعشرين حزبًا، تحمل بعض الأسماء المدوية مثل حزب العدالة الاجتماعية، والعمل وحزب الفلاحين، وحزب الديمقراطيين الأحرار وحزب الأرض والملكية، وحزب الاقتصاد الحر، فضلا عن مجموعة متنوعة من الكادحين والعمال والاشتراكيين والليبراليين. ولكن لم يكن هناك من كل هذه الأحزاب سوى حزبين فقط لهما أهمية سياسية حقيقية وهما الحزب الديمقراطى [٤١]. المؤسس فى ٧ يناير ١٩٤٦، والحزب الوطنى [٤٢] الذى تأسس فى ٢٠ يوليو ١٩٤٨. وفى عام ١٩٥٠، وبموجب القانون الانتخابى الجديد، فاز الديمقراطيون بـ ٤٠٧ مقاعد من أصل ٤٨٧ مقعدًا، وبذلك أصبحت حكومة تركيا بمثابة أول حزب فى التاريخ التركى يفوز بالسلطة بوسائل دستورية وبرلمانية بحتة. ويبقى أن نرى ما إذا كانوا سيمارسونها بالوسائل نفسها.

الحكومة الإقليمية

وصفت الإمبراطورية العثمانية فى شكلها الكلاسيكى، من خلال نوع من التناظر غير الدقيق مع أوربا فى القرون الوسطى، بأنها إقطاعية عسكرية. كانت الوحدة الأساسية للحكومة المحلية هى السنجق. وكان حاكمها هو السنجق باى، وهو ضابط فى الجيش، ويتم منحه إقطاعيات، وواجبه الأساسى أن يتأهب فى وقت الحرب، لتعبئة الخيالة الإقطاعيين

الذين يشرف عليهم داخل السنجق. كانت مجموعة من السناجق التى تشكل إيالة، يحكمها البكلربكى، أو المحافظ العام. يتمتع البكلربكى، الذى كانت فترة حكمه قصيرة عادة، بقدر كبير من الاستقلال المالى والعسكرى.

وخلال القرنين السابع عشر والثامن عشر تقدمت الإمبراطورية اللامركزية بسرعة. ومع التراجع النسبى فى أهمية العساكر الإقطاعية، والزيادة فى أعداد وتكلفة الجنود النظاميين الذين يتقاضون رواتب منتظمة، أصبح اهتمام الحكومة المركزية فى المحافظات يتركز فى المزيد من المساعدات المالية والقليل من العسكرية. قام السلطان سليم الثالث بتخفيض ما تبقى من التيماريين تخفيضاً كبيرًا، ثم ألغيت فى النهاية على يد محمود الثانى فى عام ١٨٣١.

ومع ذلك، أدى تأجير عائدات الدولة للملتزمين فى تلك الفترة، إلى ظهور نوع جديد من الإقطاع، المستند على أساس المال بدلاً من الخدمة. وعندما اقترن هذا الوضع بنمو الحكم الذاتى للأعيان «والدره بكلر» خلال القرن الثامن عشر، أدى ذلك إلى فقدان شبه كامل للسيطرة على الإيالات. وتمثل الالتزامات التى فرضت على محمود الثانى على إثر اجتماع أعيان المحافظات، وعلى أثر ميثاق الحكم الذاتى الإقليمى فى عام ١٨٠٨، تتويجا لهذه العملية اللامركزية الإقطاعية.

لكن محمود الثانى، الذى قدم اعترافا رسميًا بحقوق أعيان الولايات، عزم على وضع حد لهم. وبعد انتهاء الحرب مع روسيا فى عام ١٨١٢، وجَّه فكره إلى ما اعتبره مهمته الرئيسية الأولى، استعادة أو إنشاء سلطة الحكومة المركزية فى المحافظات. ومن خلال سلسلة من الحملات العسكرية وإجراءات الشرطة، كان قادرا على التغلب على الباشاوات المتمردين والأعيان المحليين، وتدمير المؤسسات، فضلا عن الحكم الذاتى للحكومة المحلية. وكان قيام النظام الجديد على يد محمود واستمراره فى عهد خلفائه، نظامًا أكثر مركزية وأكثر استبدادية فى الوقت نفسه[٤٣].

لم تغير الحملات التى قام بها محمود من النظام القديم سوى فى أمر واحد. فعلى الرغم من إخضاع المحافظات للسيطرة المباشرة للحكومة المركزية،. والتى كانت تعنى فى

تلك الظروف السيطرة الشخصية للسلطان. فلم يكن هناك مركزية مالية أو ضريبية. وكانت عائدات الإيالات ما زالت تُجمع بواسطة الالتزام والملتزمين، وعلى الرغم من الاستفادة من امتيازاته السياسية كان هذا النظام نفسه ما زال وسيطا بين دافعي الضريبة والخزينة.

ينص خط الكلخانة في الحديث الهمايوني عام ١٨٣٩ على أنه « لا يزال يوجد تقليد مهلك رغم ما قد ينتج عنه من عواقب وخيمة، ويكمن في فساد المرتشين، والمعروفين باسم «الملتزمين». وتحت هذا المسمى كانت الإدارة المدنية والمالية لأى مركز يتم تسليمها إلى أهواء رجل واحد، وبمعنى آخر، يتم تسليمها في بعض الأحيان إلى قبضة حديدية من المشاعر الأكثر عنفا ونهمًا، لأنه إذا لم يكن الملتزم رجلاً طيبًا، فإنه سوف ينظر فقط لمصلحته الخاصة».

يمضى خط الكلخانة في الحديث بشأن إلغاء الالتزام، ويقضى بأن جميع العثمانيين سوف يخضعون لنظام ضريبى ثابت ومباشر، وفقًا لإمكانياتهم. وبعد بضعة أشهر، وفى ديسمبر ١٨٣٩، أصدرت الحكومة، اعتبارا من ١ مارس ١٨٤٠، قرارا بأن يتم دفع رواتب ثابتة لحكام الإيالات والمدن وغيرهما، والتى من شأنها أن تقتصر الترقيات فى المناصب العليا على أساس الكفاءة وحدها، وبأن يقوم حكام الإيالات فقط بجمع الضرائب القانونية الثابتة، من خلال موظفى الضرائب المدنيين المعينين حديثًا (٤٤).

كان إصدار المرسوم شيئا على حين كان تطبيقه شيئا آخر تماما. كانت الآثار الأولى التى ترتبت على إلغاء بيع المناصب نقصا فى الأموال، ومهما كانت الإدارة المالية الجديدة متشحة بالنوايا الحسنة، فقد كانت تفتقد الخبرة والكفاءة، فانخفضت قيمة العملة الورقية الجديدة بسرعة، وقبل مرور فترة طويلة تقريبا، كانت جميع طبقات المجتمع قد أدركت مدى الخطر الذى يهدد مصالحهم من جراء هذه الإصلاحات الغربية وغير الفعالة.

وفى موجة من ردود الفعل عقب إقالة رشيد باشا فى عام ١٨٤١، تم التخلى عن الإصلاحات المحلية، وأعيد النظام المالى القديم. وفى فبراير عام ١٨٤٢ تم استبعاد جباة الضرائب المدنيين فى الإيالات، وعادت جباية الضرائب إلى الولاة العسكر وجباة الضرائب بمساعدة أشراف المجالس المحلية (٤٥).

تشكلت هذه المجالس التى وضعها رشيد باشا، على غرار مجالس الأقسام الفرنسية، مع فارق أنهم كانوا فى حالة انعقاد دائم وكانت تتدخل فى أمور الشؤون الإدارية والقضائية للإيالة تدخلاً قويًا. ومن ثم أصبحوا حتمًا مراكز حزبية مريرة فى الصراع المحلى، واعترى السلطة التنفيذية الضعف وانعدام الفعالية تمامًا، جراء وقوعها فى قبضتى السلطة المركزية النائية وغير النشطة والمجلس المحلى القوى والمعوق. وفى نهاية الأمر، أزيلت بعض المساوئ المركزية والديمقراطية غير الناضجة. أدى استعادة فرمان ٢٨ نوفمبر ١٨٥٢ لصلاحيات المحافظ، إلى تمكينه من السلطة الفعلية فى محافظته مرة أخرى. فى الوقت نفسه أعيد التأكيد من جديد على السلطات القانونية للشرطة والجيش وتوسيع نطاقها، والتى كانت قد أصابها الوهن إلى حد أنها كانت بالكاد تستطيع الحفاظ على النظام[٤٦].

كان التوافق بين النظامين القديم والجديد أقل من مقبول، وكان من الطبيعى أن يتطلب الأمر فى المرحلة الجديدة من الإصلاح التى تلت حرب القرم، توجيه الاهتمام من جديد نحو مشاكل الإدارة الإقليمية. وقد تم توجيه اهتمام الآباء الروحيين الأوروبيين نحو الإصلاح فى الإمبراطورية، ونحو إيالات البلقان على وجه الخصوص، وفى عام ١٨٥٩، ١٨٦٠ تمكن الصدر الأعظم محمد قبرصلى باشا من تفادى اقتراح بإقامة لجنة دولية للتفتيش فى المحافظات الأوروبية بذهابه هو إليها بنفسه[٤٧].

كان السخط والتمرد بين المسيحيين فى البلقان قد أصبح سمة معتادة فى الحياة فى الإمبراطورية، ولكن انتشار الفوضى فى إيالة سوريا المسلمة بشدة فى عامى ١٨٦٠–١٨٦١، وما نتج عنه من التدخل الأجنبى، كان بمثابة إشارة خطيرة لا يمكن تجاهلها. ذهب فؤاد باشا بنفسه، ثم وزير الشئون الخارجية، إلى سوريا للتحقيق، وعوقب المذنبون بشدة[٤٨]. وفى مذكراته عن المتاعب، يلقى فؤاد باشا عبئًا كبيرًا على سوء الإدارة التى كانت إيالات الإمبراطورية تعانى منها. كان من الصعوبة فى بلاد كبيرة مثل الإمبراطورية العثمانية العثور على عدد كاف من المسئولين لديهم الصفات المطلوبة. وكان العديد من المسئولين فى واقع الأمر يسيئون استخدام السلطات الحكومية، ولهذا السبب تمت إجراءات للحد من سلطاتهم وتعزيز سيطرة الحكومة المركزية. وقد جلب هذا بعض

الفوائد، ولكن فى نفس الوقت خفض من مراكز المسئولين الإقليميين وسلطاتهم، وجعلهم يظهرون فى أعين الجماهير التى اعتادت على الحكم بوسائل أخرى تماما، فى وضع تافه وحقير. وقد أدى هذا الضعف وسوء السمعة فى الإدارة الإقليمية فى بلد يتألف من العديد من الأعراق والأديان، إلى أخطار مروعة(٤٩).

استمرت مشكلة الحكومة المحلية تستحوذ على اهتمام فؤاد باشا ودائرته، وأرسل المفتشون إلى الولايات، ومعهم من الشخصيات المشهورة أمثال المؤرخ والفقيه والعالم جودت والعالم ورجل الدولة أحمد وفيق. تشكلت لجنة خاصة، برئاسة جودت، للنظر فى تقارير التفتيش وتقديم التوصيات.

كان فؤاد باشا فى عام ١٨٦٤، والذى تولى الصدارة العظمى فى الوقت نفسه مرة أخرى، لديه حلول جاهزة، وهو قانون الولايات الجديد. وكانت فكرته، وفقًا لشهادة جودت، تدور حول جمع الولايات فى وحدات أكبر، ووضعها تحت سيطرة الرجال القادرين ذوى الخبرة المختارين بعناية. ومنحهم سلطة تقديرية موسعة إلى حد كبير، ولا يضطر إلى الرجوع إلى إستنبول سوى فى المسائل الأكثر أهمية. وهذا من شأنه أن يضفى ميزة أخرى وهى تحرير الوزراء من الروتين العادى، والسماح لهم بالتركيز على الشئون العليا للدولة(٥٠).

على هذا الأساس تمت صياغة قانون الولايات وإصداره فى عام ١٨٦٤. استعيض عن الولايات القديمة بأخرى أكبر بكثير، وبلغ عددها سبعًا وعشرين إيالة، ويحكم كلاً منها والٍ يملك صلاحيات واسعة. وأسست بداخل الولايات سلسلة من السلطات، وتم تقسيم الولاية إلى سناجق، وهو الاسم الإقطاعى القديم، ولكن بمعنى جديد تمامًا، وتم تقسيم السنجق إلى قضالر(İlçeler) المقسمة إلى ناحية لر (yönleri) وقرى. وتحت سلطة الوالى، يحكم المتصرفون السناجق، ويحكم القائمقام القضا، والمدير يحكم الناحية، والقرية يحكمها شخص مختار منتخب (المختار). وكان يوجد فى مستويات الولاية والسنجق والقضاء مجلس إدارى يقوم بتشكيله الحاكم والقاضى وكبير موظفى الشئون المالية. والسكرتير الرئيسى، إلى جانب أربعة ممثلين عن السكان منهم اثنان من المسلمين واثنان من غير

المسلمين، ورؤساء دينيين فى المجتمعات المسلمة وغير المسلمة. كان الأعضاء الممثلون يتم اختيارهم بانتخابات معقدة وعقيدة. وكان على مجلس الأمن أن يجتمع تحت رئاسة الحاكم. وتجنبًا لعودة التجربة الفوضوية لخط الكلخانة، منع مجلس الأمن من التدخل فى المسائل القضائية.

كانت إدارة الوالى تنقسم إلى شئون مدنية ومالية وشرطة وسياسية وقانونية. وقد وضع لكل واحدة من هذه الشئون موظفين خاضعين تحت إمرته، وإن كان الموظف المالى، قد استمر فى ممارسة التقاليد العثمانية والإسلامية، فإنه كان مسئولا عن حساباته مباشرة أمام وزارة المالية. وكان الوالى أيضا مسئولاً عن تجنيد موظفيه وتعيينهم. وبصرف النظر عن المجالس، كان من المقرر أن تعقد الجمعية المحلية السنوية العامة، مع أربعة من الممثلين ينتخبهم كل سنجق، وهم أيضا اثنان من المسلمين واثنان من غير المسلمين. اجتمعت هذه المجالس لبضع سنوات، قبل أن يقوم بالغائها عبد الحميد، جنباً إلى جنب مع بقية الأجهزة الحكومية الممثلة(٥١).

وهذا القانون، مع التراتبية الوظيفية من الولاة والمتصرفين والقائمقام والمديرين وإدارة الولايات والسناجق والقضالر والناحية لر، استند بوضوح إلى النظام الفرنسى للإدارة المحلية، من خلال المقاطعات والدوائر والإقليم (الكانتونات) والبلديات. وعلى الرغم من أن قانون فؤاد باشا قد منح الوالى العثمانى حرية التصرف بقدر أكثر بكثير مما كان يتمتع به نظيره الوالى الفرنسى الذى كان موضع الاقتداء به، فإن الاتجاه العام للقانون كان يتجه نحو المركزية والتوحيد. وكان الاتجاه الثانى قد تعرض له بالنقد جودت باشا بصفة خاصة، الداعية بصفة عامة إلى التدرج الحذر المعتدل. يقول جودت باشا: تختلف ولايات الإمبراطورية عن بعضها بعضًا اختلافًا كبيرًا، سواء فى موقعها الجغرافى أو ظروفها الإثنوغرافية، ولا يمكن أن تتم معاملتها جميعا بنفس الطريقة. وينبغى إجراء الإصلاحات الإدارية فى كل منطقة، مع الأخذ فى الاعتبار الظروف المحلية والخلفية التاريخية. كان جودت يرى هذا أمرًا يتطلب غزارة المعارف والمهارات، كما يحتاج إلى وقت كاف(٥٢).

قدم جودت بالفعل مبادئ وملاحظات عامة. لم تكن الإمبراطورية العثمانية الكلاسيكية قد سبق لها أن كانت دولة مركزية. وقد حاول مصلحو التنظيمات إدخال إدارة مركزية، ولكن برزت صعوبات جمة ومنذ ذلك الحين كانوا مترددين فيما بين الحكومة المركزية والحكومة اللامركزية. فقد عم الارتباك والفوضى نتيجة ذلك كله. وكان لابد من اتخاذ قرار بشأن المبدأ العام للحكومة، ومن ثم تحديد واجبات ومسؤوليات الموظفين فى جميع الفئات الثلاث، القضائية والإدارية والعسكرية، وأخيرا، كان ينبغى أن يتم دفع رواتب الموظفين بانتظام وبشكل كاف.

«ينبغى على موظفى الدولة أن يكونوا متفوقين على الجماهير الشعبية فى المقدرة والكفاءة، ولكن إذا لم تكن هناك مكافأة، فسوف لا يميل الأشخاص الممتازين من بين السكان للعمل فى وظائف الدولة، وسيختارون غيرها من المهن، ويبقى فقط من هم دون المتوسط فى أعمال الدولة، ولسوف تسقط هيبة هؤلاء فى عيون الناس، ولسوف يقفون عاجزين تمامًا أمام الرجال الإداريين الذين يفوقونهم فى حقيقة الأمر» [٥٣].

كان النظام والاستقرار، والتوظيف والأجور، والكفاءة والنزاهة، وهيبة الخدمة، من أهداف جودت الذى وضع إصبعه على بعض الصعوبات الرئيسية فى تطبيق إدارة مركزية موحدة فى مناطق متنوعة ومختلطة مثل الولايات العثمانية. ومن ناحية أخرى، كانت هناك على أية حال، عوامل جديدة لصالح المركزية، واتسم اثنان بأهمية خاصة : أما الأول فهو تطوير الاتصالات وقت حرب القرم، والتوسع السريع فى الطرق والسكك الحديدية بعد عام ١٨٦٢ [٥٤]. وتمثل العامل الآخر فى ضياع العديد من المحافظات ذات الأغلبية المسيحية فى البلقان، وقد يسر هذا الأمر كثيرا من وضع نظام إقليمى وطنى، من خلال الاستقلال عن الإمبراطورية حتى تبدو فى حال أكثر تجانسًا.

لم يطبق القانون الصادر عام ١٩٦٤ بطبيعة الحال على الفور بشكل شامل. ولم تكن هناك نية للقيام بذلك. ووفقاً للممارسات الشائعة فى أوساط الإصلاحيين العثمانيين، بدأ فؤاد باشا بمشروع رائد، وهو نموذج ولاية الدانوب التجريبية. واختيرت هذه الولاية الجديدة لأسباب سياسية واضحة، وكلف بها واحد من أقدر الإداريين فى الخدمة العثمانية، وهو مدحت باشا الشهير.

وأظهرت الفترة التى عين فيها مدحت واليًا لمقاطعة الدانوب أن النظام الجديد يمكن أن يعمل بشكل جيد للغاية، فى حال توافر حسن النية والقدرة اللازمة. وفى غضون عامين استعاد النظام، وأدخل تسلسلاً هرميًا جديدًا، وجهز الاعتمادات الزراعية، ووسع الطرق والجسور والممرات المائية، وبدأ فى إقامة الصناعات، وفتح المدارس ودور الأيتام، وأسس الصحف، وزادت عائدات المقاطعة من ٢٦,٠٠٠ كيس إلى ٣٠٠,٠٠٠ كيس [٥٥].

لم يكن نجاح مدحت فى إحياء رجل أوربا المريض، ليرضى من ينتظرون وراثته، ففى عام ١٨٦٨، ونتيجة للتدخل الروسى والصربى لدى الباب العالى، تمت إقالته، وفى عام ١٨٦٩ أرسل واليا على بغداد. واستطاع فى تلك المقاطعة الآسيوية المتخلفة والنائية عن الإمبراطورية، أن يكرر إنجازاته، وإعادة النظام والتقدم لشعب العراق.

ومن خلال هذه النجاحات، نشر العثمانيون تدريجيًا النظام الجديد فى الإمبراطورية بأكملها، فى نفس الوقت أدخلوا تعديلات تشريعية على قانون المحافظات بالشكل الذى يبدو مطلوبًا فيه. وفى عام ١٨٧٠ حددت نسخة منقحة من قانون الولايات العام، المهام والصلاحيات الخاصة بالمسئولين الإقليميين، من الوالى وصولاً إلى «مختار القرية»[٥٦].

تضمن دستور ١٨٧٦ قسمًا كاملاً يتعلق بالولايات، وأكد هذا الدستور على مبدأ اللامركزية والفصل بين السلطات فى مجال الإدارة المحلية، وأعلن بأن قانونًا خاصًا سوف يقوم بتنظيم انتخاب أعضاء المجالس الإدارية المحلية والجمعيات العمومية وصلاحيات الوالى وواجباته، وتشمل هذه الأخيرة الأشغال العامة، وتحسين الزراعة والصناعة والتجارة، والاتصالات، والتعليم.

كانت مسألة إدارة الولايات تلقى اهتمامًا جديًا من البرلمان العثمانى قصير الأجل فى مارس ١٨٧٧، ونوقش فى الحقيقة قانون الولاية الجديد، وهو مكون من ١٠١ مادة، وأجازه مجلس المبعوثان. ومع ذلك، لم يكد يصل إلى مجلس الشيوخ حتى تم إغلاق البرلمان والنقاش والقانون، ووضع الدستور نفسه على الرف إلى أجل غير مسمى. وتم نشر قانون جديد بدلا منه فى عام ١٨٨٠، على يد لجنة مختلطة من الدولة العثمانية، والمسئولين

الأجانب. كان الغرض منه على ما يبدو الاستجابة لبنود معاهدة برلين المتعلقة بالإدارة العثمانية، وإرضاء القوى الأوربية على أساس أنه تمت تلبية متطلباتهم. ومن الملاحظ أنه لم يتم تضمين هذا القانون فى مجموعة القوانين العثمانية، وقد ظل القانون العثمانى الأساسى للمقاطعات، الذى صدر عام ١٨٦٤، مع تعديلات طفيفة لاحقة (٥٧).

أثارت ثورة عام ١٩٠٨ واستعادة الدستور، مسألة تطبيق المادة رقم ١٠٨ مرة أخرى، والتى تنص على تطبيق اللامركزية والفصل بين الوظائف فى الحكومة المحلية. وبعد التحقيقات والمداولات الطويلة التى تمت فى لجنتين خاصتين متعاقبتين، قدم مشروع قانون إلى البرلمان عام ١٩١٠. كانت الدراسات البرلمانية لمشروع القانون هذا مطولة وصعبة، ولا شك فى أنها قد تأثرت بحال التوتر فى طرابلس الغرب وحروب البلقان، والاتجاه المتنامى نحو مزيد من المركزية ونظام أكثر استبدادًا. تم قبول القانون فى النهاية فى ٢٦ مارس ١٩١٣، وظل أساس الإدارة الإقليمية التركية منذ ذلك الحين. ولتلبية متطلبات المادة رقم ١٠٨ من الدستور، وضع فقهاء ذلك الوقت نظرية الطابع المزدوج لحكومة الولاية، وكان يُنظر إلى الإدارة على أنها ولاية ذات قسمين، القسم الأول عام، كعناصر الجهاز الوطنى للحكومة، والآخر خاص أو محلى، مثل الهيئات الإدارية اللامركزية، وشخصية قانونية معترف بها. ومع الاعتراف بذلك المفهوم الغربى للأشخاص القانونيين فى الهيكل القانونى والإدارى للبلد، اتخذ المشرعون لعام ١٩١٣ خطوة مهمة بعيدة عن المبادئ الإسلامية وقريبة من المبادئ القانونية الأوربية. وكان الهدف من القانون إعطاء الوالى الصلاحيات اللازمة وحرية التصرف للحفاظ على النظام، وتنفيذ الأشغال العامة، وتصريف شئونها المحلية على نحو فعال، وفى الوقت نفسه الحفاظ على السلطة الوطنية التابعة لوزارة الداخلية (٥٨).

أجريت تغييرات مهمة فى التسميات التعريفية بواسطة «القانون الأساسى» فى ٢٠ يناير ١٩٢١، الصادر عن المجلس الوطنى الكبير فى أنقرة، وهو يقسم البلاد إلى ولايات، والولايات إلى قضا.... ألغى العنوان القديم للسنجق، ولكنه فى الواقع كان من أقدم الولايات وأكبرها التى لم تعد موجودة، ومنذ أن أصبحت السناجق القديمة الآن ولايات، باتت تعتمد على الحكومة المركزية.

لم يتغير الوضع الناشئ عن قانون عام ١٩١٣ مع إعلان الجمهورية، ولا مع الدستور الجمهورى فى ٢٠ أبريل ١٩٢٤، والذى أعاد تأكيد مبدأ اللامركزية والفصل بين الوظائف فى الحكومة المحلية. جرى التأكيد على قانون الولاية الصادر فى ١٨ أبريل ١٩٢٩، الذى كان لا يزال قائمًا[٥٩]. أكد هذا القانون على الطابع المزدوج للولاية، كمجموعة إقليمية وإدارية للحكومة الوطنية، ومع تعيين والٍ من العاصمة، واعتبار الولاية فى الوقت نفسه وحدة فى الحكومة المحلية، ذات شخصية قانونية معترف بها. وتتمتع بميزانية خاصة، ولها سلطتها التشريعية والتنفيذية الخاصة وفروعها التنفيذية، ويكون لها مالها وأملاكها.

فى نظرية القانون التركى تعمل الولاية وأقسامها بهذا الشكل على تقوية الحكومة المحلية فى البلاد. تكون سيطرة وزارة الداخلية على الشئون الإقليمية صارمة للغاية فى واقع الأمر، ويكون الوالى والقائمقام والآخرون المعينون جميعًا من الوزارة، موظفين دائمين. ويتم توفير ميزانية الولاية من المركز، ويمكن أن تعزز بالقروض، ولكن ليس عن طريق فرض الضرائب المحلية، حيث إن مجلس الولاية لم تكن لديه سلطة الفرض. يجتمع المجلس، وهو هيئة منتخبة، عادة لمدة أربعين يوما من السنة، فى ظل رئاسة الوالى. وإذا كان لا يوافق على قراراته، يجوز له أن يحيلها إلى مجلس الدولة فى أنقرة للحكم النهائى. تكمن واجبات المجلس فى مراجعة حسابات النفقات فى العام السابق. والتصديق على الميزانية الحالية، التى كان قد أعدها الوالى وقدمها إلى اللجنة الدائمة للولاية. وفى النهاية يجب أن يصدق مجلس الوزراء فى أنقرة ورئيس الجمهورية على الميزانيات، ويجوز لمجلس الولاية أيضا مناقشة ووضع السياسات المتعلقة بالأعمال العامة والزراعة والتعليم والخدمات الاجتماعية. عندما لا يكون فى حالة انعقاد، يؤدى وظائفه أربعة رجال من اللجنة الدائمة.

إن «القضاء ليس شخصًا قانونيًا، وليس له مجلس منتخب، ومديره هو القائمقام، ورغم خضوعه للوالى، فإنه يعد موظفا فى حكومة مركزية يُعين من أنقرة. أما الناحية، فهى أصغر وحدة فرعية فى الولاية، ومديرها أيضا ضابط فى الحكومة المركزية، ولكنه على سلم يختلف عن نظام ترقية كل من القائممقام والوالى. يترأس الناحية مجلس يتألف من المسئولين والتقنيين المحليين، جنبا إلى جنب مع ممثل منتخب واحد من كل قرية أو بلدية. وأخيرا، توجد القرية، التى أقيمت ككيان قانونى للمرة الأولى بموجب قانون القرية

الصادر فى ١٨ مارس ١٩٢٤. ينتخب القرويون الـ «مختار» ومجلس الشيوخ الذى يكون فيه المدرس والإمام أعضاء بحكم مناصبهم. ورغم أن المختار هو المسئول المنتخب الذى يمثل القرويين، فهو أيضًا فى واقع الأمر يكون عادة فى المقام الأول موظفًا إداريًا يمثل الحكومة المركزية فى القرية ويحمل ما يصل إليه من التعليمات من خلال تسلسل القيادة. ينطبق الشىء نفسه على المختار فى الحى، أو حى المدينة. فهو أيضا يخضع لسلطة الولاية من نواحٍ كثيرة. غير أنه من ناحية أخرى، تعد الـ «محلة» جزءًا من البلدية التى هى عبارة عن مؤسسة مختلفة تمامًا، فهى تعتمد على أساس وتاريخ مختلفين تمام الاختلاف[١٠].

حكومة البلدية[١١]

على الرغم من أن الإسلام الكلاسيكى كان فى كثير من النواحى، حضارة مدنية فى المقام الأول، فإن نظام القانون والحكومة الإسلامية الكلاسيكية لم يدخل فى اعتباره سوى القليل جدا من الاهتمام بالمدينة؛ فالقانون الإسلامى لا يعرف الشخصية القانونية، ولا يظهر فى التاريخ الإسلامى أى مدينة مشهورة تتمتع بامتيازات وبأوضاع شرعية وحقوق مشتركة. فضلاً عن أنه لم تكن هناك دولة ولكن يوجد فقط الحاكم ورجاله، ولا توجد محكمة ولكن يوجد القاضى ومساعدوه فحسب، لذلك لم تكن هناك مدينة ولكن فقط مجموعة من الأسر والأحياء، وطوائف البلدية، ومع كل مجموعة رؤساؤها وزعماؤها.

ولا تحتوى الشريعة على قانون البلديات، ولم يكن للمدينة كيان قانونى أو سياسى على الإطلاق، باعتبار أنها لا هى إقطاعية ولا بلدية. ومن يعهد إليه بحكمها ليس موظفًا بلدية، ولا حتى إقطاعيًا ، ولا يمكن اعتباره من موظفى الخدمة المدنية بالمفهوم الحديث، وفى أغلب الأحوال، كانوا من الموظفين الملكيين الذين يتمتعون بسلطات قابلة للإلغاء ومفوضة من الحاكم، أو هم أعضاء الطبقة الدينية، الموكلة إليهم واجبات معينة من المنع والتنفيذ، فيما يتعلق بأحكام الشريعة المقدسة.

وكان يعهد بواجبات الشرطة العثمانية فى إستنبول، والنظام العام بصفة عامة، لضباط الجيش الموثوق فيهم مع بعض الكتائب المخصصة لهذه المهام. وكان الإشراف على

الأسواق واجب المحتسب، وهو عضو فى فئة العلماء الذين كانت مهمتهم تطبيق القواعد المتعلقة بالأسعار ونوعية السلع المعروضة للبيع، وبشكل عام يكون بمثابة الرقيب على الأخلاق والمحافظة على الآداب والأخلاق العامة. كان يطلق على وظيفة المحتسب، وهى وظيفة تعود إلى العصور الإسلامية فى القرون الوسطى، اسم احتساب. وهناك موظف ثالث، ويدعى «شهر امينى» أو مفوض المدينة. وربما كان هذا المنصب، الذى سرعان ما ظهر فى إستنبول مباشرة عقب الفتح العثمانى، قد اتخذوه على غرار الأصل البيزنطى، فلا يبدو هناك أى أثر له فى وقت سابق فى المدن العثمانية. لم يكن مفوض المدينة مجرد ضابط ملكى ولكنه كان موظفًا لدى القصر بصفة خاصة. كانت مهامه الرئيسية الرقابة المالية على القصر، توفير المأكل والملبس والاحتياجات الأخرى للقصر، وصيانة وإصلاح القصر ومبانى أفراد العائلة المالكة والحكومية فى المدينة، وغيرها من المهام المماثلة. احتل صاحب هذا المنصب أعلى مستويات سلم الترقية فى فرع الشئون المالية البيروقراطية. ثم ألغى فى عام ١٨٣١.

جاء فى هذا النهج الأول نحو الحكومة البلدية الحديثة عن طريق السلطان محمود الثانى، فى فترة ما بعد القضاء على الانكشاريين. وكما هو الحال مع الكثير من الإصلاحات التى نادى بها، يبدو الغرض منها تحقيق المركزية، وبالتالى تحسين أفضل وضع للسيطرة على وظائف معينة كانت تؤديها سابقًا هيئات شبه مستقلة، وهى ممثلة فى هيئة العلماء. وفى عام ١٨٢٧ تم تأسيس هيئة تفتيش جعلت بعض الواجبات مركزية، وارتبطت بضوابط السوق من تفتيش الأوزان والمقاييس وغيرها من الأعمال التى كان يقوم بها المحتسب آنذاك. وفى عام ١٨٢٩، تم إدخال نظام المختار فى أحياء إستنبول بنفس الهدف العام من السيطرة المركزية والحد من صلاحيات العلماء. وحتى ذلك الوقت كان هناك الرؤساء (مختارلر) فى القرى، الذين انحصرت واجباتهم أساسًا فى الأمور المالية بالقدر الذى يهم الحكومة. وفى المدن، التى لا توجد فيها الضرائب الزراعية، كان لابد من تقييمها وجمعها، ولم يكن بها المختار، وكانت واجبات حفظ سجلات السكان الذكور وتسجيل التحركات والانتقالات وغيرها، مسؤولية القضاة ونوابهم فى أحياء المدينة التى سقطت بين أيدى الأئمة المحليين. وبموجب القانون الجديد تم نقل هذه المهام إلى المختارين، اثنان منهم، الأول والثانى يتم

تعيينهما فى كل من أحياء المدينة. يقول عالم التاريخ الإمبراطورى «لطفى» إن الغرض من هذا الإجراء إنهاء التراخى وعدم كفاءة الأئمة [١٢]. ولم يمر كثير من الوقت حتى تم تعزيز المختار من قبل لجنة من الشيوخ مكونة من ثلاثة إلى خمسة أشخاص. وبمرور الوقت. تم تعميم هذا النظام على المدن الأخرى.

بدأت مرحلة جديدة مع عام ١٨٥٤، عندما أُدخل اثنان من التغييرات المهمة. أولهما إحياء لقب «شهر امينى» مفوض المدينة، الذى ظل معلقا منذ عام ١٨٣١. ورغم أن الاسم لم يتغير، فلم يكن المنصب الجديد له علاقة مع القديم، بل كان بالأحرى متوافقًا مع مركز الولاية الفرنسى، ومهتمًا بصورة رئيسية بالإشراف على الأسواق، ومراقبة الأسعار وغيرها من وظائف الاحتساب الرئيسية السابق ذكرها. تم إلغاء التفتيش، الذى أنشئ فى عام ١٨٢٧، ونُقلت مهامه إلى المحافظ، الذى كان من المقرر أن يساعده فى ذلك مجلس المدينة المنبثق من النقابات والتجار.

ويبدو أن هذا التغيير فى التسمية كان له تأثير كبير من الناحية العملية، وبدأت الشكاوى تضج بالإهمال الرسمى لمشكلات البلدية. واتخذ القرار بعد بضعة أشهر من جانب القنصل السامى للإصلاح بإنشاء لجنة البلدية. كانت الروح الرائدة فى اللجنة هو «أنطوان إليون»، وهو من عائلة مصرفية فرنسية غنية استقرت فى تركيا خلال فترة الثورة الفرنسية. واختير الأعضاء الآخرون بصورة رئيسية من المجتمعات المحلية اليونانية والأرمنية واليهودية. ومع ذلك، كان يوجد بعض الأتراك المسلمين، ومنهم رئيس الأطباء محمد صالح أفندى، وهو من أوائل خريجى مدرسة السلطان محمود الطبية. وصدرت الأوامر إلى اللجنة بأن تقدم تقريرا بشأن تنظيم البلديات الأوربية والقواعد والإجراءات، وتقديم توصيات إلى الباب العالى.

تضافر العديد من العوامل حمل الحكومة العثمانية على اتخاذ هذه الخطوات. فقد كانت المصالح الأوروبية المالية والتجارية فى العاصمة تنمو باطراد، وكان يتم تطوير الأحياء الجديدة فى غلطة وبيرا بالمبانى ووحدات مصفوفة من الشقق والمحلات التجارية والفنادق على غرار النمط الأوربى. وحدث تغيير مهم تمثّل فى الزيادة الهائلة فى أعداد

العربات التى تجرها الخيول بمختلف أنواعها، وقلما كانت توجد مثل هذه العربات فى إستنبول فى بداية القرن التاسع عشر، واقتصر استخدامها فى المدينة على عدد قليل من الأشخاص أصحاب الامتيازات أمثال شيخ الإسلام والصدر الأعظم. وسمح لعدد أكبر قليلاً بركوب الخيل فى المدينة. وكان على الآخرين أن يترجلوا، حتى بما فيهم العديد من الضباط والموظفين، خلال أوائل القرن التاسع عشر، تم تجاهل هذه القواعد القديمة، يقول جودت باشا : «بل إن بعض الرعايا غير المسلمين، كان من الممكن أن يُشاهدوا فى الأماكن العامة، وهم يركبون الخيول بدون ترخيص»[١٣]. فقد كان يحظر على الكفار ركوب مثل هذه الخيول، «بسبب أنها كانت غير لائقة فى أعين الناس»، ولكن سرعان ما ازداد عدد العربات والمركبات، سواء المحلية أو الحافلات المستوردة من أوربا[١٤].

لقد فتح كل ما سبق ذكره، الأبواب أمام تقديم مطالب ساقها الأوروبيون المقيمون فى إستنبول، وذلك بدعم من العناصر المتأوربة من بين السكان المحليين، وتتمثل هذه المطالب فى سلامة الطرق والأرصفة والشوارع وتنظيفها والإضاءة والمجارى ومياه الأنابيب. منح وجود فرق الحلفاء الغربيين الكبيرة خلال حرب القرم فى إستنبول، دفعة جديدة وطابعًا ملحا جديدًا لهذه المطالب، وفى المرحلة الجديدة من الإصلاح التى بدأت فى عام ١٨٤٥، أولى بعض الاهتمام بمشاكل تنظيم البلدية والخدمات فى العاصمة. بل كان المصلحون الليبراليون يوجهون أنظارهم تجاه هذه القضايا، فقد قدم الشاعر والوطني إبراهيم شناسى مقالاً لمجلة «تصوير أفكار» تناول فيها الإضاءة وتنظيف الشوارع فى إستنبول[١٥].

تعكس مضبطة مداولات المجلس الأعلى للتنظيمات حول هذه الأمور، بشكل واضح الاهتمامات المختلفة للحكومة العثمانية، كان إنشاء «أمانة المدينة»، والتى أنشئت مؤخرا فى إطار وزارة التجارة، يمثل جزءا من محاولة تلبية الحاجات الجديدة عن طريق تثبيت جهاز أوربى يتعلق بهذا الموضوع. وكانت توجد أيضا الرغبة المعتادة فى إقناع المراقبين الغربيين. وكما تقول وثيقة فى سجلات المجلس أن المغرضين يتهمون الحكومة السنية بأنها لا تفعل شيئا من أجل تزيين العاصمة وتجميلها، وكانوا يقولون إن النظام المقترح بالدوائر البلدية لا يجلب شيئا يذكر. ولذلك فإنه من الضرورى أن يبذل جهودًا عملية[١٦].

ظلت اللجنة تعمل لمدة أربع سنوات، وبعدد من الخدمات البلدية والتحسينات، وأوصت اللجنة أيضا بفرض ضريبة خاصة للأغراض البلدية، وتنظيم مستقل لمالية البلدية، والعمل على تنصيب اللجنة نفسها لتطبيق القوانين واللوائح المحلية.

قرر المجلس الأعلى للتنظيمات قبول هذه التوصيات، ولكنهم قصروا تطبيقها فى ذلك الوقت، على بلدية تجريبية، على أن تقام فى الحى الأوربى بغلطة وبيرا (بك اوغلى). هذا الحى، على الرغم من أنه من أوائل الأحياء التى نظمت، فقد كان اسمه رسميا الدائرة السادسة، وربما كان هذا الاسم اقتراح أحد المؤرخين الأتراك، فقد كان يعتقد أن الدائرة السادسة فى باريس هى المدينة الأكثر تقدمًا. وترد أسباب هذا القرار المنصوص عليه، فى بروتوكول ٩ أكتوبر ١٨٥٧. «هناك حاجة ماسة للخدمات البلدية وتحسينها ينبغى توفيرها، ولا ينبغى أن تقع التكلفة على خزينة الدولة، ولكن ينبغى أن تجمع من ضريبة خاصة من أهالى المدن الذين سوف يستفيدون منها. وسيكون من غير العملى تطبيق النظام الجديد للمجلس بكامله فى إستنبول فى وقت واحد، ومن ثم تقرر أن تكون البداية مع المنطقة السادسة، التى تتكون من بيرا وغلطة، حيث يوجد العديد من المبانى الجميلة ويتضمن الحى عددا كبيرا من المؤسسات الأجنبية وأغلبية سكانها من الأجانب الذين كانوا على علم بالممارسات التى تطبق فى البلدان الأخرى؛ وسوف تكون مستعدة لقبول نفقات المؤسسات البلدية. وعندما اتضحت مزايا هذه المؤسسات من خلال هذا النموذج، كانت هناك فرصة لتعميمها».

كان الدستور ومهام بلدية الحى السادس، والمعروفة أيضًا بالمنطقة النموذجية، قد صدر فى مرسوم سلطانى بتاريخ يوليو ١٨٥٨. وكان المجلس البلدى يتكون من رئيس واثنى عشر عضوًا، وكلهم معينون بإرادة سلطانية، وكانت مدة تعيين الرئيس لأجل غير مسمى، والآخرين لمدة ثلاث سنوات. ويتم تعيينهم بإرادة سَنيَّة. ولا يتقاضى أحد منهم راتبًا. كما يقوم المجلس بتعيين عدد من المسئولين الدائمين، بما فى ذلك المهندس المدنى والمهندس المعمارى، اللذين سوف يتقاضيان راتبيهما. وللبلدية الحق فى تقدير وفرض وجمع الضرائب وزيادة معدلات القروض ضمن الحدود المنصوص عليها، ومصادرة الممتلكات فى ظروف معينة. وكان على الرئيس أن يقدم ميزانيته إلى المجلس للمناقشة والتفتيش، ومن ثم إلى الباب العالى للتصديق عليها، ولا تكون معتمدة سوى بذلك.

وعلى الرغم من قبول هذه التدابير وتدعيمها من أجل الاضطلاع بمسئوليات جديدة معينة فيما يتعلق بالمدينة، فهى لا تكاد تمثل مدخلاً للمفهوم الأوربى للمؤسسات البلدية. كان الإصلاح قد اقتصر على شيء واحد فقط، وهو إصلاح منطقة حضرية واحدة أغلب سكانها أوروبيين ولم تكن هناك معرفة بالمدينة باعتبارها اتحادًا يضم الأفراد، ومن ثم ظلت هذه الفكرة غريبة على المفاهيم الإسلامية فى القانون والحكومة، كما لم يكن هناك أى اقتراح بالانتخاب أو التمثيل. وما تم إنشاؤه كان نوعًا جديدا من الهيئات الإدارية. ويتم تعيينه بواسطة القوة الحاكمة التى تتولى مسئوليتها، بمهام محددة وقدرٍ من الحكم الذاتى فى الميزانية. ولم تكن هذه اللجان الخاصة بالشيء الجديد فى الإدارة العثمانية، ويكمن التجديد فى نوع الوظيفة الموكلة إليها.

أبلت «اللجنة النموذجية» بلاءً حسنًا، وفى عام ١٨٦٨ صدرت مدونة لوائح البلدية، التى كانت تهدف إلى تعميم النظام على بقية إستنبول. وكان يجب أن توجد لجنة بلدية لكل حى، حتى ترسل رئيسها وثلاثة مندوبين لمجلس عام البلدية إلى جميع إستنبول. ويخضع هذا المجلس إلى جانب مجلس الولاية المكون من ستة أشخاص، والمعيَّن من قبل الحكومة الإمبراطورية التى تدفع الرواتب، فى عمله تحت إمرة محافظ المدينة، الذى كان عليه أن يظل موظفا حكوميًا.

يبدو أن أحكام هذا القانون بقيت حبرًا على ورق حتى عامى ١٩٧٦-١٩٧٧ عندما خضع لإثارة الحركة الدستورية، وقد صدرت القوانين البلدية الجديدة من أجل العاصمة ومدن المحافظات. وكان قانون إستنبول الصادر عام ١٨٧٦ بمثابة إعادة ترتيب لذلك القانون الصادر عام ١٨٦٨ والذى ثبت عدم فعاليته. وأخيرا، نشرت فى عام ١٨٧٨ نسخة جديدة أكثر واقعية، وبمرور الوقت وضعت موضع التنفيذ. وقامت هذه النسخة بتقسيم المدينة إلى الدوائر البلدية العشر. وتم تزويد جهاز متطور من المجالس واللجان بالقوانين التى سبق إلغاؤها، وما تبقى هو مجلس الولاية المعين، لمساعدة الوالى، والمدير الحكومى المعين فى كل دائرة من الدوائر العشر. وظل هذا النظام، الذى يضمن السيطرة الكاملة والفعالة للسلطة الحاكمة، ساريًا حتى قيام ثورة ١٩٠٨.

وفى الولايات ألحقت سياسات المصلحين المخططة بنفس النظام تقريبًا. فقد تم إلغاء السلطات السابقة مثل «الأعيان». وأدخل نظام المختار، الذى بدأه محمود الثانى، فى أحياء معظم المدن الكبيرة، ووضع قانون الولاية لعام ١٨٦٤ لوائح لانتخابهم. وفى قانون الولاية لعام ١٨٧٠، تم رصد اعتماد إنشاء المجالس البلدية فى المدن الرئيسية بالولايات، وفقا لنفس الخطوط العامة الموجودة فى القانون الصادر لإستنبول. ولا يتوافر أى دليل على أنه قد تم فعل شىء فى هذا الصدد. ويبدو على أية حال، أنه قد بذلت المحاولات لتنفيذ أجزاء من قانون البلديات الإقليمية عام ١٨٧٧، والذى ينص على أنه كان من المقرر أن يكون هناك فى كل مدينة مجلس بلدى منتخب، ويتألف من ستة إلى اثنى عشر عضوًا، ووفقا لعدد السكان، مع طبيب الحى، والمهندس واستشارى طبيب بيطرى كأعضاء استشاريين بحكم مناصبهم. كان من بين أعضاء المجالس البلدية عضو يتولى رئاسة البلدية، ولا يكون تعيينه عن طريق الانتخاب ولكن بالتعيين الحكومى، كان لابد من موافقة المجلس البلدى على الميزانية والتقييم، ولهذا الغرض يتم الاجتماع مرتين سنويًا، وهذا المجلس بدوره مسئول أمام المجلس العام للولاية.

بعد ثورة عام ١٩٠٨ بُذلت محاولة جديدة لإدخال المؤسسات البلدية الديمقراطية. أعيد قانون ١٨٧٦، مع بعض التعديلات، وبذلت جهود جادة لوضعه موضع التنفيذ. لم تكن التجربة ناجحة جدا. وكان أفراد من لجان المناطق، على الرغم من حماسهم، عديمى الخبرة، ولم يكن هناك سوى القليل من التعاون بين المناطق لأغراض مشتركة. وفى عام ١٩١٢ ألغى قانون جديد، النظام فى نهاية الأمر. وبدلاً منه تم تأسيس ولاية إستنبول مع تسعة مكاتب فرعية فى كل منطقة على يد مسئول حكومى. وساعد الوالى مجلس عام مكوَّن من ٥٤ عضوًا ويتم انتخاب ٦ وفود من كل المناطق التسع. كما هو الحال فى النظم الانتخابية السابقة، وقد اقتصر الحق الانتخابى على الممتلكات والدخل.

كان النظام الجديد المتبع فى هذا الشأن، كما هو الحال فى العديد من الجوانب الأخرى، هو العودة إلى نظام حكومة أكثر مركزية، ولكن دون التخلى عن جميع أشكال الديمقراطية. وعلى الرغم من العديد من الصعوبات، أحرزت تركيا الفتاة فى الواقع بعض التقدم فى تحسين وسائل الراحة بإستنبول، ولاسيما فى الصرف الصحى، والتخلص من القمامة، والوقاية من الحرائق.

ظل هذا النظام معمولاً به فى السنوات الأولى من الجمهورية. وكان أول إجراء بلدى فى حكومة الجمهورية، قانون ١٦ فبراير ١٩٢٤ الذى قام بتأسيس محافظة فى أنقرة، و«المجلس العام» المكون من أربعة وعشرين عضوًا. لحق بالدستور على نطاق واسع، النظام الذى وُضع فى إستنبول عام ١٩١٢، ولكن مع بعض التغييرات، وكان التأثير العام الناتج عن هذا، هو تقييد الحكم الذاتى للبلدية فى المسائل المالية والأمنية ووضعه تحت سيطرة وزارة الداخلية بشكل أكثر صرامة.

وفى ٣ أبريل ١٩٣٠ صدر قانون جديد للبلديات. وألغيت أسماء «شهر أمينى وشهر أمانتى» و «الوالى والولاية»، وحلت محلها «بلدية وبلدية رئيسى» وتترجم عادة بالبلدية ورئيس البلدية. وفى عهد السلطان عبد الحميد، كان منصبا المحافظ والوالى فى إستنبول يمارسهما فى الواقع شخص واحد. وانتقد هذا النظام، الذى ضمن السيطرة الحكومية التامة على العمل البلدى للعاصمة، معارضو السلطان الليبراليون، وفى عام ١٩٠٩ قام نظام جديد بفصل الولاية رسميًا عن الحكم. ويقدم القانون العام ١٩٣٠ حلاً وسطًا فى إستنبول، ولكن ليس فى مكان آخر، ويمكن الجمع بين منصبى رئيس البلدية والوالى، وصاحب المنصب المرشح من قبل وزارة الداخلية. وعلى أية حال، سوف تنفصل الولاية عن إدارة البلدية، وسوف ينتخب أعضاء المجالس البلدية كما هو الحال فى الأماكن الأخرى. ولا يزال هذا النظام سارى المفعول، ومن المثير للاهتمام أنه فى حين أن الوثائق التركية تطلق عادة اسم الوالى على صاحب المنصب، فإنه يوصف فى اللغات الأجنبية عادة بمنصب رئيس البلدية. وظل الموقف من رئيس أكبر المدن التركية موضع جدل مثل موقف جانوس، وفى الانتخابات العامة فى عام ١٩٥٠ شكّل الفصل بين المنصبين، وإنشاء منصب رئاسة بلدية منتخب، جزءًا من برنامج الحزب الديمقراطى.

يعترف قانون البلديات، على غرار القانون الخاص بالقرى، بوجود هوية قانونية مشتركة وحدود تم تعريفها بشكل قانونى، ومن ثم نقلت حكومة البلدية فى تركيا عبر أحد أهم الحواجز التى تفصل مفاهيم القانون الإسلامية عن المفاهيم القانونية الغربية. بحيث قدمت مجموعة من القواعد التى تنظم الانتخابات وسير عمل الهيئات البلدية. مع بعض التعديلات، وبقيت سارية المفعول حتى يومنا هذا.

هوامش الفصل الحادى عشر

(١) عن تطور القوانين العثمانية والتركية انظر EI2 (الدستور بقلم برنارد لويس) و LA (القانون الأساسى بقلم حسين نائل قوبالى). ويمكن الحصول على مناقشات حول التطورات القانونية عند جاشكه Jaschke فى WI المجلد الخامس ص٥-٥٦، وبريتش Pritsch xxvi xxvii/2 , MSOS Die turkische Verfassung vom 20 April 1924 ، ص١٦٤-٢٥١، وجاشكه Jaschke: Auf dem wege zur turkischen Replik: WI. n.s., المجلد الخامس 1958 ص٢٠٦-١٨. انظر كذلك المرجع السابق ص١٥٦ وما بعدها و ٢٥٠ وما بعدها و ٢٦٠.

(٢) حول هذه المادة وعن التغيرات الدستورية التالية انظر جاشكه Jaschke : فى WI المجلد الخامس ص٢٠ وما بعدها، والنصوص موجودة عند كوزوبيوك وكيلى (والترجمة موجودة عند Kraelitz- Greifenhost).

(٣) نطق Nutuk المجلد الأول ص٦٧، و Documents عدد ٤١، وانظر Speech ص٥٩، وانظر أيضا جاشكه xliii/2 ، Aus- Hoch. Univ. Berlin , Die ersten Verassungsentwurfe der Ankara- Turkei. 1939، ص٥٨.

(٤) نطق Nutuk المجلد الأول ص٤٢٠ وما بعدها، و Speech ص٣٦٤ وما بعدها وجاشكه ص٥٩. وانظر كذلك من أجل الحصول على معلومات بشأن تطور وتأسيس المجلس الوطنى الكبير إلى : الدراستين المهمتين اللتين قام بهما «طونايا Tunaya» وهما «مدخل إلى نظام الحكم فى تركيا من الإمبراطورية العثمانية وحتى المجلس الوطنى الكبير» ، والدراسة الأخرى: «تأسيس حكومة المجلس الوطنى الكبير والشخصية السياسية فى تركيا». (نفس الطبعة، إستنبول، د.ت).

(٥) طونايا Tunaya: الشخصية Karakter ص٦-١١.

(٦)نطق Nutuk المجلد الأول ص٤٣٢، و Speech، ص٣٧٥.

(٧) طونايا Tunaya : الشخصية Karakter ص٥.

(٨) جاشكه Jaschke فى xliii/2 , Mill. Aus - Hoch. Univ. Berlin ص٦٠، و Hist ص٥٢-٥٣.

(٩)طونايا Tunaya الشخصية Karakter ص٧.

(١٠) عن العلاقات الأولى بين الكماليين والبلاشفة انظر Lagueur : Communism ص٢٠٥ وما بعدها. ويمكن أن تتسع هذه الدراسة فى ضوء ذكريات Cebesoy , Gen وهو أول سفير كمالى أرسل إلى موسكو «الذكريات المجلد الثانى» وقارن : جاشكه Jaschke WI, n.s، المجلد الخامس ص٤٤ وما بعدها.

(١١) جاشكه Jaschke فى xlii / 2, Mill, Aus- Hoch. Univ. Berlin، و Idem فى WI.n.s المجلد الخامس ص٢٠٦-١٨، والنص موجود عند كوزوبيوك وكيلى ص٨٥ وما بعدها.

(١٢) توجد مناظرات عند كل من كوزوبيوك وزكانى سزكين، ١٩٢٤ : آراء المجلس فى شأن قانون ١٩٢٤.

(١٣) انظر برنارد لويس : مفهوم الجمهورية الإسلامية، WI.n.s الجزء الرابع ١٩٥٥ ص١-٩، و S.V. EI2 «الجمهورية» Djumhuriyet.

(١٤) انظر تعليقات أتاتورك التى استشهد بها «إمره» Emre ، ص٥.

(١٥) انظر روستو : «السياسة» فى WId المجلد الحادى عشر ١٩٥٩، ص١٣٥-٥٢ وخاصة ص٥٤٥-٦.

(١٦) انظر المرجع السابق، ص٩٤ وما بعدها.

(١٧) شرف Seref : تاريخ الدولة العثمانية، الجزء الثانى، ص٤٧٠-٥ (أمور داخلية)، وص٥٠٧ (أمور خارجية)، و Tar. Mus ص٢٦٤ وما بعدها (عن لقب رئيس الوزراء).

(١٨) من أجل الحصول على دراسة عامة مفيدة عن الوزراة فى النصف الأول من القرن التاسع عشر، انظر أشرف : تاريخ العثمانية، الجزء الثانى ص٤٦٤ وما بعدها.

(١٩) A.Gorvine و L.L. Barber : نظام الوزراة التركية ومهامها، ١٩٥٧.

(٢٠) Bala LA : جاويد بايسوم ومذكورة فيه المصادر.

(٢١) أوراق وقعة نويس جودت باشا TOEM عدد ٤٤ (١٣٣٣هـ) ص١٠٣.

(٢٢) اشكي ص٦٤. عن قيمة القوة البشرية الاحتياطية المدربة المتوارثة من إمبراطورية شاسعة للغاية، لجمهورية صغيرة، انظر الملاحظات الثاقبة لـ « روستو Rustow» : «السياسة الخارجية للجمهورية التركية» فى R.C.Macridis، ولنفس المؤلف : السياسة الخارجية لدى سياسات العالم، ١٩٥٨، ص٣١٥، ص٧١ عدد ١.

(٢٣) قارال : التاريخ العثمانى، المجلد السابع ص١٤٢ وما بعدها.

(٢٤) أشرف : Tar. Mus ص٢٤٨ وما بعدها.

و Kraclitz- greifenhorst ص٣ وما بعدها، وجاشكه Jaschke فى WI المجلد الخامس ص٢٠ وما بعدها.

(٢٥) جاشكه، كوزوبيوك و كيلى ص٨٨، ٩٢، ونطق، المجلد الثانى ص٦٦٣.

(٢٦) أفضل المناظرات المتاحة حول النظم الانتخابية ونهجها فى تركيا، هى تلك التى أقامها طونايا فى «Partiler» ومقالته التى كتبها باللغة الإنجليزية وهى بعنوان «الانتخابات فى تاريخ تركيا»، ١٩٥٤، ص١١٦-٣٠ (وللحصول على القوانين الانتخابية انظر إلى طونايا ورشيد أولكر «الموجز فى قانون انتخاب وكلاء الأمة ذى الفهرس المفصل» وما يتعلق به من موضوعات، ١٩٥٤).

(٢٧) Aristarchi، الخامس ص٣٠٦.

(٢٨) الترجمة موجودة لدى Kraclitz- Greifenhorst ص٦٥ وما بعدها.

(٢٩) انظر التفاصيل فى «طونايا وأولكر».

(٣٠) بالإضافة إلى حزب الشعب، فقد انضم عدد من المرشحين المستقلين إلى انتخابات عام ١٩٢١.

(٣١) انظر المرجع السابق، ص١٤٨.

(٣٢)انظر المرجع السابق، ص١٤٩.

(٣٣) انظر المرجع السابق، ص٢٢٠.

(٣٤)طونايا Partiler ص٤٠٢.

(٣٥) المرجع السابق، ص٥٢٧-٨.

(٣٦) انظر المرجع السابق ص٢٦٠-١ و ٢٧٤-٥.

(٣٧) طونايا Partiler ص٥٧٠ وما بعدها.

(٣٨) طونايا Partiler ص٥٧٢ وما بعدها، قارباط Karpat ص٣٩٦.

(٣٩) انظر المرجع السابق، ص٣٤٤.

(٤٠) طونايا Partiler ص٦٢٩ وما بعدها.

(٤١) طونايا Partiler ص٢٦٨ وما بعدها، وقارباط Karpat ص٤٠٨ وما بعدها.

(٤٢) المرجع السابق ص٧١٢ وما بعدها وقارباط Karpat ص٤٣١ وما بعدها.

(٤٣) انظر المرجع السابق ص٧٦ و ٨٨ وما بعدها.

(٤٤) Baily ص١٩٨ وما بعدها، و Temperly ص٢٣٦ وما بعدها.

(٤٥) إنكلهارد المجلد الثاني، ص٥٠.

(٤٦) المرجع السابق، المجلد الأول ص١٠٥-١١٠، وقارال Karal : التاريخ السياسي المجلد السادس، ص٣١-٣٢.

(٤٧) راسم : «تاريخ العثمانيين، المجلد الرابع ص٢٠٩٥ وما بعدها، وقارال : التاريخ المجلد السابع ١٥٢.

(٤٨) راسم : المجلد الرابع ص٢٠٨٣ وما بعدها، وقارن W.Miller : «الإمبراطورية العثمانية وخلفاؤها، ١٨٠١-١٩٢٢، ١٩٢٣) ص٣٠٢.

(٤٩) راسم، و قارال : التاريخ، السادس ص٣١.

(٥٠) معروضات Maruzat، في TOEM عدد ٨٧ (١٣٤١هـ) ص٣٦٩-٧٠، وانظر قارال : التاريخ المجلد السادس، ص١٥٣ وماردين : أحمد جودت باشا ص٥٣ وما بعدها.

(٥١) إنكلهارد : المجلد الأول ص١٩٣-٨، وتمبرلي، ص٢٢٧، وقارال : التاريخ المجلد السابع ص١٥٣، وساكاس ص٣٧٢ وما بعدها، وإسماعيل حقي كوره لي : «حكم المقاطعة»، ١٩٥٢، ص٦.

والنص في «الدستور» المجلد الأول ص٤ وما بعدها، وترجمته في Young المجلد الأول ص٢٩ وما بعدها، و Aristarchi المجلد الثالث ص١ وما بعدها.

(٥٢) قارال · التاريخ، المجلد السابع ص١٥٣.

(٥٣) جودت في TOEM، عدد ٤٣ (١٣٣٣هـ) ص١٠٣.

(٥٤) قارال : التاريخ المجلد السابع ص٢٦٧-٧٣ وانظر أيضا المرجع السابق ص١٨٠ وما بعدها.

(٥٥) مدحت : حياة، ص٢٨ وما بعدها، وقارال : التاريخ، المجلد السابع ص١٥٤-٥.

(٥٦) الدستور، الجزء الأول ص٦٢٥، Young : المجلد الأول ص٤٧، وكوره لي، ص٧.

(٥٧) انكلهارد، المجلد الثاني ص٢٥٠-٥.

(٥٨) وكوره لي Goreli، ص١٧.

(٥٩) انظر ما سبق .

(٦٠) عن الحكومة المحلية التركية انظر كذلك «دراسة حول حكم القضاء و «الولاية» (أنقرة ١٩٥٧) A. Gorvine : «المختصر في الحكومة التركية المحلية والريفية»، ١٩٥٦.

(٦١) من أجل الحصول على دراسة حول المؤسسات البلدية التركية انظر EI2 (البلدية Baladiyya) بقلم برنارد لويس، وتتوفر تفاصيل ووثائق عند نوري Bel, Mec. Um., Nuri

(٦٢) لطفي : المجلد الثاني ص١٧٣.

(٦٣) جودت : المجلد التاسع ص١٨٥-٦.

(٦٤) انظر روبينسون : «العرب Araba. J.As., ccxlv»1957 ص٢٧٣-٨٠.

(٦٥) أعيد نشره عند «أبو الضياء» : «نمونه» ص٢٢٧-٣٥

(٦٦) وردت عند إركين Ergin : «التطور التاريخي للمدن عند الأتراك» ١٩٣٦، ص١٢٥.

الفصل الثانى عشر

الديـن والثقافـة

«مثلما أن للأجسام طولاً وعرضًا وعمقًا، فإن للوعى الاجتماعى أيضا ثلاثة أبعاد – الجنسية والدين والحداثة. وأنا أقترح اختيار مدى صلاحية هذه الملاحظة بالبحث أولاً فى اللغة، التى هى أفضل مرآة للوعى الاجتماعى»

ضياء كوك الب، ١٩١٣

«الأمة التركية مستعدة للمضى قدما على طريق الحضارة، ومصممة على التقدم بدون توقف وبلا نصب»

مصطفى كمال، ١٩٢٤

فى أبريل ١٩٢١ أقيمت فى إستنبول المحتلة، احتفالية دينية تكريمًا لمن سقط فى حرب الاستقلال فى الأناضول. وقد كان يعقوب قدرى قارا عثمان أوغلى الكاتب التركى البارز حاضرًا، ووصف بتعبير لافت للنظر الأفكار والمشاعر التى أثارته. وبينما هو يستمع إلى تلاوة «المولد»، وهى قصيدة من المدائح النبوية تنشد فى ذكرى مولد النبى، والتى تقوم بدور التسوية عند الأتراك، ورد فى خاطره أن حياته خلال السنوات العشر الماضية التى كانت سعيًا لتحقيق الحداثة والقومية العلمانية، ما هى إلا كابوس استيقظ منه آنذاك. فالمثل العليا التى سار خلفها هو ومعاصروه كانت كاذبة وضارة، وهذه هى الحقيقة. فالبيت الحقيقى لشعبه لم يكن ناديا وطنيًا، ومحاضرة ثقافية، واجتماعا سياسيًا، ولكن المسجد والجماعة هما، المنزل والبيت والوطن لهذه الأمة. ولم يكن يفهم هذا سوى الناس البسيطة الجهلة الذين احتفظوا بالقيم الحقيقية التى نسيها المثقفون مع تقليدهم للغرب.

« بالأمس وللمرة الأولى، قام عامة الناس، الذين كنا دائمًا نحتقرهم كأشخاص جاهلين وخاملين، بتعليم المثقفين فى هذا البلد بعض الحقائق الإلهية. إحدى هذه الحقائق أن القلب أرقى من العقل. والثانية أنه لا توجد وسيلة للخلاص بدون الصدق والإخلاص والإيمان البسيط. والثالثة أنه يجب ألا يكون هناك فصل بين الدولة والمجتمع الدينى»(١).

حققت هذه الكلمات التى كتبت فى أبريل ١٩٢١، قراءة غريبة فى ضوء السياسات العلمانية التى انتهجها المنتصرون بعد اكتمال هذه الانتصارات التى كانت قد حولت بعض الولاء الدينى ليعقوب قدرى بعمق. ذلك أنه كان لابد لأى رجل من جيله ومن تعليمه، أن ترتقى به غريزته فى لحظة من لحظات أزمة وطنية عميقة، نحو الإسلام بشكل لافت للنظر، ولكنه لم يكن يتعدى أكثر من رد فعل لحظية أو فردية. كانت حركة الاستقلال فى حد ذاتها، فى مراحلها السابقة ذات شخصية دينية قوية. وكان هدفها إنقاذ «الأراضى الإسلامية» و«السكان المسلمين» من الحكم الأجنبى – أى الحكم المسيحى– وكانت تصريحاتها موجهة إلى «أبناء المسلمين» (٢). كان خمس عدد مجلس الأمة الكبير الأول ينتمى إلى فئة من رجال الدين المهنيين، ولعب بعضهم، سواء كان من العلماء أو الصوفية، دورًا مهمًا فى الحركة الكمالية.

العلمانية والمدنية

فى ٥ أبريل ١٩٢٠ شكل الداماد فريد باشا حكومته الرابعة، عاقدًا العزم على تدمير القوميين فى الأناضول، وفى ١١ أبريل أصدر شيخ الإسلام درزاده عبدالله فتواه الشهيرة ضدهم(٣). ويبدو أن الخليفة وشيخ الإسلام قد انضما سويًا إلى جانب الغزاة والمحتلين، وخلال الكفاح الأهلى المرير الذى أعقب هذا بين القوميين وما يسمى بـ «جيش الخلافة، صارت العلمانية التركية للمرة الأولى قوة سياسية خطيرة»(٤).

ورغم أن النظام العلمانى المناضل كان نظاما جديدا، فإن آثار ما يمكن أن يسمى بمكافحة رجال الدين يمكن أن تظهر فى فترات سابقة من التاريخ العثمانى. على سبيل المثال، تعكس السجلات القديمة استياء سكان التخوم من الخضوع للسلطة الدينية والقيود

فى العقيدة الإسلامية؛ ويعكس الشعر الشعبى والأسطورة والحكاية الشكوك العرضية التى كانت تنتاب المؤمنين حول الاستقامة الكاملة وعدم انحياز مرشديهم الدينيين.

كانت فترة حكم تركيا الفتاة تتسم برواج الأفكار الملحدة والوضعية رواجًا تامًا وواضحًا. وقد وجد كونت، وهيجل، وكذلك فولتير وروسو من ترجم لهم وأعجب بهم، وقد تجاوز تأثيرهم فى بعض الأحيان الدوائر الفكرية، فعلى سبيل المثال جعل ضباط تركيا الفتاة من شرب الكونياك وأكل لحم الخنزير نقطة اعتزاز. وأولئك الذين أوصوا بفصل الدين عن الدولة، وهم رواد النظام العلمانى فى عهد الجمهورية، كانوا أكثر أهمية من جميع الوضعيين، وكان يتصدرهم كوك ألب المتبع لفكر التتريك. ربما كان من المؤسف أن يقوم بترجمة مصطلح فرنسى غير مألوف وهو كلمة «laïque»، ويضطر أن يستعمل كلمة «لادينى»، التى قد تعنى الإلحاد. ووفقًا لرأى أحد المراقبين الأتراك والمحللين المؤهلين، فإن الخلط الناتج بين النظام العلمانى والإلحاد «قد لعب دورًا كبيرًا فى استعداء قيادة رجال الدين المسلمين، وعلى رأسهم شيخ الإسلام»[٥].

وإلى جانب هذه الاتجاهات الحديثة، كان هناك أيضا نوع من الإحياء الدينى فى فترة تركيا الفتاة، التى وجدت تعبيرا لها فى عدد من المجلات والكتب المؤثرة ؛ كانت الحياة الثقافية والسياسية على حد سواء خلال العهد الدستورى الثانى. قد تأثرت بشكل عميق بالمناقشات والصراعات التى دارت بين مجموعات مختلفة من المحدثين والمحافظين المتدينين[٦]. ويمكن إدراك قوة مجموعة المحافظين وتلمس أهداف بعضهم من خلال محاولاتهم المتكررة، ومن جماعة «فولكان» المندفعة نحو الأمام، لإثارة تعصب المسلمين ضد الإصلاحات المتواضعة التى قامت بها حكومة تركيا الفتاة.

وخلال كل هذه التغييرات، بقيت السلطة الدينية فى تركيا قوية للغاية. وعلى الرغم من الجهود التى بذلها الليبراليون والعثمانيون والقوميون، فإن الأساس الدينى للدولة كان قد أعيد تأكيده بكل إصرار فى أواخر القرن التاسع عشر وأوائل العشرين من خلال الخلافة العثمانية، وقد شُحذ الولاء الدينى للشعب وتم تكثيفه على إثر الحروب الأجنبية والمدنية الطويلة، وكلها ضد الخصوم المسيحيين. ومع إثارة الجهاد الذى سببه الألمان، وقيام

التمرد فى شبه الجزيرة العربية الذى أحدثه البريطانيون، شوهت الحرب العالمية الأولى السمات البسيطة فى الهوية والصراع الدينى، غير أن الكفاح الكمالى من أجل الدفاع عن الأناضول ضد العدو المسيحى اليونانى القديم والمألوف، كان قد أحدث تكثيفًا جديدا فى الهوية والولاء الدينى.

كان تخلى الخليفة وشيخ الإسلام عن الاشتراك فى خضم النضال، بمثابة ضربات مريرة، وتم تلقيها إلى حد ما بإصدار فتوى ضد مفتى أنقرة. وحتى بعد هذا، كان القوميون لا يزالون يحاولون تجنب أى هدنة، وبعد مرور اثنى عشر يوما فقط من إصدار فتوى درزاده، واصل مجلس الأمة الكبير جلساته بصلاة جامعة وإعادة تأكيد ولائه للسلطان. وفى أواخر فبراير عام ١٩٢١، انعقد مؤتمر الجامعة الإسلامية فى سيواس، بهدف الغرض السابق وهو حشد رأى العالم الإسلامى فى القضية القومية (٧).

كان العداء المرير تجاه السلطات الدينية العليا فى إستنبول، والعمليات العسكرية والإرهابية التى قام بها «جيش الخلافة» ضد القوميين، قد جعل المصالحة مستحيلة. ورغم ذلك، حاول كمال القيام بحل وسط عن طريق الإبقاء على الخلافة، فى ظل الجمهورية، بعد أن كانت السلطنة قد ألغيت (٨). ولكن هذا الحل الوسط، الغريب تمامًا على روح الإسلام، لم يكن يتلاءم مع تقاليد الماضى ولا مع الحاجات الراهنة، وتم التخلى عنه بعد بضعة أشهر.

وفى غضون أربع سنوات، قام كمال، فى سلسلة من التغييرات السريعة والشاملة، بإلغاء الشريعة وسحب اعتراف الدولة بالإسلام: هذه المراحل معروفة تمامًا- تقييد التعليم الدينى ثم حظر التعليم الدينى، واعتماد القوانين المدنية الأوروبية، وقوانين العقوبات، وتأميم المؤسسات الوقفية، والحد من سلطة العلماء والقضاء النهائى عليها، وتغيير الرموز والممارسات الاجتماعية والثقافية، مثل ارتداء الملابس والقبعات والتقويم والأبجدية. وتم وضع حجر القمة فى الصرح القانونى للعلمانية فى أبريل ١٩٢٨، عندما ألغى الإسلام من الدستور (٩).

ولكن الهجوم المباشر على الشريعة والسلطة الدينية لممثليها كان سمة من سمات الصراع الدينى. وكانت توجد سمة أخرى، لم يقف عندها الكتاب الغربيون كثيرا ولكنها

مهمة بشكل حيوى، وهى الصراع مع الصوفية الدراويش، والمعروفة باسم «طريقت» وهى مأخوذة من الكلمة العربية طريقة التى تعنى الطريق أو المسار.

الطرق الصوفية[١٠]:

كان الإسلام التركى يعمل دائما على مستويين؛ مستوى الدين الرسمى والقانونى والعقائدى للدولة والمدارس والسلطة الدينية، والإيمان البديهى للجماهير؛ الشعبى والصوفى، والذى وجد تعبيرًا رئيسيا له فى الطرق الصوفية الكبيرة، ويغلب على الجزء الداخلى من المساجد الإسلامية البساطة والتقشف. وبسبب عدم وجود طقوس دينية ولا كهانة معينة في الإسلام، فلا توجد فيه لا مذابح ولا قداس. ولا يملك الإمام، وهو ممثل العقيدة المفوض، وظيفة كهنوتية ولا مهمة الرعاية التى يقوم بها الكاهن، وإنما يقوم بالإمامة فى الصلاة، ويعد هو المرشد فى الشريعة. وصلاة الجماعة تعنى تسليم العمل الجماعى المنضبط وتقديمه إلى الله الواحد البعيد غير المرئى. لا يوجد فيه اعتراف بالقديسين ولا الوسطاء ولا دراما ولا طقوس دينية. وترفض عقيدة الإسلام. مثل اليهودية والمسيحية فيما عدا استثناءات قليلة، الرقص من بين الفنون التعبدية، وخلافًا لهما، وقد زعم البعض أنه رفض الموسيقى والشعر أيضا، وتنحصر طقوسه الدينية على تلاوة صيغ بسيطة من المعتقدات.

ومنذ العصور الأولى، لم تفلح عقيدة الإيمان المتزمتة السنية البسيطة فى العبادة، المجردة فى تعاليمها، الملتزمة والمبهمة فى سياستها، فى إشباع الرغبة الملحة الدينية والاجتماعية لقطاعات مهمة من السكان. وأدركت فى الغالب، خلال العصور الوسطى، بغيتها فى مذاهب الشيعة المختلفة، والتى وُصمت بالهرطقة، ومنذ غزوات المغول كانوا قد تحولوا إلى حد ما إلى الطرق الصوفية، ورغم ما وجه إليها فى كثير من الأحيان من تهم الميل إلى البدع وكان يُنظر إليها نظرة شك من السلطة الدينية، فإنها ظلت فى إطار من العقيدة السنية.

تحول عامة الناس إلى هذه الطرق وشيوخها من الدراويش، طلبًا للمساعدة والتوجيه، حيث كان الإسلام السنى يفتقر إليها وباعتبارها ملحقًا للطقوس المتقشفة فى المسجد، كانت هناك حلقات الدراويش فى التكايا تساعدها الموسيقى والإنشاد والرقص التى لا يعترف بها الإسلام السنى. ولتعويض تحفظ العلماء كان هناك التأثير الدافئ الشخصى للدرويش الصديق والمرشد والدليل ؛ من أجل أن يقيم جسرًا فوق هوة العقيدة حتى يصل ما بين الإنسان وربه، كان يوجد هناك الأولياء والشفعاء والرجال المقدسون، وأمل الاتحاد الصوفى مع الألوهية.

كانت جميع طرق الدراويش إلى حد ما، غير تقليدية وكانت تعاليمهم وممارساتهم موضوع نقد وشجب متكرر من جانب حماة الشريعة. ولكن ذلك لم يمنع من أن يحتفظ الصوفية بنشر نفوذهم بين جموع المسلمين. الذين وجد بعضهم فى الدراويش مرشديهم الدينيين الحقيقيين. فى حين أن العلماء صاروا من الأثرياء أبناء الطبقة الوراثية. ظل الدراويش جزءا من الشعب، بنفوذهم وهيبتهم الهائلة فيما بينهم. وفى كثير من الأحيان، نجد الدراويش فى الأزمان السابقة محرضين للجماهير فى الثورات الدينية والاجتماعية – من أجل التدين فى مواجهة التشريع، وعلى قوة الإيمان ضد التعلم. والجماهير ضد النظام السياسى والدينى الحاكم. وفى أحيان أخرى نجدهم يخترقون أجهزة الحكومة، ولهم مع ذلك تأثير قوى خفى على أعمال الوزراء والسلاطين.

لم تكن الطرق المختلفة تتفق دائما فى مفاهيمها بأى حال من الأحوال. وغالبا ما كان التنافس المرير فيما بينها، يثير الخصومات الشخصية بين شيوخها، ولم تكن الدولة، فى بعض الأحيان، تترفع عن تحريض بعضهم ضد البعض الآخر[١١]. كانت هذه الاختلافات مذهبية فى بعض الأحيان، وكذلك شخصية وطائفية. تقترب بعض الطرق نسبيا من المذهب السنى، مثل القادرية والخلوتية والنقشبندية – على الرغم من الطمأنينة وسهولة الانقياد فى الطريقة القادرية التى كانت تتناقض بقوة مع الطموحات السياسية الدافعة فى الطريقة الخلوتية والتعصب العدوانى فى الطريقة النقشبندية. أما الطرق الأخرى، مثل الطريقة البكتاشية واسعة الانتشار والطريقة المولوية المتساهلة والمتسامحة، فهى الطرق التى يشتبه فى ميولها الشيعية، وخضوعها للمعتقدات المسيحية والوثنية والممارسات التى بقيت

بين صفوف عامة الناس. وكان لكل منهما أتباع كثيرون ينتشرون فى تركيا، وأدى كلاهما دورا كبيرا فى السلطنة العثمانية. وكان للبكتاشية دعمها الرئيسى بين سكان القرى، وخاصة فى تركيا الأوروبية. وقد تم البحث فى أصول الطريقة فى آسيا الوسطى وحتى فى التوركو شامانية المغولية، ثم بعد ذلك فى الأناضول، وأوربا، تشبعت البكتاشية إلى حد كبير بالمسيحية الشعبية، ولعبت دورًا مهمًا كحلقة وصل بين الأتراك ورعاياهم المسيحيين، والذين قدموا باعتناقهم الإسلام أنبل تحول لتلك الديانة، وارتبطوا بشكل وثيق مع هيئة الانكشاريين، وقاموا بدور رجال الدين للمجندين الذين دخلوا الإسلام حديثًا. أما الطريقة المولوية، فقد كانت أكثر انتشارا فى المناطق الحضرية، وخاصة فى مدن الأناضول، غير أن لها فروعا مهمة فى الروميللى أيضا، ولا سيما فى سالونيك. وقد حصلت أيضا على وضع مؤثر فى الدولة، وبالتالى عملت على تحقيق قدر من التوازن بين البكتاشيين وأتباعهم الانكشاريين. كان رئيس الطريقة المولوية معروفا جدا ويحظى باحترام كبير، ومنذ عام ١٦٤٨ تولى مهمة رسمية خلال احتفالية تقلد سيف عثمان أثناء مراسم تنصيب السلطان الجديد(١٢).

ومع حلول القرن الثامن عشر كان المتصوفون أنفسهم قد توطنوا فى كل بلدة وقرية تقريباً فى تركيا. ومن خلال ارتباطهم الوثيق مع التقنيات والشركات، تمكنوا من السيطرة على الحياة المهنية والاجتماعية، فضلاً عن الحياة الدينية للفنانين والكثير من الفئات التجارية. على الرغم من تحركاتهم الشعبية فى المقام الأول، فقد كان لديهم أتباعهم وإخوانهم فى جميع مناحى المجتمع، حتى إنهم بلغوا أعلى الرتب بين النخبة الحاكمة. وخلال القرنين السابع عشر والثامن عشر تمكنوا من اختراق مؤسسة المعتقدات الدينية نفسها، وذلك بالتأكيد القوى على الطابع الشخصى وعلى الفكر والتعليم الأخلاقى القويم، ونجحوا فى أن يساعدوا على تحقيق تقارب بين المستويين الإسلاميين.

لعبت الطرق الصوفية دورًا نشيطًا فى استثارة المشاعر ضد الغزو الأوربى فى القرن التاسع عشر. وكان معظم هذه الأفعال خارج تركيا – فالنقشبنديون فى القوقاز الروسى، والسنوسيون فى أفريقيا الشمالية، والختمية فى السودان، على سبيل المثال؛ كان لنضالهم ضد الحداثة والسيطرة الغربية صدى فى تركيا، ومع ذلك، فقد كان يبدو أن العديد من

الطرق الأكثر نشاطًا فى أواخر القرن التاسع عشر وأوائل العشرين، قد تأسست أو تم إحياء فروع لها فى تركيا. وكان أبرزها الطريقة التيجانية، وهى فرع بربرى من الطريقة الخلوتية، التى امتدت إلى تركيا فى وقت حديث نسبيا[١٤].

كان المعروف عن الطرق الصوفية فى أثناء فترة التنظيمات قليلا، ذلك أنها بعد المقاومة الأولية، يبدو أنها ظلت غير مبالية بالمجادلات والتغيرات السياسية آنذاك. وعادوا إلى الصدارة فى عهد عبد الحميد الثانى، عندما استفاد العديد من قادتهم من تدين السلطان، وحصلوا على مواقع نفوذ ومناصب فى حاشيته. ومن المثير للاهتمام، أن قادة الدراويش الأقرب إلى السلطان هم العرب، مثل السورى أبى الهدى والحجازى سيد أحمد أسعد، زعيمى الطريقة الرفاعية، أو محمد ظافر وهو من المدينة زعيم الطريقة الشاذلية، والتى يقال إن السلطان نفسه كان ينتمى إليها[١٥].

كان دور الصوفية فى سياسة الجامعة الإسلامية التى تبناها السلطان عبد الحميد محل مبالغة كبيرة. وبقيت الطرق التركية الأكثر شفافية، البكتاشية والمولوية غير مبالية فاترة، بينما يبدو أن الطريقة الشاذلية والرفاعية قد استخدمتا ما منح لهما من أفضلية نفوذهما كتوأم، فى إستنبول والسعودية، من أجل التنافس وتبادل الاتهامات المتبادلة بدلا من السعى نحو جامعة إسلامية مشتركة[١٦].

ويبدو أن العديد من الطرق الصوفية، مع معارضتها الدينية والسياسية للسلطة، قد تعاطفت مع المتآمرين من تركيا الفتاة ضد السلطان عبد الحميد؛ وكان تنظيم الطرق الماسونية الواسعة الانتشار والتى صارت شبه منظمة، قد جعلتهم حلفاء مفيدين، ويبدو أن البكتاشيين على وجه الخصوص كانوا يرتبطون بعلاقات وثيقة مع جماعة تركيا الفتاة، كان العديد من قادتها، بما فى ذلك طلعت باشا ورضا توفيق وشيخ الإسلام موسى كاظم أفندى، من أعضاء جماعة الإخوان المتصوفة. ادعت الطرق الأخرى أيضًا، ولا سيما الملامتية بأنها لعبت دورا نشطا فى الحركة الثورية[١٧].

بعد ثورة عام ١٩٠٨ اجتذبت الطرق الصوفية انتباه العديد من الأحزاب والجماعات السياسية. وكانت فائدتها بارزة. وانتشروا انتشارًا واسعًا نافذ التأثير، وقد تناقض

الاحترام الكبير والعطف البالغ الذى لاقوه من جماهير الشعب، مع كل الأمجاد المشوهة للنظام السياسى القديم والتجديدات المحدثة غير المجربة. حاولت تركيا الفتاة و «ياشلى توركلر» (الأتراك العجائز) أن يجعلوا من الطرق الصوفية والتكايا أداة دعاية خاصة بهم. وقد شكلوا من الخلط بين الدين الشعبى والسياسة الحزبية، ممارسة ظلت باقية حتى نهاية الإمبراطورية، والتى لم تجتث فى عهد الجمهورية.

ليس من السهل أن نحدد بدرجة دقيقة، الدور السياسى لجماعة الإخوان المتصوفة خلال الفترة الثانية من الدستور. يبدو أن بعضها، مثل الطريقة النقشبندية قد تعرضت لمعارضة بشكل منهجى بسبب الانتقاص من سيادة الخلافة والشريعة، والبعض الآخر، مثل البكتاشية، يبدو أنها ابتهجت عند الإطاحة بالطاغية المستبد عبد الحميد، وقد أبدت تعاطفها ومساعدتها لتركيا الفتاة. ولكن فى معظم الأحوال، يبدو أن الدراويش قد سمحوا لتركيا الفتاة أن تستخدمهم أدوات فى لعبة السياسة التى لا يفهمونها. بل خضع منصب رئاسة بعض الطرق للتأثير. ففى عام ١٩٠٨ كان عبد الحميد جلبى الرئيس الوراثى لدراويش الطريقة المولوية، قد تم خلعه على يد تركيا الفتاة ووضعوا مكانه ولد جلبى، وهو رجل وطنى وأديب أصدر العديد من المقالات فى الصحافة، وشكّل وقاد لواء الطريقة المولوية المتطوعة خلال الحرب العالمية الأولى. وفى عام ١٩١٨ تم خلعه من قبل حكومة السلطان، ووضعوا مكانه سلفه عبد الحليم، الذى كان يمثل قونية فى أول مجلس أمة، وخدم ولد جلبى فى المجلس فى عام ١٩٢٣ ولعب دورًا له بعض الأهمية(١٨).

وبشكل عام يبدو أن الصوفية قد احتشدت لتأييد القوميين فى الأناضول. وشمل مجلس الأمة الكبير الأول عشرة من زعمائهم الشيوخ والمنشقين من الطريقة المولوية والبكتاشية وحتى من الطريقة النقشبندية(١٩). وكان دورهم دورًا نشيطا، ويبدو أن كمال نفسه فى وقت ما، كان يسعى للتحالف مع البكتاشيين. ولكن تأثرت العلاقات مع الدراويش، كما هو الحال مع العلماء، بسبب انقطاع العلاقات الودية مع إستنبول، وقدمت بعض الطرق الصوفية دعمًا نشيطا وفعالا لجيش الخلافة.

كانت الإصلاحات العلمانية العظيمة فى عام ١٩٢٤ موجهة ضد العلماء، وليس الدراويش، ولكن سرعان ما تبين أن معظم المقاومة التى تشكل خطرًا على النظام العلمانى جاءت من الدراويش، وليس من العلماء. لم يكن العلماء، وهم الذين اعتادوا لفترة طويلة استخدام سلطة الدولة، يمارسون شيئًا لمعارضته. أما الدراويش فقد اعتادوا على الاستقلال والمعارضة، وكانوا لا يزالون يتمتعون بثقة وولاء عامة الناس، وعلى خلاف العلماء، لم يشوبهم شائبة التعاون مع المحتل. فى بعض المناطق، لا سيما فى المحافظات الكردية، كانت سلالات الدراويش الحقيقية قد ظهرت، لتحل محل الدره بكلر التى تلاشت وأمراء الحكم الذاتى باعتبارهم دعاة لجامعة محلية. وقد وصف التمرد الذى حدث عام ١٩٢٥ باعتباره حركة قومية كردية أو حركة انفصالية، ولكن يبدو من غير المعقول فى ظل قيادة دراويشها وأهدافها المعلنة، قبول تعريف الحكومة بأنه رد فعل دينى تجاه الإصلاحات العلمانية. ومن الصعب التمييز بأى حال من الأحوال بين الوصفين. فى يوم ٢٩ يونيو ١٩٢٥ أصدرت «محكمة الاستقلال» فى ديار بكر حكم الإعدام على قادة التمرد. وأمر الحكم نفسه بإغلاق تكايا جميع الدراويش فى كردستان[٢٠].

بعد هذا التحذير، استعد كمال لهجوم أكثر شمولاً على الطرق الصوفية وعلى طريقة الحياة التى تمثلها. وفى أغسطس ١٩٢٥ ذهب فى زيارة لقسطمونى واينبولى. وحدث خلال هذه المناسبة أنه كان يرتدى هو والمسئولون المرافقون له قبعات من بنما لأول مرة، وكان قد أطلق فى سلسلة من الخطب هجومًا كبيرًا على الطربوش والجبة والقفطان، وبقية الملابس التقليدية التركية الإسلامية. ومع ذلك لم يقصر هجومه على رموز الطرق القديمة فى الحياة. ففى خطاب ألقاه فى ٣٠ أغسطس فى قسطمونى، تحدث عن تكايا الدراويش، والزوايا، والصوفية، وتحدث عن أوليائهم وعن القبور التى يذهب إليها الأشخاص الجاهلون المؤمنون بالخرافات للحصول على المساعدة والتوجيه :

«... إن الهدف من الثورات التى قمنا بها وما فتئنا نعمل على تحقيقه الآن هو جعل الشعب فى الجمهورية التركية متمدينا تمامًا وإيصاله إلى وضع اجتماعى حديث وحضارى تمامًا روحًا وشكلاً. هذه هى الركيزة الأساسية لثورتنا، ومن الضرورى تمامًا هزيمة تلك العقبات غير القادرة على قبول هذه الحقيقة. وحتى الآن يوجد العديد من هذه العقليات التى

تصيب عقول الأمة بالصدأ وتخدره. وعلى أية حال، سيتم طرد الخرافات الموجودة فى أذهان الناس بالكامل، وما دام لم يتم طردهم، فإنه لن يكون من الممكن إنفاذ ضوء الحقيقة فى عقول الرجال».

ثم قدم كمال بعض الأمثلة على هذه الخرافات، واستمر فى الحديث عن الأولياء ومقابرهم، وبصورة أعم، عن الصوفية وتكاياهم:

«إن طلب المساعدة من الأموات وصمة عار للمجتمع المتحضر... ما الذى يمكن أن يكون الهدف من وجود الطرق سوى تحقيق مظاهر السعادة فى الحياة المعنوية والدنيوية لمن يتبعونها؟ أنا أرفض رفضا قاطعا الاعتقاد بأن اليوم، مع الوجود البراق للعلم والمعرفة والحضارة فى كل جوانبها، أن يوجد هناك فى مجتمع تركيا المتحضر، رجال بدائيون للغاية لدرجة أنهم يسعون نحو رفاه مادى ومعنوى من خلال إرشاد شخص أو غيره من الشيوخ. أيها السادة، يجب عليكم وعلى الأمة كلها أن تعرف، وتعرف جيدًا أن جمهورية تركيا لا يمكن أن تكون بلدًا للشيوخ والدراويش والمريدين والتابعين. والطريق الأقوم والأصدق هو طريق الحضارة. ولكن تكون رجلاً بمعنى الكلمة تقوم بكل ما تتطلبه الحضارة من عمل. وسوف يفهم رؤساء الطرق هذه الحقيقة التى أنطق بها بكل وضوح، وسوف يغلقون من تلقاء أنفسهم تكاياهم فى الحال، ويقبلون الحقيقة أن تلاميذهم قد بلغوا سن الرشد أخيرًا»[٢١].

لم تتأخر الضربة ضد الصوفية طويلا. فقد عاد كمال فى ١ سبتمبر إلى أنقرة، وفى اليوم التالى، وبعد اجتماع لمجلس الوزراء، أصدر سلسلة من المراسيم الجديدة. وبإصدار هذه المراسيم، والتى أكدتها القوانين التى صدرت فى نوفمبر الثانى فى المجلس، تم حل الطرق الصوفية وصدرت الأوامر بحظرها، واحتجزت أصولها، وأغلقت تكاياها وزواياها، وتم الحظر على اجتماعاتهم للصلاة واحتفالاتهم. ومنذ ذلك الحين فصاعدًا كانت تركيا خالية من الشيوخ والدراويش والمريدين وشيوخ الطريقة والسيد والجلبى والبابا والأمير والنقيب والخليفة وقارئى البخت والسحرة والمشعونين وكتاب التعاويذ والتمائم لاسترداد الممتلكات المفقودة أو تحقيق الرغبات، وكذلك أزيلت الخدمات والرسوم والأزياء الخاصة بهذه الألقاب والصفات...[٢٢].

أثارت هذه الإجراءات المصحوبة بالحظر المفروض على الطربوش والعمامة، مقاومة واسعة النطاق – وكانت أكثر بكثير مما كانت عليه عند خلع الخليفة وإلغاء الشريعة. على حد تعبير التاريخ الرسمى :

«إن إغلاق التكايا والزوايا، وإلغاء الطرق الصوفية، قد أغضب بطبيعة الحال العديد من الشيوخ والمتعصبين والدراويش، الذين يعيشون فى تراخ وكسل فى هذه المنازل، واستغلال المشاعر الدينية للشعب الساذج الذى وضع بتخلفه كل ما لديه من مصالح بين أيديهم. وحاولوا فى العديد من المناطق إثارة الناس ضد منجزات الثورة والجمهورية وضد النظام. لكنهم عوقبوا بسرعة شديدة، واعتمدت الأمة بسرعة هذه الإصلاحات واستوعبتها»[٢٣].

قام المجلس بتجديد سلطات محاكم الاستقلال بشكل ملحوظ فى فبراير، ومرة أخرى فى مايو ١٩٢٦ ؛ و كانت أعمالها، بدعم من الجيش وحتى القوات البحرية للجمهورية، سريعة وفعالة.

وفى تناقض غريب نجد أن المادة رقم ٧٥ من الدستور التى تضمن حرية «الدين والمذهب، والطريقة ما زالت سارية المفعول حتى فى الوقت الذى حُلّت فيه الطرق الصوفية وقُمِعت. عولج هذا التناقض بتعديل قانون ٥ يناير ١٩٣٧، وإعادة صياغة المادة وحذف الإشارة إلى كلمة طريقت (الطرق). وقد صرَّح وزير الداخلية آنذاك بوضوح الهدف من وراء ذلك. لقد كان التراث السيئ المتخلف من الماضى يعمل على تشتيت انتباه الأتراك ويصرفهم عن «الطريق» الصحيح، وهو طريق القومية، الذى يستند إلى المعرفة الحقيقية، وهو طريق العلوم الإيجابية. ويعده هذا الطريق أعظم فائدة للحياة المادية والمعنوية للأتراك[٢٤].

الإصلاح الدينى

كان أساس السياسة الدينية الكمالية العلمانية وليس الإلحاد، فلم يكن الغرض منها هو القضاء على الإسلام، وإنما كان الهدف زعزعة مكانته - حتى يمكن وضع حد لسلطة الدين ودعاته فى الشئون الثقافية والاجتماعية والسياسية. وقصره على أمور الاعتقاد والعبادة. وبالتالى يتم تقليص دور الدين الإسلامى إلى دولة قومية حديثة وغربية، أيضًا قام بعض الكماليين بمحاولة لكى يضفوا على دينهم شكلاً أكثر حداثة وأكثر وطنية.

يظهر مبدأ فصل الدين عن السياسة بالفعل فى قانون الخيانة العظمى، والذى صدق عليه مجلس الأمة الكبير فى ٢٩ أبريل ١٩٢٠ ردا على إصدار فتاوى معادية من درزاده، وتحتوى على أحكام ضد إساءة استخدام الدين لأغراض سياسية. وقد أعيد التأكيد على المبدأ فى القانون الجنائى لعام ١٩٢٦، والذى ينص على فرض عقوبات على من يرتكبها.

« من يسىء إلى الدين والمشاعر الدينية أو الأشياء التى تعتبر مقدسة شرعًا، فهو يقوم بأى شكل من الأشكال بتحريض الناس على عمل يمس أمن الدولة، أو من يشكل جمعيات لهذا الغرض... ولا يمكن تشكيل جمعيات سياسية تقوم على أساس الدين أو المشاعر الدينية(المادة ١٦٣)».

يحدد نفس القانون العقوبات على الزعماء الدينيين والوعاظ الذين يشوهون أثناء وظائفهم سمعة الإدارة والقوانين، أو الأعمال التنفيذية للحكومة، أو يحرضون على العصيان (المادة ٢٤١ و ١٤١)، أو الذين يزاولون الاحتفالات الدينية والمواكب خارج الأماكن المعترف بها للعبادة (المادة ٥٢٩)[٢٥].

وهناك فرق شاسع تمامًا بين أن يتم استبعاد ممثلى الإسلام المهنيين عن شئون الدولة الحديثة والقومية، وبين تحديث الإسلام وجعله قوميًا. ولكن جرت المحاولة ولم يكن من الممكن إبداء الرحمة إزاء الطرق الصوفية. فقد كان التأييد الشعبى لها، وتقاليدها الراديكالية، وتنظيمها الماسونى، كل هذا قد قلص من سيطرة الدولة عليها إلى حد أنها صارت تشكل خطورة على التجربة. ومن ناحية أخرى فإن العلماء، بتنظيمهم الهرمى،

ومدارسهم، وعاداتهم فى النظام، ظهروا وكأنهم يقدمون مجالاً مرغوبًا للقيام بتجربة أن تكون الدولة صاحبة السلطة العليا فى الشئون الدينية.

بدأت عملية إعادة تنظيم السلطة الدينية بقانون عام ١٩٢٤، وإلغاء منصب شيخ الإسلام ووزارة الشئون الدينية والمؤسسات الدينية وقد استولت حكومة أنقرة على معظم وظائف شيخ الإسلام. وتأسس بدلاً منها منصبان منفصلان، وهما رئاسة الشئون الدينية والمديرية العامة للمؤسسات الدينية، وكان رئيس الوزراء هو الذى يعين رئيس الشئون الدينية. وأرفقه هو ومنصبه إلى إدارته. تتمثل واجباته فى إدارة المساجد والأديرة وغيرها، وتعيين وعزل الأئمة والدعاة والمؤذنين، وموظفى المساجد الأخرى، والإشراف على المفتين عموما. كانت مديرية المؤسسات الوقفية التى لا تتبع أى وزارة مباشرة، مسئولة عن إدارة الأوقاف التى استولت عليها الدولة، وعن صيانة المبانى والمنشآت الدينية. ومنذ عام ١٩٣١ تولت إدارة الأوقاف دفع الرواتب الموظفين الدينيين، ولم يبق لرئاسة الشئون الدينية سوى تعيين الدعاة والرقابة على خطبهم، وإعطاء أحكام اجتهادية حول قضايا الشريعة[٢١].

كانت عملية إضفاء الطابع الإدارى على العلماء، والتى بدأها السلطان. قد وصلت إلى مداها المنطقى بحيث صار الإسلام إدارة فى الدولة، والعلماء موظفين صغارا فى الخدمة المدنية. وقد تم بالفعل سلب التعليم العام من أيدى العلماء. وما زالت هناك مسألة التعليم الدينى، التى كانت الدولة على استعداد لتولى مسؤوليتها.

ومع قوانين عام ١٩٢٤ أغلقت المدارس الدينية القديمة. ومع ذلك، قامت الدولة ببعض المحاولات لتوفير المزيد من التدريب لأفراد الهيئات الدينية. فعلى المستوى الأدنى، أنشأت وزارة التربية والتعليم بعض المدارس التدريبية للأئمة والخطباء، وعلى المستوى الأعلى، أعيد تشكيل مدارس السليمانية القديمة ككليات دينية فى جامعة إستنبول أيضا، وعلى هذا النحو تكون تحت السيطرة النهائية لوزير التربية والتعليم بالجمهورية فى أنقرة.

كان الغرض من هذه الكلية الدينية الجديدة، أن تكون بمثابة مركز تعليم دينى وعلمى معاصر وبشكل حديث وجديد وأكثر ملاءمة للجمهورية والعلمانية الغربية. فى عام ١٩٢٨ عينت الكلية لجنة لدراسة مشكلة الإصلاح والتحديث فى الدين الإسلامى، وتقديم

اقتراحات من خلال الجامعة إلى وزارة التربية والتعليم. كان رئيس اللجنة الأستاذ محمد فؤاد كوبرولو ؛ وكان من أعضائها أساتذة علم النفس والمنطق وكذلك عدد من علماء الدين.

ويبدأ تقريرها المنشور فى يونيو ١٩٢٨، بتأكيد صريح أن الدين مؤسسة اجتماعية، مثل غيرها من المؤسسات الاجتماعية لابد من أن يلبى احتياجات الحياة الاجتماعية وأن يواكب التغيير والتطوير. لذلك ينبغى أن يظهر الدين أيضًا التقدم والحيوية المطلوبة فى ظل الديمقراطية التركية».

ويمضى التقرير قائلاً : «إنه من شبه المستحيل فى ظل وجهات النظر الحديثة فى المجتمع، أن نتوقع مثل هذا الإصلاح، مهما كانت الظروف مهيأة له، من عناصر روحية وغير عقلانية. إن الحياة الدينية، مثل الحياة الأخلاقية والاقتصادية، لابد من إصلاحها على أسس علمية، لكى تكون فى وئام مع المؤسسات الأخرى...».

تم تجميع توصيات لجنة، من أجل تحقيق هذا الغرض، تحت أربعة عناوين. الأول «شكل العبادة»، ويتحدث عن ضرورة تنظيف المساجد وتنظيمها. والثالث، عن «طابع العبادة»، ويسعى إلى جعل العبادة جميلة، وملهمة، وروحية. ومن أجل هذا، يحتاج المسجد إلى موسيقيين مدربين والآلات الموسيقية أيضا. «الحاجة ملحة لموسيقى ذات أثر دينى ومعزوفة بالآلات الحديثة». الرابع، وهو الأخير ويتناول «جانب فكر العبادة». كان لابد أن تستبدل بمجموعة من الخطب المطبوعة ارشاد دينى حقيقى، وسيكون من الضرورى أن يكون الوعاظ فقط مؤهلين بالتدريب الفلسفى[٢٧].

لقد كان من الممكن تحويل السلطنة العثمانية إلى جمهورية وطنية، برئيس ووزارات وبرلمان. ولكن لم يكن من الممكن تحويل المسجد إلى كنيسة للمسلمين، بمقاعد طويلة وأدوات موسيقية وإمام قائد جوقة المرتلين. من الواضح أن توصيات اللجنة كانت حبرًا على ورق، بل إن كلية الإلهيات نفسها أثبتت عدم نضوجها. كان مدرسو المدارس التقليدية، غير شغوفين بالمهمة الموكلة إليهم، ولم يكن الجو فى ذلك الوقت يسمح بتحقيق ذلك. وقد تسبب إلغاء تدريس مادتى اللغة العربية والفارسية فى عام ١٩٢٩، فى المدارس الثانوية فى نقص أعداد الطلاب وكفاءتهم. وبعد قيام بعض المحاولات الفاشلة فى الإصلاح، أغلقت الكلية فى

عام ١٩٣٣، واستبدل بها فى الوقت المناسب معهد الدراسات الشرقية التابع لكلية الآداب. وخلال السنوات التسع التى وجدت فيها كلية الإلهيات، انخفض عدد طلابها من ١٨٤ طالبًا إلى عشرين طالبًا. وفى الفترة نفسها كان هناك انخفاض مواز فى مدارس الأئمة والخطباء، وأغلقت مدرستان مثل هذه المدارس السابقة الذكر فى عام ١٩٣٢. وباستثناء المدارس غير المهمة نسبيًا الخاصة بتعليم القرآن، فقد اختفى التعليم الدينى الرسمى فى تركيا، وتم التخلى تمامًا عن محاولة تكوين فئة جديدة من مرشدين دينيين معاصرين.

كانت هناك فقط إحدى توصيات لجنة ١٩٢٨ قد حققت نتائج عملية – تتريك العبادة. وقد تمت محاولات لترجمة القرآن وأحاديث النبى إلى اللغة التركية، وفى ١٩٣٢ صادق المجلس على مبلغ ٤٠٠٠ ليرة تركية لإعداد ونشر مثل هذه الترجمة. ولكنها لم تكتمل. وتم التخلى عن القيام بمحاولة تتريك العبادة فى الجامع أمام مواجهة المعارضة. غير أن الحكومة صمدت فى جانب واحد. وحتى لو كانت اللغة العربية لا تزال مستخدمة داخل المسجد، فلا يمكن أن يسمح بها فى الأماكن العامة. كان ضيا كوجالب منظر القومية التركية، قد طالب بأن يكون الأذان فى المساجد التركية باللغة التركية»[٢٨].

أى بلد يؤذن فيها للصلاة فى المساجد يكون باللغة التركية حيث يفهم الفلاحون معنى الصلاة فى عبادتهم، أى بلد يتلى فيها القرآن فى المدارس يكون باللغة التركية، حيث يتعلم الكبير والصغير ويعرف الجميع أوامر الله إن هذا، يا أولاد الترك، هو وطنك أرض أجدادك[٢٩].

وفى ٣٠ يناير ١٩٣٢ دوت «صيحة» الله أكبر من على المآذن فى جامع إستنبول، لأول مرة، باللغة التركية، وبعد ذلك بوقت قصير أذن النداء من خلال نسخة بالأذان بلغة تركية «نقية»، والتى أعدها المجمع اللغوى، وقامت رئاسة الشئون الدينية بتعميمها، وتم إصدار الأمر بتلحين نغمة ترى فى الكونسرفاتوار بأنقرة»[٣٠]. وصدرت تعليمات إلى كل المؤذنين فى جميع أنحاء تركيا بالإصدار الجديد، وصدر الأمر فى أوائل عام ١٩٣٣ بتجريم الأذان باللغة العربية. «يبدو أن هذا العمل هو أحد تدخلات الحكومة فى الطقوس التى أثارت استياء شعبيًا على نطاق أوسع من أى إجراء علمانى آخر»[٣١].

البقاء والبعث[٣١]

خلال عام ١٩٣٠ أصبح ضغط العلمانية فى تركيا قويًا للغاية حقا. وعلى الرغم من أن النظام لم يكن يتبنى على الإطلاق سياسة مناهضة للإسلام، فقد كان من الواضح أنه كان يرغب فى وضع حد لقوة الإسلام التنظيمية وكسر سيطرته على عقول وقلوب الشعب التركى. كان حظر التعليم الدينى وتحويل المساجد إلى أغراض علمانية، قد عزز الدروس المستفادة من الإصلاحات القانونية والاجتماعية. ولم يتم بناء مساجد جديدة فى العاصمة الجديدة سريعة النمو. كان مصير الكاتدرائية الكبيرة سانتا صوفيا فى إستنبول من أكثر الأشياء اللافتة للنظر وأكثرها رمزية. كان السلطان محمد الفاتح، فى لحظة الانتصار على الروم، قد جعلها مسجدًا، وتحولت إلى متحف فى عهد الجمهورية[٣٢].

وعلى الرغم من كل ذلك، فهناك أدلة كثيرة على أن العلمانية فى تركيا لم تكن علمانية كاملة تماما كما كان يعتقد فى بعض الأحيان. فى المقام الأول، كانت هناك مؤشرات كثيرة على استمرار. الدين الشعبى، من تحت السطح، فى شكل طوائف شيوخ الدراويش، وخاصة فى الأناضول. وفى أواخر عام ١٩٣٠ حدثت واقعة لافتة للنظر فى منه من Menemen، بالقرب من أزمير. فقد استمع ضابط كمالى شاب يدعى «قوبيلاى» إلى أحد الزعماء الدراويش المحليين كان يخاطب عامة الناس ويهاجم النظام. وعندما احتج قبض عليه الغوغاء، واحتجزوه، ثم قطعوا رأسه ببطء، وسط ترحيب حافل من الشيخ وأنصاره. وقد تمت معاقبة المذنبين، وأقيم نصب تذكارى لقوبيلاى، وكان يقام له كل عام مراسم احتفال حتى عام ١٩٥١.

بعد وفاة أتاتورك، ترددت شائعات حول حدوث إحياء دينى، ولكن بصرف النظر عن عودة رجال الدين المسلمين للجيش فى مايو ١٩٤٠، فلم يكن قد حدث من الأمور الكثير. ويبدو أن أول بادرة لفتح المعارضة الدينية تجاه سياسة علمانية الدولة. كانت فى عام ١٩٤٠. وفى العام السابق قررت وزارة التربية والتعليم التركية نشر الطبعة التركية من موسوعة الإسلام، وهو عمل مشترك ضخم نشره فى ليدن فريق دولى من المستشرقين الأوربيين. ولم تكن الطبعة التركية مجرد ترجمة. فقد نُقح العديد من المقالات التى عفا

عليها الزمن أو تم تدوينها من قبل علماء اللغة التركية، وأضيف العديد من المواد الجديدة، ولكن كان القصد كله أن تكون فى نفس روح المنح العلمية كما أبلغت نشرة ليدن. واحتجت مجموعة من الأتراك من ذوى التفكير الدينى بقيادة أشرف أديب، الذى كان رئيس تحرير دورية «سبيل الرشاد» فى عصر تركيا الفتاة، بقوة ضد هذا المشروع. وقالوا إن تلك الموسوعة التى يطلق عليها اسم «موسوعة الإسلام» لم تكن حقًا موسوعة الإسلام وإنما هى ضد الإسلام، وأنها تعد من أعمال المبشرين المسيحيين، وهى من ناحية تهدف إلى مساعدة المبشرين فى مساعيهم، ومن ناحية أخرى تعمل على تقويض أساس العقيدة الإسلامية. وانتقدوا وزارة التربية والتعليم لرعايتها هذا المشروع المزعوم المناهض للإسلام، أولاً فى رسائل ومقالات نشرت فى الصحف وبعد ذلك فى الدورية التى نشروها بأنفسهم. وفى عام ١٩٤١ بدأوا فى نشر موسوعة منافسة خاصة بهم بعنوان «الموسوعة الإسلامية التركية» على نفس مثال الموسوعة الرسمية، ولكنها تشمل جميع المقالات المكتوبة التى يعتقدون أنها تتفق مع وجهة النظر الإسلامية تمامًا. وكانت كل ملزمة فى الموسوعة مصحوبة بملحق يحتوى على الانتقادات العنيفة والبذيئة فى كثير من الأحيان للملزمة الصغيرة الخاصة بالموسوعة الأخرى التى كانت تصدر فى الوقت نفسه من الوزارة.

أضفت الديمقراطية الجديدة بعد حرب تركيا درجة كبيرة للغاية من حرية التعبير عن كل الاتجاهات فى الرأى العام، بما فى ذلك بطبيعة الحال الزعماء الدينيين، الذين أعلنوا صراحة آنذاك عداءهم البالغ للعلمانية ومطالبتهم بالعمل على إحياء الإسلام.

كانت المسألة الأولى التى تمت مناقشتها علنًا التعليم الدينى. بدأت المناقشة بالمجادلات الخاصة والمقالات المصاغة صياغة معتدلة فى الصحافة، وبعد ذلك، انعقد فى المجلس بأنقرة فى ٢٤ ديسمبر ١٩٤٦، لمناقشة مستوفية. وتحدث عدد من أعضاء حزب الحكومة لصالح إعادة التعليم الدينى، وعلى الرغم من أن رئيس الوزراء رفض بحزم الموافقة على طلبهم، فإن حقيقة أن هذه المناقشة جرت فى تركيا التى كانت دولة استبدادية، كان مؤشرا على التغيير القادم فى دنيا السياسة، وأعقب ذلك جدال طويل أثير فى الصحافة والبرلمان، وأماكن أخرى. هل يجب أن يجاز التعليم الدينى؟ وهل ينبغى أن يكون إلزاميا أو اختياريا فى المدارس؟ وهل ينبغى أن يكون تحت رقابة وزارة التربية والتعليم أو رئاسة الشئون

الدينية، والتى تمتعت بعد سنوات من السكون، بازدهار فى الحياة الجديدة؟ كانت هذه الأسئلة فى نهاية الأمر قد تم حلها بحلول وسط، ومع بدايات عام ١٩٤٩ كان التعليم الدينى قد أعيد إلى المدارس التركية. وشملت التعليمات ساعتين بعد ظهر السبت، وكان من الواجب أن يتلقاها الأطفال بناءً على طلب والديه على وجه التحديد. وهذا ما فعلته الأغلبية الساحقة. أعدت لجنة مشتركة من ممثلين بوزارة التربية ورئاسة الشئون الدينية، الكتاب الدراسى، والذى يقدم نسخة من «تحديث الإسلام»، وربما يقول عنه مسلمو مكة أو دمشق هناك بعض الصعوبة فى الاعتراف به.

جاءت الخطوة التالية فى أكتوبر ١٩٥٠، عندما صدر القرار بجعل التعليم الدينى تعليما إلزاميًا – بالأحرى، عندما أرغم الآباء على أن تكون الدروس الدينية إجبارية بدلاً من أن تكون اختيارية كما كان موجودًا فيما سبق. ينطبق هذا فقط على فصول الصفوف الرابع والخامس من المدارس الابتدائية. أما بالنسبة لبقية السنوات الدراسية، فقد بقى التعليم الدينى اختياريًا.

أثارت هذه التغييرات، مع الاهتمام المتزايد بالمسائل الدينية والعبادة العامة، مسألة التعليم الدينى العالى. ولسنوات عديدة لم يكن هناك تعليم دينى عال. ومن ثم فإن الإحياء الدينى كشف عن نقص حاد فى الأشخاص المؤهلين لتعليم الدين، والقيام بمختلف المهام الدينية فى المساجد، بل وحتى فى المدارس. أدى هذا النقص فى الرجال المختصين بالتعليم الدينى الجدى، إلى نتائج مؤسفة فى أغلب الأحيان، فقد أتاح الفرصة للمتعصبين والأميين فى الإحياء الدينى. ولا ريب أن قرار الحكومة إعادة التدريس بكلية الإلهيات كان راجعا ولو جزئيًا على الأقل إلى هذا السبب، وقد فتحت أبوابها للطلاب فى أكتوبر عام ١٩٤٩. وهناك عدة ملامح فى الكلية الجديدة أذهلت المراقب الخارجى. فعلى النقيض من سابقتها، لم تكن فى إستنبول، والتى تعد المركز الدينى القديم بمساجدها العظيمة ومكتباتها وتقاليدها، ولكنها تأسست فى أنقرة، المدينة الجديدة قلب تركيا الجمهورية ومقر الحكومة. وعلى النقيض من المدارس الدينية القديمة، كانت جزءًا من الجامعة، ومن ثم خضعت أخيرًا لسيطرة وزارة التربية والتعليم. وشملت أولى الكراسى التى أسست، الفن الإسلامى وتاريخ الأديان.[٣٤]

وبعد انتهاء الحرب، كان هناك عدد من العلامات الدالة على زيادة النشاط الدينى، ومن أهم ما يلفت الأنظار تأكيد الأهمية الذاتية للوظائف الدينية. وقد ظلوا لفترة طويلة ساكنين جدًا ولم يتجرأوا على رفع أصواتهم، فى المدن، بل وحتى فى الأماكن الريفية. وبدأوا الآن يظهرون أنفسهم بشكل أكثر وضوحًا. كان ارتداء الزى الدينى خارج المساجد ما زال ممنوعا، باستثناء القلنسوة، التى تظهر مزايا واضحة لعبادة المسلمين، وقد أصبحت بمثابة المكافئ الاجتماعى للعمامة القديمة السابقة خلال فترة السلطة الدينية. وحتى القلنسوة كانت ممنوعة لفترة من الوقت فى تركيا، لأنها تحمل نفس الخاصية تماما، ولكن سرعان ما ازداد تدريجيا أعداد السادة المبجلين كبار السن ذوى اللحى والقبعات الذين كانوا يشاهدون فى كثير من الأماكن معربين عن آرائهم ومطالبهم فى قوة متزايدة. وصار من بقى من العلماء أكثر طموحًا. وطالب البعض منهم علنًا بالسيطرة على التعليم الدينى، وبدأوا، من قبيل التجربة، يتدخلون فى السياسة. وفى حوالى عام ١٩٥٠ بدأوا يطالبون بعودة الأوقاف لرئاسة الشئون الدينية، وإذا ما تم منحهم هذا الوضع، فسوف يعطيهم بالطبع زيادة كبيرة فى السلطة والنفوذ فيما بعد، وهو ما لم يكن قد حدث بعد.

ارتفعت نسبة الحضور فى المسجد إلى حد كبير. كان العديد من المساجد مجهزًا الآن بمكبرات الصوت؛ وظهرت النصوص القديمة المكتوبة باللغة العربية على الجدران فى المقاهى والمحلات التجارية وسيارات الأجرة،وفى الأسواق، وعرضت للبيع فى الشوارع، وألفت الكتب الدينية والنشرات وطبعت على نطاق أوسع من أى وقت مضى. وبالإضافة إلى عدد كبير من الرسائل الشعبية الدينية، كانت هناك كتب عن الإسلام والسير النبوية والشخصيات الأخرى، وأعمال عن التاريخ الإسلامى، والإلهيات، والتصوف وترجمات وتفاسير للقرآن الكريم.

وبدأ عدد لا بأس به من الأتراك يقومون بالحج إلى مكة المكرمة. وبلغ عددهم فى عام ١٩٥٠ ما يقرب من ٩٠٠٠، على الرغم من حقيقة أن الحكومة لم تخصص أية عملة أجنبية لهذا الغرض. وأرسلت ثلاثة من الصحف اليومية الرئيسية فى إستنبول، مراسلين يقومون بتغطية الحج. وأبدت الصحافة الشعبية بشكل عام اهتماما متزايدا بالمسائل الدينية.

ظهرت العديد من العلامات الدالة على انتعاش الطرق الصوفية. التى استمر وجودها سرا خلال العهد الجمهورى. وكان من الطبيعى للغاية وجوب تشجيع الطرق الصوفية بالتسامح الرسمى المتزايد للإسلام حتى تعيد تأكيد ذاتها، ولكن على ما يبدو لم تكن الحكومة مستعدة لتوسيع التسامح نفسه الذى أبدته تجاه الإسلام الشعبى والروحى كعقيدة. لم يكن انعدام ثقة الحكومة بالطرق الصوفية بالشىء الجديد. ذلك أنه حتى السلاطين، فى عصور سابقة، كانوا ينظرون بارتياب إلى بعض الطرق بسبب الاشتباه فى الزندقة والخلافات التى لحقت بهم وطاقاتهم الخطيرة والمكبوتة التى يمكن أن يظهروها. وخلال سنوات الحرب كان يجرى اعتقال مشايخ الدراويش من حين لآخر. وبدأت الحادثة الرئيسية فى أبريل ١٩٥٠ عندما قُبض على شيخ من شيوخ الطريقة التيجانية، ويسمى كمال بيلاواوغلى، وتم تقديمه للمحاكمة فى أنقرة. وأثارت المحاكمة اهتمامًا كبيرا جدا، فقد احتشد آلاف من أتباع الشيخ فى الشوارع خارج مبنى المحكمة، وجاءوا إلى قاعة المحكمة وقاطعوا المحاكمة بالصياح والتظاهر. فى نهاية الأمر، كان لابد من حراسة مبنى المحكمة للفترة المتبقية من الإجراءات، بقوة تجمعت حولها مكونة من ٢٠٠ من رجال الشرطة. وادعى الشيخ أن أتباعه يبلغون أربعين ألفًا. وأجريت فيما بعد عدد من الإجراءات المماثلة ضد الطرق الصوفية الأخرى، الطريقة النقشبندية فى مايو ١٩٥٠، والمولوية فى يونيو، والقادرية فى مارس عام ١٩٥١[٣٥].

نمت الصحافة الدينية نموا كبيرًا فى تركيا خلال الحرب وما بعدها. وبحلول عام ١٩٥٠ صدر العديد من الدوريات المكرسة كليًا أو بصفة أساسية للقضايا الدينية ونشر الأفكار الدينية. ويمكن تقسيم هذه الدوريات إلى ثلاث فئات رئيسية. وأكثرها قراءة وانتشارًا على نطاق واسع هى المجلات الشعبية، والمجلات الأسبوعية بصورة رئيسية، وهى موجهة بالدرجة الأولى إلى الحرفيين والفلاحين، كما يمكن أن تقرأ بصوت عال عند الضرورة. وقدمت شكلاً من أشكال التدين البسيط الذى ربما ينعكس بشكل جيد للغاية على العقل والشعب الذى يخاطبونه. كانت هناك مجموعة ثانية قد أحسن وصفها بأنها «فاشية بوليفار المصبوغة بالقضايا الدينية». وكان المثال البارز لها مجلة (المشرق العظيم)، وظهرت دورية ساخرة أخرى على فترات غير منتظمة تحت رئاسة تحرير الشاعر

نجيب فاضل قيصه كورك. كانت «بيوك دوغو» مؤيدة للأكليركية والقومية والملكية، ويبدو أنها كانت النسخة التركية من Francaise Action مع استبدال بالملوك الأربعين الذين صنعوا فرنسا في ألف سنة، بيت آل عثمان. والمجموعة الثالثة، وهى أكثر المجموعات إثارة للاهتمام، وتشمل المجلات التى تتبنى بعض الإدعاءات الفكرية. ومن أهمها «تورك إسلام آنسيقلوبدييسى» و «سلامت» و «سبيل الرشاد». وتزعم الأخيرة أنها تعمل على إحياء المجلة التى كانت تحمل نفس الاسم وتصدر فى عهد تركيا الفتاة. وكان معظم المساهمين فيها، هم الباقون من تلك الفترة، وكانوا هم المسئولين أيضا بطريق المصادفة عن العديد من الكتب الدينية التى ألفت آنذاك. ويبدو أن هذه المجلات كانت تحظى بدعم من رئاسة الشئون الدينية.

كان محتوى هذه الصحف إلى حد ما مخيبا للآمال، فقد حافظت المجلات الدينية فى فترة تركيا الفتاة على مستوى عال جدا، وكانت مكتوبة من قبل رجال ملمين تمامًا بالإسلام، وآدابه، ومذهبه، وتقاليده. ولكن معظم هؤلاء الرجال قد ماتوا، وأظهر الباقون على قيد الحياة بوضوح كل الندوب والجراح التى خلفتها ثلاثون سنة من الإحباط والعزلة. وفى غياب التعليم الدينى العالى لم يكن من الممكن أن يظهر خلفاء يحلون محلهم. وكانت المجلات فى معظمها تعبر عن أهل العمامة أكثر منها عن الدين بأى معنى حقيقى للكلمة. وكانت معادية للأجانب، وضد الغرب عادة، وضد المسيحية غالبًا، وتقوم بمعالجة معظم مناقشاتها بطريقة فجة وأسلوب سياسى عنيف. على سبيل المثال، كانت المقالات المنشورة عن الهند، التى ظهرت من حين لآخر، فى إطار الأمة تقوم بتوزيع المنشورات الطائفية، وقد أظهرت عدم الوعى بالمشاكل والاتجاهات الدينية المهمة جدا فى النظام الإسلامى بالهند وباكستان. كان معظم محتوياتها يتكون من علوم الدفاع عن الدين الإسلامى وما لحق به من تشويه للقيم الإسلامية الحقيقية التى أعيد صياغتها فى شكل جديد مع المفاهيم الغربية المهيمنة: من الرومانسية التاريخية فى عرض الماضى الإسلامى البعيد والقريب، وعقدة النقص التى تدفع المسلمين للاستفادة من الملاحظات العابرة لأحد الغربيين فى مدح الإسلام وتضخيم أهميته خلف أى سبب من الأسباب. توجد النظرة الرومانسية للتاريخ فى الدول الإسلامية الأخرى، حيث يسعى المفكرون المسلمون بشكل لا داعى له، لتبرير حضارتهم الخاصة

وفق الشروط الغربية. ففى تركيا هناك بعض المغايرات المبتكرة، على سبيل المثال، كما فى المحاولات الموازية لإظهار أن العلماء العثمانيين كانوا كماليين وجمهوريين جيدين حقا، وأن كمال نفسه كان مسلمًا صالحًا ومخلصًا.

وأحيانا فقط يجد المرء محاولة جادة لمواجهة مشكلات الإسلام فى العالم الحديث ودور الإسلام فى الدولة الحديثة. حيث تنبع الأفكار أساسًا من مصدرين، وهما المصلحون الهنديون والمصريون فى القرن التاسع عشر. وبعد أحمد حمدى آفسكى، آخر رئيس لرئاسة الشئون الدينية، وعمر رضا، وهو أحد الصحفيين الدينيين الأكثر نشاطًا، وكلاهما من العلماء الذين يتقنون العربية والإنجليزية إتقانًا تامًا، وقاموا بترجمة الكتب من المصادر الموجودة فى كلا اللغتين.

ومع ذلك، ليس من السهل تقييم الدور السياسى لهذا الإحياء الدينى فى تركيا الحديثة. ومع استعادة حرية الرأى أصبح الإسلام بالضرورة قضية سياسية مرة أخرى، وقاد الخوف من تقديم ميزة دعم دينى إلى الجانب الآخر، كلا الحزبين الرئيسيين لتقديم التسامح على الأقل، وغالبا من أجل تشجيع هذه الحركة. فى الوقت نفسه يبدو أن الحزبين الجمهورى والديمقراطى كانا حريصين على حد سواء على إبقائه ضمن الحدود. ولم يكن مسموحًا بأى تدخل فى الشئون التى تعتبرها الحكومة حيوية. كانت الطرق الصوفية لا تزال محتجزة خاضعة تحت المراقبة، ولم يتم استعادة الأوقاف. وعلى الرغم من أن بعض المتطرفين قد طالبوا بمثل هذه التغييرات بالعودة إلى الأبجدية العربية أو إلغاء التشريع الاجتماعى للجمهورية، فلم تكن هذه الطلبات تخضع لدراسة جدية. وفى الوقت نفسه كان من الواضح أن قوة الإحياء الدينى تسير على هذا النحو، ولم يكن من الممكن لأى حزب ديمقراطى فى تركيا أن يتجرأ على تجاهله، أو ربما معارضته. وإذا كان الإحياء قد استمر فى النمو قوة وزخمًا، فإنه لم يكن من المستحيل أن تتعرض حتى هذه الإصلاحات إلى الخطر.

ما العناصر التى تؤيد الإحياء الدينى؟ من عام ١٩٢٤ لم يكن الدين عاملاً سياسيًا صريحًا فى تركيا، ولم تكن قوته الحقيقية وأسس دعمه معروفة جيدًا. ويبدو أن المفكرين

الشباب، الذين تعلموا فى المدارس والجامعات فى العهد الجمهورى، مع بعض الاستثناءات، لم يتأثروا كثيرًا به، ونظروا إليه بمشاعر متنوعة تتراوح بين انفعال وازدراء. كان الحزب المعارض الرئيسى له موجود فى الجامعات. ولكن يجب ألا تضلنا كراهيتهم للنموذج الحالى وقيادة رجال الدين الرجعية، إلى التفكير فى أنهم كارهون للإسلام نفسه. فالإسلام عنصر ضارب جذوره بعمق شديد فى الهوية القومية التركية إلى حد أنه لا يمكن أن يُلْقى جانبًا بسهولة، وربما ما زالت هناك ردود فعل كبيرة، كشكل من أشكال الإيمان الأكثر ملاءمة للمثقفين القوميين.

والموظفون، بوصفهم طبقة، لديهم حساسية فائقة إزاء التغيرات التى طرأت على اتجاه الريح. ففى الخدمة المدنية، وفى الجيش وحتى فى البرلمان، أصبح التدين «موضة» وبينما لم يكن الجميع يحبذون البرنامج الكامل للرجعيين، شعر عديد منهم بأن الاستعادة الجزئية والممارسة الدينية الإسلامية كانت ضرورية لصحة الشعب التركى لأسباب أخلاقية ودينية على السواء. وكان الفلاحون لا يزالون متدينين كما كانوا دائمًا. بالنسبة لهم لم تكن هناك مسألة إحياء، والفرق الوحيد هو أنهم تمكنوا من التعبير عن مشاعرهم الدينية آنذاك بصورة أكثر صراحة.

ربما يكون أحد أقوى عناصر دعم الإحياء هى الطبقة المعروفة فى تركيا باسم «أصناف» أى الحرفيون وأصحاب المحال التجارية الصغيرة فى المدن، وكان هؤلاء عادة متعصبين للغاية، وهم مثل الفلاحين، كثيرون منهم مرتبطون بطريقة أو بأخرى من الطرق الصوفية، وأخيرا اهتمت طبقة التجار باتخاذ أى نمط من الأنماط الإضافية للتأمين ضد الشيوعية، وكان لديهم طقوس خاصة بتقاليد دينية، على الأقل خارج حدود المدن.

وقد أدت المناقشات حول مدى كون الإحياء الدينى ضمانا ضد الشيوعية. وغالبا ما يساق الاتهام، فى الأوساط العلمانية. بأن إحياء الدين الصوفى، على الأقل على المستوى الشعبى، كان بإيحاء من المحرضين الشيوعيين. ولم تكن الطرق الصوفية الأناضولية فى الماضى غريبة على شكل من الشيوعية الدينية البدائية التى ربما استفاد منها الدعاة المهرة فى استغلالها لأغراض سياسية. وتوضح التطورات التى حدثت فى البلدان الإسلامية

الأخرى أن الشيوعية لم تكن مهيأة لتتعاون مع حركات التطرف الشامل، فتظهر وتقدم أفضل الفرص لتقويض النظام القائم. إلى أى مدى كان يحدث هذا فى تركيا، هذا هو ما يخمنه أى شخص، على الرغم من جذور انعدام الثقة التركية، بصورة مجملة قديمًا وعميقًا، تجاه التوسع الروسى الذى يجعل تركيا تربة صالحة للبذور الشيوعية بشكل كبير.

كان قادة الصحوة الدينية أساسًا هم من رجال الجيل الأكبر سنًا، من الباقين على قيد الحياة فى عهد تركيا الفتاة. ويبدو أنهم قاموا بتجنيد عدد قليل جدا من الشباب لمصلحتهم، وادعى كثير من المثقفين العلمانيين أنه لا توجد نهضة دينية حقيقية على الإطلاق، لكنها كانت مجرد إعادة تأكيد على المشاعر من جانب بعض الناس الذين كان عليهم أن يحتفظوا بها خفية، لمدة طويلة من الوقت واستطاعوا أن يعلنوها جهرًا. وقالوا إن الحركة سوف تموت مع الجيل الذى تبناها، وأنها لم تكن شيئا سوى معنى عابر.

من الصعب قبول وجهة النظر هذه. فالإسلام له جذور عميقة فى صفوف الشعب التركى. وكانت الإمبراطورية العثمانية منذ تأسيسها وحتى سقوطها، دولة مكرسة للنهوض أو الدفاع عن السلطة والدين الإسلامى. وكان الإسلام قد نفذ فى الفكر التركى والحياة والأدب نفوذًا تاما من خلال التقاليد الموروثة للثقافات الإسلامية الكلاسيكية، والتى رغم تحولها إلى شىء جديد ومميز، ما زالت إسلامية فى أساسها[٣٦].

من المحتمل أنه كان يعتقد بعد قرن من التغريب أن تركيا قد شهدت تغيرات هائلة، بدرجة أكبر من أن يتمكن أى مراقب خارجى رؤيتها. ولكن الجذور الإسلامية للحياة والثقافة التركية العميقة كانت حية وما زالت تمثل الهوية الأساسية للترك والمسلمين فى تركيا دون منازع. إن عودة ظهور الإسلام بعد فاصل زمنى طويل هو بمثابة استجابة لحاجة وطنية عميقة، وتوضح النوبات من الانفجارات العرضية للطرق الصوفية. وهى أكثر بكثير من استعادة محدودة للإسلام الرسمى ومدى فعالية القوة التى كانت توجهها من تحت السطح.

كان المسار الذى سيتبعه الإيحاء ما زال غير واضح. وإذا كانت ردود الأفعال البسيطة قد استمرت فى طريقها، فلسوف يتم التراجع عن الكثير من الأعمال التى تمت فى أثناء

القرن الماضى، وستنزلق تركيا مرة أخرى فى الظلام الذى ظهرت منه بشكل مؤلم للغاية لكن ليس هذا هو السبيل الوحيد، ولا الأكثر احتمالا. فقد ظهر فى تركيا، كما هو الحال فى البلدان الإسلامية الأخرى، أولئك الذين يتكلمون وهم يحدوهم الأمل فى تحقيق «توليفة من أفضل عناصر الغرب والشرق». هذا هو الأمل العظيم - ذلك أن صراع الحضارات فى التاريخ لا ينتهى عادة بتزاوج أفضل العناصر المختارة، وإنما بالأحرى فى تعايش مختلط ما بين الجيد والسيئ والمعتدل على حد سواء. وربما يعثر الشعب التركى، من خلال ممارسته الإحساس العام السليم العملى وقوى الارتجال، على حل وسط عملى بين الإسلام والحداثة التى تمكنهم دونما صراع، من متابعة مسار آبائهم نحو الحرية والتقدم وسبيل أجدادهم نحو الله.

الخط واللغة (٣٧)

وفقا لمذهب كان قد أتى إلى تركيا من بلاد فارس فى نهاية القرن الرابع عشر، وتبنته الطريقة الصوفية البكتاشية، تكون صورة الله وجه الإنسان، هو اللغة، واللغة يعبر عنها بالحروف الثمانية والعشرين فى الكتابة العربية، والتى تحتوى بالتالى على جميع أسرار الله والإنسان والخلود.

لايذهب المسلمون السنة بعيدًا عما يقول «الحروفيون»، وهو الاسم الذى أطلق على أتباع هذه التعاليم، فى تقديسهم للكتابة العربية. وكانوا مع ذلك، يضفون قداسة خاصة على اللغة والكتابة التى نزل بها القرآن. والنص القرآنى بالنسبة للمؤمن، بما فى ذلك الخط الذى كُتب به، نص غير مخلوق وأبدى وإلهى، ولا توجد داخل المساجد أية لوحات أو نحت تشخيصى، والتى يشوبها حرمة التشبه بعبادة الأصنام وتأليهها، وبدلاً منها يحتل الخط مكانه فى المساجد. وتستند هذه الزخرفة الداخلية للمساجد على الاستخدام المكثف للغة العربية، وكتابة أسماء الله، والنبى، والخلفاء الأوائل، والعقيدة الإسلامية، وآيات أو سور كاملة من القرآن الكريم. ويستخدم العديد من الخطوط المختلفة للكتابة، وبأيدى كبار أساتذة فن الخط، أبدعت جمالاً معقدًا ومبهمًا، ومن الصعوبة بمكان أن ينبض هذا الجمال

بداخل إنسان ترعرع فى ظل التقاليد الغربية. والنص القرآنى بالنسبة للمسلمين مقدس حرفيا ؛ وكتابته أو قراءته فى حد ذاتها عمل من أعمال العبادة. هذه النصوص المزخرفة تراتيل ورموز الإيمان الإسلامى، ومفتاح فهم كل من التدين الإسلامى وعلم الجمال الإسلامى.

فى كثير من المجتمعات هناك صلة وثيقة بين الدين والكتابة، وهو أكثر وضوحًا فى العالم العثمانى منه فى أى مكان آخر. إن لغة السلاف فى الجنوب تكتب بالحروف اللاتينية على يد الكروات الكاثوليك، وفى اللغة السيريالية على يد الصرب الأرثونكس. وفى سوريا كتبت اللغة العربية المشتركة فى النص العربى على يد المسلمين، وفى الكتابة السريانية على يد المسيحيين، وفى الكتابة العربية على يد اليهود. كتب المسلمون الناطقون باللغة اليونانية فى كريت اللغة اليونانية بالحروف العربية، بينما كتب المسيحيون الناطقون باللغة التركية فى الأناضول اللغة التركية بالحروف اليونانية أو الأرمينية، وفقًا لكنيستهم. وكانت الكتابة، وليست اللغة، العلامة الواضحة والمميزة بين المسلم والكافر.

لم تكن اللغة التركية دائمًا بالحروف العربية. فأقدم الكتابات التركية المعروفة بنقوش أورخون المدونة فى القرن السابع الميلادى، كُتبت بحروف رونية، وخلال القرنين الثامن والتاسع ظهرت الأبجدية الأويغورية، وهى من الأصل السامى الشمالى، لينتشر استخدامها على نطاق واسع فى آسيا الوسطى. ومع ذلك، ومع دخولهم إلى الإسلام، فإن الأتراك قد اعتمدوا الكتابة العربية، مثل جميع الشعوب الإسلامية الأخرى من غرب أفريقيا إلى إندونيسيا. وبحلول بداية القرن الحالى، كانوا قد استخدموها لكى ينهوا بها ألفية، وتركت كل الأنواع الأخرى من الكتابة منذ فترة طويلة.

وعلى الرغم من ملاءمة الأبجدية العربية للغة العربية على نحو جدير بالإعجاب، فإنها لا تلائم اللغة التركية بشكل خاص. وعلى الرغم من أن اللغة التركية تحتوى العديد من الكلمات المستعارة من اللغة العربية والفارسية، فلا يزال هيكلها الأساسى يختلف كثيرا عن كلا اللغتين على حد سواء، إضافة إلى وجود طائفة من الأشكال والأصوات فى الكتابة العربية غير قادرة على التعبير، وعلى أية حال فإن الكتابة العربية هى فى حد ذاتها غير

سهلة التعلم، وتوجد فى العثمانية التركية صعوبات تجمعت فى زيادة الفجوة بين التهجى والتلفظ بصورة أكبر حتى من اللغة الإنجليزية.

لم تقتصر صعوبة التركية العثمانية فى الكتابة التى كتبت بها. فاللغة نفسها أصبحت ثقيلة ومصطنعة، ولم تنحصر الاستعارة فى الكلمات فحسب، وإنما شملت العبارات بل وحتى الجمل الكاملة من الفارسية والعربية. وقد كانت العثمانية التركية فى أفضل أيامها أداة رائعة للتعبير ووسيلة جديرة بحضارة الإمبراطورية، ولكن فى أوقات لاحقة، صارت بين أيدى الكاتبين غير البارعين ثقيلة وغير مرنة، وملتوية بشكل غير معقول. وفى الاستعمال الرسمى، تطور أسلوب مركب ومعقد، ومفعم بالإشارة والألغاز، وبحلول القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر، كان النثر العثمانى بشكل عام قد تحول إلى مجرد كلام منمق، فقد صارت مساحات شاسعة من بناء الجملة ملتوية بشكل مبالغ فيه حيث يتوه غدير المعانى الرقيق فى برية من الكلمات غير المألوفة.

ما دامت كانت لغزًا مميزًا، ومنحة من النخب الحاكمة والدينية، فلم تكن هذه الصعوبات مهمة إلى حد كبير - بل على العكس من ذلك، فقد ساعدت على الحد منها وتقييدها وزيادة هيبة اللغة. لكن تأثير التغريب والتحديث فى القرن التاسع عشر أثار مشكلات جديدة قدمت لها الأيديولوجيات الليبرالية والوطنية إجابات جديدة. كانت الكتابة واللغة العثمانية تعانى من النقص وسيلة للتعليم الحديث للمعارف والأفكار الحديثة، وقد صارت الطبقة المتوسطة العلمانية الجديدة فى المناطق الحضرية من الموظفين والضباط والمحامين والصحفيين والإعلاميين والسياسيين، متلهفين وبدأ صبرهم ينفد من التأخير والقيود التى فرضتها عليهم لغتهم.

ويبدو أن أول من رفع مسألة الإصلاح فى الكتابة هو «محمد منيف باشا» (١٨٢٨-١٩١٠)، وهو داعية تركى وموظف حكومى، كان يتمتع بالنشاط ولا سيما فى ترجمة ونشر المؤلفات العلمية الغربية وعلم الأدب. وفى مايو ١٨٦٢، وفى خطاب موجه إلى «الجمعية العلمية العثمانية» المؤسسة حديثًا، أثار مسألة إصلاح الأبجدية، باعتبارها من الأولويات اللازمة للنهوض ونشر العلم. كان من الصعب تدريس قواعد الإملاء العثمانى،

ومن الصعب تعلمها ؛ والأسوأ من ذلك، أنها ما زالت غير دقيقة وغامضة، ويمكن أن تضلل القارئ بسهولة بدلا من أن تعلمه. وكانت غير ملائمة للصحافة والطباعة، وهى أقوى أداة لنشر المعرفة، وبالمقارنة بالأبجدية الغربية، ستكون مكلفة وغير فعالة، وتحتاج إلى ضعفين أو ثلاثة أضعاف من عدد الأحرف، ولمواجهة هذه الصعوبات اقترح منيف باشا إصلاح الطباعة العربية(٢٨).

وبعد أربعة عشر شهرًا، قدم :آخوندرزاده فتح علىّ مقترحًا آخر للإصلاح الطباعى، وهو تركى من أذربيجان، وكان ترجمانًا شرقيا للحاكم الروسى فى القوقاز. جاء فتح علىّ إلى إستنبول وعرض على السلطان خطة أبجدية منقحة لاستبدال الحروف العربية العادية التى تستخدمها الشعوب المسلمة. وأحيل اقتراحه من قبل الصدارة العظمى للجمعية العلمية العثمانية للنظر فيها. اعترفت الجمعية، فى تقريرها بواقع المشكلة، ولكنها لم تكن تستطيع أن توصى بقبول مقترحات فتح علىّ حلاً للمشكلة(٢٩).

فى عام ١٩٦٩ أصبحت المسألة مثار جدل عام. ونشر العثمانيون الشبان المنفيون فى لندن، مقالاً فى صحيفة حريت، وانتقدوا بشدة تعليم الأطفال فى المدارس التركية. فبينما كان الأطفال الأرمن واليونان واليهود فى مدارسهم الأبرشية يتعلمون قراءة الصحف والرسائل فى غضون ستة أشهر، وكتابة الرسائل فى غضون عام، كان الأطفال المسلمون يدرسون لسنوات عديدة دون أن يتمكنوا من قراءة الصحف، بل إن معلميهم كانوا عادة غير قادرين على كتابة رسالة مقبولة. يقول كاتب المقال «إن الخطأ، لم يكن فى الأطفال، الذين لا يفتقرون إلى الذكاء الطبيعى، ولكن فى نظام التعليم برمته».

أثارت هذه المقالة ردود فعل مثيرة للاهتمام من «مالكوم خان» السفير الإيرانى لدى الباب العالى. وقال فى رسالة مكتوبة باللغة الفارسية لمحررى صحيفة حريت، إنه يوافق على أن نظام التعليم الإسلامى سيئ، ولكنه يضع اللوم الرئيسى على الكتابة العربية، واستمرار استخدامها مما يجعل من المستحيل القيام بتعليم كاف، ومنع المسلمين من تحقيق مستوى الحضارة الأوروبية. لقد لمس مالكوم خان أن الأسباب الجذرية الكامنة جميعها فى الضعف والفقر وانعدام الأمن والطغيان والظلم فى أراضى المسلمين، كل ذلك سببه قصور الأبجدية العربية.

أقر نامق كمال فى رده على مالكوم خان، والذى نشر فى صحيفة حريت، بأن سبب العلل فى تركيا هو المعرفة، ولكن لا يمكن أن نوافق على أن نلقى باللوم كله على عدم كفاية الأبجدية. ومع ذلك، يشير إلى عدم انتظام الكتابة فى اللغة الإنجليزية وغموضها مثل اللغة التركية، ولكن فى إنجلترا وأمريكا من النادر جدا وجود الأمية. ومن ناحية أخرى يتمتع الإسبان بكتابة صوتية أقل بكثير من مستوى التعليم فى اللغة الإنجليزية أو الأمريكية. على أية حال، يقول كمال، لا يمكن التغلب على الصعوبات العملية لتغيير الكتابة. وفى رسالة مكتوبة فى عام ١٨٧٨، قدم نامق كمال بعض الأفكار حول إمكانية كتابة التركية بحروف لاتينية. ومن بين الاعتراضات على اعتماد الأبجدية اللاتينية صعوبة تعبير الحروف العربية عنها، وعدم مناسبة الكتابة من اليسار إلى اليمين (بالنسبة لنا، فإنه سيكون مثل ارتداء سراويل ضيقة جدًا يصعب معها الانحناء عند الركبة)، وعدم وجود علاقة ما بين إصلاح الأبجدية والاهتمام بالمشكلات التعليمية الكبرى. إن الحاجة ماسة حقا إلى بعض الإصلاح، كإجراء عملى، ولكن يجب أن يتخذ شكلاً بتعديل الحروف العربية، وليس بالتخلى عنها[٤٠].

واستمرت مسألة إصلاح الكتابة العربية التى أثيرت من وقت لآخر، وخاصة فيما يتعلق بالطباعة. وظهر خلال الحرب العالمية الأولى جانب آخر من المشكلة، وهو صعوبة الاتصالات العسكرية التى هى وسيلة يحوطها بالغموض والخطأ. بل ذهب أنور باشا، وزير الحربية إلى حد وضع كتابة عربية معدلة، ليتم استخدامها من قِبَل الضباط الترك فى إرسال رسائل مكتوبة بخط اليد. ولم يكن لمثل هذه المحاولات وغيرها أى أثر يذكر، وحتى نهاية الدولة العثمانية كانت الكتابة العربية ما زالت فى وضع سيادى دون منازع [٤١].

وبينما قدمت حركة إصلاح الأبجدية سلسلة من البدايات الخاطئة، كانت محاولات التبسيط اللغوى والأسلوبى قد حققت نتائج أكثر إيجابية. ففى القرن الخامس عشر كانت هناك حقا حركة أدبية لصالح «تبسيط اللغة التركية» من أجل وقف تدفق الكلمات العربية والفارسية والعبارات فى الاستخدام التركى[٤٢]. غير أنه لم يكن للحركة أثر يذكر، وزاد التدفق حتى صار تيارات من الفيضانات.

بدأت مرحلة جديدة فى القرن التاسع عشر. وكان من بين المصلحين رئيس الكتَّاب عاكف باشا[٤٣]. وهو صاحب اتجاه محافظ فى السياسة، ويجهل تماما اللغات الأوربية وآدابها، ومع ذلك افتتح ثورة أدبية. وحاول الكتابة بأسلوب أكثر سهولة وطبيعية ومباشرة، متخليا عن الأسلوب المعقد و «الأسلوب البيروقراطى» الذى أصبح معتادًا فى مكاتب الحكومة العثمانية. وأعقب هذا النموذج محاولات أخرى وقام آخرون بتطويرها، وفى كتابات النصف الثانى من القرن التاسع عشر، نجد كاتبًا مثل جودت باشا كنموذج واضح للنشر العثمانى الرائع.

ومع ذلك، ظلت اللغة المكتوبة حتى فى هذا النموذج بعيدة عن كلام الناس، وغير مفهومة إلى حد كبير بالنسبة لعامة الناس. وفضلا عن ذلك، لم يتأثر الكثير من الموظفين بهذا النمط الجديد، واستمروا يكتبون أوامرهم ومذكراتهم بأسلوب قديم غامض غير مفهوم ومطول. وأقدم ضيا باشا على هجوم أكثر تشددًا على النمط القديم فى عام ١٨٦٨، غير أنه فى هذه المرة كان الهجوم مصحوبًا بميول سياسية ووطنية وديمقراطية على حد سواء. وفى مقالة شهيرة بعنوان «الشعر والإنشاء» كتبها فى فترة منفاه فى لندن، يهاجم ضيا أدب البلاط العثمانى الكلاسيكى المصطنع والغريب، وهو مزيج من التقليد والنسخ من الأصلين العربى والفارسى. كان ينبغى على الكتاب الأتراك أن يتحولوا بدلاً منه، تجاه الأدب الشعبى التركى المهمل، فهو أدب أصيل، حيث سيجدون العبقرية الحقيقية واللغة الحقيقية لشعوبهم. ظلت نفس اللغة الغامضة والمصطنعة مستخدمة فى المكاتب الحكومية. ويكمن هذا بسبب الظلم والطغيان. من الضمانات الأساسية الخاصة بحقوق الشعب أن يكون قادرًا على فهم لغة القوانين والأوامر الإدارية. ومن ثم سوف يكون قادرا فى الحال على إدراك حقوقه وإدانة أى انتهاك يتعرض له.

«فى يومنا هذا، فإذا قرأت الأوامر والتعليمات المعلنة رسميا بصوت عال فى وجود عامة الناس، فهل يمكن أن نفهم منها شيئًا ؟ وهل هذه الوثائق تصدر فقط لأولئك الذين برعوا فى فن الكتابة، أم أنه من الممكن أن يفهم عامة الناس أوامر الحكومة؟ أصدرت الحكومة تعليمات تجارية للجميع، وهناك أوامر وتعليمات متعلقة بالعشور والضرائب وما شابه، ولكن دع عامة الناس فى الأناضول أو الروميللى يسألون عنها، وسيتبين أن هؤلاء

التعساء ليست لديهم أدنى فكرة عنها. وهذا هو السبب فى أن الناس فى بلدنا حتى الآن لا يعرفون ما هى التنظيمات أو ما الاصلاحات التى أنجزها النظام الجديد، ومن ثم، بقى فى السلطة فى معظم الأماكن الأعيان المحليون والولاة والمسئولون الظالمون، وكانوا يسيئون معاملتهم بأسوأ معاملة خشنة وفق أصول الظلم التى كانت تجرى قبل التنظيمات، دون أن يتمكنوا من أن يخبروا أحدًا بمشكلتهم. ومن ناحية أخرى، يقوم عامة الناس فى فرنسا وإنجلترا بالمطالبة بحقوقهم على الفور إذا انتهك أحد المسئولين ولو جزئيا القانون القائم؛ وذلك لأن القوانين مكتوبة بلغة يفهمها الناس ويبلغونها لكل شخص حسب الأصول»[٤٤].

لقيت الحجج التى ساقها ضيا باشا العديد من المؤيدين، وبشكل أخص فى دعوته إلى لغة أكثر وطنية. وبدأت كتب النحو والمعاجم تظهر، وقد أشار مؤلف أحد هذه الكتب، والذى نشر فى عام ١٨٤٧، إلى اللغة بقوله اللغة التركية بدلاً من اللغة العثمانية كما كانت مستخدمة من قبل. وبينما أسقط عدد من الكلمات العربية والفارسية من القواميس، والتى لم تبلغ قط حد الاستخدام العام سابقًا، أدخلت حينذاك فى القواميس والأعمال الأدبية، الكلمات التركية والتعبيرات المنتشرة التى كانت ممنوعة من القواميس من قبل. وقد استخدمت الكلمات الفارسية والكلمات العربية آنذاك وفقا لقواعد اللغة التركية، وليس كما حدث فى السابق، وفقًا للقواعد النحوية فى لغاتها الأصلية. ومن ثم، لم يعد استخدام العثمانية الصحيحة يرتكز على ثلاث مجموعات من قواعد الصرف والنحو. وما يلفت النظر أكثر، أن بعض الدعاة للنزعة القومية الجديدة، بدأوا يشيرون إلى الصلات بين العثمانية التركية واللغات التركية فى الشرق، ويبدون مقترحاتهم بوجوب اقتراض التغييرات الجديدة منها، بدلاً من اللغة العربية أو الفارسية[٤٥].

وبشكل عام، وجد المصلحون اللغويون والأسلوبيون فى القرن التاسع عشر، أنه من الأسهل وضع نظريات أكثر من تطبيقها. ويعد مقال ضياء باشا، الذى أشرنا إليه من قبل، مثالاً جيدًا على الأسلوب المصطنع والأعجمى الذى يدينه، وهناك عدد قليل من الكتاب الذين برعوا فى الكتابة بتركية بسيطة وشعبية التى اتخذوها نموذجًا يحتذى. ولا يزال الكثير من الكلمات ذات الأصول الأجنبية تتسرب إلى اللغة، ففى القرن التاسع عشر تحول الكتاب إلى اللغة العربية والفارسية؛ بالطريقة نفسها التى تحولت بها أوربا إلى اللغة اللاتينية

واليونانية، باعتباره مخزنًا احتياطيا من الجذور التى يمكن أن تشكل منه المصطلحات الجديدة.

وبالفعل، لعبت أوائل الصحف التركية خلال القرن التاسع عشر دورًا مهما فى خلق أسلوب نثر تركى جديد أكثر بساطة. بعد ثورة عام ١٩٠٨ زاد دور الصحافة بشكل كبير. وكان حكام الدولة الثورية حريصين على أن يفهمهم الأتراك وغير الأتراك، فى الداخل والخارج. وقبل كل شيء، كانوا حريصين على نقل رسائلهم إلى الجنود الأتراك البسطاء الذين استندوا على قوتهم والذين كانت هناك منافسة خطيرة على ولائهم من أصحاب المصالح.

قدم حكم تركيا الفتاة الذى استمر عقدًا من الزمان، دفعة كبيرة نحو تطوير بساطة اللغة التركية. لقد احتاج الكفاح المتكرر للسلطة، سواءً الانتخابية والغوغائية، أو العسكرية، إلى استخدام سريع وفعال لوسائل إعلام جديدة للمعلومات. وقد انبثق عن سلسلة الحروب التى شارك فيها النظام الجديد، مطلب مختلف من أجل الاتصال البسيط والدقيق، ولكنه كان غير قوى. وقد لعبت الصحافة والطباعة والبرق على حد سواء دورًا عظيمًا فى تبسيط اللغة التركية. وقد أصدر الكتاب الذين ظهروا فى الفترة من عام ١٩١١، وأصدروا مجلة أدبية فى سالونيك تسمى (الأقلام الشابة) ووضعوا قواعد من أجل تنقية الأسلوب، ولكن ليس تنقية خالصة تمامًا. بل ولعبت البيروقراطية دورها، وذلك باستخدام الأسلوب الجديد والمبسط فى أوامرها ولوائحها. ومع حلول نهاية الإمبراطورية العثمانية، كان قد ماتت أصول القلم العثمانى العالى. وقد حل محله تعبير مرن وحى، يستند على اللغة المنطوقة من الطبقات المثقفة فى العاصمة. وما زالت تتضمن، مع ذلك، مفردات هائلة من الكلمات العربية والفارسية ؛ وعلى الرغم من تبسيطها إلى حد كبير ما زالت بعيدة عن لهجة عامة الناس.

يبدو أن فكرة الكتابة بالأحرف اللاتينية قد ظهرت فى وقت مبكر جدا فى تاريخ الدولة الكمالية. وتمت مناقشتها فى المؤتمر الاقتصادى فى أزمير فى عام ١٩٢٢، عندما تم تقديم اقتراح باعتماد الأبجدية اللاتينية ومناقشتها. وقوبل بالرفض فى ٢ مارس ١٩٢٣.

وجرت محاولة لإثارة المسألة فى مجلس الأمة الكبير فى العام التالى، ولكنها باءت بالفشل أيضًا.

فى تلك الأثناء، اتخذت إجراءات حاسمة بين الشعوب الناطقة بالتركية شرق الحدود التركية. وبالفعل أجريت فى عام ١٩٢١-١٩٢٢ فى أذربيجان وشمال القوقاز، محاولة تجريبية للكتابة بالأبجدية اللاتينية، وفى يوليو ١٩٢٢ أفادت التقارير بأنه قد تم تسليم المذكرة الخاصة بالكتابة بالحروف اللاتينية من حكومة آذربيجان إلى أنقرة. وفى ١ مايو ١٩٢٥ وبقرار من مجلس الأعلى السوفيتى فى آذربيجان، اعتمدت الأبجدية اللاتينية أبجدية رسمية للغة التركية الآذرية. وفى ربيع عام ١٩٢٦ انعقد مؤتمر المهتمين بالدراسات التركية فى باكو، تحت رعاية الاتحاد السوفيتى. وكان أحد قراراته إدخال الأبجدية اللاتينية بدلا من الحروف العربية فى اللغات التركية فى الاتحاد السوفيتى، وفى السنوات التالية تم قبول عدد من الكتابات اللاتينية المختلفة فى آسيا الوسطى[٤٦].

كان أحد أهداف هذه السياسة السوفيتية من الكتابة بالحروف اللاتينية، الحد من نفوذ الإسلام، وهدف آخر لا شك فيه قطع الاتصال بين أتراك الاتحاد السوفيتى وأتراك تركيا، الذين ما زالوا يستخدمون الخط العربى. لقد أغرى الفكر المعارض، وهو الذى يحافظ على الاتصال بين مختلف الشعوب التركية، بعض القوميين الترك لتفضيل اعتماد الحروف اللاتينية فى تركيا. وعندما تم هذا الأمر فى نهاية المطاف، خالفوا الروس مرة أخرى وقاموا بإلغاء الكتابة اللاتينية وأدخلوا السيريالية، وبالتالى تم إعادة فتح الفجوة بين الأتراك السوفييت وتركيا.

على أية حال ظل هذا الوضع قائمًا فى المستقبل. ففى عام ١٩٢٥- ١٩٢٨ كان الأذربيجانيون المنفيون فى تركيا يندفعون بنشاط تام من أجل الحث على استخدام الكتابة بالحروف اللاتينية فى اللغة التركية، وهم يأملون فى إنقاذ وطنهم من العزلة التامة. لقد تلاءمت فكرة الكتابة بالحروف اللاتينية كحاجز ضد الإمبراطورية العثمانية أكثر منه حلقة وصل مع جمهورية أذربيجان وكان يبدو أنه من خلال تعلم أبجدية جديدة ونسيان الأبجدية القديمة، يمكن دفن الماضى ونسيانه، واستحداث جيل جديد، متفتح فقط على مثل هذه الأفكار التى تصاغ بلغة تركية جديدة مكتوبة بحروف لاتينية.

اعتُمدت الأبجدية الجديدة رسميا فى نوفمبر ١٩٢٨، ومنعت الأبجدية العربية القديمة من السنة الجديدة. من الواضح أن إقامة هذا الحاجز العظيم ضد الماضى قد خلق فرصة جديدة وغير مسبوقة للإصلاح اللغوى، ويبدو أنه كانت هناك منذ البداية نية واضحة لاستغلاله [٤٧].

ومع ذلك لم تكن أولى الإجراءات العملية قد اتخذت حتى عام ١٩٣٢. ففى ١٢ يوليو من ذلك العام، انعقد المجمع اللغوى التركى بأمر من مصطفى كمال[٤٨]، وكانت مهمته استخراج الجمال الحقيقى وثراء اللغة التركية والارتقاء بها إلى مرتبة عالية بين لغات العالم التى تستحقها[٤٩] وكان الأمر مرتبًا وكأنه عملية عسكرية، وعينت سلسلة من اللجان لتنظيم وتوجيه الهجوم على مختلف قطاعات علم اللغة والاشتقاقات وقواعد اللغة والمصطلحات والمعاجم، وما شابه ذلك.

وفى غضون شهرين كان المجمع مستعدًا للقيام بهجوم عام. وفى سبتمبر ١٩٣٢ اجتمع أول مؤتمر عن اللغة التركية فى قصر طولمه باغجه، وبحضور مصطفى كمال نفسه. ونشرت على نطاق واسع وقائع المؤتمر، وخلال الأشهر التالية أكدت عدة قرارات وتوجيهات، على تأييد الحكومة ودعمها لقراراته. وكانت المهمة الرئيسية للمجمع، بجانب العمل العلمى والبحث والنشر والتأليف، تبسيط وتنقية اللغة التركية. لم تكن الفكرة جديدة، ولكن كان الجديد حقا نطاق الإصلاح وحجمه وطريقته، لم يكن أى من الرواد السابقين قد حملوا على الإطلاق إصلاحًا جذريًا، كالذى قام به المجمع بدعم من الحكومة وتعهدها له[٥٠].

كانت المهمة الأولى الانتهاء من العملية التى بدأها بالفعل فى وقت سابق الإصلاحيون الأدباء، وهى التقليل والتصفية النهائية لأشكال النحو والصرف والقواعد العربية والفارسية، التى كان الكثير منها ما زال جزءا لا يتجزأ من الاستخدام الأدبى التركى. وأعقب ذلك خطوة أكثر راديكالية، وهى تصفية المفردات العربية والفارسية نفسها. لقد بقى الأتراك لأكثر من ١٠٠٠ سنة شعبًا مسلمًا، تقاسم الحضارة الإسلامية المشتركة لمنطقة الشرق الأوسط. كانت اللغة العربية والفارسية هى لغاتها التقليدية، وقدمتا مساهماتهما

متمثلة فى تزويدها بمفرداتهما التى فاقت من حيث الحجم والمضمون ما قدمته اليونانية واللاتينية والعناصر الرومانية إلى اللغة الإنجليزية. كان المصلحون اللغويون السابقون راضين بإزالة التراكيب والكلمات الأجنبية التى كانت نادرة أو مكتسبة بالتعلم أو قديمة. ويعارض المتشددون فى المجمع اللغوى وجود الكلمات العربية والفارسية على هذا النحو، حتى تلك التى تشكل جزءا أساسيا من المفردات الأساسية للأحاديث اليومية التركية. من جهة، كان المجتمع قد أعد ونشر فهرس الكلمات الغريبة، وحكم بإبعادها، ومن جهة أخرى، قامت مجموعات بحثية بجمع وفحص الكلمات التركية البحتة، من اللهجات ومن اللغات التركية الأخرى، ومن النصوص القديمة، لتكون بمثابة بدائل. عندما ينعدم وجود الكلمات المناسبة التى يمكن اكتشافها، أو إحياؤها أو استيرادها، يتم اختراع كلمات جديدة.

بلغ هذا التبادل المخطط فيما بين الشعوب المشتركة فى مفرداتها ومعجمها القاموسى، ذروته خلال السنوات من ١٩٣٣ إلى ١٩٣٤، عندما تزامن مع الحركة العامة للعلمانية والتغريب. ومما له دلالته أن صيحات المطاردة والاحتجاج أطلقت فقط بعد أن أثرت الكلمات الأجنبية على اللغتين العربية والفارسية الإسلاميتين، واللغات الشرقية.

وقد استُبعدت الكلمات ذات الأصل الأوربى، وهى أجنبية كذلك، بل وغادر مع الموتى عدد من الكلمات الجديدة التى استحدثت لملء الفجوات.

كان من المؤكد ضرورة القيام ببعض التشذيب للإسهاب الغزير فى الأسلوب العثمانى المتأخر، ولا ريب أن استخدام جميع العبارات والتعبيرات المقتبسة من العربية والفارسية لم يكن فى الإمكان استمرارها فى لغة لم تلبث أن صارت ألعوبة فى يد كتَّاب الباب العالى وأدباء الديوان، ولكنها أيضًا لم تستطع أن تستمر فى أن تكون لغة للتواصل فى أمة متقدمة وحديثة ومثقفة. كانت هناك حاجة إلى الإصلاح، ولكن لم يكن الجميع ليوافقوا على حكمة ونجاح ما تم إنجازه من إصلاحات. ويبدو أن محاولة الإصلاحيين لتصفية التراكمات التى استغرقت ألف عام من النمو الثقافى، قد بدا فى بعض الأحيان أنه ينتج قصورا فى اللغة بدلا من النقاء، فى حين أن إعادة التخصيص التعسفى للكلمات والمعانى كثيرًا ما كان يؤدى إلى البلبلة والفوضى[٥١].

ولذلك، صدرت فى عام ١٩٣٥ تعليمات جديدة. توقف الاختراع وتفرض كلمات جديدة، ومنح عدد من الكلمات العربية والفارسية المألوفة التى لا غنى عنها، فرصة البقاء مؤقتًا، ولتقديم التبرير النظرى لهذا التراجع، صدرت التعليمات تقول: «لقد انتقل عدد من الكلمات التى تستخدم فى لغتنا والتى كان يعتقد حتى الآن أنها مأخوذة من لغات أجنبية، من التركية فى حقيقة الأمر إلى تلك اللغات» (٥٢). وبعبارة أخرى، حيثما ثبت أن توفير بديل تركى للكلمة الأجنبية غير عملى، فسوف يتولى الأمر علم أصول الكلمات التركية بدلا من ذلك.

لم يحرز هذا النوع من التنظير، وبعض المذاهب الأخرى المشكوك فى صحتها التى انطلقت لتساعده(٥٣)، الكثير من الدعم خارج الدائرة الداخلية للمجمع اللغوى، وقدر لها أن تتلاشى بعد فترة فى غياهب النسيان. ومع ذلك، استمر الإصلاح على الرغم من النكسات العرضية، وحقق انتصارا نهائيا رمزيا عندما ترجم الدستور التركى نفسه إلى لغة تركية «نقية» وصدر فى يناير عام ١٩٤٥(٥٤).

كان هذا هو النصر الأخير للقائمين على تصفية اللغة. فلم تكد مؤازرة مصطفى كمال القوية تتوقف، حتى واجهوا تصاعد موجة من الانتقادات من المعلمين والكتاب والصحفيين والعلماء، الذين احتجوا على ما اعتبروه قصور اللغة وانحطاطها. وقالوا : بل إن الهدف من البساطة قد نسى، واستحدثت لغة اصطناعية جديدة رسمية غامضة وبعيدة عن التركى العادى وتشبه اللغة العثمانية التى استخدمها أسلافهم فى الديوان العالى(٥٥).

فى ديسمبر ١٩٤٩ تبنى المجمع اللغوى، فى مؤتمره السادس، موقفا أكثر اعتدالا بشكل ملحوظ، وحاول أن يضفى على نفسه طابعًا سياسيًا أقل وعلميًا أكثر. وعلى الرغم من أنه لم يتخل فى أعماله اللاحقة تمامًا عن فكرة نقاء اللغة، فقد كان مهتما أكثر من تلك الفكرة بالبساطة(٥٦). وأخيرا، قرر مجلس الأمة الكبير فى ديسمبر ١٩٥٢ بأغلبية ساحقة التخلى عن نسخة الدستور المكتوب بـ «اللغة التركية النقية» وإعادة نشر نسخة دستور عام ١٩٢٤ مرة أخرى.

طرحت هذه الفكرة فى وقت ما زال الإعداد لإصدار النسخة الثالثة من الدستور جاريًا، ويتم تجنب كل ما هو مهجور من النص الدستورى الصادر عام ١٩٢٤ والتصنع فى إصدار عام ١٩٤٥، وسوف يكتب حقًا باللغة الحية المنطوقة فى البلاد. وربما صدر قرار حكيم مفاده أن البرلمان ليس بالمكان الذى يصلح للمناقشات اللغوية، ولا الدستور هو النص المناسب للتجارب الأسلوبية(٥٧).

وعند المقارنة بين نص الدستور عام ١٩٢٤ واللغة التركية الحالية المستخدمة فى مجال الأدب والصحافة، يتضح مدى ما قام به الإصلاح من إنجاز حقًا. تحمل هذه الوثيقة القديمة ذات الخمسة والثلاثين عاما، إلى الترك فى وقتنا الحاضر، بكلماتها وتركيباتها العربية والفارسية العديدة، سمات قديمة بالية، وأغلبها سمات من القرون الوسطى. وعلى الرغم من أنه من المؤكد أنها أكثر وضوحًا من «النسخة التركية النقية» الصادرة عام ١٩٤٥، فإنها تحتوى على العديد من التعبيرات التى عفا عليها الزمن الآن، ومن الضرورى أن تكون موضحة للتلميذ أو الطالب التركى من الجيل الجديد. بل إن الخطاب الشهير الذى ألقاه مصطفى كمال فى أكتوبر ١٩٢٧، كان نصا صعبا وقديمًا، الأمر الذى تطلب الملاحظات والتوضيحات لأطفال تركيا الجديدة. إن اللغة المكتوبة اليوم مختلفة بشكل لا لبس فيه عن تلك التى كانت مستخدمة قبل الإصلاح، والكتب التى صدرت منذ نصف قرن من الزمان، حتى عندما تم تحويلها إلى الرسم الجديد، كانت فى صعوبتها على أى طالب تركى تماثل صعوبة شوسر، أو لانجلاند على الإنجليزى، حاليا.

كان التغيير الرئيسى والمهم حقا جعل اللغة المكتوبة أقرب إلى المنطوقة. وفى جميع البلدان توجد فجوة بين لغة الكلام والكتابة. والتى تختلف عن بعضها البعض فى البنية والأسلوب، وفى قواعد اللغة والمفردات إلى حد ما. كانت توجد فى تركيا العثمانية لغتان مختلفتان، وأى رجل أمى لا يمكن أن يأمل فى فهم نص مكتوب عادى حتى ولو قرئ عليه بصوت عال.

أما فى تركيا الجديدة، فقد سُدت هذه الثغرة. فلغة الكتب والصحف والوثائق الحكومية هى نفس اللغة المحكية، أو على الأقل، لا تختلف كثيرًا عنها بصورة أكبر عما هو

طبيعى فى البلاد العربية. ويمكن للأتراك أن يحكموا بأنفسهم فقط على هذا التغيير فى لغتهم من النواحى العلمية والثقافية. وسوف يتضح للجميع الآثار التربوية والاجتماعية لهذا التحول.

البحث العلمي والعلم

تعد كل هذه التغييرات مهما كانت طرق التعبير وأشكالها، فى التحليل الأخير، تغييرات ثانوية بالقياس إلى ما لا نهاية له من العمليات الأكبر والأكثر صعوبة عند تغيير الأفكار التى تعبر عنها. تعتمد الحضارة الحديثة إلى حد كبير جدا على هذا الإنجاز العلمى الكبير. كيف يتم تبنى واعتماد العلم الأوربى والأسلوب العلمى الأوربى فى تركيا؟

كان التعليم بطبيعة الحال الأداة الرئيسية، ومنذ البداية، أَوْلَى المصلحون الأتراك والمجددون والمتغربون التعليم مكانًا مهما فى مشاريعهم الإصلاحية. وبالرجوع إلى منتصف القرن التاسع عشر جرت المحاولات الأولى لإنشاء جمعية أكاديمية وعلمية من أجل الحث على العلم والثقافة فى الإمبراطورية.

واقترح لأول مرة. إقامة جمعية (جمعية المعرفة) فى عام ١٨٤٥، وأعلن عنها رسميًا عن طريق إصدار إرادة شاهانية فى عام ١٨٥١. ومن الواضح أنها تألفت على غرار الأكاديمية الفرنسية، وتتكون من أربعين عضوًا تركيا وعدد من أعضاء المناظرة بما فى ذلك المستشرقون الأوربيون أمثال: «هامر Hammer وبيانكى Blanchi وردهاوس Redhouse». وشمل برنامجها التشجيع على الآداب والعلوم، والنهوض باللغة التركية. وقد افتتحت رسميًا بخطاب ألقاه مصطفى رشيد باشا، مما يدل على أن الدور الذى قامت به الأكاديمية يتمثل فى تجديد البلاد. ومع ذلك، فقد عرقل عملها عدم الاستقرار السياسى فى ذلك الوقت، وطويت فى صحيفة النسيان فى عام ١٨٦٢ دون أن تحقق شيئًا أكثر من رعاية عدد قليل من الكتب[٥٨].

تأسست (الجمعية العلمية العثمانية) على غرار الجمعية الملكية فى إنجلترا فى عام ١٨٦٠ على يد منيف باشا، وهو خريج غرفة الترجمة، وكان له الكثير من المؤلفات الشخصية وناقلاً للكثير من الكتب. وكان من أهم إنجازاته أنه نشر (مجلة العلوم)، التى كانت أول دورية علمية باللغة التركية. وتحوى مقالات عن التاريخ، والجيولوجيا، والجغرافيا، والفلسفة، فضلا عن العلوم الطبيعية، وقدمت لقرائها صورة واضحة ومشرقة عن الإنجازات الغربية فى هذه المجالات، وأدخلت لهم لغة العلم الحديث، ولعبت دورًا فى تركيا خلال القرن التاسع عشر يشابه الدور الذى قامت به (الموسوعة الكبرى) فى فرنسا خلال القرن الثامن عشر. توقف نشرها خلال وباء الكوليرا فى عام ١٨٦٥، وبعد استئناف قصير استمر بضع سنوات، أغلقها السلطان عبد الحميد فى عام ١٨٨٢[٥٩].

كان تطوير البحث العلمى فى تركيا فيما بعد كبيرًا. فمع التشجيع والدعم من الحكومات المتعاقبة، تبنت الجامعات التركية والجمعيات العلمية نتاجًا رائعًا حقا من البحوث والنشر، ولا سيما فى التاريخ والآثار واللغة والأدب، وكان الهدف العام منها استعادة وتسليط الضوء على الماضى التركى. كما تم إحراز تقدم كبير فى مجال العلوم الاجتماعية. ولا تتساوى كل الأعمال فى قيمتها مع بعضها البعض، ولا سيما فى عام ١٩٣٠ الذى كان موجهًا لتحقيق غايات سياسية وليست علمية. ومع ذلك، أظهر العلماء الأتراك نموًا متزايدًا بصدد زيادة الألفة بأساليب الدراسات النقدية ومعاييرها، وبذلك العمل، يكون قد اكتسب أهمية أكثر من كونه عملاً محليًا تمامًا[٦٠].

لقد ثبتت صعوبة اعتماد العلوم الأوربية إلى حد كبير، والذى تطلبته الأوضاع الجديدة تمامًا، وكذلك التقنيات. وقد اتخذت الخطوات الأولى فى إدخال العلوم الغربية فى التعليم التركى فى القرن الثامن عشر، ومع بداية القرن العشرين كانت المواد العلمية جزءًا طبيعيا من المناهج المدرسية، ومنذ ذلك الحين، وجدت مكانًا مهما فى الجامعات. وعلى الرغم من أن نتاج العلماء المدربين ما زال غير كاف وبشكل يثير الشفقة بالنظر إلى احتياجات الدولة الحديثة، فقد كان حجم البحوث أقل بكثير مما هو عليه فى المستوى الغربى. لقد كان من السهل كثيرًا تعليم العلوم الجديدة التى تقف وراءها سلطة علمية بدلاً من السلطة الدينية. أما غرس وتطوير العقلية العلمية، فهو أمر آخر تمامًا. يصعب تحقيقه دون أن يكون هناك

تقدم علمى حقيقى. يرى عالم نفسانى تركى، فى التقييم الأخير للتقدم الذى أحرزته حركة التغريب، أن هذا فشل أساسى للحركة بأكملها، ويحذر مواطنيه، وخاصة المثقفين من مغبة عدم قابليتهم للتغلب على هذا العنصر الأساسى للحضارة الحديثة فى الغرب. وقد زعم البعض أن الحضارة الغربية مستمدة من اليونانية واللاتينية، والمصادر المسيحية، ولذلك فإن الأتراك الذين لا يشاركون تراثهم الكلاسيكى والمسيحى، لايستطيعون أن يأملوا فى أن يصبحوا شريكًا كاملاً فيها. وقد قام العالم النفسانى بالرد عليهم بأن الحضارة الغربية الحديثة فى جوهرها علمية أكثر من كونها كلاسيكية ومسيحية. وهنا يكمن سبب حالات الفشل التى حدثت فى الماضى، وأمل النجاح فى المستقبل يكمن فى تغريب تركيا[١١].

الأدب والفنون[١٢]

كانت نقطة الانطلاق نحو الأدب التركى الجديد الواقع تحت النفوذ الأوربى، من خلال اتفاقية عام ١٨٥٩، عندما نشر إبراهيم شناسى كتيبًا مطبوعًا طباعة حجرية، يحتوى على ترجمة أو نحو ذلك من المقاطع الشعرية لراسين Racine ولافونتين La Fontaine، ولامارتين Lamartine، وجلبرت Gilbert، وفينلون Fenelon [١٣]. وفى العام نفسه نشر منيف باشا مؤسس الجمعية العلمية، مجموعة من الحوارات المترجمة من فونتنيه Fontenelle، وفينلون، وفولتير Voltaire،[١٤] وقدم لقرائه بعض المفاهيم الغريبة والدخيلة على «الوطنية» والأخلاق الاجتماعية، وتعليم الإناث، فضلاً عن مواضيع أخرى[١٥].

وبعد ذلك، سرعان ما تطورت حركة الترجمة. ونتجت عن ذلك آثار بعيدة المدى، تمثلت فى إدخال أنواع جديدة تمامًا متمثلة فى الدراما والرواية. وقد ساعدت هذه الترجمات والتكيف معها على تعويد القراء والمشاهدين الأتراك على بعض سمات الأساليب والعادات الأوروبية التى ظلت غريبة عنهم تمامًا، ومن ثم فقد ساهمت فى التمهيد قبل قبول تلك العادات من تلقاء أنفسهم. ومما لا شك فيه أن عدد القراء ورواد المسرح لم يكن قليلاً جدا ولكن لم يكن عدد أولئك الذين قاموا بالثورات المتعاقبة فى تركيا قليلاً أيضا.

وسرعان ما خطا التغريب فى الأدب التركى خطوات متقدمة، فانبثقت الأنواع، والأشكال، والموضوعات، وعلم العروض، والأسلوب. وفى البداية كان الأدب الجديد مقلدًا إلى حد كبير ومحتذيًا بصورة رئيسية النماذج الفرنسية. ولكن فى عهد حكم تركيا الفتاة، كان قد ظهر أدبٌ جديد ومبتكر، وقد بدت النماذج الغربية فيه مألوفة، بل وصارت منسجمة مع الطبيعة التركية إن جاز هذا التعبير. ليس هذا هو كل شىء. فمع الإشعاع الثقافى لحركة التتريك، حقق الكتّاب الأتراك حركة إحياء جديدة من الداخل، فرسموا المعيشة من أعماق الجذور الثقافية القديمة فى الحياة التركية. وتعد مدرسة يونس امره شاعر الساز فى القرون الوسطى، وإحياء الوزن المقطعى التركى الشعبى بدلاً من شعر العروض الفارسى والعربى الذى تم التخلى عنه آنذاك تقريبا، وتأثير الفولكلور والأدب الشعبى فى الكتابة الحديثة، يُعدُّ كل هذا انعكاسًا لنفس الاتجاه نحو التطلع إلى ما هو أبعد من التراث الرسمى لحضارة البلاط العثمانى، وإلى ثروات الحياة الشعبية التركية وفنونها المغمورة والمهملة منذ فترة طويلة. لم يكن الماضى العثمانى قد تم التخلى عنه كليا. وقد سمح مرور السنين وصقل الذكريات بتقييم أكثر حيادية لقيم الثقافة القديمة، ونجد فى أعمال بعض الكتاب المحدثين ظاهرة مثيرة للاهتمام وهى الكلاسيكية الجديدة ذات المشاعر المثيرة للذكريات والعواطف، والتى تلعب على أمجاد وأساطير الماضى والتى أصبحت بعيدة وغريبة عن الأتراك أنفسهم. ولا يمكن أن يكون هناك دليل أفضل من حجم التغيير الذى حدث.

كانت مراحل التغريب فى الأدب تتوازى بشكل وثيق مع مجال العمارة التركية، حيث يمكننا ملاحظة التأثير الإيطالى الأول فيما يطلق عليه اسم الباروك التركى خلال القرن الثامن عشر، وهو مزيج من الأساليب التى كانت الموجودة فى القرن التاسع عشر، وبلغ التأثير درجة إدخال أعمدة كورنثية وتاج العمود فى تصميم المئذنة، والأساليب الكلاسيكية الجديدة والمعاصرة خلال القرن العشرين(١٦)..

وعلى الرغم من أن إحياء التقاليد الشعبية التركية كان له تأثير ثقافى كبير، فمما لا شك فيه أن أهميتها فى الأدب التركى الحديث كانت أقل بكثير من تأثير الغرب الهائل والمسيطر. ولا يزال هذا التأثير بدرجة أكبر فى الفن والموسيقى التركية، حيث قطع الرسامون والملحنون المحدثون الذين تدربوا فى الغرب، علاقتهم بالفن الإسلامى والموسيقى التقليدية

التى سادت خلال حكم الإمبراطورية العثمانية، وسعوا أيضا مستلهمين الفنون الشعبية فى الأناضول.

كانت بدايات الفن التركى الحديث رسمية وشكلية. وقد افتتح متحف فى عام ١٨٦٨، ومدرسة « المتحف» فى عام ١٨٧٤، ومدرسة الفنون الجميلة فى عام ١٨٨١. وعلى حد تعبير أحد المراقبين المعاصرين:

«كانت المدرسة تعتمد بقوة، ولسوء الحظ، على القوانين الأكاديمية الغربية المعتادة التى تشترك فيها مع جميع مدارس الفنون الجميلة، وتجاهلت التقاليد التركية فى الفنون الزخرفية والألوان والأنماط والخط والأرابيسك، واتجهت نحو الفنون التمثيلية والأكاديمية ذات الأصل الأوربى والأجنبى»[١٧].

ضمن هذه التقاليد، أُجريت بعض الأعمال المؤهلة تماما، وفُتح الطريق لتحقيق تنمية أكبر فى القرن العشرين. وكان معظمها لا يزال لوحات فارسية فى تركيا بدلاً من أن تكون لوحات تركية، ولم يكن الرسامون الأتراك قد بدأوا يدركون طريقهم نحو تعبير أصيل خاص بهم، سوى مؤخرًا جدا. ومن المؤكد أنه قد ساعدهم فى هذا نمو الفن غير التمثيلى فى أوربا وهو أكثر وضوحًا فى بنود تقاليدهم القديمة الخاصة فى الخط والتصميم.

فى عام ١٩٢٦ كُشِف النقاب عن تمثال كمال لنحات من فيينا فى «سراى بورتى» بإستنبول وأعقب ذلك تمثالان آخران فى أنقرة، ثم انتشرت الكثير من التماثيل فى جميع أنحاء تركيا، إن أهمية التحدى العام تجاه إحدى المجحفات الأكثر تأصلا التى لها جذور إسلامية عميقة، لهى أهمية اجتماعية وسياسية أكثر منها فنية؛ ومع ذلك، فهو أمر مهد الطريق أمام قبول هذا الفن الجديد، حيث الغياب الكامل لأية تقاليد موروثة، ربما باستثناد ما تبقى من آثار الحيثيين، والذى تم اكتشافه حديثا والذى مثّل مشكلة تختلف تماما عن مشاكل التأليف التى تواجه الكاتب والمهندس المعمارى والرسام أو الموسيقى.

كما هو الحال فى كثير من الأمور، كانت بدايات الموسيقى الغربية فى تركيا عسكرية. بعد تدمير الانكشاريين فى ١٨٢٦، أراد السلطان إيجاد بديل لمزامير الانكشاريين والأبواق والصنج والطبل. وفى عام ١٨٣١ دعى جوزيبى دونيزيتى Giuseppe Donizetti شقيق

غايتانو Gaetano الأكثر شهرة، إلى إستنبول لتنظيم الفرقة، وقام بالتدريس فى مدرسة الإمبراطورية للموسيقى التى أنشأها السلطان[١٨].

كان «صفوت» عازف الفلوت، هو أول طالب موسيقى تركى فى أوربا، ذهب إلى فرنسا فى ١٨٨٦. وقد أعقبه عدد قليل غيره، وفى عام ١٩٢٢ تأسس المعهد القومى للموسيقى فى إستنبول. وقد اتجهت الجمهورية إلى أبعد من ذلك أيضا، فقد أسست وتعهدت بإقامة معهد موسيقى للدولة فى أنقرة، والأوبرا الوطنية، واثنين من فرق الأوركسترا السيمفونية، وعدد من المدارس والمجموعات الصغيرة.

وعلى الرغم من كل هذا، ورغم سلسلة من الزوار المتميزين والمستشارين أمثال ليزت هندميث Liszttein Hindemith وبارتوك Bartok فقد كان التأقلم مع الموسيقى الغربية فى تركيا بطيئًا. ونال عدد قليل من المؤلفين الموسيقيين والفنانين الموهوبين الأتراك سمعة عالية فى الخارج، ولكن كانت الاستجابة للموسيقى الغربية، حتى بين المثقفين المتغربين، مقتصرة فى أضيق الحدود. ومثلما هو الحال فى تعثر العلوم فى خطواتها خلف الثقافة، كذلك أصاب العرج الموسيقى فى خطواته وراء الأدب، فى حركة التغريب التركى، فالموسيقى مثل العلم، جزء من القلعة الداخلية للثقافة الغربية، وأحد الأسرار النهائية التى يجب أن يخترقها الوافد الجديد الطموح.

هوامش الفصل الثانى عشر

(١) طبع فى إركين «حياة معلم جودت آثاره ومكتباته»، ١٩٣٧ ص٣٢٤-٧، وقارن : روسى، ١٩٤٣، ص٢٣٦.

(٢) روستو : Rustow : «السياسة والإسلام» فى Frye، ص٧١ عدد ١.

(٣) انظر المرجع السابق، ص٢٤٦.

(٤) انظر روستو loc, cit، جاشكه فى Wl xviii ص٥٤-٦٩.

(٥) عبد الحق عدنان آبيور Abdulhak : «تفاعل الأفكار الإسلامية والغربية فى تركيا»، فى T. Cuyter Yiung, ed., New Eastern Culure and Society ١٩٥١، ص١٢٥-٦.

(٦) للحصول على دراسة حول هذه التطورات الأيديولوجية انظر طونايا : «التيار الإسلامى»، وانظر المرجع السابق ص٢٢٩ وما بعدها.

(٧) روستو : «السياسة والإسلام»، ص٧٥ وما بعدها، وجاشكه فى Wl,xiii ص٦٣ وما بعدها (وفيه ترجمت "الفتوتان").

(٨) انظر المرجع السابق ٢٥٢ وما بعدها.

(٩) من أجل الحصول على دراسة مفصلة حول هذه التغيرات، انظر توينبى Toynbee، فى RIA, survey، ١٩٢٥ المجلد الأول ص٢٥-٨١، وقارن الدراسات الشهرية المنشورة فى OM، وانظر المرجع السابق ص٢٣٦ وما بعدها.

(١٠) لا تزال الطرق الصوفية الإسلامية تحظى بأهمية ضئيلة للغاية من قبل الباحثين الغربيين. ولا تزال الدراستان اللتان قام بهما Depont و Coppolani من الدراسات الوحيدة المفصلة، حيث انصب اهتمامهما بشكل أساسى على شمال أفريقيا وبالطبع كانتا من الدراسات العتيقة إلى حد ما. ويمكن إضافة تلك المؤلفات عن تركيا : J.P. Brown : «الدراويش ١٨٦٨» وأعيد طباعته بواسطة H.S.Rose عام ١٩٢٧، و Ubicini: «الرسالة الخامسة Hasluck , Letter 5، وكذلك لمزيد من الدراسات الموجزة الحديثة ومنها H.J.Kissling: «الدور الاجتماعى والتعليمى للطرق الصوفية فى الإمبراطورية العثمانية»، فى Von Grunebaum, ed.، «دراسات فى التاريخ الثقافى الإسلامى»، ١٩٥٤ ص٢٣-٣٥، وسلوك هوجرونجه iii Snouck Hurgronje - ص١٤٩-٢٠٦ (التصويبات المهمة لـ Depont و Coppolani عن دور الطرق الصوفية تحت حكم عبد الحميد)، وعن دور الطرق فى عهد تركيا الفتاة انظر «هارتمان Hertmann » المجلد الثالث ١٤ وما بعدها و ٦٩ و ٩٢ وما بعدها، وص١٩١ وما بعدها و ٢٢١ وما بعدها، و RMM 1913 xxi، ص١٧١-٢، وبصفة عامة جاشكه Jaschke فى Wl، n.s المجلد الأول ص٥٨ وما بعدها.

(١١) كيسلنج Kissling ص٣١.

(١٢) للحصول على دراسة موجزة عامة عن الطريقة البكتاشية، انظر EI2 (البكتاشية Bektashiyya لـ R. Tschud). ولدراسة أكثر تفصيلاً نظر J.K.Birge : «الطريقة البكتاشية الصوفية» ١٩٣٧. وعن دورهم السياسى انظر E.E.Ramsaur: «الدراويش البكتاشيون وتركيا الفتاة، ١٩٤٢» ص٧-١٤. عن المولوية انظر EI1 : المولوية، بقلم D.S.Margoliouth. وكلبنارلى Golpinarli: «المولوية بعد مولانا»، ص١٩٥٣.

(١٣) عن تاريخها المبكر انظر EI1 «التيجانية» بقلم D.S.Margolouth. وللحصول على تعليقات عن المزيد من أنشطتها الحديثة فى تركيا، انظر E.Marmorstain : «المعارضة الدينية للقومية فى الشرق الأوسط» Int. AFF. xxviii, 1952, 344-59.

(١٤) مُنعت الكتاشية فترة من الوقت بعد إلغاء الإنكشارية، انظر المرجع السابق، ص٧٨.

(١٥) سلوك هرجرونجه ص١٩١-٧.

(١٦) المرجع السابق ص١٤٩ وما بعدها.

(١٧) انظر هارتمان من أجل الحصول على أفضل معلومات عن الطرق الصوفية فى هذه الفترة. دُوِّن فى الفهرس العديد من هذه الطرق.

(١٨) كلبنارلى : «المولوية» ص٢٧٣ وما بعدها.

(١٩) طونايا «الشخصية» ص٥.

(٢٠) انظر المرجع السابق ص٢٦٠ وما بعدها.

(٢١) Soylev المجلد الثانى ص٢١٧ وما بعدها، وقارن Hist ص٢٣٣-٤، و Imece ص٥٩ وما بعدها.

(٢٢) جاشكه فى WI,n.s المجلد الأول w61 -٦٢.

(٢٣) Hist، ص٢٣٥.

(٢٤) جاشكه فى WI.n.s المجلد الأول، ص٦٣.

(٢٥) المرجع السابق، ص٥٤-٥٥.

(٢٦) جاشكه فى WI.n.s المجلد الأول ص٩٦، وروستو : «السياسة والإسلام» ص٨٢-٨٣.

(٢٧) منكورة فى لطفى لوونيان Lutfy Levonion : الطباعة التركية ١٩٣٢، ١٧٤ وما بعدها.

(٢٨) هيد، المؤسسات ص١٠٢-٣.

(٢٩) يكى حيات Yeni Hayat 1918.

(٣٠) جاشكه فى WI, n.s المجلد الأول ٧٤-٧٥.

(٣١) روستو : «السياسة والإسلام» ص٨٤.

(٣٢) جذب الإحياء الدينى فى تركيا فى السنوات الأخيرة انتباه العديد من الكتّاب. ويمكن أن نذكر بجانب كتابات جاشكه Jascke وروستو Rostow المذكورين من قبل، ما يلى : هيد Heyt : «الإسلام فى تركيا الحديثة»، ١٩٤٧، ص٢٩٩-٣٠٨، وبرنارد لويس : «الإحياء الإسلامى فى تركيا» ١٩٥٢، ص٣٨-٤٨، وتوماس «التطورات الحديثة فى الإسلام التركى» ١٩٥٢، ص٢٢-٤٠، وريد Reed H.A : «الإحياء الإسلامى فى تركيا العلمانية» المرجع السابق ١٩٥٤، ص٢٦٧-٨٢، وتيباوى A.L.Tibawi: «الإسلام والعلمانية فى تركيا اليوم » Quart.R، ص٢٢٥-٣٧، وبول سترلنج : «التغير الدينى فى تركيا الجمهورية ١٩٥٨» ص٢٩٥-٤٠٨، وكانت ويل سميث : «الإسلام فى التاريخ الحديث ١٩٥٧» ص١٦١-٢٠٥، للحصول على مناقشة فى السياسة والدين لكاتب تركى، انظر قارباط ص٢٧١ وما بعدها.

(٣٣) روستو : «السياسة والإسلام»، ٨٤.

(٣٤) ريد : «كلية الإلهيات فى أنقرة» ١٩٥٦، ص٢٩٥-٣١٢ و xlvii 1957، ص٢٢-٣٥.

(٣٥) روستو : «السياسة والإسلام» ص٩٧ وما بعدها، جاشكه 52-1942.

(٣٦) انظر الملاحظات الدقيقة لـ : ريد H.A.Reed: «الحياة الدينية عند الأتراك المسلمين المحدثين» ص١٠٨-٤٨.

(٣٧) تعد دراسة أوريل هيد التى بعنوان «إصلاح اللغة فى تركيا الحديثة» من أفضل الدراسات الشاملة حول هذا الموضوع. ويمكن أن يذكر بين الكتابات التى لا حصر لها عن الإصلاحات التى تمت فى اللغة التركية وحروفها، ما يلى : دينى لـ : «الإصلاح الحقيقى فى اللغة التركية»، المجلد العشرون n.s ١٩٢٥، ص٢٢٣-٤٧، روزى : «الإصلاح اللغوى فى تركيا» OM الخامس والعشرون (١٩٢٥)، ص٤٥-٥٧، ولنفس المؤلف ١٩٥٣، ص٣٧٨-٨٤، و «دودا H.W.Duda 1942» ص٧٧-١٠٠، عن تاريخ لمراحل الإصلاح اللغوى وتبسيط اللغة انظر أكاه سرى لوند: «مراحل التطور والتبسيط فى اللغة التركية، ١٩٤٩».

(٣٨) لوند Levend ، ص١٦٧ وما بعدها وفوزية عبدالله طانسل : «محاولات الإصلاح الأولى للحروف العربية وتغييرها ونتائجها-١٨٦٢» عدد ٦٦ (١٩٥٣)، ص٢٢٤ وما بعدها. عن منيف باشا انظر كذلك طانبينار ص١٥٠ وما بعدها، وموردمان، المجلد الأول ص١٧٣ وما بعدها، والمرجع التالى ص٤٣١.

(٣٩) لوند Levend ، ص١٦٩ وما بعدها، وطانسل ص٢٢٦.

(٤٠) لوند Levend ، ص١٧٠ وما بعدها، وطانسل Tansel ص٢٢٧-٤٩.

(٤١) لوند Levend ، ص٢٥٥ وما بعدها.

(٤٢) انظر المرجع السابق ، ص٩.

(٤٣) عن عاكف انظر جب Gibb «الشعر العثمانى» المجلد الرابع ص٣٢٧ وما بعدها، و «طانبينار ص٦٠ وما بعدها» ، والمرجع السابق ص٣١٩.

(٤٤) النص موجود فى «متونه» أبو الضيا ص٢٧١ وما بعدها (وأعاد «لوند Levend» طبعه بالحروف الحديثة ص١٣٤ وما بعدها).

(٤٥) هيد Ref.., Long Heyd، ص١٢.

(٤٦) J. Castagné, . La Latinisation de l'alphabet turk dans les républiques turkotatares de l'U.R.S.S., R. ET. islam., i (1927),321-53.

(٤٧) هيد Ref.., Long Heyd ص٢٤-٢٥.

(٤٨) انظر المرجع السابق ص٣٥٣، عن المؤسسات التاريخية المتشابهة.

(٤٩) قوانين المجتمع Art.٢، ذكرها هيد ص٢٥-٢٦.

(٥٠) هيد، ص٣٦ وما بعدها.

(٥١) ربما حدثت حركة مشابهة فى اللغة الإنجليزية، فقد فرضت كلمة folkwain من أجل كلمة Omnibus وأحييت كلمتا ayae-nbite و inwit بدلاً من Remorse و conscience، وأعادت تسمية Parliment بكلمة Witenagemot.

(٥٢) ترجمها واستشهد بها «هيد» Ref.., Long Heyd ص٣٢.

(٥٣) عن نظرية لغة الشمس Gunes- Dil teorisi التى تدعى أن كل الحضارات جاءت من الأتراك، وأن كل اللغات تنحدر من اللغة التركية، انظر Ref.., Long Heyd ص٣٣-٣٤. ويمكن الحصول على شروح موثقة باللغتين الفرنسية والتركية، فى جريدة المجتمع Belleten, Turk Dili لعامى ١٩٣٧ و ١٩٣٨.

(٥٤) عن تحليل النص الجديد انظر M. Colombe : «النص الجديد للدستور التركى» المجلد الرابع ١٩٤٦، ص٧٧١-٨٠٨.

(٥٥) هيد Ref. Long. Heyd ، ص٤٤ وما بعدها.

(٥٦) المرجع السابق ص٨٤ وما بعدها.

(٥٧) هيد Ref.., Long , Heyd، ص٥١.

(٥٨) برنارد لويس : أنجمن Andjuman فى EI[2].

(٥٩) طانبينار، ص١٥١٤، وجواد : المعارف ص٦٩ وما بعدها، وبركس: فى Frye ص٦٣-٦٤، وعدنان آبيوار: Young ص١٢٤، ويلاحظ عدنان أنه «بسبب أن الكتاب الرئيسيين لـ «مجموعة، فنون» كانوا قد تعلموا فى إنجلترا، فقد كانت معظم مؤلفاتهم مستلهمة من الأعمال الأنجلو سكسونية» عن منيف باشا انظر المرجع السابق ص٤٢١.

(٦٠) عن المؤرخين انظر برنارد لويس MEA المجلد الرابع ص٢١٨-٢٧، وكريم كى Kerim J.Key موجز فى المؤرخين الأتراك المحدثين (١٩٥٤).

(٦١) طرخان Turhan « أين تغربينا» Garbligasmanin Neresindeyiz. 1959 وانظر أيضًا دراسة قام بها المؤلف نفسه حول «التغير الثقافى».

(٦٢) عن الأدب التركى فى القرنين التاسع عشر والعشرين، انظر المؤلفات القيمة التى ذكرناها من قبل بومباجى Bombaci وطانبينار، وانظر المخطوطات القيمة للغاية التى ذكرها أوزون Ozon فى كتابه تاريخ الأدب التركى فى القرن الأخير. ويمكن الحصول على دراسات موجزة ومفيدة فى EI[1] (الأتراك، الأدب) لـ محمد فؤاد كوبريلى و «كى» Key «اتجاهات فى الأدب التركى الحديث». الجزء العاشر والسابع ١٩٥٧، ص٢١٨-٢٨.

(٦٣) ترجمة منظومة (ISt., 1276A.H)، عن شناسى انظر المرجع السابق ص١٣٢.

(٦٤) محاورات حكمية (إستنبول ١٢٧٦هـ).

(٦٥) طانبينار، ص١٥٢.

(٦٦) للحصول على نماذج انظر الخرائط ١-٢. وانظر أيضًا بهجت أونصال : فن العمارة التركى الإسلامى، ١٩٥٩، وخاصة ص٢٨ و ٤٨ و ٥٦ و ٦٨. تم افتتاح مدرسة للفن المعمارى فى عام ١٨٩٤ (أركين: معارف الجزء الثالث ص٨٢٩).

(٦٧) ستجمان Steegman لـ :الرسم التركى، مايو ١٩٤٦، ص١٣٠، مقارنًا بملاحظات جورج دوهامل Georges Duhamel فى الرواية التركية باريس ١٩٥٤، ص٩٠ وما بعدها. عن تاريخ المدرسة انظر أركين : المعارف الجزء الثالث ص٩١٩ وما بعدها.

(٦٨) أركين : معارف المجلد الثانى، ص٢١١-١٥، ولطفى : المجلد السابع ص٦١ (حول ترقية دونيزيتى إلى رتبة ميرالاى). ووفقًا لمصدر ذكره أركين، رقى فيما بعد إلى درجة الباشوية. عن الحفلة الموسيقية التى أدناها روزينى Rossini مع فرقة عسكرية من الغلمان الملكين Royal Pages انظر : Slade، الجزء الأول ص١٣٥.

الفصل الثالث عشر

النخبة والطبقة

«أولا، ليكن معلوما لجلالة الإمبراطور أن أصل حسن النظام فى المملكة والمجتمع وقضية أسس الإيمان والسلالة تتمثل فى الإمساك بزمام الحبل القوى للشريعة المحمدية. وبعد ذلك، اسمحوا أن تعطفوا انتباهكم وإحسانكم الإمبراطورى على رجال الدين، الذين يقومون برعاية المعارف لحضور شئون الموضوعات المفوضة إلى الإمبراطور من قبل الله، وأيضًا على الجنود الذين يبذلون حياتهم فى الجهاد المقدس. فليتفضل بإظهار الرعاية لأخبار الرجال من كل فئة، والحقارة لأشرارهم».

رسالة قوجى بك

«جميع الأتراك متساوون أمام القانون وهم ملزمون بالالتزام به دون استثناء. وأُلغيت وحُظرت كل الأنواع من جملة الامتيازات الشخصية والطبقية والعائلية».

الدستور التركى، ١٩٢٤، المادة ٢٩

فى عام ١٧٨٤، عندما كان السفير الفرنسى تشيسول كوفيير Choiseul- Gouffier يحث الحكومة التركية على الإصلاح العسكرى، لاحظ فى رسالة كان قد أرسلها إلى فرنسا أن : «هذه (البلاد) ليست مثل فرنسا، حيث الملك وحده هو سيد القرار. ففى تركيا، على العكس، ينبغى على المرء إقناع القضاة من العلماء وكل من الشاغلين الحاليين والسابقين لمراكز السلطة، لكى يتم عمل شىء»[1].

لم يكن تشويسيول هو الوحيد الذى حكم بهذا الحكم. ففى عام ١٨٠٣ لاحظ زائر مسلم من الهند، وهو ميرزا أبو طالب خان عن الأتراك:

«علمت أن كل أباطرتهم لم تكن لهم قوة سفك الدماء بغير الحق، ولا يستطيعون أن يتبعوا منحنى أهوائهم أو مشاعرهم دون الإفلات من العقاب. فى جميع الشئون يضطرون للتشاور مع النبلاء، الذين يظلون خاضعين خضوعًا تامًا على أمل الحصول على ترقية أو الخوف من العقاب...»[٢].

ناقش آدولفوس سليد Adolphus Slade إصلاحات السلطان محمود الثانى، واتهمه بـ «التدمير الكامل لحريات رعاياه»، وأدرك أن «حريات الرعايا» قد تبدو لقارئه تعبيرًا غريبًا ينطبق على تركيا، ويستمر فى توضيح كيف أن السلطان، على الرغم من الاستبداد شكلاً، ففى واقع الأمر كان مقيدًا بسبب العديد من الضوابط والقيود، التى عملت على حماية الشعب ضد الطغيان[٣].

كل هذا كان قد صوره أغلبية الرحالة الأوروبيين وواضعو النظريات السياسية من عصر النهضة، فى تناقض ملحوظ مع الصورة المألوفة للدولة التركية، باعتبارها نموذجا مهمًا من نماذج السلطة الاستبدادية والتعسفية. وهكذا، على سبيل المثال، يبدو فى مقارنة تشويسيول جوفيير بين حرية الملك الفرنسى والقيود المفروضة على السلطان التركى، تناقض خاص مع المقارنة التى سبق أن عقدها نيكولو ميكيافيللى بين هاتين الحكومتين الملكيتين، وهو الذى لم يعرف على الإطلاق السلطة السياسية:

«وتظهر الأمثلة على هاتين الحكومتين المختلفتين حتى فى أيامنا هذه فى السلطان التركى وملك فرنسا. يحكم الدولة العثمانية حاكم واحد، والباقى كله هم رعاياه وتابعوه، وهو يقسم مملكته كلها إلى سناجق متشعبة أو حكومات، ويعين عليها حكاما : فيرضى عن ذلك ويبدّل ذلك كما يحلو له. ولكن ملك فرنسا يجلس بين العديد من اللوردات كبار السن ولكل منهم تابعوه الخاضعون له، ولا يمكن للملك أن يأخذ ولاءهم منهم بدون خطر»[٤].

فى قرنين ونصف القرن من الزمان ما بين مكيافيلى وتشويسيول جوفيير، حدث العديد من التغيرات الكبيرة والمهمة والتطوير الذى ألم بالملكية الفرنسية معروف تمامًا.

إنهاء الاستقلال الإقطاعى، وتخفيض مرتبة الأفصال(الأتباع) الإقطاعيين إلى رجال الحاشية، ومركزية السلطة، ونمو الاستبداد الملكى. أما التحول من النظام الملكى العثمانى فى الفترة نفسها، فمعروف بدرجة أقل كثيرا. ومع ذلك، فإن تاريخ الإمبراطورية العثمانية فى هذه الفترة لم يكن مثل دورة كاثاى، بل كان عصرا حدثت فيه تغييرات كبيرة، فى المجتمع والدولة، تغييرات مختلفة تماما عما هو مألوف من أنماط التقدم الأوربى، ولكنه كان عصر تطورات ترتبط بدرجة من الأهمية لفهم ما تلاه من عصور.

انهيار النظام القديم:

فى النصف الأول من القرن السادس عشر كان النظام العثمانى الكلاسيكى فى أوج قوته وكفاءته، لم يكن شيئًا عجيبًا أن يرى المراقبون الأوربيون المعاصرون فى ذلك نمطًا ونموذجًا من الحكم المطلق المركزى القاسى. وإذا كان بعضهم يرى، بحكم ولائه لامتيازات الإقطاعيات الأوربية الراسخة، فى السلطنة المثال الرهيب للسلطة التعسفية العشوائية؛ فإن غيرهم كانوا يتطلعون قدما صوب عصر أوربى جديد من الاستبداد الملكى المستنير فى الدول القومية ورأوا فى تركيا نموذج ملكية مركزية محكومة بكفاءة.

ومن مفارقات التاريخ أنه فى الوقت الذى كان فيه مكيافيلى وغيره من المفكرين والسياسيين الأوربيين يقارنون بين ضعف الملك الفرنسى وجبروت السلطان التركى، بدأ الحال فى كلا البلدين مع مرور الوقت يتغير ويتبادل الملوك أدوار بعضهم البعض ففى فرنسا سوف يصبح الأقطاب من رجال البلاط، وتزداد قوة مناطق المقاطعات ذات الحكم الذاتى الإدارى وتتضخم سلطاتهم على جميع رعاياهم، وعلى كل العالم حتى إنه يمكن أن يقول حقًا «الكون ملكى». أما بالنسبة للإمبراطوريات الإسلامية، فإن الكلمة العربية نفسها قد تعنى الدولة والسلطان والسيادة، ولكن هناك رجال الحاشية قد أصبحوا أقطابًا، والمقاطعات صارت إمارات، وعبيد الأسرة الإمبراطورية من سادتها، و «لورد العالم» دمية فى أيدى زوجاته وطواشيه الخصيان وعبيده.

عندما تقلد سليمان الكبير سيف عثمان سنة ١٥٢٠م، صار سيدًا على آلة مكتملة من الحكم المطلق فى إمبراطورية امتدت من المجر إلى حدود فارس، ومن البحر الأسود حتى المحيط الهندى. فى واقع الأمر كان يخضع لأحكام الشريعة المقدسة، لكن هذه الشريعة المقدسة نفسها قد منحته سلطة شبه مطلقة، وكانت تراتبية الذين يفسرون هذه الشريعة بمثابة الدعامة الراسخة لسلطته بين الشعب. كانت الحكومة والجيش - الرجال الذين حكموا والرجال الذين حاربوا - عبيده الشخصيين المتمتعين بامتيازات محصنة ضد جماهير الشعب، الذين ظلوا دون حقوق تمامًا تجاه إرادة حاكميهم. وقد أحبط الاستبدال النظامى للكوادر القديمة عن طريق المداخل الجديدة من العبيد ذوى الأصول المتواضعة، نمو الطبقة الأرستقراطية الوراثية فى مراكز السلطة، بينما كانت طبقة التيماريين الإقطاعيين فى الوقت نفسه، المنضمة إلى السلطان بإقطاعياتهم الوظيفية القابلة للإلغاء، آمنة رغم ذلك بما فيه الكفاية على مقتنياتها ووظيفتها إلى حد أنهم وجهوا اهتمامهم نحو ازدهار الزراعة ورفاهية القرى.

كانت المؤسسة الدينية، كما كانت تسمى، تتمتع بسيطرة لا تنافس على القانون والعدالة، والدين، والتعليم. وكان رئيسها شيخ الإسلام وهو كبير مفتيى العاصمة، وهو يترأس سلم الهرم العظيم المؤلف من القضاة والمفتين والسلطات القضائية الإقليمية مثل القضاة والأساقفة المسيحيين. كان أعضاؤها العلماء معفين من الضرائب، وخلافا لزملائهم من مؤسسة الرقيق، كان من الممكن نقل ممتلكاتهم، ويتأثر وضعهم من جيل إلى جيل، وبالتالى ربما يشكلون طبقة ملاك آمنة وراثية فقط فى الإمبراطورية العثمانية.

يؤرخ المؤرخون العثمانيون تاريخ انهيار الإمبراطورية من وفاة سليمان القانونى، وحدث فى الواقع فى النصف الثانى من القرن السادس عشر أن بدأت تظهر أولى علامات الانهيار فى البنية المؤسسية العثمانية.

وكثيرًا ما يلمّح كتاب المذكرات إلى إحدى هذه العلامات، وهى انحطاط طبقة السباهية(٥). ومثلما تهاوى سلاح الفرسان التيماريين الإقطاعيين بسرعة، زاد عدد الجيش النظامى بسرعة، ومن ثم زادت أيضا تكلفة الحفاظ عليه. ولا ريب أن هذا كان أحد الأسباب

الرئيسية للاستيلاء على الإقطاعيات الشاغرة ولضمان عوائد نقدية سريعة وسهلة، لم يكن السلطان يدير إيرادات هذه الأراضى مباشرة، ولكنه أعطاها للملتزمين على مختلف أنواع المقاطعات والامتيازات. وكانت هذه جميعا ذات طابع نقدى وليس عسكريًا. وكان البعض ملتزمي ضرائب، وآخرون كانوا يمتلكون حق الانتفاع. فى البداية كانت ممتدة لفترة وجيزة، ثم انتشرت ممارسة منح الالتزام طيلة الحياة، وأصبح هذا الحق بسوء الاستخدام وراثيًا قابلاً للتحويل. وسرعان ما انتشر هذا النظام فى جميع أنحاء الإمبراطورية. لم يتأثر بهذا النظام أراضى الخواص السلطانية فقط. فقد منح العديد من الإقطاعات (تيمار وزعامتلر) إقطاعيات مخصصة للوجهاء أو المقربين لدى البلاط السلطانى، الذين كانوا يستغلونها بالطريقة نفسها، وفى النهاية حتى السباهيين كانوا يلتزمون بتقديم عائدات التيمارات الخاصة بهم.

أحدثت القوة الاقتصادية والاجتماعية المنبثقة من السيطرة المحلية الدائمة للملتزمين والسباهيين الإقطاعيين، طبقة جديدة مالكة ذات نفوذ فى المحافظات سرعان ما بدأت تلعب دورًا بارزًا فى الشئون المحلية. جعلت هذه الفئة من نفسها وسيطا بين الحكومة والفلاحين واستولوا على الكثير من الإيرادات. ومن الناحية النظرية فقط، كانت لهم حيازة المقاطعات كأصحاب مقاطعات أو كونهم ملتزمين، ولكن كانت الحكومة قد فقدت سيطرتها على الإيالات مع تزايد حالة الضعف، وكان ملاك الأراضى هؤلاء يستطيعون أن يزيدوا من حجم أملاكهم أو من مدة خدمتهم على حد سواء، وفى القرنين السابع عشر والثامن عشر بدأوا يستولون حتى على بعض وظائف الحكومة.

الأعيان والديربكوات[1]

كان مصطلح «أعيان» مستخدمًا منذ أوقات مبكرة. ويعنى بصفة عامة الوجهاء الإقليميين أو المحليين، وهم عادة من التجار. أما فى ذلك الحين فهو يأتى للدلالة على مجموعة أو فئة اجتماعية محددة من الملاك القدماء والجدد، وهم يمارسون وظائف سياسية مهمة. فى البداية كانوا يواجهون مقاومة بوصفهم مغتصبين ولكن وسط الضغوط المالية

والإدارية خلال القرن الثامن عشر التى عانت منها الحكومة المركزية، وجدت أنه من المناسب من أجل تسيير الشئون المحلية، ولا سيما إدارة المدن والمحافظات، أن تفوض المزيد والمزيد من «الأعيان» الذين بدأوا يشبهون طبقة النبلاء ذوى الأملاك الحرة.

وكانوا ينتخبون قادتهم وممثليهم، الذين اعترفت بهم الحكومة، بل وقامت بتعيينهم. وفى ١٧٨٦ حاولت الحكومة، خوفًا من قوتهم المتنامية الإطاحة بهم من حكومة المدينة وتعيين رؤساء المجلس فى المدينة نفسها، ولكن بعد خمس سنوات اضطرت إلى إلغاء رؤساء المجلس واستعادة سيادة حكم الـ «عيان» ونظامهم فى الانتخابات.

وخلال هذه الفترة، برز الأعيان «أكثر من نبلاء المقاطعات وهيئة الحكام الإقليميين. وفى بعض المناطق، ولاسيما فى الروميللى، أبقى بعض منهم على جيوشهم الخاصة بهم، وفرضوا الضرائب، واستغنوا عن العدالة، وأحيانًا لم يكن يوجد تمييز واضح بينهم وبين الـ «الدربكوات» الذين كان بعضهم على الأقل قد برزوا من بين صفوف الأعيان.

فى الأناضول أصبح الـ «الدربكوات» نوعًا من الإقطاعيين التابعين الذين يحكمون الولايات حكمًا مستقلاً وراثيًا. وفى زمن الحرب يخدمون فى الجيوش العثمانية مع وحداتهم الخاصة التى تتكون من مثل هذه العساكر شبه الإقطاعيين إلى حد كبير. وعلى الرغم من أنهم حصلوا من السلطان على ألقاب رسمية كمحصلين للضرائب ومتوليها، فقد كانوا فى الواقع مستقلين داخل أراضيهم. وبحلول بداية القرن التاسع عشر، كان كل الأناضول تقريبًا فى أيدى أسر مختلفة من الـ «دره بكلر»، وبقيت ولايتان فقط، وهما كرمان والأناضول، تحت إدارة مباشرة من الباب العالى[٧].

عندما تولى البيرقدار مصطفى باشا، وهو أحد أعيان روسجق الصدارة، وصار سيد الإمبراطورية فى ١٨٠٨، وانتصر فى العاصمة نفسها. ومن الجدير بالذكر أنه بعد وقت قصير من توليه السلطة انتزع من السلطان ما يسمى بـ «سنة الاتفاق» وفيه اعتراف وتأكيد على مكانة وحقوق «الأعيان» فى الإمبراطورية، وأحاله للتصديق والتوقيع عليه إلى مؤتمر يتألف معظمه من الـ «الأعيان» و الـ «والدربكوات» ودعا لعقده فى العاصمة. وهكذا فى مطلع القرن التاسع عشر، جىء بالسلطان إلى رونيميد، للتوقيع على الميثاق الذى منح

الاعتراف الرسمى بحقوق الإقطاعيين والحكومات المستقلة فى الإمبراطورية العثمانية. وكانوا لا يبقون فترة طويلة. كان السلطان محمود، مثل الملك «جون»، لديه الرغبة فى قمع جماعة البارونات وطبقة النبلاء. وقد أعانه القرن التاسع عشر أيضًا بالوسائل[٨].

التغيير الزراعى[٩]

كان السلطان سليم الأول قد قام بالفعل بأولى المحاولات غير الناجحة للحد الذاتى الإقطاعى للأقطاب واستعادة السلطة السيادية الحاكمة المنسية منذ فترة طويلة. وأكمل السلطان محمد العملية، من خلال سلسلة من الأفعال العسكرية والشرطية القوية فى أوربا وآسيا.

ومع ذلك ، لم يكن قمع هذه الحكومات الذاتية شبه الإقطاعية قد أوقف التغيرات الزراعية المهمة التى حدثت. فقد جرَّد السلطان محمود الـ «الأعيان» من جيوشهم وقصورهم، ولكنه لم يمس سيطرتهم على أراضيهم، بل تركهم فى الحقيقة يزيدون من سيطرتهم تمامًا.

ولم يكن «الأعيان» قد حُرموا من أراضيهم ولكن السباهية هم الذين حرموا منها. ففى عام ١٩٣١ وضعت الدولة أيديها على الأراضى الإقطاعية (التيمارية) التى لا تزال تضم جزءا كبيرًا من الأراضى الزراعية فى تركيا[١٠].

ولم تكن، مع ذلك، تدار مباشرة من قبل موظفى الدولة، ولكنها أعطيت إلى السباهيين الإقطاعيين وإلى الملتزمين الذين لم يكونوا يختلفون بأى حال عن مستأجرى مقاطعات الخاص الهمايونى فى أوقات سابقة، وبدأوا يشكلون وهم متحدون مع من تبقى من المجموعات السابقة، طبقة جديدة من الملاك فى الريف التركى.

كان من النادر نسبيًا فى نظام الأراضى العثمانية الكلاسيكية، وجود التملك الحر، وكان يوجد أساسًا فى المدن أو الأحياء القريبة منهم. ويتألف فى العادة من أراضى البناء، جنبا إلى جنب مع بعض البساتين والكروم، والحدائق النباتية فى المدينة أو بالقرب من

البلدة. وكان معظم الأراضى الزراعية أراضى حكومية تُمنح إما للتيمار أو للسباهى أو للملتزم. وخلال فترة التراجع العثمانى انتشرت بشكل متزايد، وبدأ الإقطاعيون السباهيون يحصلون فى الواقع على حقوق وصلاحيات الملاك المستقلين، على الرغم من أن هذا كان مخالفًا للقانون.

حدث ذلك بطرق عديدة. فقد كان للسلطان الحق دائمًا فى أن يتفضل بعطاياه وخلعه من الأراضى الحكومية، كما لو كانت أراضى «ملك» وكان يقوم بذلك فى بعض الأحيان مع الأشخاص المفضلين أو الجديرين. وأصبحت هذه الأملاك أملاكًا قانونية تمامًا يمكن نقلها وتوريثها وفقًا لقوانين التملك الحر التى تحكم بها الشريعة. وقلما كانت تمنح مثل هذه العطايا، التى تنطوى على التخلى رسميًا عن الضرائب المستحقة عن الأراضى الحكومية وليست أراضى الملك، فقد كانت استثنائية بطبيعة الحال.

كان هناك أسلوب آخر من الاغتصاب بالقوة. فحيثما تكون سلطة السلطان ضعيفة أو بعيدة فى مكان ما، تنجح مجموعة قوية من الأفراد، فى الاستيلاء على الأراضى الميرى بالقوة، وممارسة حقوق ملكيتهم لها، والحصول على الاعتراف لهم لاحقًا.

خلال أوائل القرن التاسع عشر كان يغذى نمو أراضى التملك الحر، مصدران رئيسيان. أحدهما بيع الحكومة للأراضى الميرى، كأراضٍ حرة، من أجل تغطية العجز فى الخزينة. وكان الآخر بيع بالمزاد العلنى، مقاطعة خاصة تمنح المشترى حقوقًا وسلطات واسعة للغاية.

وبهذا النوع من البيع، انتقل الكثير من أراضى التيمارات المحتجزة إلى أيدى طبقة جديدة من الملاك. ويبدو أن هذا النوع من البيع كان معمولاً به كثيرًا فى عهد السلطان محمود وخلفائه. لم يكن للمشترى، الذى كان يعطى سندًا يطلق عليه اسم «طابو تمسكى»، أى حق قانونى فى التملك الحر من الناحية النظرية، ولكن له حق المقاطعة فقط من عائدات الإيجار. ومع ذلك، كانت حقوقه فى الواقع تتوسع بشكل مطرد ويتم التأكيد عليها، وكان اتجاه معظم القوانين الزراعية خلال فترة التنظيمات، ينحو نحو تحويل هذه المقاطعات إلى شىء يصعب تمييزه عن التملك الحر. وأحدثت التغييرات فى القواعد المتعلقة بعمليات النقل

والتسجيل، زيادة فى قيمة «طابو تمسكى»، والذى أصبح سندًا حقيقيًا للتمليك بالفعل، ومن ناحية أخرى تم تعديل القوانين تباعًا للسماح بانتقال الميراث إلى الأبناء والبنات، وغيرهم من الأقارب.

كانت هذه المقاطعات فى كثير من الأحيان تقاس بأحجام محدودة. يحظر قانون الأراضى لعام ١٨٥٨ تملك قرية مأهولة بالسكان لتكون ملكا لفرد واحد. ويبدو أن هذا يشير إلى وعى رجال التنظيمات، بنمو الأملاك الكبيرة، والرغبة فى تقييد ذلك. ومع ذلك، يبدو أن هذا الحكم لم يكن له تأثير عملى يذكر. وقد أحدثت التطورات التجارية والمالية فى ذلك الوقت، بما فى ذلك التوسع فى الصادرات الزراعية التركية، تدفقًا فى الأموال السائلة، وخلقت طبقة من الأشخاص يمتلكون أموالاً نقدية تكفى لتقديم عطاءات عقود المقاطعات وشراء الأراضى وتأجير الأرض. وقدمت لهم القوانين الجديدة صلاحيات قانونية لتنفيذ عقود الدين والبيع. وقامت الشرطة الجديدة بحمايتهم من الأخطار التى كانت تصاحب مثل هذا التنفيذ من قبل[١١].

وبهذه الطريقة، ظهرت إلى حيز الوجود فى أثناء القرن التاسع عشر، طبقة جديدة من ملاك الأراضى، وسيطروا على جزء كبير من الريف فى الإمبراطورية. وأدى ذلك إلى نشوب صراع اجتماعى مرير فى مقاطعات البلقان، استمر بعد أن نالت هذه البلدان استقلالها. وأظهر فى غرب ووسط الأناضول شخصيات الآغا المألوفة، وهم الفلاحون الأغنياء أو أصحاب الأملاك الأغنياء، والذين يسيطرون ويمتلكون القرية فى كثير من الأحيان، وكانت حاميتهم لا تزال هى الأكثر قوة، وهم ملاك الأراضى من التجار المقيمين فى المدينة.

تضررت أوضاع الفلاحين من هذه التغييرات كثيرًا. وكما أصبح مُلاَّك الطابو من ذوى الأملاك الحرة، أصبح الفلاح عاملاً أجيرًا أو مستأجرًا مشاركًا فى زراعة المحاصيل، ولا يتمتع بحقوق المستأجرين على الإطلاق، بل إن تحرره من الإقطاع قد تركه فى حال أسوأ مما كان عليه من قبل. فضلا عن الضرائب الحكومية، كان عليه أن يدفع جزءا من محصوله كقيمة إيجار، بالإضافة إلى تقديم الخدمة الشخصية فى بعض الأحيان. ويكشف الأدب

الشعبى التركى فى القرن التاسع عشر وحكايات وقصص القرن العشرين، عن وجود صراع مرير بين الفلاحين الفقراء التعساء والملاك الذين يسيطرون عليهم ويستغلونهم. وبطلها الوحيد هو (اشقيا) قاطع الطريق، الفلاح الهارب يصعد إلى التلال ويحارب الظالمين والقوات الحكومية التى تقبض عليه(١٢). وهناك حكايات كثيرة من هذا القبيل فى شأن روبن هود الأناضولى؛ ويعد نموذجهم هو كور أوغلى الشهير، الذى كان شريف نوتنجهام هو الدره بكى بولو(١٣).

فى بعض النسخ الشرقية، لم يكن كور أوغلى قرويًا ولكنه كان بدويًا. وليس من قبيل الصدفة أن يجد رجال القبائل الرُّحَّل حياتهم قد أفسدتها ومزقتها التغيرات الاجتماعية والاقتصادية فى ذلك الوقت. والمثال البارز هو جوقوروفا، وهو سهل كيليكيا ، الذى يعد الآن منطقة زراعية غنية على إثر حدوث التطورات الصناعية المهمة. وقد كان فى القرن التاسع عشر مستنقعًا وبائيًا لا يسكنه غير القليل من السكان، ويذكره بغموض رؤساء القبائل التركمانية الرحل فى الجبال المحيطة به. وفى عام ١٨٤٠، عاد إلى تركيا بعد فترة من الاحتلال المصرى، وأصبح جزءا من ولاية حلب. كانت الإدارة المصرية هى التى قامت ببعض المحاولات لتعزيز زراعة القطن، ولكن دون أى تأثير يذكر، فقد بقيت الأرض خاوية.

وبدأت مرحلة جديدة فى عام ١٨٦٦، عندما شرعت حكومة السلطان فى برنامج جديد للتهدئة وتسوية السلام. وهبطت القوة العسكرية المعروفة باسم فرقة الإصلاح فى الاسكندرونة، وتقدمت إلى طوروس الداخلية وجبال الأمانوس. كانت هذه الجبال والسهل الشمالى وشرق أضنه التى سيطر عليها أسر الدره بكى مثل قوزان أوغلو من قوزانو «منمنجى أوغلى وكوكلى أوغلى، تخضع جزئيا لسيطرة القبائل التركمانية عصابات من قطاع الطرق. وكان الهدف من الحملة إخضاع الدره بكى المستقلين وزعماء القبائل، وتدمير سلطة العصابات والبدو الرحل، وتمهد بذلك الطريق نحو إقامة مستوطنة زراعية.

وما أن انتهت التهدئة، حتى كانت هناك حاجة للمستوطنين، فقد كان معظم رجال القبيلة الذين تم ترحيلهم غير راغبين على الإطلاق فى الاستقرار على الأرض. وتم توطين ثلاثة آلاف أسرة من تتار النوجاى، الذين هاجروا من روسيا بعد حرب القرم، على

ضفتى نهر جيحان أعلى «ميسيس»، وتم جلب الفلاحين المصريين للعمل فى مزارع القطن الجديدة؛ وأعقبهم فى وقت لاحق المسلمون العائدون من جزيرة كريت ومن سالونيك ومن البلقان، ومن شمال أفريقيا، كما ضاعت تباعا هذه الأراضى من الإمبراطورية. وأخمدت الثورات القبلية، وبلغت فترة الاضطرابات الاجتماعية والعنف فى كثير من الأحيان نروتها عند استملاك كل المناطق تقريبا التى بدت منطقة زراعية خصبة[١٤].

الأنشطة الأوروبية[١٥].

وكان من بين العوامل التى أدت إلى توطين سهل سليسيان زيادة الطلب الغربى للقطن. وبشكل عام، أصبحت تركيا من أكثر المشاركين فى أنماط التنمية الاقتصادية للغرب. وحتى خلال حرب القرم، نجحت الدولة العثمانية، على الرغم من تزايد عبء النفقات العامة اللازمة للجيوش الجديدة والخدمات الإدارية، فى تجنب تكبد الديون الخارجية. وفى عام ١٨٥٤ تجمعت تكاليف شن الحرب الحديثة والفرص التى أتاحها التحالف الغربى حتى يدفع الحكومة العثمانية للحصول على قرض من أسواق المال فى لندن وباريس. وفى يوم ٤ أغسطس ١٨٥٤ أصدر السلطان فرمانًا يجيز الاقتراض بمبلغ ثلاثة ملايين جنيه. وبلغ معدل الفائدة ٦ فى المائة، ومعدل أداء الدين واحد فى المائة، وسعر الإصدار ٨٠ جنيها. خفَّضت لجان الوكلاء المبلغ الذى تم تسليمه فى الواقع، ليصل إلى نحو النصف[١٦]، والحكومة العثمانية كانت مضطرة بسبب متطلبات الحرب، وبضمان من قبل الحكومتين البريطانية والفرنسية، وكانت النتيجة أن العثمانيين كانوا قادرين على الحصول على شروط أفضل. طرح روتشيلد فى لندن فكرة أن يبلغ قسط القرض اثنين وخمسة أثمان، وبفائدة تصل أربعة فى المائة.

وقد أحدث الضمان الإنجليزى الفرنسى، ومع ضمان شروط أفضل، أولى الانتهاكات على الاستقلال المالى التركى. وحدد الضامنون أن القرض كان من المقرر أن يستخدم لأغراض الحرب، وادعوا أيضًا الحق فى تعيين مفوض من كل منهم، للإشراف على توظيف الأموال والتحقق من حسابات الخزانة. ويبدو أن عمل المفوضين قد أحبط عمليًا من جانب المسئولين العثمانيين الذين تعاملوا معهم، غير أنه كان قد أرسى مبدأ مهمًّا[١٧].

انتهت الحرب، ولكن ازداد الطلب على النقود، وأصبح أكثر إلحاحًا. أحدث القرض الأول الذى تم فى زمن السلم عام ١٨٥٨ من أجل تغطية انسحاب الـ «قائمة» (١٨)، ارتياحًا مؤقتًا فحسب، وسرعان ما أدت الحاجة إلى عقد قروض جديدة، فضلاً عن البذخ الطائش للسلطان عبد العزيز، إلى سلسلة متزايدة من القروض الجديدة، وتعاقب الواحد تلو الآخر على فترات سنوية تقريبا. وجاءت النهاية التى لا مفر منها فى ٦ أكتوبر ١٨٧٥، عندما أعلن الباب العالى عن رغبته فى دفع نصف الفائدة نقدا وبقية القروض على مراحل، وسيتم تغطية النصف الآخر من الديون بواسطة ربع عائدات السندات خلال السنوات الخمس التالية، والتى وصلت إلى نسبة ٥ فى المائة، وستسلم إلى حاملى السندات.

فى زمن الاضطرابات المتزايدة، كان من المستحيل الحفاظ على هذا. ففى عام ١٨٧٦ أخفقت الدولة فى المدفوعات الأخرى أو أرجأتها، وأخيرا، وفى ٢٠ ديسمبر عام ١٨٨١، الموافق ٢٨ محرم ١٢٩٩، قامت الحكومة العثمانية بإصدار الوثيقة المعروفة باسم «المرسوم المحرم» (١٩). وقام هذا المرسوم، استنادا إلى اتفاق تم التفاوض فيه مع ممثلين من حملة السندات الأوروبية، بتعيين «مجلس الديون العمومية»، الذى كان قد تم تأسيسه حينذاك من أجل ضمان خدمة الدين العثمانى العام. وكان من المقرر أن يتم سداد الدين، ويبلغ آنذاك ما يقرب من ٢٠٠ مليون جنيه، من إيرادات الدولة الرسمية المحفوظة لهذا الغرض. وكان المجلس الخاضع للسيطرة المباشرة أمام الدائنين الأجانب وتحت مسئوليتهم، قد تولى المسئولية الكاملة عنهم. وكانت النتيجة منح تركيا خزينة عامة ثانية ومستقلة، تسيطر على جزء كبير من الدخل الوطنى. وفى عام ١٩١١ بلغ عدد موظفى المجلس ٨,٩٣١ شخصًا، مقابل ٥,٤٧٢ شخصا فى وزارة المالية بالإمبراطورية(٢٠).

وكان حتمًا أن يصاحب اختراق المالية الأوربية توغل اقتصادى واسع النطاق فى مجالات أخرى أيضا. وبدأت رؤوس الأموال الأجنبية تلعب دورا مهما فى تنمية البلاد، ولا سيما فى مجال الاتصالات والخدمات، ولكن أيضا فى مجال الزراعة وفى الصناعات العثمانية الوليدة. وعلى سبيل المثال، فقد شكل التبغ، الذى وفر فرص عمل لأعداد كبيرة، احتكارًا فى عام ١٨٨٤ ومنح الاحتكار للشركة الفرنسية النمساوية. وفى سنة ١٩١٤ حققت الشركة ربحًا قدره ٣٠ مليون جنيه من الذهب، وتم دفع ٢٣ مليونًا من الضرائب لمجلس

الدين العام. كانت السكك الحديدية والترام والموانئ وشبكات الكهرباء والغاز والمياه، تديرها جميعًا شركات الامتياز الأجنبية وكذلك أيضا معظم المناجم والمصانع القليلة[٢١]. وبموجب قانون ١٨٦٧ حصل الأجانب على حق امتلاك الأرض.

وأدت هذا التطورات الاقتصادية إلى نتيجتين اجتماعيتين مهمتين. تمثلت إحداهما فى تراجع وتدمير الصناعات اليدوية المحلية، التى لم تتمكن إلى حد بعيد أن تستمر مع السلع الأوربية المستوردة الرخيصة. وقد كانت هذه العملية قد بدأت منذ القرن السادس عشر. ووصلت فى القرن التاسع عشر إلى أبعاد خطيرة، وتسببت فى بطالة حادة وضيق متزايد، ولا سيما فى الأناضول[٢٢].

وفى الوقت نفسه كانت الطبقة المتوسطة المحلية الجديدة التى خرجت إلى حيز الوجود كالتجار والوكلاء والمستوردين والموزعين، وبصفة عامة ممثلو المصالح المالية والتجارية الأجنبية، وفى كلمة واحدة، كما هو معروف فى الشرق الأقصى كوكلاء ومستشارين وطنيين. وكانت الخطورة تكمن فى أن هذه الفئة الجديدة كانت تتألف فى الغالب من غير المسلمين. وكان الترك لا يزالون يفضلون المهن الثلاث وهى الوظائف الدينية، والحكومية والحربية ولم يهتموا بالتجارة التى تركوها للمجتمعات الكافرة الحقيرة، للمسيحيين واليهود. وقد قبلوها، وكبر البعض وصار من الأغنياء والأقوياء، وخصوصا بين اليونانيين والأرمن، أى الطبقة المسيحية المتوسطة.

لقد كان يوجد قبل ذلك مثل هذه الطبقات من التجار المسيحيين فى تركيا، كما هو الحال مثلا فى القرن السادس عشر، عندما تودد اليونانى مايكل كانتاكوزينوس إلى البلاط باعتباره أمير التجار فى إستنبول العثمانية. وفى القرن السادس عشر، كان الأتراك يعتمدون اعتمادًا كبيرًا جدًا، فى مجال التجارة والدبلوماسية ولعديد من الأمور المالية على اليهود وهم الجالية الوحيدة فى المجتمع التى تملك الكفاءات الضرورية، والتى لا تحوم حولها الشكوك فى تعاطفهم المنطوى على الخيانة مع القوى المسيحية. وتدهورت الجالية اليهودية جنبا إلى جنب مع الدولة العثمانية، وخلال القرنين السابع عشر والثامن عشر، طرد اليونانيون والأرمن اليهود من كل مكان تقريبا، وأصبحوا طبقة ضئيلة نسبيا. وخلال

القرن الثامن عشر أصبحت الجاليات اليونانية والأرمنية اليهودية، وذلك نتيجة لانخفاض القوة العثمانية، أقوى وأكثر تماسكًا، واستفادت تجاريًا وثقافيًا من اتصالاتهم مع العالم المسيحى الأعظم[٢٣]. وحصل العديد منهم على شهادات من السفارات والقنصليات الأوربية، والتى تضمن لهم امتيازات تجارية ومالية مهمة. وكان القصد منها فى الأساس حماية المترجمين الفوريين المعينين محليا ووكلاء القنصلية، وكانت هذه البراءات تمنح أو تباع لأعداد متزايدة من التجار المحليين، الذين كانوا بالتالى قادرين على الحصول على منزلة صاحب الامتيازات المحصن. وخلال فترة القوة الغربية وانحطاط الإمبراطورية العثمانية، كانت هذه الامتيازات تمنح أصلا كتنازل محتقر تقريبا لمجموعات صغيرة من التجار الأجانب الزائرين، ثم تحولت إلى نظام من الحصانة والامتيازات الخارجة عن نطاق التشريع الوطنى. وعن طريق بيع البراءات، انتشرت هذه الامتيازات وأسىء استخدامها مع العديد من التجار المحليين، الذين أضحى لهم ميزة كبيرة على زملائهم من الرعايا العثمانيين.

حاولت السلطات التركية كبح الاتجار فى شهادات البراءة، وفى نهاية القرن الثالث، حاول سليم الثالث أن يتنافس مع القناصل الأوروبيين بنفسه، فباع البراءات للتجار المسيحيين واليهود. فى مقابل رسم قدره ١٥٠٠ قرش، منحت هذه البراءات حق المتاجرة مع أوربا، إلى جانب الامتيازات القانونية والمالية والتجارية والإعفاءات المهمة. كانت هذه المنح التى ضمنت جدارة العثمانيين غير المسلمين فى تنافسهم مع التجار الأجانب أو التجار ذوى الحماية الأجنبية فى ظل ظروف مناظرة، قد خلقت طبقة جديدة مميزة عرفت باسم «أوربا تجارى» (تجار أوربا). وداخل هذه الطبقة، كان اليونانيون، قادرين على كسب منزلة عالية بفضل مهاراتهم البحرية وإمكاناتهم. والتى تعززت بالفوائد التى استمدوها من استخدام العلم العثمانى المحايد خلال معظم سنوات الحروب الثورية والنابليونية.

فى أوائل القرن التاسع عشر انتشر نظام البراءات وامتد إلى التجار المسلمين برسوم أقل قليلاً، فى مقابل ١٢٠٠ قرش، واستطاعوا الحصول على البراءات من عضوية النقابة الإسلامية «خيرية تجارى» (تجار الإحسان) ومع ذلك، كان الطلب عليها ضئيلاً،وكانت طبقة التجار ما زالت غير إسلامية فى غالب الأحيان[٢٤].

ومع حلول منتصف القرن، سقطت هذه الشروط والمؤسسات فى زوايا الإهمال. وبقى التجار المسيحيون على أية حال، وبدأوا يلعبون دورًا جديدًا ومهمًا فى انتشار التجارة والاستثمارات الأوربية. وما كان يميزهم من بين هذه الطبقات فى الأزمان السابقة بالإضافة إلى التمتع برعاية وحماية القوى الأوربية الكبرى، كان كثير منهم يعتز حينذاك بتطلعات وطنية خاصة بهم والتى لا تتفق فى النهاية مع الولاء العثمانى. وفى الوقت نفسه، كانوا أو بالأحرى كان رعاتهم الأوروبيون نيابة عنهم يطرحون طلبات شاملة تحوى من الحقوق المدنية والمالية التى تقوض فعالية المبدأ المقبول عمليًا بشأن تفوق المسلمين السياسى فى الإمبراطورية.

ردود فعل المسلمين

وتزامن صعود الطبقة المسيحية المتوسطة الجديدة والناجحة الواثقة من نفسها، وربما الخائنة، بشكل مشئوم مع تدمير الحرفيين الأتراك وصغار التجار المسلمين. وأدى التباين بين هاتين الطبقتين إلى شحذ التوترات الدينية والوطنية، وإلى موجة متصاعدة من العداوة الموجهة ضد كل من الأجنبى والمسيحى العثمانى. وفى أوائل عام ١٨٦٠، كان نامق كمال ورفاقه العثمانيون الشباب يشكون من التبعية المتزايدة للإمبراطورية العثمانية للمصالح الاقتصادية الأوربية، وقاموا بتوجيه نقدهم على تساهل كل من رجال الدولة التركية وضغوط طبقة الوكلاء والمستشارين الوطنيين. غير أنه بوجه عام، واصل المثقفون الأتراك المسلمون، البحث لإيجاد طرقهم ومسالكهم لخدمة الدولة ومصالحها النظرية فى مشكلات الدولة والدين والأمة. غير مكترثين أساسا بشئون التجار والحرفيين، والفلاحين، ولديهم اقتناع بترك النشاط الاقتصادى والنقد الاقتصادى للآخرين.

الصناعة[٢٥]

ومع ذلك، كانت هناك مشكلة واحدة احتفظت ببعض الاهتمام، وهى التصنيع. يؤرخ الاضمحلال العام للصناعة العثمانية من أوائل القرن التاسع عشر، عندما خضعت تركيا، ولمدة طويلة مع العديد من البلدان الأخرى، لتأثير مدمر لتوسع الرأسمالية الصناعية فى أوربا، وتدفق السلع المصنعة الرخيصة إلى السوق التركية، وتبعا لذلك، فقد عانت أهم الواردات من المنسوجات والقطن التركى القديم والصناعات الحريرية. وشملت الواردات الأخرى المصنوعات الحديدية والسكاكين، والصناعات، والورق، وصناعة السكر، ومرة أخرى أخفقت الصناعات المحلية التركية فى المنافسة[٢٦].

كانت العملية قد بدأت فى النصف الأول من القرن التاسع عشر وتم الانتهاء منها فى النصف الثانى منه. وبصرف النظر عن بعض الحرفيين المحليين الضروريين مثل الإسكافيين والخياطين، وما شابه ذلك، فقد اختفت تماما فنون التصنيع تقريبًا، وأصبحت تركيا دولة مصدرة للمواد الخام ومستوردة للسلع المصنعة. ولا شك فى أن ما ساعد على ذلك هو الطلبات نحو تغيير الملابس والاكسسورات المنزلية والناتجة عن التغريب الاجتماعى من ناحية، والقيود المفروضة على السياسات المالية التركية من خلال المعاهدات من ناحية أخرى، ولكن يجب البحث عن السبب الرئيسى فى العجز الأساسى للاقتصاد الضعيف غير الحديث، مثلما هو حال تركيا، أمام مواجهة التأثير التنافسى للصناعة الرأسمالية الحديثة[٢٧].

وسرعان ما عُرفت قيمة الصناعة كمصدر للثروة والسلطة فى الشرق الأوسط. فقد قام المراقبون الأوائل مثل خالد أفندى وصادق رفعت باشا [٢٨] بكتابة تعليقاتهم عنها، وحاول الحكام مثل عبد المجيد فى تركيا ومحمد على باشا فى مصر ببناء المصانع وإنشاء الصناعات بإصدار المراسيم، ولكن التصنيع ليس تعويذة سحرية يمكن استخدامها من أجل استحضار كنوز الغرب الرائعة فى حركة واحدة من حركات الازدهار. ولعل أفضل مثال على ذلك هو السلطان عبد الحميد، وهو حاكم حسن النية وله اهتمامات تقدمية، وفى عهده شجع أو شرع مباشرة فى إنشاء أكثر من ١٥٠ مصنعًا. وقد بقى منهم ثلاثة مصانع

فقط حتى يومنا هذا[٢٩]. ولم تكن مصانع الدولة تسير على خطى مدروسة، وكانت غير مجدية وغير فعالة أو غير ذات صلة فى كثير من الأحيان بحاجة البلاد، وكانت فقط قادرة على تحمل الحياة الطفيلية القائمة على إعانات مالية من الحكومة النظامية. وأغلق معظمها أو تم هجرها أحيانا بعد أشهر قليلة من العمل فحسب. خاصة وأن كثيرا من الصناعات التى خرجت إلى حيز الوجود، كان يسيطر عليها ويقوم بتشغيلها الأجانب. وقد كانت حتما محدودة، لأن التنمية الصناعية، مع كل الصعوبات الهائلة الناجمة عن وجود الموظفين المناسبين، لا تستطيع أن تتنافس مع جاذبية التصدير السريع والرخيص والسهل للمواد الخام التى تكثر فى البلاد.

وبالأحرى، كان المذهب التجارى الخام الذى اتبعه رجال الدولة فى عهد التنظيمات على أية حال فى وضع ميئوس منه ولا صلة له بالموضوع، سواء فى القرن التاسع عشر المنطلق فى سرعة واهتياج، أو أعداد السكان الأتراك الكثيرة. وكانت قوة الحكومة ضعيفة للغاية حتى عجزت عن فرض سياساتها وكذلك فقيرة جدا عن أن تقوم بتطبيقها، ولم يكن فى مقدورها سوى أن تؤول إلى الفشل والانهيار والفقر فى نهاية الأمر[٣٠].

تركيا الفتاة: قوانين الأراضى

وحتى مع بلوغ أوائل القرن العشرين، لم يكن ثوار تركيا الفتاة يولون المسائل الاقتصادية سوى القليل من الاهتمام، فى مناقشاتهم وحججهم على حد سواء قبل الثورة وبعدها. وكان أهم مشاريعهم فى هذا المجال قانون إصلاح الأراضى، الذى شهد سلسلة من التغييرات منذ قانون ١٨٥٨ وتعديله فى عام ١٨٦٧[٣١]. أحدثت مجموعة من القوانين المؤقتة، والتى تمت الموافقة عليها فى فبراير ١٩١٠م، تغييرات مهمة فى الأرض، ولا سيما ما يتعلق بملكية الشركات، والرهن العقارى، والمواريث. وعلاوة على ذلك صدرت التعديلات فى مارس ١٩١١ وفبراير ١٩١٣، وهو التعزيز الأخير لنظام منتظم من تعيين وتسجيل الممتلكات العقارية الثابتة، وتقدير القيم والإيرادات. وفى أواخر سنوات الحرب، أزال إصلاح آخر آثار الماضى من نظام الالتزام السيئ السمعة. قامت هذه القوانين فى

الحقيقة بتبسيط المعقد والشاذ والذى خلفته فى كثير من الأحيان إصلاحات التنظيمات. ومع ذلك، فقد كانت مسؤولة أيضا عن بعض المشقة التى عانى صغار الفلاحين. كان الأساس الذى اعتمد عليه القانون الجديد للميراث، هو قانون المدنية الألمانى، ولكن بعض القواعد الموجودة فى القانون الألمانى تم تطبيقها فقط على العقارات فى المدن التى سرى بها القانون التركى، وربما على حين غفلة طبِّق فى المزارع والغابات. وأدى ذلك إلى تقسيمات زائدة مفرطة وفقدان الملكية المتكرر وتشويش وأخطار مهلكة(٣٢).

القومية الاقتصادية

خلال السنوات الأخيرة من الإمبراطورية، دفعت القومية المتزايدة لتركيا الفتاة إلى الشروع فى إجراء بعض التغييرات الاقتصادية والاجتماعية من أجل التوصل إلى تطوير أوفى فى إطار الجمهورية. وسرعان ما بدأ فى عهد عبد الحميد، الاختراق الاقتصادى الأوربى للإمبراطورية، وخاصة من ألمانيا. واستمر بعد ثورة ١٩٠٨، ولكن أتراك تركيا الفتاة أصبحوا على وعى بذلك، ما دام يمثل مشكلة سياسية وانتهاكا للسيادة التركية. كانت "ترك أوجاقلى" (٣٣) نشطة ولا سيما فى الدعوة إلى المزيد من النشاط الاقتصادى الوطنى، كشرط مسبق للتحرر الاقتصادى. وقد تم اتخاذ عدة خطوات مشتتة أخرى لتحفيز المشروعات المحلية. وجاءت محاولة فى عام ١٩١٣ ـ ١٩١٤ من أجل إلغاء الامتيازات الاقتصادية (٣٤) ولم تُجْدِ نفعا، ولكن تأسس مجتمع الاستهلاك الوطنى فى يوليو ١٩١٣، وشن حملة لتشجيع الاستهلاك الوطنى بدلا من السلع المستوردة(٣٥) وفى العام نفسه صدر قانون لتشجيع الصناعة، وأول تعداد صناعى للسنوات ١٩١٣ — ١٩١٥ تم الانتهاء منه فى عام ١٩١٥(٣٦).

وقد بدأت آلية أخرى لهذه السياسة، وهى الحركة التعاونية للمستهلكين، فى إستنبول. وفى أواخر عام ١٨٦٠ كان مدحت باشا، فى أثناء ولايته على إقليم الدانوب قد أسس أول ائتمان زراعى تعاونى. ومع ذلك، لم يكن هناك من خلفاء يتتبعون هذا المسلك، ولم تظهر فى تركيا أية حركة حقيقية للتعاونيات إلا بعد قيام الثورة عام ١٩٠٨، لم يَجْتزْ

المنتجون "التعاونيون" على الإطلاق مرحلة مصنع القوانين وإعداد الخطط، ولكن منذ عام ١٩٠٩ ظهر المستهلكون "التعاونيون" في العديد من المناطق بالعاصمة، حيث كان العجز والصعوبات خلال سنوات الحرب قد دفعتهم إلى التطوير. واختفوا عند انتهاء الحرب، ربما بسبب التوجيه والاستغلال السياسي الذي يخضعون له[٣٧].

وكان الشرط الأول للتنمية الاقتصادية الوطنية بنك وطني حقيقي، وقد كانت جميع المصارف القائمة، بما في ذلك البنك العثماني الإمبراطوري، خاضعة تقريبًا للسيطرة الأجنبية. وبعد بعض النقاش، قرر حزب المؤتمر للجنة الاتحاد والترقي عام ١٩١٦ قرارا بشأن إنشاء بنك التسليف الوطني. وكان البنك قد افتتح في يناير ١٩١٧، وكان رأس ماله ٤ ملايين جنيه عثماني، تم دفع نصف المبلغ وانحصرت حصص الأسهم التي تبلغ ٤٠٠،٠٠٠ جنيه ذات العشرة أسهم، على الرعايا العثمانيين. ويبدو روح التوجيه التي حلت على وزير المالية جاويد بك في مجلس الإدارة المؤقت، قد تمثلت في حسين جاهد يالجين وعدد من كبار التجار[٣٨].

تحت رعاية البنك، كانت قد تم البدء في مشروعات أخرى، ولا سيما شركتي تأمين، وأعطى تأسيس الشركات من قبل الشركات الخاصة وبرأس المال المحلي، دعاية واسعة النطاق، وافتتحت المصانع باحتفالات رائعة [٣٩]. وفي الوقت نفسه كانت هناك حاجة إلى الشركات الأجنبية بموجب القانون الذي يقضي بوجوب وجود عدد معين من الرعايا العثمانيين في مجالس إدارتها. ولا شك في أن الغرض من أي مقاطعة يونانية تمتلك محلات تجارية، وهي ظاهريًا ترمي إلى القيام بعمل انتقامي من سوء معاملة اليونانيين الأتراك مقدونيا، وترمي إلى زيادة مشاركي الترك، باعتباره متميزًا عن مجرد المشاركة العثمانية في مزايا التجارة[٤٠].

جاءت هذه الجهود لتعزيز التجارة والصناعة التركية، وذلك في المرحلة الأخيرة من انحطاط الإمبراطورية العثمانية، واستطاعت أن تحقق بعض الشيء، وعلى أية حال فقد انتهت بهزيمة الإمبراطورية وهروب قادة تركيا الفتاة. ومع ذلك، فقد فعلوها، حيث اتضحت بعض خطوط السياسة الاقتصادية والتنمية، في وقت لاحق أكثر ملاءمة كانت الجمهورية التركية قد اقتفت آثارها.

التغيير الاجتماعى: النخبة الجديدة

ليس من الممكن أن نحدد، على وجه اليقين، أى التغييرات المهمة فى الأساس الاقتصادى للمكانة الاجتماعية والسلطة السياسية فى تركيا تحت حكم عبد الحميد. بيد أنه من الممكن، بالنسبة لمجتمع إسلامى مثل الدولة العثمانية وهو يمثل أهمية أكثر بكثير، أن نميز بعض العناصر الاجتماعية والمهنية الجديدة، ومراقبة ظهورها بين النخب الحاكمة والمثقفة فى البلاد. وجاءت هذه العناصر الجديدة من طائفة متنوعة ومن الخلفيات الاجتماعية ممن سبقوهم. هذا التنوع الاجتماعى للنخبة المتعلمة، وربما أكثر من مجرد زيارة فى عدد أفرادها، قد أنهت العلاقة الحميمة الدافئة تدريجيا من الكفاح والجهاد فى وقت سابق. لقد كان العثمانيون الشباب والدستوريون الأوائل، مع استثناءات قليلة، كلهم أعضاء الدائرة الداخلية للهيبة والسلطة، وعلى المستوى الاجتماعى ذاته، غالبا ما كانوا يعرفون شخصيا رجال الأنظمة المعارضين، وبالتالى كانوا دائما يستطيعون الوصول إلى نوع من التسوية الشخصية معهم قبل أن تصبح الأمور خطيرة حقا. حتى فى العقود الأولى من العهد الحميدى، كان هذا ما زال صحيحا، فعندما أدرك السلطان قيمة هذا، أرسل أحد الباشوات إلى أوربا لاغراء المنفيين بوعود العفو والترقية[٤١]. ولكن كلما صارت النخبة المثقفة أكبر وأكثر تنوعا، ضعفت الروابط الشخصية، وصار الصراع على السلطة أكثر حدة وضراوة، وعقوبات الفشل أفظع وأكثر حسمًا. ومن المفارقات، أن تفتتح تركيا الفتاة نفسها، وليس السلطان عتيق الطراز، تنفيذ أحكام الإعدام على نطاق واسع للمعارضين السياسيين. وخلال ذلك الوقت، كانت النخبة الحاكمة للإمبراطورية قد انتشرت خارج أبعاد دائرة الأسرة الحاكمة، وانعكس هذا التغيير فى نشوب صراعات أكثر احتدامًا وظهور لهجة أشد قسوة فى الحياة السياسية.

ومن بين هذه العناصر الجديدة فى النخبة المتعلمة، أربعة عناصر ذات أهمية خاصة وهم الضباط وموظفو الخدمة المدنية والمحامون والصحفيون. ولعب رجال هذه المهن الأربع دورًا يفوق حدود أعدادهم، فى إعداد وتأسيس تركيا الجديدة.

كانت الصحافة والقانون من المهن الجديدة تمامًا فى تركيا. وفى ظل النظام التقليدى، كان النظام الوحيد المعترف به علنا من القانون والقضاء هو الشريعة، وهو يعد القانون المقدس للإسلام. وكان دعاته الذين يمثلونه. ويتألفون من المفتين والقضاة والفقهاء الضالعين فى القضاء. هم رجال الدين، المميزون بالتعليم والمركز والوظيفة مع علماء الدين والوعاظ، وهم يشكلون مؤسسة هرمية إسلامية عظيمة تخضع للسلطة العليا لشيخ الإسلام فى إستنبول. ولكن أحدث تأسيس قوانين علمانية جديدة، ومحاكم علمانية جديدة لإدارتها، مطلبًا كذلك لطبقات علمانية جديدة من القضاء، لتنفيذ المهام التى كانت مخولة للقضاة القدامى ولم يبدوا استعدادًا طيبا لحملها، وكذلك المدافعين لممارسة المهنة وتطوير المهارات غير المعروفة من قبل فى العالم الإسلامى. كان المحامون العلمانيون فى البداية قلة من حيث العدد والأهمية، وزادتهم مدارس التدريب فى عهد عبد الحميد فى كلا الأمرين، وساعدتهم على تهيئتهم للدور الجديد الذى كان عليهم أن يلعبوه فى بنية الدولة الحديثة. ومثلما كان القانون من المهن الجديدة، كانت الصحافة أيضا مهنة جديدة، بدون وسائط، وبالتالى بدون تقاليد أو صلات اجتماعية.

وكان الصحفيون الأوائل، فى فترة التنظيمات، عبارة عن أشخاص هواة وهبوا جزءا من أوقاتهم لهذا العمل، وأدباء ومسؤولين أو سياسيين، خاضوا على سبيل التسلية، تجربة جديدة لم تستطع كل إمكاناتهم أن تستوعب قيمتها. وكان هذا ما زال صحيحا إلى حد ما فى فترة حكم عبد الحميد، عندما جمع العديد من الصحفيين بين أنشطتهم والتعيينات الحكومية، والتدريس، أو غيرها من المهن. وكان هناك، مع ذلك، تطور واضح وسريع للصحافة. المحترفة لفئة من الرجال المهرة فى جمع وعرض ومناقشة الأخبار وكسب رزقهم الرئيسى من خلال الصحافة. ووفقًا لأحمد أمين، كانت نسبة نمو الإلمام بالقراءة والكتابة قد ازدادت ثلاثة أضعاف المعدل فى الربع الأخير من القرن التاسع عشر، وجعلت الإقبال المتزايد على الأخبار والمعلومات الأخرى من نشر الصحف مشروعا مربحًا، ومنحت الصحفى مقامًا ونفوذا جديدين.

وفى بعض الدول العربية الوريثة للإمبراطورية العثمانية، كان الدعاة الراديكاليون والصحفيون قادرين، لفترة من الوقت، على أن يلعبوا دورًا حاسمًا فى الحياة السياسية.

وفى الثورة الكمالية كان دور المحامين والصحفيين، رغم أهميته، يخضع لعنصرين آخرين فى النخبة الجديدة، الضباط وموظفو الخدمة المدنية.

لم يكن الجيش والبيروقراطية بالطبع من المهن الجديدة فى تركيا، بل على العكس من ذلك، فهما، جنبا إلى جنب مع رجال الدين، يشكلون الأعمدة الثلاثة التى استند عليها النظام السياسى والاجتماعى السياسى. ولكن خلافا لرجال الدين، كانوا يخضعون لتغيرات ضخمة. فمنذ أكثر من قرن كانت الدولة العثمانية تبذل أفضل جهودها فى الإصلاح العسكرى والإدارى لإنشاء جيش حديث يستطيع بمفرده أن يقاوم العدو الأوربى، وتأسيس دولة حديثة يجب أن تعتمد على الجيش، كما أوضح الزمان. وقدمت الأساليب والأجهزة الجديدة، والمدارس والمناهج الدراسية الجديدة، نوعًا جديدًا من الضباط والمسئولين المنفتحين على المؤثرات والأفكار الغربية، وعلى وعى بالأوضاع المتدهورة فى بلادهم، وإضافة إلى ولائهم القديم، استلهموا من النموذج الأوربى، وطنية راديكالية جديدة. وبعد كل التغييرات والإصلاحات، ظلت الطبقات العسكرية والبيروقراطية، والمعينون على نطاق واسع ولكن بشكل دائم، تؤمن إيمانًا عميقا بامتيازاتهم ومسئولياتهم التى قبلوها بلا مناقشة من مقام وسلطة لا يزال ما تبقى من السكان يمنحونها الاعتراف التلقائى والعفوى. وفى أواخر عام ١٩٢٠، كان المجلس الوطنى الكبير الأول للثورة الكمالية، والذى اجتمع فى أنقرة، يضم بين أعضائه الـ ١٣٨ عضوا، ٥٣ من الجنود و ٥٣ من رجال الدين، وهو ما يقرب من ثلثى المجموع[٤٢].

الثوريون: الشعبية الكمالية

هكذا يصعب تمامًا عزل وتحديد أى عوامل أو قوى اقتصادية واضحة فى المرحلة الباكرة من النضال الثورى التركى. كان المتنافسون على السلطة مجموعات أو فصائل مختلفة ضمن النخبة الحاكمة، وكلهم يعتمدون على الدولة فى أرزاقهم، وفيما يتعلق بالخدمة العامة على النحو الوظيفى الطبيعى والملائم لطبيعة الرجال.

ومع ذلك، كانت تركيا الفتاة قد أحدثت تغييرًا واحدًا مهمًا، وهو توسيع القاعدة الشعبية من الاهتمام السياسى والمشاركة. ودائما ما كان يتم تجميع المنتسبين للجيش من المجندين من دائرة أوسع من التراتبية الدينية، بسلالاته المتحصنة ذات الرتبة والثروة، أو البيروقراطية بتحيزها الحتمى لمصلحة الرأسمال، وإصرارها على التعليم الرسمى التقليدى. وكان غير المتعلمين الفقراء والقرويون ذوو المستوى المتدنى، يجدون فرصتهم فى القوات المسلحة، فقد قدم الجيش التوسعى الحديث خلال القرن التاسع عشر، أكثر المهن الواعدة المفتوحة أمام المواهب[٤٣].

وهكذا ؛ كانت ثورة تركيا الفتاة، وظهور مجموعة من الضباط كانوا عاملاً مهيمنًا على الشئون السياسية، قد وسعت من نطاق النشاط والاهتمام السياسى إلى ما هو أبعد من الدائرة الصغيرة للقصر والباب العالى، التى كانت منحصرة داخلها فيما مضى. وشجعت الأحداث التى جرت فى السنوات التالية على هذا التغيير والتعجيل به. وقد ساعدت سلسلة من الانتخابات، سواء العامة والمحلية، والزيادة فى مجال محو الأمية والتوسع السريع للصحافة، وقبل كل شىء، الممارسة المتزايدة من المتنافسين على السلطة السياسية للدعوة من أجل الدعم الشعبى من خلال الاجتماعات والتجمعات وحتى فروع الحزب المحلية، كل ذلك ساعد على خلق موقف جديد من الشئون السياسية بين العديد من الأتراك الذين كانوا ينظرون إلى مثل هذه الأمور سابقا على أنها خارج مقدرتهم وخارج اختصاصهم، وغير ذات صلة بحياتهم[٤٤].

وفضلا عن المشاركة السياسية، قدمت تركيا الفتاة الدروس الأولى فى العمل المباشر. فى عام ١٩١٣ شنت حملة متزامنة من الانفعالات التحريرية الوحدوية والنشاط الفدائى على أمل عقيم لاستعادة إقليم تراقيا الغربية المفقود. ويبدو أنهم كانوا قد توقعوا فى خريف عام ١٩١٨ هزيمة عسكرية للإمبراطورية، فبدأوا يعدون العدة لقيام حركة مقاومة فى الأناضول[٤٥].

وفى ظل هذه الظروف، ليس من المستغرب أن ينظر بعض المراقبين فى ذلك الوقت، سواء الغربيين أو الأتراك، إلى حركة القوميين الجديدة فى الأناضول بوصفها عودة

لظهور مقنع للجنة الاتحاد والترقى غير الموثوق بها. وعلى أية حال، لا يعنى هذا أنها خاطئة تماما، إذ سرعان ما أصبح واضحًا أن هناك شيئًا جديدًا ومختلفا كان على قدم وساق، مما أثار بعض القلق بشأن ما قد يحدث.

يخبر أحمد عزت باشا الذى تولى الصدارة العظمى خلال الهدنة، فى رسالة كيف فترت حماسة الحلفاء لليونانيين، عند عودة الملك اليونانى قسطنطين إلى عرش الملك فى شتاء عامى ١٩٢٠- ١٩٢١، فبدأوا ينظرون إلى إمكانية عقد صلح مع القوميين، وإجراء تحقيقات استقصائية حولهم. وجاء عدد من الضباط البريطانيين لرؤيته، وكانوا يعتقدون أنه على اتصالات سرية مع الرجال فى الأناضول، وأوعزوا بالبحث والتحقيق فى آرائه السياسية، وخاصة لأنهم كانوا يريدون أن يعرفوا ما إذا كانت الأناضول مرتبطة تماما مع البلاشفة.

أجاب عزت باشا بأن :

«هذه المجموعة تتكون بشكل رئيسى من القادة العسكريين والعاملين معهم من وجهاء البلد وملاك الأراضى والمثقفين، لذلك لا يمكن تصور أن يكون لهم أى ميول تجاه النظريات الشيوعية. ومع ذلك، إذا أصرت القوى الغربية على ممارسة ضغوط غير مبررة، فمن غير المستبعد أنهم سوف يلقون بأنفسهم فى أحضان روسيا»[٤٦].

كان عزت باشا، فى البيان نفسه، يختار كلماته بعناية، وعند قيامه بهذا الأمر فإنه يعبر أولا عن صياغة شىء قد مضى، حتى يصبح ذريعة سياسية كلاسيكية فى أى مكان آخر. وفى الوقت نفسه كان له توصيف للحركة القومية دقيقة بشكل ملحوظ، وقد أكدت الأحداث اللاحقة تأكيدًا جليًا ما قام به من وصف لموقفهم من الشيوعية.

ومع ذلك، فقد جرى فى وقت من الأوقات، فى الأيام الأولى لهذه الحركة، أن قام كمال بنفسه بالتعبير عن وجهات النظر الاجتماعية والاقتصادية الراديكالية. وكان يقول متحدثًا فى أنقرة فى ١ ديسمبر ١٩٢١:

« وإذا كان علينا أن نعرف حكومتنا اجتماعيا، فسوف نسميها "حكومة الشعب"... نحن الشعب الكادح، الشعب الفقير الذى يعمل من أجل إنقاذ حياته واستقلاله. علينا أن نعرف ما نحن عليه! ليتم حفظها وحفظ الناس الذين يعملون والذين يتعين عليهم العمل من أجل العيش والإنقاذ. ومن أجل هذا، كل فرد منا يمتلك الحق والسلطة. ولكن بواسطة العمل فقط نكتسب ذلك الحق. ليس هناك أى مجال ولا حق فى مجتمعنا للرجال الذين يريدون الاستلقاء على ظهورهم والعيش من دون عمل. الشعبية هو مبدأ اجتماعى يسعى إلى الاعتماد على النظام الاجتماعى وفقًا لأدائه وقانونه. أيها السادة! نحن الرجال الذين يتبعون المبدأ الذى يؤهلنا، من أجل الحفاظ على هذا الحق والحفاظ على استقلالنا، حتى نكافح كأمة واحدة بأسرها ضد الإمبريالية التى تريد سحق أمتنا وضد الرأسمالية التى تريد ابتلاع أمتنا ابتلاعًا كاملاً... تلك هى الأسس التى اعتمدت عليها حكومتنا، وهى أسس اجتماعية واضحة... ولكن ماذا يمكننا أن نفعل إذا كنا لا نشبه الديمقراطية، ونحن لا نشبه الاشتراكية، فهل نحن لا نشبه أى شىء؟ أيها السادة، علينا أن نكون فخورين بتحدى المقارنة! حيث إننا، أيها السادة، نشبه أنفسنا!(٤٧).

كانت شعبية كمال، والتى وجدت طريقها فى وقت لاحق فى برنامج حزب الشعب الجمهورى، وحتى فى الدستور التركى، بعيدة عن كونها كلمة فارغة. وبالإضافة إلى آثارها المترتبة والمعروفة على الصعيدين السياسى والثقافى، فإنها أيضا تفيد ضمنًا بعض الأفكار الاقتصادية، ولا تزال تحوى الكثير جدًا من الأفكار الاجتماعية، التى وجدت تعبيرا لها فى العديد من الإجراءات التى قامت بها حكومة الجمهورية. ومع توقيع معاهدة السلام مع الغرب وتقدم التغريب، فإنها قد فقدت، رغم ذلك، نوعية مضادة للرأسمالية الصريحة، وكان أكثر اهتماما بمسائل مثل وضع حد لبقاء الامتيازات الإقطاعية فى المناطق النائية من ريف الأناضول.

وفى ١٧ فبراير ١٩٢٣ افتتح مصطفى كمال مؤتمرا اقتصاديا فى أزمير. وفى كلمة الترحيب بالوفود المجتمعة حدثهم عن الحاجة الملحة للسعى إلى إيجاد وسائل تنمية اقتصادية سريعة، وبالتالى يشفى اقتصاد الأمة من الجراح التى خلفها الإهمال وعدم الكفاءة طيلة القرون:

«أيها الرفاق، أنتم تأتون مباشرة من فئات الجماهير التى تشكل حقا أمتنا، وباعتباركم مختارين بواسطتهم. ومن ثم أنتم تعلمون مباشرة الشروط واحتياجات بلدنا وأمتنا، وآمال وأحزان شعبنا. ويمكن اعتبار الكلمات التى سوف تنطقون بها، والتدابير التى سوف تفرضونها، كما لو كانت صادرة مباشرة من الشعب... إن صوت الشعب هو صوت الله».

ثم يستمر كمال فى مناقشة مطولة حول جدوى استخدام القوة العسكرية البحتة، وإهدار الدماء والجهود فى الإمبراطوريات التركية العظيمة التى تأسست فيما مضى:

«أصدقائى، لقد هلك الذين قهروا بالسيف، ويجب التغلب على أولئك الذين قهروا بالمحراث، ومن ثم يجب ألا يفسح المكان لهم. وهذا هو ما حدث للإمبراطورية العثمانية... إن الذراع الذى يستخدم حد السيف يمل ويضعه فى النهاية فى غمده، حيث ربما يكون قد حكم عليه إما بالصدأ أو أن يبلى، ولكن الذراع التى تحمل المحراث، فهو ينمو يوميا نموا أقوى، ويزداد قوة إلى حد أنه يسود الأرض ويمتلكها أكثر...

وفى كلمة واحدة، يجب أن تستند السيادة الوطنية على السيادة الاقتصادية، وبدونها تكون الانتصارات السياسية والعسكرية، مهما عظمت، فارغة وعابرة. وبالمثل، بدون الجهود الاقتصادية، لن تكون الأهداف الوطنية المقدسة العظمى أكثر من تشريعات وأهواء فارغة مكتوبة على الأوراق. يجب على العبودية الاقتصادية للديون العامة، والامتيازات، والتنازلات، أن تفسح المجال لاقتصاد حر وطنى موسع».

ولتحقيق كل ذلك، ستكون هناك حاجة إلى تغييرات كبيرة وميكنة الزراعة، وتطوير الصناعة، وتحسين الاتصالات: "يجب أن نحول بلدنا إلى شبكة من السكك الحديدية والطرق المحركة... ونحن لا يمكن أن نتنافس مع الغرب الذى يستخدم السيارات والقطارات العالمية، ونحن نستخدم الحمير والثيران على الطرق الطبيعية" .

فى هذه المهمة، يجب على الأمة بأسرها أن تعمل معا. ولم ينقسم الشعب التركى إلى فئات لكى تتضارب معها المصالح، على العكس من ذلك، كان وجودهم وجهودهم ضرورة بالتبادل مع بعضهم بعضًا.

فى هذه اللحظة، يصغى إلىَّ المستعمون من المزارعين والحرفيين والتجار والعمال. فأى من هؤلاء يمكن أن يصبح خصما للآخر. ولكن من يستطيع أن يذكر أن المزارع يحتاج إلى الحرفيين، والحرفيون يحتاجون إلى المزارعين، والمزارع يحتاج إلى التاجر، وكلهم بحاجة إلى بعضهم البعض وإلى العامل»(٤٨).

واصل المؤتمر مداولاته حتى ٤ مارس.

وعلى الرغم من أن بعض مناقشاته قد كُرِّست لمسائل مثل إدخال الحروف اللاتينية، فإن المؤتمر قد بحث فى عدد من القضايا الاقتصادية، وقد قبل فى جلسته النهائية ميثاقًا اقتصاديا، وهو ما كان من المقرر أن يكون النظير الاقتصادى للميثاق الوطنى الذى صدر فى كل من أنقرة وإستنبول(٤٩).

مُثِّلت كل المجموعات الأربع المذكورة فى خطاب كمال فى المؤتمر، وهم التجار والمزارعون والحرفيون والعمال، واجتمعوا فى مجموعات منفصلة. ولكن الرفض الصريح لمجموعة الأيديولوجيات الحربية الذى أدلى به كمال فى كلمته الافتتاحية، قد وضع الأساس للمؤتمر وبالتأكيد للأيديولوجيات الاجتماعية والاقتصادية فى الدولة الكمالية طيلة العديد من السنوات.

هذا لا يعنى على الإطلاق التخلى عن الراديكالية الاجتماعية أو الشعبية خلال الأيام الأولى من الحركة. على العكس من ذلك، فقد تم اتخاذ إجرائين آخرين كانت لهما أهمية كبيرة فى مجال الإصلاح الزراعى خلال سنة ١٩٢٠م .

وكان أولهما إلغاء ضريبة العُشر بموجب قانون ١٧ فبراير ١٩٢٥. وهذه الضريبة، مع جذورها التى تعود إلى النظام المالى الإسلامى فى العصور الوسطى، قد أصبحت مثار انتهاكات خطيرة، وغير نظامية فى حدوثها، وغالبا ما كانت تفوق العشر القانونى بكثير. وقد وحَّد قانون عام ١٨٤٠(٥٠) الأعشار بنسبة العشر، والتى كانت قد تحولت إلى نسبة الواحد على الاثنى عشر. تم حساب الضريبة على الناتج الإجمالى، ولم تكن تخضع لأية زيادات، وإن كانت قد وفرت جزءا كبير من دخل الدولة، فإنها قد شكلت عبئًا ثقيلاً على كاهل الفلاحين.

ومع إلغاء الضرائب، صارت احتكارات الدولة للتبغ والكبريت والكحول وغيرها، مصدرا رئيسيًا لعائدات الدولة. وبالتالى انتقل العبء الرئيسى لدعم الدولة من صغار الفلاحين إلى أصحاب الأملاك وسكان المدن الذين كانوا عملاء احتكار رئيسيين. ومن ثم، من خلال هذا الإجراء، أحدثت حكومة الجمهورية تغييرا كبيرا فى الأحوال المادية لسكان القرية، ولا شك فى أنها ساعدت على ضمان ولائهم، أو على الأقل، ضمان هدوئهم خلال الاضطرابات.

كانت الإصلاحات الرئيسية الأخرى التى اضطلع بها الحزب الجمهورى، قد تمثلت فى ملكية الأراضى. وقد أدى إدخال القانون السويسرى فى عام ١٩٢٦ بتوحيد وتحديث نظام حيازة الأراضى، وبذلك أنهى قانون الآثار الإقطاعية التى بقيت فى البلد. كان الإنهاء القانونى على أية حال غير كاف وما زال عدد كبير من ملاك الأراضى، ولا سيما فى الجنوب والشرق، يتمتع بوضع الدره بكثر تقريبا فى المحافظات. وحتى فى المناطق الأكثر فى البلاد، ما زال أصحاب الأراضى الواسعة فى المدينة، مع حلفائهم أو تابعيهم من الفلاحين الأثرياء بالقرية،، يمارسون سلطات هائلة على الفلاحين.

سعى النظام الكمالى إلى الحد من هذه القوى أو القضاء عليها، ولم يحرز سوى نجاح محدود. ومن ثم تم اتخاذ أسلوب واحد وهو توزيع الأراضى، وهو عبارة عن منح الأراضى من قبل الدولة على الفلاحين المعدمين والمهاجرين الجدد. صدرت قوانين توزيع الأراضى فى عام ١٩٢٧ وعام ١٩٢٩، ولكن كان التقدم بطيئًا للغاية، وبين عامى ١٩٢٣ و ١٩٢٤ تم توزيع ٧١١٠٠٠ هكتار فقط[٥١]. واحتل توزيع الأراضى فى المقاطعات الشرقية أهمية كبرى، حيث كانت الحكومة بالإضافة إلى سياستها الاجتماعية، حريصة على كسر شوكة الرؤساء الإقطاعيين والعشائر الذين قادوا تمرد عام ١٩٢٥.

وفى بعض المناطق، ولا سيما فى مقاطعات إيجه وكارامان، شكلت طبقة جديدة من ملاك الأراضى، فى حدود متوسطة، عندما أعطيت الأراضى التى كان يمتلكها اليونانيون سابقا، بعد تبادل السكان، إلى المهاجرين المسلمين، وقدامى المحاربين فى حرب الاستقلال. وقد نالت هذه الطبقة المذكورة، بصلاتها الوثيقة مع النظام الجديد، فى كثير من الأحيان الهيبة والسلطة التى كان يمارسها من قبل الأغوات المحليون وملاك الأراضى[٥٢].

وكان هناك تغيير آخر، وهو أكثر ضررًا على امتيازات ملاك الأراضى هؤلاء. كان قد تم تعيين فروع محلية لحزب الشعب فى كل أنحاء البلاد، مع دور نشط ومحدد بشكل جيد. كان مسئولو الحزب المحليين فى تركيا الكمالية، وهم وكلاء الثورة الكمالية، يقدمون "النصائح" للفلاحين حول طائفة واسعة من الموضوعات، وبذلك استولوا على كثير من السلطات التى كانت للأعيان من قبل(٥٣).

لم تكن راديكالية النظام الكمالى فى الشئون الزراعية متماشية مع تعاملها مع الطبقة العاملة فى المدن. وقد وصلت الطبقة إلى نقطة مهمة فى تطورها عندما كانت قادرة على المشاركة، بوصفها مجموعة منفصلة، فى مؤتمر أزمير الاقتصادى. خلال فترة حرب الاستقلال بذلت محاولات عدة لتشكيل مجموعات اتحاد العمال الاشتراكى والنقابى، ومنذ أن كانت أنشطتها موجهة أساسًا ضد المؤسسات الأجنبية، كانوا قادرين على الحصول على مكان معين (مؤكد) فى الحركة الوطنية. وقد ظهر النفوذ الشيوعى، على أية حال فى العديد من هذه المجموعات، وفى فترة ما بعد عام ١٩٢٣، عندما كانت السياسة التركية تنحو بعيدا عن روسيا وتتجه نحو الغرب، كان موقف الدولة تجاه هذه الحركات قد صار أقل تسامحا. وكان قد تم رفض مشروع قانون للعمل على المبادئ الليبرالية، والذى كان قد تم وضعه، وفُرضت العديد من القيود. وقد وضع ظهور قانون الطوارئ لحفظ النظام فى مارس ١٩٢٥، حد النهاية للأنشطة الاشتراكية والنقابية(٥٤).

اشتراكية الدولة (٥٥)

كانت الأزمة العالمية لعام ١٩٢٩ بداية مرحلة جديدة فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية للجمهورية التركية. ودفعت ضغوط الحاجة الاقتصادية الدولة التركية لإجراء المزيد من الأنشطة الاقتصادية واسعة النطاق، وأدى ذلك، فى عام ١٩٣١، إلى اعتماد اشتراكية الدولة باعتبارها بنداً رئيسيا فى برنامجها، وفى الوقت نفسه، وقد أدى صعود الديكتاتورية والحركات الدكتاتورية فى عدد من الدول الأوربية إلى تجريد الليبرالية السياسية والاقتصادية من جدارتها، وجعلت من الأسهل للدولة التركية

اكتساب وممارسة الصلاحيات السياسية الجديدة التى فرضت عليها مع مسؤولياتها الاقتصادية الجديدة.

ولا يبدو أن السياسة الجديدة قد استوحت أية اتجاهات أيديولوجية جديدة، أو أنها كانت نتيجة مباشرة لتأثيرات نظرية خارجية. ومع ذلك، فقد أدت الأزمة إلى إحياء بعض النغمات المعادية للغرب وللرأسمالية فى تركيا، وأحدث التعاون الاقتصادى الجديد مع روسيا قدرًا من تجديد الصداقة خلال السنوات الأولى من الجمهورية. وحدث خلال هذه الظروف أن ظهر اتجاه أيديولوجى جديد فى تركيا عُرف باسم قادرو، وأصدر مجلة دورية ناطقة بلسانه. نشرت "قادرو" فيما بين عامى ١٩٣٢ و ١٩٣٤ ؛ وكان من رموزها البارزة "يعقوب قدرى قره عثمان أوغلى» الروائى التركى المميز، ثم صار دبلوماسيا[٥٦] فيما بعد، وهناك عدد من الكتاب والمثقفين الآخرين. وقد وصفت سياسة مجموعة قادرو، التى كانت تتمتع فى بادئ الأمر بالدعم الرسمى، بأنها "مزيج سطحى من الماركسية والقومية والاشتراكية" [٥٧]. ولم يكن يوجد بتركيا، وفقا لتحليلهم، أى تراكم رأس مالى وبالتالى لا يوجد صراع طبقى، ومن واجب الدولة الاستفادة من تراكم رأس المال، وبالتالى قطع الطريق أمام ظهور الصراع الطبقى. وفى هذه الدولة الاقتصادية الجديدة، فإن كادر المؤهلين والمختصين الذين يوجهون اقتصاد الدولة إلى مصالح الجماهير التى ستتبع قادتها وتتقبله. وكانت الثورة التركية جزءا من نضال العالم من أجل التحرر من الرأسمالية والإمبريالية، والدولة التركية تعنى فى المقام الأول خلق تقنية متقدمة واقتصاد متطور، باعتبارها المحكم الأعلى والمدير النشيط لكل الأمور الاقتصادية والاجتماعية على حد سواء.

هذا المزيج من الأفكار المستمدة من روما والقسطنطينية، وموسكو لم تستمر مدة طويلة. وأدى طرح مناقشات صريحة حول المشاكل الاقتصادية والاجتماعية، والطابع الراديكالى الواضح لبعض التحليلات والحلول، إلى قمع مهذب للمجلة ونفى رئيس تحريرها بتعيينه إلى ألبانيا. كانت مجموعة قادرو، على أية حال، هى المجموعة الوحيدة فقط التى تعهدت بإجراء مثل هذه التحاليل فى تركيا منذ سنوات عديدة، وظل تأثيرها على المثقفين التركية تأثيرا عظيما[٥٨].

ولا ريب فى أن قبول النماذج الروسية ووجود الخبراء الروس، قد أثرت عليهم، بصرف النظر عن رغبات الزعماء الأتراك، فى بسط سيطرة الدولة وعدم تشجيع القطاع الصناعى الخاص. ولكن فيما عدا هذا كله، فقد تم الأخذ بالمبدأ الذى يرى بأنه "يجب أن تتولى الدولة الأمر" فى بلد مثل تركيا، باعتباره وسيلة سهلة ومألوفة واحد، كما يتفق مع التقاليد والعادات الموروثة عند الحكام والمحكومين على حد سواء. جاءت فكرة توجيه الدولة والسيطرة على الحياة الاقتصادية، فى النظام الكمالى الفاشيستى والبيروقراطى والمستبد، باعتبارها امتدادا طبيعيا واضحا للسلطات والامتيازات ووظائف النخبة الحاكمة. وإذا كانت التنمية الاقتصادية ضرورية حقًا، فلسوف يقوم بها أولئك الذين يتولون مسئولية. كما هو الحال فى كل شىء. سلامة الأمة وسعادتها أيضا. وهو أمر ذو أهمية كبيرة بدرجة لا يمكن معها أن تترك لرجال الأعمال الكافرين والفلاحين الجهلة.

وهكذا تعنى اشتراكية الدولة فى الواقع، تدخل الدولة بوصفها رائدة ومديرة النشاط الصناعى، فى مصلحة التنمية والأمن الوطنى، فى بلد كانت المؤسسات الخاصة إما مشتبه فيها أو معدية. وقد تم بالفعل البدء فى تحقيق بعض التنمية فى السنوات العشر الأولى للجمهورية، ولاسيما فى مد خطوط السكك الحديدية وصناعة التبغ والكبريت واحتكارات الكحول. ونفذت أول خطة خمسية تركية من عام ١٩٣٤ وحتى عام ١٩٣٩، وتعد من المحاولات التى حققت طفرة كبيرة.

"لقد تم تحديد الخطوط الرئيسية للبرنامج. يقول التقرير التركى الرسمى: ومدى الصناعات المتوقعة فقط من الرغبة فى تمكين البلد من تلبية احتياجاته...»[٥٩] بالتأكيد لم يكونوا قد حددوا الأهمية الاقتصادية الطبيعية، ولقد وجد خبراء الاقتصاد أنه من السهل رصد أخطاء وحالات فشل التصنيع الاشتراكى وأن المسؤولية يجب أن تكون مشتركة بين المخططين الأتراك ومستشاريهم الخبراء الأجانب[٦٠].

ومع نلك ومع كل هذه العيوب، فقد حققت الخطة زيادة مهمة فى الإنتاج الصناعى لتركيا، وارتفع فيما بين عامى ١٩٢٧ و ١٩٣٩ من ١٤ فى المائة إلى ٢٢ بالمائة من المجموع العالمى. ولم يبلغ أقصى درجات السرعة فى التنمية الصناعية سوى روسيا واليابان [٦١].

وعلى الرغم من أن معدل الانتاج ما زال ضعيفًا والتعمير لا يزال بطيئًا، فإن تراكم رؤوس الأموال والاستثمار قد حقق بعض التقدم، وجلب تقدمًا أيضًا فى القطاع الخاص. وهناك بعض الأدلة على ارتفاع مستوى المعيشة، وإن كان بطيئًا ومحدودًا (١٢). وربما تحتل التغيرات الاجتماعية أهمية أكثر من الإنجازات الاقتصادية، والتى جاءت فى أعقابها، ومن المحتمل أن هذه التغيرات كانت غير مقصودة وغير مرغوب فيها. وقد تكون الأنشطة الاقتصادية للحكومة التركية غير كفء ومضللة، ومع ذلك خلقت فرصًا جديدة ومهنًا جديدة، وبدأ الشروع فى العملية التى أعطت تركيا بمرور الوقت شيئا لم يسبق أن توافر لها، وهو الطبقة المتوسطة التركية من رجال الأعمال المديرين والفنيين. وكانت العواقب الاجتماعية والسياسية لظهور هذا العنصر الجديد، قد تمثلت فى تحويل تركيا إلى الجيل القادم.

سنوات الحرب

خلال الانتعاش الاقتصادى التدريجى فى أثناء الثلاثينيات لعام ١٩٣٠، كان هناك تراكم بطيء ولكنه تراكم كبير لرأس المال فى حوزة القطاع الخاص. وقد منح العديد من الفرص التى وفرها الحياد التركى خلال سنوات الحرب، دفعة جديدة لهذه الحركة. وكان النظام الضريبى التركى، على الرغم من إجراء إصلاح شامل فى عام ١٩٣٤، ما زال يقوم على العائدات الإجمالية، ولم يكن مدعومًا من قبل أى جهاز حديث للتقييم والمراقبة وجمع المعلومات. وبسبب أنها كانت تشكل عبئًا كبيرًا على أصحاب الأجور الثابتة والمرتبات، فقد سمح لكل من التجار والمزارعين بالاحتفاظ بتجميع ثرواتهم الخاصة فى زمن الحرب، ولم يصبهم أذى من الضرائب المباشرة تقريبًا(١٣).

واتخذ إجراءان ماليان طارئان خلال الحرب، بهدف فرض ضرائب على الأرباح فى زمن الحرب على التجار والمزارعين، مما يساعد على تخفيف الضغط على الخزينة العامة. وكانت أولى الضرائب هى ضريبة رأس المال بتاريخ نوفمبر ١٩٤٢(١٤)، التى فرضت فى المقام الأول على الفئات التجارية فى المدن. وفرض على السكان الزراعيين شكلا آخر من

أشكال الضرائب، حيث حصلت خلالها الدولة بشكل إجبارى على نسبة من المحصول بأسعار ثابتة. فى البداية اقتصرت على الأرز والقمح، والزبد، وبعض المواد الغذائية الأخرى، وامتدت فى وقت لاحق لتشمل جميع المنتجات الزراعية تقريبا.

وقد تفاوت تطبيق حالتين من الجبايات تفاوتًا كبيرًا. فقد اشترت الدولة من المزارعين ما بين ربع ونصف محاصيلهم، ودفعت لهم الثمن من اثنين إلى ثلاثة أضعاف ثمن ما قبل الحرب. وتركت لهم الحرية فى بيع ما تبقى بأسعار السوق الحرة، التى ارتفعت فى بعض الأحيان إلى عشرين مرة قبل زمن الحرب. وفى نهاية الأمر تُركت ضريبة رأس المال، والتى سرعان ما تحولت إلى أغراض أخرى بجانب الأغراض المالية البحتة. وأثبتت الأحداث أنها لم تفعل شيئا يذكر سوى تحطيم أوضاع الطبقة الرأسمالية لغير المسلمين ككل، ولم تفعل ذلك بالطبع مع الطبقة الرأسمالية الجديدة التركية المسلمة التى برزت إلى الوجود.

المعارضة الديمقراطية ١٩٤٥–١٩٥٠

عندما وضعت الحرب أوزارها، وجدت فى تركيا طبقة جديدة من الرجال الأغنياء واثقة وطموحة من جهة، ومن جهة أخرى واجهت هذه الطبقة كتلة من الفلاحين الأجراء المكروبين الساخطين، لقد أظهرت حكومة البيروقراطيين والعسكر من خلال سياساتهم وقت الحرب عدم فهم خطير لاحتياجات العمل، وعدم احترام لحقوق الملكية، ونظام السلطة الأبوية الاقتصادية التى كانت مزعجة وغير فعالة على حد سواء[١٥].

كان هناك بطبيعة الحال، عناصر من الطبقة المتوسطة فى تركيا من قبل، لكنها لم تكن من الأتراك أو من غير المسلمين. ولم يستطع التجار اليونانيون والأرمن واليهود ورجال الأعمال فى الإمبراطورية العثمانية. وقد انفصلوا عن الأغلبية المهيمنة بسبب الدين واللغة، أن يقوموا بالدور السياسى الذى قامت به الطبقات الوسطى الجديدة فى أماكن أخرى. غير أنه مهما كانت عظمة قوتهم الاقتصادية، فقد كان يقضى عليها إلى حد كبير، التنظيم الطائفى للمجتمع العثمانى، مما حال دون ممارسة النفوذ الكبير على المجتمع التركى أو الدولة التركية. وإذا ما أدوا عملاً فيما يشبه مهمة المصدات أو الحواجز المخففة، كانوا

يظهرون من خلال تلقيهم الانطلاقات القادمة من الغرب خلال الاتصالات التجارية والمالية معهم، ولكن لا يحيلونها إلى قلب الدولة العثمانية والمجتمع التركى المسلم.

ولهذا السبب، نال ظهور الطبقة الوسطى التركية الحقيقية. والتى كانت جزءًا أساسيًا من الأمة التركية، الأهمية الأولى من التقدم. وكان رجال الأعمال الأتراك الجدد وهؤلاء المديرون على ثقة وكانوا يعتدون بأنفسهم وطموحين، وقد استاءوا كثيرا جدًا من الضوابط والقيود المفروضة عليهم على يد ما اعتبروهم من أدوات طبقة الموظفين الميتة. وقد كان الموظف الحكومى يسقط من السمو الشاهق الذى كان يعتليه سابقًا فى التسلسل الهرمى الاجتماعى التركى. ولم يعد التعيين فى الخدمة الحكومية هو الحلم النهائى لكل تركى يحمل تعليمًا ثانويًا، ولا أى موظف بيروقراطى شاب هو المرجو ليكون عريسا لدى أى أب تركى لديه بنات على أبواب الزواج. كان ظهور الطبقة التجارية الجديدة والمزدهرة قد أحدث تغييرا جذريًا فى ميزان القوى السياسية فى البلد، والتى أثرت حتى على أخلاقياتها الاجتماعية التقليدية.

كان ظهور هذه الفئة ما زال يوجد بالكاد فى هيكل الحكومة. فقد كان يوجد من بين ٤٥٣ من النواب المنتخبين لعضوية المجلس فى عام ١٩٤٣، ١٢٧ من الموظفين العموميين من مختلف الأنواع، و ٦٧ من أفراد القوات المسلحة، و ٨٩ من المحامين، و ٥٩ من المعلمين. ولم تكن هناك سوى ٤٩ من التجار و ٤٥ من المزارعين، و ١٥ من المصرفيين، و٣ من المنتجين الصناعيين[١١].

الإصلاح الزراعى

كانت الطبقات المتوسطة الجديدة توجه انتقادات حادة إلى الحكومة. وسرعان ما انضموا إلى ملاك الأراضى ورجالات البلد. وخلال صيف عام ١٩٤٥، أدخل حزب الشعب، وقد عاد إلى أصوله الشعبية، مشروع قانون الإصلاح الزراعى. وفى ١٤ آيار مايو، قدم بعد مناقشات تمهيدية كبيرة، مشروع القانون إلى المجلس؛ وفى ١١ يونيو، صدر بعد مناقشات طويلة فى البرلمان، وأصبح قانونًا.

كانت قوانين الإصلاح الزراعى قد تم قبولها قبل الجمهورية. ولكن كان نطاق تطبيقها وآثارها محدودة. برز قانون عام ١٩٤٥ مختلفًا. وكانت مواد القانون، كما ورد فى الفقرة الأولى فيه، تنص على توفير الأراضى والوسائل للمزارعين الذين لا يملكون شيئا أو لديهم القليل جدا، وضمان الاستخدام الكامل والفعال للأراضى الصالحة للزراعة فى البلاد. وكان الأسلوب المتبع يقوم بإعطاء الأراضى لأمثال هؤلاء الفلاحين، لمدة عشرين عامًا وبدون فوائد على القروض المجانية من أجل التنمية، وغيرها من المساعدات المادية.

وكانت هذه الأراضى تقع ضمن أراضى الدولة غير المستغلة والأوقاف الدينية وأراضى الممتلكات العامة وأراضى البلدية وغيرها من الأراضى المملوكة للقطاع العام، والأراضى المستصلحة وأراضى الملكية المجهولة والأراضى المصادرة من الأفراد. وبالنسبة للفئة الأخيرة المذكورة، سوف يتم تجريد جميع الممتلكات التى تتجاوز ٥٠٠ دونم (١٢٣,٥ فدانا). وسيكون دفع التعويضات طبقا للمقياس الانزلاقى، تنخفض معدل النسبة حيث يكون امتلاك أعظم الأراضى. ويتم الدفع على أقساط بسندات حكومية، على مدى أكثر من عشرين عاما، وبنسبة ٤ فى المائة. وحدد القانون أيضا أنه يجب عدم توزيع الدفعات الجديدة المكتسبة بموجب أحكامه بين الورثة. وتشير التقديرات إلى أن نحو ثلث سكان الريف، تقريبا ٥ ملايين شخص، سوف يستفيدون فى إطار القانون، وهو ما سيخلق ثورة كبرى، إذا ما طبِّق بشكل كامل، ويحول تركيا إلى بلد الفلاحين أصحاب الحيازات الصغيرة المستقلة.

واجه هذا القانون انتقادًا شديدًا؛ وجرت مناقشته فى الصحافة والمجلس بقوة وحِدَّة لم تكن معروفة لسنوات عديدة. وهوجم من اليمين واليسار على حد سواء، ووصمه اليساريون بالنازى، واليمينيون بالشيوعى. ونفى المدافعون عنه أن يكون له أى علاقة مع إيديولوجيات اليسار أو اليمين. ولقد اتخذ إجراءً عمليًا بحتًا، وكان قد تم الإعداد له بعناية، ترمى إلى تحقيق إصلاح طال انتظاره فى ريف تركيا الذى يعيش فى القرون الوسطى، وإلى تحرير الفلاحين من عبودية ملاك الأراضى الإقطاعيين[١٧].

كان قد تأجل تطبيق القانون، لاعتبارات سياسية، وكان بطيئا بشكل لا يطاق، وفى عام ١٩٥٠، وبعد مناقشات مطولة أخرى تم رفع حد التأميم من ٥٠٠ إلى ٥٠٠٠ دونم. وفى عام ١٩٤٧ بدأ توزيع أراضى الدولة والمؤسسات الوقفية، وبحلول عام ١٩٥٠ كان قد تم توزيع بضعة آلاف من الدونمات فقط.

العمال والفلاحون

الطبقة العاملة ظاهرة جديدة نسبيًا فى تركيا. ففى القرن التاسع عشر كانت هناك بالكاد بضعة آلاف ممن يمكن أن يوصفوا بشكل صحيح بأنهم عاملون، يعملون على خطوط السكك الحديدية، وأعمال المياه، والمرافق العامة الأخرى، وترسانة الدولة ومصانع المدفعية، ومناجم الفحم فى إيريجلى، وبضعة مصانع للكبريت والسجاد والأقمشة، وما شابه ذلك. وكانت نسبة النساء العاملات، والفتيات، والأطفال كبيرة. وعلى هذا النحو بلغ عدد النساء فى عام ١٨٩٧، ١٢١ من أصل ٢٠١ موظفا يعملون فى مصنع الكبريت بإستنبول؛ وحوالى نصف العمال البالغ عددهم ١٠٠٠ عامل كانوا من الأطفال فى مصانع النسيج في بكركوى[٦٨].

ويبدو أن المجموعة المنظمة الأولى هى «المجتمع لصالح العمل» ، التى تأسست فى عام ١٨٧١، والتى يحتمل أن يكون لها دور فى الإضراب الذى حدث فى الترسانة البحرية فى قاسم باشا عام ١٨٧٢. كان هذا الإضراب وهو يعد الإضراب الأول فى تركيا، بمثابة جهد مشترك بين ما يقرب من ٦٠٠ عامل مسلم ومسيحى، الذين تأخرت أجورهم منذ عدة أشهر. قام العمال بالإضراب بعد الالتماسات والطلبات التى قدموها إلى السلطان والصدر الأعظم ووزارة البحرية، والتى لم تسفر عن أية نتائج. وساروا على مبدأ إن لم يكن هناك دفع الأجور فلن يكون هناك عمل، فتركوا أعمالهم، وبعد أيام قليلة دفعوا لهم أجورهم[٦٩].

أصدرت حركة المعارضة غير القانونية فى عام ١٨٩٠ أيضا جناح العمل الخاص بها، مع تأسيسها فى الخفاء، فى عام ١٨٩٥، جمعية العمل العثمانية من بين العاملين فى مصانع الذخائر فى طوبخانه. واستمرت الجمعية نحو سنة، وانتهت عندما ألقى القبض على زعمائها وتم ترحيلهم[٧٠].

أطلقت ثورة تركيا الفتاة فى يوليو، العنان لتدفق موجات من الإضرابات التى بلغت ما يقرب من الثلاثين إضرابًا، والتى وقعت خلال شهرى أغسطس وسبتمبر. وتم إيقافهم بواسطة «قانون التوقف عن العمل المؤقت» بتاريخ ٢٥ سبتمبر، والتى تبين فيها بوضوح أن لجنة الاتحاد والترقى لم تنظر بعين العطف إلى الحركة العمالية. قدم تمرد أبريل ١٩٠٩، وإعلان الأحكام العرفية التى تلت ذلك، الفرصة لمزيد من التدابير القمعية، مما يحد بشدة الأنشطة التى تضطلع بها النقابات العمالية والجمعيات الجديدة المتفجرة (٧١).

وفى صيف عام ١٩٠٩، وافق البرلمان على قانون «التوقف عن العمل» على الرغم من أنه وُجِّه إليه الاتهامات بأنه يخدم المصالح الاقتصادية الأجنبية. وفى العام نفسه أيضا نظم «قانون جديد للجمعيات»، المنظمات العمالية. وتسمح للنقابات العمالية، فيما عدا «المؤسسات والمشاريع التى تنفذ الخدمات العامة» (المادة٨)، وهو تعبير فضفاض يغطى الغالبية العظمى من الطبقة العاملة.

هذا القانون، على الرغم من أنه سمح لنقابات العمال فى الشركات الخاصة التى لا توفر الخدمات العامة، فإنه حرم على العمال والحركة النقابية المشاركة فى تلك الأقسام التى تعد الأكثر نشاطا وتقدما، مما حال فى حقيقة الأمر دون نمو الحركة النقابية الحقيقية لمدة أربعين عامًا تقريبًا. وخلال الهدنة وحرب الاستقلال، كان هناك إحياء للنشاط فى إستنبول، فى إطار وطنى بدلا من إطار طبقى، ونجح العمال فى الحصول على تمثيل منفصل فى المؤتمر الاقتصادى المنعقد فى أزمير عام ١٩٢٣(٧٢).

وفى السنوات التالية، رغم أن الضغوط الاقتصادية والمثال الاستبدادى، قد أدى إلى موقف حاد جدًا بشكل متزايد تجاه العمل، وبلغ الذروة فى مشروع قانون العمل لعام ١٩٣٢. صدق المجلس على هذا القانون، الذى أعد تحت رعاية وزارة الاقتصاد المدرجة حديثًا، فى يوليو ١٩٣٦. وقد تعامل القانون الجديد، الذى أعد بمساعدة المستشارين الألمان (وليس النازيين) مع ظروف العمالة والعمل، وكان مجهزًا من أجل تفتيش العمل الإلزامى ولجان التحكيم الإلزامية(٧٣). وفى أواخر عام ١٩٣١ شجب حزب الشعب، فى برنامجه محاولة لإثارة الوعى الطبقى. وحظر القانون المنفتح للجمعيات الصادر بتاريخ يوليو ١٩٣٨ رسميًا المنظمات على أساس طبقى(٧٤).

وخلال سنوات الحرب، فرضت الحكومة التركية، مثل كثير غيرها، ضوابط واسعة النطاق وفرضت سلطتها فى اتجاه العمل. ومنذ عام ١٩٤٥، تم منح وضع جديد للعمل، على أية حال، كجزء من الحركة العامة للتحرر السياسى والاقتصادى. وفى ٧ يناير عام ١٩٤٥ أسست وزارة العمل، وفى عام ١٩٤٦ ألغى قانون جديد للجمعيات الحظر المفروض على المنظمات الطبقية وعدد من نقابات العمال التى سرعان ما ظهرت. وسرعان ما وجه الاتهام إلى بعضها بالميول الشيوعية والأنشطة التخريبية، وتمت محاكمتهم وفقا لقانون الأحكام العرفية الذى ما زال سارى المفعول. وأخيرا تم تنظيم موقف للنقابات على يد «العمال ونقابات أصحاب العمل وقانون الاتحادات الإقليمى» بتاريخ ٢٠ فبراير ١٩٤٧، وصيغ بمساعدة اثنين من المستشارين الخبراء البريطانيين. وهو لا يزال سارى المفعول. هذا القانون لا يزال يحجب الحق فى الإضراب، ولكن فى نواح أخرى يسمح بتشكيل النقابات والاتحادات الحرة على حد سواء. وارتفع عدد الاتحادات إلى ٧٣ فى عام ١٩٤٠، و ٧٧ فى عام ١٩٤٩، و ٨٨ فى عام ١٩٥٠، و ١٣٧ فى عام ١٩٥١، و٢٣٩ فى عام ١٩٥٢. وشكلت جميع اتحاد نقابات العمال التركية فى أزمير فى عام ١٩٥٢، بعضوية تقدر بـ ١٥٠,٠٠٠ عامل[٧٥].

لم يزل الفلاحون يفتقدون منظمة مميزة خاصة بهم، ولم تسفر المحاولات المتعددة لتأسيس حزب الفلاحين، بعد الحربين العالميتين الأولى والثانية، عن إثارة أية استجابة تذكر[٧٦]. ورغم ذلك سرعان ما ارتقى الفلاحون بشكل واع، فى أوضاعهم وأهميتهم السياسية. وكانت الجمهورية تقوم بتملق القروى الأناضولى، إذ تمتدحه بوصفه العمود الفقرى للبلد، ولكنها قررت ما هو الأفضل بالنسبة له، وأرسلت الحكومة ومسئولى الحزب لفرض تطبيقه. وقد قبل الفلاحون، الذين اعتادوا على مدى قرون، وربما آلاف السنين، الإذعان للسلطة صاحبة الملك والدولة، هذا الدور سلبيًا.

كان التطور الرئيسى الأول فى الريف التركى يتمثل فى إنشاء معاهد القرية. كانت هذه المعاهد، التى أنشئت بموجب قانون عام ١٩٤٠، تقدم تعليمًا عمليًا يستمر خمس سنوات لفتيان وفتيات القرية على نفقة الدولة، ثم إعادتهم إلى قراهم كمعلمين فى المدارس بصورة أعم، وكمرشدين لأعمال الفلاحة والنظافة بصورة أكثر حداثة. ومع حلول الذكرى السنوية

الثامنة لهم، فى ١٧ أبريل ١٩٤٨، كان يوجد ٢٠ معهدا مع ١٥٠٠٠ تلميذ. وافتتح المعهد الحادى والعشرون فى أول نوفمبر، فى فان فى العام نفسه(٧٧).

وكانت توجه انتقادات كثيرة إلى المعاهد، بل كانوا يتهمونها فى أوقات مختلفة بعدم الكفاءة، واليسارية، وباتباع سياسة حزب الشعب، وخضعت فى نهاية المطاف لتغيرات عدلت من طابعها تعديلاً كبيرًا. ولكن لم تعد الصحوة فى القرية موجودة سوى لدى بضعة أشخاص متحمسين. وأخيرًا أهاج فلاحى تركيا فى قرى الأناضول البالغ عددها ٣٥,٠٠٠ قرية، وقد أحيا محصولان من المحاصيل المحظوظة الفلاحين اقتصاديا، وجلبت العودة إلى السياسات الحزبية والانتخابات الحرة إلى قيام السياسيين بمحاولة التودد لهم، وبالتالى مكَّنتهم من أن يطلبوا بعض الأشياء مقابل ذلك.

جاء هذا التغير الهائل فى الواقع فى الريف التركى بعد الحرب، مع موجة جديدة من التنمية الاقتصادية. وفى غضون بضع سنوات، دخلت عدة آلاف من الجرارات إلى تركيا، وقد مثَّل تحويل الزراعة التركية ثورة فى مجتمع القرية، بل ووجدت هذه التغيرات طريقها إلى الأدب التركى الجديد الذى عكس هذه التغيرات. ولا يمثل الجرار مصدرًا للثروة فحسب، بل ويضفى هيبة ومنزلة على صاحبه، ويعطى الشعور بالقوة والكرامة لسائقه، ويخدم المجتمع فى القرية بألف طريقة غير معروفة.

هناك العديد من التطورات المادية الأخرى، وكانت تجلب أكبر قدر من الراحة لأهل القرية، وبدرجة أقرب للمشاركة فى حياة المجتمع الوطنى. وقد بشرت خدمات الحافلات فى أحياء المدن والمياه الجارية والكهرباء، والصحف اليومية، وإدخال وسائل الراحة الحضرية، ببزوغ فجر عصر جديد، بل وأحدثت الأوتوبيسات اليومية وقليل من أجهزة الراديو ذى البطارية فى الأماكن النائية، والطرق المحلية، اتصالات جديدة مع العالم الخارجى، وأحدثت وعيًا جديدًا بالعضوية للمجتمع الأكبر، وهو ما كان يعد بداية لوصول أمر جديد يعمل على التغيير الاجتماعى بعيد المدى.

وقد ارتاب الفلاحون فى بادئ الأمر، ثم ازدادت الثقة واستجابوا لهذا الوضع. وأصبحوا مع وسائل الراحة والمرافق التى لم يكن ممكنًا تخيلها فى العصر السابق،

أكثر ثقة وأكثر استقلالية. فى السنوات الأخيرة، بدأ يظهر عليهم وعى بقوتهم السياسية وكرامتهم البشرية التى ربما لم يسبق لها مثيل فى التاريخ الماضى للبلاد، والتى ضاهوا بها بعض جيرانهم. لا تزال مشاكل الفلاحين الأتراك بعيدة عن أن تحل، ولا يزال من المفترض مواجهة القضايا الاجتماعية والدينية. والمسائل الاقتصادية والتكنولوجية ذات الأهمية الأساسية والتغلب عليها. لكن الفلاحين الأتراك، ويبلغ عددهم ما يفوق نسبة السبعين فى المائة من عدد سكان البلد، كانوا قد خرجوا من استسلامهم القديم، واتجهوا إلى المشاركة فى الشئون العامة لبلادهم، وإلى الكلام حول تشكيل الحكومة وممارستها. أحدثت الكمالية الثورة فى المدن وسكان المدينة بتركيا، ولكنها بالكاد بلغت القرى، وحينما تقوم أية ثورة ثانية ساكنة حينذاك، سوف يكون نتيجتها الوصول إلى أعمق طبقات الأمة وتكون بمثابة بداية مرحلة تحول جديدة[٧٨].

هوامش الفصل الثالث عشر

(١) ليونس بينجو (باريس ١٨٨٧) ص٨٢ استشهد منه قارال Karal فى «تنظيمات» Tanzimat. ص٢٣.

(٢) «رحلات ميرزا أبو طالب خان، كتبها بنفسه فى إيران» ترجمها ستيوارت G. Stewart (لندن ١٨١٤) المجلد الثالث ص٦٠.

(٣) Slade، المجلد الأول ص٢١٤.

(٤) The Prince، ترجمة (E.Decres) ١٩٤٠، الفصل الرابع.

(٥)عن السباهية والتيمار، انظر المرجع السابق، ص٣٠ و ٨٩.

(٦) أوزون جارشيلى Uzuncarsili : «البيراقدار مصطفى باشا» ص٢، ومادة عيان فى LA، وميللر : مصطفى باشا، ص٢٦٣-٢٦٥ (والأعيان Ayan، بقلم باون H.Bowen، و Gibb و Index: Bowen) وانظر المرجع السابق، ص٣٨.

(٧) الدره بك Derebey فى EI2، والمرجع السابق، ص٢٨١.

(٨) انظر المرجع السابق، ص٧٣.

(٩) لم يكتب حتى الآن تاريخ تركيا الاقتصادى خلال القرن التاسع عشر، وحاليًا تعتبر دراسة بارقان Barkan من أفضل الدراسات المرشدة عن أراضى التنظيمات، فى كتابه Tanzimat، ص٣٢١-٤٢١، وكذلك دراسة إينالجق Inaclcik بعنوان «ما التنظيمات؟» فى Tarih Arastirmalari. 1940-1941، ص٢٣٧-٢٦٢. وللحصول على توضيحات مختصرة باللغة الإنجليزية، انظر Inalcik فى Muslim، ص٢٢٨-٢٢١، (Wld.xiv(1955، وقارباط Karpat ص٧٧.

(١٠) انظر المرجع السابق ص٨٨.

(١١) انظر على وجه الخصوص إينالجق Tanzimat ne dir? Inalcik، ص٢٤٤. تظهر جميع تيارات التطور فى تشابه يلفت النظر إلى ما حدث فى خديوية مصر والهند البريطانية وغيرهما من الأماكن بآسيا وأفريقيا.

(١٢) يمكن الحصول على معلومات عن «أشقياء» بشكل أساسى فى العديد من الأعمال المقدمة محليًا عن التاريخ المحلى. وتعد سلسلة مؤلفات M. Cagatay Ulucay عن تاريخ منيسيا، خير مثال على هذه الأعمال، وهى تتكون من مجلدين يتناولان حركات قطاع الطرق والخلق فى صاروخان . «حركات قطاع اللصوص والخلق فى صاروخان».

(١٣) عن «كورأوغلى Koroglu» انظر EI^2، و LAs.v.

(١٤) يمكن الاطلاع على المصدر الرئيسى لهذه الأحداث، من خلال Maruzat TTEM رقم ١٤ / ٩١ (١٩٢٦) ص١١٧، لجودت باشا، وكذلك انظر حامد سعد سلن، فى مؤتمرات Iskan ve Sehircilik (أنقرة، ١٩٥٥) ص ٩١-٩٧، وعن التطورات والنكريات التى حدثت فيما بعد، انظر (.Nomads and Farmers in South - eastern: W.Ebrehard Turkey (1953 . Problims of Settlement, vi، ص٢٢-٤٩.

(١٥) هناك مجموعة ضخمة من المؤلفات تتناول القروض وأثرها، انظر على وجه الخصوص مؤلف D.G.Blaisdell, du Valay European Financial Control of the Ottoman Empire (1929)) وللتعرف على وجهات النظر التركية، انظر مقالة « رفعى شكرى سوئلاء المعنونة بـ «Tanzimat Devrinde Istikrazlar» منشورة فى «Tanzimat» ص٢٦٣-٢٨٨.

(١٦) Blaisdell، ص٢٨ وما بعدها.

(١٧) du Valay، ص١٤٣، و Blaisdell ص٢٨.

(١٨) انظر المرجع السابق ص١٠٩.

(١٩) du Valay ص٤٦٣ وما بعدها، Blaisdell ص٩٠ وما بعدها.

(٢٠) Conker and Witmeur، ص٤٦.

(٢١) المرجع السابق، ص٤٧ وما بعدها.

(٢٢) Karpat، ص٨١ ما بعدها.

(٢٣) A.H.Hourani Studio Islamica, The Changing Face of the Fertile Crescent in the XVIII century viii, 1957، ص١٠٢ وما بعدها.

(٢٤) انظر برنارد لويس «Beratti» المنشور فى EI^2.

(٢٥) عن الصناعات العثمانية فى عهد التنظيمات، انظر عمر جلال صارج Tanzimat ve Sanayiimiz، ص٤٢٣-٤٤٠، وعن الفترة التالية انظر Conker and Witmeur.

(٢٦) صارج (Sarc)، ص٤٢٥-٤٢٦.

(٢٧) المرجع السابق، ص٤٢٧-٤٣٤.

(٢٨) انظر المرجع السابق، ص١٢٧ وما بعدها.

(٢٩) Garbililasmanin Neresindeyiz? Turhan ص٤١ والصفحة التالية لها، و Sac ص٤٣٥، وبنفس الطريقة يتحدث Slade عن «المصانع» (وهى الآن مهدمة) التى شيدها سليم الثالث عند قيامه بدراسة هذا السلطان.

(٣٠) انظر الملاحظات الثاقبة لصارج، ص٤٣٩-٤٤٠.

(٣١) انظر المرجع السابق ص١١٦، ص٢٢٤.

(٣٢) Mardin Devolopment of the Shara under the Ottoman Emire, in Khadduri and Liebesn

بعدها، وانظر أيضًا Land Tenure, in marse, Nord Louis، ص٢٢٨-٢٦٤.

(٣٣) انظر المرجع السابق، ص٢٤٤.

(٣٤) Karpat، ص٨٣.

(٣٥) بايور Tar. ii/4, Turk ink، ص٤٩٤-٤٩٦.

(٣٦) «Halluk Cilov : Les Recensements industriels en Turquie» R.Fac. Sci. Univ, Ist. XIII (1951-2) بعدها، و Conker and Witmeur ص٥٥ وما بعدها.

(٣٧) Kucuk Santlar ve Kooperatifcilik Meselelen, Istanbul Universitesi Canakkale Haftasi Orhan Tune , 1952 -1953 ص١٠٠-٢. وهناك أيضًا دراسة مفصلة حول التعاونيين الأتراك قام بها Z.Fahri Findikoglu

(٣٨) Partilar: Tunaya، ص٢٠٤-٥، و Kapat ص٨٣، أسس بنك الائتمان الوطنى Itbar- i Mili فى عام ١٩٢٧ مع بنك العمل is Bakasi الذى أسس عام ١٩٢٤.

(٣٩) Tunaya، ص٢٠٤-٥.

(٤٠) Tar.. ii/4, Turk ink : Bayur، ص٤٩٣-٤. Karpat ص٨٤.

(٤١) المرجع السابق، ص١٩٦.

(٤٢) المرجع السابق، ص٢٤٦، وانظر D.A. Rustow in Macridis، ص٢١٥-١٦.

(٤٣) Wld , Polit., xi , Rustow. 515.

(٤٤) المرجع السابق، ص٥٤١.

(٤٥) المرجع السابق، ص٥٤١-٢.

(٤٦) اقتبست من ص ١٩٩٦ من inal، وقارنها بـ Wld, Polit., xi Rustow، ص٥٤٢.

(٤٧) Soylev.i ١٩٠-١، وقد كانت الجملة الأخيرة مفضلة وذائعة الاقتباس منها.

(٤٨) نص حديث مصطفى كمال : Soylev, II ص١١ وما بعدها، وقارن بـ آمسف pp.270ff. and 312

(٤٩) عن الميثاق الاقتصادى، انظر Om,ii، (١٩٢٣)، ٥٩٣، ٦٧١، ومحاضر الجلسات المنشورة Zabitlar، وعن الميثاق الوطنى انظر المرجع السابق ص٢٤٣.

(٥٠) بارقان Barkan : فى Tanzimat ص٢٥٤ وما بعدها، وإينالجق فى Muslim Wld, xiv ص٢٢٦.

(٥١) Barkan «La Loi sur la distribution des terres R.Fas. Sci. Ec. Univ. Ist(1944-5)» ص٤٤ وما بعدها.

(٥٢) يمكن الحصول على صورة من هذه التغيرات التى حدثت فى قرية إيجه، مصاغة فى قالب روائى شيق فى الحكايات المسماة (Kemal Bilbasarin Pembe Kurt (Pink Wolf. Ist., 1953).

(٥٣) انظر المرجع السابق ص٢٧٦.

(54)On the Turkish labour and trade union movments see Lutfu Ersci, Turkiyede Isci Sunfinin Tarisci (1951); Kemal Sulker, Turkiyede Sendikacilik (1955); Tunaya, Parlier, pp. 463ff.; La-

queur, Communism, pp. 205 ff. (on Communist movements). Some Russsain and other publications are listed bu R.P. Kornienko in his review of Erisci's book in sovietskoye Vostâkouedenie, iii (1957), 198-203. On the emergency law see above, pp. 269 ff.

(٥٥) انظر المرجع السابق، ص٢٨٠ وما بعدها.

(٥٦) عن يعقوب قدرى انظر المرجع السابق، ص٢٨٩ وص ٢٩٥.

(٥٧) Karpat، ص٧٠، وتعد الدراسة التى قام بها الدكتور Karpat هى التى شكلت المصدر الأساسى لما يقال فى هذا الموضع.

(٥٨) Karpat ص ٧٠ - ٧٢، يمكن الحصول على رؤية يعقوب قدرى بشأن «قادو» فى مؤلفه عن السيرة الذاتية المسمى "Zoraki Diplonat" «الدبلوماسى المسلوب الإرادة» ص٢٢ وما بعدها. وهو يقول إن الجريدة نشرت بموافقة حزب الشعب، وكان هدفها الوحيد هو توضيح مبادئ الحزب وشرحها.

(٥٩) Turkey on the Industrizlization (Ank. 1937)، ص٢٨.

(٦٠) انظر المرجع السابق، ص٢٨١-٢٨٢.

(٦١) Hershag, in Kyklas، ص٣٣٢.

(٦٢) المرجع السابق ص٣٣٩.

(٦٣) Karpat، ص٩٢-٩٣، و Nasuhi Bursal, Die Einkommenessteuerreform in der Turkei (1953)

(٦٤) انظر المرجع السابق ص٢٩١.

(٦٥) لاحظ، على سبيل المثال، النقد الحاد الموجه للاشتراكية فى تقدم الاقتصاد الذى حدث فى ٢٢-٢٧ نوفمبر (Jaschke. Kalender) Cf. karpart, pp. 92-93).

(٦٦) Vatan,11mar. 1943

(٦٧) Aksam,18 May ،١٩٤٥، عن الإصلاح الزراعى التركى، وهو ما أهمله الكتاب الغربيون المهتمون بدراسة تركيا، انظر Inalcik Barkan, in R.Fac. sci.Ec. Univ.Ist.(1944-1945), Muslim Wld, xiv.227-228. ص٤٤-١٣٢، وكتاب 1946(Ciftciy Topraklandirma, Karpat Kanunu)، ص١٩.

(٦٨) Sulker، ص٧،٩.

(٦٩) المرجع السابق، ص١١ -١٢ Erisci، ص٨.

(٧٠) Sulker، ص١١-١٢، Erisci، ص٨.

(٧١) Sulker، ص١٣، و Erisci، ص٨، ووفقا لـ Sulker (ص١٦) فالقوانين المناهضة للإضراب كان مرغوبا فيه من قبل الرأسماليين الألمان، وقام بإعدادها مستشار وزارة العدل Count Ostrorog

(٧٢) انظر المرجع السابق، ص٤٦٠،٤٥٩.

(٧٢) عن قوانين العمل. انظر Cahit Talas, La Legaislation du Travail en, Ferit H. Saymen . Turk is Hukuku (1954), Turquie (1948)). وبصفة عامة انظر أيضا The International Labour Office Report on Labour Problems in Turkey (1950).

(٧٣) المادة ٩ : «يحظر تشكيل الجمعيات التى تقوم على أساس أو اسم العائلة أو المجتمع أو العرق أو الجنس أو الطبقة Sukler، ص٣٢.

(٧٤) The Organization of the Turkish Confedration of Trade Unions , Erisci and Sulker R.Fac. Sci Econ. Univ. Ist,(1953). ص٩٠١-١١٩.

(٧٥) حول هذه الأحزاب. انظر Partiler: Tunaya فى مواضع متفرقة.

(٧٦) Jaschke, Kalender ١٧ أبريل و ١٨ نوفمبر ١٩٤٨. وعن معاهد القرية. انظر أيضا قارباط Karpat. ص ص٢٧٧-٢٨٠. و محمود ماقال : A Village in Anatolia (١٩٥٤). ويعد الكتاب الأخير وثيقة إنسانية بارزة جدًا مقدمة من أحد خريجى هذه المعاهد.

(٧٧) عن التغيرات التى حدثت للفلاحين. انظر H.A.Reed.A new Force at Work in Democratic Turkey , MEJ. vii), 33-44 وانظر أيضا Paul Stirling Social Ranking in a Turkish Village , Brit, J. Sociol.iv (١٩٥٣). ٣١-٤٤، وكذلك Lerner ص ص١١-١٩.

الفصل الرابع عشر

استنتاجات الثورة التركية

«إن النجاح الذى حققناه حتى اليوم، لا يتجاوز فتح الطريق أمامنا من أجل تحقيق التقدم والحضارة. غير أنه لم يبلغ بنا حد التقدم والحضارة. والواجب الذى يقع علينا وعلى أحفادنا هو أن يتقدموا دون تردد نحو هذا الطريق».

«بلد محطم على شفا جرف هار... معارك دامية مع أعداء مختلفين. سنوات من النضال، ثم صار بلدا محترما فى الداخل والخارج، بلدا جديدا، ومجتمعا جديدا، ودولة جديدة، وثورات متواصلة من أجل تحقيق هذا، وعلى هذا النحو، وبكلمة موجزة تكون الثورة التركية العامة».

«إن هؤلاء الذين أدركوا الغرض من الثورة، سيكونون دائما قادرين على حمايتها»

كمال أتاتورك

بدأت الثورة التركية، بالمعنى الشكلى، بالإطاحة القوية للنظام السياسى القديم وإنشاء نظام سياسى جديد فى عام ١٩٠٨. غير أنها، بمعنى آخر، ظلت مستمرة على مدى ما يقرب من قرنين من الزمان. فقد بدأت عندما تعرض الأتراك لسلسلة من الهزائم على يد أعداء لم يهبطوا على أرض بشر قط، فاضطروا من أجل البقاء على قيد الحياة، إلى الاعتماد على الأسلحة الأوربية ودعوة المستشارين الأوروبيين، ومن ثم القبول، ولو على مضض، بكل الأفكار الجديدة والمؤسسات التى تشكل أساس الدولة الحديثة والجيش الحديث. كانت الإصلاحات الأولى قد قام بها الحكام المستبدون، الذين أرادوا فقط تدريب

وتجهيز أفضل الجيوش. وقد أدى ارتفاع تكلفة التحديث العسكرى إلى فرض الضرائب الباهظة وبروز أقسى الحكومات. لم يكن المصلحون والمتمردون هم دائمًا نفس الأشخاص فى التغيير التركى، وكثيرا ما كانوا فى صراع مع بعضهم بعضا. وكان بعض الإصلاحيين الأكثر نشاطا، رجالاً ذوى أنظمة وعادات استبدادية، ويستخدمون سلطة مقبولة، وفى الواقع يهبونها مصدر قوة وتغلغلاً جديدا. فقد شمل تفوق المقاومة التقليدية المحافظة على إلغاء أو إضعاف القيود التقليدية على السلطة السيادية، والتى تعززت أكثر بأدوات السيطرة الحديثة.

إلا أن هذه التغييرات، ونتاج ما أثمره الاستبداد، لم يكن ممكنًا أن يمر دون منازع فى عصر كانت فيه أوربا، هى النموذج والمثال المحتذى للتنوير، والتى قدمت مجموعة واسعة من الأيديولوجيات العلمانية للثورة. أثرت الليبرالية والوطنية بل والأفكار الثورية على الطلاب الأتراك والطلاب العسكريين والدبلوماسيين والملحقين العسكريين، الذين جاؤوا لاستكشاف أسرار الغرب الغامض، وحينما وجدت هذه الأفكار طريقها إلى تركيا، كانت قد منحت زخمًا جديدًا واتجاهات جديدة إلى الضباط والمسئولين الشباب، وأدت إلى حركات دستورية وشعبية متتالية من ١٨٧٦، و١٩٠٨، و١٩٢٠.

إن التغيير الأساسى فى تركيا وانتقالها من إمبراطورية إسلامية إلى دولة تركية وطنية، ومن الثيوقراطية فى العصور الوسطى إلى جمهورية دستورية، من البيروقراطية الإقطاعية إلى الاقتصاد الرأسمالى الحديث، كان قد تم إنجازه على مدى فترة طويلة، وبفضل موجات متعاقبة من المصلحين والمتشددين.

وقد رأى البعض فى الثورة التركية أنها لا تمثل أكثر من كونها سلسلة من ردود فعل مترددة وبطيئة تجاه المؤثرات والتأثيرات الخارجية من الهزائم العسكرية والضغوط الدبلوماسية، ومن فقدان الولايات وخضوعها للحكم الأجنبى، وتسلل الثقافة والتجارة الأجنبية إلى الوطن. بالتأكيد جاء مصدر الإلهام لكل من المصلحين والمتشددين، من الأيديولوجيات الأجنبية ولقد انفتحت المراحل المتعاقبة من الإصلاح والثورة التركية على الأحداث العسكرية والدبلوماسية، ومع هذا، فإنه يمكن الإشارة هنا إلى أن المحفزات

الأقوى لم تكن تلك الخاصة بالقوى العظمى النائية فى أوربا، ولكن برعايا الشعوب السابق نكرهم، الذين ضربوا بترقيهم السريع وتقدمهم، أدق وأعمق دروس الإذلال. لقد كان ارتقاء اليونانى محمد على والنجاحات التى حققها، والتى أغضبت فى نهاية الأمر السلطان محمود إلى درجة أنه تخلص بنفسه من الانكشاريين عديمى الفائدة. وهناك تجربة من نوع جديد، قام به اليونانيون مرة أخرى، فقد هبطوا فى أزمير فى عام ١٩١٩، وعملوا على حث الأتراك المهزومين والمتشائمين، من أجل القيام بجهود جديدة ونهائية لإنقاذ أنفسهم وتطويرها. غير أنه من المبالغة أن نعزو الحركة التركية برمتها، كما فعل البعض، إلى هذه الضغوط والتأثيرات الأوربية. ربما كانت أوربا قد قدمت الانطلاقة الأولى ومنحت دعامة الفوز فى السباق التركى ضد التاريخ، ولكنها لم تقدم لها القوة الدافعة.

ومن الطبيعى أن تبحث عن أوجه الشبه بين تركيا الفتاة والثورة الكمالية وبين الثورات الأوربية الكبرى، فى إنجلترا وفرنسا وروسيا، فهى لا تفتقر حقيقة إلى وجود نقاط شبه. فى النظام التركى القديم. كما فى غيره من الأنظمة. يمكننا أن نرى ملامح ما قبل هذه الثورة المعروفة، مثل اقتران الضائقة المالية بالتوسع التجارى، والإصلاح الإدارى بعدم الكفاءة الحكومية، والاستجابة للولاءات الأساسية التى تربط بين الحكام والمثقفين والانسحاب التدريجى من قبول الولاء من جانب قطاعات كبيرة من المحكومين. فى الثورة التركية يمكننا أن نرى التعاقب الواضح للأمل والإرهاب والدكتاتورية، فى مرحلة الانتقال من الألفية الدستورية لعام ١٩٠٨ إلى قمع الحكم الثلاثى لتركيا الفتاة، وأخيرا جمهورية أتاتورك الاستبدادية التى يبدو أن أتاتورك قد أخذ مكانه بجوار بونابرت وكرومويل لدرجة أنه واجه الفاندى Vendee وهو تركى، وهزمه فى جبال كردستان، وولجه أوكسفورد Oxford أمام العلماء.

ومع ذلك، فإن هذه التشابهات تبدو عند فحصها عن كثب سطحية وليست أساسية. وعلى الرغم من أنه فى أوائل عام ١٦٩٣، كان «وليام بن» قد اقترح تضمين الوفود التركية فى Diet of Europe الذى اقترحه هو بنفسه، فإن تركيا العثمانية لم تكن بلدًا أوربيا ولكنها إمبراطورية إسلامية، استمدت إلهامها من دين آخر، وتشكلت من خلال مجموعة أخرى من الأحداث والظروف التاريخية. صحيح، كان الإسلام والمسيحية

يشتركان فى العديد من العناصر المشتركة، والمستمدة من التراث الهيلينى والعبرانى والشرق أوسطى الذى اشتركت فيه كل منهما على حد سواء، وربما كانت هذه الوحدة من العناصر التى سهلت الانتقال النهائى لحضارة الأتراك إلى أوربا، ولكن تحطمت، وخلفت تركيا بلا تأثير، بل وتركتها جاهلة. لقد مضى الصراع بين الكنيسة والدولة. وعصر النهضة، والإصلاح ومناهضته، والصحوة العلمية والإنسانية والليبرالية والعقلانية والتنوير، وكل المغامرات الأوربية العظيمة وتضارب الأفكار، دون أن يلاحظ بكل هذا أحد ودون أن ينعكس على مجتمع غريب للغاية لم يمت بأية صلة عميقة به. وينطبق الشىء نفسه على التغييرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية العظيمة – صعود وسقوط جماعة البارونات، وظهور البلدية، وإحياء التجارة، وصعود الطبقة الوسطى الجديدة، والنضال من أجل المال والأرض ودولة المدينة والدولة، والأمة والدولة القومية والإمبراطورية، فجميع ما يمت بصلة بتلك الحياة الأوربية والمجتمع الأوربى المتطور والمعقد والسريع، لا يوجد له مثيل فى حضارة العثمانيين الإسلامية والشرق أوسطية. كان النمو والتغيير والصدام الذى ظهر فى صدر الثورة التركية وشكلها، يختلف اختلافا جذريا عن تلك الثورة الإنجليزية والفرنسية، بل وربما الثورات الروسية بدرجة أقل.

وقد أدى إدراك هذه الاختلافات إلى أن رأى بعض المراقبين فى التحول التركى نموذجًا للثورات القومية ومثالاً للنضال فى بلدان الشرق الأوسط وآسيا من أجل التخلص من الهيمنة الغربية. وهذا الأمر أيضًا لا يخلو من وجود تشابه. وعلى الرغم من أن تركيا، خلافا للأراضى العربية، وآسيا الوسطى، والهند، وإندونيسيا، لم تقع تحت الحكم الأوربى المباشر، ومع ذلك، فقد واجهت العديد من نفس العمليات المتعاقبة التى واجهتها تلك البلاد. ومهدت السطوة الاقتصادية والدبلوماسية للدول الغربية، الأمور فى تركيا، ثم تولت الأنظمة التركية باقى أمور جهود الإصلاح ذات النوايا الحسنة. كانت النتائج مشابهة على نحو مدهش ولافت للنظر لما حدث فى الإمبراطوريات الاستعمارية ؛ فقد تم تدمير الصناعات القديمة مع منافسة الواردات المصنعة الرخيصة، كما خضع النظام الزراعى القديم من خلال الإدخال المضلل للمفاهيم القانونية الأوربية والتطبيق الصارم

لها، والتى حولت ملتزمى الضرائب إلى أصحاب الممتلكات الحرة وأضافوا إلى المعاناة الثقيلة لطبقة الفلاحين الشرقيين مثل هذه الآلام الأوربية الجديدة مثل الحجز والطرد، والخلاصة، فقد تم تمزيق وتدمير نظام قديم كان مقبولاً ومعمولاً به فى المهام الاقتصادية والمسئوليات الاجتماعية والسياسية، وترك فراغًا من الصعب ملؤه. وقد أجرى مصلحون متعجلون ونشطون فى تركيا، التى لاتزال دولة مستقلة، إصلاحاتهم بقسوة واندفاع فى تناقض صارخ مع السياسة المحافظة الحذرة لمعظم السلطات الإمبراطورية. وكما توضح الأحداث، فإنهم على ما يبدو قاموا بالتدمير بشكل أفضل من نهوضهم بالبنيان. وبينما أثبتت ابتكاراتهم فى التغريب مدى سطحيتها وعدم استمرارها فى كثير من الأحيان، كان تدميرهم لنظام الروابط والالتزامات الاجتماعية القديمة تدميرا نهائيا، بل إن المزايا المعوضة للسلام الإمبراطورى التى جلبتها النظم الاستعمارية من أمن ووحدة وتقدم مادى وحكومة ذات كفاءة ووعى، وتشكيل خدمة مدنية مدربة تدريبا حديثًا، كل هذا كانت تفتقر تركيا إليه، وواجهت فقط الضغوط التجارية والدبلوماسية من جانب القوى الغربية. وكان هذا بمثابة إمبريالية التدخل دون تحمل المسؤولية، والذى من شأنه ألا يخلق ولا يسمح بإقامة حكومة مستقرة ومنظمة.

وربما نستطيع أن نوضح من خلال هذه النقطة، ألا وهى احتفاظ الأتراك بتحمل المسئولية النهائية لشئونهم، بعض الاختلافات المهمة بين الثورات التركية والثورات الشرقية الأخرى. ففى أثناء القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين. كانت تجربة التغريب فى تركيا بصورة عامة قد اشترك فيها عدد من البلدان الأخرى. ومنذ عام ١٩١٨، كانت هناك اختلافات لافتة للنظر. ففى تركيا كان التيار قد توقف وانحرف، أو ارتد فى الاتجاه المعاكس. كانت القومية التركية تتمتع بقوة هائلة، كما هو الحال فى الثورات الحديثة الأخرى. ومع ذلك، فقد كانت تعمل بطريقة مختلفة وخاصة. فتركيا ليست دولة جديدة، حيث لا يزال يهيمن على الفكر السياسى مشكلة الحكم الأجنبى والنضال من أجل وضع حد له. كان القادة الأتراك قد قبلوا وكذلك أكدوا على مسئوليتهم نحو شئون بلادهم،، وأظهروا واقعية هادئة وإحساسا عمليًا مستمدًا من الخبرة الطويلة للحكومة. لقد كانوا قادرين على تقييم الأوضاع وتحديد الأهداف لاتخاذ قرارات تتعلق بالحقائق، والالتزام بها.

وثمة فرق كبير بين القادة الأتراك وبعض القادة الوطنيين الآخرين يتمثل فى الرؤية المختلفة للتاريخ التى تحدد مواقفهم من مراكز السلطة والإيديولوجية المتصارعة فى العالم الحديث. أما بالنسبة للأتراك، كما كان للآخرين، كانت الإمبريالية تمثل العدو الكبير. ولكن بالنسبة للأتراك فإن الجزء المهم حقا فى ظاهرة الإمبريالية منذ القرن السادس عشر، قد تمثل فى أنها لم تشمل التوسع البحرى ناحية أوربا الغربية فحسب، والتى كانت قد أثرت عليهم بشكل مباشر وإنما اتجه التوسع شرقا، فى أثناء الفترة نفسها صوب أوربا الشرقية، والذى أعاد الأراضى التركية القديمة شمال وشرق البحر الأسود وبحر قزوين الخاضعة للحكم الروسى، وأجبرت الدولة العثمانية على خوض سلسلة طويلة من الحروب المريرة، من أجل الدفاع ضد التقدم الروسى نحو البحر المتوسط. وهكذا، بينما وجه الوطنيون الآخرون أبصارهم تجاه روسيا من أجل كسب تعاطفها والحصول على دعم ضد الغرب، كانت تركيا تتطلع إلى الغرب للحصول على مساعدة ضد روسيا، وظلت، حتى بعد رفض الكثيرين غيرهم، ترى فى الغرب وفى أسلوب الحياة الغربية أفضل الآمال للمستقبل. كان الكفاح القومى التركى– فى مرحلته النهائية الذى استغرق من عام ١٩١٩ حتى عام ١٩٢٣. قد توجه ضد الانتهاكات الغربية وليست الروسية، ولكن أعقبته جهود من أجل التغريب أكثر جذرية وحزما من أى وقت مضى.

كانت المحاولات التى أجريت تستخدم أساليب مستمدة من التاريخ الأوربى، لتوضيح المراحل المتعاقبة للثورة التركية بوصفها صراعا بين فئات محددة اقتصاديًا من أجل سيطرة الدولة، أو بوصفها انتفاضة حركة شعبية، تسعى للتحرر من الطغيان. وعلى الرغم من أنه يمكن أن يستشف فى بعض الأحيان الحرية وصراع الطبقات، غير أن هذا لا يوفر طريقة ملائمة تمامًا لحقائق التاريخ التركى الحديث. وعلى الرغم من حدوث تغييرات طبقية مهمة أعقبت الإجراءات التى اتخذتها الأنظمة الثورية، فإنه يبدو أن هذا كان سببا فى حدوث هذه الثورات، أو أنها حددت سير عمل الدولة، التى عاشت وعملت كقوة نشطة مهيمنة فى حد ذاتها. وكانت الطبقة الحاكمة هى أهم طبقة، إذ كان فى الإمكان تمييز شىء على هذا النحو، وهى جماعات صغيرة من الرجال تشترك فيما بينها برباط السلطة السيادية ذاتها، والتى كانت تسيطر عمليًا يومًا بعد يوم على أعمال جهاز السلطة. هناك العديد من هذه

الجماعات النخبوية من الإداريين والدينيين والعسكريين، الذين لم يتم تحديدهم عن طريق الطبقة الاقتصادية فى المقام الأول، ولكن عن طريق التدريب والوظيفة وطريقة التعيين. وكانت تشكيلاتهم ومنافساتهم وتقلباتهم تمثل أمرا حيويا لفهم الثورة التركية، إذ إن الجمهورية الكمالية فى معنى من المعانى كانت بمثابة تتويج لعمليات طويلة، حيث قامت النخبة الحاكمة التركية بتحويل نفسها والدولة وأخيرا البلاد. ولم يكن الجانب الأقل أهمية فى هذا التغيير، توسيع وتنويع النخبة نفسها التى اعتمدت من أجل تعيينها على الدوائر الأوسع من السكان أكثر من أى وقت مضى، وبالتالى استخدمت المزيد والمزيد من الأمة التركية من أجل مصالح حيوية، بل والمشاركة فى تسيير الشئون العامة. وقد عجلت هذه العملية بالتنمية الاقتصادية، وانتشار التعليم، وتطوير وسائل الإعلام الجماهيرى، وظهور فئات اجتماعية جديدة غير مستعدة لتقبل حكومة السلطة الأبوية للجماعات الحاكمة القديمة. وبهذه الطريقة ساعدت النخبة، ولا شك دون وعى منها، فى إعداد جلساتها بشكل أكثر ديموقراطية للحكم الذى يرتكز على نظام اجتماعى واقتصادى جديد.

شاع بين الأتراك استخدام مصطلحين هما أكثر المصطلحات استخداما للدلالة على ثورتهم: وهما القومية والتغريب. والمصطلحان، كما هو الحال فى أجزاء أخرى من العالم، لا يتناقضان مع بعضهما بعضا. وبالإضافة إلى ما تمتعت به الثورة القومية التركية من ميزة على الصعيد الدولى، فقد برز لها فى حقيقة الأمر سمة داخلية مهمة. كان من المألوف فى تركيا فى وقت من الأوقات، الحديث عن الثورة بوصفها ثورة الأتراك ضد العثمانيين، وتحرير بقية الشعوب الخاضعة للإمبراطورية العثمانية. هذا التفسير، وإن كان للوهلة الأولى قد يبدو بقدر قليل خياليًا، فإنه يحتوى على عنصر مهم من الحقيقة. إن فقدان معظم ولايات الرويللى، ونقل العاصمة إلى أنقرة، وكفاح الأناضول الناجح، كل ذلك جعل مسألة التغيير من الإمبراطورية العثمانية إلى الجمهورية التركية أكثر أهمية من كونها تحمل مصطلحا بسيطا. كانت الأناضول، وهى (معقل الأتراك) وطن الأتراك الأساسى، تحت المرتبة الثانية دائما بالنسبة الروميلى، التى تعد محط أغلب الطبقة الحاكمة العالمية فى الإمبراطورية، وحتى ثورة تركيا الفتاة، فى مراحلها المتعاقبة كانت قد اعتمدت على مقدونيا وتراقيا، وكان كمال نفسه قد ولد فى سالونيكا. ولكن تحول مركز الثقل وعبادة كل

ما يخص الأناضول، قد جعل الأناضول المركز الحقيقى، فضلا عن كونها المركز الوجدانى للأمة، كما أتاح للأناضوليين من الفرص ما لم يتح من قبل. كانت الأسر الروميللية البيروقراطية الدينية والعسكرية العظيمة، قد تضاءلت وفقدت أهميتها. وورث أرضهم أولاد البلد الأناضوليون. وما زال معظمهم من أمراء البلد الأناضوليين وطبقة النبلاء الحاكمة الأرستقراطية، وجعلوا تركيا دولة تركية مثل اسمها بكل ما تحمله من معنى.

ويجب أن يكون التحول الكبير الذى حدث فى تركيا محددا بالنسبة للعديد من الأتراك ليس فقط من حيث الاقتصاد أو المجتمع أو الحكومة، ولكن من ناحية الحضارة. تعتبر محاولة الأتراك الأساسية للقيام بالثورة، إحدى محاولات التغريب، وهى بمثابة خطوة أخرى فى مسيرة الشعب التركى باتجاه الغرب، والذى بدأ قبل ألف عام، عندما تخلوا عن الصين وتحولوا إلى الإسلام، والآن، تحولوا إلى أوربا، وتخلوا عن جزء كبير، وإن لم يكن كله، من تراثهم الإسلامى، وقدموا جهودا مستمرة ومثابرة لاعتماد وتطبيق أسلوب الحياة الأوربية فى الحكومة والمجتمع والثقافة. تختلف الآراء حول مدى النجاح الذى حققته ثورة التغريب من إنجاز لا رجعة فيه، فى مساحات شاسعة ومهمة فى الحياة العامة بتركيا.

وتتمثل الأهمية الأساسية فى هذا التحول، فى استبدال المفاهيم القديمة للهوية الإسلامية والسلطة، والولاء بالمفاهيم الجديدة ذات الأصل الأوربى. وفى تصور نظام الحكم الثيوقراطى للإسلام، كان قد تم استبداله مرتين: أولا كمصدر للسيادة من قبل الشعب، ثانيا كموضع للعبادة من قبل الأمة. ومما لاشك فيه نظرا لضعفنا الإنسانى المشترك ذلك، فقد كان إنجاز الثانية أسهل بكثير من الأولى فى أول فورة من حمية الحماس.

كان هناك فسحة من الوقت عندما اتضح فيه تعرض أسباب كل من الإيمان والحرية لخطر جسيم فى الجمهورية التركية. ومنذ ذلك الحين طرأ تحسن ملحوظ فيما يؤمل مستقبلا لكليهما على حد سواء.

وعلى حد تعبير أحد المراقبين فقد فشلت علمانية الماضى الصارمة، التى كانت قد حولت تركيا إلى «ضريح وضعى»، بل يمكن أن يذهب البعض فى قوله إلى حد خطر الثورة فى «مواجهة أى نفوذ دينى».

كانت قضية الحرية أيضا قد سجلت تقدمًا مهمًا. حتى وإن كانت قد تحققت بصعوبة شديدة. منذ الأيام الرهيبة التى أعقبت أول انتخابات حرة فى مايو ١٩٥٠، كانت هناك العديد من الإحباطات، وكان يشك عدد قليل فى أن التجربة الديمقراطية فى تركيا قد مرَّت بصعوبات جمة. تماما مثلما حدث فى أوقات المحاكمة التى أعقبت ثورة تركيا الفتاة عام ١٩٠٨، وحتى الآن أيضا يوجد البعض ممن هو على استعداد لشطب الديمقراطية التركية. ووصفها بأنها فاشلة ووصف دعاتها بالحمقى أو الاحتيال. ولكن بالنسبة لمن كان حاضرا فى تركيا فى تلك الأيام، فمن الصعب عليه أن يصدق أن الآمال الكبيرة فى ذلك الوقت كانت هباءً منبثًا تماما، أو أنه يمكن التخلى عنها كليًا. ووسط كل الصعوبات والنكسات، ما زال هناك الكثير الذى يمنح تشجيعا للمستقبل. وقد واصلت التغيرات الاجتماعية التى سبقت ورافقت صعود الديمقراطية، وقدمت مزيدا من القوة والجماعات إلى المجموعات الجديدة والعناصر التى ترتبط مصالحها وتطلعاتها مع الحرية، بل إن هذه الجماعات هى التى حررت مؤسسات العمل، وتعد الأقدر على الحفاظ عليه. وأخيرًا وربما هو الأهم من ذلك كله، وهو توفر نوعية الشخصية التى كان قد أظهرها من قبل الكثيرين الشجاعة المدنية. وبدونها، لن تفلح أية محاولة فى الديمقراطية، مهما كانت حسنة النوايا. وخلافا لهذا، لن يكتب البقاء للعادات القديمة الخاصة بالحكم المطلق المستبد والإذعان له، وسوف يرحل إلى أجل غير مسمى.

المؤلف في سطور :

برنارد لويس :

- ولد في لندن عام ١٩١٦، وتلقى تعليمه الأول في كلية ولسون والمدرسة المهنية، حيث أكمل دراسته الثانوية، وحصل على الليسانس في التاريخ مع مرتبة الشرف الأولى من جامعة لندن عام ١٩٣٦م، ودرجة الدكتوراه من جامعة نفسها عام ١٩٣٩م.

- عمل لويس خلال توليه منصب الأستاذية في جامعة لندن أستاذا زائرا للعديد من الجامعات الأوروبية- الأمريكية أهمها: جامعة كاليفورنيا (لوس أنجلوس) عام ١٩٥٥ - ١٩٥٦م، وجامعة كولومبيا- نيويورك عام ١٩٦٠م، وجامعة إنديانا عام ١٩٦٣م، وجامعة برنستون عام ١٩٦٤م، وعضوا زائرا في معهد برنستون للدراسات المتقدمة سنة ١٩٦٩م، وعضوا دائما في المعهد السابق من عام ١٩٧٤ - ١٩٨٦م، وجامعة ياشيفا عام ١٩٧٤م، وأستاذا زائرا- كلية فرنسا عام ١٩٨٠م.

أهم أعماله:

تعددت أعمال برنارد لويس ونشاطاته العلمية ودراساته وكتبه؛ ولعل أهمها: "العرب في التاريخ"، و"الإسلام في التاريخ"، و"أصول الإسماعيلية"، و"الحشاشون فرقة ثورية في الإسلام"، و"إستنبول وحضارة الخلافة الإسلامية"، و"ملاحظات ووثائق من الأرشيف التركي"، و"تركيا اليوم"، و"تركيا والتغريب"، و"اليهود والقضية الفلسطينية"، و"الحرب العربية الإسرائيلية:عواقب الهزيمة"، و"الشرق الأوسط والغرب"، و"لغة الإسلام السياسي"، و"أين يكمن الخطأ"، و"الساميون والمعاداة للسامية". المختصرات

المترجمان فى سطور:

- د. قاسم عبده قاسم:

– أستاذ تاريخ العصور الوسطى بجامعة الزقازيق .

– له عدد كبير من المؤلفات فى الفكر التاريخى: منها البحث التاريخى (٢٠٠٠م)، وتطور الفكر التاريخى (٢٠٠٤م) ، وقراءة التاريخ (٢٠٠٩م) ، وله أيضًا ترجمات منها: ما التاريخ الآن (٢٠٠٥م)، ونظرات جديدة فى الكتابة التاريخية (٢٠١٠م).

– حصل على جائزة الدولة التشجيعية (١٩٨٣م) ، وجامعة الدولة للتفوق (٢٠٠٠م)، وجائزة الدولة التقديرية (٢٠٠٨م) .

سامية محمد جلال :

– خريجة جامعة القاهرة، كلية الآداب، قسم اللغات الشرقية، فرع اللغات الإسلامية.

– مدرس اللغة التركية وآدابها فى كلية الآداب، قسم اللغات الشرقية، جامعة القاهرة.

– حاصلة على درجة الماجستير فى أدب الرحلة التركى مع مرتبة الشرف الأولى، فى موضوع "مصر فى كتابات الرحالة الأتراك فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر" .

– صدر لها كتابان مترجمان فى المشروع القومى للترجمة، المجلس الأعلى للثقافة، وهما:

– حج يولنده (على طريق الحج): جناب شهاب الدين .

– مصور مصر خاطراتى : (ذكريات مصورة عن مصر): خالد ضياء الدين.

التصحيح اللغوى : محمود أحمد
الإشراف الفنى: حسن كامل

موضوع هذا الكتاب ظهور تركيا الحديثة من ثنايا اضمحلال تركيا القديمة. يقع الكتاب في تسلسل زمنى، ليس باعتباره تاريخًا سرديًا بسيطًا عن تركيا ، وإنما بالأحرى محاولة لتتبع مراحل التغير الرئيسية وتحديدها ، وقد وضع مدى الدراسة فى 1950م ، عندما أقصى حزب أتاتورك عن السلطة فى انتخابات حرة كان الحزب نفسه قد نظمها ، ودخلت البلاد مرحلة جديدة من تاريخها، من حيث تحول الإحساس الجماعى بالهوية والولاء فيما بين الأتراك، وتحول نظرية الحكم وممارستها ، وتحول الدين والحياة الثقافية التى كان يحكمها، وتحول النظام الاقتصادى والسياسى .

تصميم الغلاف : أحمد عبد الحميد